



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

كِتَابُ الْمَكْنَشِ

فِي

فَنِّي الْجَمْرِ وَالصَّرْفِ

إعداد الدكتور عثمان الكاشان أبو عبد الله
إسماعيل بن أحمد بن علي الأندلسي
الشهيد بمصابيح علماء

مكتبة المشرق
الدكتور رياض بن حسن الخياط

الجزء الأول

المكتبة المشرقية

دمشق - سورية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الكناش فى فنى النحو و الصرف

كاتب:

اسماعيل بن على ابوالفداء

نشرت فى الطباعة:

المكتبة العصريه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٧	كتاب الكتاش في فتى النحو و الصرف المجلد ١
١٧	اشاره
١٧	اشاره
٢١	[مقدمه المحقق]
٢٥	الباب الأول : الدراسه
٢٥	اشاره
٢٦	القسم الأول
٢٦	اشاره
٢٧	الفصل الأول : اسمه وأسرته وإمارته على مدينه حماه
٣١	الفصل الثانى : حياته العلميه وتكوينه الثقافى
٣٧	الفصل الثالث : مصنفاته وشعره
٤٤	الفصل الرابع : منهج أبى الفداء فى كتاب «الكتاش»
٥١	الفصل الخامس : شواهد ومصادره
٥٧	الفصل السادس : مذهب أبى الفداء النحوى وموقفه من النجاه
٧٥	القسم الثانى
٧٥	اشاره
٧٧	الفصل الأول : التعريف بعنوان الكتاب «الكتاش»
٨٦	الفصل الثانى : توثيق نسبه الكتاب إلى أبى الفداء
٨٨	الفصل الثالث : وصف النسخه
٩٠	الفصل الرابع : منهج التحقيق
٩٣	الفصل الخامس : طبعه قطر والنخبه المتميزه من الشراق
٩٣	اشاره
٩٤	الدليل الأول

٩٥	الدليل الثاني
٩٦	الدليل الثالث
٩٧	الدليل الرابع
٩٩	الدليل الخامس
١٠١	الدليل السادس
١٠٢	الدليل السابع (التعليقات النحويه)
١٠٩	الدليل الثامن
١٣٣	الكتاب الأول في النحو : ذكر الكلمه وأنواعها
١٣٣	اشاره
١٣٤	ذكر الكلام
١٣٥	القسم الأول : في الاسم
١٣٥	اشاره
١٣٦	ذكر تقسيم آخر للاسم
١٣٨	ذكر تقسيم آخر للمعرب
١٣٨	اشاره
١٣٨	١- ذكر إعراب الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين
١٣٨	٢- ذكر إعراب جمع المؤنث الصحيح
١٣٨	٣- ذكر إعراب الاسم الغير
١٣٩	٤- ذكر إعراب الأسماء الستة
١٣٩	٥- ذكر إعراب المثني
١٤٠	٦- ذكر إعراب الجمع السالم
١٤٠	ذكر الإعراب التقديري
١٤١	ذكر ما لا ينصرف
١٤١	اشاره
١٤٣	١- ذكر العدل
١٤٤	٢- ذكر التأنيث

- ٣- ذكر الجمع ١٤٦
- ٤- ذكر المعرفه ١٤٨
- ٥- ذكر العجمه ١٤٨
- ٦- ذكر وزن الفعل ١٤٩
- ٧- ذكر الوصف ١٥٠
- ٨- ذكر الألف والنون ١٥١
- ٩- ذكر التركيب ١٥١
- ذكر بقيه الكلام على ما لا ينصرف ١٥٢
- ذكر المرفوعات ١٥٣
- اشاره ١٥٣
- ١- ذكر الفاعل ١٥٣
- اشاره ١٥٣
- ذكر وجوب تقديم الفاعل ١٥٤
- ذكر وجوب تقديم المفعول ١٥٤
- ذكر حذف الفعل جوازا ووجوبا ١٥٥
- ذكر تنازع الفعلين ١٥٦
- ٢- ذكر مفعول ما لم يستم فاعله ١٥٧
- ٣- ذكر المبتدأ ١٥٩
- ٤- ذكر الخبر ١٦١
- اشاره ١٦١
- ذكر أن أصل المبتدأ التقديم ١٦٢
- ذكر وجوب تقديم المبتدأ ١٦٢
- ذكر وجوب تقديم الخبر ١٦٣
- ذكر الابتداء بالنكره ١٦٣
- ذكر الجملة الخبريه ١٦٥
- ذكر أمور مشتركه بين المبتدأ والخبر ١٦٧

- ١٦٩ ذكر جواز حذف المبتدأ والخبر
- ١٦٩ ذكر وجوب حذف الخبر
- ١٧٠ ذكر وجوب حذف المبتدأ
- ١٧٠ ذكر تعدد الخبر
- ١٧١ ٥- ذكر خبر إن
- ١٧١ ٦- ذكر خبر لا التي لنفي الجنس
- ١٧٣ ٧- ذكر اسم ما ولا المشبهتين بليس
- ١٧٣ ذكر المنصوبات
- ١٧٣ اشاره
- ١٧٤ ١- ذكر المفعول المطلق
- ١٧٤ اشاره
- ١٧٥ ذكر جواز حذف الفعل
- ١٧٥ ذكر وجوب حذف الفعل
- ١٧٩ ٢- ذكر المفعول به
- ١٧٩ اشاره
- ١٧٩ ذكر ما يجب حذفه من الأفعال
- ١٧٩ اشاره
- ١٨٠ ١- ذكر التسماعي
- ١٨٠ ٢- ذكر المنادى
- ١٨٠ اشاره
- ١٨٢ ذكر إعراب توابع المنادى
- ١٨٣ ذكر المنادى المعرف باللام
- ١٨٥ ذكر بقیة الكلام على المنادى
- ١٨٧ ذكر الترخيم
- ١٨٩ ذكر المندوب
- ١٩١ ٣- ذكر المفعول به الذي أضره عامله : على شرط التفسير

- ١٩٥ ----- ٤- ذكر التحذير
- ١٩٦ ----- ٣- ذكر المفعول فيه
- ١٩٨ ----- ٤- ذكر المفعول له
- ١٩٨ ----- ٥- ذكر المفعول معه
- ٢٠٠ ----- ٦- ذكر الحال
- ٢٠٠ ----- اشاره
- ٢٠١ ----- وشرط الحال
- ٢٠٣ ----- وعامل الحال
- ٢٠٦ ----- ٧- ذكر التمييز
- ٢٠٦ ----- اشاره
- ٢٠٨ ----- ذكر تمييز الذات المذكوره التي هي مقدار وهي غير عدد
- ٢١٠ ----- ذكر تمييز الذات التي هي غير مقدار
- ٢١٠ ----- ذكر تمييز الذات المقدره
- ٢١٣ ----- ٨- ذكر الاستثناء
- ٢١٣ ----- اشاره
- ٢١٤ ----- ذكر وجوب نصب المستثنى
- ٢١٦ ----- ذكر جواز نصب المستثنى
- ٢١٧ ----- ذكر الاستثناء المفزع
- ٢١٧ ----- ذكر البديل على المحل
- ٢٢١ ----- ذكر إعراب غير
- ٢٢٣ ----- ٩- ذكر خبر كان وأخواتها
- ٢٢٤ ----- ١٠- ذكر اسم إن وأخواتها
- ٢٢٥ ----- ١١- ذكر منصوب لا التي لنفي الجنس
- ٢٣١ ----- ١٢- ذكر خير ما ولا المشبهتين بليس
- ٢٣٢ ----- ذكر المجرورات
- ٢٣٢ ----- اشاره

- ٢٣٣ ذكر الإضافة المعنوية
- ٢٣٤ ذكر الإضافة اللفظية
- ٢٣٦ ذكر ما يمتنع إضافته
- ٢٣٧ ذكر إضافة الاسم الصحيح والملحق به
- ٢٣٨ ذكر إضافة المقصور والمنقوص
- ٢٤١ ذكر بقيه الكلام على الإضافة
- ٢٤٢ ذكر التّوابع
- ٢٤٢ اشاره
- ٢٤٣ ذكر التّعت
- ٢٤٣ اشاره
- ٢٤٤ فصل
- ٢٤٧ فصل
- ٢٤٨ ذكر العطف
- ٢٥١ ذكر التّأكيد
- ٢٥٤ ذكر البدل
- ٢٥٩ ذكر عطف البيان
- ٢٦٠ ذكر المبنى
- ٢٦٠ اشاره
- ٢٦١ ١- ذكر المضمّرات
- ٢٦١ اشاره
- ٢٦٢ ذكر تقسيم المضمّر
- ٢٦٢ ذكر الضمير المرفوع المتّصل
- ٢٦٣ ذكر الضمير المرفوع المنفصل
- ٢٦٤ ذكر المنصوب المتّصل
- ٢٦٤ ذكر المنصوب المنفصل
- ٢٦٥ ذكر الضمير المجرور

- ٢٦٩ ذكر الضمير المستتر
- ٢٧٠ ذكر أحكام الضمير المنفصل
- ٢٧١ ذكر الضمائر التي يجوز فيها الاتصال والانفصال
- ٢٧٣ ذكر المضمرة الواقعة بعد عسى
- ٢٧٤ ذكر نون الوقاية
- ٢٧٧ ذكر الفصل
- ٢٧٩ ذكر ضمير الشأن
- ٢٨١ ٢- ذكر أسماء الإشارة
- ٢٨٣ ٣- ذكر الموصولات
- ٢٨٣ اشاره
- ٢٨٥ ذكر تعدد الموصولات
- ٢٨٦ ذكر الإخبار بالذی وبأبها
- ٢٩١ ذكر أنواع من
- ٢٩٢ ذكر أنواع أتی وأیه
- ٢٩٣ ذكر ما ذا
- ٢٩٣ ٤- ذكر أسماء الأفعال
- ٢٩٣ اشاره
- ٢٩٥ فصل
- ٢٩٥ فصل
- ٢٩٦ فصل
- ٢٩٧ فصل
- ٢٩٨ ٥- ذكر الأصوات
- ٢٩٩ ٦- ذكر المركبات
- ٣٠١ ٧- ذكر الكنايات المبتدات
- ٣٠٥ ٨- ذكر الظروف المبتدات
- ٣١٢ ذكر اسم الجنس

- ٣١٣ ذكر المعرفه
- ٣٢٠ ذكر التكره
- ٣٢١ ذكر اسم العدد
- ٣٢١ اشاره
- ٣٢٣ ذكر تمييز الثلاثة إلى العشره
- ٣٢٤ ذكر تمييز أحد عشر إلى تسعه وتسعين
- ٣٢٤ ذكر تمييز المائه وما فوقها
- ٣٢٤ ذكر ما لا يميز وغير ذلك
- ٣٢٥ ذكر التصيير والحال
- ٣٢٦ ذكر تعريف الأعداد
- ٣٢٧ ذكر المذكر والمؤنث
- ٣٣٠ ذكر التثنيه
- ٣٣٠ اشاره
- ٣٣١ ذكر تثنيه الملحق بالصحيح ، والمقصور والممدود
- ٣٣٣ ذكر الجمع
- ٣٣٣ اشاره
- ٣٣٥ ذكر جمع المذكر السالم
- ٣٣٧ ذكر جمع المؤنث الصحيح
- ٣٣٨ ذكر جمع التكسير
- ٣٣٩ ذكر الأسماء المتصله بالأفعال
- ٣٣٩ اشاره
- ٣٣٩ ١- ذكر المصدر
- ٣٤٦ ٢- ذكر اسم الفاعل
- ٣٤٦ اشاره
- ٣٤٦ ذكر اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد
- ٣٤٧ ذكر اسم الفاعل من غير الثلاثى

- ٣٤٧ ذكر عمل اسم الفاعل -
- ٣٥٠ ٣- ذكر أبنيه المبالغه
- ٣٥١ ٤- ذكر اسم المفعول
- ٣٥٣ ٥- ذكر الصفه المشبّهه
- ٣٥٣ اشاره
- ٣٥٤ ذكر التشابه والاختلاف بين الصفه المشبّهه وبين اسم الفاعل
- ٣٥٤ اشاره
- ٣٥٥ ذكر مسائلها الثمانى عشره
- ٣٥٨ ذكر الزافع والتاصب والجارّ لمعمول الصفه المشبّهه
- ٣٥٨ ذكر الصفه التى فيها ضمير أو ضميران ، أو لا ضمير فيها أصلا
- ٣٥٩ ٦- ذكر اسم التفضيل
- ٣٥٩ اشاره
- ٣٦٠ ذكر بناء أفعال التفضيل
- ٣٦٢ ذكر استعماله للفاعل والمفعول
- ٣٦٢ ذكر الأمور الثلاثه التى لا يستعمل أفعال إلا بأحدها
- ٣٦٧ ذكر أفعال المستعمل بمن
- ٣٦٧ ذكر عمل أفعال التفضيل
- ٣٦٩ ٧- ذكر اسم الزمان والمكان
- ٣٦٩ اشاره
- ٣٧١ ذكر مفعل من معتلّ الفاء
- ٣٧٢ ذكر مفعل من معتلّ اللّام
- ٣٧٢ اشاره
- ٣٧٢ فصل
- ٣٧٣ ذكر اسم الزمان والمكان من الزائد على الثلاثى
- ٣٧٣ ذكر ما جاء فيه مفعله
- ٣٧٤ ٨- ذكر اسم الآله

٣٧٤ ذكر المصغّر

٣٧٤ اشاره

٣٧٤ فصل

٣٧٧ فصل

٣٧٨ فصل

٣٧٩ فصل

٣٨٠ فصل

٣٨٠ فصل

٣٨١ فصل

٣٨١ فصل

٣٨٢ فصل

٣٨٣ فصل

٣٨٣ فصل

٣٨٣ فصل

٣٨٣ فصل

٣٨٤ ذكر المنسوب

٣٨٤ اشاره

٣٨٤ فصل

٣٨٤ فصل

٣٨٧ فصل

٣٨٨ فصل

٣٨٨ فصل

٣٨٩ فصل

٣٩٠ فصل

٣٩٠ فصل

٣٩١ فصل

- ٣٩٣ فصل
- ٣٩٣ فصل
- ٣٩٤ فصل
- ٣٩٤ فصل
- ٣٩٥ فصل
- ٣٩٥ فصل فى المقصور والممدود
- ٣٩٩ فصل فى الوزن
- ٣٩٩ اشاره
- ٤٠١ ذكر ما جاء فيه دليل على أنه لم يقصد به التكرار : بل زيد واتفق موافقه الزائد لما قبله
- ٤٠٢ ذكر كيفيه وزن الكلمه المقلوبه
- ٤٠٢ ذكر ما يتعرف به القلب
- ٤٠٤ ذكر كيفيته وزن الكلمه المحذوفه
- ٤٠٥ فصل فى الأبنيه
- ٤٠٥ اشاره
- ٤٠٥ ذكر تقسيم الأبنيه الأصول
- ٤٠٦ ذكر أبنيه الاسم الثلاثى المجرد
- ٤٠٨ ذكر أبنيه الاسم الرباعى المجرد
- ٤٠٩ ذكر أبنيه الاسم الخماسى المجرد
- ٤٠٩ فصل فى أبنيه المزيد فيه
- ٤٠٩ اشاره
- ٤١٠ ذكر أبنيه الاسم الثلاثى المزيد فيه
- ٤١١ ذكر الزيادة الواحده بحسب المواضع الأربعة المذكوره
- ٤١٢ ذكر الزيادتين المفترقتين
- ٤١٥ ذكر الزيادتين المجتمعتين
- ٤١٧ ذكر الزيادات الثلاث المفترقه
- ٤١٨ ذكر الزيادات الثلاث المجتمعه

- ٤١٨ ذكر الزيادات الثلاث على وجه تنفرد واحده وتجتمع ثنتان
- ٤١٩ ذكر الزيادات الأربع
- ٤١٩ ذكر أبنيه الاسم الرباعي المزيد فيه
- ٤٢٠ ذكر الزيادة الواحدة فى الرباعى
- ٤٢٢ ذكر الزيادتين المفترقتين
- ٤٢٣ ذكر الزيادتين المجتمعتين
- ٤٢٤ ذكر الزيادات الثلاث فى الرباعى
- ٤٢٥ ذكر أبنيه الاسم الخماسى المزيد فيه
- ٤٢٧ فهرس موضوعات الجزء الأول
- ٤٢٧ اشاره
- ٤٢٧ القسم الأول
- ٤٢٨ القسم الثانى
- ٤٣٦ ذكر المنصوبات
- ٤٤١ ذكر المجرورات
- ٤٤٧ تصويبات
- ٤٤٩ تعريف مركز

سرشناسه : ابوالفداء، اسماعیل بن علی، ق ۷۳۲ - ۶۷۲

عنوان قراردادی : [الکناش]

عنوان و نام پدیدآور : کتاب الکناش فی فنی النحو و الصرف / عمادالدین ابی الفداء اسماعیل بن الافضل علی الایوبی الشهیر بصاحب حماه؛
دراسه و تحقیق ریاض بن حسن الخوام

مشخصات نشر : صیدا : بیروت : المكتبه العصریه ، م ۲۰۰۰ = ق ۱۴۲۰ = ۱۳۷۹.

مشخصات ظاهری : ۲ ج

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده : خوام، ریاض

رده بندی کنگره : P]۶۱۵۱/الف ۲۴ ک ۹

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۱-۹۳۷۶

توضیح : «کتاب الکناش فی فنی النحو و الصرف»، تألیف ابوالفداء اسماعیل بن افضل علی ایوبی، مشهور به صاحب حماه (متوفی ۷۳۲ ق)، از جمله آثار ادبیات عربی است که با تحقیق ریاض بن حسن خوام در دو جلد منتشر شده است. در کتاب «الکناش»، جزئی از کتاب «المفصل فی صنعه الإعراب» زمخشری و «الکافیة فی علم النحو» و «الشافیه فی علمی التصریف و الخط»، ابن حاجب که از منابع ادبیات عرب است، شرح شده و با شرح این اجزاء، جمیع ابواب صرف و نحو و املاء بیان شده است.

کتاب، مشتمل بر دو باب است: باب اول، به مقاله تحقیقی محقق کتاب و باب دوم، به متن کتاب اختصاص دارد. باب اول، در دو قسمت و هر کدام در ضمن فصولی درباره نویسنده و کتاب، تحقیق ارزشمندی را ارائه نموده است. درباره متن کتاب، ابتدا مطالب بر طبق «المفصل» زمخشری پس از طرح یک سری مباحث مقدماتی، در سه بخش مرفوعات، منصوبات و مجرورات دسته بندی و سپس دنباله مباحث در چهار قسمت اسم، فعل، حرف و مشترک تدوین شده است. قسمت مشترک، در ضمن ده فصل بیان شده که فصل دهم آن به مباحث خط و املاء اختصاص دارد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاه والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد :

فقد نهجت دراسه الظواهر النحويه والصرفيه منهجين متكاملين يردف كل واحد منهما الآخر :

الأول : دراسه الظاهره وفق الأسس التى قدمها النحويون فى كتبهم مع الاتصال بالدرس النحوى والصرفى فى صورته الحديثه ، وهذا المنهج يتمثل فى قتل القديم بحثا واتخاذ الدرس الحديث آله من آلات فهم القديم ودراسته.

الثانى : تحقيق المخطوطات العربيه ودراستها وإخراجها إلى النور لكونها الماده الأساسيه لأصحاب المنهج الأول ورأيت أن أجمع بين المنهجين ، فأثرت (1) أن أتناول فى تجربتى الثانيه تحقيق إحدى المخطوطات ودراستها ، وبذلك أشارك أيضا فى الجهود المبذوله لتحقيق جميع المخطوطات العربيه ونشرها.

وقد فضلت هذه المخطوطه على غيرها لأربعة أسباب :

١ - أن أبا الفداء ذو شهره علميه عالميه واضحه ، قد نالها من نشر كتابيه : «المختصر فى أخبار البشر» و «تقويم البلدان» ، فقد حاز هذان الكتابان على مكانه ساميه لدى الباحثين العرب وغير العرب ، فطبعا مرارا ، وترجما إلى عدده لغات.

٢ - أن الباحثين المحدثين لم يعرفوا أبا الفداء نحويا ، فلعل تحقيق «كناشه» ونشره يفيد أنه لا يقل تمكنا فى النحو والصرف من تمكنه فى علمى التاريخ

ص: ٥

١- تناولت هذه الدراسه فى رسالتى التى نلت بها درجه الماجستير وكان موضوعها المقصور والممدود فى اللغه العربيه.

والجغرافيا ، وبذلك نكشف عن جانب آخر من جوانب ثقافته المتنوعه ، مما يساعد على جلاء شخصيته وبيان ملامحها بدقه.

٣- أن هذه المخطوطه تمثّل واحدا من كتب الكناش التي ما رأيت أحدا قد تناول تحقيق واحد منها ، ولعلنا بتحقيقها ندفع الباحثين إلى الالتفات إلى تحقيق كتب الكناش المتفرقه في مكتبات العالم ، وفي ذلك كثير من الفوائد المرجوه لدراستنا اللغويه والنحويه والصرفيه.

٤- أن هذه المخطوطه شرح لأجزاء مختاره من مفصل الرمخشري ، وأجزاء من كافيه ابن الحاجب وشافيته ، وهذه الكتب الثلاثه ذات قيمه معروفه بين المشتغلين بعلوم العربيه ، وقد أتى أبو الفداء من شرح هذه الأجزاء على جميع الأبواب النحويه والصرفيه والإملائيّه.

٥- أنها مخطوطه نادره وحيدّه ، فمن الواجب العلمى تحقيقها ونشرها خوفا عليها من عوادي الزمن.

من أجل ذلك كله ، عزمنا على تحقيق هذه المخطوطه ، وجعلنا عملي بايين :

الباب الأول : الدرّاسه.

الباب الثاني : النصّ المحقّق.

وقسمنا الباب الأول قسمين ، جعلنا القسم الأول في ستة فصول :

الأول : اسمه وأسرته وإمارته على مدينه حماه.

الثاني : حياته العلميه وتكوينه الثقافى.

الثالث : مصنّفاته وشعره.

الرابع : منهج أبى الفداء فى الكناش.

الخامس : شواهد ومصادره.

السادس : مذهب أبى الفداء النحوى ، وموقفه من النحاه.

وولى ذلك القسم الثانى الذى أتى فى خمس فصول :

الأول : التعريف بعنوان الكتاب «الكناش».

الثاني : توثيق نسبه الكتاب إلى أبي الفداء.

الثالث : وصف المخطوطه.

الرابع : منهج التحقيق.

الخامس : طبعه قطر والنخبه المتميزه من السراق.

ثم جاء الباب الثاني للنص المحقق « كتاب الكناش » ، وخدمته بصنع فهرس للآيات القرآنيه ، والأحاديث النبويه الشريفه ، والأشعار ، والأرجاز ، والأمثال والأقوال ، والألفاظ اللغويه ، والأعلام ، والقبائل ، والبلدان ، والكتب والمصادر ، والموضوعات.

وبعد : فقد جهدت في أن أخرج هذا الكناش على أحسن صورته أحسبها ترضى مؤلفه - رحمه الله - وفي أجمل حلّه أردتها له ، فلعلى قد وفقت ، وإلا فحسبى أنى حاولت ، وقد قالوا : العجز عن درك الإدراك إدراك.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا بالقول الثابت ، وأن يرزقنا الصواب ، ويلهمنا الحكمة ، وأن يجعل هذا العمل نافعا خالصا لوجهه الكريم ، وله الحمد والمّنه أولا وآخرا.

١٤١٧ / ١١ / ٦ هـ

رياض بن حسن الخوّام

مكة المكرمه

ص: ٧

الفصل الأول : اسمه وأسرته وإمارته على مدينه حماه

الفصل الثاني : حياته العلميه وتكوينه الثقافى

الفصل الثالث : مصنفاته وشعره

الفصل الرابع : منهج أبى الفداء فى الكناش

الفصل الخامس : شواهد ومصادره

الفصل السادس : مذهب أبى الفداء النحوى وموقفه من النجاه

هو الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الملك الأفضل نور الدين أبي الحسن علي بن السلطان الملك المظفر تقي الدين أبي الفتح محمود بن السلطان الملك المنصور ناصر الدين أبي المعالي محمد بن السلطان الملك المظفر تقي الدين أبي الخطاب عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شادى (١).

وواضح من هذا النسب الرفيع أن أبا الفداء ينتمى إلى الأسره الأيوبيه التى حكمت الشام ومصر وتاريخها أشهر من أن يعرّف. وتجمع المصادر التى ترجمت له على أن مولده كان فى دمشق فى شهر جمادى الأولى سنة ٦٧٢هـ لأن أهله كانوا قد غادروا حماه إلى دمشق خوفا من التتار (٢).

وأشار أبو الفداء فى كتابه المختصر إلى بعض الأخبار التى تلقى الضوء على

ص: ١١

-
- ١- انظر المختصر فى أخبار البشر، لأبى الفداء، ٢ / ١ وتتمه المختصر، لابن الوردى، ١٠٨ / ٤، والوفى بالوفيات، للصفدى، ١٧٣ / ٩ وفوات الوفيات، للكاتبى، ٢٨ / ١ وطبقات الشافعيه، للسبكي، ٨٤ / ٦ وطبقات الشافعيه، للإسنوى، ١ / ٤٥٥ والبدايه والنهايه، لابن كثير، ١٤ / ١٥٨ والدرر الكامنه لابن حجر، ١ / ٣٧١ والمنهل الصافى لابن تغرى بردى، مخطوط، ١ / ٢٠٨ وكتاب السلوك، للمقريزى، ٢ / ٣٥٤ وتاريخ الخلفاء، للسيوطى، ٤٨٨ وشذرات الذهب، لابن العماد، ٦ / ٩٨ وكشف الظنون، لحاجى خليفه، ١ / ٤٦٨ - ٢ / ٣٧٤ - ١٦٢٩ وإيضاح المكنون، للبيهدادى، ٢ / ٣٨٢ والبدر الطالع، للشوكانى، ١ / ١٥١ والأعلام، للزركلى، ١ / ٣١٧ ودائره المعارف الإسلاميه، ١ / ٣٨٦ ومعجم الأطباء، لأحمد عيسى، ١٤٢ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحاله، ١ / ٢٨٢. وكتاب «المؤرخ الجغرافى أبو الفداء صاحب حماه فى ذكرى مرور سبعمائه عام على ولادته ١٢٧٣ هـ - ١٣٣١ م، مشتمل على عدد من البحوث العلميه الخاصه بأبى الفداء وعلومه، وسيأتى ذكرها فى مواضعها.
- ٢- تتمه المختصر لابن الوردى، ١٠٨ / ٤ وشذرات الذهب لابن العماد، ٦ / ٩٨.

أحوال أسرته فذكر أن أباه الملك الأفضل علي بن الملك المظفر محمود بقي يشارك أخاه صاحب حماه الملك المنصور أحمد في معاركه وفتوحاته ضد الصليبيين (١) حتى توفي بدمشق سنة ٦٩٢ هـ (٢) وأن والدته كانت على قدم كبير من العبادة والتقوى وتوفيت سنة ٧٢٨ هـ (٣) وأن له أخوين هما أسد الدين عمر، وبدر الدين حسن الذي توفي سنة ٧٢٦ هـ (٤) وأن أبا الفداء رزق ولدا أسماه محمدا سنة ٧١٢ هـ (٥) وذكر ابن الوردي أن محمدا استلم الملك بعد وفاه أبيه وعمره عشرون عاما وأنه توفي سنة ٧٤٢ هـ (٦).

والعجيب حقا أن كتب التراجم لم تحدثنا الكثير عن طفوله أبي الفداء ونشأته الأولى - مع كونه سليل ملوك وملكا بعد ذلك - سوى نصّها على أنه كان أميراً بدمشق من جملة أمرائها (٧) في حين ذكر أبو الفداء أيضا ما يدلنا على أنه بدأ حياته العسكرية مبكرا؛ فقد شارك عمّه وأباه في معاركهما ضد الصليبيين وفتح معهما قلعه المرقب وكان عمره اثنتي عشرة سنة (٨).

وتجمع المصادر - مبيّنه كيف تولّى السلطنة على حماه - على أن أبا الفداء «خدم الملك الناصر - محمد بن قلاوون - لما كان بالكرك وبالغ في ذلك فوعده بحماه

ص: ١٢

١- المختصر، ٢٢ / ٤ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٨.

٢- المرجع السابق، ٣٠ / ٤.

٣- المرجع السابق، ١٠١ / ٤.

٤- المرجع السابق، ٩٨ / ٤.

٥- المرجع السابق، ٧٣ / ٤.

٦- تتمه المختصر لابن الوردي، ٢ / ٢٩٧ (المطبعة الوهيبية) وانظر التذييل المطبوع مع كتاب المختصر المنقول من تاريخ ابن الوردي المذكور، ١٠٨ / ٤ - ١٤٠.

٧- الوافي بالوفيات، ١٧٣ / ٩ وطبقات الشافعية للسبكي، ٨٤ / ٦.

٨- المختصر، ٢٢ / ٤ ودائره المعارف الإسلاميه، ١ / ٣٨٦ ولمعرفه معاركه التي خاضها منذ كان صغيرا حتى وفاته انظر المختصر، ٢٢ / ٤ - ٢٥ - ٢٨ - ٣٦ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ وانظر أبو الفداء وتاريخه للدكتور عبد العزيز الدورى ٢٢٦ ومذكرات أبي الفداء للدكتور نقولا زياده ١٥٢ وأبو الفداء ملكا وعالما للأستاذ قدرى الكيلانى وكامل شحاده، ٢٥١ وأبو الفداء والبيئه للدكتور سهيل زكار، ٤٨ - ٥١ بحوث ضمن كتاب (المؤرخ الجغرافى أبو الفداء صاحب حماه، المجلس الأعلى لرعايه الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيه سوريا).

ووفى له بذلك وأعطاه حماه بعد أن أمر أسندمر - الذى كان أميراً عليها - على حلب بعد موت نائبها قبجق - وجعله صاحبها ، سلطاناً يفعل فيها ما يختار من إقطاع وغيره ليس لأحد من الدوله بمصر من نائب ووزير معه فيها حكم ، اللهم إلا إن جرد عسكر من مصر والشام جرد منها ؛ وأركبه فى القاهره سنه ٧٢٠هـ بشعار الملك وأبته السلطنه ، ومشى الأمراء والناس فى خدمته حتى الأمير سيف الدين أرغون ، ولقبه الملك الصالح ، ثم بعد قليل لقبه الملك المؤيد (١) وعاد أبو الفداء إلى حماه بعد أن جهّزه السلطان بسائر ما يحتاج إليه (٢).

وقد صوّرت لنا المصادر أيضاً تلك المنزله الرفيعه والمكانه الساميه التى نالها أبو الفداء لدى الملك الناصر ، فقد تقدّم الملك الناصر إلى نوابه : «بأن يكتب إليه - يقبل الأرض وهذا لفظ يختصّ - كما يقول الشوكانى ، بالسلطان الأعظم (٣) - وكان الأمير سيف الدين تنكر رحمه الله يكتب إليه : يقبل الأرض بالمقام الشريف العالى المولوى السلطانى الملكى المؤيدى العمادى ، وفى العنوان صاحب حماه ، ويكتب السلطان إليه (أخوه محمد بن قلاوون) أعزّ الله أيضاً المقام الشريف العالى السلطانى الملكى المؤيدى العمادى بلا مولوى : (٤) وكان تاريخ التقليد فى الثامن عشر من جمادى الأولى سنه ٧١٠هـ (٥).

وقد قابل أبو الفداء هذا الإكرام والتعظيم بالوفاء والولاء ، فكان يتوجه «إلى مصر فى كل سنه بأنواع من الخيل والرقيق والجواهر وسائر الأصناف الغريبه» (٦).

وبقى أبو الفداء ملكاً على حماه حتى توفى فجأه فى الثالث والعشرين من

ص: ١٣

- ١- الوافى بالوفيات ، ١٧٣ / ٩ والدرر الكامنه ، ٣٧١ / ١ والمنهل الصافى ، ٢٠٩ / ١ ظ والبدر الطالع ، ١ / ١٥١ - ١٥٢.
- ٢- النجوم الزاهره لابن تغرى بردى ، ٩ / ٢٩٢.
- ٣- البدر الطالع ، ١ / ١٥٢.
- ٤- الوافى بالوفيات ، ١٧٣ / ٩ - ١٧٤ والدرر الكامنه ، ٣٧٣ / ١ والنجوم الزاهره ، ٩ / ٣٣ وكتاب السلوك ، ٢ / ٣٥٤.
- ٥- المختصر ، ٤ / ٦٣.
- ٦- الوافى بالوفيات ، ٩ / ١٧٤ والدرر الكامنه ، ١ / ٣٧٢.

المحرّم سنة ٧٣٢ هـ (١) عن ستين سنة إلا ثلاثه أشهر وأياما.

ودفن ضحوه عند والديه بظاهر حماه (٢) وقد رثاه جمال الدين محمد بن نباته بقصيده أولها: (٣)

ما للندى لا يلبى صوت داعيه

أظنّ أنّ ابن شاد قام ناعيه

ما للرجاء قد استتدت مذاهبه

ما للزمان قد اسودت نواحيه

نعى المؤيد ناعيه فيا أسفا

للغيث كيف غدت عنّا غواديه

ص: ١٤

١- طبقات الشافعيه للسيكي ، ٦ / ٨٤ وطبقات الشافعيه للإسنوي ، ١ / ٤٥٦ والمنهل الصافي ، ١ / ٢١٠ و ، والبدر الطالع ، ١ / ١٥٢ وشذرات الذهب ، ٦ / ٩٩.

٢- البدايه والنهايه ، لابن كثير ، ١٤ / ١٥٨ ودفن في مسجده الذي بناه سنة ٧٢٧ هـ ، كما وجد مكتوبا على محيط ضريحه وسمى هذا المسجد بجامع أبي الفداء وكان يسمى أيضا بجامع الدهشه لجمال بنائه وروعه موقعه اللذين كانا يدهشان الناظر المتأمل إليه ، وتطلق العامه عليه «جامع الحيات» لتشابك ثمانيه أضلاع في كل عضادتي شبايك حرمه المطله على نهر العاصي على شكل الأفاعي ، وقد أقيم هذا المسجد فوق التربه المظفرية التي دفن فيها جد البيت التقوى الملك المظفر الأول تقى الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب المتوفى سنة ٥٨٧ هـ من بحث أبو الفداء ملكا وعالما للأستاذ قدرى الكيلاني ، ٢٦٢.

٣- ديوان ابن نباته ، ٥٧٠ والوافى بالوفيات ، ٩ / ١٧٥.

يعدّ أبو الفداء موسوعه علميه ثقافيه متنوعه ، فقد نهل من علوم كثيره وأجاد في فنون متعدده ، فكان كما وصفته كتب التراجم «رجلا عالما جامعا لأشتات العلوم .. ماهرا في الفقه والتفسير والأصلين والنحو وعلم الميقات والفلسفه والمنطق والطب والعروض والتاريخ وغير ذلك من العلوم ، شاعرا ماهرا كريما ... وكان معتنيا بعلوم الأوائل اعتناء كبيرا (١) وله يد طولى في الهيئه» (٢).

ولا ريب أنّ هذا التنوع الثقافي قد قام على أسس متينه متنوعه ، غير أن كتب التراجم ضنّت علينا بأخبار حياته العلميه الأولى ولم تذكر لنا أسماء شيوخه ومؤدّبيه.

وأحسب أن أبا الفداء قد تردّد على العلماء والمؤدّبين ، أو جاء إليه المؤدّبون والعلماء شأنه في ذلك شأن أولاد الملوك والأمراء ، فأخذ عنهم ونهل من معينهم ، وتفنّق ذهنه عن عبقرية مبدعه فأصبح «أعجوبه من عجائب الدنيا» (٣) وثمه إشارات وردت عرضا لدى أصحاب التراجم ، وفي كتابه المختصر تبين لنا بعض سيرته العلميه وتكوينه الثقافي وهي (٤) :

ص: ١٥

١- طبقات الشافعيه للإسنوى ، ١ / ٤٥٥.

٢- الدرر الكامنه ، ١ / ٣٧٢ وعلم الهيئه هو علم يبحث عن أحوال الأجرام السماويه وعلاقه بعضها ببعض وما لها من تأثير في الأرض ، المعجم الوجيز ، هيا.

٣- طبقات الشافعيه للإسنوى ، ١ / ٤٥٥.

٤- انظر منهج أبي الفداء في البحث للدكتور حسن الساعاتي ، ٥٦ - ٥٧ والمؤرخ أبو الفداء ونزعته العلميه للدكتور كامل عياد ٧٥ - ٩٥ ، وأبو الفداء للدكتور عبد الرحمن حميده ، ١١ - ١٧ وحماه في عصر أبي الفداء للأستاذ إحسان العظم ١٧٧ بحوث ضمن (كتاب المؤرخ الجغرافي أبو الفداء صاحب حماه).

١ - أن ابن تغرى بردى فى كتابه المنهل الصافى ذكر أن أبا الفداء «حفظ القرآن العزيز وعده كتب» (١) وهذا القول يدل على أن أبا الفداء قد قرأه وحفظه على يدي عالم مقريء ، ويستتبع ذلك - فيما أظن - تعلمه التجويد والتفسير والنحو والصرف ، لأن هذه العلوم - قديما - مترافقه متكامله يردف بعضها بعضا ، ومما يؤكد ذلك أن كتاب الكناش الذى بين أيدينا هو كتاب نحوى صرفى ضمّنه أبو الفداء كثيرا من القراءات القرآنيه مبينا اختلاف القراء حولها ، واختلافهم مع النحويين أحيانا ، ولا ريب أنه لو لم يكن متمكنا من ذلك لما استطاع أن يتمثل بهذه الشواهد.

٢ - أن أبا الفداء فى كتابه المختصر أخبرنا عن اسم شيخ له هو جمال الدين محمد بن سالم بن واصل الشافعى المتوفى ٦٩٧ هـ الذى كان مبرزاً فى علوم كثيره وصاحب كتاب «مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب» ، وبين بأنه «كان يتردد عليه وعمره خمس وعشرون عاما ، لأن مولده كان سنه ٦٧٢ هـ - وقرأ عليه شرحه لعروض ابن الحاجب وكان يعرض عليه ما لم يحلّه من إشكال كتاب أقليدس ويستفيد منه ويصحح عليه أسماء من له ترجمه فى كتاب الأغانى (٢).

٣ - أن ابن حجر فى كتابه الدرر الكامنه أشار إلى أن أبا الفداء كان يقتنى «كتبا نفيسه ولم يزل على ذلك إلى أن مات» (٣) وهذا الخبر يدل على اهتمام أبى الفداء بالعلم الذى كان من نتيجته جمع هذه المكتبه النادره ، ويؤكد هذا الاهتمام أن أبا الفداء فى كتابه المختصر يوجه عنايته ، حين يترجم للرجال ، إلى ما صنّفوه وما اقتنوه من كتب وينص على أماكن وجودها ، ففى ترجمته لأحمد بن يوسف المنازى المتوفى ٤٣٦ هـ ذكر أنه كان يقتنى «كتبا كثيره وأوقفها على جامع ميفارقين وجامع آمد وهى ، إلى قريب ، كانت موجوده بخزائن الجامعين» (٤) ومن ذلك ما رواه أيضا عن أبى على

ص: ١٦

١- المنهل الصافى ، ١ / ٢٠٨ ظ.

٢- المختصر ، ٤ / ٣٩ - ٤٠ وفى المختصر ، ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ما يفيد أن أبا الفداء قد اعتمد على الأغانى حين ترجم لبعض الشعراء فى المختصر فقد نص على أن «زهير بن خباب الكلبي قد ذكره صاحب الأغانى وأورد له شعرا وكذا معقر بن حمار البارقي».

٣- الدرر الكامنه ، ١ / ٣٧٢.

٤- المختصر ، ٢ / ١٧٦.

يحيى بن عيسى بن جاذله الطبيب المتوفى ٤٩٣ هـ من أنه «أوقف كتبه قبل موته وجعلها في مشهد أبي حنيفة رضى الله عنه (١)» ومن مظاهر اهتمامه بالكتب والمؤلفات حرصه على معرفه كتب اليونان المترجمه وغير المترجمه ، فقد نقل من تاريخ ابن القفطى أن «فلوطيس» شرح كتب أرسطو ونقلت تصانيفه من الرومى إلى السريانى قال : ولا أعلم أن شيئا منها خرج إلى العربى ، وذكر أيضا أن «مقسراطيس» شرح كتب أرسطو أيضا وخرجت إلى العربى (٢).

٤- أن قصه علاجه ومداواته لاينه محمد حين سافرا إلى مصر تكشف لنا ثقافه أبى الفداء المتنوعه وتدلنا من جانب آخر على أنه كان طبيبا بارعا ، قال : «مرض ابني محمد مرضا شديدا فأرسل لنا السلطان رئيس الأطباء وهو جمال الدين إبراهيم بن أبى الربيع المغربى فحضر إلى سرياقوس وبقى يساعدننى على العلاج ثم رحل السلطان من سرياقوس ودخل القلعه وأرسل إليّ حرّاقه فركبت أنا وابنى محمد فيها وكان إذ ذاك يوم بحرّانه يعنى سابع أيام المرض وهو يوم الخميس سادس ذى الحجه ونزلت بدار طقز تمر ، على بركه الفيل ، وأصبح يوم الجمعه المرض منحطا والله الحمد» (٣) ويؤكد ذلك ما رواه أيضا الإسنى فى طبقاته فقد ذكر أن أبا الفداء حين قدم إلى الديار المصريه استدعاه إلى مجلسه فحضر «- الأسنى - ومعها الصلاح ابن البرهان الطبيب المشهور فوق الكلام اتفاقا فى عدد من العلوم فتكلم كلاما محققا وشاركناه فى ذلك ثم انتقل الكلام إلى علم النبات والحشائش فكلما وقع ذكر نبات ذكر صفته الدالّه عليه والأرض التى ينبت فيها والمنفعه التى فيه واستطرد من ذلك استطرادا عجيبا ، وهذا الفن الخاص هو الذى كان يتبجّح بمعرفته الطبيبان الحاضران وهما ابن القوبع وابن البرهان فإن أكثر الأطباء لا يدرون ذلك فلما خرجا تعجبا إلى الغايه ، وقال الشيخ ركن الدين ما أعلم من ملك من ملوك المسلمين وصل إلى هذا العلم» (٤).

ص: ١٧

١- المرجع السابق ٢ / ٢٢٣.

٢- المختصر ، ١ / ٩٠.

٣- المرجع السابق ، ٤ / ١٠٠.

٤- طبقات الشافعيه ، للإسنوى ، ١ / ٤٥٦ ومعجم الأطباء ، لأحمد عيسى ، ١٤٢. وانظر قصه علاجه للملك المظفر. فى المختصر ، ٤ / ٣٧.

٥- أن اهتمامه في مختصره بتراجم اللغويين والنحويين (١) يدل على شدة اتصاله بهذا الفن وذلك بمعرفه رجاله وأخبارهم ومصنفاتهم ، فقد ترجم لكثير منهم تراجم وافيه (٢) لم تخل من استطرادات علميه نافعه تكشف عن ثقافه واسعه وعلوم متنوعه امتلكها أبو الفداء واستثمرها في مؤلفاته المتعدده ، فبعد أن ترجم لابن الأعرابي قال ما نصّه «والأعرابي منسوب إلى الأعراب يقال : رجل أعرابي إذا كان بدويا وإن لم يكن من العرب ، ورجل عربي منسوب إلى العرب وإن لم يكن بدويا ، ويقال : رجل أعجمي إذا كان في لسانه عجمه ، وإن كان من العرب ، ورجل عجمي منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً ، هكذا ذكر محمد بن عزيز السجستاني في كتابه الذي فسر فيه غريب القرآن (٣).

ومن ذلك ذكره في ترجمه المتنبي - سؤال أبي علي الفارسي له إذ سأله قائلاً : «كم لنا من الجموع على وزن فعلى فقال المتنبي في الحال : حجلي وظربي ، قال أبو علي : فطالعت كتب اللغه ثلاث ليال على أن أجد لهما ثالثاً ، فلم أجد» (٤) وعلق أبو الفداء قائلاً : «وحسبك من يقول في حقه أبو علي هذه المقال» ومن قبل أثنى أبو الفداء على المتنبي لكونه «من المكثرين لنقل اللغه والمطلعين عليها وعلى غريبها لا يسأل عن شيء إلا واستشهد فيه بكلام العرب (٥).

٦- أن خطبه كتاب الكناش تفيد عزمه على تأليف سبعة كتب في فنون متنوعه

ص: ١٨

١- واعنتى أيضا بذكر الشعراء وأخبارهم ، وسرد كثيرا من أشعارهم منسوبة إليهم ، وكان كثيرا ما يصدر المقطوعات الشعريه بقوله «من قصيده مشهوره» ذاكرا أحيانا عدد أبياتها ، مما يدل على معرفته بها إن لم يكن حافظا لها ، وقد أفاد من الشعر أحيانا لتوثيق بعض الحقائق التاريخيه وذكر في أكثر من موضع ما يفيد اعتماده على الأغاني وعلى العقد الفريد. انظر لذلك كله المختصر ، ١ / ٧٤ - ٧٥ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١١٠ - ١٤٤ - ١٥٥ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١ / ٢ - ٢٢ - ٢٢ - ٤٧ - ٧٢ - ١٠٩ - ١١١ - ١٥٤ - ١٦٣ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢٣ / ٣ - ٨٠ - ٨٢ - ١٦٤ - ١٦٥.

٢- انظر تراجم لسيبويه والفراء وقطرب والأصمعي وابن السكيت ، والمبرد ، والأزهري ، وابن فارس وأبي علي الفارسي ، والأعلم الشنتمري والحريري والزمخشري ، والجزولي والشلوبين وابن الحاجب في المختصر على التوالى ٢ / ١٦ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٢ - ٤٣ - ٤١ - ١٢٨ - ١٣١ / ٣ ١٧ - ١٢١ - ١٨٥ - ١٨٦ .

٣- المختصر ، ٢ / ٣٨ .

٤- المختصر ٢ / ١١١ .

٥- المختصر ، ٢ / ١١١ .

كان الكناش سيحتويها (١)، وبدهى أنه لو لم يكن عالماً بهذه الفنون لما عزم على التأليف فيها، يضاف إلى ذلك أن مؤلفاته التي خلفها لنا تدل على ما كان يتمتع به من ذهن وقاد، وذكاء حاد، استطاع أن يجمع بين هذه العلوم المتفرقة ويؤلف فيها مؤلفات علمية معتبرة، كالمختصر وتقويم البلدان (٢). وقد ذكر الكتبي بعد ذكره أن أبا الفداء قد نظم الحاوي في الفقه ما نصه «ولو لم يعرفه لما نظمه» (٣) وذلك كله يفيد أن سيورته العلمية قامت على أسس متينة، فاستطاع بها أن يلج أبواب التأليف بكل أنواعه وأشكاله وفنونه.

٧- أن كتب التراجم قد ذكرت أن أبا الفداء منذ أن تولى سلطته حماه اهتم بالعلماء، فقربهم إليه وأجرى لهم الرواتب، ومن هؤلاء أمين الدين عبد الرحمن الأبهري المتوفى ٧٣٣ هـ (٤) وعمر بن محمد المعروف بابن العديم المتوفى ٧٣٤ هـ (٥) وكان أبو الفداء يأمر من يعجب به من العلماء بالإقامه عنده فقد ذكر الإسنوي أن أخاه «عماد الدين رحمه الله لما رحل إلى الشام قصد حلب فاجتاز على حماه وكان قد رتب - أبو الفداء - من يحضر بمجلسه العلماء المازين عليه والقاصدين إليه فحضر الأخ عنده وتكلم معه في علوم فأعجب به وأمره بالإقامه هناك وهياً له من الفرش والآلات ما يحتاج إليه ورتب له رواتب كبيره وولاه مدارس ولازمه في الخلوه» (٦) ولم يقتصر أبو الفداء على تقريبه العلماء بل آوى إليه الشعراء كابن نباته وصفى الدين الحلبي وأجزل لهم العطاء فقد رتب لشاعره «جمال الدين محمد بن نباته كل سنه عليه ستمائه درهم وهو مقيم بدمشق غير ما يتحفه به» (٧).

وكان الشعراء يثنون عليه كثيراً، ويمدحونه بغير القصائد، حتى قال ابن حجر:

ص: ١٩

١- تنظر الصفحة الأولى من النص المحقق.

٢- ينظر فصل مؤلفاته الآتي.

٣- فوات الوفيات، ١ / ٢٨ - ٢٩.

٤- الوافي بالوفيات، للصفدي، ٩ / ١٧٤. والدرر الكامنه، ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣.

٥- إعلام النبلاء، للطباخ، ٤ / ٥٦٣.

٦- طبقات الشافعيه، للإسنوي، ١ / ٤٥٦.

٧- الوافي بالوفيات، ٩ / ١٧٤ والمنهل الصافي، لابن تغري بردي، ١ / ٢١١ ظ.

«ولا أعرف في أحد من الملوك من المدائح ما لابن نباته والشهاب محمود وغيرهما فيه إلا سيف الدوله وقد مدح الناس غيرهما من الملوك كثيرا ولكن اجتمع لهذين من الكثره والإجاده من الفحول ما لم يتفق لغيرهما» (١).

ومن ذلك كله يتضح لنا أن أبا الفداء قد قضى حياته طالبا للعلم ، محبا لأهله ، كريما فاضلا ، جامعا بين الحكم والعلم ، فكان بحق «من فضلاء بنى أيوب الأعيان منهم» (٢) وأصبحت حماه في عهده «محطّ رجال أهل العلم من كل فن ، ومنزلا للشعراء» (٣).

ص: ٢٠

-
- ١- الدرر الكامنه ، ١ / ٣٧٢ وانظر قصائد المديح التي نظمها ابن نباته لأبى الفداء فى الديوان ، ١٢٦ ، ١٣١ - ١٨٣ - ١٨٦ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٤. وانظر شخصيه أبى الفداء فى شعر ابن نباته وصفى الدين الحلى «للأستاذ وليد قنباز ، ١٨٦ - ٢٢٣.
 - ٢- شذرات الذهب ، لابن العماد ، ٦ / ٩٩.
 - ٣- طبقات الشافعيه ، للإسنوى ، ١ / ٤٥٥.

كان من نتيجة ثقافته المتنوعه التي حصّلها أبو الفداء أن أُلّف في عدد من الفنون كتباً ذاع صيتها - لأهميتها - وانتشر أمرها - لشهره مؤلفها ، - وهي :

١ - في التاريخ :

أ - المختصر في أخبار البشر (١) وقد أُرّخ فيه حتى سنة ٧٢٩ هـ ويعدّ هذا الكتاب - بحق - سبب شهره أبي الفداء ، فقد أتمّه وذيله من حيث وقف أبو الفداء إلى آخر سنة ٧٤٩ هـ زين الدين عمر المعروف بابن الوردى المتوفى سنة ٧٥٠ هـ (٢) وسمى كتابه «تتمه المختصر في أخبار البشر» واختصر القاضي أبو الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥ هـ كتاب أبي الفداء وذيله إلى زمانه (٣) واهتم المستشرقون أيضاً بكتاب المختصر فترجموه إلى عدة لغات ، وطبعوه مرارا (٤).

ب - التّبر المسبوك في تواريخ أكابر الملوك : وهو مخطوط بدار الكتب المصريه تحت رقم ٥٤٧ نظرت فيه فوجدته يقع في ١٩ ورقه من الحجم الصغير سرد فيه أبو الفداء أسماء بعض الملوك من غير أن يذكر شيئاً عن أخبارهم.

ج - تاريخ الدوله الخوارزميه : وقد انفرد بذكره الزركلى في كتابه الأعلام (٥).

ص: ٢١

١- البدايه والنهائيه لابن كثير ، ١٤ / ١٥٨ والمنهل الصافي ، ١ / ٢١٠ و ، والبدر الطالع للشوكاني ، ١ / ١٥٢.

٢- كشف الظنون لحاجي خليفه ، ٢ / ١٦٢٩.

٣- كشف الظنون ، ٢ / ١٦٢٩.

٤- انظر ترجمات الكتاب وطبعاته في تاريخ آداب اللغه العربيه لجورجى زيدان ، ٣ / ١٨٧ - ١٨٨ والمستشرقون لنجيب العيفي ، ١ / ١٤٠ - ١٩٧ ، ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٥٥.

٥- الأعلام ، ١ / ٣١٧.

وأضاف بأنه مطبوع أيضا ، غير أنى لم أجد أحدا ممن ترجم لأبى الفداء ذكر له هذا الكتاب ، ولم أستطع العثور على نسخه منه ، وأحسبه قطعه مطبوعه مأخوذه من كتاب المختصر.

د - مختصر اللطائف السنيه فى التواريخ الإسلاميه ، وكتاب اللطائف السنيه ألفه فخر الدين إسماعيل بن على المعروف بالعدولى الحمصى ، قيل عن هذا الكتاب إنه مختصر من كتاب التاريخ الكبير له ، اختصره أبو الفداء فى مجلد صغير أوله الحمد لله مصور (مصرف) الدهور ومقدر الأمور ... ذكر فيه أنه اختصره من تاريخ الذهبى وابن عساكر وابن كثير وغيرهم إلى سنة ٥٧٢١ هـ - ١٣٣٠ م (١).

ولعل أبا الفداء قد أودع هذا الكتاب مختصره فقد ذكر فى المختصر ما نصه «ومن هنا نشرق فى التواريخ الإسلاميه» (٢) فلعل التشابه فى جزء من العنوان مع وصف صاحب الكشف له بأنه فى مجلد صغير ، وكونه إلى سنة ٥٧٢١ هـ ، إن صح هذا - كل ذلك يقوى ما زعمناه.

٢- فى الجغرافيا :

أ - تقويم البلدان (٣) ، وقد طبع مرارا ، وترجم إلى عدده لغات (٤) ثم إن المولى محمد بن على الشهير بسباهى زاده المتوفى سنة ٩٩٧ هـ. رتبته على الحروف المعجمه ، وأضاف إليه ما التقطه من المصنفات ليكون أخذه يسيرا ونفعه كثيرا وسماه .. «أوضح المسالك إلى معرفه البلدان والممالك» ، وأهداه إلى السلطان مراد خان الثالث (٥).

ص: ٢٢

١- كشف الظنون ، ٢ / ١٥٥٣ وفيه «إلى سنة ٧٨١ إحدى وثمانين وسبعمائه وهى كروضه ابن الشحنه» والظاهر أن الأستاذ قدرى الكيلانى قد صوب التاريخ على نحو ما أثبتناه ولست أدري على أى مصدر اعتمد الأستاذ قدرى فى تصويبه ، وإذا سلمنا لصاحب الكشف تأريخه ، فذا يدعو إلى الشك فى نسبه الكتاب إلى أبى الفداء المتوفى ٧٣٢ هـ ، وانظر «أبو الفداء ملكا وعالما» لقدرى الكيلانى ٢٤٩.

٢- المختصر ، ١ / ١١٥.

٣- المنهل الصافى ، ١ / ٢١٠ وشذرات الذهب ، ٦ / ٩٨.

٤- انظر طبعات الكتاب وترجماته فى تاريخ آداب اللغه العربيه لجورجى زيدان ، ٣ / ١٨٨ - ١٨٩ والمستشرقون ، للعفيفى ، ١ / ١٨٤ - ١٨٩ - ٢٠٥ - ٢ / ٤٦٥.

٥- كشف الظنون ١ / ٤٦٩ وتاريخ آداب اللغه العربيه ٣ / ١٨٨ - ١٨٩.

أ - نظم أبو الفداء كتاب الحاوى فى الفقه الشافعى (١) لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكرىم القزوينى الشافعى المتوفى سنة ٦٧٥ هـ (٢) وهو من الكتب المعتره بين الشافعيه ، ولو لم يعرفه معرفه جيده ما نظمه (٣) وقد قام قاضى القضاء شرف الدين ابن البارزى بشرح النظم شرحا حسنا فى أربع مجلدات (٤).

ذكر الدكتور رمضان ششن فى كتابه «نوادير المخطوطات العربيه فى مكتبات تركيا» أن لأبى الفداء «قطعه من كتاب له فى الطب فى مكتبته مدينه مغنيسا تحت رقم ١٨٣٦ / ٢ كتب فى آخرها : قرأت جميع هذا الكتاب قراءه .. على مؤلفه مولانا السلطان الملك المؤيد عماد الدنيا والدين أبى الفداء إسماعيل صاحب حماه المحروسه ..» (٥) وكتب أبو الفداء بخط يده أيضا : بلغت هذه النسخه قراءه على فى شهور آخرها ثامن ذى القعدة سنة ثمانى وعشرين وسبعمائه وكتبه إسماعيل بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (٦).

ولعله الكتاب الثالث من الكناش ، فقد أشار أبو الفداء فى خطبه الكناش إلى أن الكتاب الثالث سيكون معقودا للطب ، ومما يؤكد ذلك أن الدكتور حسن الساعاتى قد نقل عن رينو والبارون ويسلان محققى كتاب تقويم البلدان أن لأبى الفداء عدّه أجزاء فى الطب بعنوان الكناش (٧).

١- تاريخ ابن الوردى ، ٢ / ٢٩٧ والبدايه والنهايه ، ١٤ / ١٥٨ والدرر الكامنه ، ١ / ٣٩٧.

٢- كشف الظنون ، ١ / ٦٢٥ - ٦٢٧.

٣- فوات الوفيات ، ١ / ٢٩.

٤- تاريخ ابن الوردى ، ٢ / ٢٩٧ وكشف الظنون ، ١ / ٦٢٧.

٥- نوادر المخطوطات العربيه فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن ، ١ / ٢٧٢.

٦- المرجع السابق ، ١ / ٢٧٣.

٧- منهج أبى الفداء فى البحث ، ٥٩.

٥- فى العروض :

أ - شرح قصيده ابن الحاجب (المقصد الجليل فى علم الخليل) والشرح مخطوط فى مكتبه جورليلى على باشا تحت رقم ٣٧١ ويقع فى أربعين ورقه (١).

٦- فى النحو والصرف :

أ - شرح منظومه الكافيه لابن الحاجب ، أوله : الحمد لله الذى علّم بالقلم إلخ وهو شرح لطيف علقه من شرح المصنف لهذه المنظومه ومن غيرها من شروح الكافيه وفرغ من تعليقه فى شعبان سنه ٧٢٢ هـ (٢).

ولعل أبا الفداء جعله ضمن كناشه فيما بعد ، فقد ألفتة فى الكناش قد علق أكثر المباحث النحويه من شرح الوافيه نظم الكافيه لابن الحاجب وهو ما صرح به صاحب الكشف بقوله «علقه من شرح المصنف ... إلخ».

ب - كشف الوافيه فى شرح الكافيه : وهو شرح أبيات شواهد (المتوسط المسمى بالوافيه فى شرح الكافيه) للسيد ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادى المتوفى سنه ٧١٥ هـ ، وأول شرح أبيات لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعانى والبيان ... إلخ (٣).

ج - الكناش : وهو الكتاب الذى بين أيدينا.

٧- وله من الكتب :

أ - الموازين : جوده وهو صغير ، ويشتمل على علوم كثيره (٤). وقيل هو نظم فى الفلك منه نسخه فى مكتبه بودليان فى اكسفورد (٥).

ص: ٢٤

١- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ، ٥ / ٣٣٢ ونوادير المخطوطات العربيه للدكتور رمضان ششن ، ١ / ١٧٢.

٢- كشف الظنون ، ٢ / ١٣٧٤ ، وجعلها د. طارق الجنابى فى كتابه ابن الحاجب النحوى وآثاره ومذهبه ٦٠ من شروح الكافيه ، والصواب فيما أثبتناه.

٣- كشف الظنون ، ٢ / ١٣٧٠ - ١٣٧١.

٤- الوافى بالوفيات ، ٩ / ١٧٤ وفوات الوفيات ، ١ / ٢٩ والمنهل الصافى ، ١ / ٢١٠ ظ. وتاريخ حماه ، للصابونى ، ١٢٦.

٥- تقويم البلدان ، ٣٠ ، ومنهج أبى الفداء فى البحث ، للساعاتى ٥٩.

ب - نوادر العلم : ويقع في مجلدين (١).

ج - مجموع في الأخلاق والآداب والزهد والوعظ يقع في ٧٠ ورقه تحت رقم ٦٧٩٤ - المغرب (٢).

ذكره الأستاذ قدرى الكيلاني ، فلعله اطع عليه ، ولعله قطعه من الكناش ، لأن أبا الفداء قد ذكر في خطبته أن الكتاب الخامس منه ، هو في الأخلاق والسياسة والزهد.

تصويب :

ذكر البغدادي في كتابه هديه العارفين أن لأبي الفداء إسماعيل بن علي المتوفى ٧٣٢ هـ كتابا اسمه «الأحكام الصغرى في الحديث» (٣) غير أنى لم أجد أحدا ممن ترجم له ذكر له هذا الكتاب والصحيح أنه لعمامد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ ، وذلك لأن صاحب كشف الظنون ذكره منسوباً لابن كثير المذكور (٤) ويبدو أن سبب وهم البغدادي هو التشابه في الكنية.

شعره :

رأينا فيما سبق أن أبا الفداء نظم كتاب الحاوى فى الفقه ، وبدهى أنه لو لم يكن شاعرا ماهرا ما نظمه ، وقد تناثرت قطع من شعره فى كتب التراجم ، ووصف أصحابها شعره بأنه بديع حسن (٥) والناظر فى هذه القطع يلحظ أن أبا الفداء قد تناول فى شعره غرضين هما : الوصف والغزل. فمن شعره قطعه فى وصف الفرس يقول فيها : (٦)

أحسن به طرفا أفوت به الفضاء

إن رمته فى مطلب أو مهرب

ص: ٢٥

١- هديه العارفين ، ١ / ٢١٤ ، والأعلام ، ١ / ٣١٧.

٢- أبو الفداء ملكا وعالما ، ٢٤٩.

٣- هديه العارفين ، ١ / ٢١٤.

٤- كشف الظنون ، ١ / ١٩.

٥- كتاب السلوك ، ٢ / ٣٥٤ ، وشذرات الذهب ، ٦ / ٩٩.

٦- الدرر الكامنه ، ١ / ٣٧٢ وانظر أبياتا أخرى نسبت له فى المنهل الصافى ، ١ / ٢١١ و. والنجوم الزاهره ، ٩ / ٢٩٢ وفوات الوفيات ، ١ / ٢٩ ..

مثل الغزاه ما بدت فى مشرق

إلا بدت أنوارها فى المغرب

وله فى الغزل : (١)

كم من دم حللت وما ندمت

تفعل ما تشتهى فلا عدمت

لو أمكن الشمس عند رؤيتها

لثم مواطىء أقدامها لثمت

وشارك أبو الفداء فى نظم الموشحات ، فقد ذكرت له كتب التراجم هذه الموشحة التى وصفها الصفدى بقوله : وهذه الموشحة جيدة فى بابها منيعه على طلابها ، وقد عارض بوزنها موشحة لابن سناء الملك رحمه الله تعالى (٢) ومطلع موشحة أبى الفداء :

أوقعنى العمر فى لعلّ وهل

يا ويح من قد مضى بهل ولعل

والشيب واف وعنده نزلا

وفزّ منه الشباب وارتحلا

ما أوقح الشيب الآتى

إذ حلّ لاعن مرضاتى

أما مطلع موشحة ابن سناء الملك فهو :

عسى ويا قلّما تفيد عسى

أرى لنفسى من الهوى نفسا

مذبان عنى من قد كلفت به

قلبى قد لجّ فى تقلّبه

وبى أذى شوق عاتى

ومدمعى يوم شات (٣)

١- الوافى بالوفيات للصفدى ١٧٦ / ٩.

٢- المرجع السابق ، ١٧٨ / ٩ وفى فوات الوفيات ، ١ / ٢٨ - ٢٩ ، قال هذا الموشح ومات فى بقيه السنه رحمه الله تعالى ..

٣- المرجع السابق ، ١٧٦ / ٩ - ١٧٨ ، وانظر المنهل الصافى ، ١ / ٢١١ ظ ..

يتّضح لنا منهجه في كُنّاشه مما يأتي :

أ - قدّم أبو الفداء لکناشه بخطبه موجزه بين فيها أنّ هذا «کناش مشتمل على عده كتب : الأول : في النحو والتصريف ، الثاني : في الفقه ، الثالث : في الطب ، الرابع : في التاريخ ، الخامس : في الأخلاق والسياسه والزهد ، السادس : في الأشعار ، السابع : في فنون مختلفه (1)» غير أنه لم يبين لنا فيها الهدف من تأليفه ، ولم يشر إلى الكتب التي سيقوم بشرحها ، ولم يذكر الكتب التي اعتمد عليها في صنعه لکناشه كما صنع في مقدمه «المختصر» حين ذكر في مقدمته كلّ الكتب التي أخذ عنها ، ولعله كان عازما على كتابه خطبه طويله يبين فيها ذلك بعد انتهائه من تأليف كل الكتب التي ذكرها في خطبته الموجزه ، ولكنّ المتيّه حالت دون ذلك.

٢ - شرح أبو الفداء في الكناش أجزاء من مفصل الزمخشري ، وأجزاء من كافيّه ابن الحاجب وشفائته فأتى من ذلك على الموضوعات النحويه والصرفيه والإملائيّه جميعها.

٣ - سار أبو الفداء في تقسيم كُنّاشه وراء تقسيم الزمخشري لمفصله فقسم الكناش إلى أربعة أقسام :

١ - الاسم

٢ - الفعل

٣ - الحرف

ص : ٢٧

وأنتهى الكناش بعقد فصل خاصّ عن الخط والإملاء ، التزم فيه بالشافيه لابن الحاجب كما التزم فى القسم الرابع (المشترك) بالمفصل للزمخشري فقط (١).

وقد صدّر أبو الفداء عناوين موضوعاته بكلمات (ذكر - فصل - القول على) (٢) فيقول مثلا: «ذكر الخبر - فصل فى المقصور والممدود - القول على إبدال الواو من غيرها - ثم يورد بعد ذكره العنوان «الحدّ» الذى يختاره من الكتب الثلاثة (المفصل أو الكافيه أو الشافيه) ، من غير أن يشير إلى صاحبه صراحه ، وكان أحيانا ينسبه إلى صاحبه باستعماله لفظه «وقوله» مثال ذلك ما ذكره عن التمييز إذ قال «وهو الاسم النكره الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكوره أو مقدره ... وقوله : الإبهام المستقر ، احترز به عن الأسماء المشتركه ... وقوله : «الاسم النكره إنما هو على المختار وهو مذهب البصريين» (٣) غير أن طريقه إيراد الحد لم تطرد فى القسم الرابع «المشترك» اختلط كلام أبي الفداء بنصوص المفصل ، وفى الفصل العاشر المعقود للخط امتزج فيه كلام ابن الحاجب فى الشافيه بكلام أبي الفداء ، ومثل ذلك نلمسه فى عدد من الموضوعات النحويه والصرفيه المتفرقه (٤).

٤ - تميز أسلوبه فى الكناش بسهوله التعبير ، وسلاسه الألفاظ ، وانتظامها فى تراكيب واضحه ، هادفا من ذلك بيان المسأله النحويه وإبرازها فى أوضح صوره وأتم بيان ، فيسهب حين يرى الإسهاب لازما ويوجز حين لا فائده منه ، ويورد ما تتطلبه المسأله حين تكون للمختصين ويعرضها مجردة مما يثقل فهمها حين تكون للمبتدئين ، فجاء الكناش كتابا تعليميا من جهه ، تخصصيا من جهه ثانيه.

٥ - اهتم أبو الفداء بصنع دوائر وجداول لتوضيح بعض الأحكام النحويه والصرفيه من ذلك الدائره التى رسمها للبدل (٥) والجدول الذى ضمّنه أمثله نون

ص: ٢٨

١- أشار إلى ذلك فى الكناش ٢ / ١٥١.

٢- انظر فهرس الموضوعات ليتضح منه ذلك.

٣- الكناش ، ١ / ١٨٨.

٤- انظر الصفحات ١ / ٢٨٢ - ٣٤٤ / ٢ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٩ - ٣٠١.

٥- الكناش ، ١ / ٢٣٧ ، وقد صدر هذه الدائره بقوله : لم يسبق إليها ، وانظر دائره الضمائر فى الكناش ١ / ٢٤٨ - - ودائره الصفه المشبهه ١ / ٣٣٧.

٦- أورد أبو الفداء في كناشه عددا من الآيات التعليميه التي يسهل حفظها من ذلك البيت الجامع في أوائل كلمه أحرف الإخفاء مع النون وهو :

ترى جار دعد قد ثوى زيد في ضنى

كما ذاق طير صيد سوءا شبا ظفر (٢).

ومن ذلك أيضا البيت الجامع للحروف التي تبدل الياء منها وهو :-

هل كان سرّ بصدى

أثمت عوّض بحدّ (٣).

٧- أكثر أبو الفداء من الاستشهاد بالآيات القرآنيه والأشعار لتوضيح الأحكام النحويه أو لتعزيدها ، مثال ذلك قوله عن أن المصدريه والمخففه «وأن المصدريه لا تقع بعد العلم ، والمخففه تقع بعده ومثال المخففه مع حرف النفى : علمت أن لا يخرج زيد ، وكقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٤). وقد استعملت معها «ليس» مكان «لا» لشبهها بها في النفى كقوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٥). وقد عوضوا «لم» عنها قال الله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا) (٦). وأما قوله تعالى : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا) (٧). فلما في إذا من معنى الشرط المختص بالاستقبال صارت بمنزله السين وسوف ، ومثالها مع «قد» علمت أن قد خرج زيد ومثالها مع السين قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) (٨) (٩).

ومثال استكثاره من الشعر قوله عن زياده إن الخفيفه المكسوره بعد ما النافيه :

ص : ٢٩

١- الكناش ، ٢ / ١٣٣.

٢- الكناش ، ٢ / ٣٣٢.

٣- المرجع السابق ، ٢ / ٢٢٨.

٤- من الآية ٨٩ من سوره طه.

٥- من الآية ٣٩ من سوره النجم.

٦- من الآية ٧ من سوره البلد.

٧- من الآية ١٤٠ من سوره النساء.

٨- من الآية ٢٠ من سوره المزمّل.

٩- الكناش ، ٢ / ٩٨ - ٩٩.

«وإن المكسوره الخفيفه تزداد بعد ما النافيه لتأكيد النفي ويبطل عمل ما حينئذ كقول الشاعر :

فما إن طبنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا

وكقول النابغه :

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

إذن فلا رفعت سوطى إلى يدي

وكقول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفه فاجر

لناموا فما إن من حديث ولا صالى (١)

٨- يعين أبو الفداء أحيانا موضع الشاهد فى الأشعار التى يسوقها ويوضحه ، وأحيانا يعربه ويشرح غريبه من ذلك قوله عن جرير :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى لو لا الكمى المقنعا

«فنصب الكمى بفعل مقدر أى هلمّا تعدّون الكمى ، والضوطرى الضخم لا غناء عنده ومعنى البيت تفتخرون بعقر النيب - وهو جمع ناب وهى المسنّه من الإبل - وليس لكم فى الشجاعه نصيب» (٢).

ومثل ذلك قوله على بيت لبيد :

فأرسلها العراك ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال

يصف حمار الوحش بأنه أرسل الأ-تن إلى الماء مزدحمه ، فالعراك وإن كان لفظه معرفه فمعناه التنكير أى معتركه ، وقال أبو على الفارسى :
تأويله تعترك العراك ، فتعترك المقدر هو الحال والعراك منصوب على المصدر ، والعراك الزحام» (٣).

٩- تأثر أبو الفداء فى عرضه ومناقشاته لبعض القضايا النحويه والصرفيه بعلمى الكلام والمنطق ، من ذلك قوله حين عرض خلاف النحويين حول تعريف المخصوص بالمدح أو الذم : «وقيل تعريف الرجل فى قولك : نعم الرجل ، هو تعريف الجنس لا

ص: ٣٠

١- الكناش ، ٢ / ١١٠.

٢- المرجع السابق ، ٢ / ١١٥.

تعريف العهد لأنك إذا مدحت جنس الشيء لأجل ذلك الشيء بالغت في مدح ذلك الشيء» (١).

ويندرج تحت ذلك أيضا استعماله لمصطلحات أصحاب الكلام والمنطق كالفصول العدميه والماهيمه الاعتباريه والعوارض والحقائق والمحكوم والمحكوم عليه ، والخاص والعام ... إلخ (٢).

١٠ - نقل أبو الفداء كثيرا من الآراء الخلافيه غير أنه كان يعرضها غالبا من غير أن يبدى رأيه فيها من ذلك عرضه للخلاف حول جواز تقديم خبر ليس عليها فقال : «وأما جواز تقديم خبرها عليها نفسها فقد اختلف فيه ، فمنهم من ألقها بكان لكونها فعلا محققا ، ومنهم من ألقها بما فتى ، واستدل من ألقها بكان بقوله تعالى (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٣) ووجه الاستدلال أن يوم يأتيهم معمول ل «مصروفا» وإذا قدم المعمول صح أن يقدم العامل ، لأن المعمول فرع للعامل وأجيب عن ذلك أنه من الجائز أن يكون تقديمه لاتساعهم في الظروف فلا يجوز تقديم غير الظرف» (٤).

١١ - عرض أبو الفداء كثيرا للخلاف بين النحويين والقراء ، وتردد في تأييد أحد الطرفين ، فزاه أحيانا يؤيد القراء كقوله : «إدغام الراء في اللام لحن كذا قال في المفصل وهو مذهب سيبويه والخليل قال السخاوى وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعا في القرآن الكريم وأبو عمرو حجه فيما ينقل وفيما يقرأ فيجب الرجوع إليه في ذلك» (٥) وأحيانا يؤيد النحويين كقوله : وقد أدغمت الجيم في التاء في قراءه أبي عمرو في قوله : ذى المعارج تعرج (٦) بإدغام جيم المعارج في تاء تعرج وليس بالقوى لأن الجيم قريبه من الشين فكما أن الشين لا تدغم لفضيلتها

ص: ٣١

١- الكناش ، ٢ / ٥٣ - ٥٤.

٢- المرجع السابق ، ١ / ١١٥ - ١٧٧ - ٢ / ٤١.

٣- من الآيه (٨) من سوره هود.

٤- الكناش ، ٢ / ٤٤.

٥- المرجع السابق ، ٢ / ٣٣٠.

٦- من الآيتين ، ٣ - ٤ من سوره المعارج.

فكذلك الجيم» (١).

هذه أبرز المعالم التي تتضح منها خطه أبي الفداء في تأليفه لکناشه ومنهجه العام فيه ولعل هذا المنهج يبدو أكثر وضوحاً حين نرى شواهد ومصادره التي ضمّنها كُناشه ، وذلك في الفصل الآتي.

ص: ٣٢

١- الكُناش ، ٢ / ٣٢٦ ، وانظر الكُناش ، ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٨.

أولا - شواهد: (١)

نوع أبو الفداء شواهد، فاستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبويه والأشعار والأقوال والأمثال.

١ - الآيات القرآنيه

رأينا من قبل أن أبا الفداء كان حافظا للقرآن الكريم فلا عجب حين يجعل غالب شواهد من القرآن الكريم لتعضيد الظواهر النحويه والصرفيه وتأصيلها، مثال ذلك قوله: فالواو للجمع المطلق ليس فيها دلالة على أن الأول قبل الثاني ولا العكس ولا أنهما معا بل كل ذلك جائز، ويدل على ذلك قوله تعالى: (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٢) فالموت بعد الحياه مع أنه قدمه عليها (٣) ومثل ذلك أيضا قوله: وإي بكسر الهمزه حرف للتحقيق وهي للإثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم، قال الله تعالى: (وَيَسِّرْ لِي ذِكْرَكَ أَيُّهَا رَبِّي إِنِّي كَلِمَةٌ تَنْهَى) (٤) فيلزم أن يقع قبلها الاستفهام وبعدها القسم (٥).

وكان أبو الفداء ينص كثيرا حين يورد القضايا النحويه ويوضحها على أنها قد وردت

ص: ٣٣

١- انظر الفهارس التي أعددناها في آخر الكتاب ليتضح لك منها أماكن الشواهد جميعها.

٢- من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

٣- الكناش، ٢ / ١٠٢ - ١٠٣.

٤- الآية: ٥٣ من سورة يونس.

٥- الكناش، ٢ / ١٠٩.

في القراءات السبع مثال ذلك قوله : «والظروف المضافه إلى الجملة يجوز بناؤها على الفتح ويجوز إعرابها كقوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١). بفتح يوم ورفع في السبعة ، وكذلك الظرف المضاف إلى إذ ، نحو قوله تعالى : (لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِنَا) (٢). بفتح ميم يوم وجره في السبعة ، وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح إذا أضيفا إلى ما ، أو إلى أن المخففه أو المشدده كقوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (٣). برفع مثل وفتح في السبعة» (٤).

ولم يقتصر أبو الفداء على استشهاد بالقراءات السبع بل استشهد أيضا بالقراءات الشاذة فكان يوردها إما لدعم رأى نحوى يورده كقوله : «وأجاز المازني نصب الرجل في يا أيها الرجل قياسا على صفه غير المبهم ، فإنه أجرى صفه المبهم مجرى الظريف في قولك : يا زيد الظريف فكما جاز نصب الظريف حملا- على المحل جاز نصب المبهم نحو : الرجل في يا أيها الرجل وقرىء في الشاذ قل يا أيها الكافرين (٥)(٦). وإما لبيان خروجها عن القياس كقوله وقرىء (لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٧) والقياس ...

مثابه (٨).

٢ - الأحاديث النبويه الشريفه

أجاز أبو الفداء الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف فأورده في كناشه لأمرين :

أ - للكشف عن أصل بعض الألفاظ ذات الصله بقضيه نحويه أو صرفيه كقوله في النسب : «وإذا نسب إلى اسم على حرفين وكان متحرك الوسط في الأصل والمحذوف منه لام ولم يعوض همزه وصل كأب وأخ وست ، وجب ردّ المحذوف

ص : ٣٤

١- من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

٢- من الآية ١١ من سورة المعارج.

٣- من الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

٤- الكناش ، ١ / ٢٩١ - ٢٩٢.

٥- الآية ١ من سورة الكافرون.

٦- الكناش ، ١ / ١٦٥.

٧- من الآية ١٠٣ من سورة البقره.

٨- الكناش ، ٢ / ٢٧٤.

فيقال: أبوي وأخوي وستهي إذ أصل ست، سته بالتحريك، وتحذف عينها فتبقى «سه»، وتحذف لامها فتبقى «ست»، وفي الحديث «العين وكاء السه» وجاء وكاء الست» (١).

ب - لتوضيح بعض الظواهر النحويّة والصرفيّة كذكره الحديث الشريف لبيان أنواع ما فيقول: «ومثال الصفة قوله صلى الله عليه وسلم أحب حبيبك هونا ما، عسى أن يكون بغضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما، أي أحب حبيبك حبا قليلا، وأبغض بغضا قليلا، وقيل: ما هنا حرف يفيد التقليل وقيل زائده للتأكيد» (٢).

ويحاول أحيانا تخريج الحديث على مقتضى القواعد النحويه كقوله في الجمع المؤنث السالم: «فإن قيل قد جمع خضراء أخضر بالألف والتاء في قوله عليه السلام: «ليس في الخضراوات صدقه» فالجواب: أنه مؤول بأنه جمع لمسمى الخضراوات نحو البقل وغيره لا للصفة التي هي خضراء، فإنّ مسمى الخضراوات مذكر غير عاقل، وهو مما يجمع جمع السلامة أعنى بالألف والتاء» (٣).

٣ - الأشعار

أكثر أبو الفداء من الشواهد الشعرية مراعيها ما وضعه البصريون من قواعد للاستشهاد بالشعر من حيث الزمان والمكان وقد أورد بيتا لأبي نواس مخطئا استعماله فعلى تأنيث أفعال التفضيل مجردة من أل التعريف والإضافة فقال: ومن ثمّ خطيء أبو نواس في قوله:

كأنّ صغرى وكبرى من فواقها

حصباء درّ على أرض من الذهب (٤)

وأورد أيضا بيتين لأبي العلاء المعرى على سبيل اللغز وهما:

وخلين مقرونين لما تعاونا

أزالا قصيا في المحلّ بعيدا

ص: ٣٥

١- الكناش، ١ / ٣٧١ - ٢ / ١٩٦.

٢- انظر الكناش، ١ / ٢٧٠.

٣- الكناش، ١ / ٣١٨.

٤- المرجع السابق، ١ / ٣٤٩.

وينفيهما إن أحدث الدهر دوله

كما جعلاه في الديار طريدا (١)

يريد بذلك أن الألف واللام إذا دخلا على الاسم طردا التنوين ، وأنّ التنوين إذا دخل على الاسم طردهما كما طرداه.

٤ - الأقوال والأمثال

ساق أبو الفداء في كناشه بعض أقوال الصحابه والتابعين ، فقد استشهد بقول عمر بن الخطاب : «لو أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت» ويقول عمر بن عبد العزيز : لاردّيدي في الصدقه» ليؤكد أن وزن فعيل يأتى مصدرا قياسيا (٢) واستخدم أبو الفداء الأمثال غالبا لتوضيح بعض الظواهر الشاذة عن القياس من ذلك قوله في الندبه وقد شدّ حذف حرف النداء في قولهم : أصبح ليل بمعنى : يا ليل وأطرق كرا أى يا كروان وفي أطرق كرا شدوذان ؛ حذف حرف النداء والترخيم (٣) ، ويؤكد أبو الفداء دائما على أنّ الأمثال يجوز فيها من الحذف والتخفيف ما لا يجوز في غيرها (٤).

ثانيا - مصادره :

اعتمد أبو الفداء في تصنيف كناشه على عدد كبير من المصادر ذكر منها ما يأتى :

١ - الكتاب لسبويه المتوفى ١٨٠ هـ وقد أشار إليه في تقديمه لبعض الآيات الشعرية بقوله : ومثله بيت الكتاب أو من ذلك بيت الكتاب (٥).

٢ - الجمل للزجاجى المتوفى ٣٤٠ هـ وقد ذكره في موضع واحد (٦).

٣ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري المتوفى ٣٩٨ هـ وقد أشار إليه في موضعين (٧).

ص: ٣٦

١- الكناش ، ٢ / ١٤٢.

٢- الكناش ، ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥.

٣- الكناش ، ١ / ١٧١.

٤- الكناش ، ١ / ١٧١.

٥- المرجع السابق ، ٢ / ٣٨ - ٩٤ - ٩٩.

٦- المرجع السابق ، ١ / ٢٨٩.

٧- انظر الكناش ، ١ / ٣٥١ - ٣٨٤.

٤- المفصل للزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ وقد أشار إليه ونقل منه فى ستة عشر موضعا (١).

٥- شرح المفصل لابن يعيش المتوفى ٦٤٣ هـ وقد أشار إليه فى موضع واحد (٢).

٦- شرح المفصل للسخاوى المتوفى ٦٤٦ هـ وقد أشار إليه فى ثلاثه أماكن (٣).

٧- شرح المفصل الموسوم بالإيضاح لابن الحاجب المتوفى ٦٤٦ هـ وقد أشار إليه فى موضع واحد (٤).

٨- شرح الشافيه للسيد ركن الدين الاسترأبأذى المتوفى ٧١٥ هـ وقد ذكره فى موضع واحد (٥).

٩- شرح مقدمه ابن الحاجب لتقى الدين النبلى من أهل القرن السابع ، وقد أشار إليه فى موضع واحد (٦).

وذكر أبى الفداء لهذه المصادر الأصلية لا يعنى أنه قد اقتصر عليها ، إذ يدلنا الكناش على أن أبا الفداء قد أطلع واعتمد على كثير من كتب النحو والقراءات واللغه والتفسير وإن لم يذكرها صراحه ، ولقد وقفت على نصوص كثيره جدا قد نقلها أبو الفداء من شرح الوافيه وشرح الكافيه وإيضاح المفصل لابن الحاجب ، ومن شرح المفصل لابن يعيش ، - غير تلك التى أشار إليها - ومن شرح التسهيل لابن مالك أيضا ، وقد ذكرنا أيضا فى منهجه أن المفصل والكافيه والشافيه هى المتون الثلاثه التى أدار عليها أبو الفداء كناشه فكانت هى الماده الأولى عنده ، ومع ذلك لم يذكرها

ص: ٣٧

١- انظر الكناش ، ١ / ١٢٨ - ٢٢٢ - ٣٧٨ - ٢ / ١٣٦ - ١٥١ - ١٧٩ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢٢٢ - ٢٤٢ - ٢٥٩ - ٣٠٥ - ٣١٠ - ٣١٧ - ٣٣٠ - ٣٣٨.

٢- الكناش ، ٢ / ١٩٦.

٣- الكناش ، ١ / ٢٨٢ - ٣٦٦ - ٢ / ١٣٦.

٤- المرجع السابق ، ٢ / ٣١٣.

٥- المرجع السابق ، ٢ / ٣٥٨.

٦- الكناش ، ١ / ٢٤٧.

صراحه ، ما عدا ذكره أن القسم الرابع «المشترك» خاص بالمفصل.

وأخيرا لا شك أن ذكر أبي الفداء للأعلام اللغويين والنحويين والقراء والشعراء يبين لنا مدى اعتماده على كتبهم - أو كتب من ذكرهم - ودواوينهم (١).

ص: ٣٨

١- تنظر الفهارس العامه.

نستطيع أن نقتر على ضوء ما رأينا فى كتاب الكناش أن أبا الفداء بصريّ المذهب والنزعه كغيره من النحويين المتأخرين ، فقد أيد البصريين فى عدد كبير من آرائهم ووافقهم فى الأسس التى قامت عليها مدرستهم يتّضح ذلك مما يأتى :

١ - العامل

أيد أبو الفداء البصريين فى نظريه العامل «اللفظى والمعنوى» ، فقد أورد فى كناشه عددا من المسائل تدل على اتجاهه هذا ، من ذلك :

أ - تقريره أن العامل فى الفاعل والمفعول به هو الفعل ، والدلاله على كون الفعل هو العامل فى الفاعل تتضح من قوله : «والضمير المرفوع المتصل خاصه يستتر فى الفعل الماضى للمذكر الغائب نحو : زيد ضرب ... وإنما استتر المتصل بخلاف المنصوب والمجرور المتصلين نحو : إنه وله ، لشده اتصال المرفوع بالعامل دونهما» (٢) وقال فى موضع آخر : «والضمائر مع ثبوت عواملها لا تتغير عن حالها ألا ترى أن الياء فى تضربين والنون فى تضربين والواو فى تضربون ، والألف فى تضربان لا تتغير بوجه لأنها ضمائر» (٣).

ودلّ فى موضع آخر على أن هذه الضمائر هى الفاعل فقال : «إن الألف فى يفعلان اسم وهى ضمير الفاعل ... وهى فى يضربان اسم وكذلك القول فى واو يضربون ونحوه فإنها اسم وهو ضمير الفاعل ... وكذلك الياء فى تضربين ضمير

ص: ٣٩

١- آثرنا الإيجاز والاختصار فى هذا الفصل والاكتفاء ببيان المعالم العامه لنزعتة النحويه.

٢- الكناش ، ١ / ٢٤٩.

٣- الكناش ، ١ / ٢٥٠.

الفاعل وهي اسم» (١)، وأفاد أن الفعل هو العامل في المفعول إذ ذكر أنه «قد يحذف الفعل الناصب للمفعول به جوازا لقرينه تدل عليه كقولك زيدا، لمن قال: من أضرب أى أضرب زيدا» (٢) وأكد على ذلك فى موضع آخر فقال: «وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لأن الفعل قوى فى العمل» (٣) ومعلوم أن الكوفيين قد ذهب أكثرهم إلى أن العامل فى المفعول به هو الفعل والفاعل جميعا (٤).

ب - نصه على أن عامل الرفع فى المبتدأ معنوى، ذكر ذلك حين تحدث عن مواضع تعذر اتصال الضمير إذ قال: «أو يكون العامل معنويا كالمبتدأ والخبر نحو: أنا زيد وأنا قائم لأنه إذا كان معنويا تعذر الاتصال به» (٥) وما ذهب إليه أبو الفداء هو مذهب البصريين فى حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان (٦).

ج - ذكره أن عامل النصب فى المفعول معه هو الفعل خلافا للكوفيين الذين رأوا أنه منصوب على الخلاف، وخلافا للجرجاني القائل بأن ناصبه الواو، وخلافا للزجاج القائل بأن ناصبه فعل مضممر بعد الواو (٧). قال أبو الفداء «والفعل العامل فى المفعول معه يكون لفظا نحو: جئت وزيدا ويكون معنى نحو: ما لك وزيدا، والمراد بالفعل لفظا الفعل وشبهه من أسماء الفاعل والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل معنى أى تقديرا غير ما ذكر مما يستنبط فيه معنى الفعل نحو: ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا، لأن التقدير ما تصنع وعمرا، فأما إذا لم يكن فى الكلام فعل ولا معنى فعل فلا يجوز النصب فإذا قلت: ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعه من تريد فالوجه الرفع لانتفاء الناصب» (٨).

ص: ٤٠

١- الكناش، ٧ / ٢.

٢- الكناش، ١٦٠ / ١.

٣- الكناش، ١٦٠ / ١.

٤- الإنصاف، للأنبارى ٧٨ / ١، وشرح الكافية للرضى ١٢٨ / ١.

٥- الكناش، ٢٥٠ / ١.

٦- الإنصاف، ٤٤ / ١.

٧- الإنصاف، ٢٤٨ / ١ وشرح المفصل، ٤٩ / ٢ وتسهيل الفوائد ٩٩ وشرح التصريح ٣٤٣ / ١.

٨- الكناش، ١٨٠ / ١.

وكلاهما حرص على بيانه أبو الفداء في كناشه ، وفق الأساس العام الذى وضعتة مدرسه البصره النحويه ، وقد ظهر حرصه وتشدده فيهما فى عده صور :

أ - فى ذكره ومتابعته للمصطلحات التى جرى عليها البصريون فالمراد «بالمطرّد جرى الباب قياسا من غير حاجه إلى سماع فى كلّ فرد منه» ، والمراد «بالواجب ما لا يجوز غيره» ، والمراد «بغير المطرد ما يتوقف كلّ فرد منه على السماع» والمراد «بالجائز ما يجوز فيه الإبدال مثلا - وتركه» (١) والمراد «بالقياسى ما يعرف بقاعده معلومه من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه ، والسماعى ما ليس كذلك بل يفتقر كلّ اسم منه على سماع» (٢) والشاذ - عند أبى الفداء - لا يعتدّ به (٣) أمّا النادر فهو كالمعدوم (٤).

ب - فى ردّه على الفراء القائل بأن وزن أشياء (أفعاء) لأن أصله أشيئا على وزن أفعلاء جمع لشيء على وزن (فيعل) ذلك أن شيئا أصله شئىء ثم خفف كما خفف ميت وجمع بحسب الأصل على أشيئا ثم حذفت الهمزة التى بين الياء والألف وهى لام الكلمه فصار وزنه أفعاء» وقد رده أبو الفداء بقوله : «وهو مردود بأنه لم يسمع شئىء ، فلو كان هو الأصل لكان شائعا كميّت وبأنه حذفت لام الفعل على غير قياس ، لأن الهمزتين إذا توسطهما الألف لا تحذف إحداهما ولا هما» (٥).

ح - فى تأكيده أنه لا يجوز القياس على القليل والنادر فهو لا يجوز القياس على نحو : عبشمى وعبدرى وعبقسى لأنه «نادر فى كلامهم لا يقاس عليه» (٦).

٣ - العله

اهتم بها اهتماما كبيرا ، فأكثر من إيراد العلل لتفسير الأحكام النحويه ،

ص: ٤١

١- الكناش ، ٢ / ٢١٨.

٢- المرجع السابق ١ / ٣٧٥.

٣- المرجع السابق ١ / ١٦٦.

٤- المرجع السابق ١ / ٣٨١.

٥- المرجع السابق ، ١ / ٣٨٤ وانظر أيضا ٢ / ٣٣.

٦- المرجع السابق ١ / ٣٧٤.

وللوقوف على الحكم الدقيقه من ورائها ، تلك التى أرادتھا العرب من طرائق أساليبھا وهذه العلل - عموما - ھى علل البصريين ومن أيدهم من النحويين المتأخرين ، من ذلك تعليه لمنع ترخيم الاسم الثلاثى كزيد ، قال : «لثلا يحصل الإجحاف بالحدف فيخرج عن أبنیه الاسم» (١).

ومثله تعليه لبناء المنادى المفرد المعرفه - على ما يرفع به نحو : يا زيد ، قال «وإنما بنى لشبهه بالمضمر ، لأنه لا ينفك فى المعنى عن كونه مخاطبا معينا ، وحكم المخاطب أن يكون مضمرا» (٢).

ومن آرائه الداله على نزعتھ البصريه ما يأتى :

١ - نصّه على أن الجزم بكيفما شاذ ، وذلك بقوله : «والجزم بكيفما شاذ خلافا للكوفيين فإنهم يجزمون بكيف مع ما» (٣).

٢ - عدم تجويزه دخول ياء النداء على ما فيه أل ، واعتبار ما ورد من ذلك شاذا لا يعتدّ به ، قال «وأدخلوا حرف النداء على اللام فى اسم الله خاصة ، نحو : يا الله إما لكثرتھ وإما لأنّ اللام ليست للتعريف وقد ورد فى الشعر :

من أجلك يا التى تيمت قلبى

...

وهو شاذ لا يعتدّ به ولا بما يأتى من ذلك» (٤) وقد ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا الرجل ويا الغلام ومنعه البصريون (٥).

٣ - تضعيفه مذهب الكوفيين المجيزى العطف بلكن بعد الإيجاب فى المفردات قال : «وأما لكن فإن وقع بعدها مفرد كانت للاستدراك ، ولزم تقدّم النفى عليها نحو ما جاءنى زيد لكن بكر وأجاز الكوفيون العطف بعد الإيجاب فى المفردات وهو

ص: ٤٢

١- الكناش ، ١ / ١٦٩ ، وانظر الإنصاف ١ / ٣٥٦.

٢- الكناش ، ١ / ١٦١ وانظر الإنصاف ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ وهمع الهوامع ١ / ١٢٧ وانظر مزيدا من العلل النحويه فى ١ / ١٦٩ - ١٩٥ - ١٩٦ - ٢٨١ - ٧ / ٢ - ٨ - ٧٧.

٣- الكناش ، ٢ / ٢٤ والكتاب ، لسيويه ، ٣ / ٦٠ والإنصاف ، ٢ / ٦٤٣.

٤- الكناش ، ١ / ١٦٦.

٥- الإنصاف ، ١ / ٣٣٥ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢ / ٠٩.

٤ - تأييده مذهب البصريين في كون من الزائده لا تتراد إلا بعد غير الموجب حيث يقول : «وتقع من زائده وتعرف بأنك لو حذفها لكان المعنى الأصلي على حاله ، ولا يفوت بحذفها سوى التأكيد كقولك : ما جاءني من أحد ، وهي مختصه عند البصريين بغير الموجب ، وجوز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب أيضا واستشهدوا بقولهم : قد كان من مطر ، وتأويله قد كان شيء من مطر فتكون للتبعيض ، واستدلوا أيضا بقوله تعالى : (يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٢) وقد قال : (يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) (٣) والجواب أن من هاهنا أيضا للتبعيض أى يغفر لكم بعض ذنوبكم وهو خطاب لقوم نوح» (٤).

٥ - تقريره أنّ خبر كان نصب تشبيها له بالمفعول ، وأنّ اسمها رفع تشبيها له بالفاعل في حين ذهب الكوفيون إلى أن نصب خبرها جاء تشبيها له بالحال ، قال أبو الفداء : «وإنما رفعت - كان - الأول لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال فارتفع ما أسندت إليه تشبيها له بالفاعل فلما رفعت الأول وجب نصب الثانى على التشبيه بالمفعول» (٥).

٦ - منعه تقديم خبر ما أوله ما من أخوات كان ، قال : «ويجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها أنفسها نحو : قائما كان زيد ، إلا ما أوله ما ، فإنه لا يقدم عليها الخبر فلا يقال : قائما ما فتى زيد ، لأن ما إما نافية أو مصدرية ويمتنع تقديم ما في حيز النفي عليه ، وتقديم معمول المصدر على المصدر» (٦) وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر ما زال عليها وما كان بمعناها ومنع ذلك البصريون (٧).

ص: ٤٣

١- الكناش ، ١٠٦ / ٢ ، والإنصاف ، ٢ / ٤٨٤.

٢- من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

٣- من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

٤- الكناش ، ٧٦ / ٢ ورصف المباني ٣٢٥ والمغنى ، ١ / ٣٢٥.

٥- الكناش ، ٣٨ / ٢ والإنصاف ٨٢١ / ٢ وهمع الهوامع ، ١ / ١١١.

٦- الكناش ، ٢ / ٤٣.

٧- الإنصاف ، ١ / ١٥٥ وشرح المفصل ، ٧ / ١١٢ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٩٧ ، وشرح التصريح ، ١ / ١٨٩.

٧- ذهابه إلى أن وزن سِيد ومَيّت فيعل بكسر العين لا فيعل كما ذهب إليه الكوفيون ولا فيعل بفتح العين كما ذهب إلى ذلك البغداديون قال : «والصحيح أن وزن سِيد ومَيّت فيعل بكسر العين وهو بناء مختص بالمعتل لأن المعتل ضرب بذاته ولا حاجه إلى أن يقال إنه فيعل بفتح العين ثم نقل إلى كسرهما لعدم فيعل بكسر العين لأنه إنما هو معدوم في الصحيح خاصة لا في المعتل» (١).

٨- عدم تجويزه جمع نحو : طلحه وحمزه وعلّامه ونشابه مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون في حين أجازة الكوفيون مطلقا (٢).

٩- عدم تجويزه ضم ما قبل الواو في حالة الرفع وكسر ما قبل الياء في حالتى النصب والجر في نحو : مصطفون ومصطفين ، قال : «وإن كان آخره ألفا حذفت لالتقاء الساكنين وترك ما قبل الياء مفتوحا لتدل الفتحه على الألف المحذوفه فيقال في الرفع : مصطفون بفتح الفاء وفي النصب والجر : مصطفين بفتحهما أيضا ، وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء قياسا على المنقوص وهو ضعيف ، لأن النص في قوله تعالى (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) (٣) وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ (٤) على خلافه ، وأيضا فإن فتحه ما قبل الألف في نحو : مصطفى لم يتعذر بقاؤها ، فلم يجب التغيير فبقيت الفتحه على حالها» (٥).

١٠- نصّه على أن تعريف العدد المركب يكون بتعريف جزئه الأول فيقال : جاء الأحد عشر رجلا في حين ذهب الكوفيون إلى جواز تعريف الجزأين فيقولون : الأحد عشر رجلا (٦).

وبصريه أبي الفداء هذه لم تمنع عقله المتحرر من أن يؤيد الكوفيين في بعض

ص: ٤٤

١- الكناش ، ٢ / ٢٦١ - ٢٨٣ وانظر الإنصاف ، ٢ / ٧٩٥ وشرح المفصل ، ١٠ / ٩٤.

٢- الكناش ، ١ / ٣١٦ - ٣١٧ والإنصاف ، ١ / ٤٠ وشرح الكافية ، ٢ / ١٨٢ وهمع الهوامع ، ١ / ٤٥ وشرح الأشموني ، ١ / ٨١.

٣- من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

٤- من الآية ٤٧ من سورة ص.

٥- الكناش ، ١ / ٣١٧ والكتاب ، ٣ / ١٩٤ والهمع ، ١ / ٤٦.

٦- الكناش ، ١ / ٣٠٧ والإنصاف ، ١ / ٣١٢ وانظر الكناش ، ١ / ٢٤٣ - ٢ / ١١ - ٩٦.

آرائهم من ذلك :

١ - تجويزه النصب في نحو : زيدا دراكه لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد - كما يقول أبو الفداء - وأجاز الرفع على تقدير زيد مقول فيه ، وعلى تقدير النصب لا يلزم إلا حذف الفعل وهو كثير غير بعيد (١). وقد ذهب الكوفيون إلى جواز النصب ومنعه البصريون (٢).

٢ - تأييده مذهب الكوفيين تبعا لابن الحاجب في كون كي هي الناصبه للفعل المضارع وليست أن المضمرة كما ذهب إلى ذلك البصريون قال : «وكي تنصب أبدا ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها ... وهي ناصبه للفعل عند الكوفيين وهو اختيار ابن الحاجب ، وذهب بعضهم إلى أن كي حرف جرّ فلا تدخل على الفعل إلا بتقدير أن بعدها ، وردّ بأنّها لو كانت حرف جر لما جاز الجمع بينهما وبين اللام في نحو قولك : قمت لكي تقوم» (٣).

واتجاه أبي الفداء العام نحو المذهب البصرى رافقه اتجاه خاص نحو أعلام كثير من النحويين فقد توقف أبو الفداء أمام آرائهم عالما ملك أصول وأطراف هذه الصناعة فبرزت مواقفه من هذه الآراء على النحو الآتى :

١ - الخليل المتوفى ٧٥ هـ وسيبويه المتوفى ١٨٠ هـ .

أ - عرض أبو الفداء - أحيانا - الخلاف بين الخليل وسيبويه من غير أن يرجح رأيا على آخر من ذلك قوله : «وأما قولهم ها أنذا ونحوه ، فحرف التنبيه داخل على الاسم المضمرة عند سيبويه لأنّ أنا فى ها أنذا هو الذى يلى حرف التنبيه ، وأما عند الخليل فداخل على المبهمة أعنى ذا والتقدير أنا هذا ، ففصل بالمضمرة بين حرف التنبيه وبين المبهمة» (٤).

ب - رجح أبو الفداء رأى سيبويه على رأى الخليل فى كون - لن - حرفا برأسه

ص : ٤٥

١- الكناش ، ١ / ١٧٣ .

٢- الإنصاف ، ١ / ٢٢٨ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٨٤ وشرح التصريح ، ١ / ٣٠٥ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ١٤٢ .

٣- الكناش ، ٢ / ١٣ وشرح المفصل ، ٧ / ١٧ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٣٨ .

٤- الكناش ، ٢ / ١٠٧ وانظر الكتاب ، ٢ / ٣٥٤ وشرح المفصل ، ٨ / ١١٦ .

وليس مركبا من - لا أن - كما قال بذلك الخليل قال أبو الفداء : «ولن لتأكيد ما تعطيه - لا - من نفى المستقبل تقول : لا أبرح اليوم مكانى ، فإذا أكدت قلت : لن أبرح ، والصحيح أنها حرف برأسها لا أنها من لا أن» (١).

٢ - سيويه ويونس المتوفى ١٨٣ هـ -

أ - نقل أبو الفداء كثيرا من آراء يونس من غير أن يبدى رأيه فيها من ذلك قوله «وحكى يونس إيمن بكسر الهمزة» (٢).

ب - عرض أبو الفداء - أحيانا - الخلاف بين سيويه ويونس من غير أن يرجح رأيا على آخر من ذلك قوله فى النسب : «وإذا نسبت إلى بنت وأخت قلت : بنوى وأخوى عند سيويه ... ويونس ينسب إليهما بغير تغيير فيقول : بنتى وأختى» (٣).

٣ - سيويه والأخفش المتوفى ١٨٦ هـ -

أ - أيد أبو الفداء سيويه فى ذهابه إلى أن كل ياء هى عين ساكنه مضموم ما قبلها ، حكمها أن تقلب الضمه كسره لتسلم الياء نحو : بيض جمع بيضاء ، والأصل بيض بضم الفاء مثل : حمر جمع حمراء ، انقلبت الضمه كسره لتصح الياء ، وذهب الأخفش إلى قلب الياء واوا فيقال على مذهبه بوض» وعلق أبو الفداء بعد عرضه الخلاف بقوله : «ومذهب سيويه هو القياس لأن الضرورة ملجئه فى اجتماع الياء والضمه إلى تغيير إحداهما وتغيير الحركه أولى من تغيير الحرف ، لأن المحافظه على الحرف أولى من المحافظه على الحركه» (٤).

ب - يرجح أبو الفداء مذهب الخليل وسيويه على مذهب الأخفش فى كون واو المفعول هى المحذوفه فى نحو : مقول وليس عينه كما ذهب إلى ذلك الأخفش قال

ص: ٤٦

١- الكناش ، ١٤٨ / ٢ ، والكتاب ، ٣ / ٥ - ٤ / ٢٢٠ وشرح المفصل ، ٨ / ١١١ .

٢- الكناش ، ١٩٧ / ٢ ، والكتاب ، ٤ / ١٤٩ .

٣- الكناش ، ١ / ٣٧٣ ، وقد التزمنا بما ذكره أبو الفداء والحق أن رأى سيويه هو رأى الخليل ، ومعلوم أن كثيرا من آراء سيويه هى آراء الخليل ، وانظر الكناش ، ١ / ١٧١ ، والكتاب ، ٢ / ٢٢٦ ، ٣ / ٣٥٩ والمقتضب ، ٣ / ١٥٤ والمفصل ، ٢٠٩ - ٢١٠ .

٤- الكناش ، ٢ / ٢٧٠ ، والكتاب ، ٤ / ٣٥٩ - ٣٦٠ والمقتضب ، للمبرد ، ١ / ١٠٠ - ١٠١ - ١١٢ والمنصف ، لابن جنى ، ١ / ٢٩٧ - ٣٣٩ .

أبو الفداء : «والمحذوف عند الخليل وسيبويه هو واو مفعول لزيادتها وأصالة العين ، ولقولهم : مبيع إذ لو كان المحذوف هو الياء لقالوا : مبيع ، وعند الأَخفش أن المحذوف العين دون واو مفعول لمجيئها لمعنى وما كان لمعنى فهو أولى بالبقاء ، وأما قولهم : مبيع دون مبيع فلائ الضمه لما نقلت عن الواو والياء قلبت كسره فى باب مبيع إمّا للتنيه على بنات الياء أو للياء التى سكنت بعدها ثم حذفت فلما قلبت كسره فى باب مبيع انقلبت واو مفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ورجح مذهب الخليل وسيبويه لأنه أقلّ تغييراً» (١).

غير أن هذا التأييد لسيبويه لا يعنى أنّ أبا الفداء لم يرجح رأياً للأخفش اقتنع به وارتضاه ، من ذلك أنّ سيبويه والمتقدمين أجازوا اشتقاق اسم الفاعل من اسم العدد للدلالة على التصيير مما زاد على العشرة ، فأجازوا القول خامس أربعة عشر وردّ ذلك أبو الفداء مؤيداً رأى الأخفش المانع لذلك بقوله : «ويشتق من اسم العدد اسم فاعل كقولك ثالث ورابع وخامس ونحوه وله معنيان فالأول : أن يشتق اسم الفاعل باعتبار التصيير بمعنى أن يكون زائداً على المذكور معه بواحد كقولك : ثانى واحد وثالث اثنين إلى عاشر تسعة فى المذكر وثانيه واحده وثالثه اثنين إلى عاشره تسع فى المؤنث أى هذا الذى صير الواحد بانضمام نفسه إلى اثنين وصير التسعة عشره بنفسه بمعنى أنه ثنى الواحد وعشر التسعة ... ولا يتجاوز فيه عن العاشر والعاشره فلا يقال : خامس عشر أربعة عشره ، وسيبويه والمتقدمون يجيزون خامس أربعة عشر ، والصحيح عدم جواز ذلك وهو مذهب الأخفش والمبرد والمتأخرين ، لأنه مأخوذ من الفعل والتقدير كان واحداً فثنتيه أو اثنين فثلثتهما أو تسعه فعشّرتهم وليس لما بعد العشرة ما يمكن منه ذلك» (٢).

٤ - المازنى المتوفى ٢٤٧ هـ -

أ - عرض أبو الفداء آراء المازنى - أحيانا - من غير تعليق ، من ذلك قوله : «واعلم أنّ الألف الثالثة التى تكتب بالياء إن كانت تلك الألف فى اسم مؤنّ نحو :

ص : ٤٧

١- الكناش ، ٢ / ٢٦٩ والكتاب ، ٤ / ٣٤٨ والمقتضب ، ١ / ١٠٠ والمنصف ، ١ / ٢٨٧ .

٢- الكناش ، ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

رحى ، فالمختار عند ابن الحاجب أن يكتب بالياء فى الأحوال كلها ، وهو قياس المبرد ، وأما قياس المازنى فىكتب بالألف فى الأحوال كلها أى فى النصب والجر والرفع ، وقياس سيويه أن يكتب المنصوب بالألف والمرفوع والمجرور بالياء» (١).

ب - خالف أبو الفداء المازنى حين ذهب إلى أن إبدال الهمزة من الواو المكسورة أولاً هو إبدال مطرد فى حين نصّ أبو الفداء على كونه غير مطرد بقوله : «ومنها : إبدال الهمزة من الواو التى هى غير مضمومه وهو أيضاً إبدال غير مقيس عليه ، فقد أبدلوا الهمزة منها إذا وقعت أولاً إبدالاً غير مطرد نحو : وشاح ووساده فتقول إشاح وإساده .. بهمز ذلك كله ، وقد رأى المازنى أن الإبدال من المكسورة خاصه مقيس مطرد» (٢).

٥ - سيويه والمبرد المتوفى ٢٨٥ هـ -

أبرز أبو الفداء مواقف المبرد من آراء سيويه فى الصور الآتية :

أولاً : كان - أحياناً - يعرض خلافه مع سيويه من غير أن يبدى رأيه ، من ذلك :

أ - أن الكوفيين والمبرد قد ذهبوا إلى أن الجرّ بالواو لا برّب فى حين ذهب سيويه وغالب البصريين إلى أن واو ربّ تجر برّب المضمرة بعدها ، قال أبو الفداء : «وأما واو ربّ فهى التى يتبدأ بها فى أول الكلام بمعنى ربّ ، ولهذا تدخل على النكرة الموصوفه وتحتاج إلى جواب مذكور أو محذوف ماض كما قيل فى ربّ ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد فإن الجرّ عندهم بالواو لا- برّب. والمذهب الآخر مذهب سيويه وغالب البصريين أن واو ربّ إنما تجر برّب مضمرة بعدها» (٣).

ب - عرضه لخلافهما حول حاشا ، قال أبو الفداء : «وحاشا حرف جرّ وفيه معنى الاستثناء - وهذا مذهب سيويه - وهى فعل عند المبرد» (٤).

ج - ذكره لرأيهما حول عمل إن المكسورة الهمزة المخفّفة عمل ليس قال :

ص : ٤٨

١- الكناش ، ٢ / ٣٦١.

٢- الكناش ، ٢ / ٢٢٣ ، والمنصف ، ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩.

٣- الكناش ، ٢ / ٧٨ - ٧٩ والكتاب ، ٢ / ١٦٢ - ١٦٤ والمقتضب ، ٢ / ٣١٨ - ٣٤٦ والإنصاف ، ١ / ٣٧٦.

٤- الكناش ، ٢ / ١٤٩ والكتاب ، ٢ / ٣٤٩ والمقتضب ، ٤ / ٣٩١.

«ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه وأجازته المبرد» (١).

ثانيا : وكان - أحيانا - يخالف رأى المبرد ويؤيد رأى سيبويه من ذلك : أ - أن سيبويه أجاز قولهم : «الله لأفعلن» بالجرّ على إرادته الحرف المحذوف وردّ ذلك المبرد لأنّ حرف الجر لا يعمل مضمرا ، وعلّق أبو الفداء قائلا : «وإنما يجوز الجرّ في اسم الله تعالى خاصة لكثرة القسم به والنصب فيه وفي غيره» (٢).

ب - أن المبرد أجاز دخول حتّى على المضمّر فيقال على مذهبه : حتّاه ، ومنع ذلك سيبويه وأيده أبو الفداء بقوله : «وحتّى لا تدخل إلا على اسم ظاهر فلا يقال : حتّاه كما يقال : إليه خلافا للمبرد» (٣).

ج - ذهب المبرد إلى أن : الدار في قولنا : دخلت الدار نصب لأنّ دخل فعل متعدّد بنفسه والمنصوب بعده مفعول به وليس ظرفا ، في حين نصبها سيبويه على الظرفية لكونها في تقدير في وأضاف أبو الفداء قائلا : «والصحيح أنّ دخل لازم لأنّ مصدره فعول وهو من المصادر اللازمه غالبا» (٤).

د - أيد أبو الفداء سيبويه في ذهابه إلى أن النسب إلى نحو : قريش قريشى - بإثبات الياء - في حين نصّ المبرد على أنّ النسب إليها يجوز أن يكون قرشي - بحذف الياء - وأن ذلك مطرد يتقاس عليه ، وقد عدّ أبو الفداء ذلك شاذّا على خلاف القياس» (٥).

ثالثا : وكان - على قله - يوافق المبرد على رأيه ، من ذلك :

أ - موافقته له في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر وبين النكرة المميّزة لهذا الفاعل في نحو : نعم الرجل رجلا زيد ، في حين أن سيبويه لا يجيز ذلك ، قال أبو الفداء : «واعلم أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر وبين النكرة المميّزة تأكيدا للفاعل

ص : ٤٩

١- الكناش ، ١٤٩ / ٢ ، والكتاب ، ١٣٩ / ٢ ، والمقتضب ، ٥٠ / ١ .

٢- الكناش ، ٨٢ / ٢ ، والكتاب ، ٤٩٨ / ٣ ، والمقتضب ، ٣٣٥ / ٢ .

٣- الكناش ، ٧٦ / ٢ ، والكتاب ، ٣٨٣ / ٢ ، وشرح المفصل ، ١٦ / ٨ .

٤- الكناش ، ١٧٨ / ١ ، والكتاب ، ٣٥ / ١ ، ٩ / ٤ ، ١٠ - ٩ / ٤ ، ٦٠ / ٤ ، ٣٣٧ - ٣٣٩ ، وشرح المفصل ، ٤٤ / ٢ .

٥- الكناش ، ٣٦٧ - ٣٦٦ / ١ ، والكتاب ، ٣٣٥ / ٣ ، والمقتضب ، ١٣٣ / ٣ - ١٣٤ ، والخصائص ، لابن جنى ، ١١٦ / ١ ، وشرح المفصل ، ١٤٦ / ٥ .

الظاهر فتقول: نعم الرجل رجلا زيد، وهو جمع بين المفسر والمفسر، لكن جَوَز لتأكيد الظاهر وللتنبية على أن هذا هو الأصل» (١).

٦- ابن كيسان المتوفى ٢٩٩هـ-

أ- قرر أبو الفداء أن ألفاظ التوكيد المعنوي تأتي تاليه لأجمع، وقد ذهب ابن كيسان إلى جواز الابتداء بكل واحد منها، قال أبو الفداء عارضا رأى ابن كيسان في ذلك: «وللمعنوي ألفاظ معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكتاهما وكل وأجمع وأكنع وأبتع وأبصع وهي تاليه لأجمع لأنها لا تتقدم عليه لكونها توابع لها خلافا لابن كيسان، فإنه جَوَز الابتداء بكل واحد منها» (٢).

٧- الزجاج المتوفى ٣١١هـ-

أ- خالف أبو الفداء الزجاج في رأيه القائل بأن زيدا منصوب على البدل من لفظ أحد في مثل قولنا: لا أحد في الدار إلا زيدا، والجمهور على رفع زيد على البدل من المحل، قال أبو الفداء: «لا أحد في الدار إلا زيد ولا إله إلا الله بالرفع على البدل من المحل ولا يجوز النصب على البدل من لفظ أحد وإله، خلافا للزجاج، وإنما تعين البدل من المحل دون اللفظ لأن العامل لفظا لما كان (لا) وهي إنما تعمل للنفي وما بعد «إلا» إذا وقع في سياق النفي كان مثبتا، والبدل في حكم تكرير العامل، فلو قدرت بعد «إلا» لزم الجمع بين المتناقضين لأن (لا) تقتضى نفي ما بعدها، «إلا» تقتضى إثباته» (٣).

ب- غلب على أبي الفداء عرض آراء الزجاج، من ذلك نقله لرأيه المانع فيه تقديم حقا في نحو قولنا: حقا زيد قائم، قال أبو الفداء: «قال الزجاج ولا يجوز تقديم حقا كقولك: حقا زيد قائم قال: فإن وسطه فقلت: زيد حقا قائم جاز ذلك... ولم يذكر سيبويه امتناع تقديمه» (٤).

ص: ٥٠

١- الكناش، ٥٤ / ٢ والكتاب ١٧٥ / ٢ - ١٧٩ والمقتضب، ١٤٨ / ٢ وشرح المفصل، ١٣٢ / ٧.

٢- الكناش، ٢٣٢ / ١، وشرح الكافية، ٣٣٦ / ١ وهمع الهوامع، ١٢٣ / ٢.

٣- الكناش، ١٩٩ / ١ والمغنى، ٥٦٣ / ٢ وشرح التصريح، ٣٥١ / ١ والهمع، ٢٢٤ / ١.

٤- الكناش، ١٥٨ / ١ والكتاب، ٣٧٩ / ١ وشرح المفصل، ١١٦ / ١ وشرح الكافية، ١٢٥ / ١.

ذكره فى موضع واحد بقوله : «قال ابن السراج : إنه لا- زائد فى كلام العرب لأمن كل ما يحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد فهو داخل فى قسم المؤكد (١)» غير أن بعض الآراء التى ذكرها أبو الفداء فى بعض المسائل هى فى كتب النحو منسوبة إلى ابن السراج ، فبدت فى الكناش على النحو الآتى :

أ - وافق أبو الفداء ابن السراج فى إيجابه مجيء ربّ مختصه بنكره موصوفه قال : «واختصت بالنكره لعدم الاحتياج إلى المعرفه ووجب أن تكون النكره موصوفه على الأصح ليتحقق التقليل الذى هو مدلول ربّ ، لأنه إذا وصف الشىء صار أخص مما لم يوصف» (٢).

ب - وخالفه فى ذهابه إلى حرفيه ليس قال : «ومذهب بعض النحاه أنها حرف ... والصحيح أنها فعل لاتصال الضمائر بها نحو : لست ولست وما أشبه ذلك ، وذلك من خواصّ الأفعال» (٣).

١ - نقل أبو الفداء موافقه الزجاجى للكوفيين فى تجويزهم الجزم بكيفما ، وحكم بشدوذ ذلك قال : «وقد جازى بها الكوفيون واختاره الزجاجى فى الجمل فتقول كيفما تكن أكن» (٤) وردّ أبو الفداء ذلك بقوله : «والجزم بكيفما شاذ خلافا للكوفيين» (٥).

لم يذكره صراحه ولعله أراداه حين تحدث عن سبب إماله خاف فقد ذهب السيرافى إلى أن السبب هو الكسره العارضه فى فاء الكلمه فى حين نصّ أبو الفداء أن

١- الكناش ، ١٠٩ / ٢ - ١١٠ .

٢- الكناش ، ٧٧ / ٢ - ٧٨ والأصول لابن السراج ، ١ / ٤١٧ - ٤١٨ وشرح الكافيه ، ٢ / ٣٣١ والهمع ، ٢ / ٢٦ .

٣- الكناش ، ٢ / ٤٤ وشرح الكافيه ، ٢ / ٢٩٦ ووصف المبانى للمالقي ، ٣٠٠ وشرح التصريح ، ١ / ١٨٦ .

٤- الكناش ، ١ / ٢٨٩ .

٥- الكناش ، ٢ / ٢٤ .

من «الأولى أن يقال للكسره التى كانت فى عين الفعل إذ أصل خاف خوف» (١).

١١ - أبو على الفارسى المتوفى ٣٧٧هـ -

وافق أبو الفداء الفارسى فى كون ألف «واو» منقلبه عن ياء وليست عن واو كما قال الأخفش قال أبو الفداء : «ومنه أنّ الياء وقعت فاء ولا ما معا نحو قولهم : يدبت إليه يدا ومنه أنّ الياء وقعت فاء وعينا ولا ما إلا فى الواو على قول الأخفش إنّ ألفها منقلبه عن واو فهى على قوله موافقه للياء فى بيت وقال الفارسى : إن ألف واو منقلبه عن ياء فهى على قوله موافقه لها فى يدبت وهو أولى من قول الأخفش فإنه لم يسمع كلمه كلها من حرف واحد إلا بيت وهو شاذ ، ولكون العربية ليس فيها كلمه فاؤها ولا مها واو ، جعلوا كون الفاء واوا دليلا على أنّ اللام ياء واتفقوا على أنّ كلّ كلمه فاؤها واو إنما تكتب لامها ياء فلذلك كتبوا الوغى بالياء (٢).

١٢ - ابن جنى المتوفى ٣٩٢هـ -

أجاز ابن جنى تقديم المفعول معه على الفاعل وقد منع ذلك أبو الفداء بقوله : «ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ولا على الفاعل خلافا لابن جنى فإنه يجوز جاء - والطيا لسه - البرد» (٣).

١٣ - الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ -

ذكرنا من قبل أبا الفداء قد جعل مفصل الزمخشري مادته الأولى فى كناشه إذ شرح منه أجزاء كثيرة ، واعتمد عليه اعتمادا كبيرا فى القسم الرابع «المشترك» كما أشار إلى ذلك ، وهذا الاعتماد جعل أبو الفداء ينقل كثيرا من المفصل ، وتكفى نظره سريعه فى إحالاتنا إلى المفصل (٤) ، لتتضح هذه النقول وتظهر مواضع الشبه اللفظى بينهما ، وتبع ذلك أن أبا الفداء قد أيد الزمخشري فى كثير من آرائه من ذلك موافقته له فى مجيء بات بمعنى صار ، ولم يرتض الخالفون ذلك وقالوا لا حجه له على ذلك

ص: ٥٢

١- الكناش ، ٢ / ١٥٢ وشرح الأشمونى ، ٤ / ٢٢٢. قال وهو ظاهر كلام الفارسى بعد تقريره أنه للسيرافى.

٢- الكناش ، ٢ / ٢٥٣ والمزهر ، للسيوطى ، ٢ / ٧٨.

٣- الكناش ، ١ / ١٨١ والخصائص ، ٢ / ٣٨٣.

٤- خاصه فى قسم المشترك ، وانظر فهرس الموضوعات.

ولكن ذاك النقل للنصوص ، وهذا التأييد في الآراء لم يجعلنا -أبا الفداء أسير المفصل وصاحبه ، فخالفه في عدد من آرائه غير أن هذه المخالفات هي في حقيقتها مأخذ ابن الحاجب على الزمخشري ، فكان أبو الفداء بنقلها وتقريرها ، موافقا فيها ابن الحاجب من جهة ، ومخالفا الزمخشري من جهة ثانية ، من ذلك ردّه على قول الزمخشري في المفصل «وفي اقرأ آية ثلاثه أوجه أن تقلب الأولى ألفا ، وأن تحذف الثانيه وتلقى حركتها على الأولى ، وأن تجعل معا بين بين وهي حجازيه» (٢) فعلق أبو الفداء على الوجه الثالث ناقلا رأى ابن الحاجب بقوله : «وسها في المفصل حيث قال وأن تجعل معا بين بين ، لأن الأولى ساكنه ، والساكنه لا تجعل بين بين أصلا لأن الغرض من بين بين تقريبها من السكون فتقرب إلى الخفه وإذا كانت ساكنه فقد بلغت الغايه في الخفه فلا يصح أن تخفف حينئذ بالتقريب من السكون» (٣).

وفضّل أحيانا حدّ ابن الحاجب على حد الزمخشري ، فقد عزّف الزمخشري اسم الآله بقوله : والمراد بها ما يعالج به وينقل» (٤) وأضاف أبو الفداء بعد ذكره ذلك ما يدل على ترجيح حد ابن الحاجب لها فقال «والأولى أن يقال : هي اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل» (٥).

١٤ - السخاوى المتوفى ٦٤٣ هـ -

اقتصّر أبو الفداء في موقفه من السخاوى على نقل أقواله وآرائه مما يدلّ على موافقته له ، من ذلك ما نقله أبو الفداء تعليقا على قول الزمخشري في مفصله : وإدغام الراء في اللام لحن فقال : «كذا قال في المفصل ، وهو مذهب سيبويه والخليل قال السخاوى : وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعا في القرآن

ص: ٥٣

١- الكناش ، ٢ / ٤٢ وشرح التسهيل لابن المالک ، ١ / ٣٤٦ وشرح الأشمونى ، ١ / ٢٣٠.

٢- المفصل ، ٣٥٢.

٣- الكناش ، ٢ / ١٧٩ وإيضاح المفصل ، ٢ / ٣٥١ ، وانظر الكناش ، ٢ / ١٧٧ - ١٧٨.

٤- المفصل ، ٢٣٩.

٥- الكناش ، ١ / ٣٥٤ وإيضاح المفصل ، ١ / ٦٦٨.

الكريم وأبو عمرو حجه فيما ينقل وفيما يقرأ فيجب الرجوع إليه في ذلك» (١).

١٥ - ابن يعيش المتوفى ٦٤٣هـ -

اعتمد أبو الفداء على شرح المفصل لابن يعيش اعتمادا كبيرا ، بدا ذلك من :

أ - إشارته إليه لتوثيق بعض الآراء وتقريرها من ذلك قوله «وأجاز الأخفش إعماله - أى إعمال اسم الفاعل - من غير اعتماد على شىء نص عليه السخاوى وابن يعيش» (٢).

ب - ونقله نصوصا منه ، من ذلك قوله : «قال ابن يعيش فى شرحه : «وكررت هذه الكلمه - أى - امرؤ - فى كلامهم حتى صارت عبارته عن كل ذكر وأنثى من الناس» (٣).

١٦ - ابن الحاجب المتوفى ٦٤٦هـ

تعدّ كتب ابن الحاجب من أهم المصادر التى اعتمد عليها أبو الفداء لتأليف كناشه ، فقد علق أكثره منها ، وفق المنهج الذى رسمه لنفسه وهو - كما بدا لنا - على النحو الآتى :

أ - جاءت الحدود والتعريفات من الكافيه والشافيه.

ب - أنه نقل كثيرا من بقيه كتب ابن الحاجب (شرح الكافيه وشرح الوافيه وإيضاح المفصل) (٤) وجاءت نقوله أحيانا نقلا حرفيا ، وأحيانا متصرفا فيها (٥).

ج - أنه أيد ابن الحاجب فى كثير من آرائه من ذلك نقله وتأيينه تخريج ابن الحاجب لقراءه عاصم لقوله تعالى : ويخشى الله ويتقه (٦) بإسكان القاف وكسر

ص : ٥٤

١- الكناش ، ٢ / ٣٣٠ وانظر الكناش ١ / ٢٨٢ - ٣٦٦ - ٢ / ١٣٥ .

٢- الكناش ، ١ / ٣٢٩ وشرح المفصل ، ٦ / ٧٩ .

٣- الكناش ، ٢ / ١٩٦ وشرح المفصل ، ٩ / ١٣٤ وانظر ٢ / ٢٩٣ - ٣٢٠ فتمه نقول من شرح المفصل تصرف فيها أبو الفداء .

٤- وهى الكتب التى وقفنا على نصوص منها فى الكناش .

٥- انظر أمثله لذلك فى الكناش ، ١ / ١١٥ - ١١٦ - ١١٨ - ١٢٠ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٣٢ - ٢٣٦ - ٣١ / ٢ - ٧٣ - ٩٤ - ٩٥ .

٦- من الآيه ٥٢ من سوره النور .

الهاء فقال : «وأصله يتقى فحذفت الياء للجزم ثم ألحقت هاء السكت صار يتقه ثم سكنت القاف تشبيهاً لتقه بكتف ، ثم حركت هاء السكت وهى الساكن الثانية لالتقاء الساكنين قال ابن الحاجب وفيه تعسف مع الاستغناء عنه والأولى أن يقال : إن الهاء ضمير عائذ على اسم الله وسكنت القاف على ما ذكر بقى ويتقه من غير اجتماع ساكنين ومن غير تحريك هاء السكت وإثباتها فى الوصل» (١).

د - أنه أخذ عليه - أحياناً - فى تعريفاته عدم الدقه ، مثال ذلك تعليقه على قول ابن الحاجب فى الكافيه بأنه يجب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ نحو : زيد قام» (٢) قال أبو الفداء : «واعلم أنه لو قال : فعلاً له مفرداً لكان أولى لثلاث يرد عليه الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فإنّ الفعل هنا للمبتدأ ولا يجب تقديم المبتدأ عليه بل يجوز : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن قاما وقاموا ، خبران مقدّمان» (٣).

١٧ - ابن مالك المتوفى ٦٧٣ هـ

نقل أبو الفداء رأى ابن مالك عقيب إيراد رأى ابن الحاجب القائل إن المفضل عليه فى نحو قولنا : زيد أفضل رجل محذوف وهو الجنس العام أى زيد أفضل رجل من جميع الرجال فأتبعه بالقول «واختيار ابن مالك أن المفضل عليه مذكور وهو النكره المضاف أفعال إليها والتقدير : زيد أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله فحذفت من وكل ، وأضيف أفعال إلى ما كان مضافاً إليه كل» (٤).

١٨ - تقى الدين النبلى من أهل القرن السابع

أ - أورد أبو الفداء رأى النبلى حول موضع أسماء الأفعال من الإعراب ، فقال : ولا بدّ لها من موضع من الإعراب لوجود التركيب ، واختيار ابن الحاجب أنّ موضعها رفع بالابتداء وفاعلها المستتر أغنى عن الخبر كما أغنى فى : أرقام الزيدان عن الخبر ،

ص : ٥٥

١- الكناش ، ١٨٩ / ٢ وإيضاح المفصل ، ٣٥٧ / ٢ وثمه نصوص كثيره من إيضاح المفصل ، انظرها فى الكناش ، ٢ / ٦٢ - ٢٩١ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٣٢٣.

٢- الكافيه لابن الحاجب ، ٣٧٨.

٣- الكناش ، ١ / ١٤٣ - ١٤٤.

٤- الكناش ، ١ / ٣٤٦ وشرح التسهيل ، ٣ / ٦٢ وانظر الكناش ، ٢ / ١٤٤.

واختيار تقى الدين النبلى أن موضعها نصب على المصدر كأنه قيل فى رويد زيدا : أروود إروادا زيدا» (١).

ب - استغرب أبو الفداء ما ذكره النبلى عن كاف الخطاب وأحوالها مع المخاطبين قال أبو الفداء : «وقد نقل النبلى جواز فتح كاف الخطاب فى ذلك كله وهو غريب ، قال : إن ذلك نقله الثقات من غير إلحاق علامه تشنيه ولا جمع ولا غير ذلك بل تفرد وتذكر على كل حال» (٢).

١٩ - محمد بن الحسن بن محمد الاسترأبأذى المتوفى ٧١٥ هـ

أ - اكتفى أبو الفداء بنقل آراء السيد الاسترأبأذى من ذلك ما نقله عنه فى المنادى المبني «والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابهها له وقال السيد : ولا جملة أيضا نحو : يا زيد ويا زيدا ويا زيدون» (٣). ومن ذلك أيضا ما نقله عنه بأنهم «نقصوا الألف من الحارث علما ومن السلم عليكم وعبد السلم ومن ملائكه وسماوات وصالحين ونحوها مما لم يخش فيه لبس» (٤).

وبعد : فلا يخفى أن كل موافقه ومخالفه ينطوى تحتها حديث طويل للنحاه آثرنا عدم بسطه والخوض فيه ، لأن غايتنا بيان الاتجاه النحوى العام لأبى الفداء ، فرأيناه ناظرا فى آراء النحويين نظره العالم المتمكن من هذه الصنعة المالك لأصولها الملم بطرقها ، يوجز أحيانا ويسهب أخرى ، ويحاور النحاه فى أحيان أخرى ، فيضعف ، ويقوى ، ويرفض ، ويؤيد ، ويختار ما يعتقد أنه الأولى بالأخذ ، والأجدى بالتمسك به ، وكل ذلك وفق أصول هذه الصناعة ، وبما يتفق مع منهجه العام الذى اختطه لكتابته وهو الجمع القائم على الاصطفاء والاختيار للاستدكار والتعليم ليغنيه عن كثير من كتب النحو والصرف المطولة.

ص: ٥٦

١- الكناش ، ٢٧٤ / ١ وشرح الكافية ، للنبلى ، الورقه ١٦٧ ظ. وشرح الأشمونى ، ٣ / ١٩٦.

٢- الكناش ، ٢٦٢ / ١ وشرح الكافية ، للنبلى ، الورقه ، ١٥٢ ، و ، شرح التصريح ، ١ / ١٢٨ وحاشيه الصبان ، ١ / ١٤٢.

٣- الكناش ، ١ / ١٦١ - ١٦٢ والوفيه فى شرح الكافية ، للاسترأبأذى ، الورقه ٧٨ و.

٤- الكناش ، ٢ / ٣٥٨ وشرح الشافيه ، للاسترأبأذى ، الورقه ، ١٠٤ ظ.

- ١ - الفصل الأول : التعريف بعنوان الكتاب (الكناش)
 - ٢ - الفصل الثاني : توثيق نسبه الكتاب إلى أبي الفداء
 - ٣ - الفصل الثالث : وصف النسخه
 - ٤ - الفصل الرابع : منهج التحقيق
 - ٥ - الفصل الخامس : طبعه قطر والنخبه المتميزه من السراق
- ص: ٥٧

كثرت المؤلفات التي عنوانها أصحابها بكناش أو كناشه (١) في حين لم أجد أحدا قد تناول هذه اللفظه بدرس خاص بها يكشف لنا عن أصلها ومدلولها ، سوى شذرات متناثره في بعض الكتب والمعجمات العربية ، لعلنا في عرضها نقدم مزيدا من البيان حولها. قال الدكتور العلامه عبد المجيد عابدين - يرحمه الله - كاشفا عن أصلها التاريخي ما نصه : «إن لفظ كنش سامي الأصل لوروده في عدد من اللغات الساميه دالا في أشهر معانيه على الجمع ، فقد ورد في اللغة الآراميه بالسين والشين .: وفي اللغة العربية بالسين كنس والشين كنش (٢) أيضا ، في حين ورد في اللغة العبريه والأثيوبيه الجعزيه بالسين فقط ، (٣).

وأحسب أن أول استخدام لهذه الكلمه لدى العلماء المشتغلين بعلوم العبريه قد ورد في كتاب الخصائص على لسان أبي على الفارسي المتوفى ٣٧٧ هـ في قول ابن جنى : وذاكرت يوما أبا على بنوادره - أي بنوادر اللحياني - فقال : كناش (٤) وعلق الأستاذ محمد على النجار محقق الكتاب عليها بقوله : وأبو على يريد أنه ليس فيه

ص: ٥٩

١- انظر مثلا فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه ، لأسماء حمصي ٤٢٧ - ٤٣١ وقائمه حصر المخطوطات العبريه بدار الكتب والوثائق القوميه المصريه المخطوطات المبدوءه بحرف الكاف ، مايو ١٩٧٤ ، ١٩٣٣ - ١٩٣٤ والكشافات التحليليه للمجلدات الخمسه الأولى لمجله المورد العراقيه ، ٢٢٣ ،

٢- انظر القاموس المحيط وتاج العروس كنش ومراده أن بعض معاني كنس يفيد الجمع ولذا قالوا لمتعبد اليهود كنيس ولمتعبد النصراني كنيسه لأنهم يجتمعون فيه. القاموس المحيط والمصباح المنير كنس.

٣- من ورقه كتبها بخط يده رحمه الله تعالى رحمه واسعه.

٤- الخصائص ، ٣ / ٢٠٦.

مسكه التصنيف (1) وعزف الفيروزآبادى والزبيدي الكناشات بالقول «والكناشات بالضمّ والشّدّ، الأصول التي تتشعب منها الفروع، ومنه الكناشه لأوراق تجعل كالدفتري يقيد فيها الفوائد والشوارد للضبط» (2) ونص العنيسى على أن: «كناشه وكناش فى قانون ابن سينا مشتق من كنش الآرامى أى جمع، والمراد به دفتر يدرج فيه ما يراد استذكاره» (3) ونخلص من هذه النصوص إلى ما يأتى:

١ - أن «الكناش» لفظ سامى الأصل، والجمع من أكثر معانيه، والغايه من هذا الجمع تقييد الشوارد والفوائد للضبط والاستذكار غير أن هذا الجمع ليس فيه مسكه التصنيف والتأليف.

٢ - أنه أطلق فى العربيه أيضا على الأصول التي تتشعب منها الفروع، فإذا سحبتنا ذلك على كناش أبى الفداء لحظنا أن سمات كناشه يتفق بعضها مع ما ذكرناه حول الدلاله العامه للكناشات، وبعضها لا يتفق، وبيان ذلك:

أولا: أن فكره «الجمع» تلك التي تفيدها لفظه الكناش، هي ظاهره واضحه فى كناش أبى الفداء، وقد بدا هذا الجمع فى صورتين:

الأولى: أن أبا الفداء قد عزم على أن يجمع فى كناشه عددا من العلوم والفنون وقد أشار إلى ذلك فى خطبه الكناش حين قال: «فهذا كناش مشتمل على عده كتب:

الأول: فى النحو والتصريف.

الثانى: فى الفقه.

الثالث: فى الطب.

الرابع: فى التاريخ.

الخامس: فى الأخلاق والسياسه والزهد.

السادس: فى الأشعار.

ص: ٦٠

١- انظر حاشيه الخصائص، ٣ / ٢٠٦.

٢- القاموس المحيط، وتاج العروس، كنش.

٣- تفسير الألفاظ الدخيله فى اللغه العربيه مع ذكر أصلها بحروفه، لطوبيا العنيسى ٦٤.

الثانيه : جمع الماده العلميه ، بعد اختيارها ، ثم تبويبها وتنظيمها ، وهذا يعنى من جانب آخر أن كتب الكناش تشارك غيرها من أنواع التأليف العلمى ، لأن كل من يريد أن يؤلف كتابا لا بد له من أن يعتمد على كتب سالفه فينقل آراءهم ويجمع أقوالهم ، وقد ذكرنا من قبل مصادر أبى الفداء ومراجعته تلك التى أقام كناشه عليها فنقل منها ما يوافق منهجه ، واختار منها ما يتصل بموضوعاته ، وقد أشار إلى فكره الاختيار والاصطفاء بقوله : «قد أكثر النحاه فى ذكر اللامات حتى صنف بعضهم فيها كتابا ، وقد أثبتنا منها ما اخترنا إثباته» (٢) ثم لا- شك أن قوله فى القسم الرابع المشترك : «وهو ما التقطناه من المفصل» (٣) ، يفيد أن هذا الالتقاط قد تم بدقه ورويه لأنه للضبط والاستدكار ، ولقد نظم أبو الفداء الماده العلميه المختاره تنظيمًا رائعًا ، وفق منهج دقيق ، وخطه محكمه ، وتبويب رائع ، لا يستبعد ممن يضع الدوائر والجداول الهندسيه لمسائل نحويه.

فرأيناه يعنون موضوعاته ويربط بين فصوله وأقسامه فيكثر من الإحالات على مواضع فى الكناش حتى لا نقع فى التكرار ، فإن عدل عن منهجه المتلئب الواضح ، بين سبب ذلك معتذرا ، من ذلك حديثه عند ذكره إبدال الياء من النون إذ قال : «وأبدلت الياء من النون فى التضعيف أيضا وذكرناه هنا وإن كان التضعيف. يذكر فى القسم الثانى ليجتمع الكلام فى النون» (٤).

ومثل ذلك اعتذاره عن عقد ذكر للامات إذ قال : «وهى وإن كان تقدم ذكرها فى

ص: ٦١

١- الكناش ، ١ / ١١٣. ومن المفيد أن نشير إلى أن تعدد الفنون ليس سمه عامه تتسم بها كتب الكناش ، فقد يكون الكناش مقصورا على الطب فقط أو على الأدب أو على فن من الفنون المتعدده ، وحديثنا هنا عن كناش أبى الفداء وسماته تلك التى ألفيناها فى كناشه. انظر على سبيل المثال كناش المحاسنى «إسماعيل» المحاسنى المتوفى ١١٠٢ هـ ، فى دار الكتب المصريه تحت رقم ٦٧٧ أدب تيمور. وكناشه فى الطب لم يعلم مؤلفها ، تحت رقم ٥٧٧ طب - طلعت.

٢- الكناش ، ٢ / ١٣٨.

٣- الكناش ، ٢ / ١٥١.

٤- الكناش ، ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ وانظر ١ / ٢٦٩.

حروف الجر لكن إعادتها هنا لا تخلو من زياده فائده» (١) وكثر هذا الاعتذار صراحه مع الواو حين قال: «والاعتذار في إعادته ذكرها كما تقدم في اللام» (٢).

ووجدناه أحيانا ينقد النحويين في تبويباتهم فيقول مثلاً عن باب الإخبار بالذى: «والذى فى هذه الصور مبتدأ واجب التقديم، والإسم المخبر عنه بالذى خبر واجب التأخير، ومع ذلك لم يذكر فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ووجوب تأخير الخبر» (٣).

وأفيناها أيضا يخالف أحيانا الترتيب الداخلى لبعض المسائل فى المفصل والكافيه والشافيه، فيشير إلى ذلك، قال تحت عنوان: «ذكر الأسماء المتصله بالأفعال»، وهى ثمانيه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه، وأفعل التفضيل وهذه الخمسه هى المذكوره فى كتب النحو لكونها تعمل، وأما الثلاثه الباقيه من اسم الزمان واسم المكان واسم الآله وهذه الثلاثه من قسم التصريف لكونها لا تعمل وقد أثبتناها وغيرها من أبواب التصريف، فى كتابنا هذا لكونه من كتب الكناش فأجرى مجرى الكناش» (٤) فقوله: فأجرى مجرى الكناش، يفيد أنه خالف المؤلف، وكان الأصل - فيما يبدو - أن يسير شارح المتن وفق تنظيم وترتيب المتن الذى تصدى لشرحه، وحين يعلن المؤلف أن كتابه هو «كناش» فهذا فيما أحسب يعفيه من الالتزام بترتيب المتن الذى يشرحه، فنقله اسم الزمان والمكان والآله إلى المشتقات العامله فيه مخالفه يسيره لترتيب بعض الموضوعات فى المتون الثلاثه التى أدار كناشه عليها، فصاحب المفصل ذكر هذه الموضوعات بعد المصغّر والمنسوب فى حين أن أبا الفداء قدّمها عليها، وصاحب الكافيه لم يذكر هذه الموضوعات فيها لأنها موضوعات صرفيه، فجاء ذكرها فى الشافيه متقدمه أيضا على المضمر والمنسوب، وكل ذلك يعنى أن أبا الفداء حين جعل كتابه «كناش» قد وسّع على نفسه وتحزّر هنا من سلطان الترتيب المتبع فى المتون الثلاثه، ولعل هذا يفيد من جهه ثانيه،

ص: ٦٢

١- الكناش، ٢ / ١٣٨.

٢- الكناش، ٢ / ١٤٤.

٣- الكناش، ٢ / ٢٦٧.

٤- الكناش، ١ / ٣١٩.

أن كتب «الكناش» لا يلتزم فيها التقييد بترتيب ما ، وإدراك أبي الفداء لذلك لم يدفعه إلى الفوضى والإضطراب بل رأيناه ملتزما كما ذكرنا بمنهج دقيق وترتيب محكم ثم إن إشارته هنا إلى ما حصل في الترتيب تدل على مدى حرصه على ترتيب كناشه ، والتزامه بمنهجه الصارم الذى وضعه حين عزم على تأليف كناشه هذا.

ومؤدى ذلك كله أن قول الأستاذ محمد على النجار إن «الكناش» ليس فيه مسكه التصنيف» فيه بعد إذا أريد سحبه على كناش أبي الفداء ، وذلك لأن هذا الكناش كما ذكرنا - قد أقيم على أسس متينه ، وأركان ثابتة فعراه وثقى ، وأقسامه متصله ، وفصوله محكمه ، كغيره من المؤلفات العلميه الأخرى ، خدم فيه أبو الفداء المفصل والكافيه والشافيه ، فجاء شرحا لأجزاء مختاره من ثلاثه متون معتبره عند المشتغلين بعلوم العربيه ، وهذا يعنى أيضا أن قول الفيروزآبادى والزيبى إن الكناشات أصول ... إلخ (١) لا- ينطبق على كناش أبي الفداء لأنه ليس «متنا» كما يفهم من كلامهما ، كما لا ينطبق عليه أن هذا الجمع هو «للشوارد والفوائد» فقط ، لأنه حوى جميع المباحث النحويه والصرفيه والإملائيّه فغدا شرحا لا تنقصه صفه من صفات الكتب العلميه الأخرى. والغايه منه هو الاستذكار والمراجعه والضبط ويستغنى به عن مراجعه كثير من الكتب المطوّله.

والظاهر أن هذه الغايه هي غايه عامه عند أبي الفداء هدف إليها فى كثير من مؤلفاته ، فقد أشار الدكتور حسن الساعاتى وهو بصدد حديثه عن غايه أبي الفداء من كتابيه المختصر وتقويم البلدان إلى ذلك فقال : «إنه إنما يكتب مختصرات تكون بمثابة مذكرات يكون فيها الغناء عن مطالعه الكتب الكبيره فى كل موضوع من الموضوعات التى عالجها» (٢) واستدلّ على ذلك بما أورده أبو الفداء فى مقدمتى الكتابين المذكورين فقد قال فى مقدمه كتابه المختصر : «سنح لى أن أورد فى كتابى هذا شيئا من التواريخ القديمه والإسلاميه يكون تذكره لى يغينى عن مراجعه الكتب

ص: ٦٣

١- لعل إطلاق الكناشات على الأصول يمثل مرحله من مراحل اتساع دلاله الكناش ، ولعل الأصل فيه أن يطلق على الدفتر الذى تقيّد فيه الشوارد والفوائد ثم صار يطلق على الأصول. ثم رأينا دلالاته عند أبي الفداء متسعه على نحو ما نشرحه.

٢- منهج أبي الفداء فى البحث ٦٩.

المطولة فاخترته واختصرته من الكامل ... (١) وذكر في مقدمه تقويم البلدان ما نصه : «لما وقفنا على ذلك وتأملناه جمعنا في هذا المختصر ما تفرق في الكتب المذكوره من غير أن ندعى الإحاطه» (٢). وتلاقى الكتب الثلاثه في الغايه من تأليفها لا يعنى الاتفاق في طريقه عرض ماده العلميه فيها ، كما ذهب إلى ذلك الدكتور الساعاتي فقد ذكر : «أن أغراض أبي الفداء من تأليف ما كتب كانت معلومه سواء في ميدان الجغرافيه ، أو ميدان التاريخ أو الميادين الأخرى التي طرقها» (٣) ثم راح يعرض هدف أبي الفداء من كتبه التي وقف عليها فقال : «فقد كان هدفه في ميدان الجغرافيه وضع تقويم للبلدان في أقاليم شتى يمتاز بدقته ووضوحه من ناحيه ، وخلوه من النقائص التي شابت ما ألفه الجغرافيون قبله في الموضوع نفسه من ناحيه أخرى ، وكان هدفه في ميدان التاريخ جمع ماده تاريخيه وفيه ذات دلالة وعرضها في إيجاز ووضوح» (٤) ثم عزج إلى الكناش فقال : «وكان غرضه من الكناش عرض مذكرات يجمع فيها أهم ما كان معروفا عن الموضوعات المختلفه التي تناولها دون الدخول في التفاصيل» (٥). وأنهى حديثه بالقول «وكان هدفه من وضع نظم الحاوي ونظم الموازين تقديم ماده الأساسيه في كل من الموضوعين ، في صورته ميسره لطلاب العلم تسهل عليهم الحفظ من ناحيه ، وسرعه تذكرها من ناحيه أخرى» (٦).

وإذا سلمنا للدكتور الساعاتي بما ذكره حول منهج أبي الفداء في غير كتاب الكناش فإننا لا نسلم له بأن غرض أبي الفداء من كناشه هو عرض مذكرات موجزه مختصره سواء أراد د. الساعاتي الكناش المتعدد العلوم الذي لم يتم بعد - وذلك لأننا لم نقف عليه فنحكم فيه - أم أراد الكتاب الأول من الكناش الذي نحن بصدده .. لأن كناش أبي الفداء هنا هو شرح لأجزاء مختاره من ثلاثه متون كما ذكرنا من قبل

ص: ٦٤

١- المختصر ، ٢ ومنهج أبي الفداء في البحث ، ٦٩.

٢- تقويم البلدان ، ٣ ، ومنهج أبي الفداء ، ٦٩.

٣- منهج أبي الفداء ، ٦١.

٤- منهج أبي الفداء ، ٦١.

٥- منهج أبي الفداء ، ٦١.

٦- منهج أبي الفداء ، ٦١.

وبضم هذه الأجزاء إلى بعضها استوفى أبو الفداء كل الأبواب النحويه والصرفيه والإملائيّه ، وهو فى شرحه يفصّل إذا لزم الأمر التفصيل ، ويوجز حين لا فائده من التطويل ، وقد عرض كثيرا للخلافات النحويه وأدلى برأيه فيها لذا لا يمكننا القول إن هذه المذكرات موجزه وأنه لا يدخل فى التفاصيل كما ذكر د. الساعاتى (١).

ومجمل القول بعد ذلك كله أن تصور أبى الفداء للكناش هو كونه كتاب معارف متنوعه يشبه الموسوعات العلميه فى عصرنا ، يكتبه المرء لنفسه ، فيختار له ماده العلميه من كتب كثيره ، ثم يصنفها ويرتبها ترتيبا جيدا ، والغايه منه هى المراجعه والضبط ، والاستدكار.

ويبدو لى - أخيرا - أن أبا الفداء كان عازما على ضم بعض مؤلفاته إلى بعض ليتكوّن منها «الكناش» يدفعنا إلى هذا الزعم ما يأتى.

١ - أن موضوعات الكتب التى ذكرها فى خطبه الكناش قد أُلّف أبو الفداء فيها ، ومن المقارنه السريعه بين مؤلفاته ، وخطبه الكناش يتضح ذلك الأمر.

٢ - أن صاحب كشف الظنون قد صرّح بأن «شرح منظومه الكافيه» قد علقه أبو الفداء من شرح ابن الحاجب ومن شروح الكافيه وقد ألفت أن أكثر اعتماد أبى الفداء فى المباحث النحويه من كناشه كان على شرح ابن الحاجب (الوافيه) ، فلا يستبعد أن يكون هذا الشرح نواه الكناش ثم أتبعه بالمسائل الصرفيه.

٣ - أن محققى كتاب تقويم البلدان رينو والبارون ديسلان قد ذكرا فى تصديرهما للكتاب أن أبا الفداء أُلّف مجموعه من عده أجزاء فى الطب بعنوان الكناش (٢) أقول : لعل منها تلك القطعه التى ذكرها د. رمضان ششن الموجوده فى

ص: ٦٥

١- حصر د. الساعاتى منهج البحث عند أبى الفداء بأربعة قواعد : ١ - الوفرة فى جمع البيانات أى كثرة المصادر التى استقى منها ماده كل بحث من بحوثه. ٢ - الدقه فى تفسير البيانات وتفنيدها. ٣ - الاختصار فى العرض. ٤ - الوضوح فى تناول البيانات وعرضها. واستلهم هذه القواعد من «المختصر وتقويم البلدان» أما بقيه كتب أبى الفداء فقد ذكرها عرضا أحيانا ومن ضمنها الكناش مخطوطا ... والبحث فى ميدانه رائد نافع أفدنا منه.

٢- تقويم البلدان ٣٠ ، ومنهج أبى الفداء فى البحث ، للدكتور حسن الساعاتى ٥٩.

مكتبه مغنيسا ، فقد فرغ أبو الفداء منها عام ٧٢٨ هـ. أى بعد الانتهاء من كناش النحو والصرف بعام واحد فقد انتهى منه عام ٧٢٧ هـ. والمهم أن إطلاق لفظه «الكناش» كانت فى هذا العام ، فلعل هذه القطع والأجزاء الطبيه التى أطلق عليها الكناش هى من الكتب التى كان أبو الفداء سيجمعها فى كناشه فيما بعد.

٤ - أن لدى أبى الفداء إحساسا بأنه لن يعيش أكثر من ستين سنه ، قال الكتبى : «ومن الغريب أن السلطان رحمه الله كان يقول ما أظن أنى أستكمل من العمر ستين سنه فما فى أهلى يعنى بيت تقى الدين من استكملمه» (١) وحقا لقد مات أبو الفداء وعمره ستون عاما فإذا كان أبو الفداء قد فرغ من كناش النحو والصرف عام ٧٢٧ هـ وتوفى سنه ٧٣٢ هـ ، فهل يعقل - ما دام لديه هذا الإحساس - أن يصرح بأنه عازم على تأليف سبعة كتب خلال خمس سنوات ، نعم يعقل إذا كانت هذه الكتب صغيره الحجم ، ولا دليل على ذلك بل إن كبر حجم الكناش الذى نقوم بتحقيقه ، ما يدفع ذلك ، ثم يجب علينا أن لا ننسى أن أبأ الفداء ملك على حماه ، وكثره الصوارف والشواغل بشؤون الحكم لن تسمح له بتأليف مثل هذه الكتب خلال خمس سنوات ، زد على ذلك أنه فرغ من تأليف الكناش ٧٢٧ هـ وفرغ من تأليف المختصر ٧٢٩ هـ أى بعد سنتين من الكناش ، فإذا كان المختصر قد استغرق سنتين ، فكم ستستغرق بقية الكتب التى أشار إليها فى خطبه الكناش ، كل ذلك يدفعنا إلى القول إن أبأ الفداء كان عازما على ضم ما أُلّف من كتب فى هذا الكناش ، ولا أستبعد أن يكون المختصر واحدا منها لأنه قد انتهى منه كما ذكرنا ٧٢٩ هـ ، أى بعد إطلاق أبى الفداء للفظه الكناش بستين ، كما أنى لا أستبعد أيضا أن أبأ الفداء كان عازما بعد جمع مؤلفاته ، فى هذا الكناش أن يكتب مقدمه عامه لهذا الكناش غير أن المتيه قد حالت دون هذه الخطبه ، ودون هذا الجمع ، فبقيت هذه الكتب تحمل عناوينها ومقدماتها الخاصه بها مستقله منفرده عما كان متوقعا لها ..

والسؤال الذى يتردد فى الذهن هو لم عزف النحويون الخالفون عن النقل من كناش أبى الفداء (النحو والصرف) أو الإشاره إليه مع كونه يتعلق بمتون مهمه كثر

الشروح والحواشى عليها.

والجواب يتضح مما يأتى.

١ - ندره الكتاب : فقد قال الشيخ أحمد الصابونى فى كتابه «تاريخ حماه» بعد ذكره للكناش إنه نادر عزيز الوجود» (١). ومما يؤكد قوله أننا لم نعثر إلا على هذه النسخه الوحيدة.

٢ - أنه قد بات فى أذهان النحويين فيما يبدو أن كتب الكناش للاستذكار الشخصى تسجل فيها الفوائد والشوارد ولا تتسم بصفه التأليف العلمى لكون أصحابها يجمعون الآراء وينقلون الأفكار من غير مناقشه أو نسبه أو تعليق أو تفضيل رأى على آخر ، وهذا التصور مردود - إن كان - لأن الذى يكتب لنفسه لا شك أنه يطلع على عدد كبير من كتب سالفيه ، فيصلطى منها ويختار ما يقتنع به ويرضاه ، ولا ريب أن فى ذلك فوائد قيمه ، فهى من جهه تساعدنا على كشف جوانب كثيره من ثقافه المصطفى ، وتغنيا أحيانا من جهه ثانيه عن الاطلاع على كتب قد لا يتاح لنا أن نطلع عليها نتيجة فقدها أو ندرها.

ص: ٦٧

١- تاريخ حماه ، ١٢٦.

ثمه عدده دلائل تدل على أن كتاب الكناش ألفه أبو الفداء وهي :

- ١ - أن عددا من المصادر قد ذكرت أن أبا الفداء صنف كتاب الكناش ، ووصفت هذه المصادر الكتاب بأنه يقع في مجلدات كثيره (١).
- ٢ - أنه قد كتب على الورقه الأولى من المخطوطه أن هذا «كتاب الكناش للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن علي الشهير بصاحب حماه المتوفى ٧٣٢هـ» (٢).
- ٣ - أن هناك تشابها واضحا بين كتابيه المختصر في أخبار البشر وتقويم البلدان من جهة ، وكتابه الكناش من جهة ثانيه ، وذلك من حيث :
 - أ - استعماله الزائجات والجداول فقد استعملهما في كتابيه المذكورين (٣) كما استعملهما في كتابه الكناش (٤).
 - ب - استخدامه لفظه «ذكر» لعنونه بعض الموضوعات في كتابيه السالفين (٥).

ص: ٦٨

-
- ١- انظر الوافي بالوفيات ، ٩ / ١٧٤ وفوات الوفيات ، ١ / ٢٩ والمنهل الصافي لابن تغرى بردى ، الورقه ، ٢١٠ ظ ، وشذرات الذهب ، ٦ / ٩٩ وإيضاح المكنون ، ٢ / ٣٨٢ ، والأعلام ، ١ / ٣١٧ وتاريخ آداب اللغه العربيه ، ٣ / ١٨٩ وتاريخ حماه ، للصابوني ، ١٢٦ ومعجم المؤلفين ، ١ / ٢٨٢.
 - ٢- انظر المخطوطه ، الورقه أو.
 - ٣- انظر المختصر ، ١ / ٦ - ٧ - ١٢٩ - ١٣٠ وتقويم البلدان ، ٣٩٢ - ٤٨٨.
 - ٤- الكناش ، ١ / ٢٣٧ - ٢٤٨ - ٣٣٧ / ٢ ١٣٣.
 - ٥- انظر فهرستى المختصر في أخبار البشر وتقويم البلدان.

كما استخدمها أيضا في عنوانه كثير من الموضوعات التي تحدث عنها في كتابه الكناش.

ولا شك أن هذا التشابه يدل على أن المصنف واحد، ومن هذه الدلائل مجتمعه نجزم بأن كتاب الكناش هو لأبي الفداء إسماعيل بن علي المتوفى ٧٣٢هـ.

ص: ٦٩

المخطوطه التي بين أيدينا تقع في ١٦٤ ورقه من الحجم المتوسط ، وفي كلّ صفحہ ٢٥ سطرا وفي كل سطر ١٥ كلمه. وقد عثرت على هذه النسخه الوحيدة في دار الكتب المصريه تحت رقم ٨٨٢ نحو ، وقام بتصويرها معهد المخطوطات العربيه (ميكرو فيلم) تحت رقم ١٢٩ ، وحاولت جاهدا أن أعر على نسخہ ثانيه فلم يتوفّر لي ذلك حتى هذا الوقت ، وأحسب أنه لا توجد لأنني قد اطّلت على أكثر الفهارس العامه والخاصه فلم أجد اسما لهذا الكتاب أو ما يشير إلى وجوده في أيه مكتبه.

كتبت هذه النسخه بيد ناسخ مجهول ، وبخطّ جميل أسود ، والعناوين بمداد أحمر. وضبط الناسخ بعض الكلمات والأوزان الصرفيه بالشكل. ويبدو أن هذه النسخه كتبت في عهد المؤلف وعرضت عليه لأنه كتب عند رأس بعض العناوين عبارہ (بلغ مقابله بين يدي مؤلفه أدام الله أيامه) مما يدل أن الناسخ كان يعرض على المؤلف ما كان ينسخه ، ويؤكد ذلك أن الناسخ استعمل أيضا علامه الإلحاق وهي عبارہ عن سهم كان يثبت بين الكلمات للتنبيه على وجود كلمات ساقطه خارج سطور الكتاب وكان يسجل الكلمات الساقطه في الحاشيه ويكتب بجانبها كلمه (صح).

وسبقت المخطوطه بورقتين أعطيت الأولى رمز (أ) وكتب على وجهها («كتاب الكناش للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل على الأيوبي الشهير بصاحب حماه المتوفى ٧٣٢ هـ ذكره علامه الكتبي (١) في ذيل ابن خلكان في ترجمه الملك المذكور ، أما صاحب كشف الظنون فقد ذكره إلا أنه قال لم أقف على

ص: ٧٠

مؤلفه (١) ويظهر أنّ هذه النسخة كانت ملكاً لصاحب الكشف المذكور كما يرشدنا إليه الخطّ الواقع عليها المشابه لخطه إذا قد عاينته في بعض مصنفاته بدار الخلافة العثمانية العلية ولتعلم أنّ هذه النسخة هي نسخة المصنف (٢) وهي الكتاب الأول في فتنى النحو والصرف من الكتاب المشار إليه بما أنه مرتّب على سبعة كتب كما تراه في الخطبه ولست أدري إن كان المؤلف أتم الكتاب كله أو مات قبل ذلك والله أعلم ، غره شعبان ١٣٠٦ كتبه الفقير إليه سبحانه وتعالى خيرى بن عمر المصرى عفى عنهما» ولم يكتب شىء على ظهر هذه الورقه.

أما الورقه الثانيه فكان ظهرها ابتداء للكناش وكتب على وجهها من الأعلى ما يلى : «٦١ من كتب أحمد حمدى أحمديه ١٢٤٤ مختار الصحاح». وفى وسطها «ملك أفقر الورى إليه سبحانه صالح مصطفى عفى عنهما ..» وتحتها «مشتري من على أفندى خيرى ، رمضان فى أول أكتوبر ١٨٨٩ نمرة ٨٠ يوميه ٢٤١٥٧ عموميه ٨٨٢ خصوصيه نحو» وكتب فى وسط الورقه أمام ذلك ما يلى «مما ساقه سائق التقدير إلى سلك ملك الفقير إليه سبحانه وتعالى مصطفى بن عبد الله الداخلى فى زمرة المدرجين الداخلىين ، رب يسر مراده فى الدنيا والآخرة آمين بحرمه رسولك الأمين ثم أمين عفى عنهما».

وكتب على الورقه الأخيره «وكان الفراغ من جمعه وتأليفه فى العشر الأول من شهر شعبان سنه سبع وعشرين وسبع مائه هجرية نبويه على صاحبها أفضل الصلاه والسلام بالمشيرفه من ظاهر حمص الشرقى الشمالى الحمد لله رب العالمين.

ص: ٧١

-
- ١- انظر كشف الظنون ، لحاجى خليفه ، (الطبعه الأولى ١٣١٠ مطبعه العالم دار سعادات) ، ٢ / ٣٣١. وإيضاح المكنون ، للبغدادى ، ٢ / ٣٨٢.
 - ٢- يبدو أنّ الذى دفعه إلى هذا القول ما وجده مكتوبا عند رأس بعض العناوين «بلغ مقابله بين يدي مؤلفه أدام الله أيامه» ، وأرى أنّ ذلك ليس دليلا بل يدلنا على أنّها كتبت فى أيام المؤلف.

تلخص عملي في تحقيق هذه المخطوطه بما يأتي :

- ١ - حرصت على إخلائها من التصحيف والتحريف.
- ٢ - أشرت إلى مواضع ما شرحه أبو الفداء من المفصل أو الكافيه أو الشافيه وذلك بوضع رقم إزاء العناوين الرئيسه - وأحيانا ضمن الشرح - وأحلت في الهامش إلى رقم الصفحه من كل متن ، مراعيًا في هذه النسبه مدى التشابه الحرفي بين نصوص هذه المتون وكلام أبي الفداء.
- ٣ - ذكرت من قبل أن الناسخ استعمل علامه الإلحاق للتنبيه على بعض العبارات أو الكلمات الساقطه من أصل النص ، وقد وضع بجانبها كلمه «صح» فجعلت ذلك من أصل النص.
- ٤ - سجلت أرقام الآيات القرآنيه ، واسم السوره ، وإذا كان ثمه آيه وردت فيها قراءه فكنت أشير إلى كتب القراءات التي وردت فيها القراءه وأدلل على صاحبها.
- ٥ - قمت بتخريج الأحاديث النبويه الشريفه ، وبيّنت مكانها في كتب الحديث.
- ٦ - ضبطت الأبيات الشعريه بالشكل ، وأتممت أنصاف الأبيات في الهامش ونسبتها إلى أصحابها وعينت أماكن وجودها - سواء في الديوان إن وقفت على ديوان الشاعر - أو في كتب اللغه والنحو والمعاجم ، محددًا إن كانت هذه المراجع قد نسبت البيت لقائله أم لا.

واعتمدت في ذلك كله على كتاب معجم شواهد العربية للأستاذ محمد عبد السلام هارون رحمه الله.

٧- خرّجت أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعنيه بذلك.

٨- أحلت ما نقله أبو الفداء من نصوص نحويه أو صرفيه أو لغويه إلى الكتب التي نقل عنها وحددت أماكن وجودها في تلك الكتب وأرقام صفحاتها ، وكنت أشير دائما إلى أسماء الكتب التي تتحدث عن المسألة التي يذكرها في كناشه ، وأسجل أرقام صفحاتها ليسهل الرجوع إليها لمن يريد التوسع في دراستها ، وأشرت إلى الكتب التي رأيت أن أبا الفداء ينقل عنها ، وأتممت أحيانا بعض النصوص التي نقلها أبو الفداء من هذه الكتب ، لأن الفائدة تكمل بذلك.

٩- عزّفت بالأعلام الواردة في النص وأشرت إلى أماكن ترجمتها وأخبارها في كتب التراجم.

١٠- ضبطت النص كلّ بالشكل ، وقد ضبط المصنف بعض الألفاظ الغريبه وشرحها ، وأحيانا كان يقع التخالف بين ما ضبطه المؤلف وما ضبطته المعاجم فكنت أشير إلى ذلك.

١١- عيّنت ما ذكره المصنف من أسماء الأماكن والمواضع وحددت أماكن وجودها في معاجم البلدان.

١٢- أنهيت التحقيق بصنع فهرس فيه للآيات القرآنيه ، والأحاديث النبويه الشريفه ، والأمثال ، والأقوال ، والأشعار ، والأرجاز ، والألفاظ اللغويه ، والأعلام ، والقبائل والطوائف والأمم والبلدان ، والمواضع والكتب.

أما فهرس الموضوعات الواردة في الكناش فقد وضعت بجوار رقم الصفحة الحرف (م) ليدل على أن ما يشرحه أبو الفداء فيه هو من المفصل والحرف (ك) ليدل على كافيته ابن الحاجب ، والحرف (ش) ليدل على الشافيه ، وبذلك يسهل التمييز بين ما شرحه أبو الفداء من المفصل وما شرحه من الكافيته والشافيه (١).

ص: ٧٣

١- والحق أن الفصل بين نصوص المفصل ، ونصوص الكافيته والشافيه ، فيه صعوبه في كثير من الأحيان للمشابهه بينها ، لذا فالإحاله إلى أحدها في بعض المواضع ليس قطعيا ، والمهم أننا حاولنا بما لمسنا من تشابه بين النصوص أن نميز بين هذه النصوص لما في ذلك من خدمه للكناش وللقارئ أيضا.

وختمت الفهارس بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراسته وتحقيق كتاب الكناش.

ص: ٧٤

اشاره

وقع إلى كتاب الكناش فى النحو والصرف لأبى الفداء المؤرخ إسماعيل بن على المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ، مطبوعا بتحقيق نخبه متميزه من الأساتذه كما ورد فى المقدمه وهم : د. على الكبيسى ، ود. صبرى إبراهيم السيد ومراجعه أ. د. عبد العزيز مطر.

وهذا الكتاب فى الأصل مخطوط انتهيت من دراسته وتحقيقه عام ١٩٨٤ م ، ونلت به درجه الدكتوراه بتقدير «الشرف الأولى» وذلك من جامعه الإسكندريه ، بإشراف الأستاذ الدكتور طاهر حموده - حفظه الله ، ونوقشت رساله من قبل الأستاذ عبد السلام هارون يرحمه الله. والأستاذ الدكتور عبده الراجحي - أمد الله فى عمره - وقلت لنفسى حين قرأت العنوان : لعل النخبه قد عثرت على نسخه أخرى غير النسخه الوحيدة التى اعتمدت عليها ، تلك التى عثرت عليها فى دار الكتب المصريه ، مما دفعها إلى تحقيقه مره ثانيه ، وألفيت بعد المقارنه أن هذه النخبه قد اعتمدت على النسخه نفسها ، وقامت بالسطو على رسالتى بعجزها وبجرها وفق خطه محكمه حيكمت بليل مظلم ، فأنت على أركان رساله العلميه دون وازع من دين أو خلق ، وقد بينت النخبه فى المقدمه دور كل واحد منها ، فزعمت أن توزيع العمل قد تم على النحو الآتى :

١ - قام الدكتور على الكبيسى بكتابه ترجمه للمؤلف ، ونبذه عن الكتاب ، وحقق المخطوطه من أولها إلى نهايه القسم الأول من أفعال المقاربه ، وصنع الفهرس الخاص بهذا القسم ، شواهد وموضوعات.

٢ - وقام الدكتور صبرى إبراهيم السيد بنسخ المخطوطه كامله ، وتحقيق الجزء

الذى يبدأ من أفعال المقاربه ، إلى آخرها ، وصنع الفهرس الخاص بهذا القسم ، ونسقنا بين القسمين كما قالوا.

٣- قام الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر بمراجعته التحقيق والفهارس.

والذى وصلت إليه بعد اطلاعى على عملهم ، ومقارنته بصنعى فى رساله هو أن الجميع مشترك فى هذه الجريمة ، لأن أدله السرقة تطولهم جميعا ، وتطوق أعناقهم كلهم ، وقد نشرت هذه الأدله موجزه فى جريده المدينه (ملحق التراث) عام ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ثم تقدمت بها مفصله إلى دار المجد فى الرياض ، التى عزمت على إنشاء موسوعه السرقات العلميه ، مرفقا معها نماذج مصوره ، ونسخه من رساله الدكتوراه ، وصوره من الكتاب المطبوع فى قطر ، وصوره من مخطوط الكناش ، وبعد عرض هذه الأدله على أربعة محكمين (١) ، فازت بالجائزه الثانيه ، وارتأيت أن أنشرها فاختصرتها (٢) على النحو الآتى :

الدليل الأول

أن ثمة اتفاقا بيننا فى أرقام الأجزاء والصفحات ، وذلك فى المصادر التى اتفقنا فى الإحاله إليها ، فى حين أن طبعات هذه المصادر مختلفه ، مثال ذلك : أننى فى الصفحه ٢ / ١١٥ من رساله خزجت بيت جرير :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

.....

البيت فقلت : البيت فى ديوانه : ٣٣٨ ، ثم سردت بقيه المصادر ، وفى الصفحه ٣٦٠

ص: ٧٦

١- صحيفه الرياض - العدد ١٠٣٣٨ - الأحد «١» جمادى الآخره ١٤١٧ هـ.

٢- والأدله كامله مفصله تراها فى موسوعه السرقات ، والحق أنه ما كان بوى أن أنشر هذه الأدله المقتضيه فى صدر هذا الكتاب لو لا أمران : أولهما : أن فضح السراق قد يخفف من وقوع السرقات العلميه التى باتت وباء خطيرا يهدد مجتمعاتنا العلميه بفروعها المختلفه. ثانيهما : أن غيرى ممن قد يبتلى بسراق نهاب ، قد يستفيد مما أذكره له إذ به قد يتهدى إلى طرق السراق ودروبهم وأحاييلهم الخبيثه ، خاصه أن سراقى قد وصلوا إلى الغايه فى هذه الصنعه ، فهم يجيدون فنّ اللعب والغش ، وطرق الإغاره ، وأساليب الاستلاب ، ولقد استغرق جمع هذه الأدله أكثر من سنه لكثرتهم وتنوع طرقهم التى سلكوها تغطيه على سرقتهم .. وأبت الحقيقه إلا أن تظهر جليه واضحه كالشمس فى رابعه النهار.

من الكتاب المطبوع قالوا بأنه روى في ديوانه : ٣٣٨ ، أى اتفقنا ، ومثل ذلك بيته المشهور :

أقلَى اللوم عاذل ...

.....

البيت فقد ذكرت في هامش الصفحة ٢ / ١٢٥ بأنه قد ورد في ديوانه : ٦٤ ، فألفت ذلك عندهم أيضا في الصفحة ٣٦٩ ، إذ نصوا على أنه في ديوانه ٦٤.

أقول : كيف تتفق الأرقام مع أن الطبعتين مختلفتان ، فقد اعتمدت في عملي على طبعه الصاوي ، في حين أنكم اعتمدتم على الطبعه المحققه من قبل د. نعمان محمد أمين طه (ينظر فهرس المصادر عندهم).

وفي الصفحة ٢ / ١٠٣ من الرساله عرض أبو الفداء رأى الأخفش المجيز وقوع الفاء زائده في الخبر ، فنقلت من المغنى لابن هشام ، ١ / ١٦٥ ما نصه :

«وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، وحكى «أخوك فوجد» ، وقيد الفراء والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ، قال ابن برهان : تزداد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

لا تجزعى ...

.....

البيت وفي الصفحة ٣٥٠ من كتابهم نقلوا النص الذي ذكرته إلى قول ابن هشام : «أو نهيا» وأحالوا إلى المغنى ، ١ / ١٦٥ ، وهذا يفيد أن الاتفاق قد حصل أيضا في رقم الجزء والصفحة ، وما فطن القوم أن الطبعتين مختلفتان ، فقد اعتمدت على طبعه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله في حين أنهم اعتمدوا على طبعه الدكتور مازن المبارك وزميليه ، فكيف حصل هذا الاتفاق والطبعتان مختلفتان؟؟

هل ستزعمون أن طبعه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله قد سقطت أيضا من قائمه مصادركم؟؟ لا أستبعد ذلك فذاك هو الملجأ الذي يفزع إليه السراق حين تضيق بهم السبل.

الدليل الثاني

أ - ذكرت في الهامش (٤) من الصفحة ١ / ٣٨١ معنى لفظه «الخرنوب» ونقلت

ص: ٧٧

من لسان العرب مادتي (صعفق وخرنب) ما نصه : «الخرنوب والخرزوب بالتشديد نبت معروف ، والفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحه العامه».

وفي كتابهم ٣٤٠ الهامش (٥) سجلوا ما يأتي : «الخرنوب شجر ينبت في جبال الشام ، ويسمى القثاء الشامى ، وقد تحذف نونه وتضعف الراء فيقال له : الخرنوب». وأحالوا إلى لسان العرب ماده (خرنب) فقط.

أقول : المذكور في لسان العرب ماده (خرنب) هو إلى قولكم : «القثاء الشامى» أما تتمه القول : «وقد تحذف ... الخ» فلم يذكره ابن منظور البته ، فمن أين أتيتم بهذه التتمه؟؟

إنها من أدنى تأمل - صياغه جديده مزوره لما ذكرته في تعليقي ، ولم يفظن القوم أن تعليقي هو من مادتين ، وأن قولي : والفصحاء يضمونه ... إلخ هو من ماده صعفق ، لقد حاولوا التغيير والإبهام فذهبوا إلى ماده خرنب ، غير أنهم وقعوا فيما فروا منه.

الدليل الثالث

أحلت في الصفحة ٢ / ٧٠ الهامش (٧) من الرساله إلى كتاب مجمع الأمثال ، وذلك لتوثيق المثل المشهور «إن البغاث بأرضنا يستنسر» وذكرت أنه في ١ / ١٢ ، وفي الكتاب المطبوع ص : ٣٢٠ وجدت الرقم نفسه وهو ١ / ١٢ ، والطبعه التي اعتمدت عليها هي من تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله - وهي نفسها التي اعتمدوا عليها ، ولو أنهم حقا رجعوا إلى المصدر المذكور لعلموا أن الرقم الصحيح هو ١ / ١٠ وليس ١ / ١٢ فبم يفسرون ذلك؟؟

ب - ويندرج تحت هذا أننى فى الهامش (١) من ١ / ٢١٥ خرجت بيت ذى الرمه :

وهيل يرجع التسليم ...

.....

البيت فذكرت بأنه قد روى من غير نسبه فى المقتضب ٢ / ١٧٤ ، ٤ / ١٤٤ (١) فاكتفوا

ص: ٧٨

١- صوبنا الآن كل الأخطاء التي ذكرت في هذه الأدله.

فى الصفحه ٩٣ وعلى عادتهم حىن أذكر موضعىن - بالموضع الأول فقالوا: وبلا نسه فى المقتضب ٢ / ١٧٤ وتركوا الموضع الثانى ، ولو أنهم رجعوا فعلا- إلى المقتضب ٢ / ١٧٤ لألفوا أن المبرد قد نسه إلى ذى الرمه فى هذا الموضع ، ولم ينسه إليه فى الموضع الثانى الذى تركوه تمويها.

ج - ويمكن أن يندرج فى هذا الدليل ما التقطناه عندهم حول الدائرته التى صنعها أبو الفداء لأحكام الصفه المشبهه ، فقد جعل أبو الفداء نواتها دائره صغيره ، قسمها إلى قسمين بخط فى وسطها ، ذكر فى القسم الأعلى منها : «الصفه مجردة عن اللام (حسن)» وذكر فى القسم الأسفل منها «الصفه باللام (الحسن)» قمت - لكونى طالبا - بتصويرها من المخطوط مع تكبيرها ، ثم وضعتها فى ورقه مستقله ذات رقم (٢٧٠ من الرساله) ، ١ / ٣٣٧ والذى حصل أن «المجلد» للرساله جعل عاليها سافلها ، فلم تظن النخبه المتميزه إلى ذلك ، فرأيت هذا القلب عندهم أيضا وذلك فى الصفحه ٢٠٠ ، لا ريب أنهم سيزعمون أن المجلد عندهم قد عكسها أيضا؟؟ ولم يظنوا إلى ذلك.

الدليل الرابع

ثمه أخطاء وقعت فى عملى ، يرجع بعضها إلى قراءه غير سليمه لكلمات المخطوط ، وبعضها الآخر يعود إلى سرعه الضبط والتشكيل وثالثها يعود إلى سرعه الطابع ، بعضها تبتت إليه فأشرت إليه فى الهامش ، وبعضها الآخر لم أتنبه إليه إلا بعد مراجعتى للمخطوط ، ووجدت ذلك كله عندهم بعثه وسمينه من غير أن يشيروا إليه فى الهامش وهذا جدول مجتزأ من جدول «كبير» نتبين منه كل هذه الأنواع :

أصل الجملة في المخطوط	رقم الصفحة في الرسالة (طبعتنا) أولاً وفي الكتاب المطبوع في قطر ثانياً	الحمل المتشابهة في الرسالة (طبعتنا) والكتاب المطبوع في قطر
(٩ و): «إذا كان المبتدأ ضمير . . .» من أين جتنم بحرف الجر (في)؟	٢٩ + ١٤٤ / ١	١ - وكذا يجب تقديمه إذا كان في المبتدأ ضمير .
(٩ ب): «لكل واحد واحد من الناس» بتكرار «واحد» سقط عندنا فسقط عندهم أيضاً	٣٣ + ١٤٨ / ١	٢ - لكل واحد من الناس
(١٢ ب): «إلا بعد يعقل» من غير «أن» قبل الفعل «يعقل» زدنا أن فزادوها	٤٣ + ١٦٠ / ١	٣ - إلا بعد أن يعقل ذلك الشيء
(٢١ ط): «على وفق من هو له لا إذا» من غير همزة قبل «لا» زدناها فزادوها .	٧٢ + ١٩٣ / ١	٤ - على وفق من هو له إلا إذا كان التمييز اسم جنس كالأبوة .
(٢٣ ظ): «إذا التقدير» سقطت ألف إذا عندنا فوجدناها ساقطة عندهم أيضاً .	٨١ + ٢٠٣ / ١	٥ - لزمه تسعة وتسعون إذ التقدير : له علي مائة درهماً
(٨ و): «وبما عثر به الحرف» من أين جتنم بحرف الجر «عن» الثاني؟	٢٣٩ + ٣٨٠ / ١	٦ - وإنما عثر عن المكرر بما عثر به عن الحرف .
(٨٢ ظ): «أصبحنا أو أمسينا» نم سقطت همزة أو عندكم كما سقطت عندنا؟	٢٩٦ + ٤٢ / ٢	٧ - أصبحنا وأمسينا
(٥٦ و): «نحو زيد معلوم عمرأ منطلقاً، فكيف صار «معلوم» عندكم وعندنا «معلم» أيضاً؟	١٩٦ + ٣٣٣ / ١	٨ - وكذلك يرفع الأول فقط إذا تعدى إلى ثلاثة نحو : زيد معلم عمرأ منطلقاً
(١٦٢ أ): «زادوا الياء» أخطأ الناسخ ولم نطقن إلى هذا الخطأ، فلم يفطنوا أيضاً والصواب زادوا الواو .	٥٧٠ + ٣٥٦ / ٢	٩ - زادوا الياء في أولي .

فهل يزعم زاعم بعد وقوع هذا التشابه من تصحيف وتحريف وضبط غلط وزيادة حروف أو نقصها ، مع عدم الإشارة في الهامش إلى ما فى الأصل أن ذلك قد تم اتفاقا إن المحققين الأثبات يدركون بداهه من هذا التشابه أن إغاره قد حصلت على الرساله ، وأن سرقه قد تمت ، وأن لا حقا قد أخذ عن سابق.

الدليل الخامس

أنّ ثمة اتفاق قد حصل بيننا فى الكلمات التى وضعت عندها الإحالات إلى المصادر والمراجع وهذه المواضع التى سأسردها فى الجدول ليست مما يجب أن يقع فيها التشابه ، إذ هى ليست آيه قرآنيه كريمه ، ولا حديثا نبويا شريفا ، ولا قولاً أو مثلاً للعرب ، ولا رأياً لعلم نحوى ذكره أبو الفداء فيراد توثيقه ، بل هى من نفل التحقيق إن ساغ هذا التعبير ، لأنها توثيق آراء نحويه عامه ، ومع ذلك فقد تم الاتفاق بيننا فى وضع أرقام الإحالات عند كلمات بعينها ، نتبين ذلك من جدولين اخترتهما من أربع جداول تفيد بمجملها مدى التوافق الكائن بيننا فى مواضع الإحالات :

الكلمة التى وضع عليها رقم الإحالة	رقم الصفحة فى الرسالة (طبعتنا)	رقم الصفحة فى الكتاب المطبوع فى قطر
ولا مستقبل	١١٤ / ١	٣
ولا مسنداً إليها	١١٤ / ١	٣
لم أعرب؟	١١٨ / ١	٦
مبنى الأصل	١١٨ / ١	٦
وإن وجد التركيب	١١٨ / ١	٧
لاختلاف العوامل	١١٨ / ١	٧
علم الإضافة	١١٩ / ١	٧
بتغير العامل	١٢٠ / ١	٩
فى المعنى	١٢٠ / ١	٩
بالحرف	١٢١ / ١	٩
القاضي	١٢١ / ١	١٠
غير مستغن عنه	١٢٣ / ١	١١
إلى العَلَمِيَّة	١٢٥ / ١	١٣
ومنع الصرف	١٢٦ / ١	١٤
فيصرفه	١٢٧ / ١	١٤

١٤	١٢٧/١	حُضاجر
١٦	١٢٩/١	تحرك الوسط
١٧	١٣٠/١	قابل للتاء
١٨	١٣١/١	للصفة الأصلية

وهذا جدول ثان يؤكد ما ذكرناه :

رقم الصفحة في الكتاب المطبوع في قطر	رقم الصفحة في الرسالة (طبعتنا)	الكلمة التي وضع عليها رقم الإحالة
٢١٧	٣٥٦/١	المحقر
٢١٧	٣٥٦/١	كسكيران
٢١٧	٣٥٦/١	فُريزق
٢١٨	٣٥٧/١	ميت وهي بالتخفيف
٢١٩	٣٥٨/١	وُنُيب
٢٢٠	٣٥٩/١	أُسيد
٢٢٠	٣٥٩/١	أُسود
٢٢٠	٣٥٩/١	وَعُصِيَّة
٢٢٠	٣٥٩/١	مُعِيَّة
٢٢١	٣٥٩/١	مَعَوِيَّة
٢٢١	٣٦٠/١	طُلُّحَة

وهكذا تتوالى مواضع الشبه في الإحالات ، فلا تكاد تجد صفحة خالية من تشابه ، فهل تم ذلك وفق قانون توارد الأفكار؟ أيتها النخبة المتميزة؟

ومن أعجب ما وقفت عليه من تشابه في الإحالات أننى فى الصفحة ١ / ١٩٤ من رسالتى وجدت إحاله عند كلمه «أيضا» الوارده فى سياق كلام أبى الفداء : «وإن كان فعلا- فمذهب سيبويه أن لا- يتقدم عليه التمييز أيضا» والظاهر أن الطابع نتيجته سرعته قد وضع رقم الإحاله فوق كلمه «التمييز» ، ولم يضعها فوق كلمه «أيضا» وهو موضعها المناسب لأنها فى آخر الجملة ، فرأيت ذلك عندهم تماما وذلك فى الصفحة (٧٣) وهى برقم (٣) ، والسؤال : هل ثمة وحى بين الطابعين أيضا؟ أم أن ذلك قد حدث اعتباطا أيضا؟!

هل يوجد مخطوط حَقَّق مرتين من قبل اثنين ، لم يطلع أحدهما على عمل آخر ، فوقع بينهما مثل هذا التشابه؟! ما أظن أن لدى النخبة المتميزة مثلا واحدا على ذلك. سوى ما نحن فيه.

اعتمدت فى تخريج الشواهد الشعرية على معجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون ، - يرحمه الله - ولكى أشعر القارىء بأنى رجعت إلى موضع البيت فى المصادر التى ذكرها الأستاذ عبد السلام هارون ، قسمت هذه المصادر قسمين : قسم ذكرت فيه المراجع التى نصت على اسم الشاعر ، وقسم ذكرت فيه المصادر التى ورد فيها البيت من غير نسبه لقائله .

فكنت أذكر مثلاً : أن البيت ورد منسوباً للشاعر فى كل من الكتاب والمقتضب .. إلخ ، وورد من غير نسبه فى كل من الهمع وشرح الأشمونى ... إلخ ، هذا إن لم أقف على ديوانه ، فإن كان له ديوان وقفت عليه فكنت أحيل إلى الديوان ، أولاً ثم أسير وفق المنهج الذى ذكرته وعلى هذا النحو سرت فى تخريج الشواهد الشعرية ، وفوجئت بأنهم ساروا على هذا المنهج فى القسم الذى زعموا أن محققه هو الدكتور كيسى أى استغرق ذلك نصف الكتاب ، مثال ذلك :

أنى فى الهامش (٤) من الصفحة ٢٧٦ / ١ خرّجت الرجز :

قالت له ريح الصبا قرقار

فذكرت ما نصه : الرجز لأبى النجم ، وعجزه :

واختلط المعروف بالإنكار

وروى منسوباً له فى لسان العرب (قرر) ، وخزانه الأدب ، ٣٠٧ / ٦ ، وروى من غير نسبه فى الكتاب ، ٢٧٦ / ٣ ، وشرح المفصل ، ٥١ / ٤ ، وشرح الكافية ، ٧٦ / ٣ ، وشرح الأشمونى ، ١٦ / ٣ .

وذكروا فى الهامش (١) من الصفحة ١٤٧ أن البيت من الرجز ، وتمامه :

واختلط المعروف بالإنكار

لأبى النجم العجلى ، فى لسان العرب (قرر) والخزانه ، ٥٨ / ٣ ، وبلا نسبه فى الكتاب ، ٢٧٦ / ٣ ، والمفصل ، ١٥٦ ، وشرح المفصل ، ٥١ / ٤ ، وشرح الكافية ، ٧٦ / ٢ .

ومن المقارنه يتضح :

١ - أنهم نهجوا منهجنا فى تقسيم المصادر إلى قسمين : مصادر نسبت البيت إلى قائله ، ومصادر لم تنسبه.

٢ - أن المصادر بيننا قد تزيد ، وقد تنقص وهو شىء طبعى ، إذ لا يعقل أن يذكروا المصادر نفسها من غير زياده أو نقصان ؛ لأن ذلك يدمغهم بالجهل وهم فى الحقيقه حدّاق مهرة فى هذا الفن ، وهى هنا متطابقه ما عدا نقصهم لشرح الأشمونى غير أن النخبه المتميزه قد خالفت هذا المنهج من حيث تقسيم المصادر إلى قسمين ، وذلك فى القسم الثانى الذى زعموا أن محققه هو الدكتور صبرى ، فقد سردوا فيه المصادر فى الهامش سردا بعد ذكرهم اسم قائل البيت ، والظاهر أن هذا الخلف بينهم فى المنهج كان ضمن الخطه المحكمه التى وضعت لهم ، وهو لا قيمه له عندهم - مع أنه يشوه عملهم - ما دام فيه تغطيه للسرقة ، وإتعب لمن يريد الإمساك بهم ، غير أن هذا المنهج وهو نسبه البيت لقائله وتوثيقه من مصدر من هذه المصادر قد استهواهم ، فرجعوا إليه بأسلوب ماكر ، إذ راحوا فى كثير من المواضع ينصّون على أن مصدرا من المصادر التى ذكروها قد نسبت البيت إلى قائله على نحو ما صنعنا ، وعلى نحو ما صنعوا فى القسم الأول.

وكل هذا يدلّ على مدى تأثيرهم بالمنهج الذى سرنا عليه ، فهل حدث هذا التأثير وذاك التشابه اتفاقا من غير أن يطلعوا على عملنا؟ وما أكثر حدوث الاتفاق فيما بيننا ثم أليس من الواجب على المراجع أن يجعل منهج الاثنين واحدا؟ لم هذا التغير؟

وما الهدف من هذا التخالف؟

الدليل السابع (التعليقات النحويه)

لم تسلم التعليقات النحويه بأشكالها المختلفه من السلب والنهب ، ولحدق النخبه المتميزه فى هذا الفن ، فقد صاغوا هذه التعليقات صياغه جديده هادفين تعميه السرقة ، غير أن الاتفاق فى مواضعها ومحتواها ، والمراد منها ، يدل على سرقتهم لهذه التعليقات من الرساله ، وهذه أمثله توضح ذلك :

أولا : فى ١ / ٣٥٤ من الرساله ، نقل أبو الفداء حدّ اسم الآله من المفصل إذ قال : «والمراد بها ما يعالج به وينقل ، والأولى أن يقال : هى اسم مشتق من فعل لما

ص : ٨٤

يستعان به في ذلك الفعل» ، قلت في الهامش (٨) : قول المصنف «فالأولى» هو تفضيل حدّ ابن الحاجب على حدّ الزمخشري ، قال ابن الحاجب في الإيضاح الورقة (٢٩٧ / ظ) : «اسم الآله ... إلخ» وفي الصفحة ٢١٥ من الكتاب المطبوع وضعوا إحالتين ، الأولى عند قول أبي الفداء : «وينقل» والثانية عند قوله «والفعل» ، وفي الهامش (٢) قالوا : هذا ما حدّ به الزمخشري اسم الآله ، المفصل ٢٣٩ ، وفي الهامش (٦) قالوا : هذا قول ابن الحاجب في تعريف اسم الآله ، الإيضاح ١ / ٦٦٨.

ويستفاد من التعليقين ما يأتي :

١ - أنهم تأثروا بكلمه (حدّ) تلك التي ذكرناها في تعليقنا ، وبكلمه (قول) حين قلنا : «قال ابن الحاجب» لذلك استعملوا اللفظتين من غير أن يشعروا بذلك.

٢ - أن محتوى التعليقين واحد ، إذ المراد أن أبا الفداء يفضل حدّ ابن الحاجب على حدّ الزمخشري ، فانظر كيف صاغوا تعليقنا بأسلوب يتسم بالحنك والدهاء ... إنهم نخبه مميّزه .. ثم لا تغتر بذكرهم للمفصل لأنني قد ذكرت نصّه بحروفه قبل هذا الهامش على نحو ما بينا في منهج عملنا.

ثانيا : وفي ٢ / ١٣٦ قال أبو الفداء عن هاء السكت : «وقد منع صاحب المفصل من تحريكها في الوصل ، وأنكر ذلك» وضعت إichاله عند قوله : «ذلك» وقلت في الهامش (٢) : انظر المفصل ٣٣٢ ، وقد قال : «وتحريكها لحن» ، أقول : مع أنني سجلت في الهامش نص المفصل غير أنني أردت النص على عبارته في هذا الوضع ، فرأيت النخبه المتميّزه في الصفحة ٣٧٨ تضع إichاله عند كلمه «ذلك» أيضا ، وقالوا في الهامش (١) ما نصه : «وقال الزمخشري : وتحريكها لحن ٣٣٢».

أقول : انظر كيف قدّموا وأخروا في عبارتنا وأتوا بالواو قبل الفعل (قال) تأثرا بقولي : «وقد قال».

ثم إذا كنتم دائما تحيلون إلى المفصل في كل موضع سجلت فيه أنا نص المفصل ، فلم حرصتم في هذا الموضع على ذكر عبارته الزمخشري ... لا شك أنكم رأيتموها في هامشنا فلم تستطيعوا الفرار منها ، فصغتموها صياغه لعلها تنأى بكم عن الظن.

ص : ٨٥

ثالثا: وثمه مثال آخر يدل على مدى احتراف هذه النخبه لهذه الصنعه موضعه فى ١ / ٣٤٢ من الرساله وذلك فى حديث أبى الفداء عن حذف (من) بعد أفعل التفضيل : فقد قال : «وقد يحذف إذا كان معلوما كقولهم : الله أكبر ، أى : من كل كبير» فزدت حرف الجر (من) بعد الفعل (يحذف) وصار الكلام : «وقد يحذف (من) إذا كان ...» وقلت فى الهامش : «قولنا : (من) زياده يتضح بها المعنى».

اصطادات النخبه المتميزه .. ذلك فوضعا إحاله عند الفعل (يحذف) ، وذكروا فى الهامش (٤) من الصفحه ٢٠٥ ما نصه : «أى الجار (حرف الجر) (من) اهدوا إلى هذا الموضوع وتلقّفوه ، ووصلوا إلى الغايه التى أردناها.

هذه نماذج من سرقاتهم لتعليقاتنا النحويه التى تتصل بالنص المحقق ، فما من تعليق إلا نهبوه ولاكوه ، ثم أعادوه بصياغه جديده ، فهل يعقل أن يتم ذلك اتفاقا من غير نظر فى رسالتنا؟؟؟

رابعا : فى ١ / ٢٤٣ قال أبو الفداء : «وينبغى أن يعلم أن الهمزه والنون فى (أنا) هما الاسم عند الأكثر» وضعت إحاله عند قوله : (الأكثر) ، وقلت فى الهامش (٤) ما نصه : «هذا مذهب البصريين ، وأصل (أنا) عندهم أن بفتح النون ، ولكون النون مفتوحه زيدت فيها الألف فى الوقف لبيان الحركه كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، يقال : أنه ، وإذا وصلت حذفها» شرح المفصل ، ٣ / ٧٩٣ وفى الهامش من الصفحه ١١٩ اختصروا ذلك بعد وضعهم إحاله فى الموضوع الذى وضعناها فقالوا : «نسب إلى البصريين» وأحالوا إلى الهمع بدلا من شرح المفصل.

خامسا : وفى ١ / ٢٤٣ من الرساله قال أبو الفداء : «وقال قوم (أنا) كله هو الاسم» ، وضعت إحاله : عند قوله الاسم وفى الهامش (١) قلت : «وهو مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك فى التسهيل ، واحتجوا بإثبات الألف وصلا فى لغه ، وقالوا : إن الهاء فى (أنه) بدل من الألف» انظر تسهيل الفوائد ، ٢٥ وجمع الهوامع ، ١ / ٦٠. وفى الصفحه ١١٩ وضعوا إحالتهم عند كلمه قوم أى قدموها على موضع إحالتنا بكلمتين ثم ذكروا فى الهامش (٢) : «نسب إلى الكوفيين» وأحالوا إلى الهمع ، وكأنهم فى هذين الموضوعين حاولوا اختصار ما ذكرناه ، ولكن لم يستطيعوا الإفلات

سادسا : فى ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ ذكر أبو الفداء أن النسب إلى نحو : كريم وقريش وعجول هو : كريمى وقريشى وعجولى ، وما جاء بخلاف ذلك فهو شاذ كقولهم : «قرشى على خلاف القياس». وضعت إحاله عند قوله : «عجولى» وأخرى عند قوله : «والقياس» وفى الهامش (٤) أحلت إلى الكتاب ٣ / ٣٣٥ ، وفى الهامش (٥) قلت ما نصه : «وقد اعتبر المبرد ذلك مطردا يجوز القياس عليه». انظر المقتضب ، ٣ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والخصائص ، ١ / ١١٦ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١٤٦.

فماذا فعل السراق؟ فى الصفحة ٢٢٧ وضعا إحاله عند قوله : «قرشى» أى : قدموها بمقدار ثلاث كلمات على موضع إحالتى ، وفى الهامش (٥) قالوا : «الكتاب ٣ / ٣٣٥ ، وأجازه المبرد. المقتضب ، ٣ / ١٣٣ ، وانظر الخصائص ١ / ١٦ ، ومضمون صنيعهم أنهم جعلوا إحالتى (٤ - ٥) فى إحاله واحده (٥) ، ثم ذكروا المصادر التى أحلت إليها ، وخطفوا التعليق الذى سجلته حول رأى المبرد فى المسألة ، وجعلوه ضمن سردهم للمصادر؟ وكم هى رائعه كلمه (وانظر الخصائص ، ١ / ١١٦) إذ تشعر بسرعه الخطفه التى خطفوها ، وكأنهم خافوا من أن يفوتهم هذا المصدر ، فأمسكوا به ، وأحالوا إليه تاركين شرح المفصل الذى أشاروا إليه فى الهامش (٢) من الصفحة نفسها ، وهم يعلمون جيدا أنهم حين يريدون الإحاله إلى مصدر ما ، لا يستعملون كلمه (انظر) على نحو ما استعملناها فى منهجنا ، فلم حرصوا عليها فى هذا الموضوع؟ هل لأنى صدرت بها مصادرى بعد ذكرى للتعليق ، أم أنهم خافوا من أن يفوتهم هذا المصدر فأمسكوا به ، وأحالوا إليه تاركين شرح المفصل وهو المصدر الثالث عندى ؛ لأنهم سردوه فى الهامش (٢) من الصفحة نفسها؟ أم إيهاما لنا؟؟

سابعا : فى ١ / ١٨٢ من الرساله قال أبو الفداء : «وشرط الحال أن يكون نكره وصاحبها معرفه» وضعت إحاله عند قوله : «معرفه» ، وذكرت فى الهامش (١) ما نصه : «انظر شرح المفصل ، ٢ / ٢٥ قال السيوطى فى همع الهوامع ، ١ / ٢٢٩ : «جوز يونس والبغداديون تعريفها مطلقا ، وقال الكوفيون : إذا كان فى الحال معنى الشرط ، جاز أن يأتى على صوره المعرفه ، وهى مع ذلك نكره نحو : عبد الله المحسن أفضل

منه المسمى» وفي الكتاب المطبوع ٦٣ وضع السراق إحاله عند قوله «نكره» أى قبل موضع إحالتنا بكلمتين ، وذكروا فى الهامش ما نصه : «جوز يونس والبغداديون تعريفها ، والكوفيون إذا كان فيها معنى الشرط» ، وأحالوا إلى الهمع أيضا ، تلففوا ما ذكرناه مصدرا ونصا مع بعض الإيجاز.

ثامنا : وفى ٢ / ٩ من الرسالة قال أبو الفداء عند قوله تعالى : (سَيُنْفِرُكَ فَلَا تَنْسَى) ما نصه : «فيحتمل أن تكون لا نافية ، فيكون التقدير : نقرئك قراءه لا تنساها» وضعت إحاله عند قوله : «لا تنساها» ، وذكرت فى الهامش (٧) ما قاله العكبرى فى التبيان ٢ / ١٤٨٣ : لا نافية أى : فما تنسى ، وقيل : هى للنهى ، ولم تجزم لتوافق رؤوس الآى ، وقيل : الألف ناشئه عن إشباع الفتحه» فوجدت ذلك كله عندهم فى الصفحه ٢٦٥ مع وضعهم الإحاله فى الموضوع الذى وضعناه ، هل كل ذلك تم من غير نظر فى رسالتنا ، لا أستبعد أن تزعم النخبه الممتازه ذلك؟

وليان مزيد من نهب النخبه المتميزه للتعليقات والهوامش ننتقل إلى الألفاظ اللغويه وشرحها ، لقد اعتمدت كثيرا فى شرحى للألفاظ اللغويه على معجم لسان العرب لابن منظور ، وعلى القاموس المحيط للفيروزأبادى ، فاعتمد المحققون كثيرا على هذين المعجمين ، فالأمر الطبيعى حينئذ أن يقع التشابه الحرفى فى النصوص المنقوله على نحو ما حصل فى شرحنا للعلاقه ، إذ نقلت فى ١ / ٣٥٥ الهامش (٢) من اللسان (علق) قوله : «هى المعلاق الذى يعلق به الإناء» والشرح بحروفه عندهم فى الصفحه ٢١٧ الهامش (٢) ، وانظر على سبيل المثال الأفعوان ١ / ٣٩٨ الهامش (٤) من الرسالة ، و ٢٢٥ الهامش (٢) من الكتاب المطبوع ، وكذا الجبارج ١ / ٤٠٠ الهامش (٧) من الرسالة ، ٢٢٥ الهامش (٢) من الكتاب المطبوع.

ومثل هذا النوع من التشابه كثير يصعب حصره.

أما الأمر غير الطبيعى المفيد أنهم معتمدون على هوامشنا فقد بدا مما يأتى :

أولا : وقع التشابه الحرفى فى شرح بعض الألفاظ من غير أن يثيروا إلى المصدر الذى نقلوا منه من ذلك :

أ - أننى فى ٢ / ٢١٢ الهامش (٥) نقلت من القاموس المحيط ماده (خفق) ما نصه : «والخنفقيق : السريعه جدا من النوق والظلمان» فوجدتهم فى الصفحه ٤٤٥ الهامش (١٠) ينقلون الشرح بحروفه من غير أن يسيروا إلى المعجم والماده ، ولعل مما يؤكد أنهم ناقلون من الرساله أن النص فى القاموس هو «الخنفقيق : كقندفير : السريعه ... إلخ» فأسقطت لفظه «القندفير» اعتمادا على ضبطها بالشكل ، فرأيت القوم قد أسقطوها.

ثانيا : أنهم كانوا يحذفون من النص الموجود فى الرساله ، مع إشارتهم إلى المصدر حيناً وإغفاله أحيانا ، ومن أمثله ذلك :

أ - أننى فى ١ / ٣٢٢ الهامش (٢) نقلت من اللسان (بغا) ما يأتى : «قال الأصمعى : بغى الرجل حاجته أو ضالته يبغيها بغاء وبغيه وبغايه إذا طلبها» فحذف المحققون فى الصفحه ١٨٧ الهامش (١) جمله «قال الأصمعى» وسردوا بقيه النص بحروفه ، وأحالوا إلى اللسان ماده (بغا) ، مع العلم أن ابن منظور فى ماده نفسها قد ذكر قبل سوجه لقول الأصمعى ما يفيد أن «بغايه» مصدر للفعل الثلاثى «بغى» إذ قال : «وبغى ضالته بغاء بالضم والمد ... وبغايه أيضا» فلم لم يقع اختيارهم إلا على النص الذى نقلناه عن الأصمعى ، ولقد ظن القوم أن حذفهم لجمله «قال الأصمعى» تشعر أنهم غير ناظرين فى النص الذى سجلناه.

وانظر أمثله لذلك :

١ / ٣٩٥ الهامش (٢) من الرساله ٣٥٢ الهامش (٣) من الكتاب أترج

١ / ٣٩٧ الهامش (١١) من الرساله ٣٥٤ الهامش (١) من الكتاب ذرح

١ / ٣٩٨ الهامش (٧) من الرساله ٣٥٥ الهامش (٢) من الكتاب إضحيان

١ / ٤٠٤ الهامش (١٢) من الرساله ٣٥٩ الهامش (١) من الكتاب عبوثران

ب - وفى ١ / ٣٩٣ هامش (٩) نقلت من القاموس المحيط أيضا ماده (عقل) :

«العاقول : معظم البحر أو موجه ، ومنعطف الوادى ، والنهر ... إلخ» ، وإذ بهم فى الصفحه ٤٧٦ الهامش (٤) يكتبون بالقول : «معظم البحر أو موجه» تاركين تتمه المعانى ، ولم يسيروا إلى المصدر الذى نقلوا منه ، والطريف أنهم بعد هذا الموضوع

بثلاث صفحات أى فى الصفحه ٤٧٠ شرحوا معنى شنباء ، وأحالوا إلى القاموس المحيط ، فلم لم يذكروا المصدر فى شرحهم للعاقول؟؟

ومن حذقهم لفن السرقة أننى فى ١ / ٣٨١ الهامش (٢) نقلت من اللسان (نحر) ما نصه : «التحرير : الحاذق الماهر العاقل المجرب» وفى الصفحه ٢٣٩ هامش (٢) قالوا : «التحرير : العالم الحاذق فى عمله» وأحالوا إلى لسان العرب (نحر) وبعد رجوعى إلى اللسان لم أجد فيه ما ذكره «العالم الحاذق» بحروفه بل وجدت هذا الشرح فى المعجم الوسيط (نحر) وفيه : «علمه» بدل «عمله» ولعله خطأ طباعى .

ثالثا : أنهم كانوا يصوغون التعليقات اللغويه التى سجلناها حول بعض الألفاظ ، صياغه جديده ، ومحتواها هو ما ذكرناه ، من أمثله ذلك :

١ - أننى فى ١ / ٤٠١ الهامش (٤) قلت عن هندبى ما نصه : «هكذا ضبطها المصنف بالفتح ، وهى فى الكتاب ٢٩٦ / ٤ ، والممتع ، ١ / ٥٣ فعلى بالكسر» وفى الهامش (٥) نقلت من اللسان (هندب) قوله : «الهندب والهندبا والهندباء والهندباء كل ذلك بقله من أحرار البقول» والذى ذكرته ضمن الهامشين سردوه تقريبا فى هامش واحد ، إذ قالوا فى كتابهم ٢٥٧ الهامش (١) ما نصه : «بقله من أحرار البقول» اللسان (هندب) ، ووردت فى كتاب سيبويه على مثال فعلى هندبى ، ٢٩٦ / ٤ ، وبذلك وصلوا إلى ما ذكرناه ، والعجيب أن الناسخ قبلها بأسطر قد ضبط لفظه «صفرق» بفتح الصاد ، فلم يعلقوا عليها ؛ لأنهم لم يجدوا عندى تعليقا حولها .

وقبل أن أنتهى من هذا الجانب أود أن أشير إلى ظاهره لجأوا إليها لتعبئه هوامشهم ، تتمثل هذه الظاهره فى أننى كنت أشير فى الهامش إلى المصدر الذى تناول مسأله ما ، من المسائل التى ذكرها أبو الفداء ، فكانوا يرجعون إلى المصدر نفسه ، وينقلون منه النص ، فكأنى بذلك أرشدهم إليه ، مثال ذلك أننى فى ٢ / ٥٠ أحلت فى الهامش (٩) إلى الكتاب لسبويه ٩٧ / ٤ ، وذلك بعد وضع إحاله عند قول أبى الفداء عند صيغتى التعجب : «فلا- بينان إلا- من فعل ثلاثى ليس بلون ولا عيب» فوجدتهم فى الصفحه ٣٠٤ قد وضعوا إحاله عند موضع إحالتنا ، وفى الهامش نقلوا نص سبويه من ٩٧ / ٤ نقلا حرفيا ، وهذا جدول صغير يتضح منه أن نصوصهم المنقوله هى من المصادر الذى ذكرناها :

الكتاب المطبوع في قطر	الرسالة
١١٩ هـ (١)	٢٤٣ / ١ هـ (٦)
١١٩ هـ (٢)	٢٤٤ / ١ هـ (١)
١٢٦ هـ (٢)	٢٥٢ / ١ هـ (٤)
٢٢٦ هـ (٥)	٣٦٥ / ١ هـ (١)
٢٩١ هـ (٤ - ٥)	٣٧ / ٢ هـ (٦ - ٥)
٢٩٧ هـ (٥)	٤٣ / ٢ هـ (٤)
٣٠٤ هـ (٣)	٥٠ / ٢ هـ (٦)
٣٥٢ هـ (١)	١٠٥ / ٢ هـ (٣)
٣٥٤ هـ (١)	١٠٨ / ٢ هـ (٤)
٣٦٥ هـ (٣)	١٢٢ / ٢ هـ (٥)

الدليل الثامن

وتشتمله الدراسة ، وأكتفى هنا ببيان المنهج العام الذى سلکوه فى سرقتهم لهذه الدراسة وقد جاء على النحو الآتى :

١ - أن ما وزعناه على فصول جعلوه فى فصل واحد ، فتحت عنوان ترجمه المؤلف سردوا فيه فصلين من فصول دراستنا أولهما : اسمه ونسبه وثانيهما : حياته العلميه . ومما يؤكد ذلك أن عنوان «الكناش» عندهم قد جعلوه خليطا من أكثر من فصل عندى ، كتوثيق نسبه الكتاب إلى صاحبه ، والتعريف بلفظ الكناش ، والعجب منهم أنهم لم يجعلوا التوثيق نسبه الكتاب إلى صاحبه فصلا خاصا ، فى حين أن طالب الدراسات العليا المبتدىء يعلم أن ذلك يلزمه فصل خاص !! إنه اللف والدوران.

٢ - أن المصادر التى اعتمدت عليها فى الدراسة هى التى اعتمدوا عليها أيضا ، وما دام الأمر كذلك فالنصوص المنقوله من هذه المصادر متشابهه أيضا ، والسؤال الآن : لم جاءت المصادر فى ترجمه المؤلف متشابهه لم تنسوا منها مصدرا ، ولم سرتهم مع فقراتنا لم تفارقوها قيد أنمله . أما توجد لديكم فكره يمكن أن تضيفوها إلى ما ذكرناه؟ لماذا هذا الالتزام الواضح بما هو أمامكم من نصوص منقوله؟؟ فأنتم نخبه

متميزه ، والمتوقع منكم أن تضيفوا جديدا إلى ما ذكرناه ...

٣ - أن المنهج الذى سرنا عليه فى ترتيب الفقرات الداخليه قد رأيناه عندهم ، على أن ذلك لم يطرده فى جميع دراستهم ، فقد رأيتهم فى بعض المواضع يقدمون ويؤخرون فى ترتيبها ، لونا من الغش والتزوير ليس غير.

٤ - اعتمادهم على إيجاز ما نفضّله على نحو ما رأيتهم عندهم حين راحوا يسردون أعلام النحويين الذين لهم آراء فى الكناش ، فى حين أننى عقدت لذلك فصلا خاصا ...

٥ - أنهم يسرقون الفكره ، ثم يعيدونها بثوب جديد ، ولا نعدم فى دراستهم تشابها يكاد يكون حرفيا ، وتشابها باستعمالهم مرادفات للألفاظ التى كنت أستعملها فى صياغتي للأفكار ، يبدو ذلك ويؤكد ما ذكرناه سابقا مما يأتى :

أولا : فى الصفحه الثانيه من الرساله عرضت إلى حياته العسكريه ، وذكرت فى الهامش ما نصّه : «انظر المختصر ، ٢٢ / ٤ ، ولمعرفه معاركه التى خاضها مذ كان صغيرا حتى وفاته انظر المختصر ، ٢٢ / ٤ - ٢٥ - ٢٨ - ٣٦ - ٤٢ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ .

وفى الصفحه (أ) الهامش ذكروا أربعة من هذه المواضع فقط وتركوا البقيه ، فهل هناك وحى نزل عليكم فأوحى إليكم بسلوك هذا الطريق الذى سلكته حتى فى استقرائى لهذه المواضع ، هل لو كنتم خاليّ الذهن ، غير مطلعين على الرساله لكنتم قد سرتتم على المنهج نفسه الذى سرت عليه حتى فى الرجوع إلى المختصر ، وتتبع المواضع التى تدل على معاركه؟! سبحان الله .. والنكته أن ثمة مصدرا هنا سقط عندنا سهوا فظنّنت النخبه المتميزه أن هذا مما تفرّدنا به فى حين أن خمسه من الباحثين المحدثين قد أشاروا فى هذا المصدر إلى نحو ذلك ، هذا المصدر هو كتاب «أبو الفداء صاحب حماه فى ذكرى مرور سبعمائه عام على ولادته» فيه سلسله من البحوث العلميه التى تناولت حياه أبى الفداء الشخصيه والعلميه.

ثانيا : ذكرت فى الصفحه (٢٧ - ٢٨) فى الفصل الذى عقده لمنهج أبى الفداء ما نصّه : «سار أبو الفداء فى كناشه وراء تقسيم الزمخشري لمفصله ، فقسم الكناش إلى أربعة أقسام :

١ - الاسم.

٢ - الفعل.

٣ - الحرف.

٤ - المشترك.

فذكروا فى صفحه (ك) تحت عنوان الكناش ما نصه : «وقد رتبه مؤلفه على نحو ترتيب المفصل للزمخشرى ، فجعله أربعة أقسام :

القسم الأول فى الاسم.

والقسم الثانى فى الفعل.

والقسم الثالث فى الحرف.

والقسم الرابع فى المشترك.

وواضح من المقارنه أن مضمون الفكره واحد ، غير أن الصياغه اختلفت يسيرا مع استعمال بعض المترادفات التى استعملناها فقد قلنا سار أبو الفداء فقالوا : وقد رتبه مؤلفه ، وقلنا : وراء تقسيم الزمخشرى لمفصله ، فقالوا : على نحو ترتيب المفصل للزمخشرى ، وقلنا : فقسم الكناش إلى أربعة أقسام ، فقالوا : فجعله أربعة أقسام. هكذا تفعل النخبه الممتازه.

ثالثا : وفى الصفحه (٢٨) من الفصل نفسه قلت : «اهتم أبو الفداء بصنع دوائر وجداول لتوضيح بعض الأحكام النحويه والصرفيه ، من ذلك الدائره التى رسمها للبدل ، والجدول الذى ضمنه جميع أمثله نون التأكيده» وأحلت فى الهامش إلى مواضع الدوائر والجداول.

فقالوا فى الصفحه (م) : يتميز هذا الكتاب بما فيه من دوائر وجداول توضيحيه لما تكثر فيه الأحكام كأمثله البدل ، وأقسام الضمير ، ومسائل الصفه المشبهه ، وأمثله نون التوكيده».

ولا يغتر القارىء بعد وقوفه على هذا الموضع من سردهم لمواضع الدوائر والجداول فى هامشهم ، فقد ذكرناها فى هامش الصفحه التى عرضنا فيها الفكره كما ذكرنا.

ص : ٩٣

رابعا : قلت فى الصفحه (٣٧) من رسالتى فى فصل التعريف بالكتاب : «ونخلص من ذلك إلى أن كناش أبى الفداء يقوم على الجمع والاصطفاء ... فجاء الكتاب شاملا لجميع الأبواب النحويه والصرفيه والإملائيّه» (١).

وذكروا فى الصفحه (م) فصل (الکناش) ما نصه : «وبهذا كله تتضح أهميه الكناش فى النحو والصرف من كونه جامعا مسائل النحو والصرف». والعجيب أنه فى الصفحه السابقه (ل) قالوا : استطاع الملك المؤيد أن يجمع فى هذا الكتاب أهم مسائل النحو والتصريف وفرق كبير بين «جامعا» و «أهم» إنهم غير واعين لما يكتبون ، لأن ما يهمهم هو كيف يعيدون كلامنا بأسلوب مغاير لتراكيينا.

خامسا : قلت فى توثيق نسبه الكتاب إلى أبى الفداء وذلك عند الرقم (١) ما لفظه : «أن عددا من المصادر قد ذكرت أن أبا الفداء صنف كتاب الكناش ، ووصفت هذه المصادر هذا الكتاب بأنه يقع فى مجلدات كثيره» ، وسردت فى الهامش المصادر التى ذكرت ذلك ، فقالوا فى صفحه (ط) ابتداء بلا مقدمه : «أجمع أكثر الذين ترجموا للملك المؤيد على أن له كتابا فى مجلدات كثيره اسمه الكناش فى العلوم من النحو وغيره» ، وسردوا فى الهامش المصادر التى ذكرت ذلك ، وقلت بعد ذلك عند الرقم (٢) : «أنه قد كتب على الورقه الأولى من المخطوطه : أن هذا الكتاب الكناش للملك المؤيد ... إلخ ، فقالوا أيضا بعد ذلك فى الصفحه نفسها (ط) : وقد كتب على غلافه الأول : كتاب الكناش ... إلخ.

ومن كل ما قدمناه نتبين كيف نهبت الفئه الباغيه هذه الرساله ، فالأدله كما يرى القارىء كثيره وكل دليل يحمل فى طياته أدله تنبئ أن القوم أغاروا على الرساله سلبا ونهبا ، ونسوا أن حقوق العباد لا تغتفر فليتمتعوا بمجد زائف وظل زائل وعند الله لا تضيع الودائع.

ومما يؤسف له أنهم أساتذته فى جامعات معتبره لها شهره طيبه ومكانه بارزه بين الجامعات.

ص: ٩٤

١- هذه العبارة بنصها فى الرساله المخطوطه ، وقد جرى تغييرها إلى ما يشبهها فى الصفحتين ٦٣ و ٦٥ لاقضاء السياق ذلك نتيجة توسعنا فى بيان معنى «الکناش».

وننتقل الآن إلى بيان بعض الطرق التي انتهجوها لتغطيه سرقتهم ، وهي :

أولاً : مرّ معنا أن الفئه الباغيه قد تأكدت أن هذه النسخه قد قوبلت على المؤلف ، وأنه قد كتب بإزاء بعض العناوين عباره «بلغ مقابله على يدى مؤلفه أدام الله أيامه» ، ونقلت الفئه الباغيه ما ذكره خيرى بن عمر المصرى من القول : «ولتعلم أن هذه النسخه هى نسخه المصنف» أقول : إذا كنتم على درايه بذلك كله فلماذا أثبتتم فى متن المخطوط ما شطب عليه الناسخ ، وجعلتموه من الأصل ، مع أنه لا توجد أيه إشاره تفيد أن المؤلف يريد على أن منهجهم هذا لم يطرده فقد تركوا كثيرا مما شطب عليه الناسخ ولم يثبتوه ، ولينظروا على سبيل المثال اللوحات : ٦١ ظ - ٩٩ ب - ١٣٣ ظ إذ فيها ما هو مشطوب ، ولم يثبتوه ، هذا التذبذب له دلاله واحده وهى إشعارى بأنهم قد نظروا فى المخطوطه ونسخوها؟؟

أقول : إنكم حقا نظرتم فى المخطوطه ، غير أن نظر كم إليها جاء بعد نسخ رسالتنا ، فأردتم بعد ذلك إظهار المغايره فلجأتم إلى إثبات بعض ما شطب ، وإلا فبم نفس الأدله الداله على هذه السرقة تلك التى ذكرناها؟؟ ثم هل هذه هى الأمانه العلميه نشوه المخطوطه لنخفى السرقة.

ثانيا : ليت الفئه الباغيه اكتفت بذلك بل رأيناها تضع فى الهامش ما كتب بجواره كلمه (صح) مع وجود علامه إلحاقيه تدل على أنه من الأصل ، من ذلك حديث أبى الفداء عن (لا سيما) الورقه (٤٣) من المخطوطه (٧٩) من الكتاب ، فقد سجلوه فى الهامش مع أن علامه الإلحاقيه واضحه ، وكتب الناسخ فى نهايه الحاشيه كلمه (صح) مرتين واضحتين.

ومما يثير الدهش والاستغراب أيضا ، ويدل على دجل هذه الفئه أنهم صوّروا الورقه الأولى من المخطوطه ، ووضعوها فى الكتاب قبل تحقيق النص ، وظهرت فى النص علامه الإلحاقيه الموجوده عند كلمه (كتب) من عباره أبى الفداء : «فهذا الكناش مشتمل على عدّه كتب» وفى الحاشيه ذكر أبو الفداء الكتب السبعه التى ينوى تأليفها ونفاجأ بالقوم أنهم قد شطبوا هذه الحاشيه من الصوره فلم تظهر البتّه ، وفى النص المحقق رأيتهم يثبتون هذه الحاشيه فى الهامش بلا تعليق ، مع أنهم قرأوا فى

صفحة الغلاف (أ) ما كتبه خيرى بن عمر: «ولتعلم أن هذه النسخة هي نسخة المصنف ، وهي الكتاب الأول في فنى النحو والصرف من الكتاب المشار إليه ، بما أنه رتبّه على سبعة كتب كما تراه في الخطبه».

إذن هذه هي خطبه الكتاب أيتها النخبه المتميزه ، فلم وضعت في الهامش؟؟

يضاف إلى ذلك أنكم في صفحه (ط) ذكرتم في الهامش حين قلمتم في أعلى الصفحه : إنه مشتمل على عده كتب ، أقول : ذكرتم في الهامش ما نصّه : «عددّها سبعة كما يظهر على الحاشيه في خطبه الكتاب» إذن أنتم تعترفون بأنها خطبه الكتاب ، وما دامت خطبه الكتاب ، فلم لم توضع في المتن؟؟!

والأنكى من ذلك كله أنهم في الهامش (٦) من الصفحه ١٨٩ أشاروا إلى سطرين أثبتوهما في المتن ، وقالوا عنهما : إنهما من هامش المخطوط ، ورجوعى إلى المخطوط الورقه (٥٤ و) وجدت أن السطرين في متن المخطوط ، وقد شطب الناسخ عليهما. فهل بعد ذلك غش أكثر من هذا؟ وهل يستغرب شيء بعد كل ما عرفناه من طرائق خبيثه لجأتم إليها ... إن هذه الأفاعيل من نحو إثبات ما شطب ، وترك ما هو مثبت ، وتسجيل ما هو من المتن في الحاشيه ، والإشاره إلى ما هو مشطوب عليه على أنه من الهامش هي طرق سلكتموها ومنهج دأبتم عليه لتغطيه سركتكم ولا يعنى هذا أنكم لم تنظروا في المخطوط فالحق أنكم قد نظرتم في المخطوط ، غير أن نظركم فيه كان لأجل المخالفه ، أو لتلقّف بعض الأخطاء التي ستكنون عليها للاستدلال على أنكم غير ناظرين في رساله وأقول لكم ابتداء إن هذا الأمر لا يزحزح الحقيقه الثابته وهي أنكم سراق ، فالأدله دامغه ، والحقائق واضحه ، ومن المفيد هنا ، ما دما قد ذكرنا المقدمه ، أن نشير إلى أن كتابهم قد خلا من مقدمه يوضحون فيها سبب اختيارهم لهذا المخطوط؟ ولم اختيار دون غيره من مخطوطات يمتلىء بها مركزهم ، أو يستطيعون الحصول عليها ، هل هذا منهج نخبه متميزه؟ أو هو منهج نخبه من السراق؟؟

ثالثا : وضعت بإزاء العناوين رسم المستطيل للدلاله على أن أبا الفداء يشرح متن المفصل ، ورسم النجمه للدلاله على أنه يشرح من كافيه ابن الحاجب أو من شافيته (١) ، وكنت أسجل في الهامش نصّ المتن الذى يقوم أبو الفداء بشرحه ، معتمدا

ص: ٩٦

١- كذا كان الأمر في رساله المخطوطه.

فى ذلك على مدى التشابه الحاصل بين المتن وكلام أبى الفداء على نحو ما ذكرت سابقا فى منهج التحقيق فقام السراق بتغيير رسم المستطيل والنجمه وجعلوهما أرقاما ، وأحالوا إلى شرح الكافيه للرضى ، أو إلى شرح الوافيه لابن الحاجب ، بدلا من نص الكافيه لابن الحاجب الذى كنت أسجل نصه فى الهامش ، وكذا الحال مع المستطيل والمفصل ، والإحاله إلى شرح الرضى للكافيه بدلا من الكافيه هو ضرب من الخداع أيضا ، خاصه إذا علمنا أنهم فى الدراسه الصفحه (م) قد أشاروا إلى أن حدود أبى الفداء قد اعتمد فيها على الكافيه ، إذن لم لم ترجعوا إلى الكافيه بدلا من شرحها للرضى؟؟ ولم لم تعتمدوا على شرح الكافيه المحقق بدلا من المصوره؟؟ ثم لم اعتمدتم إذن على المفصل ، ولم تعتمدوا على شرح المفصل لابن يعيش؟؟

أليس من الأحسن أن يظهر عملكم وفق منهج واحد ، بدلا من أن يسلك كل واحد منكم طريقا يختلف عن الآخر؟ هل هذا هو شأن فئه متميزه ينتظر الناس عملها بشغف؟؟

رابعا : وضعت العناوين الداخليه فى الجانب الأيمن من الصفحه ، وتحتها خط ، فرأيتهم فى القسم الأول يضعون العناوين وسط الصفحه ... وفى القسم الثانى اضطربوا ، فحاولوا السير على المنهج الأول أحيانا حيث وضعوا بعضها فى وسط الصفحه ، ثم شدّتهم السرقة فرأيتهم يضعون العناوين فى الجانب الأيمن كما فعلنا ، وذلك من الصفحه ٣٩٢ إلى نهايه الرساله أى إلى صفحه ٥٧٣.

إن هذا التذبذب أيضا فى وضع العناوين يدل على تأثرهم من حيث لا يشعرون بعملنا ، لأن من ينسخ مخطوطا ، إن كان خالى الذهن من نسخ آخر ، فالواجب عليه أن يسير على منهج واحد حسب خطه يعتقد أنها الأنسب والأيسر للقارىء ، فلم تغير الحال معكم؟ ولم فقد المنهج عندكم فى كثير من أركان التحقيق؟

فكثيرا ما تسيرون وفق منهجنا ، وأحيانا تتخالفون فيما بينكم وتخالفوننا أيضا ، أو تظنون أن فى ذلك تغطيه لسرقتكم ، وسترا لقبيح صنعكم؟؟ السارق مهما أوتى من حنكه ودهاء لا بد أن يقع فى يد الغفلات ، هكذا اقتضت الحكمة الإلهيه أيتها الفئه الباغيه؟؟

خامسا: ذكرت عددا من المظاهر الداله على سرقتهم من شرح المفردات ، وأشرت إلى أن هناك مظهرا قد سلكوه محاولين تغطيه هذه السرقة أيضا ، يتمثل هذا المظهر بأنهم كانوا يزيدون على الشرح اللغوى لكلمه ما ، قمنا بشرحها ، من ذلك أننى نقلت فى الهامش (٢) من الصفحه ١ / ٣٨١ من لسان العرب ماده (صعفق) معنى كلمه الصعقوق ، وسجلت ما نصه : «الصعقوق اللثيم من الرجال ، ولم يجيء على فعلول شىء غيره» فرأيتهم بعد أن ذكروا هذا المعنى أوردوا معينين آخرين للصعقوق ، وليس لذلك تفسير إلا الإدعاء بأنهم زادوا على ما ذكرناه.

سادسا : أنهم كانوا يتلاعبون بالمصادر التى أذكرها ، فيذكرون مثلا الجمل للزجاجى ، وشرحه لابن عصفور بدل كتاب الحلل للبطلوسى (١) ، وهو الذى نذكره فى التخرىج ، ويذكرون المفصل إلى جانب شرح المفصل لابن يعيش ، ويكتفون بموضع واحد إذا ذكرنا للشاهد فى المصدر موضعين ، مثال ذلك.

أننى فى الصفحه ١٢٤ الهامش (١) قلت فى تخرىج بيت ذى الرمه :

وهل يرجع التسليم

البيت ما نصه : «البيت فى ديوانه ٣٣٢ ، ويروى منسوباً له فى كتاب الحلل ١٧ ، وشرح المفصل ، ٢ / ١١ - ١٢٢ ، وروى من غير نسبه فى المقتضب ، ٢ / ١٧٤ - ١٤٤ / ٤ ، وهمع الهوامع ، ٢ / ١٥ ، وشرح الأشمونى ، ١ / ١٨٧ .

وفى الهامش (٣) من الصفحه ٩٣ من الكتاب المطبوع ، قالوا : لذى الرمه فى ديوانه ، ٣٣٢ ، والجمل للزجاجى ، ١٢٩ ، والمفصل ، ٨٤ ، وشرح المفصل ، ٢ / ١٤٢ ، والخزانة ، ١ / ١٠٣ ، وبلا نسبه فى المقتضب ، ٢ / ١٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، ٢ / ٣٧ ، والهمع ، ٥ / ٣١٤ .

ومن المقارنه بين التخرىجين نتبين ما ذكرناه آنفا ، وكنا قد ذكرنا من قبل أن المبرد ٢ / ١٧٤ نسب البيت إلى ذى الرمه ، وأنه فى الموضع الثانى ، ٤ / ١٤٤ لم ينسبه ، فاكتفوا بموضع واحد مما ذكرناه ، ووقعوا فى الغلط الذى وقعنا فيه من قبل .

ص: ٩٨

١- ولا يخفى على المتخصصين علاقه كتاب الحلل بجمل الزجاجى .

ومما يدخل في هذه التغطية أنهم في أول الكتاب قد اتبعوا طريقه مع بعض المصادر ، توهم أن عملهم بعيد عن عملي ، فكانوا لا يحيلون إلى ديوان الشاعر في أول الكتاب ، ثم بعد ذلك يحيلون إليه ، مثال ذلك ذو الرمة ، ففي الهامش (1) من الصفحة ٥٠ خرجوا بيت ذي الرمة :

ديار ميه إذ ميّ تساعفنا

فقالوا : لذى الرمة ، في الكتاب إلخ ، ولم يرجعوا إلى الديوان ، ثم وجدتهم بعد ذلك الموضوع الذى ذكرناه يرجعون إليه انظر كتابهم ٤٨ - ١٧٦ - ٩٣ - ٣٠٢ - ١١٦٤؟؟! ومثل ذلك فعلوا مع الأخطل ففي الصفحة ١٣٣ لم يرجعوا إلى ديوانه فى حين أنهم فى الصفحة ٣٨٦ أحالوا إليه.

هذه هى بعض طرقهم التى سلكوها ذرًا للرماد فى العيون ، ولقد مر معنا حين سردنا الأدلة الكثير من الحيل التى استخدموها فى السرقة ، غير أن هذه الطرق التى أفردها قد حملت فى تضاعيفها أدلة تنبئ على أنهم سراق أيضا ، وتوضح أن عملهم قائم على الكذب والدجل والضلال ، وهم يحسبون أنهم بهذه السبل يسترون عوراتهم ، ويغطون سواتهم ، وتأبى الحقيقه إلا أن تظهر مهما حاول المرجفون والموتورون سترها بمثل هذه الألاعيب.

وأخيرا : رحم الله القائل : «الحر من انتمى لمن أفاده لفظه» وما عساه يقول فيمن سرق رساله علميه تقرب من ألف صفحه .. شأته وجوههم ، وخسرت تجارتهم ، والله ولينا وهو القادر المنتقم.

الأخطاء العلميه

مر معنا عدد كبير من الأخطاء التى أفدنا منها أيضا أن القوم نخبه من مدرسه شظاظ (١) ، وبقي لدينا عدد آخر من الأخطاء نود أن نعرضها على القارئ ليرى مدى الخراب الذى ألحقوه بهذا المخطوط ، وينظر إلى آثار الفساد الذى خلفوه من إغارتهم على الرساله ، وليدرك أن عملهم هو عمل نخبه من الكذبه الدجالين الذين أضلهم

ص: ٩٩

١- لص يضرب به المثل يقال : ألس من شظاظ.

الشیطان فعمیت بصائرهم حتی باتوا لا- یفرّقون بین ما هو آیه قرآنیہ کریمہ ، وما هو کلام نثری بشری ، وارتأیت أن أقسم أخطاءهم (١) إلى قسمین :

الأول : يتصل بالنص المحقق.

والثانی : يتصل بالخدمه التي كان من الواجب أن تقدّم إلى النص المحقق من نحو عزو الآيات القرآنیة إلى سورها ، وتخريج الأشعار من مصادرها ، ... إلخ ما تعارف عليه المحققون.

أولا : بدت أخطأؤهم فی النص المحقق على النحو الآتی :

١ - أقدموا على تغيير بعض كلمات المخطوطه من غير حاجه تدعو إلى ذلك ولم يشيروا فی الهامش إلى ما فی الأصل ، ولا إلى هذا التغيير ، من ذلك :

أ - ذکر أبو الفداء فی الورقه (٢٣ / أ) القول : اللهم اغفر لی ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الإصبخ» وفي الصفحه ٧٩ من کتابهم المطبوع جعلوها «أبا الإصبخ» ولا نعلم سببا لذلك.

ب - وفي الورقه (٥٣ و) سجل أبو الفداء العنوان الآتی «ذكر جمع المؤنث الصحيح» ووجدتهم فی الصفحه ١٨٤ يجعلونه «ذكر جمع المؤنث السالم» لم هذا التغيير أیتها النخبه المتميزه من المزورین.

ج - وفي الورقه (١٢٩ أ) تحدث أبو الفداء فيها عن إبدال الياء من الباء فقال «وكذلك ديباج ، الأصل دباح عند من جمعه على دباييج» وفي الصفحه ٤٦٤ ألفيتهم يسجلون «والأصل دباح لجمعه على دباييج» مع أن قراءه «عند من» لا تدفع إلى جعل «جمعه» «لجمعه» ولا داعی لإسقاط «عند من» أيها القوم الخراب.

د - وفي الورقه (٣٧ أ) قال أبو الفداء عن نون الوقايه «وكذلك هي لازمه فی المضارع المعرّی عن نون الإعراب» وفي الصفحه ١٣٠ جعلوها «العارى» عزّاهم الله من كل فضيله.

ثانيا : امتد فسادهم ، فوضعوا فی الهامش ما هو من أصل المخطوط ومن قبل

ص : ١٠٠

١- لم أسرد أخطاءهم كلها لضيق المقام ، واكتفيت ببعض الأمثله الموجزه. وهذه الأخطاء بعضها يعود إلى سرعه نسلهم من رساله وبعضها الآخر يرجع إلى إرادته التمويه على السرقة ولو أدى ذلك كله إلى تشويه العمل العلمی.

أوردنا عددا من الأمثلة ، وتركنا هذا المثال ، ففي الورقة (٤٦ أ) أورد أبو الفداء قول الشاعر :

على أطرقا باليات الخيام

إلا الثمام وإلا العصى

فوجدتهم فى الصفحة ١٦٣ يسقطون الشطر الثانى ويضعونه فى الهامش (٤) وصدروه بالقول «من المتقارب وتمامه :

إلا الثمام وإلا العصى

لأبى ذؤيب الهذلى ما تفسير ذلك؟ لعل الناسخ المستأجر قد غشهم.

ثالثا : وتناول هذا الفساد فراحوا يزيدون كلمات من عندهم ليست فى أصل المخطوط ، ولا حازه تدعو إليها ، ولم يشيروا أيضا فى الهامش إلى ما فى الأصل ، من ذلك :

أ - جاء فى الورقة (١٣٨ / أ) حديثا عن إعلال اسم المفعول نصه «وإنما بينى على صيغه مفعول من ثلاثى متعدّد نحو مقول ومبيع» فزادوا كلمة «اسم» قبل «مفعول» وأدخلوا «أل» على «مفعول» ، وذلك فى الصفحة ٤٩٧ ، وما فعلوه لا يفتقر إليه النص لوضوحه.

ب - قال أبو الفداء ، فى الورقة (١٧ / أ) عن الظرف المنسوب بعامل مضمّر «وقام زيد واليوم سرت فيه ، وما اليوم سرت فيه ، واليوم سر فيه فيختار النسب» وفى الصفحة ٥٩ ألفتهم يضيفون كلمة «أما» قبل «اليوم سر فيه» ولا داعى لها.

رابعا : وتوّج ذلك كله بكثره الأسقاط التى رأيناها عندهم من أمثله ذلك :

أ - ما جاء فى الصفحة ٨٧ من المطبوع ونصه «نحو لا- رجل ظريف لأن الموصوف كالشئ الواحد» وفى المخطوط (٢٥ م) «لأن الموصوف والصفه كالشئ الواحد» وبذلك يتم المعنى.

ب - وجاء فى الصفحة ١٦٠ عند الحديث عن قَطّ ما يأتى «تقول ما أفعله قَطّ ، وهى من القَطّ ، الذى هو القطع ، لأن الماضى منقطع من المستقبل ، لأن من لغاتها قط بتخفيف الطاء» وفى المخطوط (٤٥ / ب) «وبنيت لأن من لغاتها قط» وبذلك يستقيم الكلام.

ص: ١٠١

ج - وورد في الصفحة ٤٠٤ من المطبوع ، تعليق أبي الفداء على قول الشاعر :

لقد خشيت أن أرى جدبا

في عامنا ذا بعد ما أخصبا

ونصه : «فشدد الشاعر أخصبا في الوصل تشبها بالوقف فإنه يقال في ألف الوصل ، فجمع في أخصبا بين الحركة والتشديد» والنص فيه سقط صوابه في الأصل (١١١ / ب) ونصه «فإنه يقال في الوقف اخصبا بغير ألف الوصل».

د - وجاء في الصفحة ٥٦١ من المطبوع في باب الإدغام عند حديث أبي الفداء عن حذف نون في بلعبر ، وعدم حذفها في نحو بني النمر ما نصه «فإنهم لا يحذفون النون لأنهم لو حذفوها لجمعوا على الكلمة إعلالين حذف النون ، ومنها أنهم قالوا نزل بنو فلان ...» إلخ وسقط الإعلال الثاني المسجل في المخطوط (١٥٨ / ب) إذ قال أبو الفداء : «لجمعوا على الكلمة إعلالين ؛ حذف النون ، وإدغام اللام».

ه - وفي الصفحة ٤٤٦ ذكر لمواضع زياده التاء جاء فيها «ثم التاء فيما سوى هذه المواضع أصل لها ، في نحو ترتب» والصواب كما في حاشيه الأصل (١٢٤ / أ) «إلا في نحو ترتب» والعجيب أنهم وضعوا إحواله عند ترتب ، إلى المفصل وإلى الكتاب وفي المفصل (٣٥٩) إلا في نحو ترتب وتولج وسنبتة» فهل رجعتم حقا إلى المفصل أم أنكم تلقفتهم رقم صفحه المفصل من هوامشنا من غير قراءه متأنيته لنصّ المفصل المذكور عندنا.

خامسا : ولسرعه غارتهم ، واعتمادهم التغيير تغطيه لسرقتهم ، وقعوا في أخطاء كثيرة ، غمض ببعضها المعنى - أحيانا وفسد الكلام ببعضها الآخر - من ذلك.

أ - ما وجدناه في الصفحة ١٠٨ من المطبوع ، ففيها «تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما ... والهندان نفساهم» والصواب «والهندان نفساهما».

ب - وفي الصفحة ٣٤١ من المطبوع ، ذكرت مواضع كسر الهمزة ومنها «بعد ألا وأيا من حروف التنبيه» والصواب «ألا وأما».

ج - وفي الصفحة ٢٣٨ حديث عن أوزان ألف التأنيث المقصوره والممدوده ، نصه «ومنها فعلى بضم الفاء وفتح العين ...» والصواب «فعلاء» بالمد ، بدليل تمثيله بنفساء وعشراء ومثلها «فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام» والصواب «فعلاء»

ص : ١٠٢

بدليل تمثيله - بعد - بحمراء.

د - وورد في الصفحة ٤٧٠ حديث أبي الفداء عن إبدال الميم من النون إبدالا غير مطرد كما في نحو : الشنب والعنب فقال : لأن النون تقوى بالحركة فلا يبدل منها لكن «جاز» ذلك في قول الشاعر :

يا هال ذات ...

والصواب : «لكن جاء ذلك» بدليل أنه قال بعد ذلك «وجاء أيضا : طامه الله على الخير».

ه - وفي الصفحة ٥٠٣ ذكر اعتلال ديار ورياح وفيه «لأن الجمع يعل لاعتلال الواو كما يعل المصدر لاعتلال الفعل» والصواب «لأن الجمع يعل لاعتلال الواحد».

و- وفي الصفحة ٤٥٩ ذكر لنون إذن نصه «ولم تجر نون غزوان مجراها في ذلك لكون إذن مشابهه للاسم دونهما» والصواب «نون عن وان».

ز - وفي الصفحة ٥٧٠ حديث عن زياده الواو ، نصه «ومنه أنهم زادوا في أولئك واوا للفرق بينه وبين إليك وأجرى أولا على أولئك في زياده الواو» والصواب «وأجرى أولاء على أولئك» هذا كله بعض من الأخطاء التي تتصل بالنص المحقق.

ولنتقل إلى النوع الثاني من الأخطاء تلك التي وقفنا عليها في خدمتهم لهذا النص ، وهي أخطاء لا يقع فيها صغار الطلبة بله «نخبه متميزه من الباحثين» وهي على قسمين :

الأولى : تتصل بالآيات القرآنيه الكريمه.

الثانيه : تتعلق بالأشعار وغير ذلك.

أما الآيات القرآنيه فقد أهملوا نسبه بعضها إلى سورها ، وأغفلوا تحديد أرقامها في هذه السور وهذا جدول صغير بذلك :

الآيه

رقم الصفحة في الكتاب المطبوع في قطر

(قِسْمَةٌ

ضِيْزِي)

٥١٠

(وَعَتَّوْا

عُتُّوْا كَبِيْرًا)

٥١٩

(وَجَبَّتْ

جَنُوبَهَا)

٥٤٦

(إِذِ

جَاؤُكُمْ)

٥٤٦

ص: ١٠٣

(إِنَّمَا

إِلَهُكُمْ اللَّهُ)

٥٦٧

(أَضْطَفَى

الْبُنَاتِ)

٥٧٣

ومما يتصل بهذا الجانب ما وقفت عليه في الصفحة ٥٥٤ إذ قال أبو الفداء ما لفظه: «كما قرأ بعضهم مردفين بضم الراء إتباعا لضمه الميم».

فأغفل المحققون عزو الآيه إلى سورتها ، وتوثيق قراءتها ولأنهم مشغولون بالسرقه ، وما يتبعها من لفّ ودوران جعلوا الآيه الواحده ، آيتين من سورتين مختلفتين ، ففي الصفحة ٤٢٤ قال أبو الفداء : واعلم أن هو وهى إذا اتصلتا بالواو أو الفاء ... جاز إسكانهما ... فمثال التسكين مع الواو قوله تعالى : (وَهُيَ وَبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ،) ومع الفاء (فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) وفي الهامش جعلوا (فَهُوَ يُخْلِفُهُ) من الآيه ٣٩ من سوره سبأ ، وجعلوا (وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) من الآيه ٧٢ من سوره المؤمنون ، لم وزعم الآيه على سورتين ، ألم تروها كلها فى سبأ ٣٩ ، إنكم شطار فى لعبه السرقات ، ومهره فى توزيع الأدوار أيضا ...

ب - أما الأشعار وما يتصل بها من تخريج وتوثيق فقد وقفنا منها على ما يأتى :

١ - أنهم فى الصفحة ٤٧٥ ، الهامش (١) قالوا فى تخريج البيت :

وقد رابنى قولها : يا هناه

«إن قائله مجهول ثم ذكروا لتخريجه مصدرا واحدا هو «شرح المفصل ، ١٠ / ٤٢ - ٤٣» وبعد رجوعى إلى المصدر المذكور وجدت أن ابن يعيش قد نسبه إلى امرىء القيس ، وقلت : لعل النخبه قد خطفته من معجم الشواهد العربيه للأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله تعالى - وفوجئت بأن الرجل يرحمه الله فى الصفحة ١٣٦ قد نسبه إلى امرىء القيس أيضا ، مما يدل على أن الفئه لا تتورّع عن الكذب والغش.

٢ - فى الصفحة ٣٩٧ نقل أبو الفداء رأى الأخفش فى صيغه «فعل» فقال : وأجازه الأخفش متمسكا بدتل اسم قبيله ، وضعت النخبه المتميزه إحاله وقالوا فى الهامش (٥) ما نصه وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

جاؤوا بجيش لوقيس معرسه

ما كان إلا كمعرس الدئل

ص: ١٠٤

انظر شرح الأشموني ، ٢ / ٥٤٦ نظرنا في هذا المرجع وفق الطبعة المثبتة عندهم في قائمه المصادر فلم نظفر بالبيت ، ولم نجد إشاره إلى إنشاد الأخفش ، بل إن رقم الصفحه في المصدر المذكور لم يصل إلى ٥٤٦؟؟

٣- في الصفحه ٥٥٦ خرجوا الرجز :

تنحى على الشوك جرازا مقضبا

وسجلوا في الهامش ما نصه : «قائله أبو حكاك ، ونسبه لأبى حكاك ابن يعيش في شرح المفصل ، ١ / ٤٩» والحق أن ابن يعيش لم ينسبه أيها المدلسون.

٤- أيضا في الصفحه ٣٥٦ خرجوا بيت النابغه :

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

.....

البيت فقالوا في الهامش (٣) : البيت في البحر البسيط ، وروى في الخصائص ، ١ / ٤٣ ، المختار من شعر بشار ٢٤٨.

ورجعت إلى الخصائص ، ١ / ٤٣ فلم أجد البيت ، بل وجدت فيه :

ودّعت بدموعى يوم فارقتى

ولم أطق جزعا للبين مدّ يدي

وفي الهامش (٨) قال الأستاذ النجار - رحمه الله - هذا البيت أول ثلاثه أبيات في المختار من شعر بشار ٢٤٨ ، علمت حينئذ أن القوم نظروا في فهرس الخصائص ، فوجدوا في قافيه الدال (يدي) فخطفوها ، ثم أعمى الله بصيرتهم فنقلوا من هامش الخصائص : المختار من شعر بشار ، وسقط المختار من ثبت مصادرهم ، ولم يرجعوا إلى ديوان النابغه مع أنه مثبت في قائمه مصادرهم فنعم صنيع النخبه المتميزه.

٥- في الصفحه ٣٣٠ خرجوا بيت امرىء القيس :

فقالت يمين الله مالك حيله

وسجلوا في الهامش (٣) ما نصه : البيت من البحر الطويل ، وروى في ديوانه ص : ١٤ ، والمقتضب ٢٧ ، وتمامه :

وما إن أرى عنك العمايه تنجلي

هكذا ذكروا المقتضب من غير جزء ، فرجعت إلى فهارس الشيخ عظيمه -

ص : ١٠٥

رحمه الله - للمقتضب فلم أجد هذا البيت البتة ، ثم نظرت في معجم الشواهد فوجدت أن الأستاذ عبد السلام هارون ، - رحمه الله - قد رمز له ب (ق) ٢٧ ، فتبينت من ذلك أنهم قد ظنوا أن الرمز (ق) هو المقتضب ، ولم يفتنوا أن المراد منه هو المقرب ، وهو - حقا - موجود في المقرب والنكته أن الأستاذ هارون - رحمه الله - قد اعتمد على مخطوطه في دار الكتب ، في حين أنهم اعتمدوا على المطبوعه المحققه من قبل الجوارى والجورى والظاهر أن المحقق أجنبى ، والمراجع نائم ، وهم بعد ذلك كله نخبه متميزه من الأساتذه الباحثين كما ورد في مقدمتهم.

٦ - خرجوا في الهامش (٣) من الصفحه ٥١٦ البيت :

ألم يأتيك والأبناء تنمى

فقالوا : ونسبه إليه - أى إلى قيس بن زهير - صاحب المغنى ، ١ / ١٨٨ والحق أن صاحب المغنى لم ينسبه.

٧ - وفي الهامش (٢) ، من الصفحه ٤١٨ قالوا عن بيتي المثقب العبدى :

وما أدرى إذا يمت أرضا

...

أأخير الذى أنا أبتغيه

...

ما نصه «إن البيتين مرويان فى المغنى ، ١ / ٦٩» ولن يجد القارىء هذين البيتين فى المغنى.

٨ - وفى الصفحه ٤١٦ خرجوا قول الشاعر :

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهه

فنصوا فى الهامش (٢) على أنه لجامع بن عمرو ، وسردوا فى الهامش (٤) مصدرين فقط روى البيت فيهما هما شرح المفصل ، ٩ / ١١٨ والهمع ، ١ / ١٥٥ وهذان المصدران لم ينسبا البيت إلى قائله أيضا.

٩ - فى الصفحه ٤٧٣ ورد ما نصه «ومما أبدلت فيه التاء من السين قول الشاعر عمرو بن يربوع :

شرار التات

وفى الهامش قالوا : «ويروى أيضا لعلباء بن أرقم الإشكرى» والظاهر أن الذى

ص : ١٠٦

استأجروه جاهل ، جعل الشاعر هو عمرو بن يربوع ، وهو متأكد من ذلك ، لذلك قال : ويروى «أيضا» والظاهر أيضا أن المراجع قد فطن إلى هذا الخلط العجيب فحاول استدراك ذلك فقال في الهامش نقلا عن شرح شواهد الشافيه «وهى هجاء لبنى عمرو بن يربوع» ولا نعلم فلعل المراجع يريد أن الشاعر هو عمرو ، والرجل يهجو قومه ... لن نستبعد شيئا يخطر بالبال من كثره ما رأينا من فساد وخط واضطراب عند «النخبه المتميزه» ، غير أن المراجع قد وقع فى غفله أخرى حين لم يذكر لنا رقم الجزء ورقم الصفحة فى شرح الشواهد ، وأحسب أن هذا المصدر قد سقط من قائمه مصادرهم ، لذا أعتقد أنه استدرك استدراكا أرادوا أن يقوموا ميلا واضحا ويستروا سوءه مكشوفه ، ولكن هيهات هيهات فقد اتسع الخرق على الراقع.

١٠ - وفى الصفحة ٥٥٨ جعلوا بيتا شعريا كلاما نثريا ، وهو بيت تعليمى فى أوائله الحروف التى تدغم فيها التاء وهو :

سرى طيف دعد زائرا ذا ضنى

ثوى شفى ظمأ جودا صفا فتعظفا

فذكر عندهم على أنه كلام نثرى ، والعجيب أن أبا الفداء صدّره بالقول «وتجمعها أوائل كلام هذا البيت وهو» ، ثم ذكر البيت.

١١ - فى الهامش (١) من الصفحة (٦٤) نسبوا البيت :

لعزه موحشا طلل

يلوح كأنه خلل

لكثير عزه ، ولم يرجعوا إلى ديوانه مع أنه مثبت فى قائمه مصادرهم وفى الهامش (٤) من الصفحة ٣٦٩ لم يخرجوا الرجز :

وقاتم الأعماق حاوى المخترق

من ديوان رؤبه مع ذكرهم له فى المصادر.

وأخيرا فقد أحصيت لهم أكثر من ١٦ مصدرا سقطت من قائمه مصادرهم أذكر بعضا منها مع مكان ورودها فى كتابهم :

١ - الأغاني ١٨٠ + ٣٣٣.

٢ - إرتشاف الضرب ١١٣.

٣ - الإصابه ٤٤.

ص: ١٠٧

٤ - إصلاح المنطق ٣٧٨.

٥ - التذليل والتكميل ١١٣.

٦ - ديوان ابن أحرر ٢٩٤.

٧ - ديوان أبي نواس ٢١١.

٨ - ديوان القطامي ٢٩٢.

وأترك البقية لأنهم لا يستحقون هذه الخدمة. هذا هو صنيع نخبه من السراق المفضوحين (١) الذين باتوا يطلبون السترة ، (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ) و (أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ) و (إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ...) صدق الله العظيم.

ص: ١٠٨

١- ألغت إحدى الجامعات عقد أحد هؤلاء السراق عام ١٤١٨ هـ بعد أن كونت لجنة علمية أكدت على حصول السرقة بعد أن درست على مدى سنه الأدله والرود وطابقتها على الأصول «الرساله والمخطوط والكتاب المطبوع» فالشكر للمسؤولين فى تلك الجامعه لنصرتهم الحق ، وكشفهم الأعيب المبطلين والله الحمد والمنه.

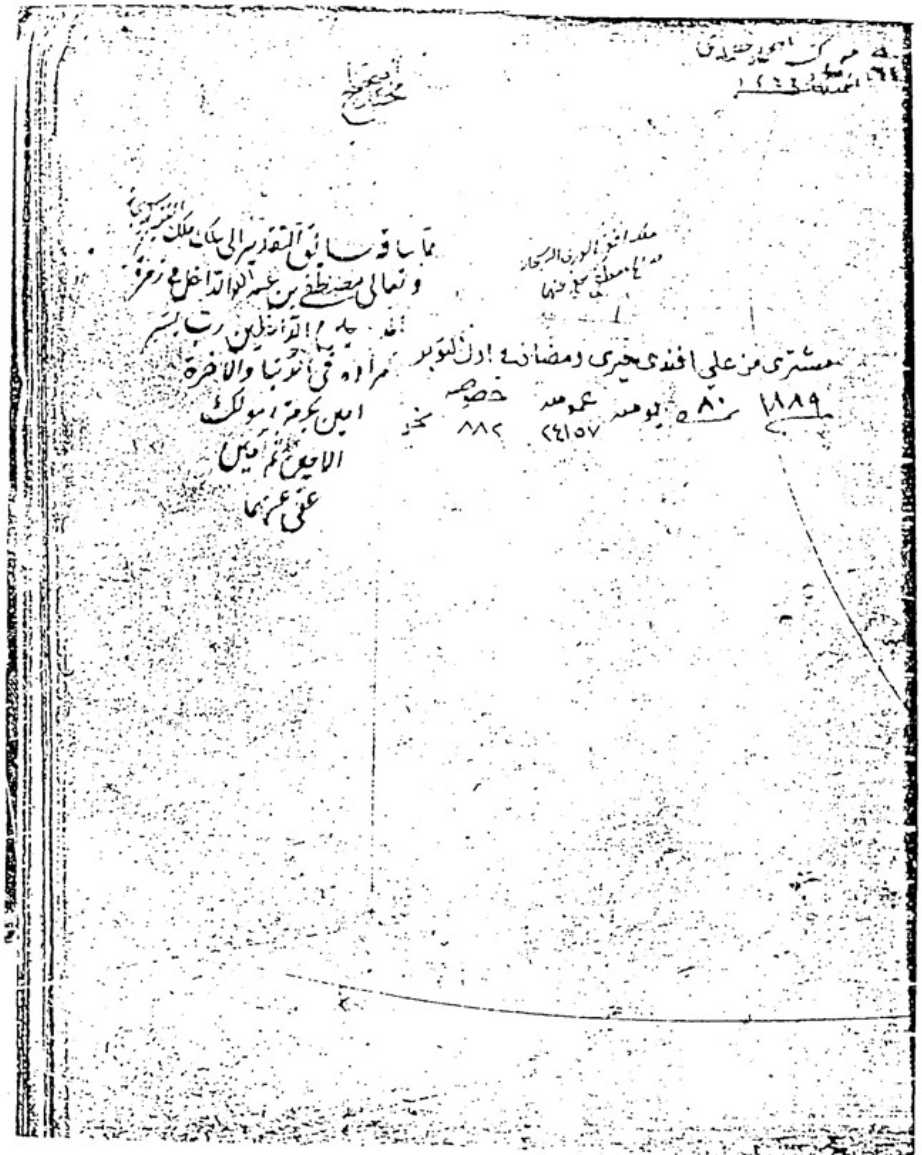
كتاب الفاشي ملك المؤيد محمد بن عبد العزيز الفاضل بن الرضا بن علي الرضا
 الشهر صاحب حماة سنة ١٢٤٤ ذكره العلامة الكلبى في زيل ابن حنبل كان في نسخة
 الملك المذكور اما صاحب كشف الظنون فقد ذكره الراءه قاله لم اقف على مؤلفه ويظهر
 من لغة نسخة كانت ملكا لصاحب كشف المذكور كما يرشدها اليه الخط الرابع عليه التام
 خط ازرق هائبة في بعض مصنفاته بدار الوردية المتماثل للملك المذكور نسخة في نسخة
 المصنف وهي الكتاب الاول في فتح النعم والصدق من الكتاب الثاني عالم جانه مرتب على
 سبعة كتب كما تراه في الخطبة ولست ادري ان كان المؤلف اتم الكتاب كله او مات
 قبل ذلك والله اعلم به شعبان سنة ١٢٤٦

كس الفقيه
 اليه سماه رضى
 جلا حضري من عمر
 اذعرتي
 عندها



٨٨٢ كج

الورقة الأولى من المخطوطة (أ)

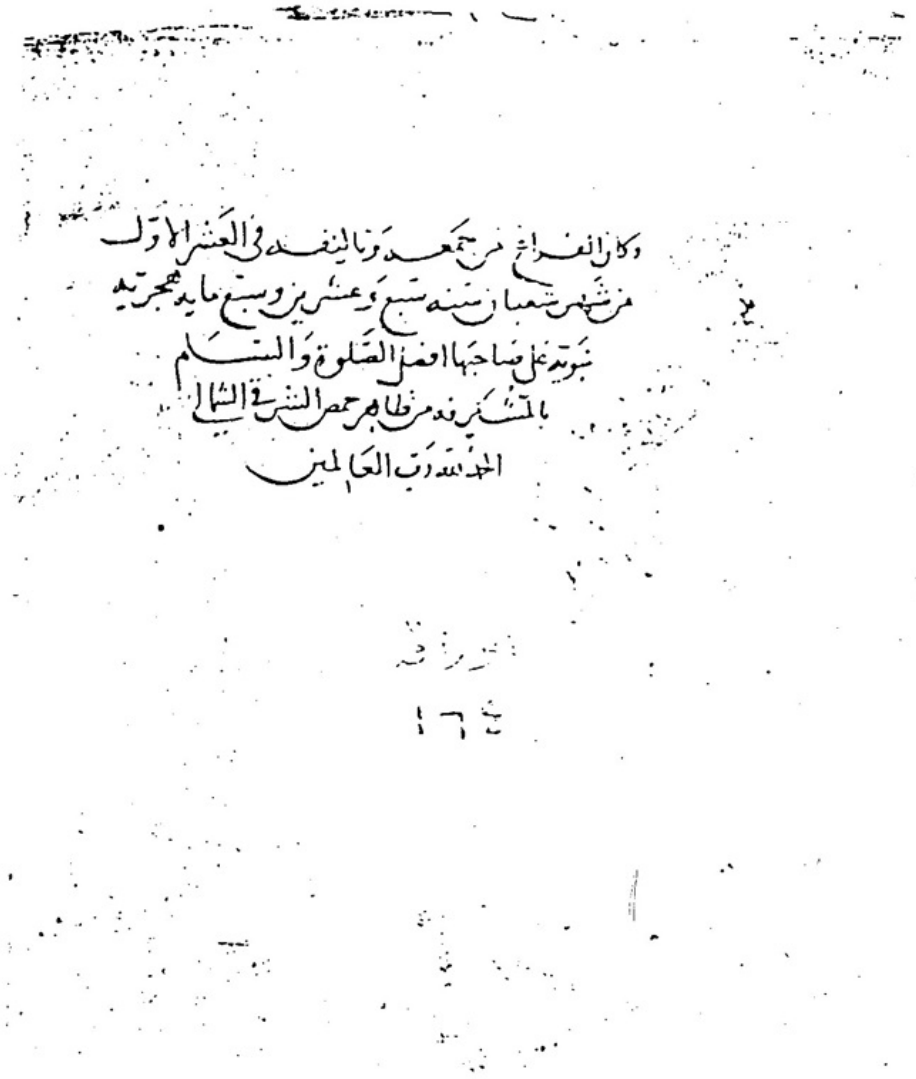


ظهر الورقة الأولى من المخطوطة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ليس لعلمه غم ولا خورده في الخ و صلى الله على سيدنا محمد المبعوث الهدى
 وعلى آله وصحبه صلاة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وهذا كاش مشتمل على عدة
 كتاب الأول في العود كالكلمة وانواعها الكلمة لفظ موضوع
 مع كذا المراد باللفظ ما يخرج من الفم حقيقته كاصرف أو حكم كما لم يكن في اضر حرفا والثر
 والوضع تحصيل لفظ من كرجل يمد كرجل انسان والمفرد ما لم يقصد بحرف لفظه الدلالة على جنس معناه
 كرجل مشددا بالثبوت لفظه غير ونوع حرف لا تخال ان لم يدل على معنى في نفسها اي لا تستقل
 الكلمة بالثبوت على معانيها الا فرادى الا ما انما متعلقها اليها فهي الحرف كقبح وهل وان
 ذلك على معنى في نفسها متفرقة بلحاذا لانه التثنية تعمل الفعل كتمام يقوم وان ذلك على معنى
 في نفسها غير متفرقة باحد لانه التثنية تعمل الاسم كالصبيح المقبول فانه وان دل على زمان
 انه غير معين من التثنية لان التثنية في حال ولا تستقل والاسم يكون متبدا
 ويستند اليه والفعل يكون مستندا ولا يكون مستندا اليه والحرف لا يكون مستندا ولا مستندا
 اليه والحرف شاملا لكل فرد من افراد الحرف فقط واحد دون الفجر انما هو الالف
 باعتبار معانيها المعينة وما صارت الكلا اعتبارا به وان ذلك جاز ان يكون مقبولا عند من
 ذكروا الكلام الكلام تاما من كل ما استند احداهما الى الاخرى وقد خرج بقولها
 استندت احدهما الى الاخرى ما ليس كذلك مثل غلام زيد فانه كظان وليس بكلام لعدم
 استناد الا لا سادسية اهل الجوز الى الاخر على وجه السكون عليه والكلام متساو
 ليس الاسم والاسم وفعل وانما الاسم والحرف فلا يكون ههنا لان للحرف لا يكون للحرف ولا
 محكوما عليه فكذلك لا يكون المعنى والفعل كذا ما افند المحكوم عليه والفعل والحرف بعد
 والحرف واللفظ بعد واما نحو تاريد تجارة مؤول لماد عوا وازيد والكلام الرب من اسم
 يقال له الجملة الاسمية مؤول مؤول كذا والاسم فعل ليس بمقتضى الجملة الاسمية
 نحو تاريد الجملة الاولى في الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه ههنا باحد لانه التثنية
 وله خصائص منها كلفظ حتم لا يفتى على المقبول منها تارة التثنية والتثنية لانه المراد
 على ان المقبول به غير منسبه بالفعل ولا يستعمل في الاسم وانما الثاني لان الفعل يصح
 للتثنية فلا يخفى ان التثنية فيجب اعتبارها بالاسم وملها التثنية وانما لان الفعل لا يصح

الورقة الأولى من المخطوطة / ظ



وكان الفراع من جمعة والنفقة في العشر الأول
من شهر شعبان سنة سبع وعشرين وسبع مائة هجرية
شريعة على صاحبها افضل الصلوة والسلام
بالمشرفة من طاهر حمص الشرف الثاني
الحمد لله رب العالمين

١٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ليس لعلمه غايه ، ولا لجوده نهايه (١) وصلّى الله على سيّدنا محمّد المبعوث بالهدايه وعلى آله وصحبه ، صلاه تنجى من الضّلاله (٢) والغوايه (٣) وبعد :

فهذا كّنّاش مشتمل على عدّه كتب ، الأوّل : فى النحو والتصريف ، الثانى : فى الفقه الثّالث : فى الطب الرابع : فى التاريخ ، الخامس : فى الأخلاق والسّياسه والزهد ، السادس : فى الأشعار ، السابع : فى فنون مختلفه.

ص: ١١٣

-
- ١- غير واضحه فى الأصل.
 - ٢- غير واضحه فى الأصل.
 - ٣- غير واضحه فى الأصل.

الكلمه لفظ موضوع مفرد ، والمراد باللفظ : ما خرج من الفم حقيقه كاضرِب أو حكما ، كالمستكن في اضرِب حرفا أو أكثر.

والوضع : تخصيص لفظ بمعنى كرجل بمدَّكر إنسان.

والمفرد : ما لم يقصد بجزء لفظه الدلاله على جزء معناه كزيد مثلا.

والكلمه جنس تحته ثلاثه أنواع : اسم وفعل وحرف ، لأنها إن لم تدلّ على معنى في نفسها أى لا تستقل الكلمه بالدلاله على معناها الإفرادى إلا بانضمام متعلقها إليها فهى الحرف كقد وهل ، وإن دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه فهى الفعل كقام يقوم ، وإن دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه فهى الاسم ، كالصَّبوح والغبوق (٢) ، فإنه وإن دلّ على زمان لكنّه غير معيّن من الثلاثه ، لأنّ الشرب بكره مثلا ليس بماض ولا حال ولا مستقبل (٣) والاسم يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل يكون مسندا ولا يكون مسندا إليه ، والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا إليه.

والحدّ : معرّف شامل لكلّ فرد من أفراد المعرّف فقط (٤) والحدود في النحو

ص: ١١٤

١- المفصل فى علم العربيه ، للزمخشري ، دار الجيل ٦ ، والكافيه ، لابن الحاجب ٣٨١ (ضمن مجموع مهمات المتون).

٢- الصبوح شرب الغداه ، والغبوق شرب العشى ، اللسان ، صبح وغبق.

٣- شرح الوافيه ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى العليلي ، ١٢١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١ / ١٩.

٤- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجي ، ٤٦ وكتاب التعريفات للجرجاني ، ٨٣.

إنّما هي للألفاظ باعتبار معناها الحقيقي ، وماهيات الكلم اعتباريه (١) ولذلك جاز أن تكون فصولها عديمه.

ذكر الكلام

(٢)

الكلام ما تضمّن كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وقد خرج بقولنا أسندت إحداهما إلى الأخرى : ما ليس كذلك مثل : غلام زيد ، فإنه كلمتان وليس بكلام لعدم الإسناد ، إذ الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر على وجه يحسن السكوت عليه.

والكلام قسمان :

ليس إلّا اسم واسم ، واسم وفعل (٣) وأمّا الاسم والحرف فلا يكون كلاما ، لأنّ الحرف لا يكون حكما ولا محكوما عليه ، وكذلك لا يكون الفعل والفعل كلاما لفقد المحكوم عليه ، والفعل والحرف أبعد (٤) ، والحرف والحرف أبعد وأما نحو : يا زيد ، فإنه مؤوّل بأدعو أو أريد ، والكلام المركّب من اسمين يقال له : الجملة الاسميّة نحو : زيد كاتب ، والمركّب من فعل واسم يقال له : الجملة الفعليّة نحو : قام زيد (٥).

ص: ١١٥

١- ماهيه الشيء ما به الشيء هو هو ، والماهيه الاعتباريه هي التي لا وجود لها إلا في عقل المعتبر ما دام معتبرا. التعريفات ، ١٩٥ - ١٩٦ وشرح التصريح ومعه حاشيه ياسين ، ١ / ٢٢ - ٢٥.

٢- في المفصل ٦ : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

٣- المفصل ٦ ، وشرح الوافيه ، ١٢٥.

٤- شرح ابن الحاجب على الكافيه ، رساله دكتوراه ، جامعه الأزهر ، تحقيق الدكتور جمال مخيمر ١ / ٨ وفيه «والفعل والحرف بعيد».

٥- بعدها في شرح الوافيه ، ١٢٦ «وهذا معنى قول النحويين : لا- يتأتى الكلام إلا من اسمين أو من فعل واسم» وانظر شرح المفصل ، ١ / ٢٠ وشرح الكافيه ، للرضي ١ / ٨ - ٩ والمغنى ، ٢ / ٢٧٦.

وهو ما دلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه وله خصائص ، منها : التّعت لأنه (٢) حكم فى المعنى على المنعوت ، ومنها : التصغير لأنه فى معنى التّعت ومنها : تنوين التمكين ، والتنكير ، لدلاله الأوّل على أنّ المنوّن به غير مشبّه بالفعل ، ولا يكون إلّا فى الاسم ، وأما الثانى : فلأنّ الفعل وضعه للتنكير فلا يحتاج إلى تنوين تنكير فوجب اختصاصه بالاسم (٣) ومنها : التثنيه والجمع لأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع على ما سنذكره إن شاء الله عند ذكر الفعل المضارع.

واعلم أنّ الاسم يكون ، علما ، ومتواطئا ، ومشتركا ، ومشككا ومنقولا وحقيقه ، ومجازا ، أما العلم فسيذكر فى بابه (٤) وأما المتواطىء : فهو الذى يكون معناه واحدا كلياً حاصلًا فى الأفراد الذهنيه والخارجيه على السوويه كالحیوان الواقع على الإنسان والفرس ، وكالإنسان الواقع على زيد وعمرو (٥).

وأما المشترك : فهو الذى يكون معناه أكثر من واحد ووضع به إزاء تلك المعانى على السوويه كالعين بالقياس إلى الفواره والباصره (٦) وقد يطلق على الضدين كالقرء للطهر والحیض (٧).

ص: ١١٦

١- الكافیه ، ٣٨١.

٢- غير واضحہ فى الأصل.

٣- شرح الوافیه ، ١٢٧ وشرح الكافیه ، لابن الحاجب ١ / ٢١.

٤- فى الصفحه ، ٢٩٤.

٥- التعريفات ، ١٩٩ وشرح المفصل ، ١ / ١٦.

٦- التعريفات ، ٢١٥ وشرح المفصل ، ١ / ٢٦.

٧- فى اللسان ، «قرأ» عن أبى عبيد : القرء يصلح للحیض والطهر.

وأما المشكك : فهو الذى معناه واحد ، لكن حصوله فى بعض أفراده أولى وأقدم من البعض الآخر ، كالموجود بالقياس إلى الواجب لذاته ، والممكن لذاته ، فإن إطلاقه على الواجب لذاته أولى وأقدم وكالبياض بالقياس إلى الثلج والعاج ، فإن إطلاقه على الثلج أولى ؛ لأن البياض فيه أقوى (١) وسمى مشككا لمشابهته المتواطىء من وجه وهو كونه موضوعا لمعنى واحد كلي ، والمشارك من وجه وهو كون حصوله فى أفراده على وجه الاختلاف فيشكك الناظر فى أنه متواطىء أو مشترك.

وأما المنقول : فهو أن يكون وضع لشيء ثم نقل إلى غيره بسبب اشتراك المعنيين أو مناسبة أخرى بحيث يترك استعماله فيما وضع له أولا كالدابة - فإنها وضعت لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العرف العام إلى الفرس والحمار ، - وكالصيلا - فإنها وضعت للدعاء ثم نقلها الشرع إلى هذه العبادة (٢).

وأما الحقيقه والمجاز : فاعلم أن الاسم متى وضع لشيء ثم نقل لغيره بسبب اشتراك بين المعنيين أو مناسبة أخرى ولم يترك استعماله فيما وضع له أولا ، فإنه بالنسبه إلى المنقول عنه حقيقه. وبالنسبه إلى المنقول إليه مجاز ؛ كالأسد بالقياس إلى الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع ، فإنه وضع للحيوان المفترس فهو حقيقه بالنسبه إليه ثم نقل إلى الرجل الشجاع لاشتراكهما فى الشجاعه فهو مجاز بالنسبه إليه (٣) ، وأما الأسماء المترادفه فهى المتفقه حدا المختلفه لفظا ، كالخمر والعقار والليث والأسد (٤).

ذكر تقسيم آخر للاسم

(٥)

وهو ينقسم أيضا إلى معرب ومبنى ، وأصل الأسماء أن تكون معربه ولذلك

ص: ١١٧

- ١- التعريفات ، ٢١٦.
- ٢- التعريفات ، ٢٣٣ - ٢٣٤.
- ٣- التعريفات ، ٨٩ - ٩٠ ، والخصائص لابن جنى ٢ / ٤٤٢ ومفتاح العلوم للسكاكى - ١٦٨ وإرشاد الفحول للشوكانى ، ٢١.
- ٤- التعريفات ، ١٩٩ وإرشاد الفحول ، ١٨.
- ٥- الكافية ، ٣٨١.

يقال فى الاسم المبني: لم بني؟ ولا يقال فى المعرب: لم أعرب (١) ومن هنا نذكر الاسم المعرب حتى ينتهى ثم نذكر المبني.

والمعرب هو الاسم المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل لأنه لا يستحق الإعراب إلا بعد التركيب لتبين المعانى الحاصله فيه بالتركيب ، وهى الفاعليه ، والمفعوليه والإضافه ، لأنك إذا قلت : ما أحسن زيد ، ورفعت علمت الفاعليه ، وإن نصبت علمت المفعوليه ، وإن خفضت علمت (٢) الإضافه ، فتكون فى الفاعل منفيا ، وفى المفعول مثبتا له الحسن ، وفى الخفض مع رفع أحسن مستخبرا عن الأحسن منه ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن إعراب (٣) ، كقولك : واحد ، اثنان ، ونحو ذلك مما تعدده تعديدا من غير إسناد (٤) ، وأما إذا عطفت أسماء الأعداد بعضها على بعض ، كقولك : واحد واثنان وثلاثة ، فإنها تكون حينئذ مركبه معربه واحترز بقوله لم يشبه مبنى الأصل (٥) عن المانع من الإعراب مع وجود سببه الذى هو التركيب فإن مشابهه مبنى الأصل تمنع من الإعراب وإن وجد التركيب (٦) ، والمراد بمبنى الأصل ، الحرف والفعل الماضى ، وفعل الأمر للمخاطب ، فإن الاسم إذا شابه أحدها بني ، فمشابهه الحرف نحو : من أبوك؟ ومشابهه الفعل الماضى نحو : أف ، أى تضجرت ، ومشابهه فعل الأمر نحو : حتى أى أقبل ، والاسم المعرب المذكور يختلف آخره لفظا أو تقديرا لاختلاف العوامل (٧).

والإعراب : هو الحركات والحروف التى يختلف الآخر بها من الضمه والفتحه والكسره ، والألف والواو والياء.

وأنواع الإعراب ثلاثه : (٨) رفع ونصب وجرّ ، فالرفع علم الفاعليه ، أى للفاعل

ص: ١١٨

١- شرح الوافيه ، ١٢٧ ، وانظر الكتاب ١ / ١٣ - ١٥ .

٢- غير واضحه فى الأصل .

٣- بعدها فى شرح الوافيه ، ١٢٨ : كقولك : ألف ، باء ، تا ، ثا ، وكقولك واحد .

٤- شرح الوافيه ، ١٢٨ والنقل منه .

٥- الكافيه ، ٣٨١ .

٦- شرح الكافيه ، ١ / ١٧ .

٧- شرح الوافيه ، ١٢٨ والنقل منه باختصار ، وانظر شرح الكافيه . ١ / ١٧ وشرح التصريح ، ١ / ٥٩ .

٨- الكافيه ، ٣٨٢ .

وما أشبه الفاعل ، والنصب علم المفعوليه أى للمفعول وما أشبه المفعول ، والجز لا يكون إلا علم الإضافه (١).

ذكر تقسيم آخر للمعرب

إشاره

والمعرب سته أقسام ، ثلاثه بالحركات وثلاثه بالحروف ، أما الثلاثه التى بالحركات فالأول : المفرد ، والجمع المكسر المنصرفان ، والثانى : جمع المؤنث السالم ، والثالث : الاسم الذى هو غير منصرف ، وأما الثلاثه التى هى بالحروف ، فالأول : الأسماء الستة ، والثانى : المثنى ، والثالث : جمع المذكر السالم.

١- ذكر إعراب الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين

(٢)

كل اسم مفرد منصرف وجمع مكسر منصرف ، فرفعه بالضمه ونصبه بالفتحه وخفضه بالكسره ، وإنما أعرب هذا القسم بالحركات الثلاث لأنه الأصل فى الإعراب ولم يمنع مانع منه.

٢- ذكر إعراب جمع المؤنث الصحيح

(٣)

كل جمع مؤنث سالم فرفعه بالضمه ، ونصبه وخفضه بالكسره ، وإنما أعرب بالكسر فى النصب والجر معاً لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، فلم يجعل للمؤنث على المذكر مزيه ، فحمل فيه النصب على الجر.

٣- ذكر إعراب الاسم الغير

(٤) المنصرف (٥)

كل اسم غير منصرف مفردا كان أو مجموعا جمع تكسير ، فرفعه بالضمه ونصبه

ص: ١١٩

١- شرح الوافيه ، ١٣٠ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٤ وشرح الأشموني ، ١ / ٦٦ - ٦٧.

٢- الكافيه ، ٣٨٢.

٣- الكافيه ، ٣٨٢.

٤- كذا فى الأصل ، وقيل عن ذلك بأنه لحن ، لأن أ ل لا تدخل على غير إلا فى كلام المولدين ، انظر ما قيل عنها فى دره الغواص للحريرى ٤٣ وتهذيب الخواص ، لابن منظور ١٢٤ وحاشيه الصبان ، ٢ / ٢٤٤ وحاشيه ياسين على شرح التصريح ، ١ / ٩١.

٥- الكافيه ، ٣٨٢.

وخفضه بالفتحة ، وإنما نقص الكسره لأنه أشبه الفعل بالعتين الفرعيتين على ما سنذكره ، فقطع عمّا ليس فى الفعل وأعرب بالفتح فى موضع الجزّ.

٤- ذكر إعراب الأسماء الستة

(١)

وهى : أحوك وأبوك وحموك وذو مال ، وفوك وهنوك ، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم فرفعها بالواو ونصبها بالألف وخفضها بالياء (٢) ، بشرط أن لا تكون مصغره ، ولا مكسره (٣) وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها لما كانت أمورا إضافية نسبيه يتوقف فهم معناها على غيرها ، أشبهت التثنيه والجمع فى الكثرة فكانت فرعا على الواحد ، فجعل إعرابها فرعا على إعراب الواحد (٤) والأصل فى إعراب الواحد أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليه ، فجعل إعراب هذه الأسماء بالحروف مع أن أواخرها حروف تقبل أن تتغير بتغير العامل (٥).

٥- ذكر إعراب المثنى

(٦)

المثنى رفعه بالألف ونصبه وخفضه بالياء ، وكذلك إعراب اثنين وكلا ، إذا أضيف إلى مضمر ، وإنما خصصناهما بالذكر لأنّ المثنى ، اسم زيد عليه ألف ونون أو ياء ونون ، ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه ، وليس اثنان كذلك لأنّ «اثن» ليس موضوعا لشيء ، بل اثنان اسم موضوع لمفردين فأعرب كالمثنى لموافقته إياه فى المعنى (٧) ولا- يعرب كلا- إعراب المثنى إلما إذا أضيف إلى مضمر ، كقولك : جاءنى كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ومن العرب من يقول : كلاهما فى الأحوال

ص: ١٢٠

١- الكافية ، ٣٨٢.

٢- شرح الوافية ، ١٣١.

٣- الكتاب ١ / ٤٣٠ - ٣ / ٤١٢.

٤- غير واضح فى الأصل.

٥- شرح الوافية ، ١٣٣ وانظر المقتضب ، ١ / ٢٤٠ وشرح المفصل ، ١ / ٥١ وشرح الكافية ، ١ / ٢٧ وشرح التصريح ، ١ / ٢٧ وهمع الهوامع ، ١ /

٣١ وشرح الأشمونى ، ١ / ٦٨.

٦- الكافية ، ٣٨٢.

٧- شرح الوافية ، ١٣٢ وشرح الكافية ، ١ / ٥٩.

الثلاثة (١)، وأما إذا لم يضيف إلى مضمرة فهو كعصا، تقول: جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

٦- ذكر إعراب الجمع السالم

(٢)

كل جمع مذكر سالم رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء وكذلك إعراب عشرين وأخواته، وأولو نحو: أولى العلم، وإنما أعرب المثني والجمع بالحروف، إقيا لما قيل في الأسماء الستة، أو لأنهما أكثر من الواحد (٣) فجعل إعرابهما بشيء أكثر من إعراب الواحد، والحرف أكثر من الحرفه فجعل إعرابهما بالحرف (٤).

ذكر الإعراب التقديري

(٥)

الإعراب التقديري في كل ما آخره ألف، وفي كل ما أضيف إلى ياء المتكلم نحو: عصا، وغلامي، في الرفع والتصب والجر، وفي كل اسم منقوص في حال رفعه وجره خاصة.

والمنقوص: هو ما في آخره ياء خفيفة قبلها كسره نحو: القاضي، واحترز بالخفيفة (٦)، عن الياء الثقيلة في نحو: كرسى، وبقوله: قبلها كسره، من الياء التي قبلها ساكن نحو: ظبي، فإن هذين القسمين من المعرب بالحركات الثلاث. وإنما أعرب المنقوص في الرفع والجر تقديرا لاستئصال الضمة والكسره على الياء (٧) فإن كان المنقوص منونا حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو: قاض، وإلا ثبتت (٨) ساكنه

ص: ١٢١

١- بعدها في شرح الوافية، ١٣٢ «وهو القياس، والفصيح إجراؤه مجرى المثني»، ثم يتصل الكلام متشابهها.

٢- الكافية، ٣٨٢.

٣- غير واضحة في الأصل.

٤- شرح الوافية، ١٣٢ وانظر المقتضب، ٥ / ٦ وشرح الكافية، ٢ / ٢٩ وشرح الأشموني، ١ / ٨٧.

٥- الكافية، ٣٨٢.

٦- لم أقف على تعريف لابن الحاجب للاسم المنقوص، أثبت فيه «الخفيفة» وفي الهمع ١ / ٥٣ وهو ما آخره ياء خفيفة لازمه تلو كسره، وانظر

حد المنقوص في الكتاب ٣ / ٤١٤ والمقتضب، ٤ / ٢٤٨ - ٢٤٩، وشرح الوافية، ١٣٤ وشرح الكافية، لابن الحاجب ١ / ٤٤ وشرح المفصل، ١ /

٥٦ والتسهيل، ١٦ وشرح الكافية، ١ / ٣٤ وشرح ابن عقيل، ١ / ٨١ وشرح التصريح، ١ / ٩٠ - ٢ / ٢٢٨.

٧- شرح المفصل، ١ / ٥٦ وشرح الكافية، ١ / ٣٤ وجمع الهوامع، ١ / ٥٣.

٨- غير واضحة في الأصل.

نحو: القاضى، ويعرب فى النصب لفظا بالفتحه لِحَفَّتْهَا، تقول: هذا قاض، ومررت بقاض، ورأيت قاضيا.

وأما نحو: مسلمى، وهو كل جمع لمذكر سالم أضيف إلى ياء المتكلم فإنه يعرب فى الرفع تقديرا بالواو، فإنك حذف نون مسلمون للإضافه بقى مسلموى، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء، وكسر ما قبل الياء، حيث كان مضموما، بقى مسلمى، ومصطفى، كذلك إلا أن ما قبل الياء بقى مفتوحا (١).

ذكر ما لا ينصرف

إشاره

(٢)

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحده منها تقوم مقامها، وهى: العدل والتأنيث والجمع والمعرفه والعجمه ووزن (٣) الفعل والصفه والألف والنون الزائدتان، والتركيب، والذى يقوم منها مقام علتين (٤): الجمع وألفا التأنيث، وإنما يكون الجمع كذلك إذا كان على صيغه منتهى الجموع على ما سيأتى، وأمّا ألفا التأنيث فلائهما لما كانتا (٥) لا- تنفكان عن الاسم نزل لزومهما منزله تأنيث ثان، وإنما كانت هذه الأسباب فروعاً لأن أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربى الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الأحاد ولا مواطىء للفعل فى وزنه، فنقائض هذه التسعه فروع، ولنذكر (٦) لفرعيتها زياده شرح.

أمّا كون التعريف فرعاً فلائ التذكير سابق عليه، فالنكرة كالعام، والمعرفه كالخاص، والعام سابق على الخاص لأن الخاص يتميز عن العام بأمر زائد، والزياده فرع (٧) وأمّا التأنيث، ففرع على التذكير إذ كل معين يصدق عليه أنه «شئ» ومعلوم

ص: ١٢٢

١- شرح الوافيه، ١٣٥ بتصرف يسير.

٢- الكافيه، ٣٨٢.

٣- غير واضحه فى الأصل.

٤- غير واضحه فى الأصل.

٥- غير واضحه فى الأصل.

٦- غير واضحه فى الأصل.

٧- الكتاب ١ / ٢٢ وشرح المفصل، ١ / ٥٩ وشرح الكافيه، ١ / ٣٧.

ومذكور ، وهذه أسماء مذكوره فإذا عرف أنّ مسمّياتها مؤنثه وضع لها أسماء أو علامات دالّه على تأنيثها (١) ، وأمّا العدل ففرع على المعدول عنه لتوقّفه عليه ، وأمّا العجمه ففرع على العربى إذ هى دخيله فى كلامهم ، وأمّا التركيب ففرع على الإفراد لتوقّفه على المفردين ، وأمّا وزن الفعل ففرع على وزن الاسم فى الاسم ، وأمّا الألف والنون المزيديتان ففرع على المزيد عليه ، لأنّ الزائد يتوقّف على تحقق المزيد عليه ، وأمّا الوصف ففرع على الموصوف لأنّه تابع للموصوف ، وأمّا الجمع ففرع على الواحد لتوقّفه على الأفراد (٢) . فقد تبين أنّ هذه العلل فروع فإذا اجتمع منها فى الاسم سببان مؤثّران صار جانب الاسميه مغلوبا بجانب الفرعيه ، لأنّ الاثنين يغلبان الواحد كما قيل :

فضعيفان يغلبان قويا (٣)

فيشبه الاسم بهما الفعل الذى هو فرع على الاسم من جهتين ، وأمّا كون الفعل فرعا على الاسم من جهتين : فلاّنه مشتق من المصدر (٤) والمشتق فرع على المشتق منه ، ولأنّ الاسم مستغن عن الفعل ، والفعل غير مستغن عنه (٥) فلما أشبه الاسم بهما الفعل قطع عمّا قطع عنه الفعل وهو تنوين الصّيرف ، والجرّ تابع ذهابه لذهاب التنوين عند الأكثر (٦) ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا إذا كان الكسر فى الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا ، فمن ثمّ لو سمّيت امرأه قائمات كان غير منصرف وهو على ما كان عليه قبل العلتين ، لأنّ الكسر ليس مخصوصا فيه بالجر لأنه لا يقبل الفتح ، وكذلك لو سمّى مؤنث بضاربان أو ضاربون .

ص: ١٢٣

١- الكتاب ١ / ٢٢ - ٢٣ وشرح المفصل ، ١ / ٥٩ .

٢- شرح الكافيه ، لابن الحاجب ١ / ٤٧ والنقل منه مع تصرف يسير وانظر الكتاب ٣ / ٢٣٤ وشرح الكافيه ، للرضى ١ / ٣٧ - ٣٨ .

٣- شطر بيت لم أقف على قائله ولا تتمته . والمراد منه معناه .

٤- هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وبعدها فى شرح الكافيه لابن الحاجب ١ / ٤٨ «على مذهب الصحيح» .

٥- بعدها فى شرح الكافيه ، لابن الحاجب ١ / ٤٨ «وما كان مستغنيا فهو أصل» وهى زياده عما فى شرح الوافيه ١٣٦ أيضا .

٦- شرح الوافيه ، ١٣٦ والمشابهه تامه .

ويجوز صرف ما لا ينصرف لضروره الشعر وللتناسب (١) ، والتناسب على قسمين :

أحدهما : فى رؤوس الآى ك (/ قواريرا) الأول فإنه إذا صرفه نونه فوقف عليه بالألف ، فيتناسب مع بقية رؤوس الآى.

والثانى تناسب لكلمات منصرفه انضمت إليه (قواريرا) (٢) الثانى ، وك (سلاسل) لانضمامها إلى (أغلالاً وسعيراً) (٣) وكثر صرف هذا الجمع للتناسب حتى ظن قوم (٤) أن صرفه جائز فى سعه الكلام ، وليس بسديد (٥).

١- ذكر العدل

(٦)

العدل ضربان : حقيقى وتقديرى.

فالحقيقى : هو ما ثبت معرفته كأحد وموحد ، وثلاث ومثلث ، وهو خروج

ص: ١٢٤

١- الكافيه ، ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وانظر فى جواز صرف ما لا ينصرف للضروره ، الكتاب ١ / ٢٦ والمقتضب ، ١ / ١٤٢ - ١٤٣ والإنصاف ، ٢ / ٤٩٣ وشرح المفصل ، ١ / ٦٧ وشرح الكافيه ، ١ / ٣٥.

٢- من الآيتين ١٥ - ١٦ من سورة الإنسان ، وقواريرا فى الأصل مع الثانيه ، بلا ألف ، وهما فى الرسم القرآنى بألف ، ونصهما «ويطاف عليهم بآنيه من فضه وأكواب كانت قواريرا ، قواريرا من فضه قدروها تقديرا» قرأنا نافع وأبو بكر والكسائى بالتونين فيهما ، وقرأ ابن كثير بالتونين فى الأول ، وبغير تونين فى الثانى ، وقرأ الباقون بغير تونين فيهما ، وكلهم وقف على الأول بألف ، إلا حمزه فإنه وقف عليه بغير ألف ، ووقف نافع وأبو بكر وهشام والكسائى على الثانى بألف ، ووقف الباقون بغير ألف ، الكشف ٢ / ٣٥٤ ، وانظر السبعة لابن مجاهد ٣٦٣ - ٣٦٤ والإتحاف ٣٢٩.

٣- الآيه ٤ من سورة الإنسان ونصها : «إنا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً» ومراد المصنف أن التناسب قسمان : تناسب لكلمات منصرفه انضم إليها غير منصرف نحو : سلاسل وأغلالاً وسعيراً ، وتناسب لرؤوس الآى كقواريرا الأول فإنه رأس آيه فتون ليناسب بقية رؤوس الآى فى التونين أو بد له وهو الألف فى الوقف ، وأما قواريرا الثانى فتون ليشاكل قواريرا الأول حاشيه الصبان ٣ / ٢٧٣ وانظر الكشف ٢ / ٣٥٢.

٤- وفى الكشف ، ٢ / ٣٥٢ «حكى الكسائى أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك قال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف» وانظر شرح الأشموني ، ٣ / ٥١٥.

٥- وفى شرح الوافيه ، ١٣٨ «أن صرفه جائز مطلقاً من غير تناسب وليس بسديد ، لأنه لم يأت صرفه فى السبعه إلا مع التناسب المذكور» وانظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣.

٦- الكافيه ٣٨٣.

عن اللفظ والمعنى الأصليين ، لأنّ معنى أحاد وموحد وثلاث ومثلث ، جاء القوم واحدا واحدا ، وثلاثة ثلاثة ، فعدل بثلاث عن لفظ ثلاثة وعن معناه الأصلي في العدد ، إلى معنى انقسام الجملة إلى هذه الصفة من الثلاثية ونحوها ، والمتفق عليه استعمال هاتين الصيغتين ، إلى رباع ومربع . وأما ما بعد ذلك إلى تساع ومنتسع ففيه خلاف (١) ، ومن العدل الحقيقي آخر جمع أخرى وأخرى تأنيث آخر ، وهو من باب أفعل التفضيل ، وقياسه إذا قطع عن من والإضافه أن يستعمل باللام فهو معدول عن الآخر وعن معناه الأصلي في التأخر الوجودى حتى صار المذكور ثانيا (٢) متقدّما كان في الوجود أو متأخرا (٣) .

وأما العدل التقديرى : فهو ما تتوقّف معرفته على منع صرفه فيقدّر العدل لثلا تنخرم قاعده معلومه ، وهو منع الصّرف من غير علّتين ، وذلك نحو : عمر فإنه ليس فيه علّه ظاهره غير العلميه ، فوجب تقدير العدل على استبعاده لثلا تنخرم القاعده ، فقدّر كأنهم عدلوه في اللفظ عن : عامر ، وفي المعنى عن اسم الجنس إلى العلميه (٤) .

٢- ذكر التأنيث

(٥)

وهو لفظيّ ومعنويّ ، أمّا اللفظيّ : فهو ما فيه ألف التأنيث أو تاء التأنيث ، أمّا الذى فيه ألف التأنيث فنحو : سكرى وحمراء وحبلى وصحراء ، وامتنع من الصّيرف للتأنيث ، ولزوم التأنيث والمراد بلزوم التأنيث ، أن ألقى التأنيث المقصوره والممدوده لا تفارقان الكلمه فى جميع تصاريدها ، نحو : حبلى وحبالى ، وصحراء وصحارى ، وفى جمع السّلامه أيضا نحو : حبليات وصحراوات ، وفى النّسب نحو : حبلويّ

ص: ١٢٥

- ١- بعدها فى شرح الكافيه لابن الحاجب ، ١ / ٥٥ ذكر عشار ومعشر ثم قال : «أصحها أنه لم يثبت» وفى شرح الوافيه ، ١٣٩ والصحيح أنه لا يتعدى «ذلك إلى عشره» وانظر خلافهم حول هذه المسأله فى شرح المفصل ، ١ / ٦٢ وشرح الكافيه ، ١ / ٤١ وشرح الأشموني ، ٣ / ٢٤٠ .
- ٢- غير واضحه فى الأصل .
- ٣- شرح الكافيه ، ١ / ٤٢ .
- ٤- شرح الوافيه ، ١٣٩ - ١٤٠ .
- ٥- الكافيه ، ٣٨٣ .

وصحراوئى ، فصار مطلق التأنيث سببا (١) لثقله ، وصار لزومه بمنزله سبب آخر ، لثقل اللزوم أيضا فصار كأن فيه تأنيثين ، وأما الذى فيه تاء التأنيث نحو : طلحه فشرطه العلميه لأنّ التأنيث بالعلميه يصير لازما ، وتصير تاء التأنيث منه كالجزم.

وأما التأنيث المعنوى : فحكمه حكم التأنيث بالتاء فى كون تأثيره فى منع الصّيرف مشروطا بالعلميه (٢) ولذلك يقولون : مررت بامرأه صبور وحائض ، فيصرفونه لفوات العلميه ، ومعنى التأنيث المعنوى ، أنّ الاسم لم يوضع إلّا للمؤنث فى الأصل وشرط تحتم / تأثير المعنوى فى منع الصرف ، الزيادة على ثلاثه أحرف كزئب ، أو تحرك الوسط كسقر ، أو العجمه كماه (٣) وجور (٤) ، وإنما كان تحتم تأثيره مشروطا بهذه الأمور ، لأنّه أخفّ من المؤنث بالتاء ، فيجرى الحرف الرابع مجرى التاء ، وسقر كذلك لتنزل الحركه فى وسطه منزله الحرف الرابع (٥) فإن كان المؤنث المعنوى ثلاثيا ساكن الحشو كهند ودعد ، لم يجب منع صرفه ، وجاز فيه الصّيرف ومنع الصّيرف (٦) لمقاومه خفه السكون ثقل أحد السيبين فإن انضمّ إلى ساكن الوسط المذكور العجمه ، وجب منع صرفه نحو : ماه وجور وحمص (٧) وبلخ (٨) لمقاومه التأنيث أو العجمه السكون ، فيبقى سيبان لا معارض لواحد منهما فيمتنع للعلميه والتأنيث المقوى بالعجمه (٩) والمؤنث المعنوى إذا سمّيت به مذكرا فإن لم يكن على أكثر من ثلاثه أحرف صرفته نحو : سقر ، وإن كان على أكثر من ثلاثه نحو : عقرب امتنع من الصّيرف لأنّ الحرف الزائد على ثلاثه ينزل منزله تاء التأنيث (١٠).

ص: ١٢٦

١- غير واضحه فى الأصل.

٢- شرح المفصل ، ١ / ٥٩.

٣- بلده بأرض فارس ، معجم البلدان ، ٥ / ٤٨ - ٤٩ وفى اللسان ، موه : اسم موضع يذكر ويؤنث.

٤- مدينه بفارس ، قريبه من شيراز والعجم تسميها كور. معجم البلدان ، ٢ / ١٨١.

٥- شرح الكافيه ، ٢ / ٥٠.

٦- شرح التصريح ، ٢ / ٢١٨.

٧- بلد مشهور بين دمشق وحلب ، معجم البلدان ، ٢ / ٣٠٢.

٨- مدينه مشهوره بخراسان ، معجم البلدان ، ١ / ٤٧٩.

٩- شرح المفصل ، ١ / ٧٠ وشرح الكافيه ، ١ / ٥٤.

١٠- شرح الوافيه ، ١٤١ - ١٤٢.

شرط الجمع أن يكون على صيغته منتهى الجموع بغير تاء التانيث ، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها إمّا حرفان ؛ كمساجد أو ثلاثه أوسطها ساكن كمصاييح ، أو حرف مشدّد كدوابّ ، وأمّا إذا كان فيه الهاء كفرازنه فإنّه يخرج عن صيغته منتهى الجموع ويصير على زنه المفرد ، ككراهيه وطواعيه (٢) ، فإذا جعل هذا الجمع علما كحضاجر علما للضّبع (٣) فالأكثر يمنعونه الصّرف اعتبارا لصيغته منتهى الجموع وبعضهم لا يعتبر ذلك فيصرفه (٤) وأمّا سراويل وهو اسم جنس ، إذا لم يصرّف وهو الأ-كثر ، فإنّه لا يسوغ أن يقال فيه : إنّه منقول عن الجمع كما يقال في حضاجر علما للضّبع لأنّ الثقل كثر في الأعلام بخلاف أسماء الأجناس ، ولكن يقدر جمعا لسرواله ثم نقل اسما لمفرده فبقى على ما كان عليه من منع الصّرف كما قيل في حضاجر (٥) ، وأمّا نحو : جوار وغواش من الجمع الذي آخره ياء قبلها كسره فإنّ سيويوه (٦) والخليل (٧) قالا : (٨) إنّ هذا الجمع ثقّل فلزم فيه حذف الياء في حالتى الرفع والجرّ لأنّ ذلك موضع الإعلال (٩) وجرى في حال الفتح مجرى الصحيح لخفّه الفتح ، فلمّا حذفت الياء نقصت الكلمه عن المثال الممنوع من الصّرف فجاء التنوين فكان بدلا من

ص: ١٢٧

١- الكافيه ، ٣٨٣.

٢- شرح الوافيه ، ١٤٣ - ١٤٤.

٣- اسم للذكر والأنثى من الضباع ، وسميت بذلك لسعه بطنها وعظمه. اللسان ، حضجر.

٤- انظر خلافتهم حول ذلك فى الكتاب ، ١ / ٢٢٨ وشرح المفصل ، ١ / ٦٤ وشرح الكافيه ، ١ / ٥٤ - ٥٥.

٥- شرح الوافيه ، ١٤٤ - ١٤٥ ، وانظر الكتاب ٣ / ٢٢٩ والمقتضب ، ٣ / ٣٢٦ - ٣٤٥ وشرح المفصل ، ١ / ٦٤ وشرح الكافيه ، ١ / ٥٧.

٦- أبو بشر عمرو بن عثمان ، صاحب «الكتاب» العلم النحوى المشهور توفى ١٨٠ انظر ترجمته فى الفهرست ، ٨٦ والبغيه ، ٢ / ٢٢٩.

٧- هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدى الأزدي ، لا يخفى على مشتغل بعلوم العربيه ، توفى ١٧٥ هـ ، انظر ترجمته فى الفهرست ، ٦٣

ونزهه الألباء ، ٤٥ ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ٢ / ٢٤٤ ، والبغيه ، ١ / ٥٥٧.

٨- الكتاب ، ٣ / ٢٣٠ - ٣١٠ - ٣١١.

٩- شرح الكافيه ، ١ / ٥٨.

الياء ، وقال المبرد : (١) إنّ التنوين جاء (٢) بدلا من الحركة التي كانت على الياء وعوضا منها ، وليس يعلم للصرف فلما جاء كذلك حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في قاض (٣) والتنوين على المذهبيين للعوض لا للصيرف ، فلا يقال على هذا : إنّ منصرف في حال الرفع والجر (٤) وقوله في المفصّل : بأنّه في الرفع والجر كقاض (٥) هو مذهب المبرّد ، وهو أنّ الياء استثقلت عليها حركة الرفع والجر فحذفت الحركة فبقى جوارى ساكن الياء ثمّ دخل التنوين عوضا من الحركة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وقال يونس (٦) ، وأبو زيد (٧) والكسائي (٨) ، بالفتح في جوارى في حال الجر (٩) ، فقالوا : مررت بجوارى كما يقال : رأيت جوارى من أجل أنّ المجرور في باب ما لا ينصرف إنّما يكون مفتوحا قالوا وإلى هذا ذهب الفرزدق (١٠) في قوله : (١١)

فلو كان عبد الله (١٢)

مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى مواليا

ص : ١٢٨

- ١- محمد بن يزيد الثمالي من أعلام النحويين المعروفين توفي ٢٨٥ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ، ٨٧ ومعجم الأدباء للحموي ، ١٩ / ١١١.
- ٢- غير واضح في الأصل.
- ٣- المقتضب ، ١ / ١٤٢ - ١٤٣.
- ٤- للتوسع في ذلك ارجع إلى شرح المفصل ، ١ / ٦٣ وشرح الكافية ، ١ / ٥٨ ، وشرح الأشموني ، ٣ / ٢٤٥.
- ٥- قال في المفصل ، ١٧ : إلّا ما اعتلّ آخره نحو جوار فإنّه في الرفع والجر كقاض.
- ٦- يونس بن حبيب ، من أكابر النحويين ، تفرد ببعض المذاهب والأقيسة توفي ١٨٣ هـ ، انظر ترجمته في الفهرست ، ٦٣ ونزهه الألباء ، ٤٩.
- ٧- سعيد بن أوس الأنصاري ، عالم في اللغة والنحو ، صاحب كتاب النوادر في اللغة ، توفي ٢١٥ هـ ، انظر ترجمته في الفهرست ، ٨١ ونزهه الألباء ، ١٢٥ ، وغايه النهايه لابن الجزري ، ١ / ٣٠٥.
- ٨- أبو الحسن علي بن حمزه ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، توفي ١٨٣ هـ ، وقيل ١٨٩ ، انظر ترجمته في الفهرست ، ٤٤ - ٩٧ ونزهه الألباء ، ٦٨٧ وإنباه الرواه ، للقفطي ، ٢ / ٢٥٦ وغايه الهايه ، ١ / ٥٣٥ وطبقات المفسرين للداوودي ، ١ / ٣٩٩.
- ٩- لغه لبعض العرب وانظر شرح الوافيه ، ١٤٦ وشرح المفصل ، ١ / ٦٤ وشرح الأشموني ، ٣ / ٢٤٦.
- ١٠- همام بن غالب بن صعصعه المجاشعي ، شاعر مشهور ، توفي سنه ١١٠ هـ ، انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، ١ / ٢٩٨ ومعجم الشعراء للمرزباني ، ١٦٦ والأعلام للزركلي ، ٩ / ٩٦.
- ١١- ليس في ديوانه ، وقد روى منسوباً له في الكتاب ، ٣ / ٣١٣ - ٣١٥ والمقتضب ، ١ / ١٤٣ وشرح المفصل ، ١ / ٦٤ ، وشرح الكافية ، ١ / ٥٨ ، وشرح الشواهد للعيني ، ٣ / ٢٧٣ ، وخزانه الأدب للبغدادى ، ١ / ٢٣٥.
- ١٢- هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري أخذ القراءه عرضا على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عنه القراءه عيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، توفي سنه ١٢٩ هـ. انظر أخباره في الفهرست ، ٦٢ ، وغايه النهايه ، ١ / ٤١٠.

وهذا البيت عند من تقدّم ذكره محمول على الضروره ، وذلك أنه اضطر إلى الحركة فأجراه مجرى الصحيح كقولك : مررت بمساجد ، وذهب بعض النحاه (١) إلى أنّ التنوين فى جوار ونحوه للصرف لأنه للحذف الذى نابه فى الحالين نقص عن بناء ما لا ينصرف وصار بمنزله رباع.

٤- ذكر المعرفة

(٢)

شرط المعرفة العلميه للزومها الاسم بسبب (٣) الوضع ، ولأنّ المعارف خمس اثنان منها مبنيان ، وهما المضمرات والمبهمات واثنان منها باللام والإضافه وهما لا يلزمان الاسم ، وأيضا يجعلان الاسم منصرفا ، أو فى حكم المنصرف (٤) فتعين التعريف العلمى ، وقد اعتبر قوم التعريف باللام المقدّره فى نحو : سحر بعينه فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل عن السحر ، فتعريفه ليس إلّا باللام التى عدل عنها كأخر (٥).

٥- ذكر العجمه

(٦)

شرط العجمه العلميه فى كلام العجم حتى لو جعل العجمى غير العلم نحو : ديباج ، علما فى كلام العرب لم يعتدّ بعجمته وكان منصرفا ، لأنّ العجمى الذى هو اسم جنس يتوغل فى كلام العرب بقبول (٧) لام التعريف وغيرها ، فتضعف عجمته بخلاف العلم فى العجميه ، ويشترط للعلم الأعجمى فى منع الصرف أن يكون أكثر من ثلاثه أحرف عند سيبويه (٨) ، وقال قوم : شرطه إمّا الزيادة على الثلاثه أو تحرّك

ص: ١٢٩

١- كالأحفش ، وانظر شرح التصريح ، ١ / ٣٤.

٢- الكافيه ، ٣٨٣.

٣- غير واضحه فى الأصل.

٤- شرح الكافيه ، ١ / ٥٣.

٥- شرح التصريح ، ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

٦- الكافيه ، ٣٨٣.

٧- غير واضحه فى الأصل.

٨- الكتاب ، ٣ / ٢٢١ - ٢٣٤ - ٢٤٢.

الوسط (١)، فنوح ولوط منصرفان ، لفقده شرط منع الصرف ، لأدّ عجمتهما غير مؤثّره ، لانتفاء شرطها ، وهو الزيادة على ثلاثه ، أو تحرك الوسط فتبقى العلميّه وحدها فلا تؤثّر بخلاف ما وجور للعلميّة والتأنيث المقوّى بالعجمه (٢).

٦- ذكر وزن الفعل

(٣)

شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمرين :

أحدهما : أن يختصّ بالفعل ولا يوجد في الاسم ، إلّا أن يكون منقولا إلى الاسم العلم : كضرب وشمر واحمرّ واستخرج واخشوشن وما أشبه ذلك ، أو يكون أعجميا كبّم (٤) ولا يؤثّر هذا الضرب في منع الصرف إلا مع العلميه.

وثانيهما : أن يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ، أى يكون أوله حرفا من حروف نأيت نحو : أفعال ونفعل وتفعل ويفعل ثم هذا الضرب الثانى ، إمّا أن يكون صفه أو غير صفه ، فإن كان صفه فشرطه : أن يكون غير قابل (٥) للتاء ، نحو : أحمر فإنّه لا يقال فيه : أحمره فيمتنع من الصّيرف للصفه ووزن الفعل ، وينصرف نحو : يعمل ، إذا لم يكن علما ، لقبوله تاء التأنيث الحقيقى ، لقولهم : ناقه يعمله (٦) فإن سمى به لم ينصرف لأنه حينئذ غير قابل للتاء (٧) وإن كان غير صفه نحو : أرنب وأفكل ، فشرطه العلميه ، وأمّا أفكل على وزن أفعال ، اسم للزّعد فيقال : أخذه أفكل ، إذا ارتعد (٨) فحينئذ ، وزن الفعل الذى هو صفه نحو : أحمر ، ممتنع لوزن الفعل والصفه ، ووزن الفعل غير الصفه ممتنع للعلميّة ووزن الفعل (٩) واعلم أنّه يشترط في الضّرب الأول ؛

ص : ١٣٠

١- كسقر ولظى وشتر ، وانظر شرح التصريح ، ٢ / ٢١٩ ، والهمع ، ١ / ٣٢.

٢- شرح الوافيه ، ١٤٨ - ١٤٩ ، وشرح المفصل ، ١ / ٧١.

٣- الكافيه ، ٣٨٤.

٤- البقم : شجر يصبغ به فارسى معزّب ، الجمهوره بقم ، والمعرب للجواليقى ، ١٠٧.

٥- غير واضحه فى الأصل.

٦- يعمله من الإبل : النجيه المعتمله المطبوعه على العمل. اللسان ، عمل.

٧- شرح الوافيه ، ١٥٢.

٨- يقال أخذ فلانا أفكل إذا أخذته رعه فارتعد من برد أو خوف وهو ينصرف فإن سميت به رجلا لم تصرفه فى المعرفه للتعريف ووزن الفعل

، وصرفته فى التّكره. اللسان ، فكل.

٩- انظر شرح المفصل ، ١ / ٦١.

أعنى الوزن المختصّ بالفعل نحو: ضرب وشمّر، أن لا يعلّ (١) نحو: قيل، ولا يدغم نحو: ردّ، فإنّ ذلك منصرف، ولو كان علما لوجود نظير وزنه فى الاسم نحو: قيل، ومدّ (٢) ومما يمنع للصفه ووزن الفعل، أفعال التفضيل، كأفضل منك فإنّه يمنع من الصّرف لما قيل فى أحمر.

٧- ذكر الوصف

(٣)

شرط الوصف أن يكون صفه فى الأصل بمعنى أنه وضع للوصف، واستعمل فيه فلا يضمرّ إن صار اسما وخرج عن الوصفية، ولذلك امتنع أسود (٤) وأرقم (٥) اسما للحية، وأدهم للقيد (٦) فإنّها لما كانت فى الأصل صفه ثم خرجت عن الصفه وصارت اسما لما ذكر لم يضمرّ ذلك، وامتنع صرفها للصفه الأصليه (٧) وأمّا إذا لم يكن فى الأصل صفه ثم طرأت عليه الوصفية فلا اعتبار به فى منع الصّيرف، ولذلك انصرف أربع فى قولك: مررت بنسوه أربع، لأنّ أربعا من أسماء الأعداد، وليس بصفه فى الأصل، فلما استعمل صفه للنسوه لم تعتبر الوصفية فى منع الصّرف، وأمّا أفعى: للحية، وأخيل: لطائر (٨) وأجدل للصقر (٩) فمنصرف عند الفصحاء لأنها ليست فى الأصل صفه، وممتنع من الصّرف عند غيرهم (١٠) لتوهّم الوصفية فيها حيث كان أخيل اسما لطائر فيه خيلان، وحيث كان الجدل القوّه، والصّقر من الطيور

ص: ١٣١

- ١- فى الأصل أن لا يغل.
- ٢- شرح المفصل، ١ / ٦٠، وشرح التصريح، ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١.
- ٣- الكافية، ٣٨٣.
- ٤- العظيم من الحيات وفيه سواد، وهى من الصفه الغالبه، حتى استعمل استعمال الأسماء وجمع جمعها. اللسان، سود.
- ٥- الذى فيه سواد وبياض. اللسان، رقم.
- ٦- الأدهم القيد لسواده، وهى الأدهم كسروه تكسير الأسماء وإن كان فى الأصل صفه لأنه غلب عليه الاسم. اللسان، دهم.
- ٧- غير واضحه فى الأصل.
- ٨- الأخيل طائر أخضر سمى بذلك للخيلان، وأصله الصّفه ثم استعمل استعمال الأسماء. اللسان، خيل.
- ٩- الأجدل: الصقر، وهو صفه غالبه وأصله من الجدل الذى هو الشّده، وهى الأجدل كسروه تكسير الأسماء لغلبيه الصفه عليه. اللسان، جدل.
- ١٠- همع الهوامع، ١ / ٣١.

القويه ، وحيث توهم الخبث في أفعى ، لأنه الحيه (١).

٨- ذكر الألف والنون

(٢)

الألف والنون إن كانت في اسم غير صفه فشرطها العلميه لأنه إذا كان علما امتنع من قبول التاء نحو : عثمان ، وإنما اعتبرت (٣) من العلل لشبهها بألفى التأنيث وإن كانت الألف والنون في اسم هو صفه ، فالمعتبر فيه أن لا يكون له (فعالنه) لأنّ قبوله التاء يبعده عن شبه ألقى التأنيث ، وقيل : المعتبر وجود (فعلى) ، فمن شرط وجود (فعلى) صرف (رحمن) ، إذ لا يقال فيه (رحمى) ، ومن شرط انتفاء (فعالنه) منعه من الصّرف لحصول الشّروط وهو انتفاء (فعالنه) إذ لا يقال (رحمانه) وسكران ممتنع على القولين لوجود (فعلى) وانتفاء (فعالنه) وندمان منصرف على القولين (٤) لوجود ندمانه وعدم ندمى.

٩- ذكر التركيب

(٥)

التركيب في الأعلام أنواع ، والمعتبر منها ، جعل الاسمين واحدا كجلبك لا على جهه الإضافه كأبى بكر إذا سمى به ، ولا على جهه الإسناد كتأبى شرا ، ولا- بأن يكون الثانى صوتا أو متضمنا حرفا في الأصل نحو : سيبويه ، وخمسه عشر ، إذا جعل علما ، أما الإضافه فإنها تجعل غير المنصرف في حكم المنصرف ، وأما الإسناد أو كون الثانى صوتا أو متضمنا حرفا ، فلاّنه موجب للبناء وغير المنصرف نوع من المعرب ، فلا يستقيم أن يكون التركيب بهما مانعا من الصّرف ، وشرط التركيب المعتبر العلميه (٦).

ص: ١٣٢

١- شرح الوافيه ، ١٥٠ - ١٥١.

٢- الكافيه ، ٣٨٤.

٣- غير واضحه في الأصل ، وتوضيحها من شرح الوافيه ، ١٥٢.

٤- شرح الوافيه ، ١٥٢ - ١٥٣ والنقل منه ، وانظر شرح المفصل ، ١ / ٦٧ وشرح التصريح ، ٢ / ٢١٣ والأشمونى ، ٣ / ٢٣٢.

٥- الكافيه ، ٣٨٤.

٦- شرح الوافيه ، ١٥٣ وشرح الكافيه ، ١ / ٥٩ - ٦٠ والهمع ، ١ / ٣٢.

كلّ ما فيه علميّة مؤثّره إذا نكّر صرف ، واحترز بقوله : مؤثّره ، عن صيغه منتهى الجموع نحو : مساجد ، وعن ألفى التأنيث المقصوره والممدوده نحو : سكرى وصحراء علما ، فإنّ المذكورات لم تمتنع من الصّيرف للعلميّة بل لاستقلال كلّ من صيغه منتهى الجموع وألفى التأنيث بمنع الصرف (٢) ، والعلميّة المؤثّره تاره تكون شرطا لما جامعته وهو التأنيث بالتاء ، والمعنويّ والعجمه والتركيب والألف والنون في اسم غير صفه ، وما في أوله زياده من حروف نأيت كأحمد ويزيد ، وتاره تكون مؤثّره وليست شرطا وذلك في العدل ووزن الفعل ، فإذا نكّر بقى الذى العلميّة شرط فيه بلا سبب ، وبقى الذى ليست فيه شرطا أعنى العدل ووزن الفعل على سبب واحد (٣) وأمّا نحو : أحمر فممتنع من الصّيرف (٤) للصفه ووزن الفعل ، فإذا جعل علما كان المعبر العلميّة ووزن الفعل ، فإذا نكّر فالأخفش (٥) يصرفه (٦) وسيبويه يمنعه الصّرف اعتبارا للصفه الأصليه (٧) لزوال العلميّة المانعه من اعتبار الصفه ، وكذلك القول فى سكران وثلاث ونحوهما لو جعل علما وجميع ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلته اللّام كأحمدكم وعمركم والأحمر ، انجزّ بالكسره (٨) وهل هو منصرف حينئذ أم لا؟ فيه خلاف ، فمذهب سيبويه أنّه لم ينصرف ، لأنّ الصرف عباره عن التنوين ، ولا تنوين مع الإضافه ولام التعريف ، وذهب غيره (٩) إلى أنه منصرف

ص: ١٣٣

١- الكافيه ، ٣٨٤.

٢- شرح الوافيه ، ١٥٣.

٣- شرح الوافيه ، ١٥٤ ، وشرح الكافيه ، ١ / ٦٤ - ٦٦.

٤- الكافيه ، ٣٨٤.

٥- أبو الحسن سعيد بن مسعده مولى بنى مجاشع ، قرأ النحو على سيبويه وكان معتزليا عالما بالكلام والجدل والعروض صنّف الأوسط فى النحو وتفسير معانى القرآن ، اختلف حول سنه وفاته فقيل ١٨٦ هـ ، وقيل ٢٠٧ هـ وقيل ٢١٥ هـ ، انظر ترجمته فى الفهرست ، ٧٧ ونزهه الألباء ، ١٣٣ وإنباه الرواه ، ٢ / ٢٦ ووفيات الأعيان ، ٢ / ٣٨٠.

٦- انظر رأى الأخفش مفصّلا فى شرح المفصل ، ١ / ٧٠ وشرح الكافيه ، ١ / ٦٨.

٧- الكتاب ، ٣ / ٢٠٣ - ٢٩٣ والمقتضب ، ٣ / ٣١٢ وشرح الوافيه ، ١٥٥.

٨- الكافيه ، ٣٨٤.

٩- كالسيرافى والزجاج والزجاجى ، وانظر الكتاب ، ١ / ٢٢ - ٢٢١ / ٣ والمقتضب ، ٣ / ٣١٣ ، والهمع ، ١ / ٢٤.

لأنه بدخول اللام والإضافه بعد عن شبه الفعل .

ذكر المرفوعات

إشاره

(١)

المرفوع : هو ما اشتمل على علم الفاعليه ، وهى سبعة : الفاعل ثم مفعول ما لم يسم فاعله ثم المبتدأ ثم الخبر ثم خبر إن ، ثم خبر لا التى لنفى الجنس ، ثم اسم ما ولا المشبهتين بليس .

١- ذكر الفاعل

إشاره

(٢)

الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على وجه قيامه به ، كزيد فى قام زيد ، وإنما قال : ما أسند إليه الفعل ، ولم يقل : اسم أسند الفعل إليه ، ليدخل فيه الفاعل الذى هو فى تأويل الاسم نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا ، فأن مع الفعل ، فاعل أعجبنى (٣) وليس باسم ، بل فى تقدير الاسم ، وقوله : وقدم عليه ، يخرج نحو : زيد قام ، فإنّ الفاعل هو المضمرة المستتر فى قام لا زيد ، ولا يكون الفاعل أبدا إلّا متأخرا عن فعله وقوله : أو شبه الفعل ، فيدخل نحو فاعل الصفه المشبهه كزيد حسن وجهه ، وفاعل اسم الفاعل فى قولك : زيد قائم أبوه ، وفاعل اسم الفعل ، نحو : هيهات زيد ، أى بعد ، والظرف نحو : زيد عندك أبوه والجار والمجرور نحو : زيد عليه ثوب ، فثوب (٤) فاعل مرفوع بعليه ، وكذلك ، مررت برجل عليه ثوب وتحتة بساط ، فثوب وبساط فاعل مرفوع بما أسند إليه من شبه الفعل (٥) . وقوله : على وجه قيامه به ، يخرج مفعول ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب زيد ، فإنّ الفعل قد أسند إلى زيد وقدم عليه ولكن لا على طريقه فعل يفعل بل على طريقه ما لم يسم فاعله ، وإنما يحتاج إلى ذلك من أخرج مفعول ما لم يسم فاعله من باب الفاعل (٦) .

ص : ١٣٤

١- الكافيه ، ٣٨٤ .

٢- الكافيه ، ٣٨٤ .

٣- فى الأصل : الذى هو أعجبنى ، وشطب الناسخ على أولها .

٤- فى الأصل فزيد .

٥- شرح الكافيه ، ٧١ / ١ .

٦- شرح الوافيه ، ١٥٧ .

والأصل في الفاعل أن يلي فعله (١) فإن قَدِمَ على الفاعل غيره فهو في النية مؤخَّر ، فلذلك جازت مسأله ضرب غلامه زيد. وامتنع مسأله ضرب غلامه زيدا ، لأنَّ ضمير الغائب لا يجوز أن يعود إلى غير مذكور لفظا ولا معنى ، فجاز ضرب غلامه زيد لتقدم زيد معنى ، فيعود الضمير المتصل بالمفعول ، في غلامه إلى زيد المتقدم معنى ، وامتنع ضرب غلامه زيدا (٢) ، لأنَّ الضمير لزيد ، وهو متأخر لفظا ومعنى ، أمَّا تأخره لفظا فظاهر من المثال المذكور ، وأمَّا تأخره معنى ، فلأنه مفعول ، والمفعول متأخر معنى ولو كان مقدما لفظا (٣).

ذكر وجوب تقديم الفاعل

(٤)

يجب تقديم الفاعل إذا انتفى الإعراب لفظا فيهما (٥) والقرائن المعنويَّة كضرب موسى عيسى ، بخلاف أكل الكمثرى موسى ، للقرينه التي تنفى اللبس ، وكذلك يجب تقديمه إذا كان مضمرا متصلا ، نحو : ضربت زيدا وضربتكَ ، وكذلك يجب تقديمه إذا أثبت المفعول بعد النفي نحو : ما ضرب زيد إلَّا عمرا ومعناه حصر مضرويته زيد في عمرو أى لا ضارب لزيد سوى عمرو (٦).

ذكر وجوب تقديم المفعول

(٧)

يجب تقديم المفعول لفظا ، وإن كان على خلاف القياس إذا أضيف الفاعل إلى ضمير المفعول كقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) (٨). لأنَّ الفاعل لو قَدِمَ رجح الضمير إلى غير متقدِّم لا لفظا ولا معنى وهو مثل : ضرب غلامه زيدا ،

ص: ١٣٥

١- الكافية ، ٣٨٤.

٢- جوزة الأخفش وابن جنى ، وجعلاه قياسا ، انظر الخصائص لابن جنى ١ / ٢٩٤ وهمع الهوامع ، ١ / ٦٦.

٣- شرح الوافية ، ١٥٧ ، والتشابه بينهما واضح. وانظر شرح المفصل ، ١ / ٧٥ ، وشرح الكافية ، ١ / ٧١.

٤- الكافية ، ٣٨٤.

٥- فى شرح الوافية ، ١٥٨ «فيهما معا وانتفت القرائن المعنويه».

٦- شرح الوافية ، ١٥٨ ، وانظر الكتاب ، ١ / ٣٤ ، والمقتضب ، ٣ / ٩٥ ١١٧ - ٤ / ٢ وشرح الكافية ، ١ / ٧٢ وشرح التصريح ، ١ / ٢٨١ ،

والأشمونى ، ٢ / ٥٦.

٧- الكافية ، ٣٨٥.

٨- من الآيه ١٢٤ من سورة البقره.

ومما يجب فيه تقديم المفعول أن يكون المفعول مضمرا متصلا والفاعل ظاهر نحو: ضربك زيد وضربني زيد ، ومما يجب فيه تقديم المفعول أيضا ، إن ثبت الفاعل بعد التثني كقولك: ما ضرب عمرا إلا زيد ، أى لا ضارب لعمرو غير زيد ، فلو قدر ضارب آخر لم يستقم المعنى (1) ومنه قول الشاعر (2):

قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطر الفارس إلا أنا

ذكر حذف الفعل جوازا ووجوبا

(3)

حذف الفعل جائز وواجب ، فالجائز ، قولك: زيد فى جواب من قال: من قام؟ ونحوه أى قام زيد (4) وكذلك يحذف الفعل جوازا فى نحو قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) (5) فيمن قرأ بفتح الباء من يسبح (6) أى يسبحه رجال ، فأنت مخير فى ذلك إن شئت حذف الفعل لدلاله القرينه عليه ، وإن شئت أظهرته لزياده البيان. فإن قيل من قام؟ قلت: عمرو أو قام عمرو حسبما تقدم ، والفعل الواجب حذفه يفسر (7) بعد حذفه كقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

ص: ١٣٦

- ١- شرح الوافيه ، ١٦٠ وانظر شرح التصريح ، ١ / ١٨٢.
- ٢- البيت لعمرو بن معديكرب ، ورد منسوباً له فى الكتاب ، ٢ / ٣٥٣ وشرح ديوان الحماسه ، للمرزوقى ١ / ٤١١ وشرح شواهد المغنى ، للسيوطى ١ / ٤١٩ وذكر أنه ينسب للفرزدق أيضا وليس فى ديوانه ، وورد من غيره نسبه فى شرح المفصل ، ٣ / ١٠١ - ١٠٣ ولسان العرب ، قطر ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٠٩. قطر: صرع.
- ٣- شرح الكافيه ، ٣٨٥.
- ٤- شرح الوافيه ، ١٦٠ والتشابه تام ، وانظر شرح التصريح ، ١ / ٢٧٣.
- ٥- من الآيتين ٣٦ - ٣٧ من سوره النور ونصهما: «فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال لا تلهيهم تجاره ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاه يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار».
- ٦- قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء على ما لم يسم فاعله ف «له» يقوم مقام الفاعل ثم فسر من هو الذى يسبح له بقوله ؛ رجال لا تلهيهم ، كأنه لَمَّا قيل يسبح له فيها قيل: من هو الذى يسبح فقيل: رجال صفتهم كذا وكذا ، ويجوز أن يرتفع رجال بالابتداء والخبر فى بيوت فيوقف على الآصال فى القول الأول ولا- يوقف عليه فى هذا القول الثانى ، وقرأ الباقون بكسر الباء ، بنوا الفعل للفاعل وهو الرجال فارتفعوا بفعلهم. انظر الكشف ، ٢ / ١٣٩ - والنشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى ، ٢ / ٣٢٢ - واتحاف فضلاء البشر ، للدمياطى ، ٣٩٤.
- ٧- فى الأصل «والفعل الواجب حذفه أن يفسر» وفى شرح الوافيه ، ١٦١ «والواجب أن يجيء تفسير الفعل بعد حذفه» ثم ساق الآيه ، ونصّ أبى الفداء بعد حذفنا ل «أن» أوضح.

اشتَجَارَكَ (١) لأنَّ التقدير وإن استجاركَ أحد من المشركين ، فلو ذهبت لتذكر الفعل ، جمعت بين المفسر والمفسر وهو غير جائز (٢).

ذكر تنازع الفعلين

(٣)

المراد بتنازع الفعلين أن كلاً منهما يصلح أن يكون عاملاً في الظاهر بعدهما (٤) وتنازعهما على أربعة أقسام :

الأول : أن يكون الأول على وجه الفاعلية والثاني على وجه المفعولية كقولك : ضربني وأكرمت زيدا.

الثاني : عكسه ، كقولك : ضربت وأكرمتني زيدا.

الثالث : أن يكون تنازعهما على وجه المفعولية كقولك : ضربني وأكرمتني زيدا.

الرابع : أن يكون تنازعهما على وجه المفعولية كقولك : ضربت وأكرمت زيدا (٥).

والبصريون يختارون إعمال الثاني ، لأنَّ المعمول كالتَّمَمَة للعامل ، فكان الثاني أولى لقربه ، والكوفيون يختارون إعمال الأول ، لأنَّ السَّابِق أولى (٦) فإنَّ أعملت الثاني ، والأول يقتضى الفاعل أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر ، كقولك : ضربني وضربت زيدا ، فتضمير في : ضربني ، ضميراً وفقاً لزيد ، ويستتر إذا كان مفرداً كما في المثال المذكور ، ويظهر في التثنية والجمع كقولك : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الزيدين ، والكسائي يجيزها على حذف الفاعل فيقول : ضربني وضربت الزيدين ، فلا يبرز ضمير المثني في ضربني لأنَّ الفاعل عنده

ص: ١٣٧

١- من الآية ٦ من سورة التوبة.

٢- شرح الوافية ، ١٦١ وانظر شرح الكافية ، ١ / ٧٧.

٣- الكافية ، ٣٨٥.

٤- الكتاب ، ١ / ٧٣ ، والمقتضب ، ٣ / ١١٢ وتسهيل الفوائد ٨٦ ، وشرح المفصل ، ١ / ٧٧ ، وشرح الكافية ، ١ / ٧٧ ، وشرح التصريح ، ١ / ٧٨ ، وهمع الهوامع ، ٢ / ١٠٨.

٥- شرح الوافية ، ١٦٢.

٦- للتوسع في ذلك ارجع إلى الكتاب ، ١ / ٧٤ ، والمقتضب ، ٤ / ٧٢ والإنصاف ، ١ / ٨٣ وشرح المفصل ، ١ / ٧٧.

محذوف (١) ، والفراء (٢) يمنع من حذف الفاعل ومن الإضمار قبل الذّكر ، ويقول إذا توجه الفعلان إلى الظاهر على جهة الفاعليّة مثل : قام وقعد زيد ، فزيد مرفوع بهما (٣) وهو باطل ، لتعدّد أن يفعل الاسم الواحد الفعلين في حاله واحده (٤) وتقول : ضربني وضربت زيدا هو ، فتجعل هو فاعل ضربني لصيحه رجوعه إلى زيد ، لتقدّمه عليه لفظا ، وإن احتاج الأوّل إلى مفعول فاحذفه ، لأنّه فضله يستغنى عنه إلّا أن يكون هو المفعول الثاني من باب ظننت ، فإنّه لا يحذف كقولك : ظنّني قائما وظننت زيدا قائما (٥) فلو أضمرته وقلت : علّمني إياه وعلمت زيدا منطلقا ، لم يجز لأنّ المفعول لا يضمّر قبل الذّكر أصلا .

وإن أعملت الأوّل على اختيار الكوفيين أضمرت الفاعل في الثاني ، نحو : ضربت وضرباني الزيدين ، وليس ذلك إضمارا قبل الذّكر ، وإن احتاج الثاني إلى مفعول ، فالمختار إضماره نحو : ضربني وضربته زيد ، وإن عسر إضماره ، أظهرته نحو : ظننت وظنّاني قائما الزيدين قائمين ، لأنّك لو قلت : ظننت وظنّاني إياه الزيدين قائمين ، لم يستقم لرجوع إياه وهو مفرد إلى قائمين وهو مثني ، وإن جعلت إياه مثني وقلت : ظننت وظنّاني إياهما ، لم يستقم أيضا ، لأنّه خبر عن مفرد ، وهو المفعول الأوّل في ظنّاني (٦) .

٢- ذكر مفعول ما لم يسمّ فاعله

(٧)

هو كلّ مفعول لفعل حذف فاعله ورفع هو لإقامته مقام الفاعل ، وشرط فعله إن كان ماضيا أن ينقل من فعل إلى فعل ، وإن كان مستقبلا أن ينقل من يفعل إلى يفعل ، عبر ب «فعل» يفعل عن جميع الأفعال التي ذكر معها فاعلها ، وب «فعل» يفعل عن

ص: ١٣٨

- ١- شرح الوافيه ، ١٦٢ .
- ٢- يحيى بن زياد أبو زكريا ، أعلم النحويين الكوفيين بعد الكسائي ، توفي ٢٠٧ هـ ، انظر ترجمته في الفهرست ، ٩٨ ، ونزهه الألباء ، ٩٨ والبلغه ، ٢٨٠ ، والبعيه ، ٢ / ٣٣ .
- ٣- شرح المفصل ، ١ / ٧٧ .
- ٤- شرح الكافيه ، ١ / ٨٠ .
- ٥- شرح التصريح ، ١ / ٣٢٢ .
- ٦- شرح الوافيه ، ١٦٣ - ١٦٤ وانظر مع الهوامع ، ٢ / ١١٠ .
- ٧- الكافيه ، ٣٨٥ - ٣٨٦ .

جميع الأفعال التي حذف فاعلها ، وصار ذلك كاللَّقب لها (١). ولا يصح وقوع المفعول الثاني (٢) من باب علمت موقع الفاعل ، لأنه مسند إلى الأول في المعنى فلو أسند الفعل إليه لصار مسندا ، ومسندا إليه في حاله واحده ، والثالث من باب أعلمت كذلك ، والمفعول له كذلك أيضا ، لأنَّ نصبه هو المشعر بالعلية ، وإقامته مقام الفاعل توجب رفعه فيتدافعان ، والمفعول معه كذلك ، لأنَّ شرطه أن يكون مع الفاعل (٣) ، وشرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف الفاعل فيتدافعان ، وإذا تعددت المفاعيل وفيها مفعول به تعين أن يقام مقام الفاعل دون غيره ، كزيدا في قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره (٤) خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون إقامه غيره فيرفعونه ويبقون المفعول به الصريح منصوبا ويستدلون بقراءه أبي جعفر المدني (٥) شيخ نافع (٦) ويخرج (٧) له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا (٨) ومثله في قراءته أيضا (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) (٩) ويقول الشاعر : (١٠)

ص: ١٣٩

- ١- شرح الوافية ، ١٦٧ وشرح الأشموني ، ١٠٨ / ٥ .
- ٢- الكافية ، ٣٨٦ .
- ٣- وفي شرح الوافية ، ١٦٨ تفصيل اختصره أبو الفداء هنا ، وانظر لهذه المسائل تسهيل الفوائد ، ٧٧ ، وشرح الكافية ، ١ / ٨٣ - ٨٤ وشرح التصريح ، ١ / ١٩٢ ، وشرح الأشموني ، ٦٨ / ٢ ، والهمع ١ / ١٦٣ - ١٦٤ .
- ٤- الكافية ، ٣٨٦ .
- ٥- يزيد بن القعقاع المخزومي المدني إمام أهل المدينة في القراءه وأحد القراء العشره قرأ على ابن عباس وأبي هريره وروى عنه القراءه نافع بن أبي نعيم توفي سنه ١٣٠ ه انظر ترجمته في الفهرست ، ٤٦ وغايه النهايه ، ٢ / ٣٨٢ والنشر ، ١ / ١٧٨ .
- ٦- هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم المدني ، أصله من أصبهان قرأ على سبعين من التابعين منهم أبو جعفر المدني وقد انتهت إليه رياسه الإقراء بالمدينه فأقرأ بها أكثر من سبعين سنه توفي ، ١٦٩ ه انظر ترجمته في الفهرست ، انظر ترجمته في الفهرست ، ٤٢ وغايه النهايه ، ٢ / ٣٣٠ والنشر ، ١ / ١١٢ .
- ٧- كذا في الأصل بالياء وضمها وفتح الراء على قراءه أبي جعفر ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء. انظر النشر ، ٢ / ٢٠٦ والاتحاف ، ٢٨٢ .
- ٨- من الآية ١٣ ، من سوره الإسراء .
- ٩- من الآية ١٤ من سوره الجاثيه ، وقد ضبط «يجزى» في الأصل بضم الياء وفتح الزاي على قراءه أبي جعفر ، وقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالياء مبنيًا للفاعل أن ليجزى الله ، والباقون بالنون مبنيًا للفاعل أيضا ، انظر النشر ، ٢ / ٣٧٢ والاتحاف ، ٣٩٠ ، وانظر في هذه المسأله ، شرح المفصل ، ٧ / ٧٤ ، وشرح التصريح ، ١ / ٢٩١ ، والهمع ، ١ / ١٦٢ .
- ١٠- البيت لجرير بن عطيه ورد في ديوانه ، ٧٥ ، ونسب له في خزانه الأدب للبغدادى ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ومن غير نسبه في الخصائص ١ / ٢٩٧ وشرح المفصل ، ٧ / ٧٥ وشرح الكافية ، ١ / ٨٥ وهمع الهوامع ، ١ / ١٦٢ .

ولو ولدت قفيره جرو كلب

لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، والبصريون يتأولون ذلك (١).

واعلم أنّ المفاعيل إذا تعدّدت وأقمت أحدها مقام الفاعل فلك الخيار في تقديمه وتأخيره عند اللبس ، فإذا التبس وجب أن يلي المقام الفعل ، فقوله تعالى : (وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ) (٢) المقام «يومئذ» ، وإذا تعدّدت المفاعيل التي تقام مقام الفاعل ولم يكن فيها مفعول به رفعت ما شئت لقيامه مقام الفاعل وتركت البواقي على ما تقتضيه (٣) والأولى ؛ أن يقام المفعول الأول من باب أعطيت مقام الفاعل دون الثاني (٤) ففي قولك : أعطيت زيدا درهما ، الأولى أن يقام زيد مقام الفاعل دون الدرهم ، لأنّ زيدا عاط أي متناول ففيه معنى الفاعليه (٥).

٣- ذكر المبتدأ

(٤)

وهو الاسم - أو المؤول به - المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصّفه الواقعة بعد حرف الاستفهام ، أو حرف النّفي ، رافعه لظاهر نحو : زيد قائم (٧) ،

ص: ١٤٠

١- ومما قالوا إنّ كلابا منصوب بولدت ، ونصب جرو كلب على النداء على الذم وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامه المصدر مقام الفاعل ، ويكون التقدير فلو ولدت قفيره الكلاب يا جرو كلب لسبّ السبّ بذلك ، وحمله بعضهم على الشذوذ من إقامه المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب ، انظر الخصائص ، ١ / ٣٩٧ وشرح المفصل ، ٧ / ٧٦ وخزانه الأدب ، ١ / ٣٣٨. قال ابن جنى «هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلا بل لا يثبت إلا محتقرا شاذا» وفي شرح الوافية ، ١٧٠ «وجوابهم أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء».

٢- من الآية ٢٣ من سورة الفجر.

٣- شرح الوافية ، ١٧٠ وانظر شرح الكافية ، ١ / ٨٥.

٤- الكافية ، ٣٨٦.

٥- شرح الوافية ، ١٧٠ والتشابه تام مع تقديم وتأخير.

٦- الكافية ، ٣٨٦.

٧- وبعدها في الكافية : وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان. وانظر في حد المبتدأ الكتاب ١ / ٢٤ - ٢ / ٧٨ - ١٢٢ والمفصل ، ٢٣ وشرح المفصل ،

١ / ٨٣ وتسهيل الفوائد ، ٤٤ وشرح الكافية ، ١ / ٨٦ وهمع الهوامع ، ١ / ٩٣ وشرح الأشموني ، ١ / ٨٨.

و «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» (١) (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (٢) أى سماعك وصومكم.

قوله : مجرد عن العوامل اللفظية ، احترز به عن أسماء إنَّ وكان وما ولا المشبهتين بليس ، وعن المفعول الأول من باب علمت ، والثاني من باب أعلمت ، وعلم من احترازه عن العوامل اللفظية خاصة أنه لا يحترز عن العوامل المعنوية ، فإنَّ المبتدأ لم يتجرّد عنها ، وقوله : مسندا إليه ، احترز به عن الخبر ، لأنَّه مجرد ، ولكن غير مسند إليه ، وعن مثل الأصوات نحو : غاق ، وألفاظ العدد ، وحروف التهجي فإنَّها مجردة ولكن ليست مسندا إليها ، لأنَّها غير معربه لفقد التركيب ، وقوله : أو الصفه الواقعه بعد حرف الاستفهام أو حرف النفي رافعه لظاهر ، إنما أفردتها بالذكر لأنَّها لم تدخل فى رسم المبتدأ لكونها غير مسند إليها ، ولم تدخل فى رسم الخبر ، لأنَّ فاعلها سدَّ مسدَّ الخبر ، وذلك نحو قولك : أقائم الزيدان (٣) وقوله : رافعه لظاهر ، معناه أنَّ هذه الصفه لا تقع مبتدأ إلا بشرط أن تتجرّد عن الضمير المستكنَّ فيها ، لترفع الظاهر الذى بعدها ، لأنَّها كالفعل إذا رفع الظاهر (٤) واحترز بقوله : رافعه لظاهر عن الرافعه للمضمّر نحو : أقائم الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، فإنَّ قائمان وقائمون متعين للخبر (٥) لأنَّ كلّاً منهما رافع لضمير متّصل مستقرّ فيه لا للظاهر الذى بعده لأنَّ أقائمان وأقائمون لو كان مبتدأ ، لم يثنَّ ولم يجمع ، لأنَّ الفعل وشبهه إذا أسند إلى الظاهر لم يثنَّ ولم يجمع على مذهب الأكثر ، لكن يجوز ذلك على لغة أكلونى البراغيث وهى لغة ضعيفه (٦) ، فيجوز عليها أن يقع قائمان وقائمون مبتدأ مجردا عن المضمّر ، رافعا للظاهر الذى بعده ويكون الزيدان والزيدون فاعلا سدَّ مسدَّ الخبر (٧).

ص: ١٤١

- ١- وروى : لأن تسمع ، وأن تسمع ، وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظره فى جمهره الأمثال للعسكري ، ١ / ١٨٦ وفصل المقال ، للبكرى ١٢١ والمستقصى للزمخشري ، ١ / ٣٧٠.
- ٢- من الآية ١٨٤ من سورة البقره.
- ٣- همع الهوامع ، ١ / ٩٤.
- ٤- شرح الوافيه ، ١٧١ وشرح ابن عقيل ، ١ / ١٨٩.
- ٥- شرح الوافيه ، ١٧١.
- ٦- وهى لغة طيء أو أزد شنوءه أو بلحارت ، المغنى ، ٢ / ٣٦٥.
- ٧- شرح الكافيه ، ١ / ٨٦ ، وتسهيل الفوائد ، ٤٤ وشرح ابن عقيل ، ١ / ١٩٩ ، وشرح الأشموني ، ١ / ١٩٢.

واعلم أنه قد قيل : ينبغي أن يزداد في رسم الصفه المذكوره لفظه مستغنى به فيقال : رافعه لظاهر مستغنى به ، لئلا يرد التَّقْض بمثل : أرقام أبوه زيد ، فإنها رفعت ظاهرا وهو أبوه ومع ذلك ليست مبتدأ ، فإنَّ المبتدأ في المثال المذكور هو زيد ، لا أبوه المرفوع بالصفه المذكوره (١) ، وإذا طابقت الصفه المذكوره مفردا نحو : أرقام زيد وما قائم زيد جاز (٢) أن تكون الصفه حينئذ (٣) مبتدأ وما بعدها فاعلها ، وجاز أن تكون خبرا مقدما وما بعدها المبتدأ ، وإذا كانت خبرا كان فيها ضمير مستكن ، وإنما خصص مطابقتها للمفرد بذلك ، لأنها إذا طابقت مثنى أو مجموعا نحو : أرقامان الزيدان وما قائمون الزيدون ، لم يجز الأمران عند الأكثر ، بل تتعين الصفه حينئذ للخبر وتكون رافعه للمضمم المستتر فيها ، ويتعين الظاهر الذي بعدها للمبتدأ ، وأما على لغة أكلوني البراغيث فلا يتعين ذلك ، وجاز أن تكون مبتدأ وتكون حينئذ مجردة عن الضمير المستتر رافعه لما بعدها حسبما تقدمت الإشارة إليه ، وقد أشكل منع الشيخ أبي عمرو بن الحاجب (٤) تشبيه الصفه وجمعها في هذا الباب ، وتجويزه ذلك على ضعف في التعت حيث قال الشيخ (٥) : «وحسن قام رجل قاعد غلماناه وضعف قاعدون غلماناه» فيتأمل .

٤- ذكر الخبر

إشاره

(٦)

وهو المجرد المسند به المغاير للصفه المذكوره ، قوله : المجرد ، احترز به عن

ص: ١٤٢

١- لعل القائلين بذلك قد اعتمدوا على ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل ، ١ / ٢٦٩ : واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو : أرقام أبوه زيد ، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق إلا أنه غير مغن إذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبوه مرتفع به» وانظر المساعد ، ١ / ٢٠٥ .

٢- غير واضح في الأصل .

٣- غير واضح في الأصل .

٤- هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب الكردى الأصل ، الإسنائى المولد ، برع في الفقه المالكي ، والقراءات والعرييه والأصول توفي ٦٤٦ هـ انظر ترجمته في وفيات الأعيان ، ٣ / ٢٤٨ والبلغه ، ١٤٠ والبعيه ، ٢ / ١٣٤ وشذرات الذهب ، لابن العماد ٥ / ٢٣٤ .

٥- في الأصل : الشرح ، قال في الكافيه ، ٤٠٠ «حسن قام رجل قاعد غلماناه ، وضعف قاعدون غلماناه» .

٦- الكافيه ، ٣٨٦ .

خبر إنّ وكان ونحوهما ، فإنّه مسند به وليس مجرّدا عن العوامل اللفظيّة ، وإنما قال : المجرّد ، ولم يقل : الاسم المجرّد ، لأنّ خبر المبتدأ قد يكون غير اسم ، وقوله : المسند به ، احتراز به عن المبتدأ الذي هو المسند إليه ، وقوله : المغاير للصفه المذكوره ، احتراز به عن الصفه الواقعه بعد حرف الاستفهام وحرف النفي المقدمه الذكر مع المبتدأ نحو : أقائم أخواك ، والمراد بالمغايره للصفه المذكوره (١) إمّا أن لا يكون صفه ك «زيد غلامك» ، أو يكون صفه ولا يكون بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام ك «زيد قائم» ، أو يكون صفه واقع بعد أحدهما ، ولا تكون رافعه لظاهر ، كأقائمان الزيدان.

ذكر أنّ أصل المبتدأ التقديم

(٢)

الأصل أن يقدّم المبتدأ على الخبر لأنّ المبتدأ محكوم عليه وحقّ المحكوم عليه أن يكون متقدّما على المحكوم به ، ومن ثمّ جاز : في داره زيد ، لأنّ زيدا وإن كان متأخرا عن في داره لفظا فهو متقدّم تقديرا ، وامتنع أن يقال : صاحبها في الدار ، لأنّه إضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ، لأنّ الضمير في صاحبها يعود إلى الدار وهو متقدّم على الدار لفظا ومعنى ، أمّا لفظا فظاهر ، وأمّا معنى فلا أنّ صاحبها مبتدأ وحقّه أن يكون متقدّما على الخبر (٣).

ذكر وجوب تقديم المبتدأ

(٤)

يجب تقديم المبتدأ إذا تضمّن معنى الإنشاء نحو : من أبوك؟ وما صناعتك؟ وكذلك إذا كان الخبر فعلا للمبتدأ نحو : زيد قام ، واعلم أنه لو قال : (٥) فعلا له مفردا لكان أولى ، لئلا يرد عليه : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فإنّ الفعل هنا

ص: ١٤٣

١- غير واضح في الأصل.

٢- الكافيه ، ٣٨٦.

٣- شرح الوافيه ، ١٧٢ وانظر شرح المفصل ، ١ / ٨٥ ، وشرح الكافيه ، ١ / ٨٨.

٤- الكافيه ، ٣٨٦ - ٣٨٧.

٥- في الأصل : قيل ، وفي الكافيه : «أو كان الخبر فعلا له» وفي شرح الوافيه ، ١٧٣ ، ومنها أن يكون الخبر فعلا له.

للمبتدأ ، ولا يجب تقديم المبتدأ عليه بل يجوز : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن قاما وقاموا خبران مقدّمان ، ويجب التّقديم أيضا إذا استوى المبتدأ والخبر في المعنى نحو : زيد الأفضل (١).

ذكر وجوب تقديم الخبر

(٢)

يجب تقديم الخبر إذا تضمّن معنى الإنشاء نحو : أين زيد؟ ومتى السّففر؟ وأما إذا كان الخبر جملة نحو : زيد متى خروجه؟ فإنّه لا يجب تقديم الخبر حينئذ لكونه جملة وقد وقع الاستفهام في صدرها على بابها ، وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مصحّحا للمبتدأ نحو : في الدّار رجل فإنّه لو قدّم المبتدأ حصل الابتداء بالنكرة من غير تخصيص ، وكذا يجب تقديمه إذا كان المبتدأ أنّ المفتوحة مع ما في حيزها نحو : عندي أنّك قائم ، وفي ظنّي أنّك مسافر ، فلو قدّمت بقيت عرضه لدخول إنّ عليها (٣) ، وكذا يجب تقديمه إذا كان في (٤) المبتدأ ضمير راجع إلى شيء من الخبر نحو : على التّمرة مثلها زيدا ، فلو قدّم المبتدأ الذي هو مثلها رجع الضمير إلى غير مذکور لا لفظا ولا معنى (٥).

ذكر الابتداء بالنكرة

(٤)

للمبتدأ والخبر من جهة التعريف والتنكير أربعة أقسام : أحدها : أن يكون المبتدأ معرفه (٧) والخبر نكرة وهو الأصل نحو : زيد قائم ، والثاني : أن يكونا معرفتين نحو :

ص: ١٤٤

١- بعدها في شرح الوافية ، ١٧٣ «فجعل المتقدم مبتدأ ، هو المستقيم لأنه الأصل فلا حاجة إلى تقدير تقديم وتأخير من غير فائده» وانظر المغنى ، ٤٥١ / ٢ وشرح التصريح ، ١٧١ / ١ وهمع الهوامع ، ٥٥ / ١ وحاشية الصبان ، ٢٠٩ / ١.

٢- الكافية ، ٣٨٧.

٣- شرح الوافية ، ١٧٤ وبعدها «وهم يكرهون مثل ذلك فأوجبوا تقديم الخبر ليصح دخول إن كقولك : إن في ظنّي أنّك مسافر ونحوه وهذا قول الأكثرين».

٤- في الأصل إذا كان المبتدأ ضمير ... وانظر شرح الوافية ١٧٤.

٥- شرح الوافية ، ١٧٤ وانظر شرح الكافية ٩٩ / ١ وشرح التصريح ١٧٦ / ١ وشرح الأشموني ، ٢١٢ / ١.

٦- الكافية ، ٣٨٧.

٧- الكتاب ، ٣٢٨ / ١ والمقتضب ، ١٢٧ / ٤ وشرح المفصل ، ٨٥ / ١ وتسهيل الفوائد ، ٤٦.

زيد أخوك ، والثالث : أن يكونا نكرتين نحو : رجل حسن قائم ، والرابع : أن يكون المبتدأ نكره والخبر معرفه وهو عكس الأصل . كقول الشاعر :
(١)

أهابك إجلالا ومالك قدره

علّى ولكن ملء عين حبيبها

فملء عين مبتدأ وهو نكره وحبيبها خبر وهو معرفه ، وقد جاء مثل ذلك مع العوامل ، كقول الشاعر : (٢)

وربّ سيئه من بيت رأس

يكون مزاجها غسل وماء

فغسل نكره وهو اسم كان ومزاجها معرفه وهو الخبر ، والظاهر أنّ هذا القسم إنّما يجوز في ضروره الشعر (٣).

ولا يجوز الابتداء بالنكره إلّا إذا تخصّصت بوجه ما (٤) ، لأنها بالتخصيص تقارب المعرفه ، وتخصيصها بأحد أمور عشره :

١ - الوصف نحو : رجل عالم في الدار .

٢ - الاستفهام نحو : أرجل في الدار أم امراه .

٣ - النفي نحو : ما أحد خير منك .

٤ - أن تقع النكره بمعنى الفاعل المثبت بعد نفي نحو «شّر أهرّ ذا ناب» ، أي : ما أهرّ ذا ناب إلّا شر (٥).

ص : ١٤٥

١- البيت لنصيب بن رباح الأ-كبر مولى بنى مروان ، نسب له في شرح ديوان الحماسه للمرزوقي ، ٣ / ١٣٦٣ وشرح الشواهد ، ١ / ٢١٣ وشرح

التصريح ، ١ / ١٧٦ وورد من غير نسبه في عمده الحافظ ، ١ / ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ، ١ / ٢٤١ وشرح الأشموني ، ١ / ٢١٣ .

٢- البيت لحسّان بن ثابت ورد في ديوانه ٧١ بروايه كأن حبيئه ، وروى البيت منسوباً له في كل من الكتاب ، ١ / ٤٩ والمقتضب ، ٤ / ٩٢ بروايه

كأن سلافه ، والمحتسب ١ / ٣٧٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ، للبطلبوسى ٤٦ وشرح المفصل ، ٧ / ٩١ - ٩٣ . ولسان العرب ، سبأ ، ومغنى

الليبي ٢ / ٤٥٣ - ٦٩٥ - وشرح شواهد المغنى ، ٢ / ٨٤٩ ورواه السيوطى في همعه ، ١ / ١١٩ من غير نسبه بروايه كأن سلافه ورواه جميعهم

وكان مكان ورب ، السبيئه : الخمر ، بيت رأس : اسم لقريتين في كل واحده منهما كروم كثيره إحداهما بالبيت المقدس ، والأخرى من نواحي

حلب معجم البلدان ، ١ / ٥٢٠ .

٣- الكتاب ، ١ / ٤٨ والمقتضب ، ٤ / ٩١ .

٤- الكافيّه ، ٣٨٦ .

٥- مثل يضرب عند ظهور أمارات الشّرّ ومخايله انظر المستقصى ، ٢ / ١٣٠ ومجمع الأمثال للميداني ، ١ / ٣٧٠ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد ، وانظر حاشيه الصبان ، ١ / ٢٠٥ .

٥- تقديم ظرف هو الخبر نحو قولك : فى الدار رجل.

٦- الدعاء نحو : سلام عليك ، وويل له ، وعزّ لمولانا.

٧- الاستغراق نحو : من يقيم أقم معه.

٨- الجواب نحو : أن يقال لك : من عندك؟ تقول : رجل ، أى عندى رجل وهو راجع إلى تقديم الخبر وهو ظرف.

٩- التعجب نحو : ما أحسن زيدا ، فعند سيبويه ما مبتدأ نكره وهى بمعنى شىء خلافا للأخفش فإنه يقول إن ما فى ما أحسن زيدا ، موصوله فتكون معرفه (١).

١٠- الإضافة نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد» (٢) وغلّام رجل فى الدار لتخصيصه بالإضافة ، والظاهر أن التخصيص لا ينحصر فى الأمور العشره المذكوره فإنّ التصغير مخصص نحو : رجيل عندك ، وليس هو من الأمور العشره (٣).

ذكر الجملة الخبرية

(٤)

الكلام إن احتمل الصّدق والكذب فهو الخبر كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، وإن لم يحتمل الصّدق والكذب فهو الإنشاء وهو الأمر ، والنهى ، والسؤال والالتماس والتمنى والترجى والقسم والنداء والتعجب والاستفهام ، لأنّ الإنشاء إن دلّ على طلب الفعل دلّاله وضعيه فهو مع الاستعلاء أمر نحو : اضرب ، ومع الخضوع سؤال : كاللهم اغفر لى ، ومع التساوى التماس نحو : تمهّل يا رفيقى ، وإنّ لم يدلّ على طلب الفعل دلّاله وضعيه ، فإن دلّ على طلب ترك الفعل فهو النهى وإلّا فهو

ص: ١٤٦

١- الكتاب ، ٧٢ / ١ - المقتضب ، ١٧٧ / ٤.

٢- انظره فى موطأ الإمام مالك ، ١ / ١٥٣ ، وسنن أبى داود ، ٢ / ٦٢ ، وسنن النسائى ، ١ / ٢٣٠ ، وسنن ابن ماجه ، ١ / ٤٢٧ - ٥٢٦ ، وفى ط. محمد فؤاد عبد الباقي ١ / ٤٤٨ وانظر شرح الجامع الصغير للمناوى ، ٢ / ٧.

٣- شرح الوافيه ، ١٧٦ وانظر شرح المفصل ، ١ / ٨٥ وشرح الكافيه ، ١ / ٨٨ وشرح التصريح ، ١ / ١٦٨ وهمع الهوامع ، ١ / ١٠١ وشرح الأشموني ، ١ / ٢٠٤ وحاشيه الحضري ، ١ / ١٠٠.

٤- الكافيه ، ٣٨٦.

التمنى والترجى والقسم والنداء والتعجب والاستفهام (١) إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الجملة الخبرية هي التي تقع خبرا غالبا ، وأما الجمل الإنشائية فلا تقع خبرا للمبتدأ إلا بتأويل نحو : زيد أكرمه وزيد لا تضربه ، والتقدير زيد مقول فيه أكرمه ولا تضربه (٢) ، ولترجع إلى الجملة الخبرية فنقول : تكون إسميه نحو : زيد أبوه قائم ، وتكون فعلية نحو : زيد قام ، ويلزم أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ ، إلا أن تكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى كما في ضمير الشأن نحو : (هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (٣) أو يقوم مقام العائد شيء كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) (٤) وقد يحذف العائد إذا كان معلوما نحو : السمن منوان بدرهم أى منوان منه بدرهم (٥) وكذلك البرّ الكزبستين (٦) ، فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر عن منوين والجملة خبر السمن ، و «منه» المحذوفه في موضع رفع صفة لمنوين ليصحّ الابتداء بالنكرة ، وأما «منه» في قولهم : البرّ الكزبستين ، ففي موضع نصب على الحال من الكزّ المعرفة (٧) وما وقع من الظروف خبرا نحو : زيد في الدار ، زيد عندك ، والخروج يوم الجمعة ، فالأكثر ، أنه مقدّر بجملة (٨) لأنّ الظرف معمول لغيره والأصل في العمل للفعل ، والتقدير : زيد استقرّ أو حصل عندك فحذف الفعل للعلم به لاستحاله كون زيد عنده من غير حصول واستقرار ، ونقل الضمير المستكنّ في ذلك الفعل إلى الظرف ، فصار

ص: ١٤٧

- ١- مفتاح العلوم للسكاكي ، ٧٩.
- ٢- شرح الوافية ، ١٧٦ وانظر الخلاف حول جواز مجيء الجملة الخبرية إنشائية في تسهيل الفوائد ، ٤٨ وشرح الكافية ، ١ / ٩١ وحاشية الصبان ، ١ / ١٩٥.
- ٣- من الآية ١ من سورة الإخلاص.
- ٤- من الآية ٢٦ من سورة الأعراف ، على أن ذلك مبتدأ ثان ، وخبر خبره.
- ٥- منوان تثنيه منا ، وهو الذى يكال به السمن وغيره ، وقيل الذى يوزن به رطلان ، والجمع أمناء مثل سبب وأسباب ، وفي لغة تميم منّ بالتشديد والجمع أمنان والتثنيه منّان على لفظه المصباح المنير منا.
- ٦- البر بالضم ، القمح ، الواحده بره ، والكر : كيل معروف والجمع أكرار مثل قفل وأقفال ، وهو ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف ، المصباح المنير برر ، وكرر.
- ٧- ويجوز أن يكون حالا- من الضمير الذى فى الخبر ، والعامل فيه الخبر أى البر الكركائن بستين كائنا منه ، انظر شرح الكافية ، ١ / ٩١ وشرح التصريح ، ١ / ١٦٤ - ١٦٥ وشرح الأشموني ، ١ / ١٩٦.
- ٨- الكافية ، ٣٨٦.

الضمير مرفوعا بالظرف كما كان مرفوعا بالفعل ، وصار الظرف مع الضمير جمله فلذلك قَدَر بجمله (١) وقال قوم : (٢) التقدير زيد مستقر في الدار ، فيكون الخبر مفردا (٣).

ذكر أمور مشتركة بين المبتدأ والخبر

(٤)

قد يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر ، والذي يتضمّن ذلك من المبتدآت الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، والنكرة الموصوفة بأحدهما وإنّما يشتمل المبتدأ على معنى الشّرط بأمرين : وهما العموم والإبهام ، لأنّ الموصول إذا لم يكن للعموم وكان لشيء (٥) معهود امتنع دخول الفاء في خبره فلو قلت : الذي بعته من عبيدي فله درهم ، لم يجوز ، وكذا إذا لم تشتمل النكرة الموصوفة على العموم لم يجوز دخول الفاء في خبرها فلو قلت : رجل ظريف فله درهم ، لم يجوز لفوات العموم ، فإذا قلت : كلّ رجل يأتيني فله درهم صحّ لوجود العموم والإبهام ، أما العموم فظاهر لأنّ كلّ رجل عام يصلح لكلّ واحد واحد من الناس ، وأمّا الإبهام فهو جواز أن يقع وأن لا يقع ، وفائدة دخول هذه الفاء في الخبر أنّها تؤذن (٦) بأنّ ما بعدها مستحقّ بالفعل المتقدّم ، أو بالظرف المتعلّق بالفعل المقدّر ، وإذا لم تدخل الفاء لم يتعيّن ذلك ، مثاله قولك : الذي يأتيني فله درهم ، فالدرهم (٧) مستحقّ بالإتيان ، وهو سبب استحقاقه ، فإذا سقطت الفاء لم يتعيّن أن يكون الدرهم مستحقا بالإتيان ، بل يحتمل أن يكون الدرهم ملكه على الإطلاق كما في قولك : زيد له درهم ، فالذي مبتدأ ،

ص: ١٤٨

- ١- جرى أبو الفداء وراء البصريين في مذهبهم القائل إن العامل هو الفعل ، وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف ، الإنصاف ، ١ / ٢٤٥ وشرح المفصل ، ١ / ٩٠ وشرح الكافية ، ١ / ٩٢ وهمع الهوامع.
- ٢- منهم ابن مالك ، المساعد ، ١ / ٢٣٥.
- ٣- بعدها في شرح الوافية ، ١٧٨ «والصحيح الأول».
- ٤- الكافية ، ٣٨٧.
- ٥- غير واضحة في الأصل.
- ٦- غير واضحة في الأصل.
- ٧- «فالدرهم» زياده يستقيم بها الكلام.

ويأتيني صلته ودرهم مبتدأ ثان وله خبره ، وهو متقدّم عليه ليصح الابتداء بالنكرة ، والجمله خبر الذى ، والعائد من الجمله إلى المبتدأ هو الهاء فى له (١) ومثال الظرف : الذى فى الدار فله درهم ، ومثال النكرة العامّة : كلّ رجل يأتيني فله درهم ومثال التعت بالظرف : كلّ رجل عندى فله درهم (٢) وإذا دخلت ليت أو لعلّ على المبتدأ لم يصحّ دخول الفاء فى خبره باتفاق (٣) لأنّ ما تضمّن معنى الشّرط إخبارى ، وخبر ليت ولعلّ إنشائى (٤) وإن دخلت إنّ المكسوره فالصحيح ، جواز دخول الفاء فى الخبر إذا قصد معنى السبب (٥) كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٦) وكقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (٧) وجوز الأخفش زياده الفاء فى الخبر (٨) وأنشد : (٩)

لا تجزعى إن منفسا أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى فاجزعى عند ذلك ، فالفاء الداخلة على عند زائده ، وسيبويه يتأوّل ذلك (١٠).

ص: ١٤٩

- ١- شرح الوافية ، ١٧٩.
- ٢- الكتاب ١ / ١٣٩ والمقتضب ، ٣ / ١٩٥ وشرح المفصل ، ١ / ١٠٠ - ١٠١ وشرح الكافية ، ١ / ١٠٢ وهمع الهوامع ، ١ / ١٠٩.
- ٣- الكافية ، ٣٨٧.
- ٤- وبعدها فى شرح الوافية ، ١٧٩ ولا يستقيم أن يكون شىء الواحد إنشائيا خبريا وانظر شرح الكافية ، ١ / ١٠٣ والهمع ، ١ / ١١٠.
- ٥- بعدها فى شرح الوافية ، ١٧٩ لأنّ خبرها ليس إنشائيا فلا منافاه بين الجزاء وبينه. وانظر شرح المفصل ، ١ / ١٠١ والمغنى ، ١ / ١٦٥.
- ٦- من الآية ١٣ سورة الأحقاف.
- ٧- من الآية ٨ من سورة الجمعة.
- ٨- المفصل ، ٢٧ وشرح المفصل ، ١ / ١٠١.
- ٩- البيت للنمر بن تولب ورد منسوباً له فى الكتاب ١ / ١٣٤ والكامل ، ٣ / ٣٠٠ وأمالى ابن السجى ١ / ٣٣٢ - ٣٤٦ وشرح المفصل ، ١ / ٨٢ وشرح الشواهد ، ٢ / ٧٥ وشرح شواهد المغنى ، ١ / ٤٧٢ - ٢ / ٨٢٩ وخزانه الأدب ، ١ / ٣١٤ - ٣٢١. ومن غير نسبه فى المقتضب ، ٢ / ٧٤ - ٧٦ ومغنى اللبيب ، ١ / ١٦٦ - ٢ / ٤٠٣ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ١٣٣ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٧٥ ، لا تجزعى : لا تحزنى ، والمنفس اسم فاعل من أنفس لغه فى نفس بضم الفاء نفاسه والمراد به المال النفيس ، والإهلاك ، الفناء.
- ١٠- نصّ ابن يعيش وابن هشام وصاحب الخزانه على أن سيبويه لا يثبت زياده الفاء فى الخبر وقد زيدت فى هذا البيت للضرورة. وانظر الكتاب ، ١ / ١٣٨ وشرح المفصل ، ١ / ١٠٠ والمغنى ، ١ / ١٦٦ وخزانه الأدب ، ١ / ٣١٥.

(١)

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينه الداله على خصوصهما ، فمن أمثله حذف المبتدأ قول المستهل : الهلال والله ، والمعنى : هذا الهلال ، ومثال حذف الخبر ، خرجت فإذا السبع ، والمعنى فإذا السبع موجود ، لأن هذه ، «إذا» للمفاجأه (٢) يحذف الخبر بعدها إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده (٣).

ذكر وجوب حذف الخبر

(٤)

ويحذف الخبر وجوبا في كل موضع ينضم إلى القرينه الداله عليه لفظ يلتزم في موضعه نحو : لو لا زيد لكان كذا ، فلو لا ، تدل على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها فهي تدل على الوجود المستلزم للخبر ، الذى هو موجود ، وقد التزم في موضع الخبر ، جواب لو لا الذى هو لكان كذا ، فقد حصل الأمران ، القرينه الداله ، واللفظ الملتمزم ، فلو أثبت الخبر قلت : لو لا زيد موجود لكان كذا ، لم يجوز (٥) وكذلك : لعمر ك لأفعلن ، فلمعرك تدل على أنه مقسم به ، والمشعر بقسمى هو الخبر ، وجواب القسم الذى هو لأفعلن ، لفظ التزم موضع الخبر ، فحصل الأمران فوجب الحذف فلو أثبت الخبر قلت : لعمر ك قسمى لأفعلن لم يجوز (٦) وكذلك يحذف الخبر وجوبا في قولهم : ضربى زيدا قائما ، فضرى فى تقدير الرفع بالابتداء وقد أضيف إلى الفاعل ، وزيدا مفعول ضربى ، وقائما ، لفظ التزم موضع الخبر وتقديره ضربى زيدا حاصل إذا وجد قائما ، فحذف الخبر الذى هو حاصل قياسا كما تحذف متعلقات الظروف ثم حذف

ص : ١٥٠

١- الكافيه ، ٣٨٧.

٢- كذا فى الأصل وفى شرح الوافيه ، ١٨٠ «وهذه إذا التى للمفاجأه».

٣- لكونها داله على الوجود ، ولا تحصل المفاجأه إلا بعد الوجود ويرى المبرد أنها ظرف وليست حرفا ، انظر شرح الوافيه ، ١٨٠ المقتضب ، ٣ / ١٧٨ وشرح الكافيه ، ١٠٣ / ١ والمغنى ، ٨٧ / ١.

٤- الكافيه ، ٣٨٧.

٥- شرح الوافيه ، ١٨٠ والإنصاف ، ٧٠ / ١ وشرح المفصل ، ٩٥ / ١ وشرح الكافيه ، ١٠٤ / ١.

٦- شرح الوافيه ، ١٨٠ وشرح التصريح ، ١٨٠ / ١.

الذى هو «إذا وجد» لدلاله معموله الذى هو «قائما» عليه فقائما دالّ على الظرف ، والظرف دال على متعلّقه الذى هو «حاصل» والدالّ على الدالّ على الشىء ، دال على ذلك الشىء فقائما دالّ على حاصل ، وهو أيضا اللفظ الذى التزم موضعه (١) وإذا كان الخبر بمعنى «مقترن» وحصل ما يدلّ عليه حذف وجوبا ، نحو : كلّ رجل وضيعته ومعنى ضيعته : حرفته (٢) وقد علم أنّ كلّ رجل مقترن مع حرفته ، فحذف الخبر الذى هو مقترن للعلم به ، ولأدّن الواو بمعنى مع فتدلّ على خصوصيه الخبر ، وهى المقارنه وضيعته لفظ التزم مع الخبر فحصلت القرينه واللفظ الملتزم ، فوجب الحذف (٣).

ذكر وجوب حذف المبتدأ

(٤)

وهو يحذف وجوبا فيما قطع خبره عن الوصفية نحو : الحمد لله الحميد برفع الحميد ، فالمبتدأ المحذوف «هو» لأنّ التقدير هو الحميد ، وكذلك يحذف إذا كان خبره مصدرا واقعا موضع الفعل نحو قوله تعالى : (طاعة) (٥) أى أمرنا يطاع وكذلك يحذف إذا كان خبره هو المخصوص بالمدح أو الذمّ نحو : نعم الرّجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، أى لما فيها من القرائن الدّاله عليه والتزام ما فى موضعه.

ذكر تعدّد الخبر

(٦)

وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا نحو : هذا حلو حامض ، أى جامع للطعمين وتلخيصه : هذا حلو بعضه ، وحامض بعضه ، وإلّا لزم التناقض فى هذه المسأله (٧)

ص: ١٥١

١- شرح الكافية ، ١ / ١٠٥.

٢- وصناعاته وتجارته ، القاموس المحيط صنع.

٣- شرح الوافية ، ١٨١ بتصرف يسير.

٤- لم يذكر هذا المبحث صاحب المفصل (٢٣ - ٢٧) ولا صاحب الكافية ، ٣٨٦ - ٣٨٨ فهو من مباحث متفرقه.

٥- من الآيه ٨١ من سوره النساء ، وأولها : ويقولون طاعه.

٦- المفصل ، ٢٧.

٧- حاشيه الصبان ، ١ / ١٢٢.

وقد يكون له ثلاثه أخبار ، وأربعة أخبار ، كقول الشاعر : (١)

من يك ذا بتّ فهذا بتّي

مقيظ مصيّف مشّي

فهذا مبتدأ ، وبتّي خبر أول ، ومقيظ خبر ثان ، ومصيّف خبر ثالث ، ومشّي رابع ، وجاز ذلك لأنّ الخبر حكم ، وجاز أن يحكم على شيء واحد بأحكام كثيره ولكن إن كان الخبران متضادّين فليس كلّ منهما خبرا مستقلا بل هما نائبان عن واحد جامع للمعنيين كما قلنا في : هذا حلو حامض (٢).

٥- ذكر خبر إنّ

(٣)

المراد بخبر إنّ ، خبر اسم إنّ وهو المسند بعد دخول إنّ وأخواتها ، وشأن خبر إنّ كشأن خبر المبتدأ في أصنافه وأحواله وشرائطه ، أما أصنافه ، فمثل كونه مفردا وجمله ، وأما أحواله ، فمثل كونه نكرة ومعرفة ومشتقا وجامدا ومقدّما ومؤخرا ومحذوفا ، وأمّا شرائطه ، فمثل كونه يلزمه الضمير إذا كان جملة أو مشتقا ، ولا يحذف إلّا لقريته ، ولا يجوز أن يكون خبر اسم إنّ أمرا ولا نهيا ولا اسما مفردا في معنى الاستفهام كأين وكيف لوجوب التقديم ، وخبر إنّ لا يجوز أن يتقدّم على اسمها إلّا إذا كان ظرفا نحو : إنّ في الدار زيدا للاتساع في الظروف ، لأنّه ما من اسم وفعل إلّا وهو في زمان أو مكان (٤).

٦- ذكر خبر لا التي لنفي الجنس

(٥)

وهو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس ، واحترز بقوله بعد «لا» التي لنفي

ص: ١٥٢

١- الرجز لرؤبه بن العجاج ديوانه ٣ / ١٨٩ وورد منسوباً له في شرح الشواهد ١ / ١٢٢ وشرح شواهد ، ابن عقيل ، للجرجاوي ٤٢ وفتح الجليل ، للعدوي ، ٤٢ ومن غير نسبة في الكتاب ٢ / ٨٤ وأمالى بن الشجري ، ٢ / ٢٥٥ والإنصاف ، ٢ / ٧٢٥ وشرح المفصل ، ١ / ٩٩ ولسان العرب ، بتت وشرح ابن عقيل ، ١ / ٢٥٧ وشرح الأشموني ، ١ / ٢٢٢ وهمع الهوامع ، ١ / ١٠٨ . البتّ كساء غليظ مهلهل ، مربع أخضر ، والقيظ شدة الحرّ .

٢- همع الهوامع ، ١ / ١٠٨ .

٣- الكافية ، ٢٨٧ .

٤- شرح الوافية ، ١٨١ - ١٨٢ وانظر شرح المفصل ، ١ / ١٠٢ وشرح الكافية ، ١ / ١١١ .

٥- الكافية ، ٣٨٧ - ٣٨٨ .

الجنس عن المسند بعد دخول «لا» المشبّهه بليس نحو: لا غلام خيرا منك برفع غلام ونصب خيرا منك ، فإنّ خيرا منك ، مسند بعد دخول «لا» باعتبار لفظ «لا» وهما أمران متميزان ، وأما مثال خبر لا- التي لنفى الجنس فنحو: قولك: لا- غلام رجل ظريف بنصب غلام ورفع ظريف ، والنحويون يمثّلون في هذا الموضع بقولهم: لا- رجل ظريف (١) ، وليس يحسن في التمثيل لاحتمال أن يكون ظريف صفة لرجل ، وقد رفعت حملا- على محله بخلاف: لا- غلام رجل ظريف فإنه لا يحتمل غير خبريّة لأنّ المضاف المنفى ، لا يوصف إلا بمنصوب فوجب أن لا يكون ظريف المرفوع صفة له ، ويتعيّن أن يكون خبرا ليس إلّا (٢) وأهل الحجاز يحذفون خبر لا التي لنفى الجنس كثيرا نحو: لا إله إلا الله والتقدير: لا إله في الوجود إلا الله (٣) وكذلك القول في: (٤)

لا سيف إلا ذو الفقار

ولا فتى إلا على

وبنو تميم لا يثبتونه لفظا في كلامهم ، فإذا قلت: لا رجل أفضل منك ورفعت أفضل لتعين للخبر على لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فلا يرفعونه أصلا ، لئلا يتعين للخبريّة بل ينصبونه على الصّفة ويكون الخبر محذوفا تقديره في الوجود (٥).

ص: ١٥٣

- ١- ومنهم ابن جنى في اللمع ، ٤٦ وابن مالك في شرح التسهيل ، ٦٨ / ٢ وابن عقيل في شرح الألفية ، ١٧ / ٢.
- ٢- هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح الكافية ، ١ / ١٧٠ مفضلا تمثيله في الكافية ، ب «لا غلام رجل ظريف فيها» على تمثيل النحويين بلا رجل ظريف قال: والنحويون يمثّلون في هذا الموضع بقولهم: «لا رجل ظريف» وليس يحسن في التمثيل لأمرين: أحدهما: أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذى الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضا لذلك ، وهذا المثال «لا غلام رجل ظريف» لا يحتمل أن يكون ظريف إلّا خبرا لأنّ المضاف المنفى لا يوصف إلّا بمنصوب فوجب أن لا يكون صفة فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به. الثاني: هو أنا نقول بعد ذلك: وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع «لا» فإذا كان التمثيل ب «لا رجل ظريف» غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها» والظاهر أن الرضى أيضا في شرح الكافية ، ١ / ١١١ قد نقل ذلك.
- ٣- شرح الوافية ، ١٨٢ وانظر شرح التصريح ، ١ / ٢٤٦.
- ٤- روى هذا الرجز من غير نسبه في المقاصد الحسنة للسخاوى ٤٦٦ وكتاب الطيب من الخيث للشيباني ١٩٣.
- ٥- شرح الوافية ، ١٨٣ وانظر شرح المفصل ، ١ / ١٠٧ وتسهيل الفوائد ، ٦٧ وشرح الكافية ، ١ / ١١٢ وشرح التصريح ، ١ / ٢٤٦ وشرح الأشموني ، ١٧ / ٢ ،

(١)

وهو المسند إليه بعد دخولهما ، وهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر كقوله تعالى : (ما هذا بَشْرًا) (٢) وقوله تعالى : (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (٣) و «ما» أكثر مشابهه لليس من «لا» لكونها لنفى الحال كليس ، ولا للنفى المطلق ، ولذلك تعمل «ما» فى المعرفه والنكره ، و «لا» ، لا تعمل إلّا فى النكره (٤) ولذلك كان عمل «لا» قليلا ، وقد جاء فى الشعر (٥).

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أى لیس لی براح.

ذكر المنصوبات

إشارة

(٦)

المنصوب ما اشتمل على علم المفعوليه وهى : المفعول المطلق ثم المفعول به ، وهو أربعة أقسام : ١- السِّمَاعِيّ ، ٢- المنادى ٣- ما أضمّر عامله على شريطه التفسير ٤- التحذير ، ثم بعد المفعول به ، المفعول فيه ، ثم المفعول له ، ثم الحال ، ثم التمييز ، ثم المستثنى ثم خبر كان ، ثم اسم إن ، ثم منصوب لا التى لنفى الجنس ، ثم خبر ما ولا المشبهتين بليس.

ص: ١٥٤

١- الكافية ، ٣٨٨.

٢- من الآية ٣١ من سوره يوسف.

٣- من الآية ٢ من سوره بالمجادله.

٤- شرح المفصل ، ١٠٨ / ١ - ١٠٩.

٥- البيت لسعد بن مالك القيسى ورد منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ٥٨ والحلل ، ٣٢٥ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٢٨٢ - ٣٢٣ ، وشرح التصريح ، ١ /

١٩٩ وشرح شواهد ، المغنى ، ٢ / ٥٨٢ - ٦١٢ وشرح الشواهد ، للعينى ، ١ / ٣٥٤ وخزانه الأدب ، ١ / ٤٦٧ - ٢ / ١٧٢ ومن غير نسبه فى

المقتضب ، ٤ / ٣٦٠ والإنصاف ، ١ / ٣٦٧ وشرح المفصل ، ١ / ١٠٨ وشرح الكافية ، ١ / ١١٢ ورفص المبانى ، ٢٦٦ ومغنى اللبيب ، ١ / ٢٣٩ -

٢ / ٦٣١ وهمع الهوامع ، ١ / ١٢٥ وشرح الأشمونى ، ١ / ٢٥٤. صد : أعرض والضمير فى نيرانها يرجع إلى الحرب.

٦- الكافية ، ٣٨٨.

وإنما سُمِّي بذلك لأنه غير مقيد بحرف كالمفعول به وله ومعنه وفيه ، ورسمه بأنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه نحو : ضربت ضربا ، وقعد جلوسا ومات موتا ، واحترز بقوله : اسم عميا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو : ضرب الثاني في قولنا : ضرب ضرب ، وبقوله : مذكور عن كرهت القيام ، فإن القيام ليس مفعولا مطلقا إذ ليس فعل فاعل القيام مذكورا ، وبقوله : بمعناه ، عن مثل كرهت قيامي ، فقيامي وإن صدق عليه أنه بمعناه لأن معنى القيام غير معنى الكراهه (٢) والمفعول المطلق إن لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد كضرب ضربا ، وإن كان زائدا بأن دلّ على هيئته (٣) صدور الفعل فهو للنوع كجلست جلسته بكسر الجيم ، ومنه ما يدلّ على النوع باسم خاصّ نحو : رجعت القهقري ، والقهقري الرجوع إلى خلف : فإذا قلت : رجعت القهقري فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، ومن المفعول المطلق ما يدلّ على النوع بالصفة نحو : ضربت ضربا شديدا وضربت أي ضرب ، أو الضرب الذي تعرفه ، أو ضربت ضرب الأمير ، وإن دلّ على مره أو مرات صدور الفعل فهو للعدد ، كجلست جلسته بفتح الجيم وجلسات (٤).

واعلم أنّ المفعول المطلق الذي هو للتأكيد لا- يثنى (٥) ولا- يجمع لأنه للحقيقه المشتركه ولا- كثره فيها ، وأما الذي للنوع فيثنى ويجمع ، لأنه يمكن اجتماع نوعين وأنواع نحو : جلست جلستين أي على هيئتين من الجلوس وكذلك ضربت الضربتين اللذين تعرفهما ، وكذلك الذي للعدد يثنى ويجمع أيضا ، لأنه إذا اجتمع مرتان أمكن تثنيته وإذا اجتمع مرات أمكن جمعه قولك : جلست جلستين بفتح الجيم ، أي جلست

١- الكافية ، ٣٨٨.

٢- شرح الكافية ، ١ / ١١٤.

٣- غير واضحه فى الأصل.

٤- شرح المفصل ، ١ / ١١١ وشرح التصريح ، ١ / ٣٢٣.

٥- غير واضحه فى الأصل.

ذكر جواز حذف الفعل

(١)

وقد يحذف الفعل عند قيام قرينه دالّ عليه كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ، أى قدمت خير مقدم (٢).

ذكر وجوب حذف الفعل

(٣)

ويجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ، وذلك على ضربين : الأول : سماعي ، وهو مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفا نحو : حمدا وشكرا وسقيا ورعيا ، فإنه (٤) لو كان ذكر الفعل مع المصدر جائزا لوقع ، ولو وقع لنقل ولما لم ينقل دلّ على أنه لم يقع ، ولما لم يقع دلّ على أنه غير جائز (٥) والثاني : قياسي في أبواب : (٦)

منها : أن يكون المصدر مثبتا بعد نفى ، أو معنى نفى ، داخل على اسم بشرط ألا يصحّ أن يكون خبرا عن الاسم المتقدم نحو : ما زيد إلّا سيرا ، فإذا وجد ذلك ، وجب حذف الفعل لحصول القرينه على خصوص الفعل ، ووقوع لفظ إلّا أو ما يقوم مقامها في موضع الفعل المحذوف ، ومعلوم أنّ سيرا مصدر مثبت بعد نفى ، ولا يصحّ أن يكون خبرا عن الاسم المتقدم الذى هو زيد ، ومثال الواقع بعد معنى النفى : إنّما أنت سيرا لأنّ معناه ما أنت إلّا سيرا ، واحترز بقوله : مثبت عن مثل : ما زيد سيرا ، ويقوله : بعد نفى ، عن زيد سيرا ، ويقوله : لا يصحّ أن يكون خبرا ، عن نحو : ما سيرى إلّا سير (٧).

ص : ١٥٦

١- الكافية ، ٣٨٨.

٢- بعدها فى شرح الوافية ، ١٨٦ «وجاز حذف قدمت لدلالة القرينه الحاليه عليه».

٣- الكافية ، ٣٨٨.

٤- غير واضحه فى الأصل.

٥- شرح الوافية ، ١٨٦ والتشابه تام. وانظر شرح المفصل ، ١٤ / ١ والهمع ، ١ / ١٩٠ - ١٩١.

٦- الكافية ، ٣٨٨.

٧- شرح الوافية ، ١٨٦ بتصرف يسير.

ومنها: أن يقع المفعول المطلق مكرراً في موضع خبر عن اسم ولم يصلح أن يكون خبراً عنه ، نحو: زيد سيرا سيرا والتقدير يسير سيرا ، ومعلوم أنّ سيرا لا يصلح أن يكون خبراً عن زيد فالقرينه حاصله والمصدر الأوّل لفظ التزم موضع الفعل المحذوف (١).

ومنها: أن تتقدّم جملة لها آثار وتذكر الآثار بلفظ المصدر (٢) كقوله تعالى: (فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَّآ مَنَّا بِغِدِّ وَإِذَا فِدَاءً) (٣) فشُدُّوا الوثاق ، جملة متقدّمة لها في الوجود آثار ، وهي المنّ والفداء والاسترقاق والقتل ، فإذا ذكر (٤) هذه الآثار وجب حذف الفعل لأنّ الجملة تدلّ على آثارها ، وقد وقع لفظها في موضع الفعل فوجب حذفه (٥).

ومنها: أن يقع المفعول المطلق للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق ، وعلى صاحب ذلك الاسم كقولك: لزيد صوت صوت حمار (٦) واحترز بقوله: للتشبيه عن مثل: لزيد صوت صوت حسن ، فإنّ الثاني مرفوع على البدل (٧) واحترز بقوله: بعد جملة ، عن مثل: الصوت صوت حمار ، ويقول: مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق ، عن نحو: مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار ، فإنّ الضرب ليس بمعنى الصوت. وبصاحب الاسم عن مثل: في الدار صوت صوت حمار ، ووجب حذف الفعل لأنّ في الكلام قرينه تدلّ عليه ، والجملة لفظ التزم موضعه (٨) وتقديره: مررت فإذا هو يصوت صوت حمار.

ومنها: (٩) أن يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير

ص: ١٥٧

١- شرح الوافية ، ١٨٧ وشرح التصريح ، ١ / ٣٣٢.

٢- الكافية ، ٣٨٨.

٣- من الآيه ٤ من سوره محمد.

٤- كذا في الأصل وفي شرح الوافية ، ١٨٧ فإذا ذكرت هذه الآثار.

٥- شرح الوافية ، ١٨٧ والتشابه تام.

٦- الكافية ، ٣٨٨.

٧- لأنه غير تشبيهي. وانظر شرح التصريح ، ١ / ٣٣٤.

٨- أي في موضع الفعل المقدر ، شرح الوافية ، ١٨٨.

٩- الكافية ، ٣٨٨ - ٣٨٩.

ذلك المفعول المطلق ، أو يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق.

فمثال الأول : له على ألف درهم اعترافا ، فله على ألف درهم جملة لا احتمال لها غير الاعتراف ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه ، لأنه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف (١) ومثال الثاني : زيد قائم حقا ، فحقا وقع مضمون زيد قائم ، وهو يحتمل أن يكون حقا وغير حق ، فحقا أكد أحد احتماليه ، ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره ، وحقا منصوب بفعل مضمر ، والتقدير أحق ذلك حقا ، قال الزجاج : (٢) ولا يجوز تقديم حقا ، كقولك : حقا زيد قائم ، قال فإن وسيطته فقلت : زيد حقا قائم ، جاز وذلك لأنك لما ذكرت الكلام الذى يجوز أن تكون فيه شاكاً ، وأن تكون متيقنا ، جاز لك حينئذ أن تضمر اللفظ الدال على أحد الأمرين وهو أحق حقا (٣) ولم يذكر سيبويه امتناع تقديمه (٤) ومن التأكيد لغيره قولهم : قد فعل ذلك البتة ، قال سيبويه (٥) ولا يستعمل إلّا بالألف واللام ، وهو من بت كذا يبتّه إذا قطعه.

ومنها : أن يقع المفعول المطلق مثني للتكثير ، ومن أحكامه أنه لا يستعمل إلّا مضافا غالبا نحو : لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذبيك إذا كانت التثنية لغرض تأكيد الكثرة لا- لقصد التثنية المحققة (٦) ، أمّا لو قصدت التثنية من غير نظر إلى الكثرة نحو قوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصِيرَ كَرَّتَيْنِ) (٧) لم يجب حذف الفعل ، ومما جاء مثني قولهم : حذاريك أى احذر حذرا بعد حذر ، وحواليك ، ومعناه الإحاطة من جميع الجهات وقد

ص: ١٥٨

١- ولذا يسميه النحويون توكيدا لنفسه ، شرح الكافية ، لابن الحاجب ١ / ١٨٩.

٢- هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل ، كان من أكابر أهل العربية ، حسن العقيدة ، جميل الطريقة صنّف مصنفات كثيرة منها : كتاب المعانى فى القرآن وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكر وغير ذلك ، توفي ٣١١ هـ. انظر ترجمته فى الفهرست ، ٩٠ ونزهه الألباء ، ٢٤٤ وإنباه الرواه ، ١ / ١٥٩ وبغية الوعاه ، ١ / ٤١١ والأعلام ، ١ / ٣٣.

٣- انظر رأى الزجاج فى شرح المفصل ، ١ / ١١٦ ، وشرح الكافية ، ١ / ١٢٥.

٤- وقد أشار إلى جواز ذلك سيبويه بقوله : أجدك لا تفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أحقا لا تفعل كذا وكذا. الكتاب ، ١ / ٣٧٩ وشرح المفصل ، ١ / ١١٦.

٥- الكتاب ، ١ / ٣٧٩.

٦- شرح الوافية ، ١٨٩ وانظر شرح المفصل ، ١ / ١٨.

٧- من الآية ٤ من سورة الملك ، وفى الأصل فارجع.

استعملوا واحده فقالوا : حوالك ، ومنه : حنانيك أى تحننا بعد تحنن ، قال طرفه : (١)

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا

حنانيك بعض الشَّرْ أهون من بعض

ولثبيك وسعديك لا يفرد فيهما الواحد لأنهما وضعا بلفظ التثنيه للتكثير ، ولم يستعمل منهما مفرد ، ولثبيك مأخوذ من ألْب على كذا ، إذا داوم عليه (٢) فكأنه قال : دواما على طاعتك مرّه بعد مرّه ، وسعديك معناه مساعده لك بعد مساعده ، فقام لثبيك وسعديك مقام دواما ومساعدته ، وإذا قال الملبّي : لثبيك اللهم وسعديك فمعناه دواما على طاعتك ومتابعه لأمرك فهذا منصوب بفعل من معناه ، لا من لفظه بخلاف سقيا ورعيا وبخلاف حنانيك أيضا ، فإنّ الفعل يمكن تقديره من لفظه نحو : تحنن أى ارحم وهذا مما يقوى إفراده (٣) ودواليك من المداوله قال الشّاعر : (٤)

إذا شقّ برد شقّ بالبرد مثله

دواليك حتّى كلنا غير لابس

وهو فى موضع الحال ، أى متداولين ، وهذا ذيك : معناه السّرعه ويقال ذلك فى الضّرب (٥) قال الشّاعر : (٦)

ص : ١٥٩

١- طرفه بن العبد ، كان من أشعر الناس ومن أحدث الشعراء سنّا ، وأقلهم عمرا قتل وهو ابن عشرين سنه انظر أخباره فى طبقات فحول الشعراء ، ١١٧ / ١ ومعجم الشعراء ، ١٤٦ ، والبيت ورد فى ديوانه ، ٦٦ وورد منسوباً له فى الكتاب ١ / ٣٤٨ وشرح التصريح ، ٢ / ٣٧ وهمع الهوامع ، ١ / ١٩٠ ، ومن غير نسبه فى المقتضب ، ٣ / ٢٢٤ ، وكتاب الحلل ، ٢٤٨ وشرح المفصل ، ١ / ١١٨ . وأبو منذر كنيه عمرو بن هند.

٢- تاج العروس ، ألْب.

٣- شرح المفصل ، ١ / ١١٩.

٤- البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، ورد فى ديوانه ، ١٦ ونسب له فى الكتاب ، ١ / ٣٥٠ وكتاب الحلل ، ٣٥٥ وشرح المفصل ، ١ / ١١٩ وشرح المفصل ، ١ / ١١٩ وشرح التصريح ، ٢ / ٣٧ وخزانه الأدب ، ٢ / ٩٩ ومن غير نسبه فى مجالس ثعلب ، القسم الأول ، ١٣٠ - والخصائص ، ٣ / ٤٥ وهمع الهوامع ، ١ / ١٨٩ ، وكثير ممن روى البيت رواه مكسور الروى ويروى «ما لذا البرد لابس» فيه إقواء انظر حاشيه الكتاب ، ١ / ٣٥٠. البرد : الثوب من أى شىء كان وشقّ البرد ، معناه أنّ العرب كانوا يقولون : إنّ المتحايين إذا شقّ كلّ واحد منهما برد صاحبه دامت مودّتهما.

٥- الهدّوالهدّذ : سرعه القطع ، وسرعه القراءة يقال : ضربا هذا ذيك أى هذا بعد هدّ ، يعنى قطعاً بعد قطع. هذذ لسان العرب.

٦- الرجز للعجاج ، وقبله : حتّى يقصّى الأجل المقصّى. ورد فى ديوانه ، ٢ / ٣٦ وورد منسوباً له فى المحتسب ، ٢ / ٢٧٩ والحلل ، ٣٥٤ وشرح المفصل ، ١ / ١١٩ وشرح التصريح ، ٢ / ٣٧ وخزانه الأدب ، ٢ / ١٠٦. ومن غير نسبه فى الكتاب ، ١ / ٣٥٠ ومجالس ثعلب القسم الأول ، ١٣٠ وشرح الكافية ، ١ / ١٢٦ ولسان العرب ، هذذ ، وهمع الهوامع ، ١ / ١٨٩ الوخض : أن يدخل الرمح فى الجوف ولا ينفذ.

ضرباً هذا ذيك وطعنا وخضنا

أى هذا بعد هذا من كل وجه أى إسراعاً بعد إسراع ، وهذا فى القراءه وغيرها أى أسرع.

٢- ذكر المفعول به

إشاره

(١)

وحده بأنه الذى يقع عليه فعل الفاعل ، والمراد بالوقوع التعلق / ليدخل نحو : ما ضربت زيدا ، والمراد بالتعلق هو تعلق الفعل بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد أن (٢) يعقل ذلك الشيء (٣) واحترز بقوله : يقع عليه ، من باقى المفاعيل فإن الفعل يقع فى الظرف أى يحدث فيه ، ويقع لأجل المفعول له ، ومع المفعول معه ، وأما المفعول المطلق فهو نفس المعنى الواقع من الفاعل ، وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه (٤) ، لأن الفعل قوى فى العمل ، نحو : زيدا ضربت ، وقد يحذف المفعول به وهو مراد نحو : (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلا من رَحِمَ) (٥) أى رحمه ، وقد يجعل نسياً نحو : فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به جوازا لقريته تدل عليه كقولك : زيدا ، لمن قال : من أضرب؟ أى : اضرب زيدا (٦).

ذكر ما يجب حذفه من الأفعال

إشاره

ويجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فى أربعة أبواب الأول : سماعي ، والثلاثة الباقية قياسيه وهى : المنادى ، وما أضمر عامله على شريطه التفسير ، والتحذير.

ص : ١٦٠

١- الكافيه ، ٣٨٩ وانظر المفصل ، ٣٤ وشرح الوافيه ، ١٨٩.

٢- زياده يستقيم بها الكلام.

٣- شرح الكافيه ، ١ / ١٢٧ وشرح شذور الذهب ، ٢١٣ وعزاه ابن هشام فى شرح القطر ، ٢٨٠ لابن الحاجب.

٤- الكافيه ، ٣٨٩.

٥- من الآيه ٤٣ من سوره هود. و «من أمر الله» سقط من الأصل.

٦- شرح الوافيه ، ١٨٩.

١- ذكر السماعي

وهو نحو قولهم : امرأ ونفسه (١) ، أى اترك امرأ ونفسه وأهلا وسهلا (٢) ، أى أتيت مكانا مأهولا ومكانا سهلا ، وكقوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) (٣) أى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم فالفعل المحذوف المقدر اقصدوا (٤).

٢- ذكر المنادى

إشاره

(٥)

المنادى هو القسم الثانى من أقسام المفعول به الذى حذف فعله الناصب له بضابط قياسى ، وحدّ المنادى : أنه المطلوب إقباله بأحد الحروف النائبه مناب أدعو لفظا نحو : يا زيد ، معناه أدعو زيدا ، فهو مفعول به بفعل مقدر لا يجوز إظهاره ووجب الحذف للقريه الداله ، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل أو تقديرا كقوله تعالى : (يوسفُ أَعْرِضْ) (٦) والمنادى يبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفه ، وإنما بنى لشبهه بالمضمر (٧) ، لأنه لا ينفك فى المعنى عن كونه مخاطبا معينا ، وحكم المخاطب أن يكون مضمرا (٨) والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها

ص: ١٦١

١- الكتاب ، ١ / ٢٩٧.

٢- الكتاب ، ١ / ٢٩٥.

٣- من الآيه ١٧١ من سوره النساء.

٤- هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، ومذهب الكسائى وأبى عبيده هو خبر ليكن محذوفه ، ومذهب الفراء انتهاء خيرا لكم فهو نعت لمصدر محذوف دل عليه الفعل انتهوا ، انظر لذلك الكتاب ١ / ٢٨٢ ومجاز القرآن لأبى عبيده ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢٩٥ وإعراب القرآن - م - للزجاج ، القسم الأول ١٩ ، والتبيان ١ / ٤١١ ، والبيان للأنبارى ، ١ / ٢٧٨ والبحر المحيط ، ٣ / ٤٠٠ - ٤٠١ وأنوار التنزيل للبيضاوى ، ١٦١ وفتح القدير ١ / ٥٤٠ - ٥٤١.

٥- الكافيه ، ٣٨٩.

٦- من الآيه ٢٩ من سوره يوسف.

٧- بعدها فى شرح الوافيه ، ١٩١ «من حيث اللفظ والمعنى أما اللفظ فلكونه مفردا وأما المعنى فلأن المنادى فى المعنى لا ينفك ...».

٨- انظر الإنصاف ، ١ / ٣٢٣ وهمع الهوامع ، ١ / ١٧٢.

له ، وقال السيد : (١) ولا جمله أيضا (٢) ، نحو : يا زيد ، يا زيدان ويا زيدون ، وقال النيلي (٣) وحركه بنائه تشبه حركه الإعراب فى كون كلّ منهما طارئة ، فلذلك ثبت تنوينه حال بنائه (٤) فى قول الشاعر (٥) :

أمحمد ولأنت صنو نجيبه

من قومها والفحل فحل معرق

وإن كان المنادى مضافا نحو : يا عبد الله أو مشبها بالمضاف نحو : يا طالعا جبلا ، أو نكره (٦) نحو : يا رجلا لغير معيّن ، بطل البناء لزوال مقتضيه ، وأعربت بالنصب لأنّ كلّ واحد منها مفعول به ، وأما إذا قلت : يا رجل ، لمعيّن فإنك تبنيه على الضم أيضا مثل : يا زيد ، لأنّه يتعرّف بالقصد (٧) وإن جئت بلام الاستغائه فى المنادى (٨) خفضته لأنّ حرف الجز لا يلغى فى مثله ، كقولك : يا لزيد ، ولام

ص: ١٦٢

١- هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوى الاسترابادى السيد ركن الدين كان عالما بالحكمه والعربيه وتكلم فى أصول الفقه ودرّس بالمدرسه النوريه ثم السلطانيه وشرح مقدمه ابن الحاجب بثلاثه شروح ؛ الكبير ، والمتوسط والصغير وشرح الشافيه فى التصريف. توفى سنه ٧١٥ هـ انظر ترجمته فى المختصر ، ٢ / ٢٦٣ وبغيه الوعاة ، ١ / ٥٢١.

٢- قال السيد فى الوافيه فى شرح الكافيه المسمى بالشرح المتوسط «والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ومشابها له ولا- جمله» انظر الوافيه ، المخطوطه ، الورقه ٨٧ و.

٣- هو إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى ، تقى الدين النيلي شارح الكافيه ، من أهل القرن السابع ، لم تذكر كتب التراجم شيئا عنه سوى ما ذكرناه أنظر بغيه الرعاة ، ١ / ٤١٠ ومفتاح السعاده ، ومصباح السياده ، لطاش كبرى زاده ١ / ١٨٦ وتاريخ الأدب العربى ، لكارل بروكلمان ٥ / ٣٢٤. ومجله المورد العراقى ، المجلد الثانى العدد الثانى ، حزيران ، ١٩٦.

٤- قال النيلي فى شرح الكافيه ، «وقوله - أى ابن الحاجب - يرفع على لفظه أى على لفظ المنادى ، وإنما جاز أن تجرى حركه المعرب على حركه المبنى ، لأنّ حركته تشبه حركه الإعراب فى كونها طارئة كما أن حركه الإعراب طارئة ... ولشبهه هذه الحركه بحركه الإعراب نونوه معها قال : أمحمد (البيت) المخطوطه الورقه ، ٥٠ وانظر شرح المفصل ، ١ / ١٢٩ - ٢ / ٢.

٥- البيت لقتيله (ليلي) بنت التضر بن الحارث وقد روى منسوباً لها فى البيان والتبيين للجاحظ ، ٤ / ٣٤ - ٤٤ والسيره ، لابن هشام ٢ / ٤٧٤ وديوان الحماسه ، لأبى تمام ١ / ٥٦٤ ومعجم البلدان ، ١ / ٩٤ والعقد الفريد ، لابن عبد ربه ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦ وحاشيه الشيخ ياسين على التصريح ، ٢ / ٢٥٤ وانظر لسان العرب ، ماده عرق.

٦- الكافيه ، ٣٨٩.

الاستغاثه تكون مفتوحه لما ذكرنا من مشابهه المنادى للمضمر ، ففتحت معه كما تفتح مع المضمر فى نحو : لك وله فإن عطفت على المستغاث به نحو : يا لزيد ولعمرو ، كسرت لام المعطوف لأنه يجوز فى التوابع ما لا يجوز فى المتبوعات والاستغاثه استدعاء مدعو طلبا للنصره والمعونه ، فإن أتيت بألف الاستغاثه نحو : يا زيدا فتحت آخره ، ولا يجمع بين ألف الاستغاثه واللام فلا يقال : يا لزيداه ، لأن اللام توجب كسر آخره والألف توجب فتحه فتدافعا (١).

ذكر إعراب توابع المنادى

(٢)

توابع المنادى المبني إذا كانت مفردة ، أو فى حكم المفردة نحو : يا زيد العاقل ، يا زيد الحسن الوجه ، ترفع حملا على لفظه ، وتنصب حملا على محله ، فتقول : يا تميم أجمعون وأجمعين (٣) ونحو ذلك ، وأما توابع المعرب (٤) نحو : يا عبد الله الظريف فهو بنصب الظريف ، ليس إلا ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، وإن حملته على الموضع فهو كذلك ، وأما توابع المبني المضافه ؛ فإنها إن كانت مضافه إضافه حقيقته ، نحو : يا زيد غلام عمرو ، ووجب نصبها حتما ، وأما إذا لم تكن الإضافه حقيقته نحو : يا زيد الحسن الوجه فإنه يجوز فيه الرفع والنصب ، وإن عطفت على المنادى المبني ما يلزمه اللام نحو : الصيغ (٥) فنصبه عند المبرد أوجه (٦) ، نحو : يا زيد والرجل والصعق بنصبهما ، وإن كان المعطوف فيه اللام ولكن غير لازمه نحو : الحسن فرفعه عنده أوجه ، لأنه يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف التداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه ، بخلاف ما لم يجز انتزاع الألف واللام فيه

ص: ١٦٣

- ١- شرح الوافيه ، ١٩١.
- ٢- الكافيه ، ٣٨٩ - ٣٩٠.
- ٣- شرح الوافيه ، ١٩٣ وشرح التصريح ، ١٧٦ / ٢.
- ٤- فى الأصل المغرب.
- ٥- الصيغ : الشديد الصوت ، والصيغ الكلابى اسمه خويلد أحد فرسان العرب سمي بذلك لأنه أصابته صاعقه ، وهى صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزله زيد وعمر علما كالنجم. لسان العرب ، صعق.
- ٦- المقتضب ، ٢١٢ / ٤ - ٢١٣ وشرح المفصل ، ٣ / ٢ وشرح الكافيه ، ١ / ١٣٩.

نحو: الصَّيْعِقُ وَالنَّجْمُ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْزِ انْتِزَاعُ اللَّامِ مِنْهُ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ حَرْفِ النِّدَاءِ فِيهِ فَلِذَلِكَ اخْتَارَ رَفْعَ الْحَسَنِ دُونَ الصَّيْعِقِ ، وَالخَلِيلُ يَخْتَارُ فِي الْمَعْطُوفِ الرَّفْعَ (١) سِوَاءَ كَانِ مِمَّا يَلْزِمُهُ اللَّامُ كَالصَّيْعِقِ أَوْ لَمْ يَلْزِمِهِ كَالْحَسَنِ ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو (٢) فَإِنَّهُ يَخْتَارُ النَّصْبَ فِيهِمَا (٣) لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَتَابِعُ الْمَبْنِيِّ يَكُونُ تَابِعًا لِمَحَلِّهِ ، دُونَ لَفْظِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ بِغَيْرِ لَامٍ نَحْوُ: يَا زَيْدَ وَعَمْرُو ، أَوْ كَانَ تَابِعُ الْمَبْنِيِّ بَدَلًا نَحْوُ: يَا رَجُلًا زَيْدًا كَانَ هَذَا التَّابِعُ كَالْمُسْتَقَلِّ ، بَحِثْ يَعْطَى حُكْمَ الْمُنَادَى ، فَيُضَمُّ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَيُنْصَبُ إِنْ كَانَ مُضَافًا (٤).

ذِكْرُ الْمُنَادَى الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ

(٥)

وَإِذَا نُوْدِيَ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَبَاشِرَ بِحَرْفِ النِّدَاءِ وَلَكِنْ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِالاسْمِ الْمُبْهَمِ ، فَيُقَالُ فِي نِدَائِهِ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَوْ هَذَا ، أَوْ ذَا الرَّجُلِ فَالْمُنَادَى هُوَ الْاسْمُ الْمُبْهَمُ ، وَالرَّجُلُ صِفَةٌ لِلْمُبْهَمِ الْمُنَادَى الْمَذْكُورِ ، كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَدْخُلُوا حَرْفَ تَعْرِيفٍ عَلَى حَرْفِ تَعْرِيفٍ (٦) ، وَأَمَّا الْهَاءُ فِي أَيُّهَا (٧) ، فَحَرْفٌ تَنْبِيهُ زَادُوهُ عَوْضًا عَمَّا تَسْتَحَقُّهُ أَيُّ مِنَ الْإِضَافَةِ (٨) ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَيُّ وَبَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَالرَّجُلُ نَعْتٌ هَذَا ، وَهَذَا نَعْتٌ أَيُّ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ أَيُّ ، كُلٌّ مِنْهُمَا مُبْهَمٌ ، وَأَيُّ أَوْغَلٌ فِي الْإِبْهَامِ لَوْقُوعِهَا عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ (٩).

ص: ١٦٤

- ١- الكتاب ، ١٨٧ / ٢ والمقتضب ، ٣١٢ / ٤ وشرح المفصل ، ٣ / ٢ وشرح التصريح ، ١٧٦ / ٢ وشرح الأشموني ، ٣ / ١٤٩.
- ٢- هو زيان بن العلاء أحد القراء السبعة المشهورين ، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة قرأ على سعيد بن جبير ، وأخذ عنه أبو عبيدة ، والأصمعي توفي سنة ١٥٤ هـ انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ، ٣ / ٤٦٦ والبلغة ، ٨١ وبغية الوعاه ، ٢ / ٢٣١.
- ٣- وكذا يونس وعيسى بن عمر والجرمي ، شرح المفصل ، ٣ / ٢.
- ٤- شرح الوافي ، ١٩٣ - ١٩٤.
- ٥- الكافي ، ٣٩٠.
- ٦- شرح الوافي ، ١٩٤.
- ٧- غير واضح في الأصل.
- ٨- شرح التصريح ، ٥ / ١٧٤.
- ٩- شرح المفصل ، ٧ / ٢.

والتزموا رفع المعرّف باللام المذكور لأنه هو المقصود بالنداء فجعلوا حركه إعرابه الحركه التي يستحقّها ، لو باشره حرف النداء ، وقيل : التزموا رفعه للفرق بين الصّفه اللّازمه وغير اللّازمه ، وعند الأحفش أيّ موصوله بمعنى الذي ، والرجل خبر مبتدأ محذوف (١) ، ويجوز تأنيث أيّ فيقال : يا أيّتها المرأه ، وأجاز المازنيّ (٢) نصب الرجل ، في : يا أيّها الرجل قياسا على صفة غير المبهم ؛ فإنّه أجرى صفة المبهم مجرى الظريف في قولك : يا زيد الظريف ، فكما جاز نصب الظريف حملا على المحلّ جاز نصب صفة المبهم ، نحو : الرجل في يا أيّها الرجل (٣) وقرىء (٤) في الشاذ : قل يا أيّها الكافرين (٥) وإذا أتيت بتوابع لهذا المعرّف باللام فلا تكون إلما مرفوعه لأنه معرب ، والمعرب لا يكون تابعه إلما على وفق إعرابه. فإذا قلت : يا هذا الرجل ذو المال ، لم يجز في ذو المال إلما الرفع لأنه صفة لمرفوع معرب ، مثل : جاءني زيد ذو المال (٦) ، ومنه : (٧)

يا أيّها الجاهل ذو التّنزّي

فرفع الصّفه المضافه ، أعنى ذو التّنزّي ، وأدخلوا حرف النداء على اللام

ص: ١٦٥

- ١- شرح الأشموني ، ٣ / ١٥١ وهمع الهوامع ، ١ / ١٧٥ وحاشيه الصبان ، ٣ / ١٥١.
- ٢- والزجاج كما في شرح الكافيه ، ١ / ١٤٢ والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيه من أهل البصره أخذ عن أبي عبيده والأصمعيّ وأخذ عنه المبرّد ، له تصانيف كثيره أشهرها كتاب التصريف الذي شرحه ابن جنى ، وكتاب ما تلحن فيه العامه ، وكتاب العروض ، توفي سنه ٢٤٧ هـ انظر ترجمته في الفهرست ، ٨٤ - ونزهه الألباء ، ١٨٢ وإنباه الرواه ، ١ / ٢٤٦.
- ٣- شرح الكافيه ، ١ / ١٤٢ وشرح الأشموني ومعه حاشيه الصبان ، ٣ / ١٥٠.
- ٤- قال الجاحظ في البيان والتبيين ٣ / ٢٣٣ : ومن اللّحانيين الأشراف ابن ضحيان الأزدي ، وكان يقرأ «قل يا أيّها الكافرين» ف قيل له في ذلك فقال : قد عرفت القراءه في ذلك ولكّني لا أجلّ أمر الكفره. وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب ، ٤٥٠ بعد أن أورد القراءه وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان.
- ٥- الآيه ١ من سوره الكافرون.
- ٦- شرح الوافيه ، ١٩٥ وانظر الكتاب ، ٢ / ١٩٣ والمقتضب ، ٤ / ٢١٩.
- ٧- الرجز لرؤبه بن العجاج وبعده : لا توعدنيّ حيه بالنكر ورد في ديوانه ، ٣ / ٦٣ وورد منسوباً له في شرح المفصل ، ٦ / ١٣٨ وشرح الشواهد ، ٣ / ١٥٢. ومن غير نسبه في الكتاب ، ٢ / ١٩٢ والمقتضب ، ٤ / ٢١٨ وشرح الأشموني ، ٣ / ١٥٢. التّنزّي : نزع الإنسان إلى الشّر وأصله نزأت بين القوم : إذا حرّشت بينهم ، والتّكز : اللّسع.

فى اسم الله خاصه نحو : يا الله ، إِمَّا لكثرتِه وإِمَّا لأنَّ اللام ليست للتعريف ، وقد ورد فى الشعر : (١)

من أجلك يا التى تيمت قلبى

...

وهو شاذ لا يعتد به ولا بما يأتى من ذلك (٢).

ذكر بقية الكلام على المنادى

(٣)

إذا نودى العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن عمرو ، فالمختار فتحه مع جواز الضم (٤) ومنهم من يقول : (٥) يجب فتحه لكثرتِه فى كلامهم ، فجعلت الفتحه عوضا من الضمه لختفها (٦) وإذا نودى المفرد ثم كثر مضافا (٧) نحو : (٨)

يا تيم تيم عدى لا أبالكم

لا يلقينكم فى سواه (٩)

عمر

فالثانى ليس فيه إلّا النصب ، وأما الأول ؛ فيجوز ضمّه لأنه منادى مفرد ، ونصبه على تقدير : يا تيم عدى تيم عدى ، فحذف عدى الأول لدلاله الثانى عليه (١٠) ، وإذا

ص: ١٦٦

١- البيت لم يعرف قائله وعجزه : وأنت بخيله بالودّ عنى انظره فى الكتاب ، ١٩٧ / ٢ والمقتضب ، ٢٤١ / ٤ والإنصاف ، ٣٣٦ / ١ بروايه فديتك يا التى ، وشرح المفصل ، ٨ / ٢ وشرح الكافيه ، ١٤٤ / ١ وهمع الهوامع ، ١٧٤ / ١ وخزانه الأدب ، ٢ / ٢٩٣.

٢- شرح الوافيه ، ١٩٥.

٣- الكافيه ، ٣٩٠.

٤- وهو مذهب البصريين ، الهمع ، ١ / ١٧٦.

٥- وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، شرح الكافيه ، ١ / ٨٤١ وشرح التصريح ، ٢ / ١٦٩.

٦- شرح الوافيه ، ١٩٦.

٧- الكافيه ، ٣٩٠.

٨- البيت لجريز بن عطيه يهجو عمر بن لجأ التيمى ، ورد فى ديوانه ، ٣٨٥ بروايه لا يوقعنكم مكان لا يلقينكم. وروى منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ١٥٣

٥٣ - ٢ / ٣٠٥ والمقتضب ، ٢٢٩ / ٤ والخصائص ، ٣٤٥ / ١ وكتاب الحلل ، ٢٠٨ وشرح المفصل ، ١٠ / ٢ وشرح الشواهد ، ٣ / ١٥٣ وروى البيت

من غير نسيبه فى الكافيه ، ١ / ١٤٦ ومعنى اللبيب ، ٢ / ٤٥٧ وشرح ابن عقيل ، ٣ / ٢٧٠ وشرح الأشموني ، ٣ / ١٥٣.

٩- فى الأصل سوّه والسوّه الفعله القبيحه.

١٠- شرح الوافيه ، ١٩٧.

نودی المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلامى ، فلهذه الياء فى النداء أربعة أوجه : (١) إثباتها مفتوحة وهو الأصل كقولك : يا غلامى أقبل وقرىء (يا عبادى) (٢) بالفتح (٣) وإنما كان كذلك لأنها اسم على حرف واحد ، فقويت بالحركة ، كما فعلوا بالكاف فى غلامك والتاء فى رأيت ، والثانى : إسكانها / ، تخفيفا نحو : يا غلامى وقد قرىء : يا عبادى لا خوف عليكم (٤) والثالث : حذفها مع بقاء كسر ما قبلها كقولك : يا غلام بحذف ياء الإضافة (٥) ، وإنما حذف تخفيفا لكثرة فى كلامهم (٦) والرابع : قلبها ألفا لأن الألف أخف من الياء ، وليحصل بالألف زيادة مد فى الصوت (٧) نحو : يا ربّا تجاوز عني ، ويا غلاما أقبل ، قال الشاعر : (٨)

وحديثها كالغيث أبصره

راعى سنين تتابعت جدبا

فرآه يبسط راحتيه له

ويقول يا ربّاه يا ربّا

وإذا وقفت ألحقتها الهاء ، تبيّننا للألف فقلت : يا ربّاه ويا غلاماه ، وإذا نودى ابن المضاف (٩) إلى العمّ أو الأمّ المضافين إلى المتكلم كقولك : يا بن عمّى يا بن أمّى جاز فيهما جميع ما ذكر فى المضاف إلى ياء المتكلم ، فتفتح الياء من عمّى

ص: ١٦٧

١- الكافيه ، ٣٩٠.

٢- من الآيه ٥٦ من سوره العنكبوت ونصها : يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعها فإياى فاعبدون.

٣- وهى قراءه نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبى جعفر ، الكشف ٢ / ٢٣٨ ، والنشر ، ٢ / ٣٤٤ والاتحاف ، ٣٤٦.

٤- من الآيه ٦٨ من سوره الزخرف ، وقد قرأها أبو بكر بالفتح ويقف بالياء ، وأسكنها نافع وأبو عمرو وابن عامر ، ويقفون بالياء ، وحذفها الباقون فى الوصل والوقف ، الكشف ، ٢ / ٢٦٣ والنشر ، ٢ / ٣٧٠ والاتحاف ، ٣٦٨.

٥- فى الأصل يالإضافه ، وفى حاشيه الأصل قرئت يا عباد وهى قراءه حمزه والكسائى وابن كثير «انظر المصادر السابقه».

٦- شرح الكافيه ، ١ / ١٤٧.

٧- شرح المفصل ، ٢ / ١١ ، وشرح التصريح ، ٢ / ١٧٧.

٨- البيتان لم يعرف قائلهما ، وردا فى الخصائص ، ١ / ٢٩ - ١٢٩ ، وأمالى القالى ، ١ / ٨٣ وروايه الثانى فى الأمالى : فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وانظر المغنى ، ١ / ٢٠.

٩- الكافيه ، ٣٩٠.

وأُمِّي ، وتسكَّنْها وتحذفها وتبدلها ألفا كما قيل في : يا غلامِي ، ويجوز فيهما وجه آخر خامس : وهو حذف الألف وإبقاء الفتحه كقولك : يا بن عمِّ ويا بن أمِّ بفتحهما ، ولا يجوز في غيرهما شيء من ذلك نحو : يا بن غلامِي وما أشبهه وإذا كان المنادى المضاف إلى المتكلم أبا أو أما ، جاز فيه ما ذكر في المضاف إلى المتكلم حسبما قيل في يا غلامِي (١) وجاز فيه وجوه آخر ، وهي : يا أبت وأمت بكسر التاء المنقلبه عن الياء ، وفتح التاء فيهما ، وأبتا وأمتا بإثبات الألف والتاء فيهما معا ، ولم يجز : يا أبتى ويا أمتى بإثبات التاء والياء معا ، لأنَّ التاء عوض عن ياء المتكلم ، ولا- يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه (٢) بخلاف أبتا وأمتا فإنَّ التاء والألف معا بدل عن الياء (٣) وجاز في (يا بُنَيَّ) (٤) كسر الياء وهو الكثير ، والفتح لاستثقال الكسره والسكون مع التخفيف وقرئ في السبعة (٥) بالجمع (٦).

ذكر الترخيم

(٧)

الترخيم من خصائص المنادى ، وهو حذف في آخر المنادى تخفيفا لا لعلّه ، ويجوز لضروره الشعر ترخيم غير المنادى كقول الشاعر : (٨)

ديار مِيّه إذ مَيّ تساعفنا

ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

ص : ١٦٨

- ١- شرح الوافية ، ١٩٧.
- ٢- من حاشيه الأصل.
- ٣- شرح المفصل ، ١٢ / ٢ وشرح الكافية ، ١ / ١٤٨.
- ٤- من الآيه ٤٢ من سوره هود ونصها : يا بني اركب معنا ولا تكن من الكافرين.
- ٥- شرح الوافية ، ١٩٨ وشرح الأشموني ومعه حاشيه الصبان ، ٣ / ١٥٦.
- ٦- قرأ عاصم بفتح الياء والتشديد ، والباقون بكسر الياء والتشديد وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان ، ١٣ «يا بني لا تشرك» أيضا. الكشف ، ١ / ٥٢٩ والنشر ، ٢ / ٢٨٩ والاتحاف ، ٢٥٦.
- ٧- قال ابن الحاجب في الكافية ٣٩٠ : «وترخيم المنادى جائز ، وفي غيره ضروره ، وهو حذف في آخره تخفيفا ، وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جمله» وفي شرح الكافية للرضي ، ١ / ١٤٩ «ولم يقل ولا مندوبا ، لأن المندوب عنده ليس بمنادى» وقد سقط «ولا مندوبا» من شرح الكافية لابن الحاجب أيضا ١ / ٢٢٥.
- ٨- البيت لذى الرّمه ، ورد في ديوانه ٣ ، ونسب له في الكتاب ١ / ٢٨٠ / ٢ / ٤٧ بروايه مساعفه مكان تساعفنا ، والنوادر ٣٢ وأمالى وقيل : كانت تسمى ميا وميه ، فلا شاهد عندئذ في البيت.

حذف هاء ميه ، ولا يجوز ترخيم المستغاث نحو : يا لجعفر (١) لأنهم يزيدون فيه لغرض رفع الصوت للمستغاث به ، وكذا لا يرخم المضاف كعبد الله (٢) ولا الجملة المسمى بها ككشاف قرناها ، لأنهم لو حذفوا من الثانى حذفوا من غير المنادى ، ولو حذفوا من الأول حذفوا من وسط الكلمه ، وهو غير جائز ، ولأن الجملة تحكى على إعرابها الأصلي (٣).

وشرط المنادى (٤) فى الترخيم أن يكون الاسم المرخم إما بقاء التانيث نحو ثبه ، وإما علما زائدا على ثلاثه أحرف كجعفر وحارث لا كزيد (٥) ، والحكم ، لأن تاء التانيث زائده فلا يلزم من حذفها الإجحاف بالاسم لبقائه على حرفين ، ولذلك شرط فى العلم الزيادة على ثلاثه ، لئلا يحصل الإجحاف بالحذف فيخرج عن أبنية الاسم (٦) ، وكل اسم آخره زيادتان فى حكم زياده واحده (٧) نحو : أسماء وعثمان فإنه يحذف منه فى الترخيم حرفان فتقول : يا أسم ويا عثم ، يحذف ألف التانيث الممدوده ، والألف والنون (٨) ، وكذلك يحذف حرفان مما فى آخره حرف صحيح قبله مدّه ، وهو على أكثر من أربعة أحرف مثل : عمار ومنصور ومسكين ، وقد علم أن ثمود ليس من باب منصور فيحذف من منصور حرفان ، ومن ثمود حرف واحد لعدم زيادته على أربعة (٩).

وإن كان المنادى مركبا (١٠) نحو : بعلبك فإنه يحذف منه الاسم الأخير للترخيم لأنه بمنزله تاء التانيث فيقال : يا بعل ، وإن كان المنادى المرخم غير ما ذكر ، فيحذف

ص: ١٦٩

١- فى الأصل وا جعفره. ولا يستقيم التمثيل بذلك. ولعل مراده أن المندوب لا يرخم أيضا.

٢- وذهب الكسائي والفراء إلى جوازه. الإنصاف ١ / ٣٤٧ وشرح المفصل ٢ / ٢٠.

٣- وبعض العرب يرخمها بحذف عجزها ، شرح الكافية ١ / ١٥٠ وشرح التصريح ٢ / ١٨٤ وجمع الهوامع ١ / ١٨١.

٤- الكافية ، ٣٩٠.

٥- فى الأصل لا لزيد.

٦- من شرح الوافية ، ١٩٩ بتصرف يسير وانظر الإنصاف ، ١ / ٣٥٦.

٧- الكافية ، ٣٩٠.

٨- الزئدتان معا ، شرح الكافية ، ١ / ١٥٠.

٩- شرح الوافية ، ٢٠٠ وانظر جمع الهوامع ، ١ / ١٨٣ وشرح الأشموني ٣ / ١٧٧.

١٠- الكافية ، ٣٩٠.

منه حرف واحد ، لأنَّه الأصل فإنَّ الزيادة على حرف كانت بسبب عارض ، وذلك مثل : ثمود وحارث وحامد (١) وفي المرخّم وجهان ؛ أفصحهما : أنَّ يقدر المحذوف موجودا فيبقى ما قبله على ما كان عليه من حركة أو واو أو غير ذلك ، كقولك : يا حار بكسر الراء في ترخيم حارث ، وإذا رخّمت كروان (٢) على أفصح الوجهين قلت : يا كرو ، وفي ثمود يا ثمو ، وأما الوجه الثاني : فهو أن يجعل المحذوف نسيا منسيا ، ويعامل الباقي معاملة ما لم يحذف منه شيء ، فتقول : يا حار بالضم ، ويا كرا بالألف لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، ويا ثمى فتبدل الضمه كسره ، والواو ياء ، إذ ليس في كلامهم اسم تام معرب آخره واو قبلها ضمّه (٣).

ذكر المندوب

(٤)

المندوب هو المتفجع عليه بيا أو واو ، والتفجع إظهار الحزن والجزع للمصيبة ، ويختص بوا ، نحو : وا زيد ، وهو كالمنادى في الإعراب والبناء (٥) وأجرى مجراه لأنَّ كلا منهما مخصوص من بين قومه ، ولك أن تزيد في المندوب ألفا فتقول : وا زيدا ، ولك أن تلحقها هاء السكت في الوقف فتقول : وا زيدا ، فإن جاء اللبس من الألف في مثل ندب غلام المخاطبه ، عدلت عن الألف إلى زيادة حرف مجانس لتلك الحركة فتقول : وا غلامك (٦) لأنك لو زدت ألفا وقلت : وا غلامكاه لالتبس بغلام رجل مخاطب فألحق (٧) الياء المناسبة لحركة الكاف وهي الكسره (٨) وفي غلام جماعه مذكرين تلحق واو فتقول : وغلامكموا ، لأنك لو ألحقت ألفا وقلت : وا غلامكما ، التبس بغلام اثنين مخاطبين فألحقت الواو المناسبة للجمع ، ولا يندب

ص : ١٧٠

١- شرح الوافية ، ٢٠٠ وشرح الكافية ١ / ١٥٣.

٢- الكروان : طائر ، اللسان كرا.

٣- شرح الوافية ، ٢٠٠ - ٢٠١ وانظر شرح المفصل ١ / ٢١ وشرح الكافية ، ١ / ١٥٥.

٤- الكافية ، ٣٩٠ - ٣٩١.

٥- شرح الوافية ، ٢٠١.

٦- في الأصل وا غلامك والتصويب من الكافية وانظر شرح التصريح ٢ / ١٨٢ وشرح الأشموني ، ٣ / ١٧٠.

٧- كذا في الأصل ، وفي شرح الوافية ٢٠٢ فألحقت الكاف المكسوره ياء لذلك.

٨- شرح الوافية ، ٢٠٢ وانظر شرح المفصل ٢ / ١٤.

إلّا المعروف لا المنكر (١) فلا يقال : وا رجلاه لأنّ الندبه إما للإعلام بمن يتفتّج عليه ، أو لتمهيد العذر للمتفتّج / ولا يكون ذلك إلّا أن يكون المندوب معروفا ، وإذا وصفت المندوب فلا تلحق الصفه علامه الندبه فلا تقول : وا زيد الظريفاه ، لأنّ الظريف ليس هو المندوب وهو مذهب الخليل (٢) خلافا ليونس فإنّه يجيز وا زيد الظريفاه (٣) ويجوز حذف حرف النداء من ثلاثه أشياء (٤) وهى : العلم نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (٥) أى يا يوسف والمضاف نحو : عبد الله افعل كذا أى : يا عبد الله ، وأى نحو : أيّها الرجل افعل كذا أى : يا أيّها الرجل ، ولا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والمراد باسم الجنس اسم يصحّ إدخال اللّام عليه وجعله صفه لأى ، نحو : رجل فلا يقال : رجل بمعنى يا رجل (٦) وكذلك لا يجوز حذفه من الإشاره نحو : هذا بمعنى : يا هذا ولا من المندوب ، ولا من المستغاث فلا يقال : زياده بمعنى وا زياده ، ولا زيادا أو لزيد مستغيا به لأنّ كلا من المندوب والمستغاث يناسب التطويل ، فلا يحسن الحذف مع مناسبة التطويل (٧) ، وقد شدّ حذف حرف النداء فى قولهم : (٨) «أصبح ليل» ، بمعنى يا ليل وأطرق كرا (٩) ، أى يا كراوان ، وفى أطرق كرا شدوذان : حذف حرف النداء ، والترخيم ، لأنّ الأمثال يجوز فيها من الحذف والتخفيف ما لا- يجوز فى غيرها ، فقالوا : «أطرق كرا إنّ التّعام فى القرى» (١٠) ، ويجوز حذف المنادى نفسه للقرينه الدّاله عليه كقولك : يا إضرب أى : يا هذا

ص: ١٧١

١- وجوز الكوفيون ندبه غير المعروف وشذذه البصريون شرح الكافيه ، ١ / ١٥٩.

٢- الكتاب ، ٢ / ٢٢٥.

٣- وأيده الكوفيون ، الكتاب ، ٥ / ٢٢٦ وشرح المفصل ، ٢ / ١٤.

٤- الكافيه ، ٣٩١.

٥- من الآيه ٢٩ من سوره يوسف.

٦- شرح الوافيه ، ٢٠٣ وشرح المفصل ، ٢ / ١٥.

٧- شرح الوافيه ، ٢٠٣.

٨- يضرب هذا المثل فى استحكام الغرض من الشىء. انظره فى جمهره الأمثال ١ / ١٣٨ ومجمع الأمثال ١ / ١٤٦ والمستقصى ١ / ٢٠٠.

٩- يقال للخسيس يتكلم فى مجلس فيه من هو أرفع منه. انظره فى جمهره الأمثال ١ / ١٣٩ ومجمع الأمثال ١ / ٤٤٥ والمستقصى ١ / ٢٢١ - ٢٢٢.

١٠- فى الكتاب ، ٢ / ٢٣١ وليس هذا بكثير ولا بقوى.

إضرب ، ومنه قراءة الكسائي : ألا يا اسجدوا (١) أى : ألا يا هؤلاء اسجدوا (٢).

٣- ذكر المفعول به الذى أضمر عامله : على شريط التفسير

(٣)

وهو القسم الثالث من أقسام المفعول الذى يجب حذف فعله بضابط قياسى وحدّه : أنّه كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو بمتعلّقه لو سلّط عليه هو أو مناسبة لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، فزيد اسم بعده فعل مشتغل عن زيد بضمير زيد ، وتقديره : ضربت زيدا ضربته (٤) ، فالثانى مفسّر للأوّل ، ولا يجمع بين المفسّر والمفسّر ولذلك وجب الحذف (٥). ومثال ما يسلّط عليه مناسب الفعل : زيدا حبست عليه ، وزيدا مررت به ، فإنّه فى هاتين الصورتين لو سلّط الفعل المشتغل أعنى حبست ومررت على الاسم لم ينصبه لكنّ مناسبة وهو جاوزت ولازمت ، لأنّ من حبست عليه فقد لازمته ، ومن مررت به فقد جاوزته ، ومثال ما هو مشتغل عنه بمتعلّقه : زيدا ضربت غلامه لأنّ الفعل مشتغل بمتعلّق زيد وهو غلامه وتقديره أهنت زيدا ، لأنّ من تضرب غلامه فقد أهنته وإذا تقدّم عليه (٦) جملة فعلية (٧) كقولك : قام زيد وعمرا أكرمته ، جاز رفع عمرو والنّصب أحسن لأنّه على تقدير النّصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وهو أنسب من الرّفْع ، لأنّه يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية (٨) ، ولذلك يختار النّصب بعد حرف الاستفهام نحو : أزيدا ضربته ، لأنّ الاستفهام غالبا إنّما يكون عن الفعل ، وبعد إذا الشرطيّه لأنّ الأوّل أن يليها الفعل

ص: ١٧٢

- ١- من الآية ٢٥ من سورة النمل. ونصها: ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون.
- ٢- بهمزه مفتوحة ، وتخفيف اللام. والباقون بالهمزة وتشديد اللام. الكشف ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ والنشر ٢ / ٣٣٧ والإتحاف ، ٣٣٦ وانظر الإنصاف ، ١ / ٩٩ .
- ٣- الكافية ، ٣٩١.
- ٤- الناصب له عند الكسائي والفراء ، الفعل بعده ، الإنصاف ، ١ / ٨٢ وشرح التصريح ، ١ / ٢٩٦.
- ٥- شرح الوافية ٢٠٦.
- ٦- عليه زياده يستقيم بها الكلام والمراد «أن تتقدم هذه الجملة جملة فعلية» شرح الوافية ٢٠٦.
- ٧- الكافية ، ٣٩١ - ٣٩٢.
- ٨- شرح الوافية ، ٢٠٧.

بخلاف التي للمفاجأه ، وبعد حيث ، لأنها مثل إذا في اقتضائها الفعل بعدها (١) وبعد حرف النفي ، فإنك إذا قلت : ما زيدا ضربته ، فالنفي لضرب زيد لا- لذاته فلما كان الفعل بعده كان النصب أولى (٢). وإذا وقع بعده فعل معناه الطلب كان أقواها سببا في اختيار النصب (٣) ، وكذلك شبه الفعل نحو : زيدا دراهمه ، لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الطلب وهو الأمر والنهي والدعاء خيرا عن المبتدأ وهو بعيد ، لأن الخبر ما يحتمل الصِّدق والكذب ، والإنشاء لا يحتمل ذلك ، وإنما جاز على تأويل ، وهو أن يقدر زيد مقول فيه اضربه أو لا تضربه ، وعلى تقدير النصب لا يلزم إلا حذف الفعل وهو كثير غير بعيد للمبتدأ المرفوع ، وكأنك قلت : زيد أنت مأمور بضربه أو زيد مقول فيه اضربه (٤) وكذلك المصدر الذي بمعنى الطلب فإن حكمه حكم الطلب الصريح في اختيار النصب نحو : أما زيدا فجدعا له ، وأما جعفر فسقيا له ، لأنك تريد : جدعه الله جدعا ، وسقاه الله سقيا ، وإذا كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير الفعل لم ينصب الاسم الأول نحو : أما زيد فسلام عليه ، وأما الكافر فويل له (٥) ويختار الرفع عند عدم قرينه خلافه (٦) كقولك : زيد ضربته ، لأنه يرتفع بالابتداء فيكون غير محتاج إلى تقدير ، والنصب يحتاج إلى تقدير الفعل الناصب فكان الرفع أولى (٧) ، وكذلك يختار الرفع مع أما وهي تغلب غير الطلب من قرائن النصب فيكون الرفع بعدها أولى لاقتضائها المبتدأ بعدها غالبا ، فإن جاء الطلب معها ، قدم اعتباره عليها فيصير النصب أولى ، وكذلك إذا التي للمفاجأه كقولك : قام زيد وإذا عبد الله تضربه لاقتضائها المبتدأ بعدها غالبا (٨) ومثال غلبه أما مع قرينه النصب قولك : قمت وأما جعفر فقد

ص: ١٧٣

- ١- في الكتاب ١ / ١٠٦ ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ... إذا وحيث تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدا تجده فأكرمه وانظر شرح التصريح ١ / ٣٠٣ وشرح الأشموني ٢ / ٧٨.
- ٢- شرح المفصل ، ٢ / ٣٤ - ٣٦.
- ٣- شرح الوافية ، ٢٠٧ والنقل منه.
- ٤- شرح التصريح ، ١ / ٣٠٧ وهمع الهوامع ، ٢ / ١١١.
- ٥- شرح المفصل ٢ / ٣٨.
- ٦- الكافية ، ٣٩١.
- ٧- في شرح الوافية ، ٢٠٨ ويختار الرفع إذا فقدت قرائن النصب كقولك : زيد ضربته ...
- ٨- شرح الوافية ، ٢٠٨ وشرح الكافية ، ١ / ١٧١.

ضربته ، ولو لا (١) أمّا لكان النّصب أولى ليكون عطف جمله فعلية ، على جمله فعلية فقدّم اعتبار أمّا فكان الرّفْع أولى (٢) ومثال غلبه الطلب قولك : قمت وأمّا عمرا فاضربه ، بنصب عمرو ، وإنّما قدّم الطلب على قرينه الرّفْع التي هي : أمّا وإذا لأنّك إذا رفعت وجب رفعه على الابتداء ووقع الطّلب خبرا وهو لا- يقع خبرا إلّا بتأويل كما تقدّم ، وأمّا النّصب فلا بعد فيه ، لأنّه ينصب بفعل مقدّر مثله فلا يحتاج إلى تأويل ويستوى الرّفْع والنّصب (٣) إذا تقدمت جمله ذات وجهين نحو : زيد قام وعمرو أكرمته ، فجاز في عمرو الرّفْع والنّصب من غير ترجيح (٤) لأنّه إن رجّح النّصب لقرب المعطوف عليه وهو الجملة الصغرى أعنى قام ، رجّح الرّفْع لعدم حذف العامل فيتعارضان (٥).

واعلم أنّ نصب وعمرا أكرمته عطفًا على الجملة الصغرى لا يستقيم إلّا أن يقدّر في الجملة المعطوفة ضمير يعود إلى زيد ، نحو : عنده أو في داره ، بحيث يصير التقدير : زيد قام ، وعمرا أكرمته في داره (٦) لأنّ الجملة المعطوفة إذا لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ ، لا تصحّ أن تكون خبرا عنه ، وإذا لم تصحّ أن تكون خبرا ، لا- يصحّ عطفها على خبره لوجوب أن يتحقّق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه ، والأخفش يمنع من جواز هذه المسألة ، لأنّ الجملة الصغرى المعطوف عليها ، لها موضع من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، وموضعها الرّفْع لأنّها خبر المبتدأ ، والجملة المعطوفة أعنى وعمرا أكرمته ، لا- موضع لها من الإعراب ، لأنّ الجمل لا موضع لها من الإعراب ، إلّا إذا كانت في تأويل المفرد ، فلا يصحّ عطف ما لا موضع له على ما له موضع من الإعراب ، وأجاب أبو على الفارسي (٧) : أنّه لمّا كان

ص: ١٧٤

١- من قوله : ولو لا ... إلى قوله : ويستوى الرّفْع والنّصب ، الكثير منه مطموس.

٢- شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٣٨.

٣- الكافية ، ٣٩١ - ٣٩٢.

٤- الكتاب ، ١ / ٩١ والمغنى ، ٢ / ٣٨٠ - ٣٨٢ وحاشية الصبان ، ٢ / ٨١.

٥- شرح الوافية ، ٢٠٩.

٦- شرح التصريح ، ١ / ٣٠٤.

٧- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، نحوى مشهور. توفي ٣٧٧ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ٩٥ ونزهة الألباء ٣١٥.

إعراب الجملة الصغرى غير ظاهر فى اللفظ صارت بمنزله ما لا موضع له من الإعراب ، فصَحَّ أن يعطف عليها ما لا موضع له من الإعراب (١).

ويجب النَّصب بعد حرف التحضيض ، وحرف الشَّرط (٢) لأنَّهما مخصوصان بالأفعال إذ لا يحضُّ إلا على الفعل (٣) ، ولأنَّ الشرط إما للماضى أو للمستقبل ولا يكون إلَّا فعلا كقولك : هلَّا زيدا ضربته أو إن زيدا ضربته ضربته ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النَّصب (٤) ونحو : أزيد ذهب به ، ليس من هذا الباب ، لأنَّ الفعل لم يعمل فى ضمير زيد نصبا ، فلو سلَّط ذهب على زيد لم ينصبه ولا مناسبه أعنى أذهب ، فرفع زيد لازم حينئذ على الابتداء ، والجملة التى بعد خبره (٥) ، وقد أجاز السيرافى (٦) فيه النصب على تقدير : زيد ذهب الذَّهاب به ، لأنَّك لَمَّا أسندت الفعل إلى مصدره بقى الجار والمجرور فى محلِّ النَّصب (٧) وهو ضعيف ، لأنَّ المصدر لا يقوم مقام الفاعل إلَّا إذا تخصَّص بوصف أو بغيره لعدم الفائدة فى إقامته مقام الفاعل بدون ذلك ، فالقائم مقام الفاعل (٨) هو الجار والمجرور حينئذ لا المصدر (٩) وأما قوله تعالى (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُرِ) (١٠) فليس من هذا الباب لأنَّك لو حذف الهاء من فعلوه ، وسلطت الفعل على كلِّ ، صار إنَّهم فعلوا كلَّ شىء فى الزُّبُر ، وهو خلاف المقصود ، لأنَّ المعنى أنَّ كلَّ شىء يفعلونه فهو فى الزُّبُر ، والزُّبُر الكتب ، أى إن فعلوا حسنا كتب لهم حسن ، وإن فعلوا قبيحا كتب كذلك ، ففعلوه صفة

ص: ١٧٥

١- انظر ذلك كله فى شرح المفصل ، ٢ / ٣٣ وشرح الكافية ، ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

٢- الكافية ، ٣٩٢.

٣- فى الأصل التفعيل.

٤- شرح المفصل ، ٢ / ٣٨ ، وشرح الكافية ، ١ / ١٧٧.

٥- الكتاب ، ١ / ١٠٤ وشرح الوافية ، ٢٠٩.

٦- أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافى ، صنف تصانيف كثيرة أشهرها : شرح كتاب سيبويه توفى ٣٦٨ هـ انظر ترجمته فى الفهرست

٩٣ وإنباه الرواه ١ / ٣١٣ والبلغة ، ٦١.

٧- وإلى ذلك ذهب ابن السراج أيضا ، شرح الكافية ، ١ / ١٧٧.

٨- فى الأصل مقام القاعد.

٩- شرح المفصل ، ٢ / ٣٥ وتسهيل الفوائد ، ٨٢.

١٠- من الآيه ٥٢ من سورة القمر.

لشيء ، ولا يجوز أن تقدّر ناصبه لما قبل الموصوف (١).

٤- ذكر التحذير

(٢)

وهو القسم الرابع من أقسام المفعول به الذى يجب حذف فعله الناصب له قياسا ، والتحذير قسما :

أحدهما : معمول بتقدير اتق ، تحذيرا مما بعده كقولك : إياك والأسد ، وإياك من الأسد ، وإياك من أن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، وإياك ضمير منصوب ، والمعطوف على إياك هو المفعول الذى أضمر الفعل الناصب له المحذوف لفظا والمعنى باعد نفسك عن الأسد والأسد عنك ، واتق أن تحذف ، واتق الحذف أن يتعرّض لك (٣) وإنما لزم حذف الفعل الناصب له ، لأنّ إياك لما كثر فى استعمالهم ، جعلوه نائبا عن الفعل الناصب الذى هو اتق أو باعد ، وأقاموه مقامه فلم يجز إظهاره لذلك.

والثانى : معمول بتقدير اتق أيضا لكن المحذّر منه مكرّر ، كقولك : الأسد الأسد ، والصبيّ الصبيّ ، والمعنى احذر الأسد احذر الأسد ، واحذر إبطاء الصبيّ احذر إبطاء الصبي ، ومعنى إبطاء الصبي : إبطاء الدابة الصبيّ (٤) ، فأقيم الأوّل مقام احذر ، فلزم إضمار احذر ، لأنه لو أظهر لكان قد أدخل الفعل على ما قام مقامه ، وكان كإدخال الفعل على الفعل (٥) ولك فى : إياك من أن تحذف ، عباره أخرى وهى : إياك أن تحذف ، بحذف من لأن حروف الجر تحذف مع أن وأن كثيرا ، لطولهما بالصله ولا يجوز أن يقال : إياك الأسد ، بتقدير : إياك والأسد ، ولا بتقدير إياك من الأسد ، لامتناع حذف حرف العطف ، وامتناع حذف حرف الجرّ من الأسماء الصريحه فى مثل هذا الباب (٦) لكن حذف فى غير هذا الباب توسّعا فى الكلام إذا

ص: ١٧٦

١- أى لا يجوز جعل «فعلوه» ناصبا لكل. وانظر شرح الوافيه ، ٢٠٩ وشرح الكافيه ، ١ / ١٧٧ - ١٧٨ وشرح التصريح ، ١ / ٣٠٢ وشرح الأشموني ، ٨٠ / ٢.

٢- الكافيه ، ٣٩٢.

٣- شرح الوافيه ، ٢١٢ - ٢١٣ وشرح المفصل ٢ / ٢٥.

٤- وطىء الشيء يطؤه وطئا : داسه ، اللسان ، وطأ.

٥- شرح الوافيه ، ٢١٣ وشرح المفصل ، ٢ / ٢٩.

٦- شرح الوافيه ، ٢١٣ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٣٨.

علمت تعديته في مثل قوله تعالى: (وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ [\(١\)](#)).

٣- ذكر المفعول فيه

(٢)

وهو ما فعل فيه فعل مذکور من زمان أو مكان ، فيخرج نحو : يوم الجمعة مبارك ، فإنه وإن كان يقع فيه فعل ، لكنه غير مذکور فلا يكون مفعولا فيه ، وشرط نصبه أن تكون «في» مقدّره فيه ، لأنها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه ووجب خفضه ولو لم تكن مقدّره كان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه ، وظرف الزمان معينا كان أو مبهما فإنه يقبل النصب بتقدير «في» وظرف المكان إن كان مبهما قبل النصب بتقدير «في» خلاف المعين مثل : المسجد والسوق (٣) وإنما كان كذلك لأنّ الفعل يدلّ على الزمان الخاصّ أى المعين من ماضٍ ومستقبل ، وكلّ ما دلّ على الخاصّ دلّ على العامّ لوجوب استلزام الخاصّ العامّ من غير عكس ، وأما المكان فالفعل يستلزم مكانا من الأمكنه مبهما ، والعامّ لا دلالة له على الخاصّ فلم يقبل تقدير «في» ، في غير المكان المبهم (٤) والمكان المبهم : هو الجهات : (٥) أمام (٦) وفوق وتحت ويمنه ويسره ، وكذلك ما كان بمعناها ، أو ملحقا بها كالميل والفرسخ (٧) وحمل على المكان المبهم : عند ولدى وشبههما ، لإبهامها نحو : دون ومع ، وحمل أيضا على المكان المبهم لفظ مكان في قولك : جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله (٨) ، أو أنه

ص: ١٧٧

١- من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

٢- الكافية ، ٣٩٢.

٣- المبهم من الزمان ما دل على زمن غير مقدر كحين ، والمعين ما له نهاية تحصره سواء كان معرفه أو نكره كيوم وليله وشهر ، والمبهم من المكان هو الذى لا صور له ، ولا حدود معينه ، نحو : أمام ووراء ، أما المعين فهو الذى له صور و حدود نحو : الدار والمسجد ، انظر شرح المفصل ، ٢ / ٤١ وشرح الكافية ، ١ / ١٨٤ وشرح الأشموني ، ومعه حاشية الصبان ٢ / ١٢٨ - ١٢٩.

٤- شرح المفصل ، ٢ / ٤٣ وجمع الهوامع ، ١ / ١٩٥.

٥- الكافية ، ٣٩٢.

٦- فى الأصل وأمام ، وفى شرح الوافية ٢١٥ ما نصه : وأكثر المتقدمين فسروه بالجهات الست وما فى معناها مثل : فوق وتحت وأمام ووراء.

٧- جمع الهوامع ، ١ / ١٩٩.

٨- وحذفت «في» منه تخفيفا شرح الكافية ، ١ / ١٨٤ - ١٨٥.

كالجهات لكثرة الأمكنه ، وحملت الأمكنه المعينه التي تقع بعد «دخلت» في قولك : دخلت الدار على الأمكنه المبهمه فنصبت بتقدير «في» على الأصح (١). لأن المبرّد والجرميّ (٢) ذهبا إلى أنّ دخل متعدّ بنفسه ، فيكون المنصوب بعده مفعولا به لا ظرفا (٣) ، والصحيح أنّ دخل لازم لأنّ مصدره فعول ، وهو من المصادر اللّازمه غالبا (٤) وقد ينصب الظرف بعامل مضمّر (٥) عند قيام القرينه كقول القائل : متى سرت؟ فتقول : يوم الجمعه وكذا كم سرت؟ فتقول : يومين ، أى : سرت يوم الجمعه وسرت يومين ، وقد ينصب الظرف بعامل مضمّر على شريطه التفسير ، مثل باب زيدا ضربته نحو : اليوم سرت ، فيختار رفعه ، وقام زيد ، واليوم سرت فيه ، وما اليوم سرت فيه ، واليوم سر فيه ، فيختار التّصّب وقس على ذلك ما في الباب في استواء الأمرين فيه ، (٦) ووجوب نصبه إذا وقع بعد حرف الشّرط والتّحضيض (٧).

واعلم أنّه قد يجعل المصدر حيناً لسعه الكلام (٨) فيقال : كان ذلك مقدم الحاجّ ، وخفوق النّجم وخلافه فلان وصلاه العصر ، فخفوق النّجم بمعنى مغيبه (٩) ، والخلافه والصّلاه مصدران أيضا جعلنا حيناً توسّعا وإيجازا ، أما التوسّع فإنّه جعل المصدر حيناً ، وليس من أسماء الزمان ، وأما الإيجاز فلحذف المضاف إذ التقدير ، وقت خفوق النّجم ، ووقت صلاه العصر فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه (١٠).

ص: ١٧٨

- ١- شرح الوافيه ٢١٥ وانظر الكتاب ، ١ / ٣٥.
- ٢- هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ ، كان فقيها عالما بالنحو واللغه دينا ورعا حسن المذهب ، أخذ عن الأخفش ويونس وحّدث عن المبرّد وله من التصانيف كتاب الأبنيه وغريب سيبويه توفي ٢٢٥ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ٨٤ - ٨٥ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٨٥ وبغية الوعاه ٢ / ٨.
- ٣- المقتضب ٤ / ٦٠ - ٣٣٧ - ٣٣٩ وشرح المفصل ، ٢ / ٤٤ وشرح الكافيه ، ١ / ١٨٦.
- ٤- الكتاب ٤ / ١٠ ولسان العرب ، دخل.
- ٥- الكافيه ، ٣٩٢.
- ٦- مثل : زيد قام ،. واليوم سرت فيه ، شرح الوافيه ، ٢١٥ - ٢١٦.
- ٧- مثل : إن اليوم سرت فيه ، وهلّا اليوم سرت فيه شرح الوافيه ، ٢١٦ وشرح المفصل ، ٢ / ٤٧.
- ٨- انتقل أبو الفداء إلى المفصل ، قال الزمخشري .. وقد يجعل المصدر حيناً لسعه الكلام فيقال : كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافه فلان وصلاه العصر.
- ٩- غير واضحه في الأصل وانظر شرح المفصل ، ٢ / ٤٤.
- ١٠- شرح المفصل ، ٢ / ٤٤ - ٤٥.

٤- ذكر المفعول له

(١)

وهو ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل : ضربته تأديبا ، وقعد عن الحرب جينا ، فالتأديب فعل لأجله فعل مذكور ، وهو الضرب ، فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل (٢) ، والفعل قد يكون سببا (٣) للمفعول له في الخارج نحو : ضربته تأديبا ، وقد لا يكون نحو : قعد عن الحرب جينا ، فإن القعود ليس سببا للجبن في الخارج.

وشرط نصبه (٤) : أن تكون اللام مقدّره ، لأنها لو كانت ملفوظه لكان مجرورا ، وإنما يجوز حذف اللام بشرطين :

أحدهما : أن يكون المفعول له فعلا- لفاعل الفعل المعلّل ، كما أنّ التأديب وهو المفعول له فعل لفاعل الضرب وهو الفعل المعلّل ، والثاني : أن يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود فإن لم يكن فعلا له لم يجر حذف اللام ، نحو : جئتكَ للسمن ، وكذلك إن لم يقارنه ، نحو : جئتكَ اليوم لمخاصمتك زيدا أمس (٥).

٥- ذكر المفعول معه

(٦)

وهو مذكور بعد الواو لمصاحبه معمول فعل لفظا أو معنى ، واحترز بقوله : بعد الواو ، مما يذكر بعد الفاء وثمّ وغيرهما من حروف العطف لانتفاء معنى المصاحبه منهّن ، واحترز بقوله : لمصاحبه معمول فعل ، عن المذكور بعد الواو وليس كذلك مثل : زيد وعمرو أخواك ، وكلّ رجل وضيعته ، فإنّه مذكور بعد الواو للمصاحبه لكن لا لمصاحبه معمول فعل ، وعن المذكور بعد معمول فعل ولكن لا للمصاحبه مثل جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده وعمرو مذكور بعد الواو وبعد معمول فعل لكن لا

ص: ١٧٩

١- الكافيه ، ٣٩٣.

٢- شرح التصريح ، ١ / ٣٣٤.

٣- غير واضحه في الأصل.

٤- الكافيه ، ٣٩٣.

٥- شرح الوافيه ، ٢١٦ وفيها : خرجت اليوم لمخاطبتك زيدا أمس. وانظر شرح الكافيه ، ١ / ١٩٣.

٦- الكافيه ، ٣٩٣.

للمصاحبه لتخصيصه بالمجىء قبله أو بعده (١). والفعل العامل فى المفعول معه يكون لفظا نحو: جئتكَ وزيدا، ويكون معنى نحو: ما لك وزيدا (٢) والمراد بالفعل لفظا: الفعل وشبهه من أسماء الفاعل، والصفة المشبَّهه، والمصدر ونحوها، والمراد بالفعل معنى، أى تقديرا غير ما ذكر مما يستنبط فيه معنى الفعل نحو: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا، لأنَّ التقدير ما تصنع وعمرا (٣) فأَمَّا إذا لم يكن فى الكلام فعل ولا معنى فعل فلا يجوز النَّصب، فإذا قلت: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعه من ثريد، فالوجه الرفع (٤) لانتفاء الناصب وهو الفعل أو معناه بواسطة الواو بخلاف قولك: قام زيد وعمرا، بنصب عمرو لوجود الفعل لفظا، وإن كان لازما لأنَّ الواو هى المعدية له حتى نصبه، فالواو هنا بمعنى الباء، والباء تعدى الفعل فكذلك (٥) الواو، والمفعول معه قياسى كسائر المفاعيل، وبعضهم يقصره على السماع فلا يكون قياسيا (٦) والفعل العامل فى المفعول معه إن كان لفظيا وصحَّ العطف جاز النَّصب والرفع (٧) نحو: قمت أنا وزيد وزيدا، فالرفع عطف على المضمَر، لوجود المؤكَّد المسوَّغ للعطف على المضمَر، والنَّصب على أنه مفعول معه لمصاحبه الفعل، قال الشاعر (٨):

وكونوا أتم وبنى أبيكم

مكان الكلّيتين من الطَّحال

فنصب بنى أبيكم على المفعول معه، وإن لم يصحَّ العطف نحو: جئت وزيدا، تعين النَّصب على المفعول معه على الأصحَّ لعدم المؤكَّد المنفصل المسوَّغ للعطف

ص: ١٨٠

-
- ١- شرح الكافية، ١٩٤ / ١، ١٩٥.
 - ٢- الإنصاف، ٢٤٨ / ١ وشرح المفصل، ٢ / ٤٩، وتسهيل الفوائد، ٩٩ وشرح التصريح، ١ / ٣٤٣ وهمع الهوامع، ١ / ٢١٩ وشرح الأشموني، ٢ / ١٣٤.
 - ٣- تسهيل الفوائد، ٩٩.
 - ٤- الكتاب، ١ / ٢٩٩ وشرح المفصل، ٢ / ٥١.
 - ٥- فى الأصل فلذلك.
 - ٦- انظر آراءهم فى ذلك، فى الهمع ١ / ٢١٩.
 - ٧- الكافية، ٣٩٣.
 - ٨- البيت لم يعرف قائله وقد ورد فى الكتاب، ١ / ٢٩٨ ومجالس ثعلب القسم الأول ١٠٣ وشرح المفصل، ٢ / ٤٨ وشرح الشواهد، ٢ / ١٣٩، وشرح التصريح، ١ / ٣٤٥ وهمع الهوامع، ٢٢٠ - ٢٢١ وشرح الأشموني، ٢ / ١٣٩.

لأنّ المضمّر المتصل لا يعطف عليه إلّا بعد توكيده بمنفصل ، فلمّا تعذّر عطف زيد على التاء في جئت ، تعيّن النّصب على المفعول معه (١) ، وإن كان الفعل معنويًا فإن صحّ العطف تعيّن ، نحو : ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو ، لأنّه لم يتقدمه فعل ، والإضمار خلاف الأصل فكان جزه متعيّنًا ، ومنهم من يجوز النصب فيه ، ويجعل العطف راجحًا لا واجبًا (٢) وإن لم يصحّ العطف تعيّن / النصب نحو : ما شأنك وزيدا ، وما لك وزيدا ، وإنّما تعيّن النصب لامتناع العطف على المضمّر المجرور من غير إعادة الجار لتتزلّ المضمّر مع الجار منزله جزء الكلمه الواحده (٣) ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل (٤) ولا على الفاعل ، خلافا لابن جنى (٥) فإنه يجوز : جاء والطيا لسه البرد (٦).

٦- ذكر الحال

إشاره

(٧)

وهي الأولى من المشبهات بالمفعول ، ووجه شبهها به أنها فضله (٨) ، والحال يذكر ويؤنث ، وسميت حالا لعدم ثبوتها لأنها من حال يحول إذا تغير ، ويدلّ على ذلك أنّ الحال لا يجوز أن يكون خلقه ، ولا يكون إلّا صفة غير لازمه غالبا ، فلذلك لا تقول : جاء زيد طويلا ولا أحمر ، وحدّها : أنها ما يبيّن هيئه الفاعل والمفعول لفظا أو معنى ، حاله الفاعليه والمفعوليه فقولنا : ما يبيّن ، كالجنس ، وهيئه الفاعل أو المفعول فصل ، فخرج بالهيئه غير مبيّن الهيئه سواء كان مبيّنا للذات كالتمييز ، أو لم يكن كالتعت ، وخرج بإضافه الهيئه إلى الفاعل أو المفعول ، النعت نحو : جاءني

ص : ١٨١

- ١- شرح الوافيه ، ٢١٨ .
- ٢- شرح المفصل ، ٥١ / ٢ .
- ٣- شرح الكافيه ، ١٩٧ / ١ وشرح التصريح ، ٣٤٥ / ١ .
- ٤- تسهيل الفوائد ، ٩٩ وشرح الأشموني ، ١٣٧ / ٢ .
- ٥- أبو الفتح ، عثمان بن جنى ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، له تصانيف كثيره توفي ٣٩٢ هـ . انظر ترجمته في الفهرست ، ١٢٨ ونزهه الألباء ٣٣٢ وبغية الوعاه ، ١٣٢ / ٢ .
- ٦- الخصائص ، ٣٨٣ / ٢ .
- ٧- الكافيه ، ٣٩٣ .
- ٨- قال الزمخشري في المفصل ، ٦١ «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضله مثله ، جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها» ولم يتحدث ابن الحاجب عن هذين الشبهين في شرح الكافيه ١ / ٢٨٩ ولا في شرح الوافيه ، ٢١٨ .

زيد الراكب ، لأنّ الراكب مبين لهيئته زيد لا- بالنظر إلى كونه فاعلا أو مفعولا ، وكذلك خرج القهقري في قولك : رجع القهقري ، فإنها مبينه لهيئته الفعل الذى هو الرجوع لا لهيئته الفاعل أو المفعول ، وإنّما قال : ما يبين ولم يقل : اسم يبين لأنّ الحال قد يكون جملة وقوله : لفظا أو معنى ، أى : الفاعل الذى هو صاحب الحال يكون فاعلا لفظا وفاعلا معنى ، وكذا المفعول الذى هو صاحب الحال يكون مفعولا لفظا ومفعولا معنى ، فمثال الفاعل لفظا أو المفعول لفظا ، قولك : ضربت زيدا قائما ، فإن جعلت قائما حالا من التاء فى ضربت فهو حال من الفاعل لفظا ، وإن جعلته حالا من زيد فهو حال من المفعول لفظا ، ومثال الفاعل معنى : زيد فى الدار قائما ، لأنّ التقدير استقرّ فى الدار (١) وكذلك : ما لك واقفا ، فواقفا حال من الضمير المجرور وهو الكاف ، وهو فاعل لأنّه بمعنى ما تصنع ، ومثال المفعول معنى (وهذا بعلّى شَيْخاً) (٢) وهذا زيد قائما أى : نبهت عليه وأشرت إليه شيخا أو قائما ، وقد يكون الحال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد إذا اتّفقا فيها نحو : لقيته راكبين ، ولقيته مسلّمين ، وأمّا إذا اختلفا فيها نحو : لقيته مصعدا منحدرافيه مذهبان : أحدهما : جواز تقديم أيّهما شئت ، والثانى : تقديم حال المفعول (٣).

وشرط الحال

(٤)

أن يكون نكره ، وصاحبها معرفة (٥) غالبا لأنّه محكوم عليه ، وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفة (٦) وقال : غالبا لأنّه قد يكون نكره كما سيأتى ، وإنّما كانت الحال نكره لعدم الاحتياج إلى تعريفها ، ولأنّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفه فى

ص: ١٨٢

١- شرح الكافية ، ١ / ٢٠١ .

٢- من الآيه ، ٧٢ من سوره هود .

٣- والمسأله حولها تفصيل انظره فى شرح الوافيه ، ٢١٩ وشرح المفصل ، ٢ / ٥٦ وشرح الكافية ، ١ / ٢٠٠ وشرح الأشمونى ، ١ / ٢٠٠ .

٤- الكافية ، ٣٩٣ - ٣٩٤ .

٥- شرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٥٠ وقد قال السيوطى فى همع الهوامع ١ / ٢٢٩ ، جوز يونس والبغداديون تعريفها مطلقا ، وقال الكوفيون إذا كان فى الحال معنى الشّرط جاز أن يأتى على صورته المعرفه وهى مع ذلك نكره نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسىء .

٦- شرح المفصل ، ٢ / ٦٢ ، وشرح الكافية ، ١ / ٢٠١ .

بعض الصور (١) وأما ما ورد منها غير منكر فمؤول ، ومنه قول لبيد (٢) :

فأرسلها العراك ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال

يصف حمار الوحش أنه أرسل الأتن إلى الماء مزدحمه ، فالعراك وإن كان لفظه معرفه فمعناه التنكير ، أى معتركه ، وقال أبو على الفارسي :
(٣) تأويله تعترك العراك ، فتعترك المقدر هو الحال ، والعراك منصوب على المصدر ، والعراك الزحام ، وكذلك قولهم : مررت به وحده ،
حال مع كونه معرفه ، وقد أولوه أنه بمعنى منفرد ، كأنه قال : مررت به منفردا ، ويجوز نصبه على المصدر كما مرّ فى العراك ، وتقديره يتوحد
توحيدها ، ثم حذف الفعل فبقى توحيدها ثم حذف زوائد المصدر بقى وحده (٤) وكذلك القول فى : فعله جهده أى مجتهدا أو يجتهد جهده (٥)
فإن كان صاحب الحال نكره وجب تقديمها عليه فى المفرد (٦) نحو : جاءنى راكبا رجل ، وأنشدوا (٧) عليه :

ص: ١٨٣

١- فى مثل قولك : ضربت زيدا الراكب ، شرح الوافيه ، ٢١٩ وقال الشيخ ياسين فى حاشيته على شرح التصريح ، ١ / ٣٧٣ وإنما التزم تنكير
الحال لثلاثه يتوهم الصفه التابعه إن كان لمنصوب كضربت اللصّ المكتوف ، والمقطوعه إن كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت
بزيد الراكب.

٢- لبيد بن ربيعه العامري كان فارسا شاعرا شجاعا مسلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وفد بنى كلاب فأسلموا جميعا ثم قدم
الكوفه ومات بها فى أول خلافه معاويه. انظر ترجمته فى طبقات فحول الشعراء ، ١ / ١٣٥ ، والشعر والشعراء ، ١ / ١٩٤ والبيت ورد فى ديوانه ،
١٠٨ بروايه فأوردها فى مكان فأرسلها ، وروى منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ٣٧٢ ، وأمالى ابن السجى ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل ، ٢ / ٦٢ وشرح
الكافيه ، ١ / ٢٠٢ وشرح التصريح ، ١ / ٣٧٣ وروى البيت من غير نسبه فى المقتضب ، ٣ / ٢٣٧ ، والإنصاف ، ٢ / ٨٢٢. وشرح ابن عقيل ، ٢ /
٢٤٨ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٣٩.

٣- شرح الوافيه ، ٢١٩ وشرح التصريح ، ١ / ٣٧٤.

٤- الكتاب ، ١ / ١٧٣ وفى ١ / ٣٧٧ «وزعم يونس أن وحده بمنزله عنده» أى منتصب على الظرفيه المكانية ، وانظر شرح الأشمونى ٢ / ١٧٢
والهمع ١ / ٢٤٠.

٥- شرح الوافيه ، ٢١٩ وشرح المفصل ، ٢ / ٦٣.

٦- الكافيه ، ٣٩٤.

٧- هذا صدر بيت لكثير عزه ، وعجزه : عفاه كلّ أسحم مستديم ورد فى ديوانه ٥٣٦ ، ونسب له فى شرح المفصل ، ٢ / ٦٢ ، وشرح التصريح ١ /
٣٧٥ ومن غير نسبه فى شرح الكافيه ، ١ / ٢٠٤ والبيت المشهور المستشهد به فى هذا الموضع : لميه موحشا طلل يلوح كأنه خلل وهو لكثير أيضا
ورد فى ديوانه ، ٥٠٦ وروى منسوباً له فى الكتاب ٢ / ١٢٣ ، وشرح التصريح ، ١ / ٣٧٥ وشرح الشواهد ، ٢ / ١٧٤ ، وروى البيت من غير نسبه فى
الخصائص ، ٢ / ٤٩٢ وشرح المفصل ، ٢ / ٥٠ والمغنى ، ١ / ٨٥ - ٢ / ٤٣٦ - ٦٥٩ وشرح التصريح ، ٢ / ١٢٠ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٧٤ خلل
بكسر الخاء جمع خلّه : وهى بطانه يغشى بها أجفان السيف.

لأنّها لو أحرّت لالتبست بالصفه ، فى نحو قولك : ضربت رجلا مجرّدا من ثيابه ، لأنّ الحال يتقدّم على ذى الحال ، والصفه لا تتقدّم على الموصوف.

وعامل الحال

(١)

إمّا فعل أو شبه فعل أو معنى فعل ، لتحقق الفاعل والمفعول بها ، أمّا الفعل فنحو : ضربت ، وأمّا شبه الفعل فهو : الصفات المشتقّه من الفعل الحقيقى الذى هو المصدر ، نحو : زيدا قائما ، والمراد بالصفات المشتقّه من الفعل ؛ اسم الفاعل ، نحو : زيد ضارب عمرا (٢) قائما ، واسم المفعول نحو : زيد مضروب قائما ، وأفعال التفضيل نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا (٣) والصفه المشبّهه باسم الفاعل ، نحو : مررت بالحسن وجها قائما ، وأمّا معنى الفعل فهو : ما أقيم مقام الفعل من غير الصفات والحروف واستنبط فيه معنى الفعل (٤) نحو اسم الإشاره مثل (هذا بعلّى شيخاً) (٥) وقد تقدّم ، ونحو التمنى مثل : ليت زيدا قائما ، أى أتمناه قائما (٦) ونحو التشبيه مثل : كأنّ زيدا قائما أسد أى : أشبّهه فى حال قيامه بالأسد ، ونحو الظرف مثل : زيد فى الدار قائما وقد تقدّم ونحو التنبيه مثل : ها هو زيد قائما ، ونحو الجار والمجرور مثل : ما لك واقفا ، وقد تقدّم أيضا ، فهذه وشبهها استنبط فيها معنى الفعل وليست مشتقه من فعل ، فالفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدّمه نحو : قائما ضرب زيد ، وقائما زيد ضارب ، بخلاف معنى الفعل فإنّه لا يجوز : قائما هذا زيد ، لضعف

ص: ١٨٤

١- الكافيه ، ٣٩٣.

٢- فى الأصل عمروا.

٣- شرح المفصل ، ٢ / ٦٠ وشرح التصريح ١ / ٣٨٣.

٤- شرح الكافيه ، ١ / ٢٠١.

٥- من الآيه ٧٢ من سوره هود.

٦- شرح الكافيه ، ١ / ٢٠١ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٨٠.

معنى الفعل وقوه الأولين (١) بخلاف الظرف (٢) نحو: أكل يوم لك ثوب، وإنما لم تجر الحال مجرى الظرف في جواز تقدّمها على الفعل المعنوي لتساعهم في الظروف، ولا يتقدّم حال المجرور عليه، فإذا قلت: مررت قائما بعمر، كان الحال من الضمير الفاعل في: مررت لا من عمرو، ويتبين (٣) بمثل: مررت قائمه بهند، فيتعين للمنع، ومررت قائما بهند، فيتعين للجواز، هذا قول الأكثرين (٤).

ويكون الحال جملة خبرية (٥) لأنّ الحال خبر عن ذى الحال، فكما جاز الإخبار عن الشيء بالجملة كذلك جاز وقوع الحال جملة وكما أنّ الجملة الإنشائية لا تقع خبرا فكذلك لا تقع حالا، والجملة الخبرية التي تقع حالا تكون اسمية، وتكون فعلية، والفعلية بفعل مضارع وماض، وكلّ منهما يكون مثبتا ومنفيا كما سنمثله، والجملة الاسمية إذا وقعت حالا لزمها الواو، كقولك: جاء زيد ويده على رأسه، وحذف الواو معها استغناء بالضمير شاذ، وحذف الضمير استغناء بالواو فصيح (٦) كقولك: جاءني زيد وعمرو منطلق، وقد وردت بالضمير وحده كقولك: كلمته فوه إلى فيّ وهو شاذ (٧) وأما قوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) (٨) وهو وقوع الجملة الاسمية حالا بغير واو، فيحتمل أن تكون وجوههم مسوّد مفعولا ثانيا لترى، أو تكون حالا (٩) وحذفت الواو كراهه

ص: ١٨٥

- ١- شرح الوافية، ٢٢٠ وانظر شرح الأشموني ٢ / ١٨٠.
- ٢- انظر خلافهم حول ذلك في شرح الكافية، ١ / ٢٠٦ وتسهيل الفوائد، ١١٠ - ١١١ وشرح الأشموني، ٢ / ١٧٩ - ١٨١ وشرح التصريح، ١ / ٣٨٤ وهمع الهوامع ١ / ٢٤١.
- ٣- غير واضحة في الأصل.
- ٤- بعدها في شرح الوافية ٢٢٠ «وإنما منعه لأن الحال فيه معنى الوصفية فكروها أن يقدموها عليه» وانظر الهمع، ١ / ٢٤٢.
- ٥- الكافية، ٣٩٤.
- ٦- شرح المفصل، ٢ / ٦٥ وشرح الكافية، ١ / ٢١٢ وشرح الأشموني، ٢ / ١٩٢ وهمع الهوامع، ١ / ٢٤٦.
- ٧- قال ابن يعيش في شرح المفصل، ٢ / ٦٦: فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لوجود رابطة في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدلّ على الغرض وظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ..
- ٨- من الآية ٦٠ من سورة الزمر.
- ٩- انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثاني ٦٣٣، وفي البيان ٢ / ٣٢٥ واستغنى عن الواو لمكان الضمير في قوله «وجوههم» وانظر التبيان، ٢ / ١١١٢.

اجتماع الواوين كما حذف واو العطف من قوله تعالى: (وَجُودٌ يُؤْمِرُ بِهَا نَاعِمَةٌ) (١) تخفيفاً لاجتماع الواوين إذ المعنى، ووجوه يومئذ ناعمه، وتحذف الواو من الجملة الفعلية إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً كقولك جاء زيد يقرأ، ولا يقال في مثله ويقرأ، لأنه في معنى قارئاً معنى وزنه (٢) وإن لم يكن المضارع مثبتاً أو كان الفعل ماضياً مثبتاً، أو منفياً، جاز أن تأتي بالواو والضمير معاً، وبالواو وحدها، وبالضمير وحده، ولا بد في الماضي من قد ظاهره أو مقدّره (٣) فذلك تسعة أقسام، ثلاثه مع الواو والضمير، وهى: مضارع منفى مثل: جاءنى زيد وما يتكلم غلامه، وماض مثبت مثل: جاءنى زيد وقد تكلم غلامه، وماض منفى مثل: جاءنى زيد وما خرج غلامه، وثلاثه بالواو فقط وهى مضارع منفى، مثل: جاءنى زيد ولم يتكلم عمرو، وماض مثبت مثل: جاءنى زيد وقد تكلم عمرو، وماض منفى مثل: جاءنى زيد وما تكلم عمرو، وثلاثه بالضمير فقط، مضارع منفى مثل: جاءنى زيد ما يتكلم غلامه، وماض مثبت مثل: جاءنى زيد قد تكلم غلامه، وماض منفى مثل: جاءنى زيد ما تكلم غلامه (٤).

وكلّ ما دلّ على هيئته صحّ وقوعه حالاً (٥) سواء كان مشتقاً أو لم يكن نحو: هذا بسراً أطيّب منه رطباً، أى هذا حال كونه بسراً أطيّب منه حال كونه رطباً، فالبسّر والرّطب حالان مع أنّهما ليسا بمشتقّين ولكن لدلالتهما على الهيئته صحّ وقوعهما حالاً. والعامل فى رطباً هو أطيّب بالاتفاق، وفى بسراً خلاف؛ فقال الفارسي: هو هذا أى اسم الإشارة أو حرف التنبية، وقال ابن الحاجب: هو أطيّب، وجوّز عمل أفعال التفضيل فيما قبله لأنه مثل قولك: تمر نخلتى بسراً أطيّب منه رطباً. مع أنّ العامل فى بسراً هو أفعال التفضيل بالاتفاق (٦).

ص: ١٨٦

- ١- من الآية ٨ من سورة الغاشية.
- ٢- شرح الوافية، ٢٢١ وعمده الحافظ، ١ / ٣٣٢.
- ٣- لأنها تقرب الماضى من الحال والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوها. انظر شرح المفصل، ٢ / ٦٦ وشرح الكافية، ١ / ٢١٣ وشرح الأسمونى، ٢ / ١٩١.
- ٤- شرح الوافية، ٢٢١ وشرح ابن عقيل، ٢ / ٢٨١.
- ٥- الكافية، ٣٩٤.
- ٦- ردّ ابن الحاجب فى شرح الوافية، ٢٢٢ - ٢٢٣ رأى الفارسي بأدله كثيره وانتهى إلى القول «ومن يقل إنّ العامل فى بسراً هذا، فهذا يقول الهذيان وفى إيضاح المفصل، ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ أورد آراءهم فى العامل ومنها رأى الفارسي ثم قال «وذهب آخرون إلى أن العامل فى بسراً أطيّب، وهذا هو الصحيح، والقول الأول - للفارسي - وهم محض» ثم راح يسوق أدله تؤيد كون العامل هو أطيّب، منها ما ذكره أبو الفداء هنا. وللتوسع فى هذه المسألة انظر الكتاب ١ / ٤٠٠ والمقتضب ٣ / ٢٥١ وشرح المفصل، ٢ / ٦٠ وشرح الكافية، ١ / ٢٠٨ وعمده الحافظ، ١ / ٣١٩ وشرح التصريح، ١ / ١٨٣، وهمع الهوامع، ١ / ٢٤٢ وشرح الأسمونى ٢ / ١٨٢ وانظر إيضاح ابن الحاجب المخطوط ١٢٣ ظ.

ويجوز حذف عامل الحال إذا دلت عليه قرينه كما جاز حذف غيره كقولك للمسافر: راشدا ومرشدا مهديًا أي اذهب راشدا مرشدا، ويجب حذف العامل في الحال المؤكده (١) وهي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا، كقولهم: زيد أبوك عطوفا فإنّ الأب لا ينفك عن العطف غالبا، ووجب حذف العامل لأنّ الأب يشعر بالعطف فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو أحقّه أو أثبتّه، فحصلت القرينه، وعطوفا لفظ التزم موضعه فوجب الحذف (٢)، وشرط هذه الحال أن تكون مؤكّده ومقرّره وتابعه لمضمون جمله اسميّه (٣)(٤) نحو: زيد أبوك عطوفا فإنّ عطوفا مقرّر لمضمون زيد أبوك، وقال: اسميّه لأنها لو كانت مقرّره لمضمون جمله فعليّه لم يكن فعلها واجب الحذف (٥). ومعنى كونها مؤكّده، أنها تعلم قبل ذكرها فيكون ذكرها توكيدا لها وهل هي من الفاعل أو من المفعول؟ فالجواب: أنّك إن قدرت ثبت أو تحقّق عطوفا فهي من الفاعل، وإن قدرت أحقّه أو أثبتّه عطوفا فهي من المفعول (٦).

٧- ذكر التمييز

إشاره

(٧)

وهو ثاني المنصوبات المشبّهه بالمفعول، ووجه الشبّه أنّ نحو: طاب زيد نفسا، يشبه ضرب زيد عمرا، وعشرون درهما مثل: ضاربون زيدا، والتمييز تفعيل

ص: ١٨٧

١- الكافيه، ٣٩٤.

٢- شرح الوافيه، ٢٢٣ وانظر شرح الأشموني، ٢ / ١٩٢.

٣- الكافيه، ٣٩٤.

٤- وجزآها معرفتان جامدان. الهمع، ١ / ٢٤٥.

٥- شرح الكافيه، ١ / ٢١٤.

٦- شرح الوافيه، ٢١٣.

٧- الكافيه، ٣٩٤.

من مميزات ، وهو الاسم النكرة الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات المذكوره أو مقدّره والإبهام : الإجمال وهو ضدّ الإيضاح وقوله : الإبهام المستقرّ ، احتراز به عن الأسماء المشتركة فإنّك إذا قلت : رأيت عينا مبصره أو جاريه ، لم ترفع عن تلك العين إبهاما مستقرّا بالوضع بل إبهاما عارضا للسّامع ، فإنّها وضعت لشيء بعينه معلوم للمتكلّم بخلاف عشرين ، فإنّها وضعت مبهمه لا لدنانير ولا لدراهم (١) وقوله : عن ذات ، احتراز به عن نحو المصادر الدّاله على الهيئات نحو : جلست جلسه ، وعن الحال نحو : جاء زيد راكبا ، فإنّه إنّما يرفع الإبهام عن صفه المجيء لا عن ذات زيد ، لأنّ ذات زيد لا- إبهام فيها ، وقوله : الاسم النكرة ، إنّما هو على المختار وهو مذهب البصريين ، فإنّ المميّز (٢) عندهم لا يكون إلا نكرة ، والكوفيون يجيزون أن يكون التمييز نكرة ومعرفه (٣) ويستشهدون بمثل قوله : (٤)

النازليّن بكلّ معترك

والطّيبون معاقد الأزر

ويجوز أن يدفعا بأنّ الإضافة إلى الأجناس لا تفيد التعريف ، ويستشهدون أيضا بمثل : غبن رأيه ، ووجع ظهره ، وفى التنزيل : (سَيَفْهَهُ نَفْسُهُ) (٥) والبصريون يقولون : إنّ ذلك منصوب على التشبيه بالمفعول (٦) ويستشهد الكوفيون أيضا بقول الشاعر : (٧)

ص: ١٨٨

١- فى الأصل ولا دراهم ، وانظر شرح الوافيه ، ٢٢٥ وشرح الكافيه ، ١ / ٢١٦.

٢- أى التمييز ، الهمع ، ١ / ٢٥٠.

٣- انظر عمده الحافظ ، ١ / ٣٦١ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٢٣ وشرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٩٤ وجمع الهوامع ، ١ / ١٥٢.

٤- البيت لخرنق بنت هفان القيسيّه أخت طرفه بن العبد لأمه ، وقد روى البيت منسوبا لها فى الكتاب ، ١ / ٢٠٢ - ٢ / ٦٤ والمحتسب ، ٢ / ١٩٨ وكتاب الحلل ، ١٥ والإنصاف ، ٢ / ٦٤٨ وشرح الكافيه ، ١ / ٣١٦ وشرح التصريح ، ٢ / ١١٦ وجمع الهوامع ، ٢ / ١١٩ وخزانه الأدب ، ٥ / ٤١ ورواه العينى فى شرح الشواهد ، ٣ / ٦٨ من غير نسبه ، وعند بعضهم «النازلون» مكان النازلين. المعترك ، موضع القتال ، معاقد الأزر : كناية عن عفه فروجهم تريد أنهم لا يعقدون ماآزرهم على فروج زانيه.

٥- من الآيه ١٣٠ من سوره البقره.

٦- أو على إسقاط الجار أى فى نفسه ، وفى رأيه ، وفى ظهره ، انظر تسهيل الفوائد ، ١١٥ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٢٣ وجمع الهوامع ، ١ / ٢٥٢.

٧- البيت لرشيد أو راشد بن شهاب اليشكرى ، روى منسوبا له فى المفضليات ، للضبى ، ٣١٠ وشرح التصريح ، ١ / ١٥١ - ٣٩٤ وشرح الشواهد ،

١ / ١٨٢ وروى من غير نسبه فى كتاب الحلل ، ٢٣٢ وعمده الحافظ ، ١ / ٦٢ - ٣٦٢ وجمع الهوامع ، ١ / ٨٠ - ٢٥٢ وشرح الأشمونى ، ١ / ١٨٢.

ويروى وجوهنا مكان جلادنا وصددت مكان رضيت وقيس مكان بكر.

رأيتك لما أن عرفت جلادنا

رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو

فأراد طبت نفسا ، والبصريون يردونه بأنه لضروره الشعر (١). وقوله : مذكوره أو مقدّره ، تفصيل للذات التي تميّز ، فالمقدّره ما تقدّر في مثل : زيد طيب أبا ، وطاب زيد نفسا ، وحسن زيد علما ، ومعناه أنّ الفعل الذي هو حسن مسند في اللفظ إلى زيد ، وفي المعنى إلى مقدّر لزيد به تعلّق ، وتقديره : حسن علم زيد علما ، فالذات المقدّره التي لا تذكر في اللفظ هي علم زيد ومميزها قولك علما ، وكذا التقدير أبو زيد ، في طيب أبا ، وطابت نفس زيد نفسا ، وكذلك جميع أمثله الذات المقدّره (٢) فافهمه.

وأما الذات المذكوره فهي المفردة : (٣) وتنقسم (٤) إلى غير مقدار كباب وثوب وخاتم ، وإلى مقدار غالبا (٥) ، وهو إما عدد كعشرين درهما وسيأتي بيانه في باب العدد (٦) وإما غير عدد وهو إما موزون نحو : منوان سمنا ، أو مكيل نحو : فقيزان بّرا ، أو ممسوح نحو : ما في السماء قدر راحه سحابا ، وعلى التمره مثلها زيدا ، والمراد على التمره مثل مقدارها زيدا فحذف المضاف الذي هو المقدار وأقيم المضاف إليه الذي هو الضمير مقامه (٧).

ذكر تمييز الذات المذكوره التي هي مقدار وهي غير عدد

(٨)

المقدار الذي هو غير عدد سواء كان موزونا أو مكيفا أو ممسوحا. إن كان

ص: ١٨٩

١- وأل في النفس زائده ، الهمع ، ١ / ٢٥٢.

٢- شرح الوافية ، ٢١٧ وانظر شرح المفصل ، ٢ / ٧٠ وشرح الكافية ، ١ / ٢٢٠.

٣- الكافية ، ٣٩٤.

٤- في الأصل وينقسم.

٥- شرح الكافية ، ١ / ٢١٧ - ٢٢٠.

٦- في الصفحه ٣٠١.

٧- شرح المفصل ، ٢ / ٧٠ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٨٧.

٨- الكافية ، ٣٩٤.

مميزه من أسماء الأجناس فيفرد حال التشبيه والجمع ، والمراد بالجنس هنا ، كلّ معنى عام يقع بلفظ واحد على القليل والكثير كالتمر والزيت والخبز فتقول : عندي رطلان جينا ، وقفيزان بزّا ، والقفيز مكيال وهو ثمانية مكايك (١) وصاعان عسلا ، وعلى التمره مثلاها زبدا ، يافراد اسم الجنس الذى هو نحو : الخبز أو العسل أو الزبد ، وإنما أفرد اسم الجنس لعدم احتياجه إلى التشبيه والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير (٢) ولذلك تقول : عندي زيت قليل وزيت كثير ، وإذا كان صادقا على الكثير فلا يحتاج إلى تكثره مره أخرى بالتشبيه والجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفه فيطابق بالتمييز ما قصد لعدم دلالتة عليها (٣) ، فتقول : عندي رطل زيتا ، ورطلان زيتين وأرطال زيوتا وإن كان المميّز اسم جنس ولكن لا- يقع على القليل والكثير بلفظ واحد كالثوب ، فيجمع وجوبا كقولك : عندي قنطار أثوابا ، وملء بيت كتبا ، لأنّ ذكره مجموعا أدلّ منه على الجنس لتقديره بمن الجنسيه ، فيقدّر حينئذ قنطار من ثياب كما يقدر قنطار من عسل (٤) وكلّ ما جاء من المقادير بالتنوين أو نون التشبيه فحذف التنوين والنون ، وخفض التمييز بالإضافه أولى (٥) ، فتقول : رطل زيت ، ورطلا زيت ، وراز ذلك لأنّه كما يرفع الإبهام بالنصب ، يرفع بالإضافه ، وأما إذا كانت النون شبيهه بنون الجمع كما فى نحو : عشرين فإنّ الحذف والإضافه إلى التمييز كعشرى درهم لا يجوز لأنّ نون نحو : عشرين من نفس الكلمه فلا يجوز حذفها للإضافه (٦) ولا تجوز الإضافه مع هذه النون لشبهها بنون الجمع ، وأما حذفها والإضافه إلى غير التمييز فجائز بالاتفاق نحو : عشريك وعشرى رمضان ، وفى تعليل ثبوت النون فى

ص: ١٩٠

١- القفيز من المكايل ، وهو ثمانية مكايك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائه وأربع وأربعين ذراعا ، وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه ، والجمع أقفزه وقفزان ، والمكوك مكيال لأهل العراق أيضا ، وجمعه مكايك ، ومكاكى على البدل كراهيه التضعيف وهو صاع ونصف ، لسان العرب ، قفز ومكك.

٢- شرح الكافيه ، ١ / ٢١٩.

٣- قال الرضى فى شرح الكافيه ، ١ / ٢١٩ «إن كان جنسا وقصدت الأنواع فثن ، إن أردت التشبيه ، واجمع إن قصدت الجمع ، وإلا فأفرد».

٤- تسهيل الفوائد ، ١١٥ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٥٢.

٥- الكافيه ، ٣٩٤.

٦- شرح الوافيه ، ٢٢٦ وشرح المفصل ، ٢ / ٧٣.

التمييز وحذفها في نحو : عشروك وعشرو الشهر ، نظر ؛ وقد قيل في ذلك : (١) إنما لم تجز إضافة العشرين إلى المميّز وجزت في غيره أعنى في نحو : عشروك ، لأنّ العشرين في الأصل صفه لمميّزها لأنّ أصل عشرين درهما دراهم عشرون ، وصفه الشيء لا تضاف إليه ، ولا يضاف الموصوف إلى صفته ، وليس كذلك عشروك فافترقا.

ذكر تمييز الذات التي هي غير مقدار

(٢)

وهي نحو : باب وخاتم وثوب كقولك : باب ساجا ، وخاتم حديدا ، وثوب خزّا ، وهو كلّ نوع أضيف إلى جنسه ويجوز فيه الإضافة وهي الأكثر (٣) فتقول : باب ساج بخفضه مع إفاده التخفيف.

ذكر تمييز الذات المقدّره

(٤)

قد تقدّم أنّ الذات التي تميّز تنقسم إلى مذكوره كما تقدّم شرحه ، وإلى مقدّره كما شرحناه في حدّ التمييز أيضا ، وإنّما تقدّر في النسب الإسناديّة وفي النسب المشابهة للنسب الإسنادية ، وفي النسب الإضافية فذلك ثلاث أمور :

أحدها : الدّات المقدّره في نسبه في جملة إسناديّة ، نحو : طاب زيد نفسا وتصبّب عرقا وامتلاّ الإناء ماء ، وقوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً) (٥).

ثانيها : الدّات المقدّره في نسبه فيما يشابه الجملة ، والمراد بمشابه الجملة ، الصفه المشبّهه واسم الفاعل والمفعول نحو : زيد طيبّ أباً وأبوه وعلمنا ودارا ، وزيد مكرم أباً وأبوه وعلمنا ودارا.

ثالثها : الدّات المقدّره في نسبه في إضافه نحو : أعجبنى طيب زيد أباً وأبوه وعلمنا ودارا ، ومن هذا الباب لله درّه فارسا ، وحسب زيد بطلا ، فإنّه من تمييز الذات

ص: ١٩١

١- شرح التصريح ومعه حاشيه ياسين ، ١ / ٣٩٧.

٢- الكافيه ، ٣٩٤.

٣- شرح الوافيه ، ٢٢٦.

٤- الكافيه ، ٣٩٤.

٥- من الآيه ٤ من سوره مريم.

المقدّره لا الذات المذكوره كما توهمه بعضهم (1) وتعلّق فارسا في : لله درّه فارسا وشبهه بمن هو له ، إنّما هو تعلّق الوصف بالموصوف ، فالتمييز في هذه الأمور الثلاثه إنّما هو عن ذات مقدّره ، لأنّ المقصود إنّما هو نسبه الفعل أو ما أشبهه إلى ما هو متعلّق بالاسم المنتصب عنه التمييز ، لأنّ الفعل الذي هو طاب في نحو : طاب زيد أبا ، مسند في اللفظ إلى زيد ، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر مقدّر متعلّق بزيد غير مذكور ، وهو مبهم لاحتمال جميع متعلّقات زيد ، فإذا قلت أبا ، فقد رفعت به الإبهام عن الذات المقدّره كما رفعت بالدرهم الإبهام عن عشرين في الذات المذكوره ، والتقدير : طاب أبو زيد أبا ، وطاب علم زيد علما وتصبّ عرق زيد عرقا ، وكذلك ما أشبه ذلك ، فالذات المقدّره هي أبو زيد أو علمه ونحوهما ، والفعل منسوب في اللفظ إلى زيد ، وفي المعنى إلى أبيه أو إلى علمه ونحوهما إذا قصد ذلك ، والإبهام إنّما نشأ من نسبه الطيب مثلا- إلى متعلّق زيد ، لأنّ قولك : طاب زيد ، لا إبهام في واحد منهما ، وإنّما الإبهام في نسبه الطيب إلى أمر يتعلّق بزيد ، ولو لا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج إلى تمييز ، ومتعلقاته تحتمل وجوها كثيره فاحتيج إلى تفسير المقصود منها فجاء بالتمييز ، وكذلك الحال في الإضافة فإنّه قد يضاف الشيء إلى أمر ، والمراد إضافته إلى متعلّقه مثلما قيل في الجمله فيأتي التمييز أيضا.

واعلم أنّ الاسم المنصوب على التمييز قد يكون صالحا أن يرجع إلى من انتصب عنه وإلى متعلّقه ، وذلك نحو : أبا في طاب زيد أبا ، فجائز أن يكون الأب هو زيد ، وجائز أن يكون الأب هو والد زيد وكذا الأبوه أيضا ، فإنّها تصلح لكل واحد منهما ، فإن كان المقصود في قولك : طاب زيد أبا ، بالطيب هو زيد نفسه كان التقدير طاب الأب زيدا أبا ، فتكون الذات المقدّره هي الأب وإن كان المقصود والد زيد ، كان التقدير : طاب أبو زيد أبا ، فالذات المقدّره هي أبو زيد ، وكذا القول في الأبوه وغيرها مما يأتي في هذا الباب. فإن لم يصلح أن يرجع إليهما فهو لمتعلّقه خاصه نحو : طاب زيد علما ودارا ، فليس يحتمل علما ودارا جهتين كما احتمله أبا وأبوه بل إنّما يحتمل جهه

ص: ١٩٢

١- نقل الأزهرى ، ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ عن حواشى ابن هشام ما نصه : «وكون فارسا من مميز النسبه إنّما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه «الدر» معلوم المرجع ، أما إذا كان مجهوله ، كان من مميز الاسم لا- من مميز النسبه لأن الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميزه» وانظر الكتاب ، ٢ / ١٧٤ والمقتضب ، ٣ / ٣٥ وشرح المفصل ، ٢ / ٧٣ وشرح الكافية ، ١ / ٢٢٠.

واحدته وهي علم زيد وداره ، لأنّ التقدير طاب علم زيد علما وطابت دار زيد دارا لا غير ذلك ، والذي يحتمل الرجوع إليهما - أعنى إلى من انتصب عنه التمييز وإلى متعلّقه - تجب فيه المطابقيه أعنى إفراد التمييز ، وتنشئته وجمعه وتذكيره وتأنيته على وفق من هو له إلّا (١) إن كان التمييز اسم جنس كالأبوه والعلم فإنّه لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع فيطابق به حينئذ ، فإذا قصدت إلى أنّ الأب هو زيد نفسه ، قلت طاب زيد أبا ، فلو ثنيت زيدا أو جمعته على هذا المعنى قلت : طاب الزيدان أن أبوين وطاب الزيدون آباء وكذلك (٢) تجب المطابقيه إذا قصدت إلى متعلّق زيد ، وهو والده مثلا ، فإن قصدت أباه وجدّه قلت : طاب زيدا ، وإن قصدت أباه وأمه أو أبا وجدّا له ، قلت : طاب زيد أبوين ، وإن قصدت إلى جماعه من آبائه قلت : طاب زيد آباء ، فيطابق بالأب من هو له بخلاف ما إذا كان التمييز اسم جنس كالأبوه والعلم ، فإنّك تأتي به مفردا ، فتقول : طاب الزيدان أو الزيدون أبوه وعلمه ، ونحو ذلك إلا أن يقصد الأنواع فيطابق حينئذ ، فتقول : طاب زيد علمين إذا كان المراد به طاب بسبب علمين مختلفين ، وطاب زيد علوما ، إذا كان المراد به بسبب علوم كثيره ، وتقديره طابت علوم زيد علوما ، وكذلك التقدير في التنبيه وغيرها (٣) وكذلك تجب المطابقيه في التمييز الذى هو صفه ، فيقال : حسن زيد فارسا والزيدان فارسين والزيدون فرسانا ، وكذلك لله درّه فارسا ودرّهما فارسين ودرّهم فوارس ، وإذا كان التمييز صفه احتمل أن يكون حالا لكنّ التمييز أولى (٤) لأنّ المراد مدحه مطلقا سواء كان حال كونه فارسا وهذا يفهم من التمييز دون الحال ، لأنه إذا كان حالا اختصّ بالمدح فيتقيد ، فيتغير المعنى المقصود (٥) ، والفرق بين تمييز (٦) الذات المقدّره في قولنا : لله درّه فارسا وبين تمييز الذات المذكوره في قولنا : على التمره مثلها زيدا ، أنّ الفارس يرفع الإبهام عن نسبه الدّرّ إلى الضمير لا عن نفس الدّرّ ، وأنّ الزبد يرفع

ص: ١٩٣

١- في الأصل لا.

٢- في الأصل وكذلك.

٣- شرح الوافيه ، ٢١٧ وشرح الكافيه ، ١ / ٢١٩ - ٢٢٠ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٥٢.

٤- شرح الكافيه ، ١ / ٢٢٢.

٥- شرح الوافيه ، ٢١٧.

٦- في الأصل تميز.

الإبهام عن نفس المثل إذا لا إبهام في إضافه المثل إلى الضمير بل في نفس المثل.

ولا يتقدم التمييز على العامل (١) لأن العامل إن كان غير فعل كان ضعيفا ، فلا يعمل في التمييز المتقدم عليه بالاتفاق (٢) وإن كان فعلا فمذهب سيبويه أن لا يتقدم عليه التمييز (٣) أيضا ، لأن التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل ، لا يتقدم التمييز على الفعل ، لأن الأصل في قولنا : طاب زيد نفسا طاب نفس زيد ، فعدل عن ذلك ليكون مبهما أولا ثم يفسر ، فيكون أبلغ موقعا عند السامع ، والمازني أجاز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا خاصة كقولنا : نفسا طاب زيد ، ووافق في غير الفعل (٤).

٨- ذكر الاستثناء

إشاره

(٥)

المستثنى هو ثالث المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو ضربان : متصل ومنقطع ، فالمتصل : هو المخرج من حكم على متعدّد لفظا أو تقديرا يالًا وأخواتها ، فاللفظ نحو : قام القوم إلّا زيدا ، والتقدير نحو : ما قام إلّا زيد ، لأنّ معناه ما قام أحد إلا زيد ، وقال : يالًا وأخواتها ، ليخرج عنه المخرج عن متعدّد بالصفه نحو : أكرم بنى تميم العلماء ، فإنّ الجهال مخرجه منه لعدم اتصافهم بالعلم ، وكذلك المخرج بالبدل كقوله تعالى : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا) (٦) وكذلك المخرج بالشّرط نحو : أكرم القوم إن دخلوا الدار ، وبالجمله المخرج بغير إلّا وأخواتها لا يسمّى استثناء ، وأخوات إلّا : غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون

ص: ١٩٤

١- الكافيه ، ٣٩٥.

٢- همع الهوامع ، ١ / ٢٥٢.

٣- الكتاب ، ١ / ٢٠٥ والمقتضب ، ٣ / ٣٦.

٤- وبعدها في شرح الوافيه ، ٢٢٩ «وما ذكرناه من المعنى يلزمه ، لأنّ معنى قولهم : طاب زيد علما في الأصل طاب علم زيد ، فقصدوا إلى الإبهام ثم التفسير لذلك الغرض ، فإذا قدم فات الغرض المذكور كما تقدم في المفرد سواء» وانظر في هذه المسأله المقتضب ، ٣ / ٣٦ - ٣٧ ، والإنصاف ، ٢ / ٨٢٨ وشرح المفصل ، ٢ / ٧٤ وتسهيل الفوائد ، ١١٥ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٥٢.

٥- الكافيه ، ٣٩٥.

٦- الآيه ٩٧ من سوره آل عمران.

وسوى وسواء ، والمنقطع : هو المذكور بعد إلّا وأخواتها غير مخرج نحو : جاء الناس إلّا حمارا ، وسَمِيَ بذلك لانقطاعه عمّا قبله (١).

فصل : وإذا تعَبَّ الاستثناء جملا بالواو عاد إلى كلّ منها عند عدم القرينه على الأصحّ (٢) نحو أكرم ربيعه ، وأكرم مضر إلّا الطوال ، وقول من قال باختصاصه بالأخيره تحكّم ، والترجيح بالقرب قياسا على تنازع العاملين منع للخلاف فيه ، والقول بالاشتراك فيه أو بالوقف يوجب التعطيل (٣).

ذكر وجوب نصب المستثنى

(٤)

ويجب نصبه إذا كان مستثنى بعد إلّا غير الصّيفه فى كلام موجب نحو : قام القوم إلّا زيدا ، لامتناع البدل فيه ، لأن البدل يقوم مقام المبدل منه ، فلو قلت : قام إلّا زيد ، على البدل من القوم لم يصحّ ، وكذلك يجب نصبه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو قوله : (٥)

وما لى إلّا آل أحمد شيعه

وما لى إلّا مشعب الحقّ مشعب

فأل أحمد مستثنى قدّم على المستثنى منه الذى هو شيعه ، وكذلك مشعب

ص: ١٩٥

١- شرح الوافيه ، ٢٢٩ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٢٧.

٢- وحول المسأله خمسه آراء : ١- وهو الأصحّ ، أنه يعود إلى جميعها ما لم يخصه دليل. وهو مذهب الشافعى وأصحابه ونسب إلى مالك ، والحنابله أيضا واختاره ابن مالك. وعليه جرى المصنّف. ٢- أنه خاص بالجملة الأخيره إلّا أن يقوم دليل على التعميم ، وهو مذهب أبى حنيفه وجمهور أصحابه ، وإليه ذهب أبو على الفارسى واختاره أبو حيان. ٣- أنه يعود للكل ، إن سيق لغرض واحد ، وإن لم يسق الكل لغرض واحد فللأخيره. ٤- أنه إن عطف بالواو عاد للكل ، أو بالفاء أو ثم عاد للأخيره ، وعليه ابن الحاجب. ٥- أنه إن اتحد العامل للكل ، أو اختلف فللأخيره خاصه ، انظر لذلك ، الصاحبى ، ١٨٨ ، وتسهيل الفوائد ، ١٠٣ ، والمساعد ، ١ / ٥٧٣ - ٥٧٤ والهمع ، ١ / ٢٢٧ وإرشاد الفحول للشوكانى ، ١٥٠ - ١٥١.

٣- تسهيل الفوائد ، ١٠٣ وإرشاد الفحول للشوكانى ، ١٥١ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٢٧.

٤- شرح الكافيه ، ٣٩٥.

٥- للكّميت بن زيد الأسدى ، انظرها شميّاته ، ٣٣ ، وورد منسوباً له فى الإنصاف ، ١ / ٢٧٥ وشرح المفصل ، ٢ / ٧٩ وشرح التصريح ، ١ / ٣٥٥ ومن غير نسبه فى المقتضب ، ٤ / ٣٩٨ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ٢١٦ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٤٩ وروى عجزه : وما لى إلّا مذهب الحقّ مذهب

الحقّ ، وإنّما وجب نصبه لأنّه لا يصلح أن يكون بدلا ولا صفه ، لامتناع تقدّم البدل على المبدل منه ، وتقدّم الصفه على الموصوف (١).

وكذلك يجب نصب المستثنى المنقطع على الأكثر (٢) نحو : ما جاءني أحد إلّا حمارا في لغة أهل الحجاز ، لأنّ بنى تميم لا يوجبون نصبه ، وعلى لغة بنى تميم قول الشاعر : (٣)

وبلده ليس بها أنيس

إلّا اليعافير وإلّا العيس

فاليعافير والعيس ليست من الأنيس فهو مستثنى منقطع بعد إلّا مع رفعه على البدل ، وقد أجابوا عن هذا البيت بأنّ المراد بالأنيس ما يؤانس ويلازم المكان فهو أعمّ من الإنسان ، واليعافير والعيس بدل من الأنيس بدل البعض من الكلّ فلا يكون مستثنى منقطعا ، وإنّما أوجب أهل الحجاز نصب المستثنى المنقطع لامتناع البدل فيه ، وليكون مخالفا للمستثنى منه في الإعراب كما خالفه في الحكم والنوع (٤).

وكذلك يجب نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الأكثرين (٥) نحو : جاءني القوم عدا زيدا أى عدا بعضهم زيدا ، وخلا بعضهم زيدا بمعنى جاوز وجانب ، وقال بعضهم : (٦) إنهما حرفا جرّ فيكون ما بعدهما مخفوضا ، والنّصب بخلا وعدا هو المشهور.

ويجب نصب المستثنى بعد ليس وما عدا وما خلا ولا يكون ، لأنّ ما مصدرية

ص : ١٩٦

١- الإنصاف ، ٢٧٥ / ١ وشرح التصريح ، ٣٥٥ / ١.

٢- شرح المفصل ، ٨٠ / ٢.

٣- الرجز لعامر بن الحارث (جران العود) ورد في ديوانه ، ٥٢ وروايته : بسابسا ليس به أنيس إلّا اليعافير وإلّا العيس وروى منسوباً له في شرح الشواهد ، ١٤٧ / ٢ وشرح التصريح ، ٣٥٣ / ١ ومن غير نسبه في الكتاب ، ٢٦٣ / ١ - ٢ / ٢ ، والمقتضب ، ٣١٨ / ٢ - ٣٤٦ ، ٤ / ٤ ، ٤١٤ ، والإنصاف ، ٢٧١ / ١ ، وشرح المفصل ، ٨٠ / ٢ - ١١٧ ، ٧ / ٢١ - ٨ / ٥٢. اليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقره الوحشيه والعيس : جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقره.

٤- شرح المفصل ، ٨٠ / ٢.

٥- تسهيل الفوائد ، ١٠٥ وشرح الأشموني ، ١٦٢ / ٢.

٦- كالأخفش والفراء ، الهمع ، ٢٣٣ / ١.

لا تدخل إلما على الفعل فوجب أن يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمراً ، والمستثنى مفعول به فوجب نصبه ، وأما ليس ولا يكون فلائهما فعلان ناقصان اسمهما مضمراً فيهما ، والمستثنى خبرهما فيجب نصبه ، كقولك : جاءنى القوم ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا (١). وكان القياس أن تورده هذه المفاعيل فى المفعول به وفى خبر كان وأخواتها ، لا فى الاستثناء ولكن ذكرناها فيه حسبما ذكرها غيرنا (٢).

ذكر جواز نصب المستثنى

(٣)

يجوز نصب المستثنى ويختار إبداله ، إذا وقع بعد إلما فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو : ما قام أحد إلما زيد وزيدا ، برفعه على البدل من المستثنى منه ، ونصبه على الاستثناء ، والمراد بغير موجب الكلام الواقع فى سياق النفى ، أو النهى ، أو الاستفهام ، وخرج بقوله : بعد إلما ، ما هو بعد أخواتها لتعذر البدل فيما بعدهنّ ، وإنما اشترط أن يكون فى غير موجب ، لأنه لو كان فى كلام موجب لم يجز البدل ، ووجب النصب كما تقدّم ، وفى جعله بدلا إشكال من وجهين :

أحدهما : أنه بدل البعض من الكل لعموم النكرة فى سياق النفى أعنى أحدا وبدل البعض لا بدّ فيه من ضمير نحو : ضربت زيدا يده أو يداه له ، ولا ضمير إذا جعل بدلا ، إذ تقديره : ما قام إلما زيد ، فلا يصحّ البدل.

وثانيهما : أن زيدا مثبت والمبدل منه منفيّ ، فيبين البدل المبدل منه (٤) وقد أجابوا عن ذلك بما لا يخلو من تكلف ، فقالوا : أما الضمير فى زيد فهو محذوف مراد ، إذ التقدير : ما قام إلما زيد منهم ، وإن اختلاف الحكم نفيا وإثباتا لا يمنع البدلية

ص : ١٩٧

١- الكتاب ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠.

٢- أكثر النحويين ذكروا هذه المفاعيل فى باب الاستثناء ، انظر المفصل ، ٦٧ وشرح المفصل ، ٢ / ٧٨ ، وإيضاح المفصل ، ١ / ٣٦٤ وتسهيل الفوائد ، ١٠٥ - ١٠٦ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٦٢.

٣- الكافية ، ٣٩٥.

٤- قال ثعلب : كيف يكون بدلا ، والأول مخالف للثانى فى النفى والإيجاب. انظر شرح الكافية ، ١ / ٢٣٣ ، وشرح التصريح ، ١ / ٣٤٩.

قياسا على جواز اختلاف الصّفه والموصوف في الحكم كقولهم : مررت برجل لا صالح ولا طالح (١).

ذكر الاستثناء المفرغ

(٢)

وهو المستثنى الذى لم يذكر المستثنى منه معه ، وكان فى كلام غير موجب غالبا ، ويعرب على حسب العوامل نحو : ما جاءنى إلّا زيد ، وما ضربت إلّا زيدا وما مررت إلّا بزيدا ، وإلّا كان فى كلام غير موجب ليفيد أنّ المستثنى منه المحذوف عامّ ، لأنّ النكره تعمّ فى سياق النفي ، فإنّ التقدير فى نحو : ما ضربت إلّا زيدا ، ما ضربت أحدا إلّا زيدا ، فلو جاء فى كلام موجب وقال : ضربت إلّا زيدا لم يستقم ، لعدم جواز تقدير : ضربت كلّ أحد إلّا زيدا فيستحيل تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا فيمتنع ، فأما إذا أمكن تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا فى كلام موجب فإنّه يجوز وقوع المفرغ فى الموجب حينئذ نحو : قرأت إلّا سورة كذا ، وصمت إلّا يوم العيد ، لإمكان قراءة القرآن كلّه إلّا تلك السوره ، وصوم كلّ الأيام إلّا يوم العيد فأمكن تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا ، فاستقام المعنى بخلاف : ضربت إلّا زيدا ، لاستحاله تقدير ضرب جميع الناس ، وسمى مفرغا لأنّ العامل فرغ له ، بحذف المستثنى منه ، ومن جهة أنّ المعنى لا يستقيم فى المفرغ إلّا فى غير الموجب لم يجوز : ما زلت إلّا قائما ؛ لأنّ «ما» للنفي ، و «زال» للنفي ونفى النفي ، إثبات ، فيؤدى إلى أن يكون قائما مثبتا - لأنّه فى سياق ما زال - منفيّا لأنّه بعد إلّا فى كلام مثبت ؛ فيمتنع (٣).

ذكر البدل على المحلّ

(٤)

إذا تعدّر البدل على اللفظ أبدل على المحلّ : والمذكور هنا لذلك ثلاثة أمثله :

أحدها : ما جاءنى من أحد إلّا زيد ، فيجوز نصب زيد على الاستثناء ورفع على البدل من محل أحد ، لأنّ محلّه الرفع بأنه فاعل جاءنى ، ويمتنع البدل من لفظه ، لأنه

ص: ١٩٨

١- انظر هذه الردود فى شرح المفصل ، ٨٢ / ٢ ، وشرح الكافيه ، ٢٣٣ / ١ وشرح التصريح ، ٣٤٩ / ١ .

٢- الكافيه ، ٣٩٥ .

٣- شرح الوافيه ، ٢٣١ وشرح المفصل ، ٦٨ / ٢ وشرح الكافيه ، ٢٣٤ / ١ .

٤- الكافيه ، ٣٩٥ - ٣٩٦ .

لو أبدل من لفظه كان التقدير : جاءني من زيد ، فتزاد من في الإثبات وهو غير جائز عند سيبويه (١).

ثانيها : لا أحد في الدار إلا زيد ، ولا إله إلا الله بالرفع على البدل من المحل (٢) ولا يجوز النَّصب على البدل من لفظ أحد وإله خلافا للزجاج ، وإتّما تعين البدل من المحلّ دون اللفظ ، لأنّ العامل لفظا لما كان لا - وهي إنّما تعمل للنفي وما بعد إلا إذا وقع في سياق النفي كان مثبتا ، والبدل في حكم تكرير العامل فلو قدّرت بعد إلا ، لزم الجمع بين المتناقضين ، لأنّ «لا» تقتضى نفي ما بعدها و «إلا» تقتضى إثباته.

ثالثها : ما زيد شيئا إلا شيء لا يعأ به ، فلا يجوز نصب شيء الثاني على البدل من لفظ شيئا الأول الذي هو خبر ما ، إذ يبقى التقدير : ما زيد إلا شيئا ، فيلزم تقدير ما عامله بعد إلا وهي لا تعمل بعدها لانتقاض النفي ، فيتعدّر البدل على اللفظ ، فيجب حمله على المحل ، ومحلّه رفع في الأصل قبل دخول ما بخلاف ليس فإنه يجب النصب في مثل قولك : ليس زيد إلا شيئا لا يعأ به ، لأنّ ليس إنما عملت للفعليّة لا للنفي ، فهي مثل : ما كان زيد إلّا قائما ، وأما - ما ولا - فإنّهما إنما عملا للنفي ، فإذا انتقض بنحو «إلا» ، بطل عملهما ، فلذلك وجب النصب في قولك : ليس زيد إلّا قائما وامتنع النصب في : ما زيد إلّا قائما (٣).

والمستثنى بغير وسوى وسواء لا- يكون إلّا مخفوضا (٤) لأنّه مضاف إليه ، وكذلك حاشا على الأكثر (٥) وقلّ النصب بها نحو : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ (٦). لأنّه حرف جرّ غالبا ، ومنهم من ينصب بحاشا على أنه

ص: ١٩٩

١- الكتاب ، ٢ / ٣١٥ - ٤ / ٢٢٥.

٢- تسهيل الفوائد ، ١٠٢ والمغنى ، ٢ / ٥٦٣ وشرح التصريح ، ١ / ٣٥١ وشرح الأشموني ، ٢ / ١٤٥.

٣- شرح الوافية ، ٢٣٥ ، وشرح المفصل ، ٢ / ٩١ وشرح الكافية ، ١ / ٢٣٨.

٤- الكافية ، ٣٩٦.

٥- الكتاب ، ٢ / ٣٤٩ وشرح الكافية ، ١ / ٢٤٤.

٦- في شرح المفصل ، ٢ / ٨٥ وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابيا يقول : اللهم ... إلخ.

فعل (١) بمعنى جانب بعضهم زيदा ، أى : فاعل من الحشا وهو الجانب (٢) وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وبفتحها مع المدّ ظرف مكان عند سيويه (٣) وإعرابها التّصب على الظرفية ، فتقول : جاء القوم سوى زيد ، ومعناه جاء القوم مكان زيد ، وقال قوم حكمها حكم غير (٤) وعليه قوله : (٥)

ولم يبق سوى العدوا

ن دنّاهم كما دانوا

فسوى فاعل لم يبق ، أى : لم يبق غير العدوان (٦) [ومما يذكر مع أدوات الاستثناء لا سيّما ، وإن لم تكن فى الحقيقة أداه استثناء لأنّ الاستثناء يثبت للمستثنى حكما (٧) ضدّ حكم المستثنى منه وليست لا سيّما كذلك ، لأنّها تثبت للثانى حكم الأول بطريق الزيادة (٨) فإذا قلت : أحسن إلّى القوم لا سيّما زيد ، كان فى الكلام إيذان بأنّ زيदा كان أوفر القوم إحسانا ، ووجه ذكرها مع أدوات الاستثناء أنّ ما بعدها يخالف ما قبلها فى الإخراج من المساواة إلى الترجيح بإثبات الزيادة له ، وكان حكمه غير حكم الأول ، واعلم أنّ لا سيّما ثلاث كلمات ، وهنّ : لا ، وسى ، وما. أما «لا» ، فعند أكثر النحويين هى التى لطفى الجنس (٩) وأما «سى» بكسر السين فهو المثل (١٠)

ص: ٢٠٠

١- المقتضب ، ٤ / ٣٩١ والإنصاف ، ١ / ٢٧٨ والهمع ، ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣.

٢- شرح الوافية ، ٢٣٥.

٣- الكتاب ، ٢ / ٣٥٠ وهو مذهب الجمهور أيضا ، شرح التصريح ، ١ / ٣٦٢.

٤- وهم الكوفيون إذ أجازوا خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير. التسهيل ، ١٠٧ وشرح الكافية ، ١ / ٢٤٨ والمغنى ، ١ / ١٤١ وشرح التصريح ، ١ / ٣٦٢.

٥- للفند الزمانى ، شهل بن شيبان. روى منسوباً له فى ديوان الحماسة للمرزوقى ، ١ / ٣٥ وأمالى القالى ، ١ / ٢٥٧ وشرح الشواهد ، ٢ / ١٥٩ وشرح التصريح ، ١ / ٣٦٢ وخزانة الأدب ، ٣ / ٤٣١. وورد من غير نسبة فى شرح الكافية ، ١ / ٢٤٨ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٢٨ وهمع الهوامع ، ١ / ٢٠٢ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٥٩.

٦- ما بين المعقوفين أى من قوله ومما يذكر إلى قوله فيما بعد أكرمه الناس سيما زيد ... هو من حاشيه الأصل المكتوب بجوارها «صح» مع علامه الإلحاق فى المتن.

٧- غير واضحه فى الأصل. وممن عدّ لا سيّما من أدوات الاستثناء الكوفيون وجماعه من البصريين كالأخفش وأبى حاتم والنحاس الهمع ، ١ / ٢٣٤.

٨- شرح الكافية ، ١ / ٢٤٨.

٩- شرح المفصل ، ٢ / ٨٥ وشرح الكافية ، ١ / ٢٤٩ والهمع ، ١ / ٢٣٥.

١٠- اللسان ، سوا ، والمغنى ، ١ / ١٣٩.

وأما «ما»، فقيل هي حرف زائد، وقيل: هي اسم بمعنى الذي (١) فإذا قلنا: إن لا في لا سيما هي التي لنفى الجنس، كانت سى إما نكرة مبنيه معها على الفتح، أو معربه منصوبه مضافه إلى زيد مثلا، وما زائده، والخبر محذوف أى حاصل أو موجود، والتقدير: لا مثل زيد موجود، ويجوز فى الاسم الواقع بعد لا سيما الرفع والنصب والجر، لكنّ الجرّ هو الكثير، والرفع قليل والنصب أقل (٢).

وقد روى بالوجه الثلاثة قول امرىء القيس: (٣)

ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح

ولا سيما يوم بداره جليجل (٤)

فالجرّ على أن تكون ما زائده والاسم مجرور بإضافه سى إليه، والتقدير: لا مثل يوم، والرفع على أن تكون ما موصوله مجروره بإضافه سى إليها، والاسم بعدها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا مثل الذى هو يوم بداره جليجل. وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب، لأنّها صله الموصول والنصب على وجهين:

الأول: أن يكون منصوبا بفعل محذوف، وما زائده أى لا مثل أعنى يوما.

والثانى: على أن تجعل لا سيما بمنزله إلاً فينتصب ما بعدها وهذا ضعيف، لما بيّنا من كونها ليست بمنزله إلاً فى صدر هذا الكلام، ويجوز تخفيف لا سيما، ويجوز أيضا حذف لا منها للعلم بها (٥) كقولك: أكرمه الناس سيما زيد (٦).

ص: ٢٠١

١- انظر آراءهم حولها فى الهمع، ١ / ٢٣٤.

٢- شرح المفصل، ٢ / ٨٦ وتسهيل الفوائد، ١٠٧ والمغنى، ١ / ١٤٠ وحاشيه الصبان، ٢ / ١٦٨ والنحو الوافى لعباس حسن، ١ / ٤٠٢.

٣- هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندى من فحول الشعراء الجاهليين، انظر أخباره المشهوره فى طبقات فحول الشعراء، ١ / ٥١ والشعر والشعراء، ١ / ٥٠. والبيت فى ديوانه، ٦٣ وروى منسوباً له فى شرح المفصل، ٢ / ٨٦ وشرح الكافية، ١ / ٢٤٩ وشرح شواهد المغنى، ١ / ٤١٢ - ٥٥٨ / ٢ وروى البيت من غير نسبه فى مغنى اللبيب، ١ / ١٤٠ وشرح الأشمونى، ٢ / ١٦٧ وشرح التصريح، ١ / ١٤٤ وهمع الهوامع، ١ / ٢٣٤ وروايه الديوان: ألا ربّ يوم صالح لك منهما.

٤- موضع بنجد وقيل بغمر ذى كنده معجم البلدان، ٢ / ٤٢٦.

٥- قال أبو حيان: ولا يحذف لا من لا سيما لأنه لم يسمع إلا فى كلام المولدين همع الهوامع، ١ / ٢٣٥ وانظر شرح الأشمونى، ٢ / ١٦٨.

٦- انتهى المثبت من حاشيه الأصل.

وغير اسم متمكن يعرب إعراب المستثنى بآلما، فينصب في الموجب وفي التقديم وجوبا نحو: جاء القوم غير زيد، وما جاءني غير زيد أحد، ويجب أيضا فيه النصب في المنقطع على لغة أهل الحجاز نحو: ما جاءني أحد غير حمار، ويختار فيه البدل في غير الموجب نحو: ما جاءني أحد غير زيد، ويعرب على حسب العوامل في المفرغ نحو: ما جاءني غير زيد، وما ضربت غير زيد، وما مررت بغير زيد (٢) وما بعد غير مخالف لما قبلها في النفي والإثبات فهي تشابه إلّا بذلك وغير أصل في باب الصّيفه، وهي دخيله ومحموله على إلّا في الاستثناء، وإلّا أصل في الاستثناء وهي دخيله ومحموله على غير في الصفة لكون إلّا حرفا، وأصل الحرف ألّا يقع صفة، والفرق بين غير إذا استثنى بها، وبينها إذا كانت صفة، أنّها إذا استثنى بها تقتضى إخراج ما بعدها، وإذا كانت صفة دلّت على المغايرة من غير إخراج، فإنّه إذا قال: علّيّ مائه درهم غير درهم، بنصب غير لزمه تسعه وتسعون: إذ (٣) التقدير له علّيّ مائه إلّا درهما، ولو قال: له مائه غير درهم بالرفع لزمه المائه لعدم الإخراج، إذ التقدير له علّيّ مائه مغايره لدرهم (٤) ولا يجوز وقوع إلّا صفة إلّا إذا تعذر الاستثناء بها وذلك إنّما يكون إذا كانت تابعه لجمع منكور غير محصور كقوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٥) فالّا وقعت تابعه لآلهه وهي جمع منكور غير محصور فهي صفة (٦) وإنما اشترط أن تكون تابعه، لأنّها لو وقعت غير تابعه نحو: قام إلّا زيد؛ بحذف الموصوف بمعنى؛ قام رجال إلّا زيد، لم يجز ذلك، بخلاف قام غير زيد، فإنّه يجوز وإنّما افتقرت إلّا إلى وجود الموصوف دون غير لكون إلّا حرفا وهو

ص: ٢٠٢

١- الكافية، ٣٩٦.

٢- شرح الوافية، ٢٣٥ وشرح التصريح، ١ / ٣٦٠.

٣- في الأصل إذا.

٤- شرح المفصل، ٢ / ٨٨ وشرح الكافية، ١ / ٢٤٥.

٥- من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

٦- الكتاب، ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ والمقتضب، ٤ / ٤٠٨ والمغنى، ١ / ٧٠ وشرح التصريح، ١ / ٣٦٠ وشرح الأشموني، ٢ / ١٥٧.

لا يقبل أن يلي العوامل فلا يجوز أن يقام مقام الموصوف كما جاز ذلك في غير ، لأنه اسم متمكن ، ولذلك شبه سيويه إلّا إذا وقعت صفه بأجمعين في كونها لا تلي العوامل (1) فكما لا يقال : قام أجمعون بمعنى قام القوم أجمعون كذلك لا يقال : قام إلّا زيد ، بمعنى قام رجال إلّا زيد ، وإنما اشترط أن تكون إلّا تابعه لجمع منكور نحو : جاءني رجال إلّا زيد ، لأنها حينئذ تتعين للصفه لامتناع الاستثناء ، لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى وجوبا في المستثنى منه لو سكت عنه ، ولا يدخل ما بعد إلّا هنا في رجال ، لأن رجالا (2) نكره في سياق الإثبات فلا تعّم (3) فلا يدخل المستثنى الذي هو زيد فيها ، لعدم العموم بخلاف ما لو كانت إلّا تابعه لجمع معرّف نحو : جاء الرجال إلّا زيدا ، فإنها لا تكون حينئذ صفه لصفه الاستثناء ، وإنما اشترط أن يكون الجمع المنكور غير محصور ، لأنه لو كان محصورا لجاز الاستثناء نحو : له على عشرة إلّا درهما (4) وإنما قلنا : إن إلّا في قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (5) صفه ، ولا يجوز أن تكون للاستثناء ، لأن الجمع المنكور ليس بعامّ لما تقدّم ، لأنه نكره في سياق الإثبات فليس بعامّ ، ولذلك يصحّ إخراجها من الجمع المعرّف نحو : جاءني رجال من الرجال دون العكس ، وإذا كان آلهه جمعا منكرا لم يعّم جميع الأفراد ، فلم يكن اسم الله مخرجا عنها ، وإذا لم يكن مخرجا لم يكن استثناء فيتعين للصفه ، ومعنى وقوعها صفه أنّ ما بعدها مغاير لما قبلها دون إخراجها ، ومنهم من جوّز وقوع إلّا صفه مع جواز الاستثناء (6) نحو قوله : (7)

ص: ٢٠٣

-
- ١- الكتاب ، ٢ / ٣٣٤.
 - ٢- غير واضحه في الأصل.
 - ٣- التبيان ، ٢ / ٩١٥ والمغنى ، ١ / ٧٠ وحاشيه الصبان ، ٢ / ١٥٦.
 - ٤- شرح الكافيه ، ١ / ٢٤٦.
 - ٥- من الآيه ، ٢٢ من سوره الأنبياء.
 - ٦- الكتاب ، ٢ / ٣٣٤ وشرح الوافيه ، ٢٣٦.
 - ٧- البيت لعمر بن معديكرب ، وقيل لحضرمي بن عامر الأسدي ، روى منسوباً لعمر بن عمرو في الكتاب ، ٢ / ٣٣٤ ، والكامل ، ٤ / ٧٦ وشرح المفصل ، ٢ / ٨٩ والممتع ، ١ / ٥١ واللسان ، إلا ، ورواه السيوطي في شرح شواهد المغنى ، ١ / ٢٦٦ منسوباً لحضرمي بن عامر وسجل الخلاف حوله صاحب الخزانة ، ٣ / ٤٢١ وروى البيت من غير نسبه في المقتضب ، ٤ / ٤٠٩ والإنصاف ، ١ / ٢٦٨ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٤٧ ورفض المباني ، ٩٢ والمغنى ، ١ / ٧٢ والهمع ، ١ / ٢٢٩ وشرح الأشموني ، ٢ / ١٥٧. الفرقدان : نجان قريبان من القطب لا يفترقان.

وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان

فإلّا الفرقدان صفة لكل أخ ، وتقديره : وكلّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، وفيه شدوذان : (١) أمّا أولا- فلأنه وصف المضاف وهو كل ، والقياس وصف المضاف إليه كقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) (٢) وأمّا ثانيا فلأنه فصل بين الصّيه والموصوف بالخبر الذى هو مفارقه أخوه وهو ضعيف ، وكان قياسه إلّا الفرقدين نصبا على الاستثناء.

٩- ذكر خبر كان وأخواتها

(٣)

وهو رابع المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها ، فقولنا : المسند ، يشمل خبر المبتدأ وخبر إنّ وما ولا ، وغيرها وقولنا : بعد دخول كان أو إحدى أخواتها ، يخرج ذلك جميعه وذلك نحو : كان زيد قائما ، فقائما هو المسند بعد دخول كان ، ويجوز تقديم خبر كان على الاسم ، وإن كان معرفه لعدم اشتباهه بالاسم ، لاختلافهما فى الإعراب تقول : كان أخاك زيد ، بخلاف خبر المبتدأ ، فإنّه إذا كان معرفه لم يجوز تقديمه ، ولكن إذا التبس خبر كان باسمها لم يجوز تقديمه أيضا (٤) نحو : كانت الجبلى السّكرى ، ويجوز حذف عامل خبر كان فى مثل «النّاس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر» (٥) ، وفى مثله أربعة أوجه : (٦)

نصب الأوّل ورفع الثانى : وهو أقواها لقّله الحذف وتقديره ، إن كان عمله خيرا

ص : ٢٠٤

١- انظرهما فى شرح الوافيه ، ٢٣٧ ونسبهما النحويون لابن الحاجب أيضا ، انظر شرح الكافيه ، ١ / ٢٤٧ والهمع ، ١ / ٢٢٩ وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٥٧.

٢- من الآيه ٣٠ من سوره الأنبياء.

٣- الكافيه ، ٣٩٦.

٤- شرح الكافيه ، ١ / ٢٥٢ وشرح ابن عقيل ، ١ / ٣٧٢ وشرح التصريح ، ١ / ١٨٧ وشرح الأشمونى ، ١ / ٢٣٢.

٥- الكتاب ، ١ / ٢٥٨ والمقاصد الحسنه للسّخاوى ١٧٣ - ٤٤١ وكتاب تمييز الطيب من الخبيث للشيبانى ٦٥ - ١٨٢. وهل هو حديث أم لا؟ انظر لذلك السير الحثيث للدكتور محمود فجال ١ / ٢٨١ - ٢٨٥.

٦- شرح المفصل ، ٢ / ٩٧ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٥٣.

والثاني: رفع الأول ونصب الثاني؛ وهو أضعفها، لكثرة الحذف وتقديره: إن كان في عمله خير، كان جزاؤه خيرا.

والثالث: رفعهما وتقديره: إن كان في عمله خير، فجزاؤه خير.

والرابع: نصبهما والتقدير: إن كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا (١).

وتحذف كان وجوبا (٢) في مثل: أمّا أنت منطلقا انطلقت وتقديره: لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام الجاره من «أن» على المألوف في كلامهم ثم حذفت «كان» لجواز حذفها في كلامهم، فوجب العدول من الضمير المتصل إلى المنفصل، فصار: أن أنت منطلقا، فزادوا «ما» على «أن» للتأكيد، وليكون كالبدل عن كان فصار: أن ما أنت منطلقا ثم قلبت النون ميما وأدغمت الميم في الميم فصار: أمّا أنت منطلقا انطلقت. ووجب حذف كان، لأن «ما» عوض عنها، فلو ذكرت لزم اجتماع العوض والمعوض وهو غير جائز (٣).

وقد تحذف كان جوازا مع الاسم كقولك: فقيها، لمن قال: كان زيد، ومع الخبر كقولك: زيد، لمن قال: من كان صاحبك، ومع الاسم والخبر، كقولك: نعم لمن قال: هل كان زيد قائما.

١٠- ذكر اسم إن وأخواتها

(٤)

وهو خامس المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو المسند إليه بعد دخول إن أو إحدى أخواتها، ومثاله: إن زيدا قائم، فزيد هو المسند إليه بعد دخول إن، وحكمه حكم المبتدأ إلا في تأخيره، إلا إذا كان الخبر ظرفا، نحو: إن في الدار زيدا (٥).

ص: ٢٠٥

١- شرح الوافية، ٢٣٨.

٢- الكافية، ٣٩٦.

٣- الكتاب، ١ / ٢٩٣ وشرح الوافية، ٢٣٨ وشرح المفصل، ٢ / ٩٨.

٤- الكافية، ٣٩٦.

٥- شرح الوافية، ٢٣ وشرح الكافية، ١ / ٢٥٥.

وهو سادس المنصوبات المشبّهات بالمفعول ، ومنصوب لا التي لنفى الجنس ، هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرة ، مضافا أو مشبّها به ، وإنّما اشترط أن يليها ، لأنّه إذا فصل بين الاسم وبين لا- ، لم ينصبه كما يجيء ، واشترط أن يكون نكرة ، لأنّه إذا كان معرفه لم ينصب كما سيجىء ، واشترط أن يكون مضافا أو مشبّها به لأنه لو كان نكرة مفردة ، كان مبيّنا كما يجيء ، ومثال المضاف : لا غلام رجل فى الدار ، ومثال المشبّه بالمضاف : لا عشرين درهما لك ، ومشابهته للمضاف من حيث إنّ ما بعدهما متمم ومخصص لهما ، وتحقيق المشبّه بالمضاف أن تكون لا داخله على اسم عامل فيما بعده نصبا أو رفعا ، مثال الناصب نحو : لا ضاربا زيدا عندك ، ومثال الرافع نحو : لا حسنا وجهه عندك (٢) لأنّ الاسم إن عمل فيما بعده جزّا فهو مضاف ، وإن عمل غير الجزّ فهو مشابه للمضاف .

وإن كان الاسم الذى يليها مفردا بنى على ما ينصب به ، والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشبّها به (٣) فإن كان نصبه بالفتح بنى على الفتح ، نحو : لا غلام فى الدار ، وإن كان نصبه بالياء بنى على الياء نحو ؛ لا غلامين لك ، ولا مسلمين لك (٤) وإن كان نصبه بالكسر بنى على الكسر ، نحو : لا مسلمات فى الدار ، وإنّما بنى الاسم المذكور لتضمّنه معنى حرف الجزّ لأنّ قولك : لا رجل فى الدار ، جواب سؤال مقدر ، كأنّه قال : هل من رجل فى الدار (٥) فكان من الواجب أن يقال : لا من رجل فى الدار ، ليطابق الجواب السؤال فحذف «من» ، وقيل : لا رجل فى الدار ، فبنى لتضمّنه معنى «من» وأفاد تضمّن الاسم معنى من بعد النفى ، الاستغراق والعموم (٦) ، وإذا كان الاسم معرفه ، أو فصل بينه وبين لا ، وجب رفعه على الابتداء وتكريره (٧) تقول : لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ولا فى الدار رجل ولا امرأه ، وإنّما وجب رفع المعرفة ، لأنّ لا

ص: ٢٠٦

١- الكافية ، ٣٩٧ .

٢- شرح المفصل ، ١٠٠ / ٢ .

٣- شرح الكافية ، ٢٥٥ / ١ .

٤- المقتضب ، ٣٦٦ / ٤ وشرح المفصل ، ١٠٦ / ٢ وشرح ابن عقيل ، ٨ / ٢ .

٥- شرح الوافية ، ٢٤١ وانظر المقتضب ، ٣٥٧ / ٤ وشرح الكافية ، ٢٥٦ / ١ وشرح التصريح ، ٢٣٦ / ١ .

٦- شرح الكافية ، ٢٥٦ / ١ .

٧- تسهيل الفوائد ، ٦٨ .

لا- تعمل إلا في النكرات لكونها لنفي الجنس (١) وأما وجوب رفع المفصول فلبطلان عملها بالفصل ، ووجب التكرير لأنه جواب أزيد في الدار أم عمرو ، وأفي الدار رجل أم امرأه ، فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال ، فإن قيل : فقد ورد قولهم : (٢) قضيه ولا أبا حسن لها ، فأبا حسن معرفه من غير رفع ولا تكرير ، فالجواب : أنه متأول والتقدير : قضيه ولا مثل أبي حسن لها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (٣) ولا شك أن مثل أبي حسن نكره لأن «مثل» ، لا تكتسب من المضاف إليه التعريف كما يجيء (٤).

وإذا كزرت «لا» من غير فصل (٥) نحو : لا حول ولا قوه ، جاز في الاسم خمسه أوجه : (٦)

أحدها : بناء الاسمين معا على الفتح نحو : لا حول ولا قوه فكل واحد منهما جمله مستقله ، وخبرها محذوف أى لا حول إلا بالله ولا قوه إلا بالله.

وثانيها : بناء الأول على الفتح ونصب الثاني عطفا على لفظ الأول ولا زائده (٧) قال : (٨)

ص : ٢٠٧

١- شرح المفصل ١٠٣ / ٢ وشرح التصريح ١ / ٢٣٧.

٢- المفصل ، ٧٦ وشرح المفصل ، ١٠٤ / ٢ ورساله الملائكة للمعري ٤٧ وشرح الكافية ، ١ / ٢٥٥ وأبو حسن هو علي بن أبي طالب رضى الله عنه.

٣- شرح الوافية ، ٢٤٢ وشرح الكافية ، ١ / ٢٦٠.

٤- ١ / ٢١٣.

٥- الكافية ، ٣٩٧.

٦- الكتاب ، ٢ / ٢٨٥ وشرح الوافية ، ٢٤٢ وشرح المفصل ، ١١٢ / ٢ وتسهيل الفوائد ٦٨ وشرح الكافية ، ١ / ٢٦٠.

٧- شرح التصريح ، ١ / ٢٤٢.

٨- البيت اختلف حول قائله ، قيل : هو لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، ورد البيت منسوباً لأنس في الكتاب ، ٢ / ٢٨٥ وشرح شواهد المغني ، ٢ / ٦٠١ - ٩٢٤ وشرح شواهد ابن عقيل ، للجرجاوى ، ٨٢. وورد البيت من غير نسبه في الكتاب ، ٢ / ٣٠٩ وشرح المفصل ، ٢ / ١٠١ - ١١٣ - ١٣٨ / ٩ ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ٨٧ ومغني اللبيب ، ١ / ٢٢٦ - ٢ / ٦٠٠ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ١٢ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٤٤ - ٢١١ وشرح الأشموني ، ٢ / ٩ وسجل الخلاف العيني في شرح الشواهد ، ٢ / ٩ والأزهري في شرح التصريح ، ١ / ٢٤١ ويروى : اتسع الفتق على الزاقع. الخلة : بضم الخاء وتشديد اللام ، الصداقه ، الراقع والراتق : هو الذى يصلح موضع الفساد من الثوب.

لا نسب اليوم ولا خلّه

اتسع الخرق على الزّاقع

وثالثها: بناء الأول على الفتح ورفع الثاني؛ إمّا بالعطف على موضع لا مع اسمها، لأنّهما في محلّ الابتداء، أو إنها بمعنى ليس (١) أى لا حول لنا وليس قوّه إلّا بالله، قال: (٢)

...

لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب

ورابعها: رفعهما معا كقولك: لا- حول ولا- قوّه، وذلك إمّا ليكون الجواب مطابقا للسؤال وهو: أحول لك أم قوّه، أو على أنّها بمعنى ليس فيهما (٣).

وخامسها: رفع الأول على أنّها بمعنى ليس وهو ضعيف (٤) وفتح الثاني على أنه بنى على الفتح، إمّا لأنّ شرط رفع ما يليها التكرير، ولا تكرير هنا، أو لأنّ استعمال لا بمعنى ليس ضعيف.

وإذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يبطل عملها (٥) لأنّ همزه الاستفهام لا تغير عمل العامل كما فى لم كقولك: ألم يقم زيد، قال الشّاعر: (٦)

ص: ٢٠٨

١- همع الهوامع، ١٤٤ / ٢.

٢- وصدّره: هذا لعمر كم الصّغار بعينه والبيت اختلف حول قائله؛ فقيل: هو لرجل من مذحج، وقيل: هو لهمام بن مرّه، وقيل: هو لرجل من عبد مناه، وقيل: لهنتى بن أحمر، وقيل: لأضمّره بن ضمّره، وقيل: لعمر بن الغوث وقيل لزرافه الباهلى، فقد نسبه سيّويه فى الكتاب، ٢ / ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ لرجل من مذحج، وسجل الخلاف حوله ابن منظور فى لسان العرب، مادّه حبس والعينى فى شرح الشواهد، ٢ / ٩، والأزهرى فى شرح التصريح، ١ / ٢٤١ والسيوطى فى شرح شواهد المغنى، ٢ / ٩٢١ والعدوى فى فتح الجليل، ٨٢. وروى البيت من غير نسبه فى المقتضب، ٤ / ٣٧١، وشرح المفصل، ٢ / ١١٠ وشرح شذور الذهب، ٨٦ ومغنى اللبيب، ٢ / ٥٩٣ وشرح ابن عقيل، ٢ / ١٣، وهمع الهوامع، ٢ / ١٤٤، وشرح الأشموني، ٢ / ٩.

٣- شرح الأشموني، ٢ / ١١.

٤- شرح الوافية، ٢٤٢ وفى شرح الكافية، ١ / ٢٦١ «لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فى حصول التكرير».

٥- الكافية، ٣٩٧.

٦- هذا صدر بيت لحسان بن ثابت، وعجزه: عنّى وأنتم من الجوف الجماخير ديوانه، ١٧٨ وورد منسوباً له فى الكتاب، ٢ / ٧٣ وكتاب الحلل، ٣٢٨ وأمالى ابن الشجرى، ٢ / ٨٠، وورد من غير نسبه فى المقتضب، ٤ / ٢٣٣، وشرح المفصل، ٢ / ١٥ - ١٠٢. حار: أصله يا حارث فرخمه، الجوف: جمع أجوف وهو الواسع، أو الذى لا رأى له ولا حزم، الجماخير: جمع جمخور كعصفور وهو الضعيف العقل.

ببناء أحلام على الفتح ، ويكون معناها مع الهمزة حينئذ الاستفهام نحو : ألا رجل في الدار ، والعرض : ألا نزول عندنا ، والتمنى نحو : ألا ماء أشربه (١) ، فيبنى رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح ، كما كان قبل دخول الهمزة ، وأما قول الشاعر : (٢)

ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدلّ على محضه تبيت

فرجل منصوب بفعل مضمر ، أي ألا تروني رجلا ، وألا في هذا الموضع للتحضيض بمنزله هلمّا ، أي هلمّا تروني رجلا (٣).

ونعت المبني (٤) إذا كان نعتا أولا مفردا يلي المنعوت يجوز فيه (٥) بناؤه على الفتح ، نحو : لا رجل ظريف ، لأنّ الموصوف والصفه كالشيء الواحد ، ويجوز إعرابه بالرفع حملا على محلّ المبني ، نحو : لا رجل ظريف لأنّ لا مع المبني في محلّ الرفع بالابتداء ، ويجوز إعرابه بالنصب حملا على لفظ المبني ، نحو : لا رجل ظريفا (٦) واحترز بقوله : نعت المبني ، عن نعت المعرب ؛ فإنّه لا يكون إلّا معربا منصوبا. نحو : لا غلام رجل ظريفا في الدار ، ويقوله : أولا ، عن التعت الثاني وما بعده (٧) لأنّه لا يكون إلّا معربا نحو : لا رجل ظريف عاقلا وعاقلا في الدار ، ويقوله : مفردا ، عن

ص : ٢٠٩

١- الكتاب ٢ / ٢٠٧ - ٣٠٩ وشرح التصريح ١ / ٢٤٥.

٢- البيت لعمر بن قنّاس المرادى المذحجي وقد رواه السيوطي في شرح شواهد المغنى منسوبا له ، ١ / ٢١٤ - ٢ / ٦٤١ ، وورد البيت من غير نسبه في الكتاب ، ٢ / ٣٠٨ والنوادر ، ٥٦ وشرح المفصل ، ٢ / ١١٠ وشرح الكافية ، ١ / ٢٦٢ ولسان العرب ، حصل ، ومغنى اللبيب ، ١ / ٦٩ - ٢٢٥ - ٢ / ٦٠ وشرح الشواهد ، ٢ / ١٦ وشرح الأشموني ، ٢ / ١٦٠. المحضه : المرأه التي تحصل تراب المعدن.

٣- هذا مذهب الخليل وسيبويه ، قال في الكتاب ، ٢ / ٣٠٨ «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله : ألا- رجلا ... فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزله قول الرجل فهلمّا خيرا من ذلك كأنه قال ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا ، وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا».

٤- الكافية ، ٣٩٧.

٥- غير واضح في الأصل.

٦- الكتاب ٢ / ٢٨٨ - ٢٩٠.

٧- في الأصل وما بعد.

النَّعت المضاف نحو : لا- رجل ذو مال وذا مال ، لأنَّ اسم لا إذا كان مضافاً تعيّن إعرابه فنعته إذا كان مضافاً كان أولى بالإعراب ، ويقوله : يلى المنعوت ، عن النعت الذى يفصل بينه وبين المنعوت فاصل ، نحو : لا رجل فى الدار ظريف وظريفاً ، فإنّه لا يكون فيه إلّا الإعراب ، ويجوز أن يعطف على لفظ المبنى وعلى محلّه نحو : لا- غلام وجاربه ، برفع جاربه على محلّ لا- غلام ، وبنصبها على لفظه ، ومما حمل على اللفظ قول الشّاعر : (١)

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

...

مع جواز رفعه عطفاً على المحلّ ، ولا فرق فى ذلك بين أن تكزّر لا أو لا تكزّرهما (٢) كلا أب وابنا ولا أب ولا ابنا ، فإنّ الحكم واحد فى جواز رفعه ونصبه ، وكان القياس يقتضى وجوب البناء فى المعطوف على اسم لا ، مثل : يا زيد ويا عمرو ، فإنّ المعطوف الذى هو عمرو مبنى على الضمّ ليس إلّما ، لكونه معطوفاً على المنادى المضموم ، فالمعطوف على اسم لا مع تكريرها ، كان ينبغى أن يكون كذلك (٣) والنكّره المفرده إذا ذكر بعدها ما يصحّ إضافتها إليه وفصل بينهما باللام المضيفه نحو : لا أب لزيد ، ولا غلامين لك ففیه لغتان :

فالأولى : وهى الفصيحه أن تبقى النكّره على بنائها ، فتقول : لا أب لك ولا غلامين لك ، بثبوت نحو : نون التثنيه ، وحذف الألف من أب .

واللّغه الثانيه : أن تعطى حكم المضاف لمشاركتها للمضاف فى أصل المعنى فيقال : لا غلامى له ، بسقوط النون وما أشبهها ، تشبيهاً لهذه النكّره بالمضاف لمشاركتها له فى أصل معناه ، لأنّ معنى قولك : غلام زيد ، غلام لزيد ، فلتما شبّهت

ص : ٢١٠

١- وعجزه : إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا وهو لرجل من عبد مناه بن كنانه ، ورد منسوباً له فى شرح الشواهد ، ١٣ / ٢ وشرح التصريح ، ١ / ٢٤٣ ومن غير نسبه فى الكتاب ، ٢ / ٢٨٤ والمقتضب ، ٤ / ٣٧٢ وشرح المفصل ، ٢ / ١٠١ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٦٠ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٤٣ ، وشرح الأشمونى ، ٢ / ١٣ .

٢- فى الأصل يكرر - يكررها ، وفى شرح الوافيه ٢٤٤ بالتاء .

٣- شرح الكافيه ، ١ / ٢٦٢ - ٢٦٤ .

به أُجريت مجراه في الأحكام المذكوره.

واعلم أنّ نحو: لا أبأ له ولا غلامى له ، ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيويه (١) من أنّه مضاف إلى الهاء واللام زائده لتأكيد الإضافة ، لفساد المعنى ، إذ يبقى معناه لا- أباه ، فتبقى لا ، بلا خبر ، وتعمل في المعارف وهو غير جائز (٢) وعلى هذه اللغة الثانيه يأتى لفظ هذه النكره مثل لفظ المضاف فى أى موضع وجد ، لكن يظهر أثر هذه اللغة الثانيه فى الأسماء الخمسه وهى : أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه ، وأمّا ذو فلا تجرى هذا المجرى ، ويظهر أيضا فى التشبيه ، والجمع الصحيح لأنّ إعراب الأسماء الخمسه مضافه فى النصب بالألف وفى الأفراد بالفتح وإعراب التشبيه والجمع الصحيح المذكّر فى الإضافة بسقوط نونه ، وفى الأفراد بثبوتها ، قال ابن الحاجب (٣) : والظاهر أنّ جمع المؤنث الصحيح كذلك ؛ فإنّ تنوينه يحذف فى الإضافة كقولك : ضارباتك ، ويثبت فى الأفراد نحو : لا ضاربات فى الدار فتقول على هذه اللغة الثانيه : لا أبأ لزويد ، وكذلك لا أخوا ، ولا هنا ، ولا حما ، ولا فا ، لزويد ، ولا ناصحى لخالد ، ولا ضاربات لزويد ، فتثبت الألف فى الأسماء الخمسه كما تقول : رأيت أبأ زويد وأخاه إلى آخرها وتسقط نون التشبيه فى قولك : لا ناصحى لخالد ، كما تقول : رأيت ناصحى خالد وكذلك تسقط نون الجمع ، فى قولك : لا ناصحى لخالد ، كما تقول : رأيت ناصحى خالد ، وكذلك يسقط تنوين جمع المؤنث فى قولك : لا ضاربات لزويد ، كما تقول : رأيت ضارباتك ، وغير الأسماء الخمسه والتشبيه والجمع السدالم ، لا- يختلف لفظه فى اللغتين ؛ ألا- ترى أنّك إذا قلت : لا غلام لزويد ، وقدرته مفردا ، وجبت له الفتحة لوجوب بناءه على ما ينصب به ، وإذا شَبّهته بالمضاف أعربته بالنصب وهو مضاف فلم يكن له غير الفتحة ، ولكن تقدّر فى لغة الأفراد الفتحة للبناء ، وفى لغة التشبيه بالمضاف فتحه إعراب بالنّصب ، وإن ذكر بعد النكره ما لم يصحّ إضافتها إليه نحو : لا أب فىها ، ولا رقيبين عليها ، لم يكن فيه إلّا البناء وسقطت

ص: ٢١١

١- الكتاب ، ٢ / ٢٧٦ - ٢٩٠ والمقتضب ، ٤ / ٣٦٦ وشرح المفصل ، ٢ / ١٠٤ - ١٠٧ وشرح الكافية ، ١ / ٢٦٥ .

٢- شرح الوافية ، ٢٤٤ ، والنقل منه بتصريف يسير .

٣- شرح الوافية ، ٢٤٤ - ٢٤٥ .

لغه التشبيه بالمضاف لزوال اللام المقتضيه للتشبيه بالمضاف (١).

واعلم أنه يجوز حذف اسم لا (٢) في مثل: لا عليك أي لا بأس عليك (٣).

١٢- ذكر خبر ما ولا المشبتهين بليس

(٤)

وهو سابع المنصوبات المشبّهات بالمفعول ، وهو الذى يخبر به بعد دخولهما ، وينصب فى لغه أهل الحجاز ، قال الله تعالى : (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا) (٥) وبنو تميم لا يعملونهما لعدم اختصاصهما (٦) ، أى لدخولهما على الاسم والفعل ، ويبطل عمل ما ولا فى أشياء :

أحدها : إذا انتقض النفي بإلّا نحو : ما زيد إلّا قائم ، ولا رجل إلّا أفضل منك لفقدهما عملتا (٧) لأجله وهو التّفى .

وثانيها : إذا تقدّم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد ، لضعفها فى العمل (٨).

وثالثها : إذا زيدت إن بعد ما نحو : ما إن زيد قائم ، لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها (٩) ومنه قوله : (١٠)

ص : ٢١٢

- ١- شرح الوافيه ، ٢٤٥ .
- ٢- الكافيه ، ٣٩٧ .
- ٣- فى الكتاب ، ٢ / ٢٩٥ وإنما يريد لا بأس عليك ، ولا شىء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه ، وانظر شرح المفصل ، ٢ / ١١٣ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٦٦ وشرح الأشموني ، ٢ / ١٨ .
- ٤- الكافيه ، ٣٩٧ - ٣٩٨ .
- ٥- من الآيه ٣١ من سوره يوسف ، وحاش لله ، سقطت من الأصل .
- ٦- ويقروون : ما هذا بشر ، القطر ، ١٩٩ .
- ٧- غير واضحه فى الأصل .
- ٨- وهذا الشرط جار على «لا» أيضا .
- ٩- شرح الوافيه ، ٢٤٦ ، وشرح الكافيه ، ١ / ٢٦٦ .
- ١٠- هو فروه بن مسيک ورد منسوباً له فى الكتاب ٣ / ١٥٣ ، وشرح شواهد المغنى ، ١ / ٨١ وخزانه الأدب ، ٤ / ١١٢ وورد من غير نسبه فى المقتضب ، ١ / ٥١ - ٢ / ٣٦٤ والمصنف ، ٣ / ١٢٨ والمحتسب ، ١ / ٩٢ والخصائص ، ٣ / ١٠٨ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٦٦ ورفض المبانى ، ١١٠ - ٣١١ والمغنى ، ١ / ٢٥ وهمع الهوامع ، ١ / ٩٤ .

وما إن طئنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا

وإذا عطف على خبر ما ولا- بحرف عطف موجب نحو: بل ولكن، بطل عملهما في المعطوف، لبطان النفي الذي هو سبب عملهما (١)، ووجب الرفع حملا- على محلّ خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل (٢) نحو: ما أنت مخالفا بل طائع ولكن طائع، وما زيد قائما بل قاعد.

ذكر المجزورات

إشاره

(٣)

المجزور ما اشتمل على علم المضاف إليه (٤) وهو قسمان: أحدهما: مجرور بحرف الجزر وسيأتي في قسم الحرف (٥) والثاني: المضاف إليه وهو كلّ اسم ملفوظ أو مقدّر، نسب إليه شيء بواسطة حرف جزر لفظا أو تقديرا مرادا، فمثال الاسم الملفوظ زيد في: غلام زيد، والمقدّر في نحو قوله تعالى: (يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ) (٦) إذ تقديره يوم قيام الروح، وقوله: نسب إليه شيء بواسطة حرف الجزر، احتراز (٧) عن الإضافة اللفظية مثل: زيد ضارب عمرو، فإنّ المضاف إليه فيها نسب إليه المضاف الذي هو الصّيفه لا بواسطة حرف جزر، وقوله: لفظا أو تقديرا تفصيل لحرف الجزر، فاللفظي نحو: مررت بزید، وأنا مار بزید، والتقديرى (٨) نحو اللام في: غلام زيد، ومن في: خاتم فضّه (٩) وشرط المضاف إليه المجرور بواسطة حرف الجزر التقديرى أن يكون مضافه اسما حذف تنوينه أو ما يقوم مقام التنوين لأجل الإضافة (١٠)، وقوله: مرادا احتراز عن الظرف نحو: صمت يوم الجمعة، لأنّ يوم الجمعة نسب إليه

ص: ٢١٣

١- غير واضح في الأصل.

٢- شرح الكافية ١ / ٢٦٨.

٣- الكافية، ٣٩٨.

٤- بعدها في الأصل مشطوب عليه «والمجزورات».

٥- ٧٢ / ٢.

٦- من الآية ٣٨ من سورة النبأ.

٧- في الأصل احترازا وانظر قوله بعد ...

٨- في الأصل والتقدير.

٩- شرح المفصل، ١١٧ / ٢ وتسهيل الفوائد ١٥٥.

١٠- شرح الكافية، ١ / ٢٧٢.

شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في ، وليس ذلك الحرف مرادا ، وإنما كان يوم الجمعة مجرورا لا يقال : قولكم : إن المضاف إليه لا يكون إلا اسما لفظا أو تقديرا وقد أضيف نحو : حيث وإذا ، إلى الجمل في قولهم : جلست حيث جلس زيد ، وليست الجملة اسما لا لفظا ولا تقديرا ، لأننا نقول : إن هذه الجملة مؤولة بالاسم المفرد ، إذ تقديره : جلست حيث جلوس زيد ، أي مكان جلوسه ، والإضافة نوعان : معنوية ولفظية.

ذكر الإضافة المعنوية

(١)

وهي أن يكون المضاف غير صفة مضافه إلى معمولها ، وهو على ثلاثة أضرب : أحدها : بمعنى من ، وشرطها : أن يكون المضاف نوع المضاف إليه (٢) نحو : خاتم فضة ، وباب ساج .

وثانيها : بمعنى في ، وشرطها : أن يكون المضاف اسما مضافا إلى ظرفه نحو ضرب اليوم و (مَكْرُ اللَّيْلِ) (٣) وهو قليل (٤).

وثالثها : بمعنى اللام وهو ما عدا هذين القسمين نحو : غلام زيد ، ولامه ، والفرق بين الإضافة بمعنى اللام ، ومعنى من ، أن التي بمعنى اللام لا يصح الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر ، ولا يكون المضاف نوعا من المضاف إليه ، ولا يجوز أن ينتصب المضاف إليه على التمييز من المضاف ، والتي بمعنى من على العكس من ذلك كله (٥) وشرط الإضافة أن يكون المضاف خاليا عن التعريف (٦) ، وأجاز الكوفيون : الخمسة الأثواب ونحوه من العدد ومنعه البصريون كغيره (٧) لأنه لو أضيف المعرف

ص : ٢١٤

١- الكافية : ٣٩٨ .

٢- تسهيل الفوائد ، ١٥٥ .

٣- من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

٤- همع الهوامع ، ٢ / ٤٦ .

٥- شرح المفصل ، ٢ / ١١٩ وشرح التصريح ، ١ / ٢٥ .

٦- الكافية ، ٣٩٨ .

٧- بعدها في شرح الوافية ، ٢٤٩ «ولم يأت إلا- في لغة ضعيفه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء» وانظر خلافهم حول هذه المسألة في الكتاب ، ١ / ٢٠٦ والمقتضب ، ٢ / ٢٧٥ ومجالس ثعلب القسم الثاني ، ٥٩٠ والإنصاف ، ٢ / ٣١٢ وشرح المفصل ، ٢ / ١٢١ وشرح الكافية ، ١ / ٢٧٧ والهمع ، ٢ / ٤٨ .

إلى معرفه كان جمعا بين تعريفين ، وإن أضيف إلى نكره حصل من المعرفه تعيين المسمّى ، ومن النكره ، عدم تعيينه فيتنافيان.

قال ذو الرمه : (١)

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والدّيار البلاقع

وكذلك حكم إضافه العدد ، تقول : مائه الدّرهه وماتتا الدينار ، وثلاثه مائه الدّرهه ، وألف الرجل ، وثلاثه آلاف الرجل ، وعلى ذلك جميع ما هو من هذا الباب.

ذكر الإضافه اللفظيه

(٢)

وهى أن يكون المضاف صفه مضافه إلى ما كان معمولا لها ، مثل : عمرو ضارب زيد ، وعظيم الحظّ ، وحسن الوجه ، وأصله ضارب زيدا ، وعظيم حظّه وحسن وجهه ، والمعنى فى الإضافه اللفظيه على ما كان عليه لو لم يضاف لأنها لا- تفيد غير تخفيف اللفظ (٣) وهو (٤) حذف التّوين أو ما يقوم مقامه (٥) ، واحترز بقوله : صفه مضافه إلى معمولها ، من الصفه المضافه إلى غير معمولها نحو : مصارع مصر ، فإنّ إضافته معنويّه ، لأنّ مصر ليس بمعمول مصارع ، وكذلك المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول إضافته معنويّه (٦) ، لأنّ المصدر ليس بصفه نحو : دقّ القصار

ص: ٢١٥

١- غيلان بن عقبه ، أحد عشاق العرب المشهورين انظر أخباره فى طبقات فحول الشعراء ، ٢ / ٥٤٩ والشعر والشعراء ، ٢ / ٤٣٧ والبيت فى ديوانه ، ٣٣٢ وورد منسوباً له فى المقتضب ، ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ والحلل ، ١٧٠ وشرح المفصل ، ٢ / ١٢١ - ١٢٢ وورد من غير نسبه فى المقتضب ، ٤ / ١٤٤ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٥٠ وشرح الأشموني ، ١ / ١٨٧. وروى يدفع مكان يكشف ، والعنا والبكا مكان العمى. الأثافي : جمع أثفيه وهى الحجاره التى توضع عليها القدور والبلاقع : جمع بلقع وهى الخاليه من السكان التى لا أنيس بها.

٢- الكافيه ، ٣٩٨ - ٣٩٩.

٣- تسهيل الفوائد ، ١ / ١٥٥.

٤- فى الأصل هو.

٥- تسهيل الفوائد ، ١٥٦ وشرح المفصل ، ١٢٢.

٦- همع الهوامع ، ٢ / ٤٨.

الثوب أو دَقَّ الثوب القَصَّار (١)، وكذلك نحو: هذا مضروب زيد وضارب زيد أمس، وزيد أفضل القوم، فإنَّ ذلك كله إضافة معنويَّة، لأنَّ المراد بالصفة المضافة إلى معمولها، أنَّ المضاف كان رافعا أو ناصبا للمضاف إليه قبل الإضافة، ومعلوم أنَّ هذه الصفة ليست كذلك، لأنَّ ضارب شرط عمله أن يكون للحال أو للاستقبال، فإذا قلت: أمس انتفى عمله وأما مضروب وأفضل فإنَّهما أيضا لم يكونا رافعين ولا ناصبين للمضاف إليه قبل الإضافة (٢).

والإضافة اللفظيَّة لا- تفيد تعريفا لأنه يجوز جعل المضاف إضافة لفظيَّة صفة للنكرة دون المعرفة، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وبرجل ضارب زيد (٣)، فلو لا أنَّه نكرة لما وصف به النكرة، ويمتنع أن توصف به المعرفة فلا يقال: مررت بزيد ضارب عمرو، على أن يكون صفة ولو كان معرفة لوصف به المعرفة ويجوز: الضاربا زيد، والضاربو زيد، وفي التنزيل (وَالْمُؤْمِنَاتُ الْصَّالِحَاتُ) (٤) لإفادته التخفيف وهو حذف النون، ويمتنع: الضارب زيد، لعدم وجود التخفيف بهذه الإضافة والفراء جَوَّه (٥)، قالوا: وللفراء أن يحتجَّ بأنَّ التنوين حذف للإضافة، وأنَّ الألف واللام، دخلتا (٦) بعد الإضافة (٧)، فإن قيل: فالواجب أن يمتنع الضارب الرجل كما امتنع الضارب زيد، لعدم التخفيف، فالجواب: أنَّ الضارب الرجل مشبَّه بالحسن الوجه، من حيث إنَّ المضاف في صورتين صفة، والمضاف إليه معرّف باللام (٨)، وكذا إن

ص: ٢١٦

١- الأول من إضافة المصدر إلى فاعله، والثاني من إضافته إلى المفعول.

٢- شرح التصريح، ١ / ٢٧.

٣- يعدها في الأصل مشطوب عليه «قال الله تعالى: قالوا هذا عارض ممطرنا» الأحقاف، ٢٤.

٤- من الآية ٣٥ من سورة الحج.

٥- معاني القرآن، ٢ / ٢٢٦ وانظر شرح المفصل، ٢ / ١٢٢ وشرح الكافية، ١ / ٢١٨.

٦- غير واضح في الأصل.

٧- أجاب الرضى عن ذلك ناقلا- رأى ابن الحاجب في هذه المسألة بقوله «أما قوله لأن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها، فإنَّه رجم بالغيب ومن أين له ذلك؟ ونحن لا نحكم إلَّا بالظاهر فإنَّه وإن أمكن ما قال، إلَّا أننا نرى اللام سابقه حسا على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنَّما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مريح. شرح الكافية، ١ / ٣٨١ وهمع الهوامع، ٢ / ٤٨.

٨- وفي شرح الوافية، ٢٤٩ «وأجاب عنه بأن هذا مشبه بالحسن الوجه يقول: كما نصبوا الوجه تشبيها - - بالضارب الرجل خفضوا الرجل تشبيها بالمختار في الحسن الوجه».

قيل : إن الضارب بك جائر وهو مضاف إلى المضممر مع عدم التخفيف ، فهو كالضارب زيد ، فيجاب : بأنه محمول على ضاربك ، وضاربك مضاف باتفاق ، وتخفيفه تقديرى ، إذ لم ينطق باسم فاعل عامل نصبا فى مضممر متصل (١) ، لأن اسم الفاعل لا يعمل نصبا إلا إذا كان منونا ولو كان منونا لامتنع اتصال الضمير به ، ولكن يقدر أن أصله كان ضاربك ، بتنوين اسم الفاعل ، ثم حذف التنوين وأضيف إضافه لفظية فبقي : ضاربك ، فقد أفاد تخفيفا تقديريا ، ولما كان لم ينطق به لم ينظر إلى التخفيف فيه (٢).

ذكر ما يمتنع إضافته

(٣)

لا يجوز إضافه الصفه إلى موصوفها فلا يقال فى رجل قائم : قائم رجل ، لأن الصفه اسم منسوب إلى ما قبله ، والمضاف منسوب إلى ما بعده فيتنايان ، وكذلك عكسه فلا يضاف الموصوف إلى صفته لأن المضاف مقصود به الذات والصفه مقصود بها المعنى فيتنايان ، وأيضا فلا يستقيم فى صورتين تقدير حرف الجرّ ، وما ورد فى إضافه الصفه إلى الموصوف فى قولهم : أخلاق ثياب ، فموؤل عند البصريين وهو أنهم قالوا : ثياب أخلاق ، فحذفوا الموصوف فبقي أخلاق محتملا أن يكون ثيابا أو غيرها ، فأضافوه إلى ما يبينه كإضافه ثوب إلى خز وكذلك ما أشبهه نحو : سحق عمامه (٤) وجرّد قطيفه (٥) وقولهم : مسجد الجامع ظاهر فى إضافه الموصوف إلى صفته وتأويله : بالوقت أى مسجد الوقت الجامع ، فحذف الوقت وأضيف الجامع إلى صفه الوقت (٦) وكذلك ما أشبهه مثل : جانب الغربى ، وبقله الحمقاء ، موؤل بجانب المكان الغربى ، وبقله الحبه الحمقاء ، لأنه كما توصف البقله بالحمقاء ، توصف الحبه

ص: ٢١٧

١- شرح الوافيه ٢٤٩ وانظر شرح الكافيه ، ١ / ٢٨٢.

٢- شرح الكافيه ، ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣.

٣- الكافيه ، ٣٩٩.

٤- السحق : الثوب الخلق البالى وجمعه سحوق. اللسان ، سحق.

٥- الجرّد : الخلق من الثياب وجمعه جرد ، اللسان ، جرد.

٦- بعدها فى شرح الوافيه ، ٢٥٠ «لأن كلا منها سبب لاجتماع الناس».

التي تنبئها (١) ولا يضاف أحد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر (٢) ، لعدم الفائدة نحو : ليث أسد في الأعيان ، وحبس منع في المعاني ، وكذلك المتساويان كالإنسان والناطق بخلاف : كلّ الدراهم فإتّهما ليسا بمتماثلين لأنّ المضاف إليه وهو الدراهم أخصّ من المضاف الذي هو كلّ ، فيكون ذلك من قبيل إضافة العامّ إلى الخاصّ ، فيختصّ المضاف بالمضاف إليه فيفيد ، وكذلك عين الشيء فإنّ ذلك الشيء المضاف إليه العين أخصّ من العين ، لأنّه إما ذهب أو شخص أو معنى أو غير ذلك ، نحو : عين الذهب ، وعين الشخص وعين الصواب ، لأنّ الشيء عبارته عمّا ذكرناه ، فيصحّ ، لأنّه من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ (٣) كما ذكرنا.

ذكر إضافة الاسم الصحيح والملحق به

(٤)

الاسم الصحيح هو ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء خفيفه قبلها كسره ، والملحق بالاسم الصحيح ما آخره واو ، أو ياء قبلها ساكن نحو : دلو وظبي ، أو ياء مشدّده نحو : كرسى وبختى (٥) وإتّما أجريت الواو والياء إذا سكّن ما قبلهما مجرى الصحيح ، لأنّ ما قبلهما ساكن والساكن موقوف عليه ، فوجب تحريك الياء والواو بعده لأنّهما في حكم المبدوء به ولا يبدأ بالساكن ، فإذا أضيف الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم ، كسر آخره للمجانسه التي بين الكسره والياء ، وجاز في ياء المتكلم حال الإضافة : الفتح والسكون ، أمّا فتحها فقليل : لأنّها اسم على حرف وسكونه إجحاف فحرّك قياسا على أكثر الضمائر نحو : كاف الخطاب ، وأمّا سكونها فلأنّ الأصل في البناء السكون فتقول : غلامى ودلوى وظببى (٦) بفتح الياء ، وسكونها (٧) ،

ص: ٢١٨

- ١- شرح الوافية ، ٢٥١ والنقل منه بتصريف وانظر هذه المسألة (إضافة الصفه إلى الموصوف ، والموصوف إلى الصفه) ، في الانصاف ، ٢ / ٤٣٦ وشرح المفصل ، ٣ / ١٠ وشرح الكافية ، ١ / ٢٨٧ والهمع ، ٢ / ٤٨.
- ٢- وفي شرح الكافية ، ١ / ٢٨٨ «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه».
- ٣- شرح الوافية ، ٢٥١ وشرح المفصل ، ٣ / ٩ وشرح الكافية ، ١ / ٢٩١.
- ٤- الكافية ، ٣٩٩.
- ٥- البختى : الجمل ، قيل : أعجمى معرب ، وقيل : هو عربى . اللسان ، بخت.
- ٦- فى الأصل ، وظببى .
- ٧- شرح التصريح ، ٢ / ٦٠.

وأما الأسماء التي ليست صحيحة ولا ملحقة بالصحيحة فهي الأسماء المقصورة والمنقوصة كما سنذكر.

ذكر إضافة المقصور والمنقوص

(١)

اعلم أن الاسم إما أن يكون صحيحا أو ملحقا به ، أو لا يكون صحيحا ولا ملحقا به ، وقد مرّ حكم الصحيح والملحق به ، وأما الذي لم يكن صحيحا ولا ملحقا به ، فأخره إما ألف أو ياء أو واو ، أما ما أخره ألف ويقال له : المقصور ، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم ثبتت الألف (٢) فتقول في عصا ورحى ومعلى (٣) ونحو ذلك : عصاى ورحاى ومعلاى ، قال الله تعالى : (هِيَ عَصَاى أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا) (٤) وهذا يدلّ على قلب الألف في الإضافة إلى أصلها وتدغمها في ياء المتكلم (٥) فتقول : عصى ورحى ، قال أبو ذؤيب الهذليّ (٦) من قصيده يرثى بها أولاده :

سبقوا هوىً وأعنقوا لهوهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع

إلّا أن تكون الألف للتثنية فلا- تقلبها وتثبت بالاتفاق (٧) نحو : غلاماى لما فيها من الدلالة على التثنية والرفع ، وهذا الحكم إنّما هو جار فى المعرب ، وأما المبنيّ نحو : لدى وعلى ، فألفه تقلب ياء مطلقا ، وأما ما أخره ياء والمراد به ما أخره ياء

ص : ٢١٩

١- الكافية ، ٣٩٩.

٢- الكتاب ، ٣ / ٤١٣.

٣- فى شرح الوافية ، ٢٥١ : نحو عصا ورحى ومسّمى ومعلى ... فتقول : عصاى ورحاى ومسماى ومعلاى.

٤- من الآية ١٨ من سورة طه.

٥- الكتاب ، ٣ / ٤١٤ وشرح المفصل ، ٣ / ٣٣.

٦- هو خويلد بن خالد بن هذيل الشاعر المشهور ، انظر أخباره فى طبقات فحول الشعراء ، ١ / ١٢٣ ، ومعجم الشعراء ، للمرزبانى ، ١١٩ والبيت من قصيده مشهوره فى ديوان الهذليين ، ١ / ٢ ورد منسوباً له فى المفضليات ، ٤٢١ والمحتسب ، ١ / ٧٦ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٢٨١ وشرح المفصل ، ٣ / ٣٣ وشرح الشواهد ، ٢ / ٢٨٢ وشرح التصريح ، ٢ / ٦١ ومن غير نسبه فى شرح ابن عقيل ، ٣ / ٩٠ وهمع الهوامع ، ٢ / ٥٣ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٨٢. هوىّ : أصل هذه الكلمه هواى بألف المقصور وياء المتكلم ، فقلبت ألف المقصور ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم ، والهوى : ما تهواه النفس وترغب فيه ، وأعنقوا : سارعوا مأخوذ من الأعناق وهو كالعنق - بفتحتين - ضرب من السير فيه سرعه ، فتخرّموا بالبناء للمجهول أى استؤصلوا وأفتتهم المنيه.

٧- همع الهوامع ، ٢ / ٥٣ وشرح التصريح ، ٢ / ٦١.

خفيفه قبلها كسره ويقال له : المنقوص ، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم أدغمت ياؤه في ياء المتكلم ، فتقول في قاضى ونحوه : قاضى وكذا في مثناه ومجموعه ، لأنَّ نون التثنيه والجمع تسقط في الإضافه فإن لم تكن الياء الأولى ساكنه ، سكنت ثم أدغمت في ياء المتكلم ، وأما ما آخره واو ولا- يكون إلما في رفع جمع المذكر السالم نحو : مسلمون وقاضون ، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم (١) بقى : مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في ياء المتكلم وأبدلت ضمّه الميم كسره ، بقى مسلمى وقاضى (٢) وإنما خصصنا جمع المذكر السالم المرفوع بالذكر ، لأنه ليس فى كلامهم اسم معرب آخره واو قبلها ضمّه لازمه ، واحترز بقوله لازمه (٣) عن «ذو» لزوالها مع الألف فى النصب ومع الياء فى الجرّ.

وإذا أضيفت الأسماء الخمسه (٤) إلى المتكلم ، قيل : أبى ، وأخى ، وحمى ، وهنى وفى ، وأجاز المبرّد أخى وأبى بتشديد الياء (٥) لأنه ردّ المحذوف من أخ وأب فصار : أخوى وأبوى ، استقلت الكسره على الواو فحذفت فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم واستشهد بقول الشاعر : (٦)

...

وأبى مالك ذو المجاز بدار

ص: ٢٢٠

١- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «فسقطت النون».

٢- شرح الوافيه ، ٢٥٢ وشرح المفصل ، ٣ / ٣٥.

٣- لعله يريد ابن الحاجب ، ولم أفق على قوله هذا فيما بين يدي من كتبه انظر إيضاح المفصل ، ١ / ٤٣٢ وشرح الوافيه ، ٢٥٢ وشرح الكافيه ، لابن الحاجب ٢ / ٣٩٧.

٤- الكافيه ، ٣٩٩.

٥- انظر أمالى ابن الشجرى ، ٢ / ٣٧ وشرح المفصل ، ٣ / ٣٦ وتسهيل الفوائد ، ١٦٢ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٩٦ وهمع الهوامع ، ٢ / ٥٤.

٦- هذا عجز بيت لمؤرج السلمى ، وصدده : قدر أحلكك ذا المجاز وقد أرى ورد البيت منسوباً له فى خزانه الأدب ، ٤ / ٤٦٧ وورد من غير نسبه فى مجالس ثعلب ، القسم الثانى ، ٤٧٦ وأمالى ابن الشجرى ، ٢ / ٣٧ وشرح المفصل ، ٣ / ٣٦ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٩٦ ولسان العرب ، نخل وقدر ، وروى : ذو النخيل مكان ذو المجاز وهما موضعان وذو المجاز سوق كانت للعرب فى الجاهليّه. معجم البلدان ، ٥ / ٣٧٨.

وردوه بأنَّ أحياناً وأبى بالتشديد جمع سلامه وأصله : أخون وأبون فحذفت النون للإضافه وقلبت واو الجمع ياء وأدغمت فى ياء المتكلم على القياس كما فعلوا فى مسلمي ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر : (١)

ضربت أخيك ضربه لا جبان

ضربت بمثلها قدما أبيقا

أراد أحيانك وأبينك فحذف النون للإضافه فبقى : أخيك وأبيك ، وأما «ذو» فإنها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع عن الإضافه ، وإنما لم تضاف ذو إلى المضمر ، لأنها جعلت وصله إلى الوصف باسم الجنس (٢) نحو : مال وعلم كما جعلوا الذى وصله إلى وصف المعارف بالجمل ، وهمزه الوصل وصله إلى النطق بالسكان ، والفاء وصله إلى المجازاه بالجمله الإسميه ، وأيا وصله إلى نداء ما فيه اللام ، والوصل فى كلامهم كثير ، فلما كان ذو وصله إلى الوصف لم تكن وصفا بل ما بعدها هو الوصف ، والمضمر لا يوصف به ولا يوصف ، فلم يدخل على المضمر إلا شاذاً نادراً (٣) نحو : صل على محمد وذويه ، وكذا ما روى : (٤)

إنما يعرف ذا الفض

ل من الناس ذووه

وإنما لم تقطع ذو عن الإضافه لأنها وصله إلى ما بعدها ، وهو المقصود لا هى ، فلو قطعت لخرجت عن وضعها ، وفى إضافه الفم لغتان :

إحداهما : فمى ، لأنه فى الأفراد فم ، والثانيه : فمى وهو الفصيح ، لأن ميم الفم أبدلت من الواو فى الأفراد على ما سنذكره فى قسم التصريف (٥) وإذا زال الأفراد بالإضافه رجعت الواو فصار فوى ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء للمجانسه فصار

ص: ٢٢١

١- البيت لم أهد إلى قائله.

٢- شرح المفصل ، ٣ / ٣٧.

٣- قال السيوطى فى الهمع ، ٢ / ٥٠ والمختار جوازها أى إضافتها إلى ضمير كما يفهم من كلام أبى حيان ، أن الجمهور عليه ، خلافا للكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين فى منعهم ذلك إلا فى الشعر.

٤- لم يعرف قائله ، انظره فى شرح المفصل ، ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٨ ولسان العرب ذو ، والمقاصد الحسنه ١٠٨ وهمع الهوامع ، ٢ / ٥٠.

٥- ٢ / ٢٣٩.

فِي (١)، وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات الثلاث، فتقول: هذا أخ وأب وحم وهن وفم، ورأيت أبا وأخا وحمًا وهنا، ومررت بأخ وأب وحم وهن وفم بفتح الفاء من فم على الأفصح، ويجوز كسرهما، وضمهما بتشديد الميم، وتخفيفها (٢) وفي حم لغات غير ما تقدّم منها: أن تجرى مجرى خبء، تقول حمء وحمؤك بالهمز فيهما كما تقول خبؤك، والخبء ما خبيء، وخبء السموات، القطر، وخبء الأرض. الثبات ومنها: أن تجرى مجرى دلو وعصا تقول: حمو وحموك مثل: دلو ودلوك، وحمًا وحماك مثل: عصا وعصاك، ويجوز في هن، أن تجرى مجرى يد، تقول: هنك كما تقول يدك فتخالف اللغة الأولى في الإضافة، لأنّ الأولى في الإضافة هنوك، وأمّا في الأفراد فمتمفقتان في اللفظ، لأنّ كلًّا منهما هن (٣).

ذكر بقيه الكلام على الإضافة

وهي عدّه مسائل:

منها: أنّ الإضافة المعنويّة بمعنى في لم يثبتها صاحب المفصل (٤)، ولذلك شرط إذهاب تقدير في حتّى تبقى نسيا منسيا، وزعم أنّ الاسم يضاف إلى ظرفه بدون تقدير في (٥) ويؤوّل نحو: (٤)

يا سارق الليله أهل الدار

بأنّه سرق الليله نفسها على سبيل المبالغه.

ص: ٢٢٢

- ١- شرح الوافيه، ٢٥٤ وانظر شرح المفصل، ٣ / ٣٨.
- ٢- شرح الكافيه، ١ / ٢٠٧.
- ٣- شرح الوافيه، ٢٥٥ وانظر شرح المفصل، ٣ / ٣٨.
- ٤- قال الزمخشري في مفصله، ٨٢ «ولا- تخلو- أي الإضافة المعنويه - في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك: مال زيد... أو بمعنى من كقولك: خاتم فضه».
- ٥- في المفصل، ٥٥، ٥٦: وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجرب لذلك مجرى المفعول به فيقال: الذي سرته يوم الجمعه، ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليله أهل الدار... وانظر شرح المفصل، ٢ / ٤٥ - ٤٦.
- ٦- هذا الرجز لا- يعرف له قائل ولا تتمه انظره في الكتاب، ١ / ١٧٥ - ١٩٣، وأمالى ابن الشجري، ٢ / ١٥٠ وشرح المفصل، ٢ / ٤٥ - ٤٦. وخزانه الأدب، ٣ / ١٠٨.

ومنها : أن الإضافة المعنويّة تفيد تعريفا مع معرفه المضاف إليه (١) إلّا إذا توغّل المضاف في الإبهام نحو : غير وشبه ومثل ، إلّا إذا اشتهر المضاف بمغايره المضاف إليه نحو : (غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (٢) أو بمماثلته نحو : مررت بزيد مثل عمرو إذا اشتهر بمماثلته (٣).

ومنها : أن شرط الإضافة المعنويّة تجريد المضاف من التعريف بأن تزال اللام من المعرّف باللام ، ويؤوّل العلم بواحد من الأمه المسّماه به نحو : ربيعه الفرس (٤).

ومنها ما ورد من إضافه الاسم إلى مماثله نحو : سعيد كرز ، وزيد بطه ، بإضافه الاسم إلى اللقب ، وهو مؤوّل بأنّ اللقب لما كان أشهر من الاسم تنزّل الأوّل منزله المجهول ، والثاني منزله المعلوم فتغايروا (٥).

ومنها ، أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف (٦) لا الحرف ولا معناه ليشمل القبيلين أعنى المعنويّة واللفظيّة.

ذكر التوابع

إشاره

(٧)

وهي كلّ ثان بإعراب سابقه من جهه واحده ، قوله : من جهه واحده ، يخرج خبر المبتدأ والمفعول الثاني من علمت وأعطيت ، والثالث من أعلمت ، والمراد باتّحاد الجهه اشتراك التابع والمتبوع في الجملة التي تنسب إلى المتبوع ، لأنّك إذا قلت : ضرب زيد الجاهل عمرا عاقل ، كانت الصفه مشاركه للموصوف في جهه

ص: ٢٢٣

١- في المفصل ، ٨٦ : وكلّ اسم معرفه يتعرّف به ما أضيف إليه إضافه معنويّة إلا- أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو : غير ومثل وشبه ذلك ولذلك وصفت بها النكرات فقيّل : مررت برجل غيرك ... اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايره المضاف إليه كقوله عزوجل : غير المغضوب عليهم ، أو بمماثلته.

٢- من الآية ٧ من سوره الفاتحه.

٣- شرح المفصل ، ١٢٥ / ٤ وشرح التصريح ، ٢٦ / ٢ - ٢٧.

٤- شرح المفصل ، ١٢ / ٣ - ١٣.

٥- شرح التصريح ، ٣٣ / ٢.

٦- هذا مذهب سيبويه ، وعند الزجاج هو معنى اللام ، وبحرف مقدر ناب عن المضاف عند ابن الباذش. وانظر لذلك الكتاب ، ١ / ٤١٩ وشرح الكافيه ، ١ / ٢٧٢ والهمع ، ٢ / ٤٦.

٧- الكافيه ، ٣٩٩.

ذكر النعت

اشاره

(٢)

وهو تابع يدل على معنى فى متبوعه أو متعلقه مطلقا قوله : تابع ، كالجنس لأنه يشمل جميع التوابع ، وقوله : يدل على معنى فى متبوعه كالفصل ، فإنه يخرج جميع التوابع سوى النعت لأن جميعها لا تدل على معنى فى متبوعها (٣) ، وقوله : مطلقا ، احترز به عن الحال من المنصوب ، لأنها من غير المنصوب لا تشبه لأنها ليست تابعه لذى الحال فى الإعراب وذلك نحو : ضربت زيدا قائما ، فإن قائما وإن توهم فيه أنه تابع يدل على معنى فى متبوعه ، لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه (٤) والنعت والوصف والصفة ألقاظ مترادفه (٥) ومثال النعت : جاءنى رجل عالم ، فعالم يدل على معنى ، وهو العلم فى متبوعه الذى هو رجل ، واشترط بعضهم أن يكون النعت مشتقا (٦) والصحيح أنه لا يجب ذلك لأن نحو : جاءنى رجل تميمى أو علوى أو ذو مال ، نعت لرجل (٧) وليس بمشتق إنما بتأويل ، نحو أن يقال فى تميمى وعلوى : منسوب ، وفى ذو مال : صاحب مال .

والنعت يفيد التخصيص إن كان للنكره (٨) نحو : جاءنى رجل طويل ، ويفيد التوضيح إن كان للمعرفه نحو : جاءنى زيد الطويل ، ويكون لمجرد الثناء نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، ولمجرد الذم نحو : من الشيطان الرجيم ، ويكون النعت أيضا للترحم

ص: ٢٢٤

١- شرح الكافيه ، ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ وشرح الأشموني ، ٢ / ٥٧ .

٢- الكافيه ، ٣٩٩ ، وقوله «أو متعلقه مطلقا» ليس فى متن الكافيه المطبوع ، ولا فى شرح الوافيه ، ٢٥٥ .

٣- شرح الكافيه ، ١ / ٣٠١ .

٤- المقتضب ، ٤ / ٣٠٠ وشرح الكافيه ، ١ / ٣٠٢ .

٥- النعت مصطلح كوفى ، والصفه بصرى ، وذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحليه نحو : طويل وقصير ، والصفه تكون بالأفعال نحو : ضارب وخارج ، شرح المفصل ، ٣ / ٤٧ وحاشيه الصبان ، ٣ / ٥٦ وحاشيه الخضرى ، ٢ / ٥١ .

٦- المقتضب ، ١ / ٢٦ - ٣ / ١٨٥ وشرح المفصل ، ٣ / ٤٨ .

٧- هذا رأى ابن الحاجب وجمع من المحققين حاشيه الصبان ، ٣ / ٦٢ وانظر إيضاح المفصل ، ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ .

٨- الكافيه ، ٣٩٩ - ٤٠٠ .

نحو: يزيد المسكين ، واعلم أنه يجيء أيضا للتوكيد (١) كقوله تعالى : (نَفْحَةٌ وَاِحْدَةٌ) (٢).

وتوصف النكره بالجمل الخبرية ويلزم الضمير ، والخبرية هي التي تحتل الصدق والكذب ، وهي اسمية وفعليه وشرطيه وظرفيه نحو : مررت برجل أبوه قائم ، ورجل قام أبوه ، ورجل إن قام أبوه قمت ، ورجل في الدار (٣) واختصت النكره بذلك دون المعرفه لكون الجمله نكره ووجوب مطابقه الموصوف الصفه في التعريف والتنكير ، ولا- تكون الجمله الإنشائية صفه للنكره (٤) لأنها لا- تكون خبرا إلا بتأويل نحو قول الشاعر : (٥)

حتّى إذا جاء الظلام المختلط

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطّ

/ فهل رأيت الذئب قط جملته إنشائية وهي صفه لمذق في موضع جرّ ، والمعنى جاؤوا بمذق لونه مثل لون الذئب لغبرته ، والمذق اللبن الممزوج ، وقيل التقدير : جاؤوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هذا القول (٦).

واعلم أنّ الموصوف يوصف تاره باعتبار حاله (٧) نحو : مررت برجل عالم ، وتاره باعتبار متعلّقه نحو : مررت برجل حسن غلامه ، ومنيع جاره ، ومؤدّب غلامه ، ومعنى وصف الشئ باعتبار حاله ، أن يوصف بالمعنى القائم به ، ففي المثال المذكور العلم معنى قائم بذات رجل ، وأما وصفه بحال متعلّقه ، فحال متعلّقه هي المعنى

ص: ٢٢٥

١- شرح الوافية ، ٢٥٦ ، وشرح المفصل ، ٣ / ٤٧.

٢- من الآيه ١٣ من سوره الحاقه.

٣- المفصل ، ١١٥ والمغنى ، ٢ / ٤٢٤ - ٤٢٨.

٤- شرح الوافية ، ٢٥٦ وانظر شرح الأشموني ، ٣ / ٦٣.

٥- الرجز للعجاج ورد في ملحقات ديوانه ، ٢ / ٨١ بروايه يختلط ، وورد منسوباً له في أمالي الزجاجي ، ٢٣٧ وأمالي ابن الشجري ، ٢ / ١٤٩ وشرح الشواهد ، ٣ / ٦٤ وشرح التصريح ، ٢ / ١١٢ وخزانه الأدب ، ٢ / ١٠٩ وورد الرجز من غير نسبه في المحتسب ، ٢ / ١٦٥ والإنصاف ، ١ / ١١٥ والمقرب ، ١ / ٢٢٠ وشرح المفصل ، ٣ / ٥٣ ومغنى اللبيب ، ١ / ٢٤٦ - ٢ / ٥٨٥. ويروى جن مكان جاء ، واختلط مكان المختلط ، وضح مكان مذق. المختلط : كناية عن انتشاره واتساعه ، المذق : اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لاتفاق لونهما لأن فيه غيره وكدره.

٦- الإنصاف ، ١ / ١١٥.

٧- الكافية ، ٤٠٠.

القائم بذات متعلّقه ، ومتعلّق الموصوف هو أن يكون فاعل الصفة مضافا إلى ضمير الموصوف نحو : غلامه فى مررت برجل حسن غلامه ، فحسن صفة لرجل فى اللفظ وهو فى المعنى للغلام وصار الغلام من متعلّقات الرجل بإضافته إلى ضميره العائد عليه ، أعنى على الرجل ، وقد يكون المتعلّق المذكور مفعولا للصفة نحو : مررت برجل مخالط أباه داء ، فالمتعلّق وهو أباه مفعول للصفة التى هى مخالط (١).

والنعت الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف فى عشره أشياء : وهى الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، أى تجب موافقه الصفة للموصوف فى هذه الأشياء ، ولا يعنون أنّ العشره تجتمع ، لأنها متضادّه وإنما يعنون أنّه لا بدّ من واحد من كلّ نوع فتجتمع أربعه من الرفع والنصب والجرّ ، أحدها ، ومن التعريف والتنكير أحدهما ، ومن الإفراد والتثنيه والجمع ، أحدها ، ومن التذكير والتأنيث أحدهما (٢) ، والنعت الذى هو بحال متعلّق الموصوف يتبع الموصوف فى الخمس الأول : أعنى فى اثنين من الخمس الأول : وهى الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير ، ولم يجعل تابعا للموصوف فى الخمس الباقية وهى : الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث بل كأنّ حكم النعت بالنظر إلى المتعلّق حكم الفعل ، لأنّه مسند إلى الظاهر الذى بعده ، وكما أنّ الفعل إذا أسند إلى الظاهر الذى بعده يجب إفراده ، وإذا كان الفاعل مذكرا يجب تذكيره ، وإذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا يجب تأنيثه ، فكذلك الصفة لأنها واقعه موقع الفعل وعامله عمله (٣) فتقول : مررت بامرأه قائم أبوها ، وبرجل قائمه امرأته ، ومررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما ، وبرجال قاعد غلمانهم بإفراد قاعد مع كون فاعله جمعا ، وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ، لأنّ «قاعدون» مثل يقعدون لفظا ومعنى ، فكما ضعف : قام رجل يقعدون غلمانه ، ضعف قام رجل قاعدون غلمانه (٤) ، ولكن يجوز من غير ضعف أن يقال : قام رجل قعود غلمانه ، لأنّ قعود ليس مثل يقعدون لفظا (٥).

ص: ٢٢٦

١- شرح المفصل ، ٣ / ٥٤ وشرح الكافية ، ١ / ٣٠٨.

٢- شرح الوافية ، ٢٥٧ - ٢٥٨.

٣- شرح الوافية ، ٢٥٨.

٤- لأن لحاق علامتى التثنيه والجمع فى الفعل المسند إلى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف. شرح الكافية ، ١ / ٣١١.

٥- شرح المفصل ، ٣ / ٥٤ وشرح التصريح ، ٢ / ١٠٩.

والتنظر في الوصف على أربعة أضرب لأن اللفظ منه ما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمّر كما سيذكر ، ومنه ما يوصف ولا يوصف به وهو العلم ، ومنه ما يوصف به ولا- يوصف وهو الجملة الخبرية ، ومنه ما يوصف ويوصف به وهو المعرف باللام والمضاف والإشارة ، وإنما لم يوصف المضمّر لأنّ بعض المضمّرات وهو أنا في غايه الوضوح فلا- يحتاج إلى توضيحه بالصفه ، وكذلك المخاطب يوضحه الحضور والمشاهده فلا- اشتراك فيما هذا شأنه ، وإذا انتفى موجب الوصف وهو الاشتراك انتفى الوصف ، لأنّ الوصف إنّما هو للإيضاح وقد ثبت إيضاح المضمّر بدونه وحمل باقي المضمّرات على ذلك (٢) وإنما لم يوصف بالمضمّر ؛ لأنّ الصفه تدلّ على معنى في الموصوف ، والمضمّر وضع ليبدل على الذات ، ويجب أن يكون الموصوف أخصّ من الصفه أى أعرف منها أو مساويا لها ، ولا يجوز أن تكون الصفه أخصّ منه أى أعرف منه ؛ لأنّ المقصود بالنسبه المفيده والصفه غير مقصوده بذلك فلا يوصف المعرف باللام باسم الإشاره لأنّه أخصّ من المعرف باللام (٣) فلا- يقال : مررت بالرجل هذا ، وتراد الصّفه ، ويلزم أن يوصف اسم الإشاره بالمعرف باللام لأنّ اسم الإشاره مبهم الذات ، واسم الجنس يدلّ على حقيقه الذات وتعريفه بالألف واللام ، فمن ثمّ وجب أن توصف أسماء الإشاره بما فيه الألف واللام لدلالته على حقيقه الذات فيتّضح به اسم الإشاره لكونه مبهم الذات (٤).

والعلم يوصف بثلاثه أشياء ، بالمبهم ، وبالمعرف باللام ، وبالمضاف ، لكون

ص: ٢٢٧

١- الكافيه ، ٤٠٠.

٢- شرح الكافيه ، ٣١١ / ١.

٣- ذهب جمهور النحويين إلى أنّ المضمّرات أخصّ المعارف ثم العلم ثم المبهم ، وما أضيف إلى معرفه من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف ثم ما فيه الألف واللام ، وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف ، وذهب قوم آخرون إلى أنّ أعرف المعارف العلم ثم المضمّر ثم المبهم ثم ما عرّف بالألف واللام ، وما أضيف إلى معرفه فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف انظر الإنصاف ٢ / ٧٠٧ وشرح المفصل ، ٣ / ٥٤ وتسهيل الفوائد ، ١٧٠ وشرح الكافيه ١ / ٣١٢.

٤- شرح الوافيه ، ٢٥٨ - ٢٥٩.

العلم أخصّ من هذه الثلاثة ، لأنّه في أوّل أحواله وضع لشخص معيّن بخلاف المبهم فإنّه لا يستقرّ على مسمّى ، وبخلاف المعرّف باللام فإنّ تعريفه لا بذاته بل بالألف واللام ، ولذلك يزول عنه التعريف بزوالهما ، وكذلك تعريف المضاف بغيره فالعلم أخصّ منها.

واعلم أنّ اسم الإشارة نحو : هذا ، لما كان (١) مبهم الذات احتاج إلى ما يبيّن حقيقته وذلك لا يكون إلّا بأحد أمرين : إمّا باسم الجنس نحو : الرجل لدلالته على حقيقه الذات ، أو بوصف يختصّ بالذات التي يراد بيانها كالعالم والكاتب بالنسبه إلى ذات الإنسان ، فلذلك قالوا : جاءني هذا الرجل ، ومررت بهذا العالم ، لأنّ العلم وصف خاص بذات الرجل لا يوجد إلّا في نوعه ، بخلاف قولك : هذا الأبيض لعدم اختصاصه بنوع دون نوع وبسبب ما شرح ، حسن مررت بهذا العالم وضعف : مررت بهذا الأبيض (٢).

فصل

(٣)

واعلم أنّ المصدر يقع صفة نحو : رجل عدل ورجال صوم أو فطر ، وشبه ذلك وفائده الوصف بالمصدر الاختصاص لأنّ تقديره : ذو عدل ، فليّما وصف به بتوسط ذو وعرف مكانه ، حذفت تخفيفاً لأنّه لا يلتبس ، لأنّ (٤) الرجل ليس هو الصوم وكذلك رجل خصم فإنّه أخصّ من مخاصم ، وأكثر ما يوصف بالمصدر الثلاثي ، وإتّما ساغ الوصف بالمصدر ، لأنّ الصفه في الأصل مأخوذه من المصدر ، لأنّ تأويل ضارب ، ذو ضرب ، وإذا وصف بالمصدر بالأحسن الأكثر أن لا يشي ولا يجمع ولا يؤنّث (٥) كقولك : مررت برجلين صوم ، ورجال صوم ، ونساء صوم إلّا ما دخله كثره الاستعمال نحو : رجل عدل ورجلين عدلين.

ص: ٢٢٨

١- غير واضح في الأصل.

٢- لأنّ الأبيض عام لا- يخص نوعاً دون آخر كالإنسان والفرس بخلاف هذا العالم فإن العالم مختص بنوع من الحيوان ، فكأنك قلت : بهذا الرجل العالم. شرح الكافية ، ١ / ٣١٤.

٣- في المفصل ، ١١٥ : ويوصف بالمصادر كقولهم : رجل عدل وصوم وفطر وزور.

٤- في الأصل أن.

٥- شرح المفصل ، ٣ / ٥٠ وشرح التصريح ، ٢ / ١١٣.

وحده: تابع مقصود ينسب إليه مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة التي ستذكر، وقد خرج بذلك التوابع كلها لأنها ليست مقصوده بالنسبة غير البدل فإنه وإن كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصودا بالنسبة (٢) ومثاله: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبه القيام مع زيد، وشرط صحه العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة أن يؤكد بمنفصل (٣) كقولك: قمت أنا وزيد، أما إذا وقع الفصل بين المضمرة المذكور، وبين المعطوف فإن العطف عليه حينئذ يجوز من غير تأكيد سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو: ضربت اليوم وزيد، أو بعد، كقوله تعالى: (ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٤) وإذا عطف على الضمير المجرور، أعيد الجار حرقا كان أو مضافا (٥) نحو: مررت بك وبزيد، وجلس بيني وبين زيد، لأن الضمير المجرور صار كالجزء من الجار فكرهوا أن يعطفوا المستقل على ما هو كالجزء، أما قراءه حمزه (٦) واتقوا الله الذي تسائلون به والأرحام (٧) بالخفض (٨) فغير متعين للعطف لاحتمال القسم (٩).

ص: ٢٢٩

- ١- الكافية، ٤٠٠ - ٤٠١.
- ٢- شرح الكافية، ٣١٧ / ١.
- ٣- الإنصاف، ٤٧٤ / ٢ وشرح المفصل، ٧٤ / ٣ وتسهيل الفوائد، ١٧٧.
- ٤- من الآيه ١٤٨ من سورة الأنعام.
- ٥- انظر الأنصاف، ٤٦٣ / ٢ وتسهيل الفوائد، ١٧٧.
- ٦- هو حمزه بن حبيب بن عماره الزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءه عن سليمان الأعمش وطلحه بن مصرف وصارت إليه الإمامه بعد عاصم والأعمش له من الكتب كتاب قراءه حمزه وكتاب الفرائض، توفي سنه ١٥٦ هـ انظر ترجمته في الفهرست، ٤٤ ووفيات الأعيان، ٢ / ٢١٦ وغايه النهايه، ١ / ٢٦١ - ٢٦٣ وتهذيب التهذيب، لابن حجر ٣ / ٢٧ والنشر، ١ / ١٦٦.
- ٧- من الآيه ١ من سورة النساء.
- ٨- على العطف على الهاء في به وذلك مذهب الكوفيين، وقرأ الباقون بالنصب عطفا على لفظ الجلاله على معنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو على به كقولك مررت به وزيدا الكشف ١ / ٣٧٦ والبحر المحيط، ٣ / ١٥٧ والإتحاف، ١٨٥.
- ٩- قال ابن يعيش ٣ / ٨٧ بعد ذكره القراءه ما نصه: «فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءه نظرا إلى العطف على المضمرة المخفوض ... وهذا القول غير مرضى لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعه من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والأعمش والحسن البصرى، وإذا صحت الروايه لم يكن سبيل إلى ردها، وتحتمل وجهين آخرين غير العطف، أحدهما: أن تكون الواو واو القسم وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله: إن الله كان عليكم رقيبا، جواب القسم. والوجه الثانى: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانيه حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر، وانظر الخصائص ١ / ٢٥٨ وشرح الكافية، ١ / ٣٢٠.

فاذهب فما بك والأيام من عجب

فشاذ، وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه (٢) فيما جاز له، ووجب وامتنع فإذا قلت: زيد قائم وعالم، فلا بدّ من ضمير في عالم المعطوف، كما لا بدّ منه في قائم المعطوف عليه، وكذلك: جاءني الذي قام أبوه وسافر غلامه، فلا بدّ من ضمير في الجملة الثانية كما في الأولى، فالمعطوف على الخبر يجب أن يصحّ كونه خيرا، وكذلك المعطوف على الصلّه يجب أن يصحّ كونه صله، وكذا لا يعطف على الحال إلّا ما يصحّ أن يكون حالا (٣) فإنّ أبي الثاني حكم العطف، أي لم يستقم لفوات المصحح، فاجعله مستقلا لا معطوفا نحو منطلق في قولك: ما أنت قائم ولا- منطلق عمرو، فلو جعلت منطلق منصوبا عطفا على خير ما، الذي هو قائم لم يستقم لوجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناعه في المعطوف وهو منطلق لكون عمرو فاعلا- له، فيجعل قوله: ولا- منطلق عمرو جملة معطوفة على الأولى، كأنه قيل: ما أنت قائم ولا عمرو منطلق (٤) فإنّ أورد في هذا الباب قولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، من حيث كان يطير صله للذي، وفيه ضمير عائد، وقد عطف فيغضب عليه وليس فيه ضمير يعود، فالجواب: أنّ هذه فاء السببيّه لفاء العطف، لأنّك لو قدّرت موضعها حرف عطف وقلت: الذي يطير ويغضب زيد أو ثمّ يغضب

ص: ٢٣٠

١- هذا عجز بيت لقائل مجهول، وصدّره: فالיום قرّبت تهجونا وتشتمنا ورد في الكتاب، ٢ / ٣٨٣ والكامل، ٣ / ٣٩ والإنصاف، ٢ / ٤٦٤ وشرح المفصل، ٣ / ٧٨ - ٧٩ والمقرب، ١ / ٢٣٤ وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ وشرح الشواهد، ٣ / ١١٥ وهمع الهوامع، ١ / ١٢٠ - ٢ / ١٣٩ وشرح الأسموني، ٣ / ١٥ وخزانه الأدب، ٥ / ١٢٣.

٢- الكافية، ٤٠١.

٣- شرح الكافية، ١ / ٣٢١.

٤- شرح الوافية، ٢٦١ والنقل منه.

على سوداء ، والعامل فيهما كلّ ، وشحمه معطوفه على تمره (١) والعامل فيهما «ما» (٢) وقد منع ذلك سبويه مطلقا ، وتأول آيات الثاني والثالث بأنهما توكيد ، وهو تأويل بعيد (٣) ، وأجاز الفراء العطف على عاملين مطلقا (٤).

ذكر التأكيد

(٥)

وهو لفظيّ ومعنويّ ، فاللفظيّ أن يكرر اللفظ الأوّل بعينه وهو جار في الاسم والفعل والحرف ، والجمله ، نحو : زيد زيد ، وضرب ضرب وإلى إلى ، والله أكبر الله أكبر ، والمعنويّ : تابع يقترّ أمر المتبوع في النسبه أو الشمول ، فبقوله : يقرر أمر المتبوع ، خرج العطف بالحرف والبدل ، وبقوله : في النسبه ، خرج التعت وعطف البيان ، فإنّهما يقترّان أمر المتبوع لكن لا في النسبه (٤) ومثال التأكيد الذي يقرر أمر المتبوع في النسبه قولك : جاءني زيد نفسه ، وما أشبهه ، والذي يقترّره في الشمول ، نحو : جاء القوم كلّهم ، وللمعنويّ ألفاظ معدوده ، وهي : نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما ، وكلّ وأجمع وأكتع وأبضع وأبضع ، وهي تاليه لأجمع ، لأنها لا تتقدّم عليه لكونها توابع له ، خلافا لابن كيسان (٧) فإنّه جوزّ الابتداء بكلّ واحد منها (٨) والنفس والعين مختلفه صيغهما ، ويأتي الضمير معهما لمن هما له تقول : زيد نفسه والزيدان نفساهما وأنفسهما وهو الأكثر ، والزيدون أنفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما أو أنفسهما وهو الأكثر (٩) كما في المذكر ، والهندات أنفسهنّ ولا يجرى

ص: ٢٣٢

- ١- في الأصل وتمر معطوفه على شحمه.
- ٢- لأنهما خبران لها انظر شرح المفصل ، ٣ / ٢٧.
- ٣- الكتاب ١ / ٦٥ وفي شرح الوافيه ، ٢٦٣ بعد ذلك ما نصه : فإننا نقطع بأن المراد من آيات الأول غير المراد من الثاني وكذلك الثالث إذ المعنى أن في كل واحد مما ذكر آيات ، فكيف يستقيم أن يؤول بالتأكيد.
- ٤- معاني القرآن ، ٣ / ٤٥ وبعدها في شرح الوافيه ، ٢٦٣ «وهو بعيد».
- ٥- الكافيه ، ٤٠١.
- ٦- شرح الكافيه ، ١ / ٣٢٨.
- ٧- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، كان نحويا فاضلا خلط بين المذهبيين وأخذ عن الفريقين له من الكتب كتاب المذهب في النحو ، وكتاب القراءات وكتاب المقصور والممدود توفي سنة ٢٩٩ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ، ١٢٠ ونزهه الألباء ، ٢٣٥ وإنباه الرواه ، ٣ / ٥٧ - ٥٨.
- ٨- شرح الكافيه ، ١ / ٣٣٦ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٢٣.
- ٩- شرح التصريح ، ٢ / ١٢١ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٢٢ وشرح الأشموني ، ٣ / ٧٤.

كلا-، إلما على المثنى خاصه كما أنّ كلاً لا- يجرى إلما على غير المثنى، وكذلك أجمع وما بعده يقع تأكيداً لغير المثنى، سواء كان مفرداً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً كما سنمثله، وليس فى صيغتي كلا وكلتا اختلاف بل الاختلاف فى الضمير الذى أضيفتا إليه فإنهما يضافان إلى ضمير من هما له كقولك: كلاهما كلتاهما، والباقي من ألفاظ التأكيد لغير المثنى باختلاف الضمير نحو: كلّها وكلّه وكلّهم وكلهنّ وباختلاف الصيغ فى الباقي (١) كما سنذكره.

واعلم أنّ أجمع لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وجمعاء لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث، وأجمع وبابه يختلف باختلاف الصيغ لا بضمير، فإنّه لا- يضاف تقول: اشترت العبد كلاً أجمع أكنع أبتع أبصع، وجاءنى القوم كلّهم أجمعون أكنعون أبتعون أبصعون واشترت الجارية كلّها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، وجاءتنى النسوة كلّهنّ كنع بتع بصع، وأجمعون يختصّ بالمذكرين العقلاء ولا يؤكّد بكلّ وأجمع وبابه إلما ذو أجزاء يصحّ افتراقها حساً أو حكماً (٢)، لأنّها وضعت لمعنى الشمول، نحو: جاءنى القوم كلّهم، لأنّ للقوم أجزاء ولكن يصحّ افتراقها حساً وهى: زيد وعمرو وغيرهم فإن لم يكن للشىء أجزاء أو كان له أجزاء ولكن لا يصحّ افتراقها حساً ولا حكماً لم يجر تأكيده بكلّ وأجمع، لأنّهما للشمول كما تقدّم، فيصحّ قولك: اشترت العبد كلاً، لأنّ أجزاءه يصحّ افتراقها حكماً لأنّه يجوز أن يكون المشتري نصف العبد، أو أقلّ أو أكثر (٣) ولم يصحّ: قام زيد أو جاء زيد كلاً والمراد بالشمول ما يشمل الشىء أى ما يحيط به، وقد استعملت حروف كل فى معنى الشمول كثيراً فمنه: الإكليل لإحاطته بالرأس، والكلال لإحاطه التعب بالبدن (٤) وغير ذلك، وإذا أكّدت بالنفس والعين ضمير متصل مرفوع فلا بدّ أن يفصل بينهما بضمير منفصل مطابق للمؤكّد (٥)

ص: ٢٣٣

- ١- شرح الوافية، ٢٦٥.
- ٢- الكافية، ٤٠١ - ٤٠٢.
- ٣- شرح الوافية، ٢٦٦ وشرح الكافية، ١ / ٣٣٥ وشرح الأشمونى، ٣ / ٧٥.
- ٤- الإكليل: شبه عصابه مزينه بالجواهر والجمع أكاليل، ويسمى التاج إكليلاً ويقال: كلّ يكلّ كلالاً وكلاله: إذا تعب. اللسان، كلل.
- ٥- الكافية، ٤٠٢.

كقولك : ضربت أنت نفسك ، فالضمير المرفوع المتصل المؤكّد هو التاء في ضربت ، والمنفصل المطابق للمؤكّد هو أنت ، وكذلك المضمّر المتكلمّ ضربت أنا نفسي وبابه ، والمضمّر الغائب نحو ضرب هو نفسه وجاء هما أنفسهما ، وجاؤوا هم أنفسهم وبابه ، وإنّما وجب تأكّيده بمنفصل لكون المرفوع المتصل كالجزء ، فكرهوا أن يؤكّدوا ما هو كجزء الكلمه بالمستقلّ فأتوا بالضمير المنفصل ليجرى المستقلّ على المستقلّ وما سوى المرفوع المتصل وهو المنصوب المتصل والمجرور المتصل ، والمرفوع غير المتصل يؤكّد بغير شريطه (١) كقولك : ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ، وأنت نفسك فعلت ، وغير النفس والعين يؤكّد به من غير شريطه كقولك : جاؤوا كلّهم وخرجوا أجمعون إلى آخرها ، واختصّ النفس والعين بذلك لكونهما يستعملان مستقلّين دون غيرهما وألفاظ التأكيد المعنويّ كلّها معارف ، لأنّها توكّد للمعرفه ، وتعريفها من قبيل تعريف علم الجنس ، ولما كانت ألفاظ التوكيد معارف ، لم يجوز البصريون أن تؤكّد غير المعرفه (٢) لنّلا يؤدي إلى الجمع بين متنافيين ، لأنّ مدلول النكره غير معيّن ، ومدلول المعرفه معيّن ، والكوفيون أجازوا تأكيد النكره بشرط أن تكون محدوده (٣) قالوا : لأنّها حينئذ تشابه المعرفه من حيث إنّها معلومه ممتازه ، واستشهدوا بقول الشاعر : (٤)

قد صرّت البكره يوما أجمعا

فأكّد يوما وهو نكره بأجمع ، والبصريون يؤولون ذلك وشبهه لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء (٥).

ص : ٢٣٤

١- الكتاب ، ١ / ٢٧٨ وشرح المفصل ، ٣ / ٤٢ وشرح الوافيه ، ٢٦٧.

٢- الإنصاف ، ٢ / ٤٥١ وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١١ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٢٤ - ٢٦٧.

٣- مثل يوم وليله وشهر وانظر شرح الوافيه ، ٢٦٧.

٤- الرجز لم يعرف قائله ورد في الإنصاف ، ٢ / ٤٥٤ وأسرار العريبه ، ٢٩١ وشرح المفصل ، ٣ / ٤٥ والمقرب ، ١ / ٢٤٠ وشرح الكافيه ، ١ / ٤٣

- ٣٣٥ وشرح ابن عقيل ، ٣ / ٢١١ وشرح الشواهد ، ٣ / ٧٨ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٢٤ وشرح الأشموني ، ٣ / ٧٨ وخزانه الأدب ، ١ / ١٨١ صرّت : صوّت ، والبكره ، للبشر.

٥- قالوا إن البيت مجهول - وهو شاذ قليل في بابه وإنّ الروايه الصحيحه يوما أجمع بلا تنوين أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافه ، وقيل هو بدل أو نعت. الإنصاف ، ٢ / ٤٥٦ والهمع ، ٢ / ١٢٤.

وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع من غير توسيط حرف العطف فخرج بقوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع ، التابع كلها إلما المعطوف بالحرف فإنه خرج بقوله : من غير توسط حرف العطف (٢) والبدل في اللغة : هو العوض تقول : اجعل هذا بدلا من ذاك أى اجعله عوضا منه ، والبدل أربعة أقسام :

بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط فبدل الكل هو أن يكون مدلوله مدلول الأول ، نحو : جاءني زيد أخوك ، وبدل البعض هو أن يكون مدلوله بعض مدلول الأول ، نحو : ضربت زيدا رأسه ، وبدل الاشتمال : هو أن يكون بينه وبين الأول ملابسه بغير البعضية والكلية ، نحو : سلب زيد ثوبه ، وبدل الغلط : هو أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره نحو : مررت بزيد حمار ، أردت أن تقول : بحمار فسبقتك لسانك فقلت بزيد ، ثم استدركته وقلت : حمار ، ومعناه بدل الشيء من الغلط ، قال ابن الحاجب : البدل هو المقصود بالنسبه دون الأول ، لأنّ منه بدل البعض فإذا قلت : مررت بالرجال بعضهم ، فالمخبر عنه بالمرور هو البعض ، وكذا بدل الاشتمال فإذا قلت : سلبت زيدا ثوبه ، فالمخبر عنه بالتلب هو الثوب ، وأما بدل الغلط فالأمر فيه ظاهر أنّ الأول غير مقصود (٣) ، وأما بدل الكل ؛ فيشكل الفرق بينه وبين عطف البيان ، ويفرق بينهما في نحو : قام أخوك زيد ، أنّ الأول إن كان أشهر من الثاني أو كانا في الشهره على السواء ، فالثاني بدل ، وإلّا فهو عطف بيان ، وأيضا ؛ فعطف البيان لا يكون إلّا مظهرا والبدل يكون مظهرا ومضمرا (٤) ثم

ص : ٢٣٥

١- الكافية ، ٤٠٢.

٢- قوله : من غير توسط حرف العطف ، سقط من متن الكافية ، ولم يرد في إيضاح المفصل ، ١ / ٤٤٩ ولا في شرح الوافية ، ٢٦٨ ولا في شرح الكافية ، لابن الحاجب ٢ / ٤٤٧. وانظر شرح ابن عقيل ، ٣ / ٢٤٧ وشدور الذهب ، ٤٣٩.

٣- وفي إيضاح المفصل ، ١ / ٤٤٩ البدل تابع مقصود بالذكر ، وذكر المتبوع قبله للتوطئه والتمهيد ، ثم قال : وهذا الحد إنما يكون شاملا لغير بدل الغلط إذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئه ولا لتمهيد فإن قصدت دخوله في الحد قلت : ذكر المتبوع وليس هو المقصود.

٤- شرح المفصل ، ٣ / ٧٢ - ٧٤ وشرح الأشموني ، ٣ / ٨٨.

البدل والمبدل منه يكونان معرفتين (١) نحو: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ) (٢) ونكرتين نحو (رِزْقٌ مَّغْلُومٌ فَوَاكِهُ) (٣) ومعرفته ونكره نحو: (لَنْسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (٤) ونكره ومعرفته نحو: (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) (٥) وهذه الأمثلة في بدل الكلّ ، وتقع كذلك في كلّ واحد من بدل البعض والاشتمال والغلط ، فذلك ستة عشر قسما ، ويجيء البدل والمبدل منه مظهرين ومضمريين ومختلفين ، فيكون في كلّ قسم من أقسام البدل أربعة أقسام أيضا فتكون الجملة ستة عشر ، وإذا ضممتنا إليها أقسام المعرفة والنكره وهى ستة عشر أيضا ، صار جميع أمثله البدل اثنين وثلاثين مثالا ، وقد رتبناها في هذه الزائجه (٦) التى اقترحناها ترتيبا لم يسبق إليه ، لتتضح منها :

ص: ٢٣٦

- ١- الكافيه ، ٤٠٢.
- ٢- من الآيتين ٥ - ٦ من سورة الفاتحه.
- ٣- من الآيتين ٤١ - ٤٢ من سورة الصافات.
- ٤- من الآيتين ١٥ - ١٦ من سورة العلق.
- ٥- من الآيتين ٥٢ - ٥٣ من سورة الشورى.
- ٦- الزيج فارسى «زيك» وهو جدول يستدل به على حركات الكواكب ومواقعها ، تفسير الألفاظ الدخيله ، للعيسى ، ٣٣ والظاهر أنه صار يطلق على الدائره.

٤٥٣ وتسهيل الفوائد ١٣٢ وشدور الذهب ٤٤١.

٢- البيت للفرزدق ورد في ديوانه ، ٢ / ٨٤٢ بروايه : على ساعه لو كان في القوم حاتم على جوده ضنّت به نفس حاتم وورد البيت من غير نسبه في الكامل ، ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ وشرح المفصل ، ٣ / ٦٩ وشرح شدور الذهب ، ٤٤٢ وحاشيه الشيخ ياسين على مجيب النداء ، ٢ / ٢٥٥.

/ وإذا أبدلت النكرة من المعرفه لزمت الصفه لثلا- يترجّح غير المقصود على المقصود فى البيان (١) كقوله تعالى (لَنَشْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (٢) وهو مذهب الكوفيين (٣) واختاره الزمخشري (٤) وابن الحاجب (٥) وأجاز جمهور البصريين ذلك بدون الصفه محتجين بأنه تحصل من اجتماعهما فائده لم تحصل فى الانفراد نحو: مررت بصاحبيك عاقل وجاهل ، ومنه قول الشاعر: (٦)

فلا وأبيك خير منك إنى

ليؤذيني التّحّم والصّهيل

فأبدل خير منك وهو نكرة من أبيك وهو معرفه ، ولا يجوز فى بدل الكل أن يبدل الظاهر من المضمّر من غير ضمير الغائب (٧) نحو: ضربته زيدا ، وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يجوز أن يجعل الظاهر بدلا منهما فإنك لو قلت: رأيتك زيدا ، وقمت زيدا ، وجعلت زيدا بدلا من كاف رأيتك وتاء قمت لم يجز ذلك ، لأن ضمير الغائب يحتمل أن يكون لكلّ غائب سبق ذكره ، فإذا أبدلت الظاهر منه حصلت الفائده ، بخلاف ضمير المخاطب والمتكلم فإنه لا- يحتمل أن تكون الكاف فى مررت بك لغير الذى تخاطبه ، ولا التاء فى: كلمتك لغير المتكلم ، وأيضا فإن ضمير المخاطب والمتكلم أعرف من الظاهر وفى البديل والمبدل ، الثانى منهما هو المقصود بالنسبه ، فلو جعل الظاهر بدلا من ضمير المتكلم والمخاطب ، وهما أعرف منه ، لكان لغير المقصود مزيه على المقصود (٨) ، وأجازه بعضهم (٩) محتجيا بقولهم: رأيتكم أولكم وآخركم وصغيركم وكبيركم ، فأولكم وما بعده بدل من الكاف فى رأيتكم ، وأما بدل البعض والاشتمال

ص: ٢٣٨

- ١- لأنّ البدل للإيضاح ، والشىء لا يوضح بما هو أخفى منه ، فلا تحصل فائده بدون الصفه انظر حاشيه ياسين على مجيب الندا ، ٢ / ٢٥٥.
- ٢- الآيتان ، ١٥ - ١٦ من سوره العلق.
- ٣- جمع الهوامع ، ٢ / ١٢٧.
- ٤- المفصل ، ١٢١ - ١٢٢. والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر من أهل خوارزم ، معتزلى مشهور ، توفى ٥٣٨. انظر ترجمته فى نزّه الألباء ، ٣٩١ وإنباء الرواه ، ٣ / ٢٦٥ والبلغه ٢٥٦.
- ٥- وجعله ابن الحاجب فى الكافيه ٤٠٢ - واجبا.
- ٦- شمير بن الحارث الضبى ، ورد منسوباً له فى النوادر ١٥٤ وخزاه الأدب ١٧٩ / ٥ ومن غير نسبه فى المقرب ، ١ / ٢٤٥ وشرح الكافيه ١ / ٣٣٨. التحم+ صوت الفرس إذا طلب العلف.
- ٧- الكافيه ، ٤٠٢.
- ٨- شرح الوافيه ، ٢٧٠ وشرح المفصل ، ٣ / ٦٩ وشرح التصريح ، ٢ / ١٦٠.
- ٩- كالأحفش والكوفيين ، شرح الكافيه ، ١ / ٣٤٢ والهمع ، ٢ / ١٢٧ - ١٢٨.

والغلط ؛ فإنه يجوز فيها كلها إبدال الظاهر من المضمّر مطلقاً ، لاختلاف البدل والمبدل منه فى المعنى ، فتقول فى بدل البعض ، اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى ، فالنصف فيهما وهو ظاهر بدل من كاف المخاطب فى اشتريتك ومن ياء ضمير المتكلم وتقول فى بدل الاشتمال : مدحتك علمك ومدحتنى علمى ، وفى بدل الغلط ضريتك الحمار وضريتنى الحمار.

ذكر عطف البيان

(١)

وحده (٢) : بأنه تابع غير صفه يوضح متبوعه ، فقال : غير صفه ليخرج الصفه ، ووجه تغايرهما ؛ أنّ عطف البيان لا يدلّ على معنى فى متبوعه زائد على الذات ، بخلاف الصفه وقوله : يوضح متبوعه ليخرج التأكيد والبدل فإنهما لا يوضحان متبوعهما (٣) ومثاله (٤) :

أقسم بالله أبو حفص عمر

فعمر موضح لأبى حفص ، لأنّ أبا حفص كنيه عمر رضى الله عنه ، ولما كان فى الكنيه اشتراك أتى بعمر ليوضح الكنيه ، ومما ينفرد به عطف البيان عن البدل قول المزار : (٥)

أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

لأنّ البدل فى حكم تكرير العامل ، فيمتنع جرّ بشر على البدل ؛ لأنه يصير التقدير أنا ابن التارك بشر فيمتنع لما ذكرنا من امتناع الضارب زيد (٦) ، ويتعين أن

ص : ٢٣٩

١- فى الكافيه ، ٤٠٢ «تابع غير صفه يوضح متبوعه».

٢- فى الأصل وحدوه.

٣- شرح المفصل ، ٣ / ٧٠ وتسهيل الفوائد ، ١٧١.

٤- الرجز لعبد الله بن كيسبه ، وبعده : ما مسها من نقب ولا دبر ورد منسوباً فى خزانه الأدب ، ٥ / ١٥٤ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل ، ٣ / ٧١ لرؤبه بن العجاج وردّه العينى فى شرح الشواهد ، ١ / ١٢٩ بقوله : وهذا خطأ لأن وفاه رؤبه فى سنه خمس وأربعين ومائه ، ولم يدرك عمر ولا- عدّه أحد من التابعين وورد الرجز من غير نسبه فى شرح الكافيه ، ١ / ٣٤٣ وشرح شذور الذهب ، ٤٣٥ وشرح ابن عقيل ، ٣ / ٢١٩ وشرح التصريح ، ١ / ١٣١ وشرح الأشمونى ١ / ١٢٩.

٥- والمرار بن سعيد بن حبيب بن خالد الفقعسى للأسدى. شاعر إسلامى. انظر أخباره فى معجم الشعراء ١٧٦. ورد منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ١٨٢ وشرح المفصل ، ٣ / ٨٣ وشرح الشواهد ، ٣ / ٨٧ وشرح التصريح ، ٢ / ١٣٣ وخزانه الأدب ، ٤ / ٢٨٤ وورد من غير نسبه فى المقرب ، ١ / ٢٤٨ وشرح الكافيه ، ١ / ٣٤٣ وشرح شذور الذهب. ٣٣٦ وشرح الأشمونى ، ٣ / ٨٧.

٦- أى امتناع إضافه الوصف المقترن بأل إلى المعرفه.

يكون عطف بيان ، وقد أجاز أبو علي أن يكون عطف البيان نكرة (١) لقوله تعالى : (يُوقَدُ) (٢) مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ فَقَالَ (٣) : زيتونه ، عطف بيان لشجره ، وينفرد عطف البيان عن البدل أيضا في باب النداء نحو : يا أخانا زيدا ، بالنصب ولو جعل بدلا لقليل : يا أخانا زيد ، بالبناء على الضمّ لأنّ البدل في حكم تكرير العامل.

ذكر المبنى

إشاره

(٤)

المبنى ما ناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركّب ، وقال ناسب : ولم يقل شابه لكون المناسبه أعمّ من المشابهه ، ومبنى الأصل الفعل الماضي وأمر المخاطب والحرف ، وأحد سببي البناء وجودي ، وهو مناسبه مبنى الأصل نحو : من أبوك؟ والآخر عدمي وهو انتفاء موجب الاعراب الذي هو التركيب ، نحو : واحد ، اثنان ، و ، أ ، ب ، ت ، ث ، وقوله في الحدّ : أو وقع غير مركّب ، ليست أو هنا للشكّ لأنّ المراد هاهنا ما كان على أحد هذين الأمرين اللذين هما مشابهه مبنى الأصل ، وعدم التركيب (٥) وحكم المبنى أن لا- يختلف آخره باختلاف العوامل في أوله لكونه مقابلا للمعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب وألقاب البناء : ضمّ نحو منذ : وفتح نحو : أين ، وكسر نحو : جبر ، ووقف نحو : من ، وألقاب الإعراب الرفع والنصب والخفض والجزم ، فخالفوا بين ألقاب المبنى والمعرب ليمتاز كلّ واحد منهما عن الآخر لأنّهما لما افترقا في المعنى من حيث إنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل ولا يكون لازما ، والبناء بخلافه ، افترقا في اللقب (٦).

والمبنيات هي : المضمّرات ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، والمركّبات ، والكنايات ، وأسماء الأفعال والأصوات ، وبعض الظروف.

والبناء في الأسماء على وجهين : لازم وغير لازم ، فاللازم كبناء : من وأين ، وكم وكيف ونزال ومنذ في قولك : ما رأيته منذ يومان ، والعارض خمسه أشياء : الأول :

ص : ٢٤٠

١- وهو مذهب الكوفيين ، وذهب غيرهم إلى المنع ، ويخصون عطف البيان بالمعارف انظر شرح الأشموني ، ٣ / ٨٦ وشرح التصريح ، ٢ / ١٣١.

٢- كذا في الأصل بالتاء وهي قراءة أبي بكر وحزمه والكسائي. الكشف ، ٢ / ١٣٨.

٣- من الآية ٣٥ من سورة النور.

٤- الكافية ، ٤٠٢ - ٤٠٣.

٥- شرح الكافية ، ٢ / ٢.

٦- شرح الوافية ، ٢٧٢ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ٨٤.

ما أضيف إلى ياء المتكلم عند بعضهم (١) نحو: غلامى ، والثانى ، المنادى المفرد نحو: يا زيد ، والثالث: النكرة المنفية بلا التى لنفى الجنس ، كقولك: لا غلام فى الدار ، وكقوله تعالى: (لا تَتْرِبْ عَلَيْنِكُمْ) (٢) والرابع: ما قطع من الظروف عن الإضافه فصار غايه ، نحو: قبل وبعد ، أو ضمّن الحرف نحو: أمس ، والخامس: المركبات نحو: خمسه عشر وهو جارى بيت بيت. (٣)

١- ذكر المضمرات

إشاره

(٤)

المضمر ما وضع لمتكلم نحو: أنا أو لمخاطب نحو: أنت أو لغائب متقدم قطعاً ، ولا بد أن يكون متقدماً ، إمّا لفظاً تحقيقاً ، نحو: زيد ضربته أو تقديرًا نحو: ضرب غلامه زيد ، أو يكون متقدماً معنى يفهم من اللفظ نحو: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٥) أى العدل هو أقرب ، فإنّ لفظ اعدلوا يدلّ على العدل ، أو يفهم من سياق الكلام ، نحو: (وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) (٦) أى لأبوى الميت الموروث ، لأنّه لما كان الكلام فى الميراث لم يكن بد من موروث يعود الضمير إليه ، أو يكون متقدماً حكماً (٧) وله عدّه صور:

الأولى: ما يعود إليه ضمير الشان نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٨) أى الحديث الذى فى ذهنى هو كذا ، والمراد من ذكره مبهما أولاً-، التعظيم والتفخيم لأنّ الشىء إذا ذكر مبهما ثمّ فسّر كان أوقع فى النفس.

الثانية: ما يعود إليه الضمير فى نعم وبابه ، نحو: نعم رجلا زيد ، فى نعم ضمير يعود إلى معهود ذهنى ذى حقائق مختلفه ، واسم الجنس يدلّ على حقيقه الذات ، فأتى به لتمييز الجنس المقصود - أعنى المضمر فى نعم - فقالوا: نعم رجلا ، ونعم ضاربا زيد ، أى نعم الرجل رجلا زيد ، ولهذا لو قلت: نعم زيد لم يجز.

ص: ٢٤١

١- كالجرجاني وابن الخشاب ، شرح الأشمونى ، ٢ / ٣٨٢.

٢- من الآيه ، ٩٢ من سوره يوسف.

٣- شرح المفصل ، ٣ / ٨٢.

٤- الكافيه ، ٣٠٣.

٥- من الآيه ٨ من سوره المائده.

٦- من الآيه ١١ من سوره النساء.

٧- شرح الكافيه ، ٢ / ٤.

٨- الآيه ١ من سوره الإخلاص.

الثالثة: ما يعود إليه الضمير في ربّ نحو: ربّه رجلا، لما قيل في نعم واعلم أنّ ربّ دخلت هنا على الضمير، وهي لا تدخل على المعارف؛ لأنّ الضمير لما لم يعد على مذکور جرى مجرى الظاهر النكرة ومن أجل ذلك احتاج هذا الضمير إلى التفسير بالنكرة المنصوبه، ولو كان كسائر المضمّرات لم يحتج إلى تفسير.

الرابعة: ما يعود إليه الضمير في: ضرباني وضربت الزيدين، وإنّما جُوزوا فيه الإضمار قبل الذكر، لأنّه لما ذكر المفسر بعده كان مقدّما حكما.

وبنى المضمّر لشبهه بالحرف في افتقاره إلى ما يرجع إليه كافتقار الحرف إلى أمر غيره، لا يتمّ معناه إلّا به إنّ وقيل: إنّ صيغها المختلفه لما كانت داله على أنواع الإعراب أغنى ذلك عن إعرابها (١).

ذكر تقسيم المضمّر

(٢)

المضمّر إمّا متصل أو منفصل، أمّا المتصل فهو الذي لا يستقلّ بنفسه أي لا ينفك عن كلمه أخرى يتصل بها، وينقسم إلى بارز وإلى مستتر، فالبارز، إمّا أن يتصل باسم كالکاف في غلامك أو بفعل كالتاء في ضربت أو بحرف كالکاف في لك، والمستتر نحو ما في ضرب في قولنا، زيد ضرب كما سيأتي شرحه. وأمّا المنفصل فهو ما استقلّ بنفسه نحو: أنا، ونحن، والمضمّر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، لأنّه اسم واقع موقع الظاهر، والظاهر على أحد هذه الأمور، لكنّ المرفوع متصل ومنفصل، والمنصوب أيضا متصل ومنفصل، وأمّا المجرور فلا يكون إلّا متصلا، لامتناع الفصل بين الجار والمجرور، فالمضمّرات حينئذ خمسة أنواع (٣).

ذكر الضمير المرفوع المتصل

(٤)

وهو يقع لكلّ واحد من المتكلم والمخاطب والغائب على ستّه معان، لأنّ كلّا من المتكلم والمخاطب والغائب إمّا مفرد، أو مثني، أو مجموع، وكلّ واحد منها إمّا مذکر أو مؤنث، وضعوا للمتكلم لفظين: ضربت وضربنا، فضربت للمفرد المذکر والمؤنث فالتاء ضمير الفاعل، وحركه لأنّه اتصل بالفعل فلو سکن اجتمع ساكنان على

ص: ٢٤٢

١- تسهيل الفوائد، ٢٩ والمساعد، ١ / ١١٨ - ١١٩ وشرح الأشموني، ١ / ١١٠.

٢- الكافية، ٤٠٣.

٣- شرح الوافية، ٢٧٣.

٤- الكافية، ٤٠٣.

غير حده (١) و ضربنا للاثنتين وللجماعه فيهما ، ف ضربت حينئذ مشترك في معنيين (٢) و ضربنا مشترك في أربعة (٣).

ووضعوا للمخاطب خمس ألفاظ : أربعة نصوص ، وهى ضربت للمذكر وضربت للمؤنث ، وضربتم للجمع المذكر وضربتن للجمع المؤنث ، وواحد مشترك بين المذكرين والمؤنثين وهو ضربتما ، فالميم إيدان بأنك جاوزت الواحد ، والألف للتثنيه وإنما ضمت تاء ضربتما وكانت فى المفرد مفتوحه لثلاثيتهم المخاطب أن ضربت كلمه وما كلمه أخرى ، ووضعوا للغائب خمس على مثال المخاطب أربعة نصوص وهى : ضرب وضربت وضربوا وضربن (٤) وواحد مشترك وهو : ضربا ضربتا وهو مشترك باعتبار ألف الضمير وإن اختلفت الصيغه بزياده التاء ، فإن التاء فى ضربتا جىء بها علامه للتأنيث وليست بضمير.

ذكر الضمير المرفوع المنفصل

(٥)

وهو للمتكلم والمخاطب والغائب على ما شرح فى المرفوع المتصل من النصّ والمشارك ، وهو : أنا ونحن للمتكلم ، وينبغى أن يعلم أنّ الهمزه والنون فى أنا هما الاسم عند الأكثر (٦) وزيدت الألف لبيان حركه النون ، وقد تبين بالهاء كقولك أنه ، وقال قوم أنا كله هو الاسم (٧) ومنه قول الأعشى : (٨)

ص : ٢٤٣

١- شرح الوافيه ، ٢٧٤ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ٨٦.

٢- أى مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث.

٣- أى المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر والمؤنث.

٤- شرح الوافيه ، ٢٧٤.

٥- الكافيه ، ٤٠٣.

٦- هذا مذهب البصريين وأصل أنا عندهم أن بفتح النون ، ولكون النون مفتوحه زيدت فيها الألف فى الوقف لبيان الحركه كهاء السكت ولذلك تعاقبها فيقال : أنه ، وإذا وصلت حذفها انظر شرح المفصل ، ٣ / ٩٣ ، وشرح الأشمونى ومعه حاشيه الصبان ، ١ / ١١٤.

٧- وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك فى التسهيل واحتجوا بإثبات الألف وصلا فى لغه وقالوا إنّ الهاء فى أنه بدل من الألف. انظر شرح المفصل ، ٣ / ٩٣ تسهيل الفوائد ، ٢٥ وهمع الهوامع ، ١ / ٦٠ وشرح الأشمونى ، ١ / ١١٤.

٨- هو ميمون بن قيس بن جندل يكنى أبا بصير ، شاعر جاهليّ أدرك الإسلام ولم يسلم انظر ترجمته فى طبقات فحول الشعراء ، ١ / ٥٢ والشعر والشعراء ، ١ / ١٧٨ ومعجم الشعراء ، ١٢. والبيت فى ديوانه ، ١٠٣ بروايه : فما أنا أم ما انتحالى القوا فى بعد المشيب كفى ذاك عارا ورواه ابن منظور فى نحل منسوباً له أيضا. وروى من غير نسبه فى شرح المفصل ، ٤ / ٤٥ والمقرب ، ٢ / ٣٥.

وهي لغه ربيعه وبعض قيس ، أنت وأنت وأنتما وأنتن للمخاطب ، وهو وهي وهما وهم وهن للغائب ، وينبغي أن يعلم أن الهمزه والنون في أنت هما الاسم (١) وأما التاء فللمخاطب وفتحت لخصه الفتحة وكسرت في المؤنث للفرق.

ذكر المنصوب المتصل

(٢)

وهو للمتكلم والمخاطب والغائب على ما شرح ، تقول في المتكلم : ضربني ، فالياء هي الاسم المنصوب المتصل وهي ضمير المتكلم والنون قبلها نون الوقايه كما سيدكر وتقول إذا أخبرت عن نفسك ومعك غيرك : ضربنا وفي المخاطب : ضربك ، وضربك ، وضربكما ، وضربكم ، وضربكن ، وفي الغائب ضربه وضربها وضربهما ، وضربهم وضربهن ، ويتصل الضمير المنصوب بالحرف أيضا ، نحو : إني إنا إلى إنهن ، واعلم أن الهاء وحدها في ضربه هي الاسم عند الزجاج وهي ضمير الغائب ، وإنما زيدت الواو تقويه للهاء لتخرجها من الخفاء إلى الظهور ، وكذلك في رأيها ، الهاء وحدها هي الاسم ، وزيدت الألف للفرق بين المذكر والمؤنث (٣).

ذكر المنصوب المنفصل

(٤)

وهو أيضا كما تقدم تقول : إنا للمتكلم وإياك إياك إياكما إياكم إياكن للمخاطب وإياه إياها إياهما إياهن للغائب ، وينبغي أن يعلم أن إيا وحده هو الاسم المضممر ، وما لحق به في إياي وإيانا وإياك إلى إياكن دلائل على من ترجع إليه من مخبر أو مخاطب أو غائب (٥) وكما أن الهمزه والنون في أنت هي الاسم المضممر والتاء علامه للخطاب ، فكذلك الكاف في إياك للخطاب وكذلك أخوات الكاف مما

ص: ٢٤٤

١- هذا مذهب البصريين والكوفيين حكموا بأصالة التاء. انظر الإنصاف ، ٧٠٠ / ٢ ، وهمع الهوامع ، ٦٠ / ١ وشرح الأشموني ، ١١٤ / ١.

٢- الكافيه ٤٠٣.

٣- شرح الوافيه ، ٢٧٤ ، وشرح المفصل ، ٩٧ / ٣ وشرح التصريح ، ٩٦ / ١ - ١٠٣ وهمع الهوامع ، ٥٩ / ١ - ٦٠.

٤- الكافيه ٤٠٣.

٥- شرح الوافيه ، ٢٧٥ وانظر الكتاب ، ٣٥٥ / ١.

هو للخطاب تاره وللغيبه أخرى ، قال آخرون (١) / إيا وما بعده الكلّ اسم واحد ، وهذا لا يصحّ ؛ لأنه لا يعرف اسم على هذا النحو يجيء آخره بحروف مختلفه ، فصحّ أنّ إيا هو الاسم المضمّر ، وليست الحروف اللواحق بأسماء (٢) وإنّما اختلفت لاختلاف عدد المضمّرين وأحوالهم.

ذكر الضمير المجرور

(٣)

ولا يكون إلّا متصلاً ، تقول : غلامى غلامنا للمتكلّم وغلّامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكنّ للمخاطب ، وغلّامه غلامها غلامهما وغلّامهم غلامهنّ للغائب ، ولا- يتصل المجرور إلّا باسم نحو : غلامى أو بحرف جر نحو : لى لنا لك لك لكما لكم لكنّ ، له لها لهما لهم لهنّ ، وإنّما اتصل كذلك ، ضروره أنّ الجزّ فى الكلام إمّا بالإضافه أو بحرف الجزّ.

واعلم أنّ الأصل فى جمع المذكّر أن تقول : مررت بكمو وهذا غلامكمو ؛ فالميم والواو للجمع ، وقد تحذف الواو وتسكّن الميم للتخفيف كما تقدّم فى قولنا : غلامكم ، وتقول فى جماعه المؤنّث غلامكنّ ومررت بكنّ وهذا لكنّ ، بنون مشدّده ليكون بإزاء حرفى جمع المذكّر ، وتقول للغائب غلامهو وهذا لهو ومررت بهى فتكسر الهاء إذا كان قبلها كسره ، وإنّما أصلها الضمّ ، وكذلك تكسرها إذا كان قبلها ياء ساكنه نحو : فيهى وعليهى ، وإنّما كسرتها كراهه الخروج من كسر إلى ضمّ ، وإذا تحرّك ما قبل هذه الهاء نحو : له وبه ، فلا يجوز عند البصريين حذف ما يتصل بها من الواو والياء لأنّها لخفائها قويت بذلك (٤). وقد حذف هذه الصله فى الشّعْر نحو قوله : (٥)

ص: ٢٤٥

١- ومنهم ابن كيسان. انظر الإنصاف ٢ / ٦٩٥ وشرح الكافية ، ٢ / ١٢ - ١٣ وهمع الهوامع ١ / ٦١.

٢- هذا مذهب سيويه والبصريين ونسب للأخفش ، قيل : وهو أسدّ الآراء. الإنصاف ، ٢ / ٢٩٥ وشرح المفصل ، ٣ / ٩٨. والهمع ١ / ٦١.

٣- الكافية ، ٤٠٣.

٤- شرح الكافية ، ٢ / ١١ والهمع ، ١ / ٥٨.

٥- هذا صدر بيت للشماخ بن ضرار الغطفانى ورد فى ديوانه ، ١٥٥ بروايه : له زجل أصوت حاد إذا طلب الوسيقه أو زمير وورد منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ٣٠ ولسان العرب ، ماده ها وورد من غير نسبه فى المقتضب ، ١ / ٢٦٧ والخصائص ، ١ / ١٢٧ - ٢ / ١٧ - ٣٥٨ والإنصاف ، ٢ / ٥١٦ وهمع الهوامع ، ١ / ٥٩. الزجل : صوت فيه حنين وترنم ، الزمير : صوت المزمار ، والوسيقه : أراد بها أثنى حمار الوحش.

له زجل كأنه صوت حاد

...

ومنه : (١)

وما له من مجد طريف وماله

...

قال سيويه : فأما إذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الواو والياء في الوصل حسن (٢) ومنه : (نَزَلْنَا تَنْزِيلًا) (٣) و (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ) (٤) (وَشَرُّهُ بِشْمِنٍ بَحْسٍ) (٥).

واعلم أن عدّه أقسام المضمّرات بحسب القسمه العقليّه تسعون قسما ؛ لأنّ المضمّرات ثلاثه للمتكلّم والمخاطب والغائب ، والمتكلّم إمّا مفرد أو مثنى أو مجموع ، والمخاطب مثله ، والغائب مثله ، فذلك تسعه ، وكلّ واحد منها إمّا مذكّر أو مؤنث ، فذلك ثمانية عشر قسما ، وكلّ واحد من الثمانية عشر يكون مرفوعا متصلا ومرفوعا منفصلا ومنصوبا متصلا ومنصوبا منفصلا ، ومجرورا ولا يكون إلّا متصلا فهذه خمسة أنواع ، وإذا ضربنا فيها ثمانية عشر كان الحاصل تسعين قسما ؛ إلّا أنهم سوّوا بين مذكّر المتكلّم وبين مؤنثه ، وبين مثناه ومجموعه ، فسقط منه أربعة وسوّوا بين المثنى المذكّر والمؤنث في المخاطب والغائب فسقط اثنان أيضا فسقط من ثمانية عشر سته ؛ أربعة من المتكلم واثنان من المثنى المخاطب فبقى من ثمانية عشر ، اثنا عشر ، ضربت في الخمسه ، وهى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمجرور المتصل فبلغت ستين لفظا (٦) واعلم أنّ قولهم إنّه قد سوّى بين

ص : ٢٤٦

١- هذا صدر بيت للأعشى وعجزه : من الزّيح فضل لا الجنوب ولا الصّبا ورد في ديوانه ، ١٦٥ ونسب له فى الكتاب ، ١ / ٣٠ ومن غير نسبه فى المقتضب ، ١ / ٣٨ - ٢٦٦ والإنصاف ، ٢ / ٥١٦ وروى تليد مكان طريف. وما عنده مكان وماله.

٢- الكتاب ، ٤ / ١٨٩.

٣- من الآيه ١٠٦ من سوره الإسراء.

٤- من الآيه ١٧٦ من سوره الأعراف.

٥- من الآيه ٢٠ من سوره يوسف.

٦- شرح التصريح ، ١ / ١٠٤ وحاشيه الصبان ، ١ / ١١٤.

مثنى المذكر والمؤنث فى الغائب إنّما هو باعتبار الضمير لا باعتبار علامه التأنيث ؛ فإنّك تقول للمذكرين قاما وللمؤنثتين قامتا ؛ فقامتا مغايره لقاما ، وأمّا باعتبار ألف الضمير فلا تغاير بينهما ، وقد أشار تقى الدين النبلى فى شرحه لمقدمه ابن الحاجب إلى ذلك فى تفسير قوله : الخامس : غلامى ولى إلى غلامهنّ ولهنّ (١) فإنه فسّر ذلك ، وأتبعه بذكر أقسام المضمّرات وقال فى جملة ذلك (٢) وسوّوا بين مثنى المذكر والمؤنث فى المخاطب والغائب فى غير غائب المرفوع المتصل ، فأراد عدم التسويه باعتبار اللفظ لا باعتبار الضمائر ، فإنّهم قد أجمعوا على أنّ المضمّرات ستون ، والساقط ثلاثون ، ويتبيّن ذلك من هذه الدائره التى اقترحناها :

ص: ٢٤٧

١- الكافيه ، ٤٠٣.

٢- قال النبلى فى شرح الكافيه ، مخطوط ٣٨ ظ : «وسوّوا بين المذكر والمؤنث فى هما ، وإنما جازت التسويه لأنّ هما إمّا أن يقع مبتدأ فيستغنى عن تأنيثه بتأنيث الخبر نحو : هما فعلا ، وهما فعلتا وإن كان فاعلا فيؤتى بعلامه التأنيث فى الفعل نحو : الرجلان ما ضربت إلّا هما والمرأتان ما ضربت إلّا هما فاعرفه .

(١)

وهو كلّ مضمّر محتاج إليه لم يضعوا له لفظا يخصّه ، واستغنوا بدلاله سياق الكلام عليه نحو : زيد قام ، زيد منطلق ، فلا بدّ في قام ومنطلق من ضمير يعود على زيد وهو ضمير لم يضعوا له لفظا ، فلا يقال إنّه محذوف ، بخلاف قولك : جاءني الذي ضربت ، فإنّه لا بدّ من ضمير مفعول لضربت يعود على الذي ؛ لكنّه محذوف لأنّ له لفظا يخصّه ، ويجوز ذكره فكان المحذوف فيه محققا بخلاف الضمير في زيد منطلق لما ذكر (٢).

والضمير المرفوع المتصل خاصه يستتر (٣) في الفعل الماضي للمذكّر الغائب نحو : زيد ضرب ، وللغائبه بقرينه تاء التانيث الساكنه نحو : هند ضربت ، وإنما استتر المرفوع المتصل بخلاف المنصوب والمجرور المتصلين نحو : إنّه وله ، لشده اتصال المرفوع بالعامل دونهما ، ويستتر الضمير المذكور أيضا في المضارع للمتكلم مطلقا ، للمفرد وغيره لقيام القرينه ، إذ الهمزه قرينه المفرد المتكلم ، والنون قرينه غيره مطلقا ، ويستتر أيضا في المضارع للمخاطب نحو : أنت تقوم ، وللغائب نحو : زيد يقوم ، ويستتر أيضا في فعل الأمر للمخاطب نحو : قم وللمؤنث الغائبه نحو : هند تقوم ، بخلاف المخاطبه والمخاطبين المذكّرين والمخاطبتين المؤنثتين والمخاطبات ، فإنّه أبرز في ذلك لرفع الالتباس نحو : تضربين فالياء ضمير المؤنث ، وزعم الأَخفش أنها علامه التانيث (٤) وأنّ الضمير مستكنّ كما في المذكّر ، وهو مردود ؛ لأنّ الياء في نحو : تقومين وتضربين لو كانت للتانيث لما فارقت في الثنيه ، وكان يلزم أن يقال ؛ تقوميان لكنّها فارقت ، فهي ضمير متصل بارز ، وكذلك ألف تضربان ونون تضربين ، وتضربان مشترك بين المخاطبين المذكّرين والمخاطبتين المؤنثتين ، ويستتر الضمير

ص: ٢٤٩

١- الكافيه ، ٤٠٣.

٢- شرح الوافيه ، ٢٧٥ - ٢٧٦ وانظر شرح التصريح ، ١ / ١٠٢.

٣- غير واضحه في الأصل.

٤- وشبهه الأَخفش أن فاعل المضارع المفرد لا- يبرز بل يفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبه ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامه للمؤنث ، ورد زعمه بما ذكره المصنف. انظر شرح المفصل ، ٣ / ٨٨ والهمع ، ١ / ٥٧.

المذكور أيضا في الصفه مطلقا ، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ومدكرا كان أو مؤنثا ، سواء كانت الصفه اسم فاعل أو مفعول أو غيرهما ، نحو : زيد ضارب و هند ضاربه والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات ، وكذلك مضروب ومضروبه ومضروبين ومضروبين ومضروبين ومضروبين فالألف في ضاربان والواو في ضاربون ، إنما هما علامتا الإعراب ، ودالتان على التثنيه والجمع ، وليستا بضميرين ، لأنهما لو كانا ضميرين لم يتغيرا في النصب والجرّ ، والضماير مع ثبوت عواملها لا تتغير عن حالها ، ألا ترى أنّ الياء في تضربين ، والنون في تضربين والواو في تضربون والألف في تضربان ، لا تتغير (١) بوجه ، لأنها ضمائر ، فلو كانت ألف ضاربان وواو ضاربون وياء ضاربين ضمائر لما تغيرت.

ذكر أحكام الضمير المنفصل

(٢)

لا يعدلون إلى الضمير المنفصل إلّا عند تعذر المتصل لأنه أخصر ، فالتزموه ما لم يمنع مانع (٣) ، ويتعذر الاتصال إمّا بتقديم الضمير على عامله نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (٤) وإمّا بالفصل بين الضمير وبين عامله لغرض مثل : ما ضربت إلّا إِيَّاكَ ، وما ضربك إلّا أنا ، بخلاف ضربك أنا ؛ فإنه فصل لغير غرض ، لأن ضربك أنا ، وضربتك لا يختلف في المعنى ، وإمّا بأن يحذف العامل في الضمير فإنه إذا حذف تعذر اتصال الضمير به فيجب انفصاله نحو : أن يقال من أكرمت؟ فتقول : إِيَّاكَ ، ولو قلت : أكرمتك لأتيت بالضمير متصلا (٥) ، أو يكون العامل معنويًا كالمبتدأ أو الخبر نحو : أنا زيد وأنت قائم ، لأنه إذا كان معنويًا تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ ، فيمتنع اتصال الضمير لامتناع اتصال الملفوظ بما ليس بملفوظ ، وكذلك يتعذر الاتصال إذا كان العامل في الضمير حرفا والضمير مرفوع مثل : ما هو قائم ، لأنه لو اتصل ب «ما» مضمرا لاستتر في مثل : ما هو قائم والحروف لا استتار فيها ،

ص : ٢٥٠

١- في الأصل لا تتعين. وانظر شرح الوافية ، ٢٧٧.

٢- الكافية ، ٤٠٣.

٣- شرح الوافية ، ٢٧٧.

٤- الآية ٤ من سورة الفاتحه.

٥- شرح الوافية ، ٢٧٧ وشرح المفصل ، ٣ / ١٠١ وتسهيل الفوائد ، ٢٦ وشرح الكافية ، ١٤ / ٢.

وإنما قال : والضمير مرفوع ، ليخرج نحو : إنَّ وأخواتها ، وحروف الجر ، فإنَّها حروف ويتصل بها الضمير بارزا ، لأنَّه إمَّا منصوب مثل : إنَّه أو مجرور مثل : له فلا يؤدي إلى استتار (١) ، وكذلك يجب انفصال الضمير على ما يقتضيه من هو له إذا كان الضمير مرفوعا بصفه جرت على غير من هي له نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، فتفصل الضمير خوف اللبس لأنَّك لو اقتصررت على الضمير المتصل لم يعلم الضارب من هو ، وبالمنفصل علم أنه زيد ؛ لكون الضارب يقع للضمائر بلفظ واحد ، تقول : أنا ضارب وأنت ضارب وهو ضارب ، بخلاف الفعل نحو : أنا زيد أضربه ، فإنه يعلم بالهمزة أنَّ الفعل للمتكلِّم وكذلك : أنا زيد يضربني ، يعلم بياء المضارعه أنَّ الفعل لزيد ، ولما التبس في باب ضارب التزموا إبرازه أيضا فيما لا يلتبس نحو : هند زيد ضاربه هي ، طردا للباب ، فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان ، وضاربه خبر المبتدأ الثاني ، والضمير المنفصل أعني هي فاعل ضاربه ، ووجب انفصاله لأنَّ ضاربه التي هي الصفه قد جرت على غير من هي له ، لأنَّها خبر زيد ، وهي في المعنى هند ، والجمله في محل الرفع لأنَّها (٢) خبر المبتدأ الأول (٣) والكوفيون لا يشترطون انفصال الضمير في مثل ذلك ، ويجرونه مجرى الفعل ، فكما تقول : هند زيد تضربه تقول : هند زيد ضاربه ، وكذلك : الهندان الزيدان ضاربتاهما كما تقول : تضربانهما (٤).

ذكر الضمائر التي يجوز فيها الاتصال والانفصال

(٥)

وهي عدّه ضمائر :

منها : المضميران إذا لم يكن أحدهما مرفوعا ، وكان أحدهما أعرف وقدّمته جاز في الثاني الاتصال والانفصال (٦) سواء كانا منصوبين نحو : الدرهم أعطيتكه أو

ص: ٢٥١

١- شرح الوافية ، ٢٧٧ ، والنقل منه .

٢- غير واضح في الأصل .

٣- شرح الكافية ، ١٧ / ٢ .

٤- شرح الوافية ، ٢٧٨ .

٥- الكافية ، ٤٠٣ .

٦- جاء في الحاشية : «إيضاح ما في الأصل إذا وجدت ضميرين منصوبين أحدهما أعرف من الآخر فقدم الأعراف وجاز لك في الثاني الاتصال والانفصال وكذلك المجرور والمنصوب مثله» .

أحدهما منصوبا والآخر مجرورا نحو: ضربيك (١) ففي أعطيتكه ضميران الكاف والهاء ، وليس أحدهما مرفوعا ، وكاف الخطاب متقدمه وهى أعرف من الهاء التى للغائب فجاز أعطيتكه وأعطيتك إياه ، وكذلك جاز ضربيك وضربى إياك ، أما وجه الاتصال فلإمكانه مع عدم الاستقلال ، وأميا وجه الانفصال فلايهاهم ثلاث كلمات كواحد فإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان ، ولكن لم يقدم الأعراف وجب الانفصال ، وقد جاء ذلك فى الغائبين قالوا : أعطاهما ، وأعطاهاها ، وهو شاذ (٢) وإنما لم يجز ذلك إذا كان أحدهما مرفوعا لأنه إذا أتى الضمير متصلا نحو : ضربتكم ، تعين الاتصال ولم يجز الانفصال.

ومنها : المضمرة الواقع خبرا لكان ، فإن فيه لغتين ؛ المختار منهما أن يكون منفصلا نحو : زيد عالم وكان عمرو إياه ، لأن خبر كان وأخواتها فى الأصل إنما هو خبر مبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا كان ضميرا لم يقع إلا منفصلا قال الشاعر : (٣)

ليت هذا الليل شهر

لا نرى فيه عربيا

ليس إياى وإيا

ك ولا نخشى رقبيا

وعريب بالعين المهملة بمعنى أحد ، وأما على غير الأشهر فيجوز أن يقع متصلا تشبيها له بالمفعول فكما يتصل ضمير المفعول نحو : ضربته ، فكذلك يتصل خبر كان فتقول : كنته ، ومنه قول أبى الأسود الدؤلى : (٤)

ص: ٢٥٢

١- فى قولنا : يؤلمنى ضربيك.

٢- لم يشذ سيبويه ذلك بل حكم عليها بالقله ، قال بعد ذكره ذلك ما نصه «وهذا ليس بالكثير فى كلامهم والأكثر فى كلامهم أعطاه إياه» الكتاب ، ٢ / ٣٦٥ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ١٠٤ وشرح الوافية ، ٢٧٨.

٣- البيتان لعمر بن أبى ربيعه وردا فى ديوانه ، ٣٦ بروايه : غربيا مكان عربيا. وقيل : هما للعرجى وردا فى ديوانه ، ٦٢ بروايه : ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غربيا غير أسماء وجمل ثم لا نخشى رقبيا وقد سجل الخلاف حول قائلهما البغدادي فى خزانه الأدب ، ٥ / ٣٢٢ ونسبهما الرضى فى شرح الكافية ، ٢ / ١٩ لعمر. وورد البيتان من غير نسبه فى الكتاب ، ٢ / ٣٥٨ والمقتضب ، ٣ / ٩٨ والمنصف ، ٣ / ٦٢ وشرح المفصل ، ٣ / ٧٥ - ١٠٧. عربيا : أحدا ، فعيل بمعنى مفعول أى متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا.

٤- هو ظالم بن عمر كان من سادات التابعين وأعيانهم ، صحب على بن أبى طالب وشهد معه وقعه صفين ، قيل هو أول من وضع النحو وله شعر حسن توفي بالبصره سنه ٦٩ هـ. انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ، ٢ / ٦١٥ ومعجم الشعراء ، ١٥٨ - ٢٤٠ ووفيات الأعيان ، ٢ / ٢٣٥ والبيتان وردا فى ديوانه ، ١٨٩ وورد البيت الأول منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ٤٦ وورد البيت الثانى منسوباً له فى شرح المفصل ، ٣ / ١٠٧ وشرح الشواهد ، ١ / ١١٨ وروى البيتان من غير نسبه فى الإنصاف ، ٢ / ٨٢٣ ، وروى البيت الثانى من غير نسبه فى المقتضب ، ٣ / ٩٨ وشرح الكافية ، ٢ / ١٩ وشرح الأشموني ، ١ / ١١٨ ويروى دع مكان ذر ومغنيا مكان مجزيا وأرضعته مكان غذته وأمه مكان أمها ، رأيت أخاها : أراد الزبيب لأنهما تغذيان من شجره واحده.

ذر الخمر يشربها الغواه فإنتى

رأيت أباها مجزيا بمكانها

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه

أخوها غذته أمها بلبانها

ولو فصل لقال: فإلا يكن إياها أو تكن إياه.

ومنها: المضمرة الواقع بعد لو لا، فإن فيه لغتين (١) أيضا، أكثرهما أن يكون مرفوعا منفصلا نحو: لو لا أنت ولو لا نحن إلى لولاهن، قال الله تعالى: (لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (٢) وأما وجوب رفعه فلأن الضمير كناية عن المظهر، ولم يأت المظهر بعد لو لا إلا مرفوعا، فوجب أن يكون المضمرة كذلك ورفع بالابتداء عند البصريين، وبفعل مضمرة عند الكوفيين (٣) وأما وجوب مجيئه منفصلا، فلائه عند البصريين مبتدأ، فوجب فصله لعدم ما يتصل به، وأما عند الكوفيين فيجب فصله لحذف الفعل الرفع له وهو مثل قولك: إن أنت قمت قمت، وأما لغه إتصاله فستذكر مع عسى.

ذكر المضمرة الواقع بعد عسى

(٤)

اعلم أن المضمرة الواقع بعد عسى لا يكون إلا متصلا ولكن فيه لغتان، باعتبار كونه ضميرا مرفوعا، أو غير مرفوع فاللغة الكثيره منها أن يكون مرفوعا متصلا (٥) نحو: عسيت عسينا للمتكلّم، وعسيت عسيما عسيتم عسيت عسيتن للمخاطب، وعسى عسيا عسوا عست عسين للغائب. كما تقول: رميت رمينا إلى رمين، وأما اللغة التي ليست بكثيره فهو أنه جاء بعد لو لا ضمير مجرور، وبعد عسى ضمير

ص: ٢٥٣

١- الكتاب، ٢/ ٢٧٣ وشرح المفصل، ٣/ ١١٨ وشرح الكافية، ١/ ٢٠.

٢- من الآية ٣١ من سورة سبأ.

٣- الإنصاف، ٢/ ٦٨٧ وشرح المفصل، ٣/ ١١٨.

٤- الكافية، ٤٠٣.

٥- شرح المفصل، ٣/ ١١٩.

منصوب متصل بها ، نحو : لولاي لولاك لولاه وعساي عساک عساه إلى لولا هنّ وعساهنّ ، قال الشّاعر (١) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلّه النّيق منهوى

وقال ابن أبي ربيعة : (٢)

أومت بكفّها من الهودج

لولاك هذا العام لم أحجج

وقد اختلف في الضمير المذكور المتصل بلولا وعسى ، فعند سيبويه (٣) أنّ الياء في لولاي والكاف في لولا-ك في موضع جرّ لبطلان الرفع والنصب ، أما بطلان الرفع فلكون الكاف والياء ليسا من ضمائر المرفوع وأما النصب فلعدم النّاصب ، فيتعيّن الجرّ قال سيبويه : ويكون للولا مع المضمّر حال ليس لها مع المظهر كما أنّ للذن حالا مع غدوه ليست لها مع غيرها (٤) ، لأنّها تجرّ ما بعدها وتنصب غدوه فقط ، فكذلك لولا تجرّ المضمّر المتصل فقط ، فحالها معه مخالف لحالها مع غيره (٥) وأما عسى فعند سيبويه محموله على لعلّ (٦) فينصب الاسم ، كما حملت لعلّ على عسى

ص: ٢٥٤

١- البيت ليزيد بن الحكم ، ورد منسوبا له في الكتاب ، ٢ / ٤٧٤ والكامل ، ٣ / ٣٤٥ والأمالى للقالى ، ١ / ٦٧ والخصائص ٢ / ٢٥٩ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ١٨١ - ٢ / ٢١٢ وشرح المفصل ، ٣ / ١١٨ - ٩ / ٢٣ وشرح الشواهد ، ٢ / ٢٠٦ وخزانه الأدب ، ٥ / ٣٣٦ وروى البيت من غير نسبة في المنصف ١ / ٧٢ والإنصاف ، ٢ / ٦٩١ وشرح المفصل ٧ / ١٥٩ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٠ وورصف المباني ، ١٩٥ وهمع الهوامع ، ٢ / ٣٣ وشرح الأشموني ، ٢ / ٢٠٦ - ٤ / ٥٠. وروى من قته مكان من قلّه. النّيق بكسر النون : أرفع الجبل ، والقلّه : ما استدقّ من رأسه ، ومنهوى : ساقط ، وأجرامه جمع جرم وهو جثته.

٢- هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي يكنى أبا الخطّاب شاعر غزلى مشهور انظر أخباره في الشعر والشعراء ، ٢ / ٤٥٧ والبيت ورد في ديوانه ، ٤٣ بروايه بعينها مكان بكفيها وروى البيت من غير نسبة في أمالى ابن الشجرى ، ١ / ١٨١ وشرح المفصل ، ٣ / ١١٨ - ١٢٠ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٠ وهمع الهوامع ، ٢ / ٣٣ ورواه البغدادي في خزانه الأدب ، ٥ / ٣٣٩ - ٣٤٢. منسوبا لعمر بن أبي ربيعة. وقال : يقال إنه للعرجى أيضا ولم أجده في ديوانه.

٣- انظر الكتاب ، ٢ / ٣٧٣.

٤- الكتاب ، ٢ / ٣٧٥.

٥- شرح الوافية ، ٢٨٠. وانظر خلافهم حول هذه التراكيب في الكتاب ، ٢ / ٣٧٣ والإنصاف ، ٢ / ٦٨٧ وشرح المفصل ، ٣ / ١١٨.

٦- قال في الكتاب ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ : وأما قولهم عساک فالكاف منصوبه ... والدليل على أنّها منصوبه أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «نى» قال عمران بن حطان : ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلّى أو عساني فلو كانت الكاف مجروره لقال : عساي ولكنهم جعلوها بمنزله لعل في هذا الموضع.

فى دخول أن فى خبرها قال الشاعر: (١)

لعلك يوما أن تلمّ ملمّه

...

وقد قيل: إن عسى فى مثل هذا حرف لا فعل، فتقول: عساك أن تقوم كما تقول: لعلك أن تقوم، وقال: (٢)

يا أبتا علك أو عساكا

فلو أنّ عسى فعل لم يصحّ عطفها على لعل، لأنها حرف وأما الأخفش فيرى أنّ الياء والكاف فى قولك: لولاي لولاك فى موضع رفع (٣) وقد أوقعوا الضمير المجرور موقع الضمير المرفوع، وكذلك الضمير بعد عسى فى موضع رفع واحتجوا لسيبويه، أنّ تغيير لو لا أقل من تغيير الضمير الذى بعدها، لأنه اثنا عشر مضمرًا، للمتكلم اثنان ولكلّ من المخاطب والغائب خمسة، فتغيير المضمّر على رأى الأخفش يؤدى إلى اثني عشر تغييرًا على سبيل الاستقلال، وتغيير لو لا على رأى سيبويه تغيير واحد على سبيل الاستقلال، واحتجوا للأخفش أن وقوع الضمائر بعضها موضع بعض كثر فى

ص: ٢٥٥

- ١- هذا صدر بيت لمتّم بن نويره وعجزه: عليك من اللاتى يدعنك أجدعا ورد البيت منسوبًا له فى الكامل، ١ / ١٩٦ - ٢ / ٣٨ والمفضليات، ٢٧٠ وشرح المفصل، ٨ / ٨٦ وشرح شواهد المغنى، ٢ / ٥٦٧ وخزانه الأدب، ٥ / ٣٤٥ وورد من غير نسبه فى المقتضب، ٣ / ٧٤ وشرح الكافيه، ٢ / ٢٠ ومغنى اللبيب، ١ / ٢٨٨. الملمّه: البليّه النازله، الأجدع: المقطوع الأنف.
- ٢- الرجز لرؤبه بن العجاج، ورد فى ملحقات ديوانه، ٣ / ١٨١ وبعده: تقول بنتى قد أنى أناكا وورد منسوبًا له فى الكتاب، ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ وشرح المفصل ٣ / ١٢٠ - ٧ / ١٢٣ وشرح شواهد المغنى، ١ / ٤٤٣ وشرح الشواهد، ٣ / ١٥٨ وروى من غير نسبه فى المقتضب ٣ / ٧١ والخصائص، ٢ / ٩٦ والمحتسب ٢ / ٢١٣ والإنصاف، ١ / ٢٢٢ وشرح الكافيه، ٢ / ٢١ ومغنى اللبيب، ١ / ١٥١ - ٢ / ٦٩٩ وشرح التصريح، ١ / ٢١٣ - ٢ / ١٧٨ وهمع الهوامع، ١ / ١٣٢ وشرح الأشموني، ١ / ٢٦٧ - ٣ / ١٥٨.
- ٣- شرح الوافيه، ٢٨٠ وانظر شرح التصريح، ١ / ٢١٤.

كلامهم ، نحو : أنا كأنت ، ومررت بك أنت وضربته هو : فأكد المضمير المنصوب بالضمير المرفوع ، فقد وقع المرفوع موقع المنصوب (١).

ذكر نون الوقايه

(٢)

وهي لازمه مع ياء ضمير المتكلم في الفعل الماضي مطلقا ، نحو : ضربي وضرباني وضربوني ، وشدّ حذف نون الوقايه من الماضي المتصل به ضمير جماعه الإناث نحو : النساء ضربي ، قال الشاعر : (٣)

تراه كالثغام يعلّ مسكا

يسوء الفاليات إذا فليني

أراد فليني ، فحذف نون الوقايه تخفيفا ، وكذلك هي لازمه أيضا في الأمر قولك أكرمني ، وأما قولك : اضربي يا هند ، فلا مدخل للنون مع هذه الياء ، لأنّ نون الوقايه مشروطه بضمير المفعول لا بضمير الفاعل ، لأنّ ضمير الفاعل بمنزله الجزء من الفعل فأشبهت هذه الياء التي من نفس الفعل نحو : يرمي ، وكذلك هي لازمه في المضارع العرى (٤) عن نون الإعراب نحو : يضربي ، وسمّيت نون الوقايه لأنها وقت الفعل الكسر الذي هو أخو الخفض (٥) وأما الفعل المضارع الذي يلحقه نون الإعراب فأنت مختير بين إثباتها وحذفها استغناء بنون الإعراب ، فتقول : يضرباني ويضربانتي ، ويضربوني ويضربونتي ، وتضربيني وتضربينتي ، وتجب نون الوقايه في قولك : النساء يضربنني ، ولا يجوز يضربي ، لأنّ نون الإعراب في يضربوني ، خارجه عن الفعل ، فأمكن جعلها وقايه ، ونون يضربن فاعل متصل كالجاء من الفعل ، فلم تجعل وقايه

ص: ٢٥٦

١- الكتاب ، ٣٧٤ / ٢ - ٣٧٥ والمقتضب ، ٣ / ٧١ - ٧٣ وشرح المفصل ، ٣ / ١٢٢ وشرح الكافية ، ١ / ٢١ وشرح التصريح ، ١ / ٢١٣ .

٢- الكافية ، ٤٠٤ .

٣- البيت لعمر بن معد يكرب ورد منسوباً له في الكتاب ، ٣ / ٥٢٠ ولسان العرب مادة فلا ، وخزانه الأدب ، ٥ / ٣٧٢ . ومن غير نسبه في شرح ديوان الحماسه ، للمرزوقي ، ١ / ٢٩٤ وشرح المفصل ، ٣ / ٩١ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٢ ومعنى اللبيب ، ٢ / ٦٢١ . الثّغام : نبت له نور أبيض يشبه به الشيب ، يعلّ : يطيب شيئاً بعد شيء ، الفاليه هي التي تفلّي الشعر أي تخرج القمل منه .

٤- غير واضح في الأصل .

٥- شرح الوافيّه ، ٢٨٠ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ٢٢٣ .

كذلك (١) وأنت مع لدن مخير في إثبات نون الوقايه لحفظ بنائها على السكون ، وفي حذفها (٢) / قال الله تعالى (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) (٣) قرىء في السبعه بالتشديد والتخفيف (٤) وكذا أنت مخير بين الإثبات والحذف في : إَنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ كقولك : إئني وإئني ، وكذلك أخواتها الثلاث ويختار إثباتها في ليت كقولك : ليتني ، لشبهها بالفعل (٥) ولا يختار في لعل ، لأن بعض لغاتها لعنّ فحذفت منها كراهه اجتماع النونات ، وحملت لعل عليها ، ويختار إثباتها في : من وعن وقد وقط ، لحفظ سكونها (٦) نحو : منى وعنى وقدنى وقطنى وقال الشاعر : (٧)

امتلاً الحوض وقال قطنى

أى حسبي.

ذكر الفصل

(٨)

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعد دخولها صيغه ضمير مرفوع منفصل ، نحو : زيد هو المنطلق ، وكان زيد هو المنطلق وإنما قال : صيغه

ص : ٢٥٧

- ١- شرح الوافيه ، ٢٨١.
- ٢- حذف نون الوقايه من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلّا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في القراءات السبع ، انظر الكتاب ٢ / ٣٧٠ وشرح الكافيه ، ٢ / ٢٢.
- ٣- من الآيه ٧٦ من سوره الكهف.
- ٤- قرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف وشدده الباقون وكلهم ضم الدال إلّا أبو بكر فإنه أسكنها وأشمها الضمّ وحجه من شدد أنه أدغم نون لدني في النون التي دخلت مع الياء ليسلم سكون نون لدن كما قالوا : إني وعنى ، وحجه من خفف أنه لم يأت بنون مع الياء لأنه ضمير مخفوض كغلامى ودارى فاتصلت الياء بنون لدن فكسرتها انظر الكشف ، ٢ / ٦٩ والتبيان ، ٢ / ٨٥٧ والنشر ، ٢ / ٣١٣.
- ٥- وأجاز سيبويه حذفها في الشعر للضرورة الكتاب ، ٢ / ٣٧٠.
- ٦- شرح المنفصل ، ٣ / ٩١ وشرح الكافيه ، ٢ / ٢٣.
- ٧- الرجز لم يعرف قائله ، وبعده : مهلا- رويدا قد ملأت بطنى. ورد في مجالس ثعلب القسم الأول ، ١٥٨ والخصائص ، ١ / ٣٢ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٣١٣ - ٢ / ١٤٠ وشرح المنفصل ، ٢ / ١٣١ - ٣ / ١٢٥ ولسان العرب ، ققط وشرح الشواهد ، ١ / ١٢٥ وشرح الأشمونى ، ١ / ١٢٥.
- ٨- الكافيه ٤٠٤.

ضمير مرفوع ولم يقل: ضمير، لعدم تحقق كونه ضميراً، وتسمى هذه الصيغة فصلاً عند البصريين وعماداً ضد الكوفيين (١) وهو يفصل بين الصفة والخبر، لأنَّ ما بعده يتعين للخبر، وتمتنع الصفة لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف، فإنَّك إذا قلت: زيد القائم، صلح القائم أن يكون صفة للمبتدأ فيتوقَّع السامع الخبر، وصلاح أن يكون خبراً فيبقى السامع متردداً، فإذا أدخلت هو وقلت: زيد هو القائم، علم أنه لم يبق من المبتدأ بقيه، وتعين ما بعد «هو» للخبر، وشرط إثبات هذه الصيغة أن يكون الخبر معرفة (٢) نحو: زيد هو القائم، أو أفعل من كذا نحو: كان زيد هو أفضل من عمرو، وكذلك إذا كان الخبر مشابهاً للمعرفة لفظاً نحو: مثل وغير والاسم المضاف إلى معرفه إضافه لفظيه، وكذلك إذا كان الخبر فعلاً مضارعاً (٣) نحو: زيد هو يقوم، قال الله تعالى: (وَمَكَرُوا لِيَكُونُوا مِنِّي زُرَّادًا) (٤) ولا بد أن تكون هذه الصيغة مطابقه للمبتدأ في الإفراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب والتكلم والغيبه (٥) تقول: زيد هو القائم، والزيدان هما القائمان، والزيدون هم القائمون، وهند هي قائمه، قال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام (فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (٦) ولا موضع لهذه الصيغة من الإعراب عند الخليل (٧) مع قوله بأنَّه اسم (٨) لأنَّه إنما دخل للفصل كالكاف في أولئك، والتاء في أنت فكما أن هذه لا محل لها من

ص: ٢٥٨

١- سمي فصلاً عند البصريين لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتعت لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، والكوفيون يسمونه عماداً، لأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة. الإنصاف، ٧٠٦ / ٢ والهمع، ٦٨ / ١ وانظر شرح الوافية، ٢٨٢.

٢- الكتاب، ٣٩٢ / ٢ والمقتضب، ١٠٣ / ٤.

٣- شرح الكافية، ٢٥ / ٢.

٤- من الآية ١٠ من سورة فاطر.

٥- همع الهوامع ٦٨ / ١.

٦- من الآية ١١٧ من سورة المائدة.

٧- الكافية، ٤٠٤.

٨- الكتاب ٣٩١ - ٣٩٧ والإنصاف، ٧٠٧ / ٢.

الإعراب ، لا يكون لصيغه الضمير المذكور محلّ من الإعراب ، وبنو تميم يجعلونه مبتدأ (١) فيرفعون ما بعده على أنه خبره ، والجمله خبر عن كان أو غيره على حسب ما معه من العوامل ، وخصّ بصيغه المرفوع لأنه في معنى التأكيد ، كما تقول في التأكيد ضربتك أنت ونحو ذلك (٢).

ذكر ضمير الشأن

(٣)

ويتقدّم قبل الجمله ضمير يسمّى ضمير الشأن (٤) يفسّر بالجمله التي بعده لأنّ كلّ جمله هي شأن وأمر وقصّه وإذا قلت : هو زيد قائم ، فكأنّك / قلت : الواقع والشأن زيد قائم ثمّ أضمرت الشأن وقلت : هو زيد قائم ، واحترز بقوله : يتقدّم قبل الجمله ، عن الضمير في نعم رجالا زيد ، وربّه رجالا ؛ فإنّه متقدّم على المفسّر له لكن تقدّمه على المفرد لا على الجمله ، ويكون مرفوعا منفصلا ومستترا ، ومنصوبا متصلا بارزا ، فالمرفوع المنفصل نحو : هو زيد قائم والمستتر نحو : كان زيد قائم وليس زيد قائم ، والمنصوب المتصل : إنه زيد قائم ، وإذا وقع مبتدأ انفصل نحو : هو زيد قائم ، لأنّ عامل المبتدأ الابتداء ، وهو معنى ، واستحال اتصال الضمير بالمعنى الذي هو الابتداء لكونه غير لفظ ، وكذا إذا وقع بعد ما الحجازيه نحو : ما هو زيد قائم ، لتعذر اتصاله مرفوعا بغير الفعل ، وحذف ضمير الشأن إذا كان منصوبا ضعيف قال الله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا) (٥) وجاء حذفه في الشعر (٦) نحو قوله : (٧)

إذا هبت رياحك فاغتنمها

فإنّ لكلّ خافقه سكون

فسكون مبتدأ ولكلّ خافقه خبره ، واسم إنّ هو ضمير الشأن محذوف والتقدير فإنّه لكلّ خافقه.

ص: ٢٥٩

١- في الكتاب ، ٢ / ٣٩٢ هم ناس كثير من العرب وفي البحر ٨ / ٣٦٧ هم بنو تميم ، وانظر المقتضب ٤ / ١٠٥.

٢- شرح الوافية ، ٢٨٢ والنقل منه وانظر شرح المفصل ٣ / ١١١ - ١١٣.

٣- الكافية ، ٤٠٠.

٤- ويسميه الكوفيون الضمير المجهول. شرح المفصل ، ٣ / ١١٤ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٨.

٥- من الآيه ٧٤ من سوره طه.

٦- شرح الوافية ، ٢٨٣ والنقل منه بتصرف.

٧- لم أهد إلى قائله ولم أجده في المصادر التي بين يدي.

ومنه قول الشاعر: (١)

إن من يدخل الكنيسة يوماً

يلق فيها جاذراً وظباء

فمن مبتدأ، ويدخل خبره، ولا- يجوز أن يكون من هو اسم إن، لأن من شرط، والشرط له صدر الكلام، واسم إن ليس له صدر الكلام، فالمبتدأ والخبر في موضع رفع بأنه خبر إن، واسم إن ضمير الشأن، وهو محذوف، وتقديره: إنه من يدخل، وكذلك يضعف: وجدت زيد قائم بحذف الضمير، لأنه مراد، لكونه جزء الجملة وليس على حذفه دليل، وأما ضمير الشأن مع أن المفتوحه إذا خففت فإن حذفه لازم، لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففه المكسوره على المخففه المفتوحه مزيه في العمل، والمفتوحه أقرب إلى الفعل، وقد جوزوا إعمال المخففه المكسوره، قال الله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقِينَ رُبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) (٢) ولم يجيزوا إعمال المخففه المفتوحه قال الشاعر: (٣)

...

أن هالك كل من يحفى ويتعل

فلم تنصب هالك، فوجب تقدير عملها في ضمير الشأن (٤) لكونها أشبه بالفعل من المكسوره، ألا ترى أن قولك: أن على لفظ أن الذي مضارعه يثن من الأئين.

ولم يأت ضمير الشأن مجرورا كما جاء مرفوعا ومنصوبا، لأنه كناية عن

ص: ٢٦٠

١- البيت للأخطل ورد في ديوانه، ٣٧٦ وورد منسوباً في الحلل ٢٨٧ وشرح شواهد المغنى، ١ / ١٢٢ - ٢ / ٩١٨ وخزانه الأدب، ١ / ٤٥٧ - ٥ / ٤٢٠ وورد البيت من غير نسبه في أمالي ابن الشجرى، ١ / ٢٩٥ وشرح المفصل، ٣ / ١١٥ والمقرب، ١ / ١٠٩ - ٢٧٧ وشرح الكافيه، ٢ / ٢٩ ومغنى اللبيب، ١ / ٣٧٠، ٢ / ٥٨٩ والعمده للقيروانى ٢ / ٢٧٣ وهمع الهوامع ١ / ١٣٦. الجآذر: أولاد البقر واحدها جؤذر.

٢- من الآيه ١١١ من سوره هود، قرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلا- بتخفيف إن، وشدد الباقون، وقرأ عاصم وحمزه وابن عامر «لما» بالتشديد، وخفف الباقون. الكشف ١ / ٥٣٦ وانظر الإنحاف، ٢٦٠.

٣- هذا عجز بين للأعشى، ورد في ديوانه، ١٠٩ بروايه: إميا ترينا حفاه لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى ونتعل وورد منسوباً له في الكتاب، ٢ / ١٣٧ - ٣ / ٧٤ - ٤٥٤ والمنصف، ٣ / ١٢٩ والمحتسب ١ / ٣٠٨ وأمالي ابن الشجرى، ٢ / ٢ / ١٩٩ ومن غير نسبه في الخصائص ٢ / ٤٤١ وشرح المفصل، ٨ / ٧٤ وهمع الهوامع، ١ / ١٤٢. وروى بعضهم صدر البيت: في فتيه كسيوف الهند قد علموا.

٤- شرح الوافيه، ٢٨٤ - ٢٨٥.

٢- ذكر أسماء الإشارة

(١)

وهي ثانی أقسام المبیّات ، وأسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه وهي بدون الصفه مبهمه لصلاحيتها لكلّ مشار إليه (٢) وبنيت لمشايتها الحرف (٣) من حيث احتياجها إلى ما يبيّن ذات المشار إليه ، وهي : ذا للمذكّر ، وذان لمثناه رفعاً ، وذین نصباً وجراً ، وللمفرد المؤنث عدّه ألفاظ مترادفه وهي : تاوتى وته تهتهى وذه وذهى ، ولمثناه تان رفعاً وتین نصباً وجراً ، وأولاء مقصوراً وممدوداً (٤) مشترك بين جمع المذكّر والمؤنث لا يختلف فيهما ، وذا أصله ذوى متحرك العين على وزن فعل (٥) فحذفت اللام لتأكيد إبهام هذه الأسماء ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا ، ويلحق أوائل أسماء الإشارة حرف التنبيه نحو : هذا (٦) ، ويلحق أواخرها حرف الخطاب بحسب من تخاطبه وألفاظ الإشارة خمس ، وحروف الخطاب خمس ، وإذا ضربت خمس في خمس كانت خمس وعشرين ، فإذا خاطبت مفرداً مذكراً مشيراً إلى مفرد مذكّر ، قلت : ذاك بفتح الكاف ، وإن خاطبت مفرداً مؤنثاً مشيراً إلى المفرد المذكور المذكور قلت : ذاك بكسر الكاف ، وإن أشرت إلى المفرد المذكور وخاطبت منثى مذكراً أو مؤنثاً ، قلت : ذاكما ، وإن خاطبت جمع المذكّرين قلت ذاكم ، وإن خاطبت جمع المؤنث ، قلت : ذاكّن ، قال الله تعالى : (قَالَتْ فَمَذْلُكُنَّ الَّذِي لُمْتُنْنِي فِيهِ) (٧) الإشارة إلى يوسف والخطاب مع النسوة ، وذلك هو ذاك زيدت فيه اللام ، ومثال المفرد المؤنث مشاراً إليه مع المخاطبين المذكورين ؛ تاك ، تاك ، تاك ، تاكما ، تاكم ،

ص: ٢٦١

- ١- الكافيه ، ٤٠٤ - ٤٠٥.
- ٢- شرح المفصل ، ٣ / ١٢٦.
- ٣- شرح الكافيه ، ١ / ٣٩.
- ٤- المدلغه الحجازيين ، والقصر لغه التميميين وقيس وربيعة وأسد الهمع ، ١ / ٧٥ وشرح التصريح ، ١ / ١٢٧.
- ٥- هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هي زائده ، انظر خلافهم حول ذلك في الإنصاف ، ٢ / ٦٦٩ وشرح المفصل ، ٣ / ١٢٦ ، وشرح الكافيه ، ٢ / ٣٠ والهمع ، ١ / ٧٥.
- ٦- الكافيه ، ٤٠٥.
- ٧- من الآية ٣٢ من سوره يوسف.

تاكُنْ ، ومثال المثني المذكر مشارا إليه معهم : ذانك ، ذانك ، ذانكما ، ذانكنْ ، وفي النصب والجر : ذينك ذينك ذينكما ذينكنم ذينكنْ ، ومثال المثني المؤنث : تانك ، تانك ، تانكما ، تانكم ، تانكنْ ، وفي حالة النصب والجر ، تقول : رأيت تينك ، تينك ، تينكما تينكنم تينكنْ ، ومررت بتينك إلى تينكنْ ومثال مجموع المذكر والمؤنث ، مشارا إليهما مع المخاطبين المذكورين ، أولاك أولاك أولاكما أولاكم أولاكْن وقد نقل النيلي جواز فتح كاف الخطاب في ذلك كله وهو غريب قال : إنَّ ذلك نقله الثقات من غير إلحاق علامه تشنيه ولا جمع ولا غير ذلك بل يفرد ويذكر على كل حال (١) واعلم أنّهم لم يقولوا : ذاه ذاهما ذاهم لأنَّ الهاء للغائب ، والغائب لا يصحّ تشنيه على الحاضر ، بل الحاضر يتبته على الغائب.

واعلم أنّ قولك في التشنيه ذان ليس بتشنيه ذابل هو صيغه تفيد التشنيه كأنتما (٢) فكما أنّ أنتما ليس بتشنيه أنت فكذلك ذان ليس بتشنيه ذالأنه لو كان تشنيه ذا ، لقليل : ذوان ، لأنَّ التشنيه من شأنها أن تردّ ما كان محذوفا من المفرد نحو : أبوان وأخوان ودميان ورحيان ، ولأنَّ تشنيه المعرفة توجب تنكيرها غالبا ، وذان معرفه ، ومنهم من يجعل مثني أسماء الإشارة على كلّ حال بألف (٣) وعليه قوله تعالى : (قالوا : إنّ هذان لساجران) (٤) واعلم أنّ قولنا : يلحق بأوائها حرف التشنيه ليس على إطلاقه ،

ص: ٢٦٢

١- قال النيلي في شرح الكافية ، المخطوط الورقه ، ١٥٢ «و : وإن ثقل عليك ذلك وهو مراعاة عدّه أحوال المخاطبين فعليك باللغه التي نقلها الثقات ، وهو فتح الكاف على كلّ حال ، من غير إلحاق علامه تشنيه ولا جمع ولا غيرهما بل تفرد وتذكر على كلّ حال» ونقل الأزهري - من غير نسبه - هذا الرأي فقال : ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامه تشنيه ولا جمع. وانظر شرح التصريح ، ١ / ١٢٨ وحاشيه الصبان على شرح الأسموني ١ / ١٤٢.

٢- هذا رأى ابن الحاجب قال في شرح الكافية ، ٢ / ٥١١ «وقد توهم بعض القاصرين أنه إعراب ، وإنما هي صيغ موضوعه للمرفوع والمنصوب» ، وإلى ذلك أشار الرضوي أيضا فقال في شرح الكافية ، ٢ / ٣١ وذان صيغه مرتجله غير مبنيه على واحده ولو بنيت عليه لقليل : ذيان ، فذان صيغه للرفع وذين صيغه أخرى لنصب والجر ، وانظر إيضاح المفصل ، ١ / ٤٧٩.

٣- وهي لغه بلحارث بن كعب ، وبطون من ربيعه وختعم وزيد وبنى العنبر وبنى الهجيم وبكر بن وائل وهمدان وعذره ، شرح المفصل ٣ / ١٢٨ وشذور الذهب ، ٤٦ وشرح التصريح ١ / ١٢٧.

٤- من الآيه ٦٣ من سوره طه قرأ نافع وابن عامر ، وأبو بكر وحمزه والكسائي بتشديد إن ، وهذان بالألف وتخفيف النون. وقرأ ابن كثير بتخفيف إن وهذان بالألف مع تشديد النون ، وقرأ حفص كذلك إلا أنه - - خفف نون هذان ، وقرأ أبو عمرو وحده إن بالتشديد وهذين بالياء. انظر السبعه ٣٨٨ والكشف ، ٢ / ٦٣ والإتحاف ، ٣٠٤.

فإنه يلحق البعض دون البعض ، إذ لا يقال : هذا لك بالاتفاق ، وجعلوا ذا للقريب ليكون الاسم المجرد من الزيادة للقريب المجرد من زيادة المسافه ، وذاك للمتوسط بزياده حرف الخطاب لتشعر الزيادة فى اللفظ بالزيادة فى المسافه ، وذلك بزياده اللام للبعيد لتشعر زياده الحرفين على البعد فى المسافه ، وهو رأى بعض النحويين (١) وإذا قصدوا البعيد فى المثنى شددوا النون من ذانك وتانك (٢) وفى الواحده المؤنثه استعملوا تلك ، وفى المجموع زادوا اللام وقصروا فقالوا : أولالك (٣) فهؤلاء للجماعه القريبه ، وأولئك للمتوسطه ، وأولالك للبعيده (٤) واعلم أنهم قد وضعوا أسماء يشيرون بها إلى الأمكنه. خاصه وهى : ثم وهنا ، فثم يشيرون به إلى ما بعد من الأمكنه ، وهنا وهاهنا إلى المكان القريب ، وهناك إلى المتوسط ، وهنالك إلى البعيد ، وفى هنا ثلاث لغات ، إحداها : ضمّ الهاء مع تخفيف النون ، والثانيه : فتحها مع تشديد النون ، والثالثه : كسرها مع تشديد النون أيضا لكنّ الفتح أكثر (٥).

٣- ذكر الموصولات

إشاره

(٤)

وهى ثالث أقسام المبتدات ، والموصول مبهم بدون صلته ، كما أنّ اسم الإشاره مبهم بدون صفتيه ، فإن قيل الموصولات وأسماء الإشاره معارف فكيف يجتمع الإبهام والتعريف ، فالجواب : أنّ إبهامها إنّما هو بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال ، فإنّها معارف بحسبه كما فى الضمائر من مثل : أنا وأنت وهو ، وإنّما يبنى الموصول لمشابهته الحرف من حيث احتياجه إلى الغير فى إيضاحه وهو الصّيله (٧) وحدّ الموصول : اسم لا يتم جزءا من الكلام من مسند ومسند إليه ، ومضاف إليه وتابع ،

ص: ٢٤٣

١- شرح الوافيه ، ٢٨٧ وانظر شرح الكافيه ٢ / ٣٣.

٢- فى الرفع متفق على جوازه ، وأما فى النصب والجر فمنعه البصرى وأجازه الكوفى. شرح الأشمونى ، ١ / ١٤٧.

٣- تسهيل الفوائد ، ٣٩.

٤- شرح التصريح ، ١ / ١٢٩.

٥- شرح المفصل ، ٣ / ١٣٧ وشرح الأشمونى ، ١ / ١٤٤ - ١٤٥.

٦- الكافيه ، ٤٠٥.

٧- شرح المفصل ، ٣ / ١٣٩ وشرح الكافيه ، ٢ / ٣٦.

إلّا مع صلة وعائد ، فقولنا : اسم كالجنس وقولنا : لا يتم جزءا إلّا بصله ، يخرج ما يتم جزءا بدون الصلة نحو : زيد ورجل وقولنا : وعائد ، يخرج مثل : إذ وإذا ، لأنّه وإن لم يتمّ جزءا من الكلام إلّا بصله فإنّه بلا عائد ، فمثال الموصول مسندا قولك : زيد الذى قام أبوه ، ومثاله مسندا إليه : الذى قام أبوه زيد ، ومثاله مضافا إليه : غلام الذى قام أبوه عمرو ، ومثاله تابعا : مرتت بزید الذى أبوه قائم ، ويجب أن تكون صلة الموصول جملة خبريّة ولا- موضع لها من الإعراب (١) لكونها كالجزء من الموصول ، وإنّما وجب أن تكون جملة ، لأنّ «الذى» وضع وصله إلى وصف المعارف بالجملة التي هي نكرات في الأصل ، ووجب أن تكون خبريّة لأنّ الموصول يخبر به وعنه ، ولو كانت الجملة الإنشائيّة جزءا منه لما صحّ منه ذلك ، ولأنّ الصلة يجب أن تكون موضّحه للموصول ، وما عدا الخبريّة كالأمر والنهي وغيرهما. من الجمل الإنشائيّة غير موضّح (٢) ، ويشترط في الصلة أيضا ، أن تكون معلومه للمخاطب ، لأنها لو كانت مجهولة لم تكن موضّحه ، ويشترط أن يكون فيها عائد (٣) وهو ضمير في الصلة يعود إلى الموصول ، لأنّ الصلة جملة مستقلّة فافتقرت إلى العائد ، ليحصل به ربط الصلة بالموصول ، والضمير العائد المذكور يجوز حذفه (٤) إذا كان مفعولا ، نحو قوله تعالى : (فيها ما تشتهي الأنفس) (٥) أى ما تشتهيّه ، لحصول العلم به مع كونه فضله ، ولم يجز ذلك في الضمير المرفوع والمجرور لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل ، واستلزام حذف المجرور ، كثره الحذف أعنى الجار والمجرور (٦)(٧).

ص: ٢٦٤

١- مغنى اللبيب ، ٢ / ٤٠٩.

٢- شرح الكافية ، ٢ / ٣٢.

٣- شرح الأشموني ، ١ / ١٦٢.

٤- الكافية ، ٤٠٥.

٥- من الآيه ٧١ من سورة الزخرف. وقد قرأ نافع وابن عامر وحفص بالهاء ، والباقون بغير هاء الكشف ، ٢ / ٢٦٢ والانتحاف ، ٣٨٧.

٦- فى شرح المفصل ، ٣ / ١٥٢ ولا- يحذف هذا الراجع إلا- بمجموع ثلاث شرائط : أحدها ، أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا ، لأن المفعول كالفصله فى الكلام والمستغنى عنه. وأن يكون الراجع متصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليل.

٧- بعدها فى الأصل مشطوب عليه : وفيه نظر لجواز أن يكون المرفوع مبتدأ ويجوز حذفه عند طول الصلة نحو : ما أنا بالذى قائل لك سوء ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله : عسى الأيام أن يرجون قوما كالذى كانوا أى كالذى كانوا عليه». والبيت للفند الزمانى ، ورد منسوبا له فى أمالى القالى ، ١ / ٢٥٧ وشرح الحماسه للمرزوقى ، ١ / ٣٥ وشرح شواهد المغنى ، ٢ / ٩٤٤ ومن غير نسبه فى المغنى ، ٢ / ٦٥٦.

(١)

منها : الذى للمفرد المذكر ، والألى والذين لجمع المذكرين ، واللذان للمثنى المذكر بالألف إذا كان فى موضع رفع والذين بالياء إذا كان فى موضع نصب أو جرّ وهذه العبارة أولى من أن يقال : رفعه بالألف ، ونصبه وجرّه بالياء ، لأنّ هذه الصيغ ليست معربه حقيقه لأنّها من المبتدات ، ولعدم تحقّق التثنيه فيها ، فإنّ اللذان واللذين اسم وضع للمثنى ، وكذلك اللتان واللتين ، كما قيل فى أسماء الإشاره ولذلك حذفت الياء فى تثنيه الذى التى كما حذفت ألف «ذا» ولو كان مثنى حقيقه لما حذفت ذلك ، وكذلك الذين ليس جمعا للذى ، لأنّه على اللغه الفصيحه بصيغه واحده فى الرفع والنصب والجر ، ولو كان جمعا محققا لوجب أن يقال : الذون رفعا ، ولكن هو اسم وضع للجميع ، وأما جمع المؤنث ، ففيه لغات ، وهى اللاتى واللواتى واللّمات واللّوات واللّائى بهمزه وياء بعدها ، واللّاء بهمزه وحدها واللّائى بياء مكسوره ، وساكنه أيضا بغير همز (٢) ومن الموصولات ذو الطائيه بمعنى الذى ، كقوله : (٣)

...

وبثرى ذو حفرت وذو طويت

ص: ٢٦٥

١- الكافيه ، ٤٠٥.

٢- هى لغه قريش فيما حكاه أبو عمرو ، وانظر هذه اللغات فى التسهيل ٣٤ وشرح الكافيه ، ٢ / ٤١ وشرح التصريح ومعها حاشيه الصبان ، ١ / ١٣٢.

٣- هذا عجز بيت لستان بن الفحل الطائى وصدرة : فإنّ الماء ماء أبى وجدى ويروى صدر البيت : فإنّ البئر بئر أبى وجدى ورد منسوبا له فى الأمالى الشجرية ، ٢ / ٣٠٦ والإنصاف ، ١ / ٣٨٤ ، وشرح الكافيه ، ٢ / ٤١ وشرح الشواهد ، ١ / ١٥٨ وشرح التصريح ، ١ / ١٣٧ وخزانه الأدب ، ٦ / ٣٤ وروى من غير نسبه فى شرح المفصل ، ٣ / ١٤٧ - ٨ / ٤٥ ولسان العرب ، ذوا وهمع الهوامع ، ١ / ٨٤ وشرح الأشمونى ، ١ / ١٥٨.

/ وذو هذه ، بالواو في الأحوال كلها.

ومنها : ما ومن وهما مفردان بكل حال وإنما تقع التثنية والجمع والتذكير والتأنيث في صلاتهما لا فيهما.

ومنها : أى للمذكر بمعنى الذى وأية للمؤنث بمعنى التى ، وذا بعد ما للاستفهام خاصة كقولك (١) : ماذا ، وهى بمعنى الذى ، عند البصريين.

ومنها : الألف واللام مع اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بمعنى الذى والتى وسأتى الكلام على هذه الموصولات.

ذكر الإخبار بالذى وبأيا

(٢)

ويخبر بها عن كل اسم فى جملة معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر ، ما لم يمنع مانع من الإخبار بها كما سنذكر ، سواء كان ذلك الاسم فى الجملة الاسميّة أو الفعلية ، أعنى إذا كان الإخبار بالذى خاصة ، فإنها تعمّ الجملتين ، وأما الألف واللام فلا يخبر بهما إلّا فى الجملة الفعلية خاصة ، لأنّ صلة الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهه لكرهتهم أن يدخلوا صيغه الألف واللام على الجملة ، لكون صيغتهما مثل صيغه لام التعريف ، فسبكوا من الجملة الفعلية اسم فاعل أو مفعول ليصحّ دخول اللّام عليهما (٣) كقولك : الضارب زيد ، والمضروب عمرو ، بمعنى الذى ضرب والذى ضرب ، ولا يبنى ذلك إلّا من الفعلية ، فلذلك خصّت اللام بالفعلية وعمّ «الذى» الجملتين الاسميّة والفعلية (٤) وطريق الإخبار أن يصدّر «الذى» ويؤخّر الاسم خبرا ، ويجعل مكانه ضمير عائد على «الذى» مطابق للظاهر المخبر عنه إعرابا وتذكيرا وتأيينا وتثنية وجمعا ، ويكون مستترا وبارزا متصلا ومنفصلا ، فإذا أخبرت عن التاء فى : ضربت زيدا بالذى قلت : الذى ضرب زيدا أنا (٥) ، فإنك صدّرت «الذى» وجعلت موضع الضمير البارز الذى هو تاء ، ضربت

ص: ٢٦٦

١- فى الأصل لقولك.

٢- الكافية ، ٤٠٥ - ٤٠٦.

٣- شرح الكافية ، ٢ / ٤٥.

٤- شرح الوافية ، ٢٨٩ - ٢٩٠.

٥- شرح الوافية ، ٢٩٠ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ١٥٦ - ١٥٧.

ضميرا ، فلزم أن يستتر في ضرب الذى هو الفعل الماضى ، وأخرت الضمير البارز المتصل الذى هو تاء ضربت فلزم انفصاله فالذى مبتدأ ، وأنا خبره وما بينهما صلة الذى ، وإذا أخبرت عن زيد فى ضربت زيدا ، قلت : الذى ضربته زيدا ، فجعلت موضع المخبر عنه ضميرا للذى وهو الهاء فى ضربته وأخرت زيدا ، فالذى مبتدأ ، وزيد خبره ، وما بينهما صلة الذى ، وإذا أخبرت عن زيد فى قولك : زيد قائم زيد ، والأمر فيه كما ذكرنا ، والذى فى هذه الصور مبتدأ واجب التقديم ، والاسم المخبر عنه بالذى خبر واجب التأخير ومع ذلك لم يذكر فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ووجوب تأخير الخبر ، وإذا أخبرت بالألف واللام عن التاء فى ضربت زيدا ، قلت : الضارب زيدا أنا (١) ، فالألف واللام مبتدأ بمعنى الذى وأنا خبره ، وما بينهما صلة الألف واللام ، والعائد مستكن فى الضارب لأن اسم الفاعل قد جرى على من هو له ، وإذا أخبرت عن الكاف فى ضربتك ، قلت : الضاربه أنا أنت فاللام مبتدأ ، وأنت خبره وما بينهما صلة اللام ، والعائد الهاء فى الضاربه وأنا فاعل ، ووجب إبراز الضمير ؛ لأن الألف واللام لمخاطب الذى هو أنت ، والفعل لضمير المتكلم فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له ، فوجب إبراز الضمير كما ذكر فى بابه (٢).

واعلم أن المراد بقولهم : أخبر بالذى ، إنما هو إخبار عن الذى بذلك الاسم لا إخبار بالذى حقيقه ، فتكون الباء فى أخبر بالذى ، إما بمعنى الاستعانة أى استعن على هذا الإخبار المخصوص بالذى ، وإما بمعنى عن فىكون تقدير أخبر بالذى ، أخبر عن الذى ، وكما أولنا الباء بأنها بمعنى عن كذلك تؤول عن بأنها بمعنى الباء فيصير أخبر عن الذى تريد (٣) وإنما لزم تأويل هذا اللفظ لأن الذى فى هذا الباب مبتدأ مخبر

ص: ٢٦٧

١- شرح الوافيه ، ٢٩٠.

٢- شرح الوافيه ٢٩٠ وانظر شرح المفصل ، ٣ / ١٥٨ وهمع الهوامع ٢ / ١٤٦.

٣- نقل صاحب الهمع ، ٢ / ١٤٦ عن ابن السراج وأبى حيان قولهما : إن الإخبار ليس بالذى ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذى ، قال ابن السراج وذلك لأنه فى المعنى مخبر عنه ، قال أبو حيان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن ، وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أى صيره خيرا ، وقال غيره الباء هنا للسبب لا للتعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذى أى سبب جعلها مبتدأ.

عنه لا به ، والاسم المخبر عنه بالذى خبر مخبر به لا عنه.

واعلم أنّ قولهم : إنّ الألف واللام لا- توصل إلّا بالجمله الفعلية ليس على إطلاقه بل لا بدّ من قيد آخر ، وهو أن يقال : الجمله الفعلية التى لها تصرّف ، ليتمكن سبك اسم الفاعل والمفعول منها ، فإنّ الأفعال الجامده لا يمكن ذلك منها لأنها لا تتصرف (١) وهى سته : ليس ، وعسى ، ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا ، وإذا تعدّر فى الإخبار بالذى أحد الأمور الثلاثة ، وهى : إمّا تصدير الذى ، أو إقامه الضمير العائد مقام الاسم المخبر عنه ، أو تأخير المخبر عنه خيرا ، تعدّر الإخبار بالذى ، فلا- يصحّ الإخبار عن ضمير الشأن لأنّ له صدر الكلام فلا يؤخّر (٢) ولا عن الوصف بدون الموصوف ، لأنّه يلزم وقوع الصفه مضمرة ، والمضمر لا يجوز أن يوصف به ، فلو أخبرت عن الكريم فى قولك : رأيت زيدا الكريم ، وقلت : الذى رأيت زيدا إياه الكريم لم يجز ، وكذلك لا يخبر عن الموصوف بدون صفته ، لأنّه يلزم أن يقع المضمر موصوفا وذلك غير جائز ، فلو أخبرت عن زيد ، فى قولك : رأيت زيدا الكريم وقلت : الذى رأيت إياه الكريم زيد لم يجز ذلك (٣) وكذلك الحال والتمييز لامتناع وقوع الضمير حالا أو تمييزا ؛ لأنّ الضمير معرفه ويمتنع أن يكون شىء منهما معرفه ، وكذلك المصدر العامل (٤) فى نحو : أعجبنى ضربى زيدا ، لامتناع جعل الضمير عاملا مكان المصدر ، لأنّ الضمير لا يعمل ، وإن قدرت المصدر عاملا وقلت : الذى أعجبنى هو زيدا ضربى ، لم يجز أيضا ، لأن المصدر لا يعمل مؤخرا ، وإمّا قيد المصدر بالعامل ، لجواز الإخبار عن المصدر الغير العامل نحو : أن يقال فى رأيت ضربك : الذى رأيتك ضربك ، وكذلك لا يخبر عن الضمير المستحق لغير الموصول ، ولا عن الاسم المشتمل عليه ، أمّا الضمير المستحق لغير الموصول فنحو الهاء فى : زيد ضربته (٥) وأمّا الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الذى

ص: ٢٦٨

١- انظر شرح الكافية ، ٢ / ٤٥.

٢- شرح المفصل ، ٣ / ١٥٩.

٣- المقتضب ، ٣ / ٩١ وشرح الكافية ، ٢ / ٤٤.

٤- شرح المفصل ، ٣ / ١٦٠.

٥- قال ابن يعيش فى شرحه على المفصل ، ٣ / ١٥٩ ولم يجز ذلك لأنّ هذه الهاء عائده إلى زيد ، ولو أخبرت عنه لنتزعت هذا المضمر وجعلت مكانه ضميرا آخر يعود إلى الموصول ، وأخرت الضمير الذى فى ضربته إلى موضع الخبر وكنت تجعله منفصلا لتعدّر الإنيان بالمتصل ، ولو فعلت ذلك لأخلت المبتدأ الذى هو زيد من عائد عليه.

فنحو: زيد ضربت أخاه (١)، فلا يجوز أن تخبر عن الهاء في ضربته ولا عن أخاه، فإنك إن أعدت الهاء على زيد الذى هو المبتدأ بقى الموصول بلا عائد، وإن أعدتها على الذى بقى المبتدأ الذى هو زيد، بلا عائد (٢)، / وكذلك لا يصح الإخبار عن المجرور بربّ ومد ومنذ، وكاف التشبيه، وواو القسم وتائه، وحّتى، والمضاف بدون المضاف إليه لامتناع إضمار هذه الأشياء.

ذكر أنواع ما (٣)

وذكرت أقسامها هاهنا للاختصار، لئلا يفرد لها باب آخر، وهى تستعمل غالبا فيما لا يعقل، وقد جاءت لمن يعقل (٤) فى قوله تعالى: (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) (٥) وهى مشتركة بين سته معان، فإنها تأتى: موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وصفه، وتامه، وهى فى جميع أقسامها مبيته، فمثال الموصولة قوله تعالى: (قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ) (٦) أى الذى عند الله وهى معرفة (٧) لكن لا توصف بها المعرفة، كما توصف بالذى، لأن ما الموصولة تتضمن الصفه والموصوف جميعا، فإذا قلت: أعجبنى ما صنعته فمعناه: أعجبنى الشئ الذى صنعته، لأن الشئ موصوف والذى صنعته صفته، ومثال الاستفهامية قوله تعالى: (وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) (٨) وهى هنا نكرة (٩) ومثال الشرطية قوله تعالى:

ص: ٢٦٩

- ١- شرح الكافية، ٢ / ٤٧.
- ٢- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «والمؤخر خبرا خارج عن الصلة والخبر والعائد يلزم فيهما وانظر شرح الوافية ٢٩٠ حيث انتهى نقل أبى الفداء منها عند قوله: بلا عائد. وانظر شرح الكافية، ٢ / ٤٧ - ٤٨.
- ٣- الكافية، ٤٠٦.
- ٤- شرح المفصل، ٣ / ١٤٥.
- ٥- الآية ٥ من سورة الشمس.
- ٦- من الآية ١١ من سورة الجمعة.
- ٧- المغنى، ١ / ٢٩٦.
- ٨- الآية ١٧ من سورة طه.
- ٩- قال ابن يعيش فى شرح المفصل، ٤ / ٥: وهى غير موصولة ولا موصوفة، وهى سؤال عن ذوات غير الأناسى وعن صفات الأناسى.

(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) (١) وهي نكره أيضا ، ومثال الموصوفه قول الشاعر : (٢)

ربما تكره النفوس من الأم

ر له (٣) فرجه كحل

العقال

وهي نكره أيضا ، لدخول رب عليها ، وإنما كانت موصوفه ، لأن المجرور رب لا بد من وصفه ، وهي هنا موصوفه بالجمله ، وهي نكره أيضا ، والتقدير ، رب شيء تكرهه النفوس أي مكروه ، وأما الموصوفه بالمفرد فنحو قوله تعالى : (هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ) (٤) أي هذا شيء لَدَيَّ عَتِيد ، فعتيد صفة لما (٥) ، ومثال الصفة قوله صلى الله عليه وسلم «أحب حبيبك هونا ما ، عسى أن يكون بغضك يوما ما ، وأبغض بغضك هونا ما ، عسى أن يكون حبيبك يوما ما» (٦) أي ، أحب حبيبك حبا قليلا ، وأبغض بغضك بغضا قليلا ، وقيل : (٧) «ما» هنا حرف يفيد التقليل ، وقيل : زائده للتأكيد وهو الأصح ، وهي أيضا نكره ، ومثال التامه ، وهي أن تكون بمعنى شيء (٨) قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ

ص : ٢٧٠

١- من الآية ١٩٧ من سورة البقره.

٢- البيت لأمية بن أبي الصلت ورد في ديوانه ، ٤٤٤ وورد منسوبا له في الكتاب ، ١٠٩ / ٢ والحيوان للجاحظ ، ٣ / ٤٩ ولسان العرب ، فرج ، وشرح الشواهد ، ١ / ١٥٤ وشرح شواهد المغنى ، ٢ / ٧٠٧ وخزانه الأدب ، ٦ / ١٠٨ وورد من غير نسبه في الكتاب ، ٢ / ٣١٥ والمقتضب ، ١ / ٤٢ والحلل ، ١١١ وأمالى ابن الشجرى ، ٢ / ٢٣٨ والمغنى ، ١ / ٣٢٨ والهمع ، ١ / ٨ - ٩٢ وشرح الأشمونى ، ١ / ١٥٤. ونسب في بعض المصادر إلى حنيف بن عمير اليشكرى وقيل : لنهار ابن أخت مسيلمه. الفرجه بالفتح : الانفراج فى الأمر. العقال : بالكسر جبل تشد به قوائم الإبل.

٣- فى الأصل لها.

٤- من الآية ٢٣ من سورة ق.

٥- قال سيبويه ، ٢ / ١٠٦ بعد ذكره الآية ما نصه «فرغه على وجهين : على شيء لَدَيَّ عَتِيد وعلى : هذا بعلى شيخ ، وهي قراءة ابن مسعود. وقال ابن يعيش ٣ / ٤ عتيد خبر ثان أو صفة ثانية ، ويجوز أن تكون ما بمعنى الذى ولدئى بعده الصله وهو خبر عن هذا ، وعتيد خبر ثان على حد هذا بعلى شيخ. وانظر التبيان ، ٢ / ١١٧٥ والمغنى ، ١ / ٣٢٩.

٦- انظر الحديث فى صحيح الترمذى ، ٥ / ١٦٢ ومجمع الأمثال ، ١ / ١٨ ، وفصل المقال ، ٢١٦ ومختصر الجامع الصغير للمناوى ، ١ / ١٧ وكشف الخفاء ، ١ / ٥٣ - ٥٤.

٧- انظر اللسان هون.

٨- المغنى ، ١ / ٣٢٨.

فَنِعْمًا هِيَ (١) أى فنعم شيئًا إبداءها فحذف المضاف وهو إبداء ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الضمير المجرور الراجع إلى الصدقات فصار مرفوعًا ، ومعنى كونها تامه أنّها غير محتاجة إلى صله ولا صفه ، وهى هنا منصوبه على التمييز ، ومفسره (٢) لفاعل نعم ، أى نعم الشيء شيئًا هى الصدقات (٣).

ذكر أنواع من

(٤)

والاعتذار عن ذكر باقى أقسامها مع الموصولات ، وكذلك غيرها هو ما تقدّم فى ذكر أنواع ما ، وأنواع من كأنواع ما ، إلّا فى التمام والصفه ، فإنّ من لا تكون (٥) تامه ، ولا يوصف بها ، فالموصوله نحو : جاءنى من أبوه طيب ، وهى خاصه معرفه ، ونكره فى باقى أقسامها ، والاستفهاميه (٦) نحو : من عندك والموصوفه بالمفرد (٧) نحو قوله : (٨)

وكفى بنا فخرا على من غيرنا

حبّ النبىّ محمّد إيانا

وبالجمله نحو قوله : (٩)

ص: ٢٧١

١- من الآيه ، ٢٧١ من سوره البقره.

٢- غير واضحه فى الأصل.

٣- شرح المفصل ، ٤ / ٤ - ٥.

٤- الكافيه ، ٤٠٦.

٥- فى الأصل لا يكون.

٦- المغنى ، ١ / ٣٦٤.

٧- شرح المفصل ، ٤ / ١١.

٨- البيت اختلف حول قائله فقيل : هو لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه ، وقيل لعبد الله بن رواحه وليس فى ديوانه أيضا وقيل : لكعب بن مالك. وقد رواه سيبويه فى الكتاب ، ٢ / ١٠٥ منسوبًا لحسان ، ورواه ابن الشجرى فى أماليه ، ٢ / ١٦٩ منسوبًا لكعب وفى ٢ / ٣١١ منسوبًا بالحسان ورواه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ، ١ / ٣٣٧ - ٢ / ٧٤١ منسوبًا لكعب بن مالك ، وروى البيت من غير نسبه فى مجالس ثعلب ، القسم الأول ، ٧٣ وشرح المفصل ، ٤ / ١٢ وشرح الكافيه ، ٢ / ٥٥ ، ومغنى اللبيب ، ١ / ١٠٩ - ٣٢٩ وهمع الهوامع ، ١ / ٩٢ وانظر معجم شواهد العربيه ، لعبد السلام هارون ، ١ / ٣٨٨. ويروى فضلا مكان فخرا.

٩- البيت لسويد بن أبى كاهل وقد ورد منسوبًا له فى المفضليات ، ١٩٨ بروايه : قلبه مكان صدره ، وأمالي ابن الشجرى ، ٢ / ١٦٩ وشرح شواهد المغنى ، ٢ / ٧٤٠ وروى البيت من غير نسبه فى شرح المفصل ، ٤ / ١١ وشرح الكافيه ، ٢ / ٥٥ ومغنى اللبيب ، ١ / ٣٢٨ وشرح شذور الذهب ، ١٣١ وهمع الهوامع ، ١ / ٩٢ - ٢ / ٢٦ ، وشرح الأشمونى ، ١ / ١٥٤ ، والدليل على أن من فى البيت نكره دخول رب عليها ، ورب لا- تجر إلا النكرات وقد وصفت بجمله «أنضجت».

رَبِّ مِنْ أَنْضَجْتَ غِيظًا صَدْرَهُ

قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْع

فإنَّ من هنا بمعنى شخص أو إنسان موصوف بما ذكر ، والشرطيّه نحو : من يكرمني أكرمه ، ومن تستعمل غالبا فيمن يعقل ، وقد تستعمل في غير من يعقل ، نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)(١).

ذكر أنواع آي وأيه

(٢)

وهي كأنواع ما إلّا في التمام ، فإنَّ أيّا وأيه لا يقعان تامين ، فلاستفهاميه نحو : أيّهم وأيّتهم عندك؟ والشرطيّه : أيّهم تكرمه أكرمه ، والموصوفه : يا أيّها الرجل ويا أيّتها المرأه ، والموصوله (لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)(٣) أي الذي هو أشدّ والصفه نحو : مررت برجل أيّ رجل.

واعلم أنّ أيّا وأيه خاصه تعربان في الأقسام المذكوره إلّا في قسمين منها : أحدهما : إذا حذف صدر صلتها نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)(٤) أي أيّهم هو أشدّ (٥) ، وبنيت لمشابهه الحرف في افتقارها إلى ذلك المحذوف (٦) وثانيهما : إذا كانت موصوفه نحو قولك : يا أيّها الرجل ويا أيّتها المرأه ، وبنيا لقطعهما عن الإضافه وجعلهما مفردين (٧) والمنادى المفرد المعرفه مبنيّ أبدا كما تقدّم في باب (٨) وأمّا

ص : ٢٧٢

- ١- من الآية ٤٥ من سوره النور ، وتمتمتها : ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع ...
- ٢- في الكافيه ، ٤٠٦ وأي وأيه كمن وهي معربه وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها ، والظاهر أنها «كما» وليست «كمن» ففي شرح الكافيه لابن الحاجب ، ٢ / ٥٢٣ وأي وأيه كما إلا في التمام ومثله في الأسرار الصافيه للنجراي ، ٤٩.
- ٣- من الآية ٦٩ من سوره مريم.
- ٤- من الآية ٦٩ من سوره مريم.
- ٥- شرح الوافيه ، ٢٩٢.
- ٦- وذهب الكوفيون ويونس والأخفش والزجاج إلى كونها معربه مطلقا وانظر شرح الكافيه ، ٢ / ٥٧ وشرح التصريح ، ١ / ١٣٦.
- ٧- شرح المفصل ، ٤ / ٢٢ وشرح الكافيه ، ٢ / ٥٦.
- ٨- في الصفحه ١٦١.

وجوب إعرابهما في باقى الأقسام المذكوره فلانتفاء موجب البناء.

ذكر ما ذا

(١)

وهى تستعمل على وجهين :

أحدهما : أن يكون معناها ما الذى نحو ما ذا صنعت؟ ما للاستفهام وهى مبتدأ ، وذا بمعنى الذى ، وصنعت صلته ، والعائد محذوف أى : ما الذى صنعته؟ والموصول مع صلته خبر المبتدأ ، وجوابه مرفوع ليطابق السؤال فتقول : خير بالرفع ، ويجوز نصبه بتقدير الفعل المذكور فتقول : خيرا بالنصب ، أى صنعت خيرا ، ولكنّ الرفع أولى.

وثانيهما : أن تكون ما ذا بمنزله كلمه واحده مركبه من كلمتين بمعنى أى شىء فيصير المعنى ، أى شىء صنعت ، ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وهو هنا فى محلّ النصب ، بأن يكون مفعولا لصنعت ، فيكون الجواب منصوبا ، فتقول : خيرا بالنصب لتطابق السؤال (٢) وقد يجوز فيه الرفع على تقدير ؛ أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وإثما قدّم ما ذا لتضمّنه معنى الإنشاء (٣) وقد أجمع القراء على نصب خيرا فى قوله تعالى : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلْنَا رُبُّكُمْ ، قَالُوا : خَيْرًا) (٤) تنبيها على أنّهم قصدوا خلاف ما قصد من كان قبلهم من الكفار إذ قيل لهم : (ما ذا أَنْزَلْنَا رُبُّكُمْ قَالُوا : أساطيرُ الأولين) (٥) فهذا لا يستقيم فيه إلّا الرفع على معنى : هى أساطير الأولين ، عدولا منهم عن الجواب ، إذ لا يستقيم أن يكون المعنى أنزل ربنا أساطير الأولين (٦).

٤- ذكر أسماء الأفعال

إشاره

(٧)

وهى ما كان بمعنى الأمر ، أو الماضى ، وهى رابع المبتدات ومسمياتها ألفاظ ؛

ص: ٢٧٣

١- الكافيه ، ٤٠٦.

٢- شرح الوافيه ، ٢٩٢.

٣- شرح المفصل ، ٢٤ / ٤ وشرح الكافيه ، ٥٨ / ٢ وشرح الأشموني ، ١ / ١٥٩.

٤- من الآيه ٣٠ من سوره النحل.

٥- الآيه ٢٤ من سوره النحل.

٦- شرح الوافيه ، ٢٩٢ - ٢٩٣ وفى التبيان ، ٢ / ٧٩٣ ويقرأ أساطير بالنصب والتقدير : وذكرتم أساطير أو أنزل أساطير على الاستهزاء.

٧- الكافيه ، ٤٠٦.

فرويد اسم ومسمّاه لفظ أمهل ، وأمهل لفظ ومدلوله طلب المهله ، وكذلك جميع أسماء الأفعال نحو : هيهات ، فإنها اسم للفظ بعد ، وبعد موضوع للمعنى الذين هو البعد ، وكذلك (١) صه اسم ل : اسكت ، واسكت موضوع للمعنى الذى هو طلب السكوت (٢) لأنّ رويد مثلا لو كان اسما لطلب المهله ، لكان رويد وأمهل مترادفين ولم يكن اسما له (٣) ، وكذلك القول فى جميع هذا الباب ، وفائده أسماء الأفعال ؛ الاختصار والمبالغه لأنها للمذكّر والمؤنث والمثنى والمجموع ، بلفظ واحد ، فتقول : صه يا زيدان ويا زيدون ، فلا تلحقها علامه تشبيه ولا جمع ، بخلاف اسكتا واسكتوا ، وأمّا المبالغه فإنّ معنى : هيهات زيد ، بعد جدا ، فهيهات معدوله عن قولك : بعد بعد مكرّرا ، وكذلك القول فى مه وغيرها من هذا الباب وإنّما بنيت هذه الأسماء لأنها نائبه عن الجملة ، والجملة محكيه لا تعرب ، أو لشبهها بما هى بمعناه وهو فعل الأمر والماضى (٤) ولا بدّ لها من موضع من الإعراب لوجود التركيب ، واختيار ابن الحاجب أنّ موضعها رفع بالابتداء وفاعلها المستتر فيها أغنى عن الخبر كما أغنى فى : أرقام الزيدان عن الخبر (٥) واختيار تقى الدين النيلي ، أنّ موضعها نصب على المصدر كأنه قيل فى رويد زيدا : أروود إروادا زيدا (٦).

ص: ٢٧٤

- ١- فى الأصل ولذلك.
- ٢- شرح المفصل ، ٢٥ / ٤ وشرح التصريح ، ١٩٥ / ٢.
- ٣- شرح المفصل ، ٢٥ / ٤.
- ٤- شرح الكافيه ، ٦٥ / ٢.
- ٥- هذا مذهب بعض البصريين كما فى شرح التصريح ، ١٩٥ / ٢ وفى إيضاح المفصل ، الورقه ٢٠٦ و : هذه الأسماء كلها - أعنى أسماء الأفعال - اختلف فيها هل لها موضع من الإعراب أو لا؟ فقال قوم لا موضع لها من الإعراب ... وقال غيرهم بل لها موضع من الإعراب ... وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لأنه وما بعده - كذا فى الأصل - اسمان جرّدا عن العوامل اللفظيه أسند أحدهما إلى الآخر كقولك : أرقام الزيدان وكونه - أى اسم الفعل واقعا موقع الفعل لا- يمنع الإعراب ألا ترى إلى أرقام ، وإن كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء بتصرف وانظر إيضاح المفصل ، المطبوع ١ / ٥٠٥ - ٥٠٦.
- ٦- وهو قول المازنى كما فى شرح التصريح ، ١٩٥ / ٢ وقيل هو للفارسي كما فى الأسرار الصافيه ، ٦ وقال النيلي فى شرح الكافيه ، فى الورتين ١٦٧ ظ و ١٦٨ و : وموضع هذه الأسماء نصب ؛ لأنها عباره عن لفظ فأشبهت المصادر النائبه عن الفعل يدلّ على ذلك أن رويدا إذا كان مصدرا معربا منصوبا ، فمعناه بمعنى رويد المبنى ، وزعم بعضهم أنّ موضع هذه الأسماء رفع بالابتداء وقد سدّ فاعلها مسدّ الخبر نحو قوله : أرقام أخواك والصحيح هو الأوّل.

وأسماء الأفعال تنقسم إلى مرتجل ، ومشتق ، ومنقول ، فالمرتجل نحو : صه ومه وهيهات ، والمشتق نحو : نزال ومناع ، والمنقول نحو : عليك زيدا ، ودونك عمرا ، أى خذه ، وعندك بكرا أى إلزمه ، فإن ذلك منقول عن الجار والمجرور والظرف وما أضيف إليه ، فإن عليك مثلا كان جارا ومجرورا ثم صار اسم فعل هنا ، وكذا دونك وعندك ، كل واحد منهما كان ظرفا مضافا إلى كاف المخاطب ثم استعمل اسم فعل حسبما ذكر (١) وينقسم قسمه أخرى ؛ إلى لازم نحو : صه وهيهات وإلى متعد بنفسه نحو : رويد زيدا ، وإلى متعد بحرف الجر نحو قول المؤذن : حى على الصلاة أى أقبلوا على الصلاة (٢).

ومذهب سيبويه ، أن كل فعل ثلاثى لك أن تبنى منه فعال بمعنى افعل (٤) كقولك : ضرب اسم اضرب ، وقعاد اسم أقعد ، وقوام اسم قم ، ونزال اسم انزل ، وعند غيره يؤخذ سماعا كما فى الرباعى بالاتفاق (٥) إذ لم يأت منه إلّا قرقار (٦) وعرعار (٧) قال الشاعر : (٨)

ص: ٢٧٥

١- شرح التصريح ، ٢ / ١٩٧.

٢- شرح المفصل ، ٤ / ٢٩ - ٣١.

٣- الكافية ، ٤٠٦.

٤- قال سيبويه فى الكتاب ، ٣ / ٢٨٠ واعلم أن فعال جائزه من كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل ، ولا يجوز من أفعلت لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك : قرقار وعرعار.

٥- ما عدا الأخفش إذ أجاز أن يقال : دحراج وقرطاس قياسا على قرقار. انظر شرح المفصل ، ٤ / ٥٢ وشرح الكافية ، ٢ / ٧٦ وشرح التصريح ، ٢ / ١٩٦.

٦- يقال : قرقر البعير قرقره هدر ، وذلك إذا هدل صوته ورجع ، والاسم القرقار يقال بعير قرقار الصوت أى صافى الصوت. اللسان ، قرر.

٧- عرعار لعبه للصبيان بنى على الكسر وهو معدول عن عرعره مثل : قرقار من قرقره ، والعرعره لعبه للصبيان لأن الصبى إذا لم يجد أحدا رفع صوته فقال : عرعار ، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة. اللسان ، عرعر.

٨- الرجز لأبى النجم وعجزه : واختلط المعروف بالإنكار وروى منسوباً له فى لسان العرب ، قرر ، وخزانه الأدب ، ٦ / ٣٠٧ وروى من غير نسبة فى الكتاب ، ٣ / ٢٧٦ وشرح المفصل ، ٤ / ٥١ وشرح الكافية ، ٢ / ٧٦ وشرح الأشمونى ، ٣ / ١٦٠.

قالت له ریح الصبا قرقرار

أى قالت الريح للسيحاح : قرقر يا رعد ، فهو اسم لقولك أرعد ، وأما عرعار ، فحكاية صوت الصبى إذا خرج فلم يجد من يلعب معه فينادى :
عرعار فيخرجون إليه ، فكأنه اسم لقولك اخرجوا للعب ، قال الشاعر : (١)

...

يدعو وليدهم بها عرعار

وقيل : لو كان كذلك لكان من باب الأصوات ، بل هو اسم للعب معين للصبيان (٢).

فصل

(٣)

ومن أسماء الأفعال ، ها بمعنى خذ ، وتلحقها الكاف فيقال هاك ، فيتصرف مع الكاف فى أحواله : هاك وهاك وهاكما إلى هاكن.

واعلم أنّ هلم من أسماء الأفعال (٤) وهى عند الخليل مركبة من لم من قولهم : لم الله شعته إذا جمعه ، ومن ها التنييه فأصلها ها لم (٥) ثم
حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وقال الكوفيون : هى مركبة من هل بمعنى أسرع وأمّ بمعنى اقصد

ص: ٢٧٦

١- البيت للنابعه الذبياني ورد فى ديوانه ، ٥٦ بروايه : يدعو بها ولدانهم عرعار. وصدر البيت : متكنفى جنبى عكاظ كليهما وورد البيت منسوباً له
فى شرح المفصل ، ٤ / ٥٢ ولسان العرب ، عرر ، وخزانه الأدب ، ٦ / ٣١٢ وورد من غير نسبه فى شرح الكافيه ، ٢ / ٧٦ وشرح الأشموني ، ٣ /
١٦٠.

٢- انظر شرح المفصل ، ٤ / ٥٢ قال الأشموني ، ٣ / ١٦٠ - ١٦١ والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل
الأول نحو : غاق غاق فلما قال : عرعار وقرقرار ، فخالف لفظ الأول لفظ الثانى علم أنه محمول على عرعر وقرقر.

٣- المفصل ، ١٥٣.

٤- المفصل ، ١٥٢.

٥- فى الكتاب ، ٣ / ٣٣٢ : وأما هلم فزعم أنها حكاية فى اللغتين جميعاً كأنها لم أدخلت عليها الهاء كما أدخلت ها على ذا. وانظر شرح المفصل
، ٤ / ٤١ والتسهيل ، ٢١١ وشرح الأشموني ، ٣ / ٢٠٥.

ثم حذفت الهمزة وجعلنا اسما واحدا للفعل (١) بمنزله باقى أسماء الأفعال نحو: رويد، ونزال، وهى عند الحجازيين على لفظ واحد فى الثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: هلمّا هلمّوا هلممن، ويلحقونها نون التأكيد أيضا نحو: هلمنّ وهلمنّ يا هذه وهلمانّ وهلمنّ يا هؤلاء، وهلممنانّ يا نساء (٢) واعلم أنّ هلمّ على وجهين: (٣) متعدية وغير متعدية، فالمتعدية بمعنى أحضر وقرب نحو قوله تعالى: (هَلُمَّ شُهَدَاءَ كُمْ) (٤) فإنه من القسم المتعدى أى: أحضروا شهداءكم، وغير المتعدى بمعنى: تعال وأقبل نحو قوله تعالى: (هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٥) فإنه من القبيل الذى لا يتعدى أى: تقرب إلينا (٦).

فصل

(٧)

ومن المبتدآت ما يوافق فعال فى الصيغة فذكروه هنا وإن لم يكن من أسماء الأفعال لثلاثا يطول بإفراد باب له وهو على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: ما هو اسم للمصدر المعرفه نحو: فجار علما للفجور، وهو مبنى لمشابهته فعال - الذى هو اسم الفعل - من حيث الزنه والعدل؛ لأنّ فجار معدوله عن الفجور لفظا ومعنى (٨).

الضرب الثانى: ما هو فى معنى الصفه فى النداء، مثل: يا فساق ويا خباث وهو أيضا مبنى للزنه والعدل، لأنّ فساق مثلا معدول عن فاسقه وهو معرفه أيضا، لجواز وصفه بالمعرفه كقولك: يا فساق الخبيثه.

ص: ٢٧٧

١- قال ابن يعيش فى شرح المفصل، ٤ / ٤١ - ٤٢ وقد أنكر بعضهم ذلك وقال: إنه ضعيف من جهه المعنى إذ كانت هل للاستفهام ولا مدخل للاستفهام هاهنا، والقول إن هل التى ركبّت مع أم ليست التى للاستفهام وإنما هى للزجر والحثّ.

٢- الكتاب، ١ / ٢٥٢ - ٣ / ٣٣٢ - ٥٢٩.

٣- المفصل، ١٥٢.

٤- من الآيه ١٥٠ من سوره الأنعام.

٥- من الآيه ١٨ من سوره الأحزاب.

٦- شرح المفصل، ٤ / ٤٣ وحاشيه الصبان، ٣ / ٢٠٦.

٧- الكافيه، ٤٠٦.

٨- شرح الوافيه، ٢٩٤ وانظر شرح المفصل، ٤ / ٥٣.

الضرب الثالث : ما وضع علما للأعيان المؤنثة نحو : قطام وغلاب وإنما قال : علما ليخرج باب فساق ، وإنما قال : للأعيان ليخرج باب فجار ، لأنه وإن كان علما لكنه علم للمعنى الذى هو المصدر لا للأعيان ولم يقع هذا الضرب الثالث إلّا مؤنثا ، وهى مبنى أيضا فى لغة أهل الحجاز (١) . وعله بنائه ما قيل فى : فجار من العدل والزنه ، وغلاب معدول عن غالبه ، وقطام عن قاطمه لفظا ومعنى (٢) . واعلم أنّ قولنا فى غلاب وقطام ونحوهما : إنه معدول عن غالبه وقاطمه ، إنّما هو عدل تقديرى لا تحقيقى (٣) . وإنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلّا لمانع من الإعراب ، ولا مانع سوى ما قدّر من العدل ومشابهه فعال المبنى فى الزنه ، وفى هذا الضرب الثالث خاصة خلاف أعنى علم الأعيان فإنه مبنى فى لغة الحجاز معرب فى لغة بنى تميم إعراب ما لا ينصرف ، إلّا ما كان فى آخره راء نحو : حضار اسم كوكب يطلع قدّام سهيل ويشته به (٤) فإنّ بنى تميم يوافقون الحجازيين فى بنائه إلّا القليل منهم فإنّهم يعممون الإعراب فى جميع هذا الضرب الثالث وقد جرى القليلون على القياس فى ذلك ، إذ لا فرق بين ما آخره راء وغيرها (٥) .

٥- ذكر الأصوات

(٦)

وهى خامس المبيّيات ، وهى : كلّ لفظ حكى به صوت نحو : غاق ، حكاية صوت الغراب ، وطق ، حكاية صوت الحجر ، أو صوت به للبهائم ليحصل منها ما يقصده المصوّت من إناخه وغيرها كخنخ وجوت (٧) . وبنى هذا النوع لعدم التركيب لأنّ وضعه على أن ينطق به مفردا (٨) . وقد جاء إعرابه مرّبا قليلا .

ص : ٢٧٨

١- المقتضب ، ٣ / ٣٧٣ وشرح المفصل ، ٤ / ٦٤ .

٢- شرح الوافية ، ٢٩٤ وانظر شرح المفصل ، ٤ / ٦٥ .

٣- شرح الكافية ، ٢ / ٧٩ .

٤- قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حضار والوزن وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل فإذا طلع أحدهما ظنّ أنه سهيل للشبه ، اللسان ، حضر .

٥- شرح الوافية ، ٢٩٤ وانظر شذور الذهب ، ٩٤ .

٦- الكافية ، ٤٠٦ .

٧- جوت جوت : دعاء الإبل إلى الماء . اللسان ، جوت .

٨- شرح الأشمونى ، ومعه حاشية الصبان ، ٣ / ٢١١ .

قال ذو الرمة: (١)

تداعين باسم الشَّيب في مثلم

جوانبه من بصره وسلام

والشَّيب بالكسر، حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشَّرب (٢) وصف إبلا- تشرب في حوض مثلم جوانبه، وأصوات مشافرها شيب شيب، والأصل: أن تحكى الأصوات على ما هي عليه، ولا يعتبر تركيبها كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه في الإعراب.

٦- ذكر المركبات

(٣)

وهي سادس المبتدآت، والمركب المبتدئ: كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، اعلم أن المراد بالمركب هنا ما سبب بنائه التركيب، وإنما قال: المركب من كلمتين، ليشمل المركب من الاسم والفعل والحرف نحو: سيويه، وقوله: ليس بينهما نسبة، أى ليس أحدهما محكوما عليه بالآخر، ولا عاملا فيه، وما كان من تركيب هذا شأنه فهو موجب للبناء فيخرج مثل: غلام زيد، وتأبط شرا، ونحوهما لوجود النسبة فيهما، وتأبط شرا وإن كان مبتدئا، فليس بناؤه للتركيب بل لكونه محكيا على أصله، والمركب المبتدئ على ضربين، أحدهما: أن يكون الأول والثاني مبنيين معا، وثانيهما: أن يكون الأول مبنيا والثاني معربا كما سنذكر.

أما الضرب الأول: وهو الذى بنى فيه الأول والثاني معا.

فمنه: أحد عشر إلى تسعة عشر خلا الجزء الأول من اثني عشر فإنه خاصه معرب كما سيأتى، وبنى الأول من الأعداد المذكوره لشبهه بصدر الكلمه، لأن خمسة من خمسة عشر مثل جمع من جعفر، وبنى الثاني من أحد عشر واثني عشر إلى تسعة

ص: ٢٧٩

١- ديوانه، ٦٠٩ ورد منسوباً له في شرح المفصل، ٣ / ١٤ - ٤ / ٨٥ ولسان العرب. بصر، وشرح الأشموني، ٣ / ٢١١ وخزانة الأدب، ١ / ١٠٤ - ٤ / ٣٤٣ ومن غير نسبة في إصلاح المنطق لابن السكيت، ٣٤ ولسان العرب، شيب. المثلم: الحوض المتهدم المتكسر، البصره: حجاره رخوه فيها بياض، السلام: جمع سلمه بفتح السين وكسر اللام وهي الحجر الرقيق.

٢- اللسان، شيب.

٣- الكافية، ٤٠٦.

عشر لتضمّنه معنى الحرف (١) أعنى الواو ، لأنّ أصل أحد عشر ، أحد وعشر ، وكذا القول فى اثنى عشر فى بناء الثانى خاصه إلى تسعه عشر ، وبنا على حركه ، لأنّ لهما أصلا فى التمكين قبل التركيب ، وكانت فتحه طلبا للخفّه.

ومنه : اسم الفاعل المصوغ من الأعداد المذكوره وهو حادى عشر وثانى عشر إلى تاسع عشر ، وأطرد البناء فيه ولم يعرب الجزء الأول من ثانى عشر كما أعرب من اثنى عشر لاستوائه مع إخوته فى علّه البناء لأنّ اسم الفاعل المذكور جرى فى البناء مجرى أصله ؛ فحادى عشر وثانى عشر ، مبيتان كبناء أحد عشر وعلى ذلك حتى يكون تاسع مبيتا كبناء تسعه عشر ، وأما اثنا عشر فبنى الثانى خاصه لتضمّنه معنى الحرف ، وأعرب الأول ، لأنّهم لمّا حذفوا النون من اثنين لكونها تدلّ على الانفصال ، أشبهه المضاف وصار الاسم الثانى كالمضاف إليه ، فأجروا الاسم الأول مجرى الكلمه المستقلّه المضافه فأعربوه بالألف فى الرفع وبالياء فى النصب والجر فقالوا : جاءنى اثنا عشر ورأيت اثنى عشر ومررت باثنى عشر ، بإعراب الأول وبناء الثانى على الفتح (٢) ، ومن هذا الضّرب قولهم (٣) ، «وقعوا فى حيص بيص» وتقديره فى حيص ويص أى فى فتنه تموج بأهلها متأخرين ومتقدّمين وعلّه بنائه ما تقدّم أعنى ، لتضمّن الثانى معنى الحرف ولكون الأول كصدر الكلمه ، ومثله : هو جارى بيت بيت (٤) والتقدير : هو جارى بيتا إلى بيت أى متلاصقان ، والعامل فيه جارى ؛ لأنّه بمعنى مجاورى ، ومن ذلك : سقطوا بين بين أى بين كذا وبين كذا (٥).

وأما الضّرب الثانى :

وهو أن يكون الأول مبيتا والثانى معربا ف : كحضر موت وبعلبكّ ، بنى الأوّل لكونه كصدر الكلمه ، وبقى الثانى على ما يستحقّه من الإعراب فيقال : هذا بعلبكّ

ص : ٢٨٠

١- شرح المفصل ، ١١٢ / ٤ .

٢- شرح الوافيه ، ٢٩٦ وانظر الكتاب ، ٣ / ٣٠٧ وشرح الكافيه ، ٨٨ / ٢ .

٣- وضع المؤلف معنى المثل ، وانظره فى جمهره الأمثال ، ٢ / ٢٤٥ والمفصل ، ١٧٦ - ١٧٧ وشرح الكافيه ، ٩٢ / ٢ واللسان ، حيص .

٤- الصحاح واللسان ، بيت ، وشرح الكافيه ، ٩١ / ٢ .

٥- شرح المفصل ، ١١٧ / ٤ واللسان ، بين .

ورأيت بعلبك ومررت بعلبك ، فلا ينصرف للعلتين وهذا هو الفصيح ، ومن العرب من يعرب الأوّل بالرفع والنصب والجرّ كالمضاف ، ويعرب الثانى إعراب المضاف إليه الغير المنصرف ، ومن هؤلاء من يعرب الثانى إعراب المضاف إليه المنصرف فيقول : هذا بعلبك بجرّ الثانى فى الأحوال الثلاث (١) وأما نحو : (٢) : «ذهبوا أيدى سبا» فقد عدّه المحققون (٣) من باب المبتيات وهو مشكل ؛ فإنّ معناه ذهبوا مثل أيدى سبا فى تشبّتهم ، فحذف المضاف الذى هو مثل ، وأعرّب المضاف إليه بإعرابه ثم حَقَّقَت الهمزة من سبأ ، وسكّنت الياء من أيدى على التخفيف وذلك لا يوجب بناء (٤).

٧- ذكر الكنايات المبتيات

(٥)

وهى سابغ المبتيات ، والكنايه من كنىت إذا سترت ومنه كنيه الشخص ؛ سمّيت بذلك لكونها تستر اسمه (٦) وتكون الكنايه معربه نحو : فلان ، ويسمى الضمير مكتيا أيضا ، وليس ذلك بمراد هاهنا ، وإنما المراد الكنايات المبتيه ، وهى : كلّ لفظ مجمل يعبر به عن مفضل ، ويكون إجماله إمّا لنسيانه أو لقصده إبهامه على السامعين ، بحيث لا يعلم معناه إلّا من يعرف ذلك التفصيل نحو : عندى كذا كذا درهما ، فكذا كذا درهما ، مجمل وله تفصيل من نحو : عشرين أو خمسين أو غير ذلك ، وقد عبر عنه بهذا اللفظ المجمل ، أعنى كذا كذا درهما ، إمّا للنسيان أو للإبهام على السامعين (٧) وألفاظ الكنايات كم وكذا للعدد ، وكيت وذيت للحديث وقد قيل : (٨) إنّ كم الاستفهاميه ليست من الكنايات ، لأنّها وضعت للاستفهام عن العدد فلا تكون بهذا

ص: ٢٨١

- ١- شرح المفصل ، ١٢٤ / ٤.
- ٢- المستقصى ، ٨٨ / ٢ وفرائد اللال ، ٢٢٧ / ١ وانظر الكتاب ، ٣٠٤ / ٣ والمقتضب ، ٢٥ / ٤.
- ٣- فى شرح الكافيه ، للرضى ٩٠ / ٢ وجعل جار الله بادية وأيدى سبا من باب معد يكرّب ، وجعلها سيوييه من باب خمسة عشر ، وهو الأولى ، وانظر الكتاب ، ٣٠٤ / ٣ وشرح المفصل ، ١٢٢ / ٤.
- ٤- شرح الكافيه ، لابن الحاجب ، ٥٤٦ / ٢ والنقل منه.
- ٥- الكافيه ، ٤٠٧.
- ٦- اللسان ، كنى وخلل.
- ٧- شرح المفصل ، ١٢٦ / ٤.
- ٨- القائل هو ابن الحاجب نصّ على ذلك فى شرح الكافيه ، ٥٤٩ / ٢ ونسب إليه أيضا فى الأسرار الصافيه للنجرانى ، ٩٨ وشرح الكافيه ، للرضى ٩٣ / ٢.

الاعتبار من الكنايات وإلا لزم أن يكون أين ومتى ، كناية عن مكان وزمان مبهمين ، لأنّ كم كما يفيد الاستفهام والعدد فكذلك أين يفيد الاستفهام والمكان (١) ، وقال السخاوى (٢) فى شرح المفصل ما معناه : إنّ كم الاستفهاميه من الكنايات أيضا ، قال : لأنها فى الاستفهام سؤال عن عدد مبهم فلا شىء من العدد إلاّ ويصلح أن يكون جوابا ، وبنيت الاستفهاميه لتضمنها همزه الاستفهام ، والخبريه لكونها مثل الاستفهاميه فى الصيغه (٣) وبنى «كذا» لكونه منقولاً- عن مبنى لأنّ أصله «ذا» ودخلت عليه كاف التشبيه فبقى على ما كان عليه (٤) وأما كيت وكيت وذيت وذيت ، فكنايتان عن الحديث ، وبنيا لكونهما واقعين موقع المبنى وهو الجملة (٥) أعنى الحديث الذى كنى عنه بهما / .

ومميّز كم الاستفهاميه (٦) مفرد منصوب نحو : كم رجلا ضربت ، لأنّ كم للعدد فجعل مميّزها كميّز الأعداد المتوسطه أعنى من أحد عشر إلى تسعه وتسعين ولم يجعل كميّز طرفى العدد أعنى العشره وما دونها والمائه وما فوقها ، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ، ويدخل «من» فى مميّزها فيخفف نحو : كم من رجل ضربت ، ومميّز كم الخبريه مجرور مفرد ، ومجموع كقولك : كم درهم وهبت ، وكم دراهم وهبت ، أما كونه مجرورا ، فلأنّها للتكثير ، والعدد الصريح الكثير ، مميّزه مجرور كمائه وألف ، وأما كونه مفردا ، فلأنّ مميّز العدد الكثير كذلك ، وأما كونه جاء مجموعا فلأنّ العدد الكثير ، فيه ما ينبىء عن كميّته صريحا كالمائه والألف ، ولما كان

ص: ٢٨٢

- ١- شرح الكافيه ، لابن الحاجب ٢ / ٥٤٩ والنقل منه بتصريف يسير. وانظر شرح الكافيه ، للرضى ٢ / ٩٤ وهمع الهوامع ، ٢ / ٧٥.
- ٢- هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى ولد فى سخا سنة ٥٥٩ هـ وقرأ على الشاطبى ، ثم نزل دمشق وقرأ عليه خلق كثير ، كان بصيرا بالقراءات وعللها وإماما فى النحو واللغه والتفسير عارفا بأصول الفقه له من التصانيف شرحان على المفصل ، وسفر السعاده وسفير الإفاده ، وشرح على الشاطبى مات سنة ٦٤٣ هـ انظر ترجمته فى إنباه الرواه ، ٢ / ٣١١ وبغيه الوعاه ، ٢ / ١٩٢ وطبقات المفسرين ، للدواودى ، ١ / ٤٢٥.
- ٣- شرح الكافيه ، ٢ / ٩٤.
- ٤- همع الهوامع ، ٢ / ٧٦.
- ٥- شرح الكافيه ، ٢ / ٩٥.
- ٦- الكافيه ، ٤٠٧.

هذا ليس مثله فى التصريح جعل كأنه نائب عن معنى التصريح (١) وتدخل «من» فى مميّز الخبريّة كثيرا نحو قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) (٢) ولكم الاستفهامية والخبريّة صدر الكلام (٣) لكون الاستفهاميّة لإنشاء الاستفهام ، والخبريّة لإنشاء التكثير ، والكوفيون لا يوجبون لهما صدر اللام ويستشهدون بقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ) (٤) ويزعمون أنّ كم فاعل يهد (٥) والبصريون يتأولونه ويقفون على يهد لهم ويتدثّنون بقوله : كم أهلكتنا (٦) لكن إن كان قبلهما مضاف أو حرف جرّ وجب تقديمه وكانا فى موضع خفض كقولك : غلام كم رجلا ضربت ، وبكم رجلا مررت ، لأنّ المضاف وحرف الجرّ لا يتأخّر عن معموله ، فلذلك اغتفر تقديمه على ماله صدر الكلام ، ليتنزّل المضاف وحرف الجرّ منزله الجزء من الكلمة ، ويكون إعراب المضاف نحو الغلام فى : غلام كم رجلا ، كإعراب كم ، ولذلك نصبت غلام كم رجلا ضربت ، والاستفهاميّة والخبريّة كلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (٧) أما جرّهما فبالمضاف أو حرف الجرّ حسبما تقدّم ، وأما النصب فيما بعدهما من الفعل ، إن كان متسلّطا عليهما ، أى غير مشتغل بضميرهما أو متعلّق ضميرهما على حسب ما يقتضيه ، أعنى ؛ إن اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو : كم رجلا أو رجل ضربت ، بنصب رجل مع الاستفهاميّة ، وجرّه مع الخبريّة ، وإن اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو : كم ضربه وضربه ضربت ، وإن اقتضى

ص: ٢٨٣

١- شرح الكافية ، ٩٧ / ٢ وشرح الأشموني ، ٨١ / ٤ .

٢- من الآية ٤ من سورة الأعراف .

٣- الكافية ، ٤٠٧ .

٤- من الآية ٢٦ من سورة السجده .

٥- انظر معانى القرآن ٢ / ١٩٥ - ٣٣٣ وشرح الوافية ، ٢٩٨ .

٦- فى البيان ، للأببارى ، ١٥٤ / ٢ : وزعم الكوفيون بأنّ فاعل يهدى هو كم ، وذلك سهو ظاهر ؛ لأنّ كم لها صدر الكلام ولا يعمل فيها ما قبلها رفعا ولا نصبا ، وكم فى موضع نصب بأهلكتنا وهو مفعول مقدّم وتفسيره محذوف وتقديره : كم قرية أهلكتنا ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدّم العامل على كم الخبريّة وردّ ابن هشام ذلك بأنّها : لغه رديئه ولا يجوز تخريج كلام الله سبحانه على هذه اللغه وقزّر بأنّ الفاعل هو ضمير اسم الله سبحانه أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة أهلكتنا على القول بأنّ الفاعل يكون جملة . انظر مغنى اللبيب ، ١ / ١٨٤ وحاشيه الصبان ، ٨٣ / ٤ .

٧- الكافية ، ٤٠٧ .

ظرفا كان ظرفا نحو: كم يوما وكم يوم صمت، وأما الرفع فعلى أن يكونا مبتدئين أو خبرين، وذلك إذا لم يكن بعدهما فعل متسلط عليهما ولا قبلهما اسم مضاف ولا حرف جرّ فيكونان حينئذ مجرّدين من العوامل اللفظية، فيتعيّن أن يكونا في موضع رفع على الابتداء أو على الخبر، ولا يكونان فاعلين لاقتضائهما صدر الكلام، والفاعل ليس له صدر الكلام، وأما تعينهما للابتداء دون الخبر أو للخبر دون الابتداء، فإذا وقعا غير ظرف تعيناً للابتداء كقولك: كم رجلا إخوانك، وكم رجلا قام، وإن وقعا ظرفا تعيناً للخبر، كقولك: كم يوما سفرك لأنك لو جعلت كم مبتدأ وهي للزمان تعذر أن يكون خبرها السفر كما يتعذر ذلك في: متى سفرك، فيجب أن يقدر السفر ونحوه مبتدأ، ويكون ما تقدّم ظرفا في موضع رفع على الخبر (١).

واعلم أنّ إعراب أسماء الاستفهام والشّروط نحو: من وما، استفهاميتين وشرطيتين مثل إعراب كم فإن كان بعدهما فعل متسلط عليهما كان محلّهما النصب نحو: من ضربت، ومن تضرب أضرب وإن كان قبلهما حرف جرّ أو اسم مضاف فمحلّهما الجرّ نحو: بمن مررت وبمن مررت أمر، وغلام من ضربت، وغلام من تضرب أضربه، فإن لم يكن بعدهما فعل، شأنه ما ذكرناه، ولا قبلهما مضاف ولا حرف جرّ فهما في محلّ الرفع بالابتداء، نحو: من ضربته، ومن تضربه، أضربه وفي مميّز كم في مثل قول الفرزدق يهجو جريرا. (٢)

كم عمّه لك يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت على عشاري

ص: ٢٨٤

١- شرح المفصل، ١٢٧/٤ وشرح الأشموني، ٨٣-٨٤.

٢- وهو جرير بن عطية، يكنى أبا حرزه من فحول شعراء الإسلام ومن أشد الناس هجاء وتشبيها، مدح الحجاج، وعبد الملك بن مروان، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض مشهوره توفي ١١١هـ. انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/٢٩٧-٣٧٤ والشعر والشعراء ١/٣٧٤ ووفيات الأعيان، ١/٣٢١ والبيت للفرزدق همام بن غالب، ورد في ديوانه، ٢/٤٥١ برواية: كم خاله وروى منسوباً له في الكتاب، ٢/٧٢-١٦٢ وكتاب الحلل، ١٧٩ وشرح المفصل، ٤/١٣٣ وشرح الكافية، ٢/١٠٠ ومغنى اللبيب، ١/١٨٥ وشرح التصريح، ٢/٢٨٠ وخزانة الأدب، ٦/٤٨٥ وروى البيت من غير نسبه في الكتاب، ٢/١٦٦ والمقتضب، ٣/٥٨ وهمع الهوامع، ١/٢٥٤. الفدعاء: المعوجه الرّسغ من اليد أو الرجل، والعشار: جمع عشاء وهي الناقه التي أتى عليها من حملها عشره أشهر.

ثلاثه أوجه : نصب عمه ، وجزها ، ورفعها ، فالنصب بأن تكون كم للاستفهام والجز بأن تكون خبريه ، وكم مبتدأ فى الصورتين ، والرفع بأن تكون عمه مبتدأ نكره موصوفه بقوله : لك ، وقد حلت ، خبرها (١) وكم فى هذا الوجه فى محلّ النصب على أنّها مصدر أو ظرف ، والتقدير كم حلبه أو حلبه عمه لك وخاله قد حلت ، أو كم وقت أو وقتا عمه لك وخاله قد حلت ، فالمميّز أعنى حلبه أو وقت محذوف ، ومحلّهما إمّا الجزّ على أنّ كم خبريه ، أو النصب على أنّها استفهاميه ، وبعد ذلك عمه وهى نكره موصوفه مرفوعه بالابتداء ، وقد حلت الخبر .

ويحذف المميّز (٢) للعلم به نحو : كم مالك؟ فى الاستفهاميه أى : كم درهما مالك؟ وكم هنا ، فى محلّ الرفع على الابتداء ، ونحو : كم ضربت فى الخبريه ، أى كم ضربه أو مره ضربت (٣) وكم فى محلّ النصب على المصدر أو الظرف .

٨- ذكر الظروف المبيّنه

(٤)

وهى ثامن المبيّيات ، والظرف يكون معربا كما تقدّم فى المنصوبات (٥) ومبني وهو المراد هاهنا ، والبناء فى الظروف إمّا بقطعها عن الإضافه كما سنمثل ، وإمّا بالإضافه إلى غير المتمكّن كيومئذ ، وشرط بناء ما قطع عن الإضافه أن يكون المضاف إليه مرادا ، فإن قطع ولم يكن المضاف إليه مرادا أعرب .

نحو قوله : (٤)

ص: ٢٨٥

١- قال الأشمونى فى شرحه على الألفيه ، ٤ / ٨١ وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكره ، لأنّها قد وصفت بلك ، وبفدعاء محذوفه ، مدلول عليها بالمذكوره كما حذفت لك من صفه خاله مدلولاً عليها بلك الأولى ، والخبر قد حلت ، ولا بدّ من تقدير قد حلت أخرى لأنّ المخبر عنه حينئذ متعدّد ، لفظا ومعنى ، نظير زينب وهند قامت ، وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى كم وقت أو حلبه .

٢- الكافيه ، ٤٠٧ .

٣- شرح الوافيه ، ٣٠٠ .

٤- الكافيه ، ٤٠٧ .

٥- فى الصفحه ١٧٧ .

٦- ورد منسوباً لعبد الله بن يعرب فى شرح الشواهد ، ٢ / ٢٦٩ وليزيد بن الصّعق فى خزانه الأدب ، ١ / ٤٢٩ ، ومن غير نسبه فى شرح المفصل ، ٤ / ٨٨ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٠٢ وشرح شذور الذهب ، ١٠٤ وهمع الهوامع ، ١ / ٢١٠ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٦٩ وعن أبى عمرو الحميم مكان الفرات .

فساغ لى الشّراب وكننت قبلا

أكاد أغصّ بالماء الفرات

فأعرب قبلا ، ونصبه على الظرف ، لأنّ المضاف إليه غير مقدّر فيه ، وبنيت الظروف المقطوعه لافتقارها إلى المنوى كافتقار الحرف إلى الغير ، وبنيت على الضم ، لأنّ ذلك لا يوهم إعرابا ، لأنّ الضمّ لا يدخلها مضافه ، ومثال الظروف المقطوعه المبتئيه على الضمّ ، فوق وتحت وقبل وبعد وما أشبهها من الظروف المبهمه نحو : أمام ووراء وخلف وأسفل وأول في قولك : ابدأ بهذا أول وتسمّى هذه الظروف الغايات ، لأنها لما قطعت عن الإضافه جرت مجرى بعض الكلمه وصارت حدودا وغايات ينتهى إليها (١) وأجرى مجراها غير وحسب في قولك : لا غير وليس غير ، فلما قطع عن الإضافه غير وحسب بنيا على الضمّ ، وإن لم يكونا طرفين لكون المضاف إليه منويا فيهما ، فإن أضيفا أعربا .

ومن الظروف المبتئيه «حيث» وبنيت لافتقارها إلى جمله تبين معناها كافتقار الموصول إلى الصله ، وبنيت على الضمّ تشبيها بقبل وبعد (٢) ، وقد جاء فيها الفتح والكسر (٣) وتستعار للزمان (٤) كقوله : (٥)

للفتى عقل يعيش به

حيث تهدى ساقه قدمه

أى مدّه حياته ، ولا تضاف إلّا إلى الجملة ، وشدّ إضافتها إلى المفرد ، نحو قول الشاعر : (٦)

ص : ٢٨٦

١- شرح المفصل ، ٨٥ / ٤ - ٨٦ .

٢- شرح الوافيه ، ٣٠١ .

٣- الفتح فى بنى تميم من بنى يربوع وطهيه ، وبنو فقعس يخفضونها فى موضع الخفض ، وينصبونها فى موضع النصب ، واللغه العاليه حيث بالضم . اللسان ، حيث ، والمفصل ، ١٦٩ وشرح المفصل ، ٩١ / ٤ .

٤- نسب ذلك إلى الأخفش ، الهمع ، ٢١٢ / ١ .

٥- البيت لطرفه بن العبد ورد فى ديوانه ٨٦ وورد من غير نسبه فى مجالس ثعلب القسم الأول ١٩٧ وشرح المفصل ، ٩٢ / ٤ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٠٨ والهمع ، ٢١٢ / ١ .

٦- الرجز لم يعرف قائله وبعده : نجما يضىء كالشهاب لامعا ورد فى شرح المفصل ، ٩٠ / ٤ وشرح الكافيه ، ١٠٨ / ٢ ولسان العرب ، «حيث» والمغنى ، ١ / ١٣٣ وشرح شذور الذهب ، ١٣٠ وجمع الهوامع ، ١ / ٢١٢ وشرح شواهد المغنى ، ١ / ٣٩٠ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٢٥٤ وشرح الشواهد ، ٢ / ٢٥٤ .

أما ترى حيث سهيل طالعا

بنصب حيث لأنَّ الموجب لبنائها قد زال (١) وجرَّ سهيل بإضافتها إليه ونصب طالعا حالا من حيث.

ومنها : إذا الشرطية (٢) وإنما بنيت لتضمَّن معنا حرف الشرط (٣) ولا يجازى بها في غير الشعر ، ولا يقع بعدها إلَّا الجمله الفعلية غالبا (٤) ، إمَّا ظاهره نحو : إذا جاء زيد فأكرمه ، أو مقدَّره نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٥) أى إذا انشَقَّت السماء انشَقَّت ، وقد تتجرَّد عن معنى الشرط وتبقى للزمان فقط (٦) كقوله تعالى : (وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى) (٧) إذ التقدير أقسم بالليل حاصلًا فى وقت غشيانه.

ومنها : إذا التى للمفاجأة نحو : خرجت فإذا السبع ، أى فاجأت زمان وجود السبع (٨) ، وقد تقع جوابا للشرط كالفاء لما بين التعقيب والمفاجأة من المناسبه كقول تعالى : (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٩) أى فهم يقنطون ، وهى ظرف معمول لما دلَّ عليه من معنى فاجأت ، ويلزم المبتدأ بعدها غالبا ، لأنه لا بدَّ من إضافتها إلى جملة ، فإنك إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فزيد مبتدأ وخبره محذوف أى فإذا زيد مفاجيء ، فحذف لدلاله المعنى عليه.

ص: ٢٨٧

١- وهو افتقارها إلى الجمله بعدها المقتضى لبنائها ، فهى معربه حينئذ ونصبت إما على الظرفيه أو على المفعوليه ، إذا جعلت ترى من رؤيه القلب ، وقيل هى مبنيه دائما. شرح الشواهد ، ٢ / ٢٥٤.

٢- الكافيه ، ٤٠٧.

٣- شرح المفصل ، ٤ / ٩٥.

٤- قال : غالبا ، لأن الكوفيين والأخفش أجازوا إضافتها إلى الجمله الاسميّه. شرح ابن عقيل ٣ / ٦١.

٥- الآية ١ من سوره الانشقاق.

٦- هذا مذهب ابن الحاجب فى الآية ، قال فى شرح الكافيه ، ٢ / ٥٦٠ وقد تقع لمجرد الظرفيه كقوله تعالى «الآيه» لأنك لو جعلتها للشرط وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أقسم) المقدر الإنشائي فيفسد المعنى إذ يصير القسم مقيدا. وانظر شرح الكافيه للرضي ، ٢ / ١١١ - ١١٢ والمغنى ، ١ / ١٠٠.

٧- الآية ١ من سوره الليل.

٨- وهى عند الأخفش حرف ، والمصنف جعلها طرفا على مذهب الزجاج فيها. انظر رصف المباني ٦١ والمغنى ، ١ / ٨٧.

٩- من الآية ٣٦ من سوره الروم.

ومنها : إذ (١) ، وهي للزمان الماضي (٢) وعَلَّه بنائها ما قيل في إذا الشرطيَّة ولا يختصَّ بجمله معيَّنه كما اختصَّت إذا بالجمله الفعلية بل يقع بعد «إذ» الجملتان ؛ الفعلية والاسميَّة نحو : جئتكَ إذ قام زيد ، وإذ زيد قائم ، وإذ زيد يقوم ، ولم يستفصحا : إذ زيد قام (٣) لأنَّ إذ لما مضى من الزَّمان وقام فعل ماض ، فكان الأولى أَلَّا يفصل بينهما ، لأنَّها تطلب الفعل ، إذا وجدته في الخبر كما تطلبه الهمزة في قولك : أزيدا لقيته بخلاف إذ زيد يقوم ، لأنَّ يقوم مضارع للاسم ، لأنَّه مثل : زيد قائم ، فيحتمل فيه ذلك بخلاف قام لكونه غير مضارع للاسم ، وقد تكون «إذ» للمفاجأة (٤) كإذا وعليه قوله : (٥)

...

فبينما العسر إذ دارت مياسير

ومنها : أين وأنى (٦) وهما للمكان سواء كانا للاستفهام أو للشرط نحو : أين زيد ، وأين تكن أكن ، وأنى تقعد أقعد ، وبنيا لتضمَّنهما حرف الاستفهام أو حرف الشرط ، وقد استعملت أنى للزمان والحال كمتى وكيف (٧).

ومنها : متى وهي ظرف زمان (٨) في الاستفهام والشرط ، نحو : متى القتال ومتى تأتني أكرمك ، والفرق بينها وبين إذا ، أن متى للزمان المبهم ، وإذا للمعَّين.

ص: ٢٨٨

١- الكافية ، ٤٠٧.

٢- رصف المباني ، ٥٩.

٣- شرح الوافية ، ٣٠٢ وشرح المفصل ، ٩٦ / ٤.

٤- الكتاب ، ٢٣٢ / ٤ وشرح الكافية ، ١١٤ / ٢ - ١١٥.

٥- هذا عجز بيت صدره : استقدر الله خيرا وارضيَّ به وقد اختلف حول قائله وسجل الخلاف حوله السيوطي في شرح شواهد المغنى ، ٢٤٤ / ١ فنصَّ على أنه ينسب لعثمان بن لييد العذري ، أو لعثير أو حريث بن جبلة أو لعثير بن لييد وروى البيت من غير نسبه في الكتاب ، ٥٢٨ / ٣ وأمالى ابن الشجرى ، ٢٠٧ / ٢ - ٢٠٩ ومغنى اللبيب ، ٨٣ / ١ وشرح شذور الذهب ، ١٢٦ وهمع الهوامع ٢٠٥ / ١.

٦- الكافية ، ٤٠٧.

٧- شرح المفصل ، ١٠٩ / ٤.

٨- الكافية ، ٤٠٧ - ٤٠٨.

ومنها: أيان ، وهي ظرف زمان كمتى في الاستفهام كقوله تعالى: (يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) (١).

ومنها: كيف ، لزمان الحال (٢) تقول: كيف زيد أى على أى حال هو ، ولا يجازى بها فى الأفضح (٣) وإن دخلت ما عليها فتقول: كيف ما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون مع ما ، واختاره الزجاجى (٤) فى الجمل (٥) فتقول: كيفما تكن أكن.

ومن الظروف المبتدئ مد ومنذ (٦) وهما بمعنيين:

أحدهما: بمعنى أول المدّة فيليهما المفرد المعرفة ، وهو الزمان الذى يصلح أن يكون جوابا لمتى ليدلّ على أول المدّة الذى هو المطلوب ، كقولك: متى كان ابتداء رؤيه زيد ، فتقول فى الجواب: منذ أو مذ يوم الجمعه ، لأنّ جواب متى بتعيين الوقت ، فلذلك وليهما المفرد المعرفة أعنى قولك: مذ يوم الجمعه وشبهه.

والثانى: أن يكونا بمعنى جميع المدّة ، فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدّة التى هى المقصوده ، وهى الزمان الذى يصلح أن يكون جوابا لكم ، نحو: ما رأيتّه مذ أو منذ يومان ، وبنيا لشبههما بمن لأنّهما لا ابتداء الغايه فى الزمان كما أنّ من الابتداء لغايه فى المكان (٧) وقد يقع بعدهما أن أو الفعل أو المصدر نحو: ما رأيتّه مذ أن سافر ، أو مذ أنّه سافر ، أو مذ سافر أو مذ سفره ، فيجب تقدير زمان مضاف إلى كلّ واحد ممّا ذكر ، فيكون تقدير ذلك ، ما رأيتّه مذ زمان أن سافر ومذ زمان سافر ومذ زمان سفره ، ووجب ذلك لأنّ منذ ومذ لا ابتداء غايه الزمان ، فإذا

ص: ٢٨٩

١- من الآية ١٢ من سوره الذاريات.

٢- شرح المفصل ، ١٠٩ / ٤ وشرح الكافيه ، ١١٧ / ٢ وهمع الهوامع ، ٢١٤ / ١.

٣- الإنصاف ، ٦٤٣ / ٢ وشرح الكافيه ، ١١٧ / ٢ ومغنى اللبيب ٢٠٥ / ١.

٤- هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، من النحويين المشهورين ، أصله من نهاوند ، وأقام فى دمشق ، توفى سنة ٣٤٠ هـ انظر ترجمته فى إنباه الرواه ، ١٦٠ / ٢ ووفيات الأعيان ، ١٣٦ / ٣ . وبغية الوعاة ، ٧٧ / ٢ .

٥- قال فى الجمل ٢١١ «وحروف الجزاء إن ومهما وحيثما وإذ ما وكيف وكيفما وأين وأينما وأى وأيّان وما ومن» وما ذكره أبو الفداء هنا منقول من شرح الوافيه ، ٣٠٢ - ٣٠٣ .

٦- الكافيه ، ٤٠٨ .

٧- شرح الوافيه ، ٣٠٣ وشرح المفصل ، ٩٣ / ٤ ورفض المبانى ، ٣١٩ - ٣٢٨ والمغنى ، ٣٣٥ / ١ .

وليها غيره وجب تقديره ليتوّفّر عليهما ما يقتضيانه من الزّمان ، ومدّ ومدّ في هذه الصور المذكوره مبتدأ وما بعدهما خيرهما (١) وهما معرفتان ، لأنّهما في تأويل الإضافة لأنّهما بمعنى أوّل المدّه أو بمعنى جميع المدّه خلافا للزّجاج ، فإنّهما عنده خبران ، والمبتدأ ما بعدهما أى يوم الجمعة أوّل المدّه ، ويومان جميع تلك المدّه (٢).

ومنها : لدى (٣) وهى من الظروف المبتتية ، وفيها ثمانى لغات (٤) أربع مع ثبوت النون ، وأربع مع حذفها ، فالأربع التى مع ثبوت النون ، لدن بفتح اللام والدال ، ولدن بفتح اللام وضم الدال ، ولدن بفتح اللام وسكون الدال ، ولدن بضم اللام وسكون الدال ، والأربع التى مع حذف النون لد بفتح اللام وسكون الدال ، ولد بضم اللام وسكون الدال ، ولد بفتح اللام وضمّ الدال ، ولدى بفتح اللام وفتح الدال ، وإنّما بنيت لأنّ وضع لد ولد وضع الحرف ، وأجريت بقيه اللغات مجراها (٥) ومعناها أخصّ من معنى عند ، لأنّك تقول : عندى كذا ، لما كان فى حوزك سواء حضر ك أو لم يحضر ك ، ولدى لما حضر ك ولم يتجاوز ك. وحكمها أن يجزّ بها على الإضافة ، فتجزّ ما تضاف إليه ، نحو : المال لدى زيد ، لكن نصب العرب بلدن غدوه خاصه (٦) كأنّهم شبّهوا نونها بالتنون فنبصوا بها غدوه كما نصبوا زيتا فى قولهم : رطل زيتا (٧) قال الشاعر (٨) :

لدن غدوه حتّى أروح وصحبتى

عصاه على التّاهين شمّ المناخر

بنصب غدوه.

ص : ٢٩٠

١- المقتضب ٣ / ٣٠ والهمع ، ١ / ٢١٦.

٢- الهمع ، ١ / ٢١٦.

٣- الكافيه ، ٤٠٨.

٤- بلغت ١٧ لغه. انظر لدن ولدى ، للمحقق ٩ - ١٦.

٥- هذا رأى ابن الحاجب فى عله بنائها ، شرح الوافيه ، ٣٠٤ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٢٣.

٦- بعدها فى شرح الوافيه ، ٣٠٤ «تشبيها لنونها بالتنون لما رأوها تنزع عنها وتثبت» وانظر الكتاب ، ١ / ٥٩ وشرح التصريح ، ٢ / ٤٧.

٧- وفى شرح الكافيه لابن الحاجب ، ٢ / ٥٧٠ ، «كما نصب زيتا فى قولهم : عندى رطل زيتا».

٨- لم أهدد إلى قائله. وما رأيت أحدا ذكره فى المصادر التى بين يديّ.

ومنها : / قَطٌ ، وهي للماضى المنفى (١) تقول : ما فعلته قَطٌ ، ولا- تقول : ما أفعله قَطٌ ، وهي من القَطِّ الذى هو القطع ، لأنَّ الماضى منقطع من المستقبل ، وبنيت لأنَّ من لغاتها قط بتخفيف الطاء وهو وضع الحروف (٢) وأجريت أختها المشدَّده الطاء مجراها.

ومنها : عوض ، وهي ظرف للزمان المستقبل المنفى ، تقول : لا أفعله عوض أى أبداً إلَّا أنْ أبداً يستعمل فى النفى والإثبات ، وعوض تختص بالنفى ، وبنيت لقطعها عن الإضافة إذ المعنى عوض العائضين كدهر الداهرين (٣).

ومنها : أمس ، وبنيت لتضمينها معنى لام التعريف لأنها بمعنى الأمس ، وبنو تميم يمنعونها الصَّرف (٤).

والظروف المضافه إلى الجملة يجوز بناؤها على الفتح (٥) ويجوز إعرابها كقوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٦) بفتح يوم ورفعه فى السبعة (٧) وكذلك الظرف المضاف إلى إذ ، نحو قوله تعالى : (لَوْ يَفْتَرِدَى مِنْ عَذَابٍ يَوْمِنِذٍ) (٨) بفتح ميم يوم وجره فى السبعة (٩) وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح إذا أضيفا إلى ما أو إلى أن المخفَّفه أو المشدَّده (١٠) ، كقوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (١١).

ص: ٢٩١

١- الكافيه ، ٤٠٨.

٢- شرح الوافيه ، ٣٠٤ والنقل منه وشرح الكافيه ، ١٢٥ / ٢ ، والمغنى ، ١٧٥ / ١.

٣- بعدها فى شرح الكافيه لابن الحاجب ، ٥٧١ / ٢ : ولو لا ذلك لم تبين كما لم تبين أبداً لما لم يقصد فيها هذا المعنى وانظر شرح الوافيه ٣٠٤ وشرح المفصل ، ١٠٨ / ٤ ، والمغنى ١ / ١٥٠.

٤- انفرد أبو الفداء بالحديث عن أمس إذا لم يتحدث عنها ابن الحاجب فى شرح الوافيه ، ٣٠٤ ولا فى شرح الكافيه ، ٥٧١ / ٢ فقد انتقل فى الكتابين بعد عوض إلى الحديث عن الظروف المضافه إلى الجملة. وانظر فى أمس الكتاب ، ٢٨٣ / ٣ ، والهمع ، ٢٠٩ / ١.

٥- الكافيه ، ٤٠٨.

٦- من الآيه ١١٩ من سوره المائده.

٧- قرأ نافع بالنصب والباقون بالرفع ، كتاب السبعه ٢٥٠ والكشف ، ١ / ٤٢٣.

٨- من الآيه ١١ من سوره المعارج.

٩- قرأ نافع والكسائى بفتح الميم ، والباقون بكسرها ، الكشف ، ١ / ٥٣٢ والإتحاف ، ٤٢٤ والبيان ، ١٩ / ٢.

١٠- الإنصاف ، ١ / ٢٨٧.

١١- من الآيه ٢٣ من سوره الذاريات.

برفع مثل وفتحه في السبعة (١).

وقال الشاعر (٢):

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

حمامه في غصون ذات أو قال

بفتح غير مع أنها فاعل يمنع (٣)، لإضافتها إلى أن المصدرية وتقول: قيامي مثل ما أنك تقوم، وهو فاضل غير أنك أفضل منه، بفتح مثل وغير مع جواز رفعهما فقد جاز بناء غير ومثل على الفتح تشبيها بالظروف المضافه وجاز إعرابهما لأنهما يستحقان الإعراب.

ذكر اسم الجنس

(٤)

وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه (٥) فإنك تجد مثل ثوب ودار وما أشبههما موضوعا لواحد ولما ماثله بخلاف زيد وعمرو، فإنه لواحد بعينه ولا يدخل فيه مماثله ولا مخالفه، وينقسم اسم الجنس إلى اسم عين: إمّا غير صفة كرجل وفرس وثوب، وإمّا صفة كراكب وجالس، وإلى اسم معنى: إمّا غير صفة كعلم وجهل، وإمّا صفة كمفهوم ومضمر نحو: أتيت بكلام مفهوم، وفي النفس سرّ مضمر (٦).

ص: ٢٩٢

١- قرأ أبو بكر وحزمه والكسائي مثل بالرفع ونصبه الباقون. السبعة ٦٠٩ والكشف ٨٧ / ٢، والإتحاف ٣٩٩.

٢- البيت اختلف حول قائله فقد رواه سيبويه في الكتاب، ٣٢٩ / ٢ لرجل من كنانة وروى منسوباً لأبي قيس بن رفاعه في شرح المفصل، ٨٠ / ٣ وشرح شواهد المغنى، ١ / ٤٥٨ وخزانه الأدب، ٣ / ٤٠٦. وروى البيت من غير نسبة في الكشف لمكى، ٢ / ٢٨٧، وأمالى ابن الشجرى، ١ / ٤٦ - ٢ / ٢٦٤ والإنصاف، ١ / ٢٨٧ والبيان، ٢ / ٢٢٨، ولسان العرب، وقل، مغنى اللبيب، ١ / ١٥٩ / ٢ / ٥١٧ وشرح التصريح، ١ / ١٥ وهمع الهوامع، ١ / ٢١٩. منها: أى الوجناء وهى الناقه فى بيت قبله، الأوقال: الأعلى وهو أيضا ثمار الدوم يريد لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامه فنفرت، يعنى أنها حديده النفس يخامرها فرع وذعر لحده نفسها وذلك محمود فيها.

٣- شرح الوافية، ٣٠٥ - ٣٠٦.

٤- المفصل، ٦.

٥- فى إيضاح المفصل، ١ / ٦٨ هذا الحد مدخول فإن المعارف كلها غير العلم تدخل، إذ تصلح للشىء ولكل ما أشبهه، والصحيح أن يقال: هو ما علق على شىء لا بعينه.

٦- شرح المفصل، ١ / ٢٦.

وهى ما وضع لشيء بعينه ، قوله : بعينه ، فصل ، خرجت به النكره فإنها موضوعه لشيء لا بعينه ، والمعرفه مصدر ، من عرفت الشيء عرفانا ، ووصف بها الاسم كما قالوا : رجل عدل.

والمعارف خمس أنواع : الأول : المضمورات وقد تقدّم ذكرها.

الثانى : المبهمات وهى شيئان : أسماء الإشاره ، والموصولات ، وقد تقدّم أيضا (٢).

الثالث : المعرف ، وهو شيئان معرّف بالتداء نحو : يا رجل ، ومعرّف باللام نحو : الرجل ، والمعرّف باللام تكون اللام فيه لتعريف الماهية نحو : الإنسان حيوان ناطق ، وتكون لتعريف الجنس نحو : الرجل خير من المرأة أى جنس الرجل خير من جنس المرأة ، وتكون لتعريف استغراق الجنس وهى أن تدخل على جمع كقوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) (٣) وقيل : هى التى تصحّ أن تقع موقع كل (٤) كقولك : الإنسان قابل لصناعه الكتابه ، وتكون للعهد وهى لمعنيين ، أحدهما : أن يكون لمعهود فى الخارج ، وهو أن يذكر منكورا ثم يعاد المنكور معرّفا كقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) (٥) / والثانى : أن يكون لمعهود فى الذهن كقولك : ادخل السوق ، وليس بينك وبين المخاطب سوق وجودى معهود ، وتكون بمعنى الذى نحو : الضارب والمضروب وقد مرّ (٦) وأما ألفاظ التوكيد ، فقد قيل : تعريفها بالإضافه المنويّه إذ تقدير أجمعون ، أجمعهم (٧) وأما عند

ص : ٢٩٣

١- الكافيه ، ٤٠٨.

٢- فى ٢٦١ - ٢٦٣.

٣- من الآيه ٣٤ من سوره النساء.

٤- المغنى ، ١ / ٥٠.

٥- من الآيتين ١٥ - ١٦ من سوره المزمّل.

٦- فى ٢٦٦.

٧- هذا مذهب سيويه ٣ / ٢٠٣ والهمع ٢ / ١٢٤.

المحققين فتعريفها من قبيل تعريف علم الجنس كتعريف فعلان وأفعال ، وأسامة (١) فإن ألفاظ التواكيد موضوعه لماهية التواكيد ، وأما القول بالإضافه المنويّه فيلزم منه صرفها ولذلك عدل عنه (٢).

الرابع : العلم (٣) وهو ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. ويكون اسما : كزيد ، وكنية : كأبي عمر وأم كلثوم ، ولقبا ، كبطه.

وينقسم (٤) إلى مفرد : كزيد ، وإلى مركّب ، وهو إمّا جملة كتأيط شرا ، وإمّا مزجّي : كبعلبك وإمّا مضاف ومضاف إليه : كعبد مناف ، وكالكنى (٥) ، وينقسم العلم أيضا ، إلى منقول وإلى مرتجل ، فالمنقول (٦) هو ما نقل عن نكره ، وصار علما بالتثقل لا بالوضع ، وهو إمّا منقول عن اسم عين : كثور أو عن معنى : كفضل ، أو عن صفة : كمالك أو عن فعل (٧) وهو إمّا ماض كشمر قال الشاعر : (٨)

...

وهل أنا لاق حيّ قيس بن شمر

أو إمّا مضارع كيزيد ، وإما أمر كأطرقا (٩) قال الشاعر : (١٠)

على أطرقا باليات الخيام

إلّا الثمام وإلّا العصى

ص: ٢٩٤

١- في الهمع ، ١٢٤ / ٢ وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان.

٢- شرح المفصل ٣ / ٤٥ وهمع الهوامع ، ١٢٤ / ٢.

٣- في المفصل ، ٦ : وهو ما علق ... إلخ وفي الكافية ، ٤٠٨ العلم ما وضع ... إلخ.

٤- المفصل ٦ - ٧.

٥- إيضاح المفصل ١ / ٦٨ - ٦٩.

٦- المفصل ، ٧ - ٨.

٧- شرح المفصل ، ١ / ٢٩ وإيضاح المفصل ، ١ / ٦٩.

٨- هذا عجز بيت لامرئ القيس ورد في ديوانه ٣٨٣ وصدرة : فهل أنا ماش بين شوط وحيه وورد من غير نسبه في إيضاح المفصل ، ١ / ٧٤.

٩- أطرقا موضع بالحجاز. معجم ما استعجم ، للبكري ، ١ / ١٦٧ ، وقيل هو من نواحي مكة معجم البلدان ١ / ٢١٨.

١٠- البيت لأبي ذؤيب الهذليّ ورد في ديوان الهذليين ، ١ / ٦٥ وروى منسوباً له في المفصل ، ٨ والحلل ، ٣٦٥ وشرح المفصل ، ١ / ٢٩ - ٣١

وشرح الشواهد ، ١ / ٢٣١ ورواه الأشموني ، ١ / ١٣٢ من غير نسبه. الثمام نبت يحشى به فرج البيوت وأراد به ما يستر جوانب الخيمه والعصى جمع عصا.

والمرتجل (١) ما وضع للشئء أولاً من غير نقل ولا اشتقاق ، بل اخترع عند التسميّه ، وهو إمّا قياسيّ ، وهو ما كان جارياً على قياس كلامهم نحو : غطفان وعمران فإنّ نظيرهما في كلامهم نزوان وسرحان ، وإمّا غير قياسيّ وهو ما كان مخالفاً للأصول ، نحو : محبب وموهب وحيوه (٢) أمّا محبب فقياسه الإدغام لأنّ كلّ مفعّل عينه ولامه من جنس واحد يجب إدغامه ، فكان يجب أن يقال : محبّ ، وأمّا موهب فكان ينبغي أن يقال : بكسر الهاء لأنّه ليس في كلامهم مفعّل بفتح العين ، فاؤه واو ، وأمّا حيوه فكان ينبغي أن يقال حيّه ، لأنّ الواو والياء إذا اجتمعا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (٣) والمرتجل مشتق من الرّجل كأنّه قال ذلك وهو قائم على رجله.

والخامس : المضاف إضافه معنويّه إلى المضمّر ، أو إلى المبهم أو إلى المعرّف باللام أو إلى العلم وقد تقدّم أيضاً (٤).

ومن أقسام العلم ، أعلام الأجناس وهي أنواع : علم جنس الوحوش ، وعلم المعاني ، وعلم الأوقات ، وعلم الأعداد ، وعلم الكنى ، وعلم الأوزان.

أمّا علم جنس الوحوش (٥) : فالعلم فيه لحقيقه الجنس ، فإنّ الوحوش التي جنسها واحد ، لمّا كانت صورها غير متميّه بحيث يستحضرها الرائي ، نزل الجنس بمنزله الواحد من الأناسي فكأنّ الواضع أخذ الجنس دفعه وسمّاه نحو : أسامه وأبى الحرث ، فإنّ كلّاً منهما علم لجنس الأسد ، وثعاله وأبى الحصين علم لجنس الثعلب ، وقد يكون كنيته اسمه نحو : أبى براقش ، لطائر يتلوّن وابن دأيه للغراب ، وإمّا حكم لها بالعلميه لانتصاب الحال عنها ، وامتناع دخول لام التعريف عليها وامتناع إضافتها (٦) وقد يفرّق بين علم الجنس ، وعلم الشخص بأنّ علم الجنس

ص : ٢٩٥

١- المفصل ، ٩.

٢- شرح المفصل ، ٣٢ / ١.

٣- شرح المفصل ، ٣٣ / ١.

٤- في ٢١٤.

٥- المفصل ، ٩.

٦- شرح المفصل ، ٣٤ / ١ وشرح التصريح ، ١٢٤ / ١.

يقال على الواحد والكثير بلفظ واحد ، فتقول عن أسد واحد وعن جماعه أسود ، هذا أسامه مقبلا ، وعلم الشخص ليس كذلك ، فإنك تقول عن الواحد : زيد ، وعن الجماعه زيدون ، والفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، أن اسم الجنس يقبل اللام ، فتقول : أسد وعسل وماء ، والأسد والعسل والماء ، وعلم الجنس لا يقبل اللام فلا يقال الأسامه (١) وكذلك ما أشبهه من أعلام المعانى وغيرها.

وأما علم المعانى : فإنهم كما وضعوا للأعيان أعلاما وضعوا للمعانى أيضا أعلاما (٢) وهى فى المعنى بمنزلتها فى باب أسامه ، فسَمُوا التسبيح سبجان (٣) ، والذى يدل على أنه علم أنه ورد فى كلامهم غير منصرف ، ومنه قول الشاعر : (٤)

...

سبجان من علقمه الفاخر

وليس فيه غير الألف والنون ، وهما فى غير الصفات لا يمنعان الصرف إلا مع العلميه ، فوجب القول بها ، ولا يستعمل سبجان علما إلا قليلا فإن أكثر استعماله مضافا (٥) ، وإذا كان مضافا فلا يكون علما ، لأن الأعلام لا تضاف وهى أعلام ، لأن المعرفه لا تضاف ، وسَمُوا الفجور بفجار ، والذى يدل على أن فجار علم ، أن مدلوله الفجره ، والفجره معرفه فوجب أن يكون فجار معرفه ، وتعريفه إنما هو بالقصد ، والقصد هو الذى نعنى (٦) به العلميه (٧).

ص: ٢٩٦

١- حاشيه الصبان ، ١ / ١٣٤.

٢- الخصائص ، ٢ / ١٩٧ وشرح المفصل ، ١ / ٢٧.

٣- المفصل ، ١٠.

٤- هذا عجز بيت للأعشى وصدرة : أقول لَمَّا جاءنى فخره ورد فى ديوانه ، ١٩٣ وروى منسوباً له فى الكتاب ، ١ / ٣٢٤ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٣٤٧ - ٢ / ٢٥٠ وشرح المفصل ، ١ / ٣٧ - ١٢٠ وخزانه الأدب ، ٣ / ٣٩٧ وروى من غير نسبه فى المقتضب ، ٣ / ٢١٨ ومجالس ثعلب القسم الأول ، ٢١٦ والخصائص ، ٢ / ١٩٧ - ٣ / ٣٢ وهمع الهوامع ، ١ / ١٩٠.

٥- إيضاح المفصل ، ١ / ٨٨ - ٨٩ والنقل منه مع اختلاف يسير وكذا ما يأتى

٦- فى الأصل يعنى.

٧- شرح المفصل ١ / ٣٧ وإيضاح المفصل ، ١ / ٩٠.

وأما علم الأوقات (١): فإنهم وضعوا لها أعلاما كما وضعوا للمعاني (٢) فمنها: غدوه وهى علم على ما بين صلاه الغداه وطلوع الشمس ، والدليل على علميتها ، ورودها فى كلامهم غير منصرفه ، وليس فيها غير التأنيث بالتاء ، وهو لا يمنع إلّا مع العلميه وذلك إذا أردت غدوه يومك المعين ، وتستعمل معرفه ونكره ، وإذا نكرت وعزفت ، عزفت باللام كغيرها ، ويتصرف فيها بمعنى أنها تستعمل ظرفا وغير ظرف (٣).

ومن أعلام الأوقات سحر : وهو علم لقبيل الصبح إذا أردت به سحر ليلتك والذى يدلّ على أنه علم وروده غير منصرف كقولك ؛ خرجت يوم الجمع سحر ، غير منصرف وليس فيه ما يمنع الصّرف ، غير أن تقدّر فيه العلميه مع العدل عن الألف واللام (٤) وورد معرفه ونكره ، وإذا نكر صرف كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ نَعْمَةً مِنَّا) (٥) وحينئذ لا يكون لسحر ليلتك على التعيين لتنكره.

ومنها بكره : ووردت غير منصرفه للتأنيث والعلميه ، كما قيل فى غدوه إلّا أن بكره لا تكون إلا ظرفا فلا يتصرف فيها كما تصرف فى غدوه (٦).

وأما علم الأعداد : (٧) فالقول بعلميتها ضعيف ، لأنهم صاروا إليه لئلا يبتدئوا بنكره غير مخصّصه ، وذلك فى نحو قولك : سته ضعف ثلاثه وأربعه نصف ثمانيه ، فسته ونحوها فى مثل ذلك مبتدأ ، فلو لم تجعل علما للزم منع الصّرف بعله واحده ، ولزم الابتداء بالنكره من غير تخصيص ، وأيضا فالمراد بها كلّ سته ، فلو لا أنّها علم للزم استعمال مفرد النكره فى الإثبات للعموم ، ووجه ضعفه أنه يؤدى إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلاما ، إذ ما من نكره إلّا ويصلح استعمالها كذلك مثل رجل

ص: ٢٩٧

١- المفصل ، ١١.

٢- الخصائص ، ٢ / ١٩٨.

٣- شرح المفصل ، ١ / ٣٩ وإيضاح المفصل ، ١ / ٩٣.

٤- بعدها فى إيضاح المفصل ، ١ / ٩٣: ولو قيل إنه مبنى لتضمنه معنى الألف واللام لم يبعد عن الصواب.

٥- من الآيتين ٣٤ - ٣٥ من سوره القمر.

٦- الخصائص ، ٢ / ١٩٨ وشرح المفصل ، ١ / ٣٩.

٧- المفصل ، ١١.

خير من امرأه ، وهو باطل (١) والأولى أن يقال في أعلام ، الأعداد إنها نكرات لا أعلام وإنما جاز الابتداء بها على تقدير حذف المضاف ، ويكون المضاف المقدر «كلّ» وشبهه ، بحيث يكون التقدير ، كلّ ستّة ضعف ثلاثه ، كما في كلّ نكره قامت قرينه على أن حكمها غير مختص في جنسها مثل : تمره خير من جراده لكونه بمعنى كلّ تمره ، بناء على أنّ الخيريّه ليست مخصوصه بتمره واحده (٢) والمحققون من المتأخرين قالوا : الحقّ أن يقال إنّ أعلام الأعداد أعلام لماهياتها (٣) لأنها من أعلام الجنس التي هي أعلام لماهياتها المخصوصه الغير المتناوله لغيرها ، والماهية لا تقدر بالكلّ ولا توصف به ، لأنه شيء واحد ، وحينئذ لا يلزم الابتداء بنكره ، ولا منع الصّيرف بعله واحده ، ولا عموم النكره في الإثبات ، لكونها أعلاما للماهيات على ما ذكر آنفا فالقول بعلميتها حينئذ هو الأولى .

وأما علم الكنى (٤) : فمنه ما يكنى به عن أعلام الأناسى ، نحو : فلان وفلان وأبو فلان وأمّ فلان ، والدليل على علميته امتناع إضافته ، وامتناع دخول لام التعريف عليه ، إلّا أنّ وضعه ليس كوضع العلم الشخصى في الدلالة على مسمى معين بل كوضع العلم الجنسى ، لإطلاقه كناية على كلّ علم ، ومدلوله الاسم لا نفس المسمى ، ومنه ما يكنى به عن البهائم ، لكن يلزمه اللّام لنقصانه عن علم الأناسى نحو : الفلان والفلانه (٥) وأما هن وهنه فليسا كنايةتين عن الأعلام على الأصحّ وإنما يكنى بهما عن أسماء الأجناس (٦) .

وأما علم الأوزان (٧) : أى علم الأمثله التي توزن بها الكلم ، فهي إنّما وقعت

ص : ٢٩٨

- ١- إيضاح المفصل ، ٩٤ / ١ .
- ٢- المرجع السابق ، ٩٤ / ١ .
- ٣- تسهيل الفوائد ٣٢ وهمع الهوامع ٧٤ / ١ .
- ٤- المفصل ، ١٥ .
- ٥- إيضاح المفصل ، ١٠٧ / ١ وانظر التسهيل ، ٣٢ .
- ٦- هن للمذكر وهنه للمؤنث ، وذهب أبو عمرو إلى أنهما كنايةتان عن علم ما لا يعقل ، وقال بعضهم : عن علم ما يعقل . شرح المفصل ٤٨ / ١ وشرح الكافية ، ١٣٧ / ٢ وهمع الهوامع ، ٧٤ / ١ .
- ٧- المفصل ، ١١ .

فى اصطلاح النحويين ، فإنهم وضعوها (١) أعلاما لماهيات الأوزان المعهودة ، وهذه الأعلام تنقسم إلى أمثله تختص بوزن الأفعال نحو قولهم : فعل ماض ، ويفعل مستقبل ، وإلى أمثله لا تختص بالأفعال سواء كانت للأسماء وحدها ، أولها وللأفعال نحو قولهم : فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل ، صفة لا ينصرف ، أما الأمثله المختصه بوزن الأفعال ، فحكمها حكم موزونها ، بحيث إن كان الموزون معربا كان المثال معربا ، وإن كان الموزون مبنيًا كان المثال مبنيًا (٢) وأما الأمثله الغير المختصه بالأفعال ففيها مذهبان :

الأول : وهو اختيار الأكثر أن يجعل حكم المثال حكم نفسه لا حكم موزونه ، بحيث إن كان فى المثال ما يمنع من الصّرف منع وإلا فلا .

والثانى : أن يجعل حكمه حكم موزونه (٣) كما قيل فى الأمثله المختصه بالأفعال ، فعلى الأول وهو أن يجعل حكم المثال حكم نفسه ، تقول : وزن قائمه فاعله فلا يصرف المثال الذى هو فاعله ، للعلميه والتأنيث ، وعلى الثانى ، وهو أن يجعل حكم المثال حكم موزونه تقول : وزن قائمه فاعله مصروفا ، لأنّ موزونه أعنى قائمه مصروف (٤) .

ومن أقسام العلم : الأعلام التى تدخلها لام التعريف (٥) وهى على ضربين :

أحدهما : ما يلزمه اللّام (٦) وهو كلّ اسم ليس بصفه ولا مصدر سمى باللام نحو : النجم للثريا والدبران (٧) ، أو غلبت عليه اللّام نحو الصّيق لخويلد بن نفيل (٨) / وإنما اشترط أن لا يكون صفه ولا مصدرا لأن العلم إذا كان صفه أو مصدرا لم يكن

ص : ٢٩٩

١- بعدها فى إيضاح المفصل ، ١ / ٩٤ وضعوها لموزوناتها أعلاما على طريق الإيجاز والاختصار ، وهى فى الأعلام لموزوناتها بمنزله باب أسامه» وانظر الخصائص ، ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

٢- التسهيل ، ٣٢ .

٣- المقتضب ، ٣ / ٣٨٣ وشرح المفصل ، ١ / ٣٩ - ٤٠ وهمع الهوامع ، ١ / ٧٣ - ٧٤ .

٤- إيضاح المفصل ، ١ / ٩٥ .

٥- المفصل ، ١١ - ١٢ .

٦- الكتاب ، ٢ / ١٠١ .

٧- منزل للقمر القاموس المحيط ، دبر .

٨- هو أحد فرسان العرب سمى بذلك لأنه أصابته صاعقه ، وقيل : سمى بذلك لأنّ بنى تميم ضربوه على رأسه فأموه فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله . انظر لسان العرب ، صعق .

من هذا القسم ، لأن اللام تكون فيه جائزه لا لازمه كما سيذكر هو.

ثانيها : ما لا تكون فيه اللام لازمه ، وهو كل اسم كان صفه في الأصل أو مصدرًا نحو : الحارث والفضل (١).

ومن أقسام العلم : الأعلام التي يجوز إضافتها ، وإدخال لام التعريف عليها (٢) لا من قبيل أنّها صفه أو مصدر بل من قبيل وقوع العلم مشتركًا بين جماعه من الأمه المسّماه به نحو : مضر الحمراء وربيعه الفرس (٣) ، وقول الشّاعر : (٤)

باعد أمّ العمرو من أسيرها

حرّاس أبواب على قصورها

ومن أقسام العلم ، العلم بالغلبه (٥) وهو ما كان عن غير قصد من واضح ، ويلزمه أحد أمرين : إما الإضافه نحو : ابن عباس وابن عمر ، فإنّ ذلك غلب عليهما واختصاصًا به دون إخوتهما ، وإما اللّام كالصّعق حسبما تقدّم.

والمعارف تترتب في المعرفه ، فأعرف المعارف المضمرة المتكلّم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب ثمّ الأعلام ثمّ المبهمات ثمّ الداخلة عليه حرف التعريف والمنادى ، والمضاف إلى أحدها إضافه معنويه ، وقيل في ترتيبها غير ذلك وما ذكرنا ، هو الأكثر (٦).

ذكر النكره

(٧)

وهي ما وضع لشيء لا بعينه ، وعلامات النكره كثيره ، منها : أن يقبل الاسم لام التعريف أو يصحّ إضافته أو يقبل ربّ أو يدخل عليه كم الخبريه أو يكون حالًا ،

ص : ٣٠٠

١- إيضاح المفصل ، ١ / ٩٩.

٢- المفصل ، ١٢.

٣- وأنمار الشاه ، هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تراثًا ناطقًا وصامتًا فأتوا أفعى نجران حكيم الزمان ، فجعل القبه لحمراء ، والذهب لمضر ، والأفراس لربيعة والشاه لأنمار ، وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفًا له بذلك. شرح المفصل ، ١ / ٤٤.

٤- الرجز لأبي النجم ، الفضل بن قدامه. ورد منسوبًا له في المفصل ، ١٣ وشرح المفصل ، ١ / ٤٤ ومن غير نسبه في المقتضب ٤ / ٤٩ والمنصف ، ٣ / ١٣٤ والإنصاف ، ١ / ٣١٧ وشرح المفصل ، ٢ / ١٣٢ ووصف المباني ٧٧ ولسان العرب وبر ، والمغنى ، ١ / ٥٢.

٥- المفصل ، ١١.

٦- الإنصاف ، ٢ / ٧٠٧ وشرح المفصل ، ٣ / ١٥٦ - ٥ / ٨٧ وشرح التصريح ، ١ / ٩٥.

٧- الكافية ، ٤٠٨.

أو تمييزاً، وتترتب النكرات كما ترتب المعارف، فأنكر النكرات أعَمَّها كموجود ثم جسم ثم جسم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم رجل كريم ابن فلان (١). ثم لا يزال الاسم يقترب بكثره الصفات من المعرفه، حتى يتعرّف فيوضع له اسم ينوب عن جميعها وهو العلم.

ذكر اسم العدد

إشاره

(٢)

والعدد عند المحققين هو الكميّه المتألفه من الوحدات، فعلى هذا لا يكون الواحد عددا بل مبدأ العدد (٣). واختلف في الاثنين فعند الأكثر أنّه عدد، وأما عند النحويين فالواحد والاثنان من العدد لدخولهما تحت الكميّه (٤) والمراد بدخولهما تحت الكميّه أنه لو قيل: كم عندك؟ صحّ أن تقول في الجواب: واحد واثنان، واعلم أنّ العدد معلوم الكميّه مجهول الجنس، ولذلك احتاج إلى المميّز، وهو بخلاف الجمع فإنّ الجمع معلوم الجنس مجهول الكميّه، وأصول الأعداد اثنتا عشره كلمه (٥) واحد إلى عشره، ومائه وألف، ويتولّد منها أعداد غير متناهيه، والتولّد، إمّا تنبيه نحو: مئتين وألفين، أو جمع في المعنى نحو: عشرين ومئات وألوف، أو عطف نحو: أحد وعشرين، أو تركيب نحو: أحد عشر (٦)، وأمّا استعماله بحسب التذكير والتأنيث: فواحد واثنان للمذكر، وواحد واثنان للمؤنث وهو جار على القياس في كون المذكر للمذكر، والمؤنث للمؤنث، وثلاثه للمذكر نحو: ثلاثه رجال، وثلاث للمؤنث نحو: ثلاث نسوه، وثلاث ليال إلى عشره رجال، وعشر نسوه، وعشر ليال، وهو غير جار على القياس المشهور (٧) وأما قوله تعالى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ

ص: ٣٠١

١- المقتضب ٢٨٠ / ٤ وشرح المفصل، ٨٨ / ٥ ومجيب الندا، ١٨٢.

٢- الكافي، ٤٠٨.

٣- لعدم وجود حاشيه سفلى له، حيث قالوا: إنّ لكلّ عدد حاشيتين سفلى وعليا، والعدد عندهم هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء كالاثنين، فإنّ حاشيته السفلى واحده والعليا ثلاثه، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب. انظر شرح التصريح، ٢ / ٢٦٩.

٤- شرح الكافي، ٢ / ١٤٥.

٥- الكافي، ٤٠٨ - ٤٠٩.

٦- في شرح الكافي، ٢ / ١٤٦ وإضافته نحو: ثلاثمائه وثلاثه آلاف.

٧- شرح المفصل، ١٨ / ٦.

أمثاله(١) فإن الأمثال هي الحسنات في المعنى ، فاكسبت التأنيث من المضاف إليه (٢) وقد يحذف المميز استغناء عنه بالصيغ الدالة عليه ، فتقول : سرت ثلاثا وعشرا ، المراد ثلاث ليال ، وعشر ليال قال تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) (٣) أى وعشر ليال ، ويجوز أن تقول : ثلاث دواب حملا على ظاهر لفظه دابته ، وثلاثة دواب بتقدير ثلاثة أشياء ، وإذا جاوزت عشره قلت للمذكر : أحد عشر رجلا ، واثنان عشر رجلا ، وللمؤنث إحدى عشره واثنان عشره امرأه ، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر وثلاث عشره إلى تسع عشره للمؤنث ، والعين في ثلاثه عشر إلى تسعة عشر مفتوحة على الألف والساكن على الألف ، والشين في المؤنث من ثلاث عشره إلى تسعة عشر ، ساكنه على الألف ، وبنو تميم يكسرونها (٥) فيقولون : ثلاث عشر ، ولك في ثمانى عشر للمؤنث (٦) فتح الياء وجاء إسكانها وحذفها بكسر النون ، وشد حذفها بفتح النون. وعشرون وأخواتها ، أى ثلاثون وأربعون إلى تسعين في المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو : عشرون رجلا وامرأه إلى تسعين رجلا وامرأه ، وإذا عطفت عشرين إلى تسعين على واحد إلى تسعة ، فتسعمل ما دون العشرة على ما عرفت ، وتعطف عليها عشرين بتغيير لفظ واحد إلى أحد ، وتغيير لفظ واحده إلى إحدى ، فتقول للمذكر : أحد وعشرون رجلا ، وللمؤنث : إحدى وعشرون امرأة ، ثم تأخذ ما بعد الواحد على ما شرح ، وتعطف (٧) عليه ، فتقول : اثنان وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون امرأة إلى تسعة وتسعين رجلا ، وتسع وتسعين امرأة ، وإنما لم تركب الآحاد مع عشرين وأخواتها كما ركبت مع العشرة ، لأن الواو في عشرون والياء في عشرين وأخواتها علامه للإعراب ، والتركيب موجب للبناء فتعذر ، وتقول في المذكر

ص: ٣٠٢

- ١- من الآية ، ١٦٠ من سورة الأنعام.
- ٢- شرح التصريح ، ٢ / ٢٧١.
- ٣- من الآية ٢٣٤ من سورة البقره.
- ٤- شرح الأشموني ، ٤ / ٦٧.
- ٥- لأنهم كرهوا توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمه الواحده مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحه فعدلوا من فتح وسطها إلى كسره. شرح الكافيه ، ٢ / ١٥٠ وانظر الكتاب ، ٣ / ٥٥٧.
- ٦- الكافيه ، ٤٠٩.
- ٧- شرح الوافيه ، ٣١٠.

والمؤنث : مائه ومائتان وألف وألفان بلفظ واحد ، ونحو : مائه رجل ومائه امرأة وألف رجل وألفا امرأة ، وإذا جاوزت المائة تستعمله على ما عرفت من واحد إلى تسعة وتسعين ، وتعطفه على مائه ، فتقول : مائه وخمسه رجال ، ومائه وخمسة نسوة ومائه وأحد عشر واثنا عشر رجلا ، وإحدى عشرة ، واثنتا عشرة امرأة ، ومائه وثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأة إلى مائه وتسعة وتسعين رجلا ، وتسع وتسعين امرأة ، وكذلك تعطف على المائتين إلى الألف .

ذكر تمييز الثلاثة إلى العشرة

(١)

تمييز الثلاثة إلى العشرة مخفوض ومجموع إما لفظا نحو : ثلاثة رجال أو مجموع معنى نحو : تسعة رهط ، إذ هو اسم جمع وليس بجمع ، لأنه لا واحد له من لفظه ، أما خفضه فلا يضافه العدد إلى المميز المذكور ، وإنما أضيف إلى المميز ، لأن ما بعده هو المقصود وأما كونه جمعا ؛ فليوافق العدد المعدود ، لكونه إياه في المعنى ، لكن إذا ميزت من الثلاثة إلى العشرة بالمائة ، فإنه يكون بمفرد مخفوض ، ولا- تجمع المائة فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائه ، وكان القياس أن يقال : ثلاث مئآت ، أو ثلاث مئين (٢) وقد أتى به الشاعر على الأصل فقال : (٣)

ثلاث مئين للملوك وفي بها

...

لكنه شاذ في الاستعمال ، وإنما أفردوه لأنهم استثقلوا اجتماع الجمع ، أعنى مئآت والتأنيث ، وليس كذلك ثلاث نساء ، لأن مئآت يلزمه الإضافة إلى ما بعده ولا يلزم إضافة نساء إلى ما بعده .

ص : ٣٠٣

١- الكافية ، ٤٠٩ .

٢- شرح الوافية ، ٣١١ وانظر الكتاب ، ١ / ٢٠٩ وشرح المفصل ، ٦ / ١٩ - ٢١ وشرح الكافية ، ٢ / ١٥٣ وشرح التصريح ، ٢ / ٢٧٢ .

٣- هذا صدر بيت للفرزدق وعجزه : ردائي وجلت عن وجه الأهاتم ورد في ديوانه ، ٢ / ٨٥٣ وورد منسوبا له في أمالي ابن الشجري ، ٢ / ٢٤ -

٦٤ وشرح الشواهد ، ٤ / ٩٥ وشرح التصريح ، ٢ / ٢٧٢ ، ومن غير نسبه في المقتضب ، ٢ / ١٦٧ وشرح المفصل ، ٦ / ٢١ وشرح الكافية ، ٢ / ١٥٣

وشرح الأشموني ، ٤ / ٦٥ ، الأهاتم هم بنو الأهاتم بن سنان ، وأراد بالرداء السيف .

(١)

ومميّز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد أمّا نصبه فلتتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من أحد عشر إلى تسعة عشر، لأنّ كلّ تنوين حذف لغير اللّام والإضافه فهو في تقدير الثبوت (٢) وأمّا ما فيه نون كالعشرين إلى التسعين فإنّه يتعدّر إضافته مع وجود النون المشبهه لنون الجمع، ولو حذفت كان حذف حرف من كلمه ليست بجمع محقّق، فلما تعدّرت الإضافة وجب نصبه (٣)، وقد تقدّم في باب التمييز (٤) من تحقيق عدم إضافة عشرين وأخواتها إلى المميّز، ما أغنى عن الإعادة، وأمّا إفراده، فلحصول الغرض به مع كونه أخف من الجمع (٥).

ذكر تمييز المائه وما فوقها

(٤)

ومميّز المائه والألف ومميّز تشبيه المائه والألف، ومميّز جمع الألف، مخفوض مفرد، نحو: مائه رجل ومائتا رجل، وثلاثه آلاف رجل، أما خفضه فللإضافه، وأمّا إفراده فلحصول الغرض به وهو أخف من الجمع (٧).

ذكر ما لا يميّز وغير ذلك

(٨)

لا يميّز الواحد والاثنان، فلا يقال: اثنا رجل للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما، فإنّ رجلا يدل على الواحد، ورجلين على الاثنين (٩) بخلاف الجمع نحو: رجال، فإنّه لا يدلّ على العدد المعين، فاحتيج فيه إلى ذكر العدد والمعدود، وأمّا قولهم: رجل

ص: ٣٠٤

١- الكافيه ٤٠٩.

٢- شرح الكافيه، ١٥٤ / ٢.

٣- شرح المفصل، ١٩ / ٦.

٤- في الصفحه ١٩٠.

٥- شرح الكافيه، ١٥٤ / ٢.

٦- الكافيه، ٤٠٩.

٧- شرح الوافيه، ٣١١ وشرح الكافيه، ١٥٤ / ٢.

٨- الكافيه، ٤٠٩.

٩- شرح الوافيه، ١١٢.

واحد ورجلان اثنان فالتأكيد ، وإذا كان المعدود مؤنثا ولفظه مذكرا ، أو بالعكس ، جاز تذكير العدد وتأنيثه ، فتقول : ثلاث أشخاص ، نظرا إلى المعنى ، لأنَّ الشخص يطلق على المرأه أيضا ، وثلاثة أشخاص نظرا إلى اللفظ ؛ لأنَّ لفظ الشخص مذكّر وكذلك عكسه أعنى أن يكون المعدود مذكرا ولفظه مؤنثا نحو : ثلاثه أنفس ، نظرا إلى المعنى ، لأنَّ النفس تطلق على الرجل أيضا ، وثلاث أنفس نظرا إلى اللفظ ، لأنَّ لفظ النفس مؤنث ، واعتبار اللفظ أقيس لأنه أظهر (١) ومن ذلك قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) (٢) والمراد آدم.

ذكر التصير والحال

(٣)

ويشتق من اسم العدد ، اسم فاعل كقولك : ثالث ورابع وخامس ونحوه ، وله معنيان :

فالأول : أن يشتق اسم الفاعل باعتبار التصير ؛ بمعنى أن يكون زائدا على المذكور معه بواحد ، كقولك : ثانى واحد ، وثالث اثنين إلى عاشر تسعه فى المذكّر ، وثانيه واحده وثالثه اثنين إلى عاشره تسع فى المؤنث ، أى هذا الذى صير الواحد بانضمام نفسه إليه اثنين ، وصير التسعه عشره بنفسه ، بمعنى أنه ثنى الواحد ، وعشر التسعه (٤) قال تعالى : (ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثِهِ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) (٥) أى إلّا هو مصير الثلاثة أربعه ، ولا يتجاوز فيه عن العاشر والعاشره ، فلا يقال : خامس عشر أربعه عشر ، وسيبويه والمتقدمون يجيزون خامس أربعه عشر (٦) والصحيح عدم جواز ذلك ، وهو مذهب الأخفش والمبرد والمتأخرين (٧) لأنه مأخوذ من الفعل ، والتقدير كان واحدا فثنيته أو اثنين فثلثتهما أو تسعه فعشرتهم ، وليس لما بعد العشره ما يمكن

ص: ٣٠٥

١- شرح التصريح ، ٢ / ٢٧١.

٢- من الآية ١٨٩ من سوره الأعراف.

٣- الكافيه ، ٤٠٩.

٤- شرح المفصل ، ٦ / ٣٥ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٥٨.

٥- من الآية ٧ من سوره المجادله.

٦- الكتاب ٣ / ٥٦١ وتسهيل الفوائد ١٢٢ وشرح التصريح ، ٢ / ٢٧٨.

٧- المقتضب ، ٢ / ١٨١ وشرح المفصل ، ٦ / ٣٦ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٥٩ وانظر شرح الوافيه ، ٣١٢ - ٣١٣.

منه ذلك ، وأما خامس أربعة عشر ، فليس هو اسم فاعل من العدد المركب .

والثاني : أن يشتق اسم الفاعل باعتبار حاله من غير أن يتعرّض فيه إلى أنه مصير ، كما اعتبر في المعنى الأول ، وهذا الاسم المذكور الذي لا يعتبر فيه التصيير ، يضاف إلى عدد موافق له في اللفظ نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثه ، قال الله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثِهِ) (١) لأنّ ثالث ثلاثه لو أضفته إلى أقل أو أكثر فسد ، لأنّ الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من الاثنين ، ولا من الأربعة ، وإنما هو أحد ثلاثه ، وهذا القسم الذي هو باعتبار الحال يجوز استعماله فيما زاد على العشرة لارتفاع المانع المذكور في القسم الأول ، لأنّ اسم الفاعل فيه ليس مشتقا من الفعل بل هو مثل لابن وتامر ، فتقول : حادى عشر ، أحد عشر إلى تاسع عشر ، تسعه عشر (٢) ويفتح الياء من حادى عشر وثاني عشر مع جواز سكونها أيضا ، وكما تجب المطابقة بين الاسم المذكور وبين ما أضيف إليه في العدد ، كذلك تجب المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث ، كقولك للمذكّر : حادى عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعه عشر ، وللمؤنث : حاديه عشره إحدى عشره إلى تاسعه عشره تسع عشره ، فيجىء فيه تأنيثان ، أعنى تاء حاديه وتاء عشره ، وألف إحدى وتاء عشره وحادى عشر أحد عشر ، وحاديه عشره إحدى عشره عشره مركب مبنى على الفتح ، لأنّ الأصل حادى وعشره ، ويجب فيه تسكين شين عشره ، لثلاثا يتوالى أكثر من أربع متحركات ، ويجوز أن يقال : ثالث ثلاثه عشر ، إذ لا لبس ، لأنّ المراد : ثالث عشر ثلاثه عشر ، إلّا أنك تعربه لفوات التركيب المقتضى للبناء (٣) .

ذكر تعريف الأعداد

تعريف العدد المركب ؛ هو أن تعرّف الاسم الأول بانفراده نحو : الأحد عشر رجلا ، والاثنى عشره امرأه إلى التسعه عشر (٤) لأنّه لما تنزّل بالتركيب منزله الكلمه

ص : ٣٠٦

١- من الآية ، ٧٣ من سوره المائده .

٢- الكتاب ، ٥٦٠ / ٣ والمقتضب ، ١٨٠ / ٢ والإنصاف ، ٣٢٢ / ١ ، وشرح التصريح ، ٢ / ٢٧٧ .

٣- شرح الوافيه ، ٣١٣ .

٤- اختلف النحويون حول ذلك على ثلاثة آراء : أحدها - ما ذكره أبو الفداء - وهو مذهب البصريين أن تدخل أَل التعريف على الاسم الأول ، فيقال : عندى الأحد عشر درهما . الثاني : وهو مذهب الكوفيين والأخفش ، أن تدخل أَل التعريف على الاسمين الأولين نحو : عندى الأحد عشر درهما ، الثالث : وهو مذهب قوم من الكتاب فهم يدخلون أَل على الأسماء الثلاثه وهو فاسد ؛ لأنّ التمييز لا يكون إلّا نكره . الأنصاف ، ١ / ٣١٢ .

الواحد لم يدخل التعريف إلّا على الجزء الأول ، وأما العدد المعطوف فيتعرّف الاسمان معا نحو : الأحد والعشرون رجلا ، والإحدى والعشرون امرأة إلى التسعه والتسعين رجلا والتسع والتسعين امرأة وأما المميّز المجرور فإنّما يعرّف الاسم الأخير فقط (١) نحو : ثلاثة الرجال وثلاث النسوة ، وثلاثمائة الدرهم ، وثلاثة آلاف الرجل ، وكذلك جميع هذا الباب وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في باب الإضافة (٢).

ذكر المذكر والمؤنث

(٣)

المؤنث ما فيه علامه تأنيث لفظا أو تقديرا ، والمذكر بخلافه ، وعلامه التأنيث التاء نحو : طلحه ، والألف المقصوره نحو : حبلى ، وسلمى ، ودفلى ، والألف الممدوده نحو : نفساء وكبرياء وخنفساء ، وحمراء وعاشوراء (٤) ، والمؤنث ينقسم إلى لفظى كما ذكرنا وإلى معنوى ، ويقال له : التقديرى أيضا ، وهو ما يكون علامه التأنيث فيه مقدره ولا يقدر غير التاء ، بدليل ظهورها فى الاسم الثلاثى عند التصغير ، نحو : عيينه وأذينه وأريضه ، وأمّا الزائد على ثلاثه أحرف نحو : عناق ، وهى الأثنى من ولد المعز (٥) وعقرب ، فإنّ الحرف الرابع فيه قام مقام التاء ، ولذلك لا تأتى التاء فى تصغيره (٦).

وكلّ من اللفظى والمعنوى وهو التقديرى ، ينقسم إلى حقيقى ، وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان ، وإلى غير حقيقى ، وهو ما كان بخلافه ، أمّا اللفظى الحقيقى فكأمرأه وناقه وسعدى ، وأمّا اللفظى الغير الحقيقى ، فكذكرى وحمزه علما على رجل ، وأمّا المعنوى وهو التقديرى ، فالحقيقى منه كهند وزينب وأتان ، والغير الحقيقى منه كقدم

ص: ٣٠٧

١- المقتضب ، ٢ / ١٧٣.

٢- فى الصفحه ٢١٤.

٣- الكافيه ، ٤١٠.

٤- شرح المفصل ، ٥ / ٨٨.

٥- اللسان ، عنق.

٦- شرح المفصل ، ٥ / ٩٦.

وأذن ، وكذلك كل عضو زوج غير الخدين وذلك كاليد ، فإنه مؤنث معنوي أعني تقديرًا (١) ويستدل على المؤنث المعنوي بأمر منها الإشاره ، نحو : هذه قدر ، وعود الضمير ، نحو : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) (٢) والنعت ، كدار واسع ، والحال ، كأبصرت الشمس مشرقه ، والخبر : كالشمس طالعه ، ولحوق علامه التأنيث في الفعل ، كقوله تعالى : (وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ) (٣).

ويجب أن يسند الفعل المتصرف أو شبهه إلى المؤنث الظاهر الحقيقي بالتاء (٤) كقولك : قامت هند ، وزيد قائمه جاريتيه ، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار إن شئت ألحقت التاء ، وإن شئت لم تلحق ، كقولك : جاءت البيته وجاء البيته (٥) ، وأما تأنيث الأعلام فالمعتبر فيه المعنى دون اللفظ ، لأنها نقلت من معناها إلى مدلول آخر ، فاعتبر فيها المدلول الثاني دون الأول ، فلا يقال : جاءت طلحه وأعجبتني طلحه (٦) خلافا لبعض الكوفيين ، واعلم أنه يجوز حذف التاء من المسند إلى الحقيقي إذا فصل بين الفعل والمؤنث فاصل ، ولم يلبس ، كقولهم : حضر القاضي اليوم امرأه وكقول الشاعر : (٧)

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

...

وإذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث ، لزم التاء ، سواء كان مؤنثا حقيقيا أو غير حقيقي ، كقولك : هند قامت ، والشمس طلعت ، لأن المضمّر لما كان أشدّ اتصالا

ص: ٣٠٨

- ١- في حاشيه ياسين على شرح التصريح ، ٢ / ٢٨٦ ما كان من الأعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث إلّا الحاجبين والمنخرين والخدين فإنها مذكرة والمرجع السماع.
- ٢- الآية ١ من سورة الشمس.
- ٣- الآية ٢٩ من سورة القيامة.
- ٤- الكافيه ، ٤١٠.
- ٥- شرح الوافيه ، ٣١٤ والنقل منه.
- ٦- المقتضب ، ٣ / ٢٤٨.
- ٧- هذا صدر بيت لجرير وعجزه : على باب استها صلب وشام ورد في ديوانه ، ٥١٥ وورد منسوبا له في شرح المفصل ، ٥ / ٩٢ وشرح الشواهد ، ٢ / ٥٢ وورد من غير نسبه في المقتضب ، ٢ / ١٤٥ - ٣ / ٣٤٩ والخصائص ، ٢ / ٤١٤ وأمالى ابن الشجرى ، ٢ / ٥٥ والإنصاف ، ١ / ١٧٥ الصّلب : جمع صليب ، والشام : جمع شامه وهى نقطه سوداء.

بالفعل ، لزمت العلامة للفعل وأما قول الشاعر : (١)

فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

بحذف العلامة من أبقل وهو مسند إلى ضمير الأرض ، فكان يجب أن يقول : أبقلت ، فمؤول بأنه أراد بالأرض : المكان والموضع ، لا يقال ما ذكرتموه يلزم منه وجوب : طلحه جاءتنى ، وجواز : جاءتنى طلحه مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا ، وهو خلاف المشهور ، لأننا نقول : إنه قد تقدّم أن المعتبر فى تأنيث الأعلام المعنى دون اللفظ ، فحينئذ لا يرد.

وحكم الجمع إذا أسند الفعل إلى ظاهر كحكم المؤنث غير الحقيقي - سواء كان جمع المؤنث السالم أو الجمع المكثّر - مطلقا (٢) فى جواز تذكير الفعل وتأنيثه ، نحو : قام الرجال والزينات ، وقامت الرجال والزينات (٣) خلا- جمع المذكر السالم ، فإنه لم يجر إلحاق التاء بفعله ، لأن لفظ المذكر الحقيقي موجود فيه فتقول : جاء المسلمون ليس إلّا (٤) وإلحاق هذه التاء إنما هو للإيدان بأنّ الفاعل مؤنث وليس بضمير أصلا.

واعلم أنه يجب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ظاهر المثنى الحقيقي ، فتقول : قامت المسلمتان ليس إلّا ، بخلاف ما إذا أسند إلى ظاهر جمع المؤنث الحقيقي حيث جاز فيه الأمران ، أعنى تذكير الفعل وتأنيثه ، كما تقدّم ، وإنما كان كذلك ، لأنّ تاء التأنيث سقطت من الواحد فى جمع المؤنث السالم لئلا يجتمع تأنيثان ، وثبتت فى المثنى ،

ص : ٣٠٩

١- البيت لعامر بن جؤين الطائى ، ورد منسوباً له فى الكتاب ، ٢ / ٤٦ وشرح المفصل ، ٥ / ٩٤ وشرح التصريح ، ١ / ٢٧٨ وشرح الشواهد ، ٢ / ٥٣ وخزانه الأدب ، ١ / ٢ وورد من غير نسبه فى الخصائص ، ٢ / ٤١١ والمحتسب ، ٢ / ١١٢ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٣٦١ وشرح الكافية ، ٢ / ١٧٠ ومغنى اللبيب ، ٢ / ٦٥٦ - ٦٧٠ وشرح ابن عقيل ، ٢ / ٩٢ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٧١ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٥٣ وروى فى بعض المصادر إبقالها بالضم فلا شاهد فيه حينئذ.

٢- الكافية ، ٤١٠.

٣- شرح المفصل ، ٥ / ١٠٣ وشرح التصريح ، ١ / ٢٨٠.

٤- قال الأشمونى ، ٢ / ٥٤ : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلّا أنّ سلامه نظم الواحد فى جمعى التصحيح ، أوجبت التذكير فى نحو : قام الزيدون ، والتأنيث فى نحو : قامت الهندات ، وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين.

فوجب تأنيث الفعل حيث ثبت ، ولم يجر حيث سقطت ، وإذا أسند الفعل إلى ضمير جمع من يعقل غير المذكر السالم (١) جاز فيه : فعلت وفعلوا ، نحو : الرجال خرجت باعتبار الجماعه ، وخرجوا باعتبار الجمع ، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في ضميره إلّا الواو فقط كقولك : المسلمون قدموا ، ولا يجوز أن يقال : الزيدون قدمت ، وكذلك ما أشبهه. وإذا أسند الفعل إلى ضمير جمع غير المذكر العاقل جاز فيه فعلت وفعلن ، وغير المذكر العاقل ثلاثه أنواع وهى : جمع المؤنث اللفظى ، وجمع المؤنث التقديرى ، وجمع المذكر غير العاقل ، فإنّ هذه الجموع إذا أسندت (٢) الفعل إلى ضمائرهما ، جاز فيه الأمران تقول : [المسلمات والليالى والهنديات والعيون والأيام حسنت وحسن] (٣) وأما حكم الضمائر ، فيجوز في ضمير جمع المذكر العاقل المكشّر نحو : الرجال ، أن تقول ضربتهم وضربتها ، وفي ضمير جمع غير المذكر العاقل وهو الأنواع الثلاثه المذكوره أعنى المؤنث اللفظى والمؤنث التقديرى ، والمذكر الغير العاقل ، أن تقول : المسلمات والليالى والهنديات والعيون والأيام أكرمتهن وأكرمتها ، وأما في ضمير جمع المذكر السالم ، نحو : المسلمين والزيدين فلا يجوز أن تقول غير أكرمتهم فقط ، فحاصل ذلك ، أن أكرمتهن تختصّ بالأنواع الثلاثه المذكوره ، وأكرمتها مشترك بين الأنواع الثلاثه ، وبين الجمع المكشّر للمذكر العاقل ، وأكرمتهم مشترك بين جمع المذكر السالم والجمع المكشّر للمذكر العاقل المذكور (٤).

ذكر التشبيه

إشارة

(٥)

اعلم أن التشبيه أصلها العطف بدليل أنّ الشّاعر إذا اضطر راجع الأصل كقوله : (٤)

ص : ٣١٠

١- الكافيه ، ٤١٠.

٢- غير واضحه فى الأصل.

٣- ما بين المعقوفين غير واضحه فى الأصل. وانظر شرح الوافيه ، ٣١٥.

٤- غير واضحه فى الأصل. وانظر شرح الكافيه ، ٢ / ١٧٠ - ١٨٠.

٥- الكافيه ، ٤١٠.

٦- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى نسب له فى الجمهره ، ١ / ٩٥ ، سكك. وورد من غير نسبه فى أمالى ابن - الشجرى ، ١ / ١٠ والمخصص ،

١١ / ٢٠٠ - ١٣ / ٣٩ وشرح المفصل ، ٤ / ١٣٨ - ٨ / ٩١ والمساعد ، ١ / ٤٢ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٧٣ ونسب لرؤبه فى ملحقات ديوانه ، ١ / ١٩١

السك : نوع من الطيب ، ذبحت أى شققت وفتقت.

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ

فَأَرَهُ مَسَكٌ ذَبَحَتْ فِي سَكِّ

وَأَمَّا عَدْلٌ عَنْهُ إِجَازًا وَاجْتِصَارًا ، وَالْمَثْنَى فِي الْإِصْطِلَاحِ ، هُوَ مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلْفٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا فِي حَالِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ ، لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَدُّ فِي التَّنْثِيهِ مِنْ اتِّحَادِ اللَّفْظَيْنِ إِذَا تَنَبَّهَ مَخْتَلَفَى اللَّفْظِ ، فَالْوَجْهُ أَنَّ تَغْلِبَ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْآخَرِ كَالْقَمَرَيْنِ وَالْعَمْرَيْنِ (١) وَأَقْرَبًا تَنْبِيهُ الْأَسْمِ الْمَشْتَرَكِ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِيهِ كَقَوْلِكَ : عَيْنَانِ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِمَا الْعَيْنَ الْبَاصِرَةَ وَالْعَيْنَ الْفَوَّارَةَ ، فَمَمْنُوعٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَأَجَازَةٌ بَعْضُهُمْ مَحْتَجًّا بِأَنَّ نَسْبَهُ الْأَسْمِ الْمَشْتَرَكِ إِلَى مَسْمِيَّاتِهِ كَنَسْبِهِ الْعِلْمِ الْمَشْتَرَكِ إِلَى مَسْمِيَّاتِهِ وَتَنْبِيهِ الْعِلْمِ الْمَشْتَرَكِ جَائِزَةٌ بِالِاتِّفَاقِ فَكَذَلِكَ الْمَشْتَرَكُ (٢).

ذِكْرُ تَنْبِيهِ الْمَلْحَقِ بِالصَّحِيحِ ، وَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

(٣)

أَمَّا الْمَلْحَقُ بِالصَّحِيحِ ، وَهُوَ نَحْوُ : ظَبْيٍ وَالْقَاضِي ، فَيُنْتَبِهُ كَالصَّحِيحِ ، فَتَقُولُ : ظَبْيَانِ وَقَاضِيَانِ ، وَظَبْيَيْنِ وَقَاضِيَيْنِ ، وَأَمَّا الْمَقْصُورُ وَهُوَ : مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ ؛ فَهُوَ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا وَأَلْفُهُ بَدَلَ عَنِ الْوَوِ ، فَيُنْتَبِهُ بِقَلْبِ أَلْفِهِ الْوَوِ نَحْوُ : عَصُوبِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ :

الأول : الثلاثي الذي ألفه بدل عن الياء ، نحو : فتى .

الثاني : الثلاثي الذي ألفه ليست بدلا عن الواو ولا عن الياء وسمع فيه الإماله نحو : متى ، لو سمي به .

ص : ٣١١

١- قال الرضى فى شرح الكافية ، ٢ / ١٧٢ : وقد يثنى ويجمع غير المتفقين فى اللفظ كالعمرين وذلك بعد أن يجعل متفقى اللفظ بالتغليب ، بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شخص واحد كتماثل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فقالوا : العمران وكذا القمران والحسان وينبغى أن يغلب الأخف لفظا كما فى العمرين لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو أبلغ فى الخفة ، وإن كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر كالعمرين فى الشمس والقمر .

٢- انظر خلافهم حول ذلك فى شرح الكافية ، ٢ / ١٧٢ والهمع ، ١ / ٤٣ .

٣- الكافية ، ٤١٠ .

الثالث : الذى لا يكون ثلاثياً وألفه بدل عن واو نحو : ملهى.

الرابع : الذى لا يكون ثلاثياً وألفه بدل عن ياء نحو : أعشى.

الخامس : الذى لا يكون ثلاثياً وألفه ليست بدلا عن واو ولا- عن ياء ، نحو حبارى ، فإنَّ ألف هذه الأقسام كلها تقلب ياء فى التثنيه ، فتقول : فتيان ومتيان ، وملهيان ، وأعشيان ، وحباريان ، لكون الياء أخفَّ من الواو (١).

وأما الممدود وهو ما كان فى آخره همزه ، قبلها ألف زائده فهو أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون همزته أصلية كقراء بضم القاف وهو المتنسك (٢).

ثانيها : أن تكون همزته زائده للإلحاق نحو : حرباء ملحقا بسرداح ، فيثنى هذان القسمان بثبوت الهمزه فيهما لكونها أصلية أو فى حكم الهمزه الأصلية ، فتقول : قراءان ، وحرباءان ، ومنهم من يقلب الهمزه التى للإلحاق ياء فيقول فى حرباء : حربايان ، كأنَّ الزائد عنده للإلحاق هو الياء ثم قلبت همزه لوقوعها بعد ألف زائده (٣).

ثالثها : أن تكون همزته زائده للتأنيث ، فيثنى بقلب همزته واوا ، إيدانا بزيادتها ، وفرقا بينها وبين الأصلية فتقول فى صحراء وحمراء : صحراوان وحمراوان ، -.

رابعها : أن تكون همزته لا أصلية ولا للإلحاق ولا للتأنيث بل تكون منقلبه عن أصل ، فيثنى على الوجهين بردها إلى أصلها ، وإثباتها على حالها ، لمشابهتها الأصلية من حيث كونها غير زائده فتقول فى كساء ورداء : كساوان وردايان ، وكساءان ورداءان (٤) وتحذف نون المثنى لإضافته (٥) نحو : ضاربا زيد ، لكون الإضافة تدلّ على الاتصال وثبوت النون يدلّ على الانفصال ، وقد تحذف فى غير الإضافة لضروره

ص: ٣١٢

- ١- الكتاب ، ٣ / ٣٨٦ - ٣٨٩ والمقتضب ، ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٣ / ٤٠ - ٨٧ - ٨٨ وشرح المفصل ، ٤ / ١٤٦ - ١٤٩.
- ٢- يقال : رجل قراء وامرأه قراءه ، وتقرأ : تفقه وتنسك ، اللسان ، قرأ.
- ٣- الكتاب ، ٣ / ٣٩١ والمقتضب ، ٣ / ٣٩ - ٨٧ وشرح الأشمونى ، ٤ / ١١١.
- ٤- الكتاب ، ٣ / ٣٩١ وشرح المفصل ، ٤ / ١٤٩ وانظر شرح الوافية ، ٣١٦.
- ٥- الكافية ، ٤١٠.

الشعر كقول الشاعر: (١)

هما خطنا إما إيسار ومته

وإما دم والقتل بالحرّ أجدر

فيمن رفع فيه إيسار ، وأمّا من جرّه ، فإنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه يأمّا ، وقد تحذف ألف التثنيه إذا لقيها ساكن بعدها نحو : غلاما الرجل ، وأمّا ياؤها فإن لاقت متحركا بقيت ساكنه نحو : غلامى زيد (٢) وإن لاقت ساكنا كسرت كقوله تعالى : (يا صاحبي السجن) (٣) وتثبت تاء المؤنث في التثنيه لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر نحو : مسلمتان ، وحذفت على خلاف القياس في خصيه وأليه ، عند تثنيتهما ، فيقال : خصيان وأليان ، وخصيين وأليين ، قال : (٤)

ترتج ألياه ارتجاج الوطب

لعدم التباس المذكر بالمؤنث فيه ، وقد جاء إثباتها فيهما ، وهو القياس والحذف أكثر استعمالا (٥).

ذكر الجمع

إشاره

(٦)

الجمع ما دلّ على آحاد مقصوده بحروف مفرده بتغيير ما (٧). فقوله : ما دلّ على آحاد ، يخرج به المفرد والتثنيه ، وقوله : مقصوده بحروف مفرده ، يخرج به أسماء

ص: ٣١٣

١- البيت لتأبط شرا ، ورد منسوبا له في شرح الحماسه ، ١ / ٧٩ ولسان العرب ، خطط ، وشرح الشواهد ، ٢ / ٢٧٧ وشرح شواهد المغنى ، ٢ / ٩٧٥ وروى من غير نسبه في الخصائص ، ٢ / ٤٠٥ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٧٦ ومغنى اللبيب ، ٢ / ٦٩٩ وهمع الهوامع ، ١ / ٤٩ - ٢ / ٥٢ وشرح الأشمونى ، ٢ / ٢٧٧ ، وروى إيسار ، (بالرفع) وإيسار (بالجر) ، وقد وضحه المصنف.

٢- شرح المفصل ، ٥ / ١٤٦.

٣- من الآيه ٣٩ من سوره يوسف.

٤- الرجز لم يعرف قائله ، ورد في المقتضب ، ٣ / ٤١ والمنصف ، ٢ / ١٣١ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ٢٠ وشرح المفصل ، ٤ / ١٤٣ - ١٤٥ والمقرب ، ٢ / ٤٥ وشرح الكافيه ، ٢ / ١٧٦. الوطب : زق اللين.

٥- أمالى ابن الشجرى ، ١ / ٢٠ والمقرب ، ٢ / ٤٥.

٦- الكافيه ، ٤١٠ - ٤١١.

٧- قوله : بتغيير ما. سقط من شرح الوافيه ، ٣١٨ وبعدها في الشرح المذكور « كرجال لأنه دل على ثلاثه فصاعدا بحروف مفرده وهو رجل ».

الجموع نحو: رهط فإنه ليس له مفرد (١) ويدخل نحو: رجال، فإنه دال على آحاد بحروف مفردة، وقوله بتغيير ما، يعني أى تغيير فرضي، ولو في التقدير كما سنذكر في فلك وهجان.

واعلم أن نحو: تمر وركب ليس بجمع على الأصح (٢) وأجاز الكوفيون في تمر ونحوه، والأخفش في ركب ونحوه، أن يكونا جمعين والصحيح الأول، لأن وزن تمر وركب فعل، وفعل ليس من أبنية الجموع، ولأن تمرا اسم جنس، كعسل وأسماء الأجناس ليست بجمع (٣)، والفلك والهجان جمع عند جماعه (٤) ويقولون: إن ضمّه فلك في المفرد كضمّه قفل، وضمّه فلك في الجمع كضمّه أسد وسقف، وإن كسره هجان في المفرد ككسره كتاب وحمار، وكسره هجان في الجمع ككسره رجال (٥)، وهجان يقع على الواحد والجمع، تقول: ناقة هجان ونوق هجان، والهجان الإبل البيض.

واعلم أنه قد اختلف في أقل الجمع فذهب الأكثرون إلى أنه ثلاثة لأن لفظ التثنية مغاير للفظ الجمع، فوجب أن يكون معنى التثنية مغايرا لمعنى الجمع، فلا تصدق التثنية على أقل الجمع (٦)، وذهب بعضهم إلى أن أقل الجمع اثنان لعود ضمير الجمع على الاثنان كقوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا) (٧) وأيضا فلاشتراك تثنية المتكلم وجمعه في الضمير نحو: قمنا، والجمع إما صحيح؛ وهو ما

ص: ٣١٤

١- بعدها في الأصل مشطوب عليه «ويخرج به نحو تمر وركب لأن آحادهما ليست مقصوده» وهي مذكوره بعد.

٢- بعدها في الأصل مشطوب عليه «لأنها ليست مقصوده بحروف مفرداها».

٣- بعدها في شرح الوافية، ٣١٨ «والراكب ليس بجمع وإن وافق الركب في حروفه الوجهين الأولين» ورد أبو حيان رأى الأخفش بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جموعا ردت في التصغير إلى مفرداتها، ومما رد به على الكوفيين أيضا أن تمرا ونحوه لو كانت جموعا لم يجز وصفها بالمفرد وقد وصفت به في قوله تعالى: إليه يصعد الكلم الطيب فاطر ١٠، انظر همع الهوامع، ٢ / ١٨٤ - ١٨٥.

٤- ذهب أكثر النحويين إلى كون هذا الضرب جمعا، وذهب بعضهم إلى أنه من أسماء الجموع، وذهب آخرون إلى كونه اسما مفردا يذكر ويؤنث. انظر همع الهوامع، ٢ / ١٨٥.

٥- شرح الوافية، ٣١٨ - ٣١٩.

٦- حاشية ياسين على مجيب النداء، ١ / ١٠٩.

٧- من الآية ٩ من سورة الحجرات.

سلم فيه بناء الواحد ونظمه ، وإما مكسّر ؛ وهو ما لم يسلم فيه ، والصحيح إما لمؤنث ويأتي بيانه ، وإما لمذكّر .

ذكر جمع المذكر السالم

(١)

وهو ما لحقته او مضموم ما قبلها رفعا ، أو ياء مكسور ما قبلها نصبا وجزّا ونون مفتوحه ، ليدلّ على أنّ معه أكثر من جنسه ، نحو : هؤلاء الزيدون ، ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، والنون فيه عوض من حركة الواحد وتنوينه ، وحركت لالتقاء الساكنين فتحا طلبا للتخفيف ، وللفرق بينها وبين نون التثنيه ، وشرط هذا الجمع فى الاسم أن يكون مذكّرا علما عاقلا (٢) فيجمع نحو : زيد وعمرو ولا يجمع نحو : لا حق (٣) وشدقم (٤) ، لكونه لغير عاقل ، وعلم بقوله : مذكّر ، أنّ ما فيه تاء التأنيث لا يجمع كذلك ، نحو : طلحه وحمره فإنّه يجمع بالألف والتاء نحو : طلحه وطلحات (٥) وإن كان صفه ، فشرطه أن يكون مذكّرا عالما ، وإنما قال : (٦) عالما ، ولم يقل عاقلا ؛ ليدخل فيه صفات البارئ تعالى نحو : (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) (٧)

ص: ٣١٥

١- الكافيه ، ٤١١ .

٢- الكافيه ، ٤١١ .

٣- اسم فرس لمعاويه بن أبى سفيان القاموس المحيط ، لحق .

٤- كجعفر ، فحل للنعمان بن المنذر القاموس المحيط ، شدقم .

٥- وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقا . انظر الهمع ، ١ / ٤٥ وشرح الأشموني ، ١ / ٨١ .

٦- لعل مراده ما ذكره ابن الحاجب فى شرح الوافيه ، ٣١٧ إذ قال : فالذكر اسما علما ذوفهم وفى الصفات عالم بعلم أو ما نص عليه صاحب المفصل من قبل ١٨٨ إذ قال : فالذى بالواو والنون لمن يعلم فى صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدين . وقد بين ابن يعيش ذلك بقوله : وإنما قال لمن يعلم ، ولم يقل لمن يعقل ، لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله : والأرض فرشناها فنعم الماهدون - ٤٨ الذاريات - «وقوله : أم نحن الخالقون - ٥٩ الواقعه وقوله أم نحن الزارعون - ٦٤ الواقعه - وهو كثير ، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأنّ البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل . انظر شرح المفصل ، ٥ / ٣ وذهب جمهور النحويين إلى اشتراط التذكير والعقل بدون العلم ، وقالوا : إنّ هذه الجموع سماعيه ملحقة بجمع المذكر السالم ولا يقاس عليها فلا يقال : الرحيمون ولا الحكيمون . انظر همع الهوامع ، ١ / ٤٦ وشرح الأشموني ، ومعها حاشيه الصبان ، ١ / ٨١ .

٧- من الآيه ٤٨ من سوره الذاريات .

(وَتَحْرُجُ الْوَارِثُونَ) (١) لأنه لا- يوصف بالعقل في العرف ، ويوصف بالعلم ، وشرط الجمع الصحيح في الصفه أن لا- يكون فعلاّن فعلى نحو : سكران ، ولا أفعال فعلاء نحو : أحمر وأبيض ، ولا مستويا فيه المذكر والمؤنث نحو : جريح وصبور ، أما فعلاّن فعلى ، فلاّن فعلاّن فعلاّن جمع هذا الجمع نحو : ندماّن وندماّنون ، فلو جمع سكران كذلك لالتبس به (٢). وأما باب أحمر فللفرق بينه وبين أفعال التفضيل ، فإنّ أفعال التفضيل جمع به ، نحو : أفضل وأفضلون ، وأمّا جريح وهو فعيل بمعنى مفعول ، فللفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ، فإنّه جمع مصحّحا نحو : سميع وسميعون ، وأمّا صبور فإنّه لَمّا وافقوا بين المذكر والمؤنث في المفرد ، لم يخالفوا بينهما في الجمع ، فلم يقولوا : صبورون ولا صبورات بل صبر فيهما ، ومن شرط جمع الصفه أيضا ، أن لا تكون بتاء تأنث مثل : علامه ونسابه (٣) خلافا للكوفيين فإنّهم يجيزون في علامه ونسابه ، علامون ونسابون ، وفي طلحه وحمزه ، طلحون وحمزون ، وكذلك ما أشبه ذلك.

واعلم أنّ الاسم إن كان ملحقا بالصحيح فيجمع جمع الصحيح ، فتقول في دلو وظبي : دلوون وظبيون علمين وإن كان معتلا ؛ فإن كان آخره ياء قبلها كسره حذفت الياء وضمّ ما قبل الواو ، نحو قاض ، فيقال : قاضون في الرفع ، وقاضين في النصب والجر ، لأنّ أصل ذلك قاضيون فحذفت الضمّه استتقالا لها على الياء بعد الكسره ، فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع ، فحذفت الياء ثم قلبوا الكسره التي على الضاد ضمّه ، ليتمكن النطق بالواو ، وأصل قاضين قاضيين كرهوا الكسره على الياء بعد الكسره فحذفوها فالتقى ساكنان ، ياء القاضى وياء الإعراب ، فحذفت الأولى وبقى ما قبل ياء الإعراب مكسورا على ما كان عليه.

وإن كان آخره ألفا حذفت لالتقاء الساكنين وترك ما قبل الياء مفتوحا لتدلّ الفتحة على الألف المحذوفه ، فيقال في الرفع : مصطفون بفتح الفاء ، وفي النصب

ص: ٣١٦

١- من الآية ٢٣ من سورة الحجر.

٢- أى لالتبس بباب فعلاّن فعلاّن ، شرح الوافية ٣١٩.

٣- شرح الكافية ، ١٨٢ / ٢ - ١٨٣ وشرح التصريح ، ٧٠ / ١ - ٧٢ وهمع الهوامع ، ١ / ٤٥ وشرح الأشموني ، ١ / ٨١.

والجر : مصطفين بفتحها أيضا ، وأجاز الكوفيون ضمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء قياسا على المنقوص وهو ضعيف (١) لأنَّ النَّصَّ في قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) (٢) (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) (٣) على خلافه ، وأيضا فإنَّ فتحه ما قبل الألف في نحو : مصطفى لم يتعدَّ بقاؤها ، فلم يجب التغيير ، فبقيت الفتحه على حالها (٤) ، وكذلك القول في جميع ما هو من هذا الباب نحو : يحيى وما أشبهه ، وتحذف نون جمع المذكر السالم بالإضافه (٥) ، لأنها عوض عن حركة الواحد وتنوينه ، كقوله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (٦) وأما ما ورد من نحو : أرضين وسنين من كونه جمع جمع سلامه وهو غير مذكَّر عاقل فشاذ فلا يرد نقضا ، وقد ثبتت نونه في الإضافه تنبيها على أنَّ ذلك ونحوه ليس من جموع السالمه القياسيه (٧) ، كقول الشاعر : (٨)

دعاني من نجد فإنَّ سنينه

لعين بنا شيئا وشيننا مردا

ذكر جمع المؤنث الصحيح

(٩)

وهو ما في آخره تاء زائده بعد ألف زائده ، كقولك : قائمات ومسلمات وقال زائده (١٠) لثلاث يتوهم أنَّ أبياتا وأصواتا ونحو ذلك منه ، فإنَّ التاء في نحو : الأبيات

ص: ٣١٧

١- انظر تفصيل ذلك في الكتاب ، ٣ / ٣٩٤ وهمع الهوامع ، ١ / ٤٦ وشرح الأشموني ، ٤ / ١١٤ .

٢- من الآية ، ١٣٩ من سورة آل عمران .

٣- من الآية ٤٧ من سورة ص .

٤- شرح الوافية ، ٣١٩ .

٥- الكافية ، ٤١١ .

٦- من الآية ١٩٦ من سورة البقره .

٧- واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع . شرح ابن عقيل ، ١ / ٦٥ .

٨- البيت للصمّه بن عبد الله القشيري . ورد منصوبا له في شرح الشواهد ، ١ / ٨٦ وشرح التصريح ، ١ / ٧٧ ومن غير نسبه في أمالي ابن الشجري ،

٢ / ٥٣ وشرح الكافية ، ٢ / ١٨٥ ولسان العرب ، سني ، وشرح ابن عقيل ، ١ / ٦٥ وشرح الأشموني ، ١ / ٨٦ .

٩- في الكافية ، ٤١١ ؛ المؤنث ما لحق آخره ألف وتاء .

١٠- مراده ما ذكره ابن الحاجب في شرح الوافية ، ٣٢٠ إذ قال «والجمع المؤنث الصحيح ما في آخره تاء زائده بعد ألف» .

والأصوات ، أصليته لا زائده ، والمؤنث إن كان صفه وله مذكر ، فشرط جمعه بالألف والتاء أن يكون مذكّره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزيه للفرع على الأصل في جمع السّلامه فلا يجمع نحو : سكرى وحمراء وجريح ، هذا الجمع لامتناع جمع مذكّره بالواو والنون ، فلا يقال : حمراوات وسكريات لامتناع أحمرّون وسكرانون (١) فإن قيل : قد جمع خضراء بالألف والتاء في قوله عليه السلام : «ليس في الخضراوات صدقه» (٢) فالجواب : أنه مؤوّل بأنه جمع لمسمّى الخضراوات نحو : البقل وغيره ، لا للصفه التي هي خضراء ، فإنّ مسمّى الخضراوات مذكّر غير عاقل ، وهو مما يجمع جمع السّلامه أعني بالألف والتاء كما سنذكره الآن. وإن كان صفه وليس له مذكّر نحو : حائض وحامل مما حذف منه تاء التأنيث ، فيجمع مكسرا كقولك : حوائض وحوامل ، وأما إذا لم يحذف منه التاء فيجمع بالألف والتاء ، كقولك في حائضه وحامله : حائضات وحاملات لأنّه لو كان لهما مذكّر لجمع مصحّحا (٣). وأما إن كان اسم المؤنث غير صفه فيجمع بالألف والتاء من غير شريطه ، نحو : بيضات وطلحات وزينبات ، وقد جمع بالألف والتاء مذكّر غير عاقل نحو : بوقات وحمامات وسرادقات (٤).

ذكر جمع التكسير

(٥)

وهو ما تغيّر فيه بناء واحده ، نحو : رجال وأفراس ، وقد يكون زياده نحو : رجل ورجال وبنقصان : ككتاب وكتب ، وقد يكون تغيّر البناء تقدير يا نحو : فلك

ص: ٣١٨

١- شرح الوافيه ، ٣٢٠ وانظر شرح الكافيه ، ١٨٧ / ٢ وشرح التصريح ، ٨١ / ١ وهمع الهوامع ، ٢٢ / ١.
٢- انظره في النهايه ، لابن الأثير ، ٣٣٤ / ١ وجامع الترمذى ، مع شرح تحفه الأهودى ، ١٢ / ٢ ومختصر شرح الجامع الصغير للمناوى ، ٢٣١ / ٢ وفى لسان العرب ، حضر ، ما نصه «وإنما جمعه هذا الجمع لأنه قد صار اسما لهذه البقول لا صفه» ونقل الشيخ ياسين فى حاشيته على شرح التصريح عن الدنوشرى قوله وإذا سمى بذلك جمع مؤنث جمع بالألف والتاء لخروجه عن الوصفيه وعلى ذلك الحديث وانظر شرح الكافيه ، ٢ / ١٨٧.

٣- شرح الوافيه ، ٣٢٠.

٤- شرح التصريح ، ٧٩ / ٢ وهمع الهوامع ، ٢٣ / ١.

٥- الكافيه ، ٤١١.

وهجان كما مرَّ (١)، وجمع التفسير يعمّ من يعقل وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كرجال وأفراس وكرام وحمر وشقر، والجمع ينقسم إلى جمع قلّه، وجمع كثره، فجمع قلّه: هو الذى يطلق (٢) على العشره فما دونها إلى الثلاثه وأقسامه: أفعل كأكلب، وأفعال كأجمال، وأفعلة كأرغفه، وفعله كغلمه (٣)، والجمع الصحيح، وهو نوعان: المذكر السالم كزيدبن، والمؤنث السالم كمسلمات، وجمع الكثره ما عدا ذلك، ويستعار كل واحد منهما للآخر، كقوله تعالى: (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) (٤) موضع أقرأ (٥).

ذكر الأسماء المتصله بالأفعال

إشاره

وهي ثمانية: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفه المشبّهه، وأفعال التفضيل، وهذه الخمسه هي المذكوره في كتب النحو لكونها تعمل، وأما الثلاثه الباقية فهي: اسم الزمان واسم المكان واسم الآله، وهذه الثلاثه من قسم التصريف، لكونها لا تعمل، وقد أثبتناها وغيرها من أبواب التصريف في كتابنا هذا لكونه من كتب الكناش، فأجرى مجرى الكناش، ومعنى كون هذه الأسماء متصله بالأفعال، أنها لا تنفك عن معنى الفعل، لأنّ المصدر اسم الفعل (٦) واسم الفاعل، اسم لما قام به الفعل، وكذلك البواقي على ما سيأتى.

١- ذكر المصدر

(٧)

وهو اسم الحدث الجارى على الفعل، والمراد بهذا الحدث الجارى، المعنى

ص: ٣١٩

١- فى الصفحه ٣١٤.

٢- فى الأصل ينطلق، وفى شرح الكافيه، لابن الحاجب، ٢ / ٦١٢ «ويعى بالقله أنه يطلق على العشره فما دونها ظاهرا فيه» وفى شرح الوافيه ٣٢١ فجمع القله العشره فما دونها ظاهرا وجمع الكثره لما فوق ذلك.

٣- وعن ابن السراج أنه اسم جمع، همع الهوامع، ٢ / ١٧٥.

٤- من الآيه ٢٢٨ من سوره البقره.

٥- ونصه فى شرح الكافيه، لابن الحاجب، ٢ / ٦١٢: وقد يستعمل كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعاره كقوله تعالى ثلاثه قروء فى موضع أقرأ وكقولك: ثلاثه رجال وإن لم يكن من لفظ القله.

٦- المقتضب، ٣ / ٦٨ - ٤ / ٢٩٩.

٧- الكافيه، ٤١١.

الصادر من الفاعل المجزّد عن الزمان ، ومعنى الجارى على الفعل ، أنّ كلّ مصدر لا بدّ له من فعل لفظا أو تقديرا ، يذكر المصدر بيانا لمعنى ذلك الفعل نحو : ضربا فى قولك ضربت ضربا (١) . واعلم أنّ المفعول المطلق أعمّ من المصدر ، لأنّ كلّ مصدر لا بدّ له من فعل من لفظه ، وليس كلّ مفعول مطلق كذلك ، نحو : ويحه وويله ، واعلم أنّ مصدر الفعل الثلاثى المجرد من الزيادة سماعى (٢) . والمشهور أنه اثنان وثلاثون : (٣) :

١ - فعل : كحمد وضرب .

٢ - فعل كعلم وفسق .

٣ - فعل : كشكر وشرب .

٤ - فعلة : كرحمه وكثره .

٥ - فعلة : كحميه ونشده .

٦ - فعلة : كعجمه وكدره .

٧ - فعلى : بفتح الفاء كدعوى .

٨ - فعلى بكسرها : كذكرى .

٩ - فعلى بضمها : كبشرى .

١٠ - فعلان بالفتح : مختلف فيه كليان (٤) وأنكره المبرّد ، وقال أصله ضم أوّله ، وإثما فتح للتخفيف .

١١ - فعلان بالكسر : كحرمان ورضوان .

١٢ - فعلان بالضم : كغفران .

١٣ - فعلان بفتحهما : كغليان وهيجان .

ص : ٣٢٠

١- المقتضب ، ٢٩٩ / ٣ وشرح المفصل ، ٤٣ / ٦ وشرح الكافية ، ١٩١ / ٢ وشرح التصريح ، ٦١ / ٢ .

٢- الكافية ، ٤١١ - ٤١٢ .

٣- بعدها كلمه مطموسه ولعلها وزنا .

٤- أشار إلى ذلك ابن يعيش ٤٤ / ٦ - ٤٥ بقوله : وقد جاء على فعلان بفتح الفاء ، قالوا لويته بدينه ليانا ، قال أبو العباس : فعلان بفتح الفاء لا يكون مصدرا إنما يجيء على فعلان ، وفعلان هذا كثير فى المصادر نحو العرفان والوجدان ... وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب لويته ليانا بالكسر وهو شاهد لما قلناه وانظر اللسان ، لوى .

- ١٤ - فعل : كعمل وغضب.
- ١٥ - فعل : كلعب وكذب.
- ١٦ - فعل : كشيع وكبر.
- ١٧ - فعل : كهدى وسرى.
- ١٨ - فعلة : كغلبه.
- ١٩ - فعلة : كسرقه.
- ٢٠ - فعال : كسمع ونبات.
- ٢١ - فعال : ككذاب وإياب.
- ٢٢ - فعال بالضم : كنعاس وهو كثير فى الأصوات كصراخ (١).
- ٢٣ - فعالة : كنصاحه وجهاله.
- ٢٤ - فعالة بالكسر كحمايه وسرايه (٢).
- ٢٥ - فعول : كفعود.
- ٢٦ - فعول وهو ثلاثه : قبول وولوع ووقود (٣).
- ٢٧ - فعيل : كصهيل.
- ٢٨ - فعولة : كسهوله وصعوبه.
- ٢٩ - مفعل بفتح الميم والعين : كمدخل.
- ٣٠ - مفعل بفتح الميم وكسر العين : كمرجع ومنبت.
- ٣١ - مفعله بالفتح : كمرحمه.
- ٣٢ - مفعله : كمحمرة ومعصيه.
- ص: ٣٢١

١- الكتاب ، ٤ / ١٤ - ١٦ وشرح الشافيه للرضى ، ١ / ١٥٥.

٢- وفى لسان العرب ، سرى : والسرايه سرى الليل ، وهو مصدر ، ويقلّ فى المصادر أن تجيء على هذا البناء لأنه من أبنيه الجمع.

٣- فى الكتاب ٤ / ٤٢ والمقتضب ٢ / ١٢٦ بزياده الوضوء وفى شرح شافيه ، ١ / ١٥٩ - ١٦٠ بزياده الطهور وانظر المزهري للسيوطى ، ٢ / ٧٣.

فهذه مصادر الثلاثي السماعيه ، وقد زادوا على ذلك ثلاثه آخر : فعاليه : كطواعيه وكراهيه (١) ، وفعاله بضم الفاء : كبغايه (٢) ، وتفعال بكسر التاء كتيبان وتلقاء (٣) ، وأما غير ذلك من نحو : التفعال بفتح (٤) التاء (٥) ، والفعليل بتشديد العين فللمبالغه (٦) .

وأما الفعل الغير الثلاثي وهو الرباعي فصاعدا ، فمصدره قياسي ، وهو رباعي وخماسي وسداسي ، والرباعي منه ما حروفه كلها أصول ، ومنه (٧) ما أحد حروفه زائد ، ويكون من فعلل فعلله وفعللا لا نحو : دحرج دحرجه ودحرجا ، ومن فعول فعوله ، نحو : عنون عنونه ، ومن فعيل فعيله نحو : عذيط (٨) عذيطه ، ومن فيعل فيعله ، نحو بيطر بيطره ، ومن فوعل فوعله نحو : حوقل حوقله ، ومن فعيل تفعيلا- وتفعله ، نحو : كرم تكريما وتكرمه وكلم تكليما ، فزادوا التاء في أول هذه المصادر عوضا من تضعيف عين الفعل (٩) فإن كان آخره معتلا رجح التفعيل إلى تفعله نحو : ولّى توليه ، وسمى تسميه ، وإن كان آخره مهموزا جاز التفعيل والتفعله ، نحو : نبأ تنبئا وتنبئه (١٠) ، ومن أفعال إفعالا نحو : أكرم إكراما ، فإن كان أفعال معتلا العين رجح إفعال إلى إفاله ، نحو : أشار إشاره وأقال إقاله (١١) والتزمت التاء في الأكثر ، لأنها

ص: ٣٢٢

- ١- شرح الشافيه ، ١ / ١٥١ .
- ٢- قال الأصمعي : بغى الرجل حاجته أو ضالته يبغيها بغاء وبغيه وبغايه إذا طلبها. لسان العرب ، بغا .
- ٣- الكتاب ، ٤ / ٨٤ والمقرب ، ٢ / ١٤٠ وشرح الشافيه ، ٢ / ٣٢٩ .
- ٤- في الأصل بفتح التاء .
- ٥- الكتاب ، ٤ / ٨٤ وشرح الشافيه ، ١ / ١٦٧ وشرح الأشموني ، ٢ / ٣٠٦ ، ونقل الصبان في حاشيته ، ٢ / ٣٠٩ عن الدماميني قوله : ومذهب البصريين أنّ التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير ، وقال الفراء وجماعه من الكوفيين : بأنه مصدر فعل المضعف العين ، أما التفعال بكسر التاء فهو بمنزله اسم المصدر .
- ٦- الكتاب ، ٤ / ٢٦٤ وتسهيل الفوائد ، ٢٥٥ ، وشرح الشافيه ، ١ / ١٦٧ .
- ٧- في الأصل منها .
- ٨- العذيوط والعذيوط الذي إذا أتى أهله أبدى أى سلح أو أكسل لسان العرب ، عذط .
- ٩- المقتضب ٣ / ٩٣ وشرح المفصل ٦ / ٤٨ وشرح الشافيه ، ١ / ١٦٣ .
- ١٠- في الأصل تنبيئه .
- ١١- الكتاب ، ٤ / ٨٣ وشرح المفصل ، ٢ / ٦ وشرح الأشموني ، ٢ / ٣٠٢ .

جعلت عوضاً من العين المحذوفه إذ كان الأصل إفعاله كما سنذكر له زياده شرح ، ومن فاعل مفاعله وفعالا ، نحو : ضارب مضاربه وضرابا (١) ، وجاء في معتله فعاليا ، مثل : ترامى تراميا ، ومن انفعل انفعالا ، نحو : انطلق انطلاقا ، ومن افتعل افتعالا ، نحو : اختصم اختصاما ، واقتتل اقتتالا ، وجاء قتالا وقتتالا على البدل (٢) ومن استفعل استفعالا ، نحو : استخرج استخراجا (٣) فإن كان استفعل معتل العين ، رجع الاستفعال إلى استفاله ، مثل : استعان استعانه واستكان استكانه ، ومن افعل افعلالا نحو : احمر احمرارا ، ومن تفعل تفعلالا نحو : تلبث تلبثا ومن تفاعل تفاعلا (٤) نحو : تناول تناولوا ، ومن تفعلل تفعللانا نحو : تدرج تدرجا ومن تفوعل تفوعلانا نحو : تجوهر تجوهرنا ، ومن تفعلل تفعللانا نحو : تحمّل تحمّلا (٥) ، ومن افعلل افعللانا- نحو : احرنجم احرنجمانا ، ومن افوعل افوعلانا نحو : اغدودن اغديدانا ، ومن افعول افعولانا نحو : اعلوّط اعلوّطانا (٦) ومن افعلل افعللانا نحو : اقشعرّ اقشعرارنا (٧) وإذا تقارب معنى فعلين جاز أن يستعمل مصدر أحدهما للآخر نحو : انطويت تطويا وتطويت انطواء.

واعلم أنّ أفعل معتل العين نحو : أقام وأجاز وأطاق ، مصدره بحسب الأصل إفعالا ، لأنّ مصدر أفعل من الصحيح إفعالا كما تقدّم من أكرم إكراما ، فمصادر هذه الأمثله المذكوره بحسب الأصل إقواما ، وإجوازا وإطواقا ، إلّا أنهم أعلّوا المصدر كما أعلّوا فعله فنقلوا الحركه عن حرف العله إلى الساكن قبله ، وبعد الساكن ألف ولا- يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا ، فينقلب حرف العله ألفا ، فاجتمعت ألفان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين وعوض عنها الهاء في الآخر ، فليل : إقامه وإجازه وإطاقه (٨).

ص: ٣٢٣

- ١- الكتاب ، ٨٠ / ٤ - ٨٦ .
- ٢- الكتاب ، ٨٠ / ٤ وشرح المفصل ، ٤٨ / ٦ وشرح التصريح ، ٧٦ / ٢ .
- ٣- الكتاب ، ٧٩ / ٤ .
- ٤- غير واضحيتين في الأصل .
- ٥- الكتاب ، ٨٠ / ٤ .
- ٦- يقال : اعلوّط بعيره اعلوّطا إذا تعلق بعنقه وعلاه ، وجدّ به السير ، والاعلوّط : ركوب الرأس والتحمم على الأمور بغير رويه ، الصحاح واللسان ، علط . وانظر الكتاب ٧٦ / ٤ .
- ٧- الكتاب ، ٨٥ / ٤ .
- ٨- الكتاب ، ٨٣ / ٤ وشرح الشافيه ، ١٦٥ / ١ .

واعلم أنّ المصدر قد يرد على وزن اسمى الفاعل والمفعول سماعاً لا قياساً (١) فوروده على وزن اسم الفاعل نحو: قم قائماً بمعنى قياماً ومنه قول الشاعر: (٢)

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلاً

...

أى لا- أرى قتالاً ، ومنه العافية فى عافاه الله عافيه ، ووروده على وزن المفعول نحو : الميسور والمعسور والمرفوع والموضوع بمعنى اليسر والعسر والرفع والوضع (٣) وكما جاء اسم الفاعل فى موضع المصدر جاء أيضاً المصدر فى موضع اسم الفاعل. نحو جاء ركضاً ومشياً أى راکضاً ومشياً (٤) ، ومنه قوله تعالى (ادْعُهُنَّ يَا تَيْبَتُكَ سَجِيًّا) (٥) أى ساعيات ، وهذا السماعى إنّما هو فى الفعل الثلاثى المجزّد ، وأما المزيد فيه والرابعى ، فيجىء منه اسم المفعول فى موضع المصدر قياساً ، كأخرفته مخرجا ، وانطلق منطلقاً ، ومن المصادر ما جاءت لتكثير الفعل والمبالغة نحو : ما جاء على تفعال سماعاً مثل : التّهدار ، والتّرحال والتّرداد (٦) بمعنى الهدر والرحيل والتردد ، ونحو : ما جاء على تفعيل وهو قياسى مثل : التقطيع ونحو :

ص: ٣٢٤

- ١- الكتاب ، ٩٥ / ٤ وشرح المفصل ، ٥٠ / ٦.
- ٢- هذا صدر بيت لكعب بن مالك ورد فى ديوانه ، ١٨٤ وقيل : هو لمالك بن أبى كعب وعجز البيت : وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب ورد البيت منسوباً إلى مالك بن أبى كعب فى الكتاب ، ٩٦ / ٤ وشرح المفصل ، ٥٠ / ٦ - ٥٥ وروى البيت منسوباً لكعب بن مالك فى لسان العرب ، قتل ، وشرح لاميه الأفعال ، لابن الناظم ، ٥٧ وفى المخصص ، ٢٠٠ / ١٤ لأبى كعب بن مالك وروى البيت من غير نسبه فى المقتضب ، ٧٥ / ١ والخصائص ، ٣٦٧ / ١ - ٣٠٤ / ٢ والمحتسب ، ٦٤ / ٢ وشرح الأشمونى ، ٣١٠ / ٢ ومن الجائز أن يكون مراد الشارح بيتاً آخر لزيد الخيل يتشابه صدره مع ما رواه الشارح وعجزه : وأنجو إذا لم ينج إلّا المكيس انظر ديوان زيد الخيل ، ٣٣ ، والمخصص ، ٢٠٠ / ١٤ وهذا البيت فى الكتاب ، ٩٦ / ٤ والنوادر ، ٧٩ والخصائص ، ٣٦٧ / ١ - ٣٠٤ / ٢ والمحتسب ، ٦٤ / ٢ وسمط اللالكى للبكرى ، ٣٤٥ / ١ وشرح المفصل ، ٥٠ / ٦ - ٥٥ ولسان العرب ، قتل ، وشرح الأشمونى ، ٣١٠ / ٢ وروايه أبى الفداء بكسر التاء ، فهو اسم فاعل أريد به المصدر ، أى قتالاً ، وروى بفتحها ، فهو اسم مفعول أريد به المصدر أيضاً أو اسم مكان.
- ٣- وزاد فى الكتاب ٩٧ / ٤ المعقول وانظر المخصص ، ٢٠٠ / ١٤ والمزهر ، ٢٤٦ / ٢.
- ٤- شرح المفصل ، ٥٠ / ٦.
- ٥- من الآيه ٢٦٠ من سورة البقره.
- ٦- وثمه ألفاظ أخرى انظرها فى الكتاب ، ٨٤ / ٤.

فَعِيلِي كَقَوْلِ عَمْرِو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (١) «لَوْ أَطِيقُ الْأَذَانَ مَعَ الْخَلِيفَةِ لِأَذْنَتِ» وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : (٢)(٣) «لَا رَدِيدِي فِي الصَّدَقَةِ» أَيْ لَا تَرَدُّ.

والمصدر يعمل عمل فعله (٤) سواء كان المصدر بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال ، لأن عمله لكونه فى تقدير «أن» مع الفعل سواء كان ماضيا أو غيره ، وإنما يعمل المصدر إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، أى إذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا أو تقديرا ، ولا يضمم الفاعل فى المصدر كما سيأتى (٥) وإنما سُمى المصدر مصدرا لأن الأفعال صدرت عنه ، أى أخذت منه تشبيها بمصدر الإبل ، وهو المكان الذى ترده الإبل ثم تصدر عنه (٦) ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال : أعجبنى زيدا ضرب عمرو ، لكون المصدر فى تقدير أن مع الفعل ، فكما لا يتقدم ما فى حيز صلة أن عليها ، فكذلك لا يتقدم ما فى حيز صلة المصدر عليه (٧) ، ولا يلزم ذكر فاعل المصدر بل يجوز أن تقول : أعجبنى ضرب زيدا ، ولم يذكر الفاعل ، وإنما لم يلزم ذكر الفاعل لأن التزامه كان يؤدى إلى الإضمار فيه عند ما يكون لغائب متقدم ذكره ، ولا يضمم فيه الفاعل وإنما لم يضمم فاعل المصدر فيه ، فرقا بينه وبين الفعل والصفة ، حيث يضمم فاعلهما فيهما ، لأن الفعل خبر أو وصف جار مجرى الخبر فى اقتضائه مسندا إليه ، وكذلك الصفات فلو قدر خلوهما من الضمير لم ترتبط الصفة بالموصوف ولا الخبر بالمبتدأ ، والمصدر اسم على كل حال ، وليس بصفة ، والاسم لا يلزم أن يكون مسندا إلى شىء ، فلذلك لم يضمم فيه فرقا بينه وبين ما وجب فيه الإضمار ، ويجوز إضافه المصدر إلى الفاعل ،

ص: ٣٢٥

١- انظره فى المقاصد الحسنه ، ٣٤٨ وكتاب تمييز الطيب من الخبيث ، ١٣٧. والمخصص ، ١٤ / ١٥٥.

٢- عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى ، قيل عنه خامس الخلفاء الراشدين تشبيها له بهم روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب عددا من الأحاديث توفى سنه ١٠١ هـ انظر أخباره فى تاريخ ابن خلدون ، ٣ / ١٣١ - ١٣٢ - ١٤٥ - ١٥٦. وتاريخ يعقوبى ، ٣ / ٤٤ وطبقات الحفاظ ، ٤٦ والأعلام ، ٥ / ٢٠٩.

٣- انظره فى الصحاح واللسان ، ردد.

٤- الكافية ، ٤١٢.

٥- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «كما يضمم فى الصفة لأبدا الصفة تقتضى الموصوف فلو قدر خلوها من الضمير لما حصل ارتباطها بالموصوف ولا كذلك المصدر ، والاسم لا يلزم أن يكون مسندا إلى شىء ولا مفتقرا إلى موصوف فلا يحتاج إلى ضمير يربطه فلا يضمم فيه».

٦- اللسان ، صدر.

٧- شرح الوافية ، ٣٢٢ والتسهيل ، ١٤٢ وشرح المفصل ، ٦ / ٥٩.

فيبقى المفعول منصوبا نحو: أعجبنى دقّ القصار الثوب (١)، وقد يضاف إلى المفعول فيبقى الفاعل أكثر.

واعلم أن عمله منونا أولى، لأنه حينئذ أكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة حينئذ، كالفعل ثم عمله مضافا أولى، وإعماله باللام قليل (٢)(٣) وإن كان المصدر مفعولا مطلقا، فإما أن يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه نحو: سقيا، أو لم يكن كذلك. فإن كان نحو: سقيا، ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون الفعل عاملا، والثاني: أن يكون المصدر عاملا من حيث إنه نائب عن الفعل فإذا قلت: سقيا زيدا، فزيدا منصوب بسقيا من حيث قام مقام سقى الله، لا- من حيث كونه مصدرا، وإن لم يكن المصدر بدلا من الفعل، بل كان الفعل مذكورا نحو: ضرب ضربا زيدا أو محذوفا غير لازم نحو قولك لمن رفع السوط: ضربا زيدا، فالعمل للفعل، لأنه مراد لفظا أو تقديرا، وليس المصدر بدلا عنه (٤).

٢- ذكر اسم الفاعل

إشاره

(٥)

اسم الفاعل ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، قوله: ما اشتقّ من فعل كالجنس يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفه المشبهه وغير ذلك، وقوله: لمن قام به، يخرج به نحو اسم المفعول، وقوله: بمعنى الحدوث يخرج الصيغه المشبهه، لأنّ وضعها أن تدلّ على معنى ثابت، ولو قصد بها الحدوث ردّت إلى صيغه اسم الفاعل (٦) كما سيأتى فى الصفه المشبهه.

ذكر اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد

(٧)

وهو إن كان على فعل بفتح العين فيطرد منه اسم الفاعل على صيغه فاعل،

ص: ٣٢٦

١- شرح الوافيه، ٣٢٢ وشرح الأشمونى، ٢ / ٢٩١.

٢- الكتاب، ١ / ١٩٢ وشرح الكافيه، ٢ / ١٩٧ والهمع، ٢ / ٩٤.

٣- الكافيه، ٤١٢.

٤- شرح الوافيه، ٣٢٣ وتسهيل الفوائد، ١٤٢ وشرح الكافيه، ٢ / ١٩٧ وشرح التصريح، ٢ / ٦٢.

٥- الكافيه، ٢١٤.

٦- شرح الكافيه، ٢ / ١٩٨.

٧- الكافيه، ٢١٤.

مثل : ضرب فهو ضارب وقعد فهو قاعد (١) وأما ما جاء من الفعل الثلاثي المذكور على خلاف ذلك فمسموع ولا يقاس (٢) عليه ، وذلك نحو عتق العبد فهو عتيق.

ذكر اسم الفاعل من غير الثلاثي

(٣)

ويأتى منه على صيغه المضارع وهو أن يحذف حرف المضارعه ويجعل موضعه ميم ، مثل : مكرم من يكرم ، ومنطلق من ينطلق ، ومدحرج من يدحرج ، ومستخرج من يستخرج ، وهذه الميم فى اسم الفاعل لا تكون (٤) إلا مضمومه سواء كان حرف المضارعه مضموما نحو : يخرج ، أو مفتوحا : نحو يستخرج فإنك تقول : مخرج ومستخرج بضم الميم فيهما ، وما قبل آخر اسم الفاعل المذكور لا يكون إلا مكسورا نحو كسره اللام فى منطلق ، والراء فى مدحرج ومستخرج (٥) فرقا بينه وبين المفعول ، وأما ما جاء من أسماء الفاعلين من هذا الباب على صيغه اسم الفاعل من الفعل الثلاثي فشاذ يؤخذ بالسِّماع ، وذلك نحو : وارق من أورق العود ، وما حل من محل البلد ، وعاشب من أعشب المكان ، ويافع من أيفع الغلام ، فإنَّ قياس ذلك ، أن يكون اسم الفاعل منه على مفعل لا على فاعل.

ذكر عمل اسم الفاعل

(٤)

وهو يعمل عمله المضارع المبني للفاعل ، لكن يشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال مع اعتماده على صاحبه ، أو على همزه استفهام ، أو ما النافية ، أما اشتراط كون اسم الفاعل المذكور بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلاَّنه إنَّما عمل لمشابهة الفعل المضارع فى الموازنة والدلالة على المصدر (٧) فضارب

ص: ٣٢٧

١- المقتضب ، ٢ / ١١٣ وشرح المفصل ، ٦ / ٦٨.

٢- فى الأصل يقياس.

٣- الكافية ، ٤١٢.

٤- فى الأصل لا يكون.

٥- شرح الوافية ، ٣٢٤ وانظر الكتاب ، ٤ / ٢٨٢ والمقتضب ، ١ / ٧٤ وشرح المفصل ، ٦ / ٨٦ وشرح الكافية ، ٢ / ١٩٩.

٦- الكافية ، ٤١٢.

٧- شرح الوافية ، ٣٢٤ وشرح المفصل ، ٦ / ٦٨ والتسهيل ، ١٣٦.

موازن يضرب ، ومكرم موازن يكرم ، فلما / انعقد هذا الشبه بينهما عمل عمله ، ولهذه المشابهة أيضا أعطيت الأفعال المضارعه الإعراب ، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضى هذه الموافقه ، فإنّ ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب ، فإذا شرط فيه معنى الحال أو الاستقبال قوى شبهه به لفظا ومعنى ، سواء كان الحال أو الاستقبال تحقيقا أو حكاية كقوله تعالى : (وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) (١) فإنّ باسطا ها هنا ، وإن كان ماضيا لكنّ المراد به حكاية الحال (٢) والمراد بقولنا : يعمل عمل فعله : أنه يعمل عمله فى التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار ، وفى اللزوم والتعدى إلى مفعول أو إلى اثنين أو ثلاثه ، وإنّ الفعل كما يتعدى إلى الحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات ، فكذلك اسم الفاعل منه ، فمثال عمله فى التقديم : زيد ضارب غلامه عمرا ، وفى التأخير : زيد عمرا مكرم ، فتنصب عمرا بمكرم ، وفى الإظهار المثل المتقدّم ، وفى الإضمار : زيد ضارب بكر وعمرا ، بخفض بكر ونصب عمرا ، أى ضارب عمرا لأنّ بكرا مخفوض فلما نصب عمرا ، عطفنا عليه لم يكن نصبه إلّا على تقدير وضارب عمرا (٣) ومثاله فى اللزوم : زيد قائم أبوه ، وفى التعدى (٤) إلى واحد : زيد ضارب عمرا وإلى مفعولين : زيد معط عمرا درهما ، وظانّ خالدًا منطلقًا ، وإلى ثلاثه نحو : زيد معلّم أباه عمرا منطلقًا (٥) وأما اشتراط اعتماد اسم الفاعل على صاحبه أو على الهمزة أو على ما النافية ، فالمراد بصاحب اسم الفاعل ، اسم قبله محكوم عليه فلو قلت : ضارب زيد عمرا من غير اعتماد لم يجز ، لأنّ اسم الفاعل صفة فى المعنى ، فلا بدّ من موصوف نحو : مررت برجل ضارب أبوه عمرا ، وقد يكون ذا حال نحو : جاءنى الرجل (٦) ضاربا عمرا.

ص: ٣٢٨

- ١- من الآية ١٨ من سورة الكهف.
- ٢- وبذلك رد النحاه رأى الكسائى المجيز إعمال اسم الفاعل وهو بمعنى المضىّ مستدلا بالآيه الكريمة. انظر شرح الكافيه ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١.
- ٣- وقدر بعضهم الناصب فعلا لا وصفا ، شرح المفصل ٦ / ٦٩.
- ٤- غير واضحه فى الأصل.
- ٥- شرح التصريح ٢ / ٦٥ وحاشيه الصبان ، ٢ / ٢٩٢.
- ٦- فى الأصل رجل ، ولم يجز أبو الفداء فى باب الحال ٨٢ - ٨٣ مجيء صاحب الحال نكره تبعا لسيبويه ، وانظر الكتاب ، ٢ / ١١٢ وحاشيه الصبان ، ٢ / ١٨١.

وأما الهمزة وما النافية فنحو: أقائم زيد، وما قائم زيد، فلوقوعهما (١) موقعا هو بالفعل أولى، واعلم أنه لا يختص ذلك بالهمزة وما، بل جميع أدوات الاستفهام أسماء كانت أو حروفا وجميع حروف النفي في ذلك سواء، وأجاز الأخفش، إعماله من غير اعتماد على شيء (٢) نص عليه السخاوي، وابن يعيش (٣).

وإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت إضافته إلى معموله إضافه معنويه (٤) فتقول: زيد ضارب عمر أمس، خلافا للكسائي فإنه قال: لا يجب إضافته لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال، واستدل الكسائي بقوله تعالى: فالتقوا الإصباح وجاعل الليل سكنا (٥) فيقول: لا- ناصب لسكنا سوى جاعل، وهو بمعنى الماضى، وإذا نصب المفعول الثانى فلأن ينصب الأول أقرب (٦)، ورد بأن نصبه يكون بفعل مقدر، وتقديره: وجاعل الليل جعله سكنا (٧) واعلم أنه يجوز أن يقوى اسم الفاعل المتعدى بدخول حرف الجر فتقول: زيد ضارب

ص: ٣٢٩

- ١- فى الأصل فلوقوعه.
- ٢- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٧٩ وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد فتقول على مذهبه قائم زيد، فىكون قائم مبتدأ وزيد مرفوع بفعله وقد سد مسدّ الخير، ولا ضمير فى اسم الفاعل عنده لأنه قد رفع ظاهرا فلا يكون له فاعلان.
- ٣- هو يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء ولد بحلب، وقدم إلى دمشق وجالس الكندى ثم تصدّر بحلب للإقراء زمانا كان من كبار أئمة العربية ماهرا فى النحو والتصريف صنّف شرح المفصل وشرح تصريف ابن جنى ومات بحلب سنة ٦٤٣. انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢.
- ٤- الكافية، ٤١٢.
- ٥- من الآيه ٩٦ من سورة الأنعام. وقد قرأ الكوفيون وجعل من غير ألف وينصب اللام من الليل. وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل، الكشف، ١ / ٤٤١ والنشر، ٢ / ٢٦٠ والاتحاف، ٢١٤.
- ٦- بعدها فى شرح الوافية ٣٢٥ ورد بأن ذلك يستعمل كثيرا فلو كان بمعنى المضى لوقع قطعاً عاملاً- فى الأول ولو وقع لنقل، ولما لم يقع المنصوب إلّا الثانى، ونصبه يجوز أن يكون بفعل مقدر وجب تقديره فىكون التقدير وجاعل الليل جعله سكنا.
- ٧- قال الأنبارى فى البيان، ١ / ٣٣٢ فمن قرأ جاعل الليل أضاف اسم الفاعل إلى الليل ويكون سكنا منصوب بتقدير فعل مقدر وتقديره: وجعل الليل سكنا، والليل على قراءه من قرأ وجعل مفعول أول وسكنا مفعول ثان، وللتوسع فى ذلك انظر شرح المفصل ٦ / ٧٧ والتسهيل، ١٣٧ وشرح الكافية، ٢ / ٢٠٠ وشرح التصريح، ٢ / ٦٦ وهمع الهوامع، ٢ / ٩٦ وشرح الأشموني، ٢ / ٢٩٣.

عمرا وضارب لعمرو وإنما كان كذلك لأن أصل العمل إنما هو للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء ، فكلّ منهما فرع على الآخر فيما هو أصل فيه ، والفروع أبداً منحطه عن الأصول ، ولذلك جاز تقويه اسم الفاعل بحرف الجرّ ، ولم يجز في الفعل لكون اسم الفاعل أضعف منه ، هذا إذا تأخر المفعول عن الفعل ، فإن تقدّم عليه جاز إدخال اللّام تقويه لهما (١) تقول : لزيد عمرو ضارب ، ولزيد ضربت قال الله تعالى : (إنّ كُنتُمْ لِلرِّيَآءِ يَعْبُرُونَ) (٢) وإذا جاءت اللّام في اسم الفاعل نحو : الضارب والقاتل ، عمل ، وإن كان بمعنى المضى ، لأنّها موصولة ، وأصل صلتها صريح الفعل وإنما سبك (٣) اسم فاعل ليناسب اللّام التي معناها معنى لام التعريف ، فمن ثم قوى إعمال اسم الفاعل معها وإن كان بمعنى المضى (٤).

٣- ذكر أبنيه المبالغه

(٥)

وهي : فعول كضروب ، وفعّال كضرب ، وفعيل كسميع ، وفعل كحذر ، ومفعال كمضرب ، وهي مثل اسم الفاعل في العمل (٦) نحو : زيد ضرب أبوه عمرا ، وإنما عملت هذه ، وإن فات ما ذكرناه من الزنه ، لأنّ فيها من معنى المبالغه ما يقوم مقام ذلك الشبه ، مع أنها لم تعمل بدون اللّام إلّا إذا كانت بمعنى الحال أو الاستقبال (٧). ومثني اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرده في العمل تقول : الزيدان ضاربان عمرا ، والزيدون ضاربون عمرا الآن أو غدا ، ويجوز حذف نوني تثنيه اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين مع العمل أي مع نصب ما بعدهما نحو قول الشاعر : (٨)

ص: ٣٣٠

١- شرح الكافية ، ٢ / ٢٠١ - ٢٠٢.

٢- من الآية ٤٣ من سوره يوسف.

٣- غير واضحه في الأصل.

٤- شرح الوافية ، ٣٢٥ وانظر شرح المفصل ، ٦ / ٧٦.

٥- الكافية ، ٤١٢.

٦- الكتاب ، ١ / ١١٠ والمقتضب ، ٢ / ١١٥ - ١١٦.

٧- شرح المفصل ، ٦ / ٧٠ وشرح الكافية ، ٢ / ٢٠٣.

٨- البيت اختلف حول قائله فقيل : هو لقيس بن الخطيم وقيل لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي وقد ورد في ديوان قيس بن الخطيم ، ٤٥ وروى منسوباً له في الحلل ، ١٢٢ وروى منسوباً لعمرو في الكتاب ، ١ / ١٨٦ والمقتضب ، ٤ / ١٤٥ وخزانه الأدب ، ٤ / ٢٧٢ وسجل الخلاف حوله ابن منظور في اللسان ، وكف وروى البيت من غير نسبه في المنصف ، ١ / ٦٧ والمحتسب ، ٢ / ٨٠ وهمع الهوامع ، ١ / ٤٩ وشرح الأشموني ، ٢ / ٢٤٧ وروى من وراثنا مكان وراثهم. ووكف مكان نطف. النطف : العيب ، والوكف : العيب والإثم.

فحذف النون من الحافظون تخفيفا واستطاله لصله اللام التي هي بمعنى الذي ، مع نصب عوره ، وليعلم أنه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير تعريف ، لأنه لا يكون صله حينئذ فلا يقال : ضاربو عمرا بنصب عمرو بل بالجر (١).

٤- ذكر اسم المفعول

(٢)

وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، فقوله : ما اشتق من فعل كالجنس ، وقوله : لمن وقع عليه فضله ، واسم المفعول يعمل عمل الفعل الذي لم يسم فاعله ، إذ معنى زيد مضروب غلامه ، زيد يضرب غلامه ، وكذلك مستخرج ومكرم بمعنى يستخرج ويكرم ، وتقول فيما يتعدى بحرف الجر : زيد منطلق به ، كما تقول ينطلق به. واسم المفعول لا يبني إلّا من فعل متعدّ ثلاثي لكون اسم المفعول جاريا على فعل ما لم يسم فاعله فإن عدى اللانزم بحرف الجرّ جاز بناء اسم المفعول منه (٣) ، وفي التنزيل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (٤) فعدها بقوله : «عليهم» ، وهو إن كان من الثلاثي فصيغته على مفعول كمضروب (٥) وكان قياسه أن يأتي على مفعول كمضرب إذ قياسه أن يكون على زنه مضارعه المبني للمفعول ، كما أنّ أصل اسم الفاعل أن يكون على زنه مضارعه المبني للفاعل. لكنه عدل لئلا يلتبس باسم المفعول والفاعل من أفعل نحو : مكرم من أكرم ، وأما مسعود فهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي أي من سعده ،

ص: ٣٣١

١- شرح الوافية ، ٣٢٦.

٢- الكافية ، ٤١٢ - ٤١٣.

٣- شرح الكافية ، ٢٠٤ / ٢.

٤- من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

٥- الكافية ، ٤١٢ - ٤١٣.

لأنه يجوز أن يقال: سعدة الله بمعنى أسعده الله (١) وكذلك محبوب (٢) ومحزون فإنه جاء أحبه وحبه ، وأحزنه وحزنه بمعنى (٣) ، وأما اسم المفعول من الزائد على الثلاثي مطلقاً فصيغته مثل صيغه اسم الفاعل ، إلا أن اسم المفعول يفتح ما قبل آخره فرقاً بينه وبين اسم الفاعل نحو: مستخرج ومدحرج بفتح الراء فيهما ، وشد في هذا الباب ما ورد بخلاف ذلك نحو: أركمه البرد فهو مزكوم وأحمه الله فهو محموم ، وأجته فهو مجنون ، فإن قياس هذه المفاعيل أن يقال: مزكم ومحمم ومجن على مفعل مثل مكرم ، لا على مفعول ، لأنها ليست من الثلاثي (٤) وكما شذت هذه المفاعيل كذلك شذ في أفعالها بناؤها لما لم يسم فاعله من هذه الأفعال كما شذت أسماء المفاعيل منها ، وأما اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل نحو: قال وباع فسيأتي في المشترك في فصل الإعلال (٥).

واعلم أنه قد يجيء المفعول من الثلاثي على صيغه المصدر نحو: هذا الدرهم ضرب الأمير ، وهذا الثوب نسج اليمين أي مضروب الأمير ومنسوج اليمين ، وقد جاء للمبالغة قليلاً على وزن فعله بضم الفاء وسكون العين نحو: زيد ضحكه غلامه.

واعلم أن نحو: محمّر اسم مفعول ، ومختار اسم مفعول ، موافق في اللفظ لاسم الفاعل ، وهما في التقدير مختلفان ، فاسم الفاعل في التقدير: محمّر بكسر ما قبل آخره ، واسم المفعول في التقدير: محمّر بفتح ما قبل الآخر ، وكذلك تقدير مختار فيهما ، أعني مختير ومختير ، فلما جاء الإدغام في محمّر والإعلال في مختار استوى لفظهما في البابين ، وأمر اسم المفعول في عمله عمل فعله وفي اشتراط

ص: ٣٣٢

١- يقال سعدة الله يسعده ، فهو مسعود والأكثر أن يتعدى بالهمزة فيقال: أسعده الله فهو مسعود ويقال: مسعد كأنهم استغنوا عنه بمسعود. انظر الصحاح واللسان ، والمصباح المنير سعد.

٢- في لسان العرب ، مادة حب: الحب نقيض البغض ، وأحبه فهو محب وهو محبوب على غير قياس هذا الأكثر وقد قيل: محب على القياس.

٣- نقل ابن منظور في مادة حزن عن أبي عمرو قوله: وفي استعمال الفعل منه لغتان: تقول حزنني يحزنني حزناً فأنا محزون ، ويقولون: أحزنني فأنا محزن وهو محزن وانظر المصباح المنير ، حزن.

٤- الكتاب ٤ / ٦٧.

٥- في ٢ / ٢٦٩.

الزمانين ، والاعتماد كأمر اسم الفاعل (١) ثم إن كان فعله يتعدى إلى مفعول ارتفع وبطل نصبه نحو: زيد مضروب غلامه ، وإن تعدى إلى اثنين ارتفع الأول وبقي الثاني منصوبا نحو: زيد معلوم قائما ، ومعطى درهما ، وكذلك يرفع الأول فقط إذا تعدى إلى ثلاثة نحو: زيد معلّم (٢) عمرا منطلقا ، ولا يثنى ولا يجمع إذا رفع به الظاهر نحو: أمضروب الزيدان (٣) وقد يستوى اسم المفعول من الزائد عن الثلاثي وظرف الزمان والمكان والمصدر في الصيغه ، تقول: هذا مقامك أي موضع إقامتك أو زمن إقامتك ، وهذا مقامك أي إقامتك ، قال الشاعر: (٤)

أظلم إن مصابكم رجلا

يهدى السلام تحيه ظلم

يريد: إن إصابتكم رجلا ، فرجل منصوب بالمصدر الذي هو مصاب وهو على زنه المفعول من الرباعي.

٥- ذكر الصفه المشبهه

إشاره

(٥)

وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (٦) قوله: الصفه المشبهه أي المشبهه باسم الفاعل ، وقوله: ما اشتق من فعل لازم ، يخرج به اسم المفعول واسم الفاعل من الفعل المتعدى ، وقوله: لمن قام به ، يخرج نحو: المجلس والمقام من أسماء المكان ، والمطلع والمغرب من أسماء الزمان ، لأنّ هذه وإن كانت مشتقه من الأفعال اللازمه لكن ليست لمن قام به ، أي ليست صفات لموصوفات ،

ص: ٣٣٣

١- شرح الوافيه ، ٣١٧.

٢- في الأصل معلوم.

٣- شرح المفصل ، ٨٠ / ٦ وتسهيل الفوائد ، ١٣٨ وشرح الكافيه ، ٢٠٤ / ٢ وشرح التصريح ، ٧١ / ٢ وهمع الهوامع ، ٩٧ / ٢ وشرح الأشموني ، ٢ / ٣٠٢.

٤- البيت اختلف حول قائله فقييل هو للحارث بن خالد المخزومي وقد نسب له في شرح الشواهد ، ٢ / ٢٨٨ وقيل: هو للعرجي ، وقد ورد في ديوانه ، ١٩٣ ونسب له في المغني ، ٢ / ٥٣٨ ، وسجل الخلاف حوله السيوطي في شرح شواهد المغني ، ٢ / ٨٩٢ وورد البيت من غير نسبه في مجالس ثعلب ، القسم الأول ، ٢٢٤ وأمالى ابن الشجرى ، ١ / ١٠٧ والمغني ، ٢ / ٦٧٣ وشرح شذور الذهب ، ٤١١ وهمع الهوامع ، ٢ / ٩٤ وشرح الأشموني ، ٢ / ٢٨٨. الكافيه ، ٤١٣.

٥- الكافيه ، ٤١٣.

٦- بعدها في الأصل مشطوب عليه «زمانا ثابتا» وسيثبتها بعد.

وقوله : بمعنى الثبوت ، أى بمعنى بقائها زمانا ثابتا ، ليخرج به اسم الفاعل من الفعل اللّازم نحو : قائم وقاعد إن قصدت الحدوث بهذه الصفة جئت بها على لفظ اسم الفاعل كقوله تعالى : (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صِدْرُكَ) (١) ولم يقل ضَيْقٌ ليدل على أنّ الضيق عارض فى بعض الأحوال غير ثابت (٢) وإنّما عدلوا بهذه الصفات عن صيغه اسم الفاعل (٣) لأنّهم أرادوا أن يصفوا موصوفاتها بالمعنى الثابت ، الذى ليس هو لاسم الفاعل ، فقالوا : حسن وشديد وصعب وظريف وضيق وكريم ، أى إنّ هذه المعانى ثابتة للموصوف ومستقره له. زمانا ثابتا فإذا أرادوا الحدوث أتوا بالصفة على صيغه الفاعل (٤) كما قلنا فى ضيق وضائق ، ومثل ذلك غضبان وغاضب وطويل وطائل وما أشبه ذلك.

ذكر التشابه والاختلاف بين الصّفه المشبّه وبين اسم الفاعل

إشاره

وهى تشابهه فى التذكير والتأنيث والتثنيه والجمع ، فحسن كضارب وحسنه كضاربه وحسنان (٥) كضاربان ، وحسنون كضاربون (٦) وأمّا مخالفتها لاسم الفاعل فمن وجوه :

منها : الصيغه وصيغها سماعيه وتجيء على فيعل كسيد ، وعلى فعل كعم وعلى فعلاين كعطشان ، وتأتى صيغها فى الألوان على أفعل قياسا ، كأحمر وأبيض وأسود وأحور وحوراء وأهيف وأغيد.

ومنها : أنّها لا يتقدّم معمولها عليها فلا يقال : زيد وجها حسن كما يقال : زيد عمرا ضارب.

ومنها : أنّها لا تكون إلّا ثابتة أى باقيه زمانا ثابتا واسم الفاعل لا يكون ثابتا أى ليس باقيا زمانا ثابتا.

ص: ٣٣٤

١- من الآيه ١٢ من سوره هود.

٢- غير واضح فى الأصل.

٣- الكافيه ، ٤١٣.

٤- شرح المفصل ، ٨٢ / ٦.

٥- غير واضح بالأصل.

٦- تسهيل الفوائد ١٣٩ وشرح التصريح ، ٨٠ / ٢.

ومنها : أنها لا تكون إلّا من فعل لازم.

ومنها : أنها لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب كما فى اسم الفاعل فلا يقال : زيد كثير المال والعييد ، بنصب العييد وجرّ المال ، كما يقال : زيد ضارب عمرو وبكرا ، بجرّ عمرو بالإضافة ونصب بكر ، لأنّ بكرا عطف على موضع عمرو وهو النصب ، وليس معمول الصفه المشبّهه كذلك بل هو مرفوع فى المعنى ، لأنّ أصل كثير المال ، كثير ماله ، وتعمل عمل فعلها المشتقه هى منه مطلقا (١) من غير اشتراط الحال أو الاستقبال لكونها بمعنى الثبوت (٢) فحسن مثل حسن ، لكنّ عمل هذه الصفات أوسع من عمل أفعالها ، فإنّها تنصب معمولها على التشبيه باسم الفاعل المتعدّى.

واعلم أنّ هذه الصفه المشبّهه وإن لم يشترط فيها معنى الحال أو الاستقبال كما اشترط فى اسم الفاعل ، فلا بدّ من اعتمادها على صاحبها أو الهمزه أو النفى كما قيل فى اسم الفاعل ، لما تبين من أنّ مطلق الصفه محتاجه إلى الاعتماد ، وهذه الصفه (٣) إمّا أن تكون باللام نحو : الحسن وإمّا أن تكون مجردة عن اللام نحو : حسن ومعمولها إمّا مضاف ، وإمّا بلام التعريف ، وإمّا مجردة عنهما ، وإذا ضربنا اثنين فى ثلاثه ، كان الحاصل ستة ، وهى : الصفه باللام ومعمولها مثلها ، ومضاف ومجرّد ، والصفه مجردة ومعمولها مثلها ، وباللام ومضاف ، وإعراب معمولها المذكور ، رفع ونصب وجرّ ، وإذا ضربت الستة فى أقسام الإعراب وهو ثلاثه كان الحاصل ثمانى عشره مسأله.

ذكر مسائلها الثمانى عشره

(٤)

وهى : الصفه مجردة ومعمولها مضاف ، نحو : رجل حسن وجهه ، برفع وجهه ونصبه وجرّه ، والصفه مجردة ومعمولها معرّف باللام ، نحو : رجل حسن الوجه برفع

ص : ٣٣٥

١- الكافيه ، ٤١٣.

٢- شرح الكافيه ، ٢٠٦ / ٢.

٣- الكافيه ، ٤١٣.

٤- الكافيه ، ٤١٣.

الوجه ونصبه وجره ، والصفه مجردة ومعمولها مجزّد عنهما نحو : رجل حسن وجه برفع وجه ونصبه وجزه ، فالمجموع تسعه ، وكذلك تجيء الصفه باللام على تسعه أقسام : فمثالها باللام ومعمولها مضاف ، الرجل الحسن وجهه بالرفع والنصب والجرّ ، ومثالها باللام ومعمولها مجزّد ، الرجل الحسن وجه بالرفع والنصب والجرّ ، ومثالها ومعمولها باللام ، الرجل الحسن الوجه ، بالرفع والنصب والجرّ (١) فذلك سته ، وهى مع التسعه الأولى ثمانى عشره ، اثنتان من هذه الثمانى عشره ممتنعان ، إحداهما : الحسن وجهه ، والثانيه : الحسن وجه بخفضهما على الإضايفه لعدم إفاذه الإضايفه فيهما خفه (٢). واختلف فى صحّه مسأله واحده وهى : حسن وجهه بالإضايفه ، فقال قوم : إنّها لا تصحّ لاستلزامها إضايفه الشىء إلى نفسه لأن الوجه هو الحسن ، وقال قوم : إنّها تصحّ ، ومنعوا استلزامها إضايفه الشىء إلى نفسه لكون الحسن أعمّ من الوجه (٣) والبواقي من الثمانى عشره على ثلاثه أقسام (٤) أحدها : أحسن ، وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج إليه من غير زياده. والثانى : حسن ، وليس بأحسن ، وهو ما كان فيه ضميران ، أما حسنه فوجود المحتاج إليه ، وأما عدم أحسنيته فوجود الزائد على المحتاج ، والثالث : قبيح وهو ما لا ضمير فيه وقد بينا فى هذه الدائره التى اقترحناها المسائل الثمانى عشره ، وبيننا الأحسن والحسن والقبيح والممتنع والمختلف فيه وهذه صورتها :

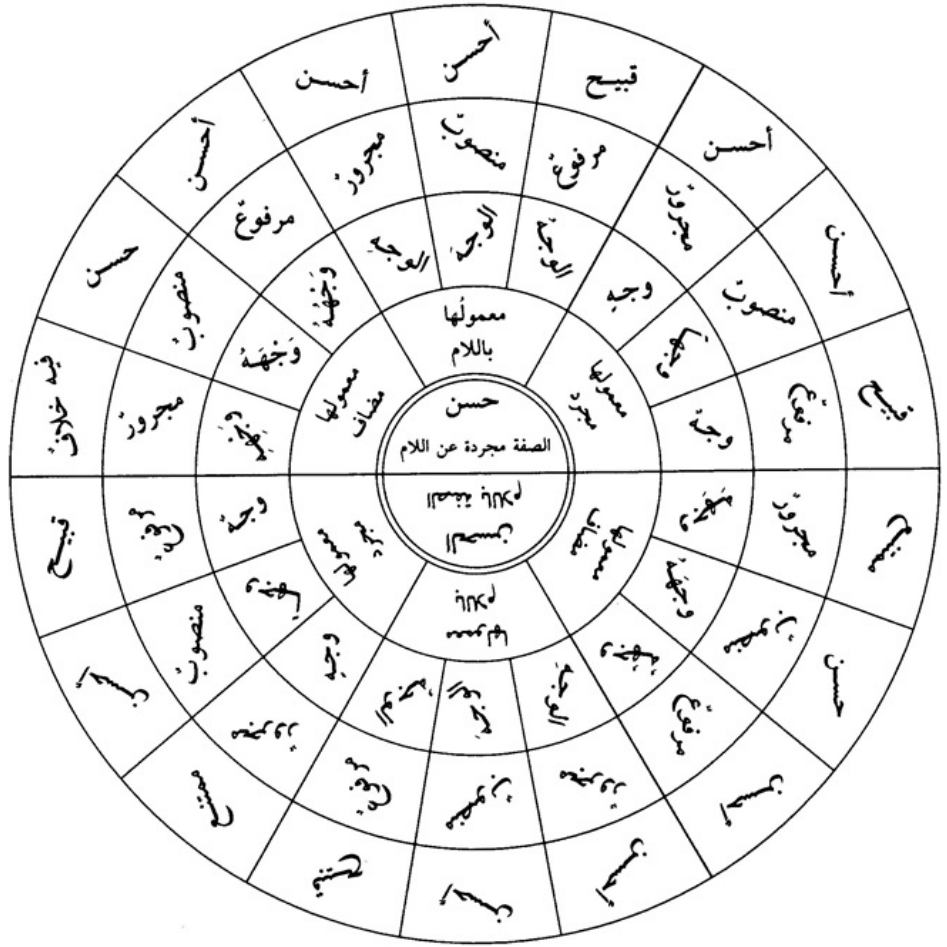
ص: ٣٣٦

١- شرح المفصل ، ٨٣ / ٦ وشرح التصريح ، ٨٤ / ٢ .

٢- شرح الكافيه ، ٢٠٧ / ٢ وهمع الهوامع ، ٩٩ / ٢ .

٣- قال الرضى ، ٢٠٧ / ٢ ذهب البصريون إلى جواز ذلك على قبح فى ضروره الشعر ، وأجازها الكوفيون دون قبح فى السعه .

٤- الكافيه ، ٤١٣ .



(١)

إنّما يرفع معمولها على الفاعليه وهو الأصل في عمل هذه الصفه ، إذ لا تقتضى إلّا مرفوعا كفاعلها اللازم ، والمختار في النصب التفصيل ؛ وهو إن كان المعمول معرفه فنصبه على التشبيه بالمفعول ، وهو الحسن الوجه ، لئلا يقع التمييز معرفه ، وإن كان نكره فنصبه على التمييز نحو : الحسن وجها (٢) ومنهم من يقول : إنّ نصب معمول الصفه سواء كان معرفه أو نكره إنّما هو على التشبيه بالمفعول لا- على التمييز (٣) عكس مذهب الكوفيين ، فإنّ نصب معمولها عندهم على التمييز ، سواء كان معرفه أو نكره لجواز أن يكون التمييز معرفه عندهم ، وأما جرّ معمولها فيإضافتها هي إليه ليس إلّا (٤).

ذكر الصفه التي فيها ضمير أو ضميران ، أو لا ضمير فيها أصلا

(٥)

وهو أن الصفه إذا نصبت ما بعدها ، أو جرّته كان فيها ضمير ، لاحتياج الصفه إلى الفاعل فتوتّث وتذكّر وتثنّى وتجمع بحسب الضمائر المستكّنه فيها وتطابق من هي له ، فيقال : مررت بهند الحسنه الوجه ، ومررت برجلين حسنى الوجهين ، وبرجال حسنى الوجوه ، وإذا رفعت ما بعدها لم يكن فيها ضمير ، لأنّ الضمير إنّما يكون حيث لم يكن الظاهر فاعلا ، فإذا لم يكن فيها ضمير ، وجب أن تكون مفرده لأنّها كالفعل رافعا ما بعده فلا- تثنّى ولا- تجمع فيقال في التثنيه : مررت برجلين حسن وجهاهما ، ومررت برجلين حسنه جاريتهما ، كما يقال : حسنت جاريتهما ومررت برجال حسن غلمانهم ولا- يقال : حسنين غلمانهم إلّا على ضعف ، لكن يقال : حسان غلمانهم ، على أنه جمع تكسير ليطلق مرفوعه (٦) وإذا عرفت أن الصفه ليس فيها ضمير إذا كان

ص: ٣٣٨

١- الكافيه ، ٤١٣.

٢- المقتضب ٤ / ١٦١ - ١٦٢ وشرح المفصل ، ٦ / ٨٤ - ٨٥ وتسهيل الفوائد ، ١٣٩ - ١٤٠ وشرح الكافيه ، ٢ / ٢١٠.

٣- قال الرضى فى شرح الكافيه ، ٢ / ٢١٠ والتفصيل أولى.

٤- شرح الوافيه ، ٢٣٠ وتسهيل الفوائد ، ١٤٠.

٥- الكافيه ، ٤١٣.

٦- شرح الوافيه ، ٢٣٠ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٠٠.

ما بعدها مرفوعا ، وأنه يجب أن يكون فيها ضمير إذا كان ما بعدها منصوبا أو مجرورا ، فاعلم أنه إذا لم يكن في معمولها المرفوع ضمير نحو : الحسن الوجه برفع الوجه ، فهو قبيح لعدم الضمير فيها ، وإن كان فيه ضمير نحو : الحسن وجهه برفعه أيضا فهو الأحسن ، لوجود ضمير واحد ، وأما المنصوب أو المجرور ، فإن كان فيه ضمير نحو : حسن وجهه أو وجهه فهو حسن ، لوجود ضميرين ، أحدهما : ضمير الفاعل المستكن في الصفة ، والثاني : الضمير المضاف إليه الوجه ، وإن لم يكن في المعمول المنصوب أو المجرور ضمير نحو : حسن وجهها وحسن وجهه فهو الأحسن لوجود ضمير واحد ، أعنى في الصفة فقط .

واسم الفاعل اللّازم والمفعول غير المتعدى إلى مفعولين مثل الصفة المشبهة (١) فيما ذكر من المسائل الست عشره ، لأنّ الصفة إذا شبّهت في ذلك باسم الفاعل ، فاسم الفاعل والمفعول أولى بالشبه به فتقول : زيد قائم الأب ومضروب الأب برفع الأب ونصبه وجرّه ، إذا نونت قائم ومضروب في الرفع والنصب ، وأضفته في الجرّ ، وكذلك ضامر البطن ، وجائله الوشاح ، ومعمور الدار ، ومؤدّب الخدّام ، يعرب كلّ واحد من هذه الأمثله بالحركات الثلاث على الوجه المذكور (٢)(٣).

٦- ذكر اسم التفضيل

إشاره

(٤)

وهو ما اشتقّ من فعل لموصوف بزياده على غيره ، وإنّما قال : اسم التفضيل ولم يقل (٥) أفعال التفضيل ليتناول صيغ التفضيل مثل : خير وشرّ ، وفضلى وفضليان

ص : ٣٣٩

١- الكافيه ، ٤١٣ .

٢- شرح المفصل ، ٨٢ / ٦ .

٣- بعدها في الأصل مشطوب عليه «لو استعمل كذلك حصل الالتباس ، لأنك لو قلت في الفعل المتعدى : زيد ضارب أباه لم يعلم هل أباه مفعول لضارب أو فاعل له وقد نصب تشبيها على المفعول ، ولو قلت في المفعول المتعدى إلى اثنين : زيد معطى أباه ، لم يعلم هل أباه مفعول ثانى لمعطى أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها على المفعول ، ومفعول الثانى محذوف ، وكذا إذا قلنا : زيد ضارب أبيه ومعطى أبيه لم يعلم أن أبيه في المثال الأول مفعول ضارب أو فاعل له أضيف إليه وأن أبيه في المثال الثانى مفعول أول لمعطى أقيم مقام الفاعل أو مفعول ثانى أضيف إليه وليست ... (وبعدها بياض).

٤- الكافيه ، ٤١٣ .

٥- في الأصل لم يقال .

وغيرها من الصيغ وقوله: ما اشتقّ من فعل، كالجنس يدخل فيه سائر المشتقات قوله لموصوف، يخرج به أسماء الزمان والمكان فإنها مشتقات ولكن ليست بصفات، فلم يكن لموصوف وقوله: بزياده على غيره، يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

والأصل في صيغته أن تكون (١) على أفعل، إلّا أن يكون قد حذف منه شيء نحو: خير وشرّ، فإنّ أصل خير أخير، وأصل شرّ أشرّ، على وزن أفعل فنقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة وأدغم في شرّ الراء الأولى في الثانيه (٢).

ذكر بناء أفعال التفضيل

(٣)

وهو لا يبني إلّا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب أمّا امتناع بنائه من الثلاثي المزيد فيه أو الرباعي، فلما فيه من الحذف المخلّ، ألا ترى أنك لو أردت بناءه من استخراج لم يكن إلّا بحذف يخرج عن معناه (٤) وأمّا امتناعه من اللون والعيب فلا أنّ منهما أفعل لا للتفضيل، فلو بني منهما أفعل التفضيل حصل اللبس (٥) فإنّك لو قلت: زيد الأسود وأنت تريد به التفضيل كما تقول: زيد الأكرم لم يعلم أنك أردت بذلك أنه ذو سواد، أو أنك فضّلته في السواد على غيره (٦) وأجاز الكوفيون بناء أفعل من السواد والبياض خاصّه (٧) وأنشدوا على ذلك (٨).

جاريه في درعها الفضفاض

أبيض من أخت بني إباح

وردّ بأنّه شاذ، وأمّا قوله تعالى: (مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى

ص: ٣٤٠

١- في الأصل يكون.

٢- شرح الكافية، ٢ / ٢١٢.

٣- الكافية، ٤١٤.

٤- شرح المفصل، ٦ / ٩١.

٥- شرح الوافية، ٣٣١.

٦- الكتاب، ٤ / ٩٨.

٧- الإنصاف، ١ / ١٤٨ وشرح المفصل، ٦ / ٩١ - ٩٣.

٨- الرجز منسوب لرؤبه بن العجاج ورد في ملحقات ديوانه، ٣ / ١٧٦ وروى من غير نسبه في الإنصاف، ١ / ١٤٩ والحلل، ١٣٨ وشرح المفصل، ٦ / ٩٣ - ٧ / ١٤٧ وشرح الكافية، ٢ / ٢١٣ ولسان العرب بيض. بنو إباح: قوم، الدرع: قميص المرأة.

وَأَضَلَّ سَبِيلًا (١) فاعلم أنّ العيوب التي يمتنع أن يبنى منها أفعل التفضيل إنّما هي العيوب الظاهره خاصّه ، لا الباطنه ، فقوله : أعمى ، هو من عمى القلب والبصيره لا- البصر ، ألا- ترى أنّهم يقولون : زيد أجهل من عمرو ، لكونه من العيوب الباطنه ، وإّما جاز بناؤه من العيوب الباطنه لكونها تقبل الزيادة والنقص (٢) فأمكن بناؤه منها بخلاف العيوب الظاهره ، فإنّها لا تقبل ذلك ، قال الخليل (٣) الألوان والعيوب الظاهره تجرى مجرى الخلق الثابته كاليد والرجل ، وكذلك الحلى نحو : أفنى الأنف (٤) وأبلج (٥) فلم تقبل الزيادة والنقصان ، وأفعل التفضيل لا يبنى إلّا ممّا يقبلهما ، قال ابن الحاجب : (٦) إنّ اللون والعيوب إن لم يكن لهما أفعل لغير التفضيل ، جاز أن يبنى منهما أفعل التفضيل ، وأمّا استعمال أحقق للتفضيل في قولهم : أحقق من رجله (٧) مع وجود أحقق لغيره في قولهم : رجل أحقق ، فإنّه ليس من العيوب الظاهره ، قال سيبويه : (٨) ما أحمقه بمعنى ما أجهله .

ذكر كيفية استعماله من الزائد على الثلاثي ومن الألوان والعيوب (٩)

إذا قصد بناء أفعل التفضيل من الزائد على الثلاثي أو من الألوان والعيوب الظاهره ، توصل إلى بنائه من فعل ثلاثي يصحّ بناؤه منه كأشدّ وأسرع ونحوهما ، ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال فتنصب على التمييز ، فيقال : زيد أشدّ من عمرو استخراجا

ص: ٣٤١

- ١- الآيه ٧٢ من سورة الإسراء.
- ٢- شرح الكافية ، ٢ / ٢١٣.
- ٣- الكتاب ، ٤ / ٩٨.
- ٤- أي مرتفع الأنف ، اللسان ، قنا.
- ٥- الأبلج هو الذي قد وضع ما بين حاجبيه فلم يقتربا. اللسان ، بلج.
- ٦- إيضاح المفصل ، ١ / ٦٥٣.
- ٧- انظر المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٦٦ ومجمع الأمثال ١ / ٢٣٥ وفي اللسان ، رجل : ومن كلامهم هو أحقق من رجله يعنون هذه البقله وذلك لأنها تنبت على طرق الناس فتداس وفي المسائل فيقلعها ماء السيل ، والجمع رجل.
- ٨- قال في الكتاب ، ٤ / ٩٨ : وأمّا قولهم في الأحقق ما أحمقه ... فإن هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفتنه.
- ٩- الكافية ، ٤١٤.

وبياضا وعمى وانطلاقا ، وأجود منه إدراكا (١) ، وقد شدّ أفعال من الرباعي (٢) فى نحو قولهم : هو أعطاهم للدرهم وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لى من زيد ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وفى الحديث «جوف الليل أجوب دعوه» أى أشدّ إجابته (٣).

ذكر استعماله للفاعل والمفعول

(٤)

قياس أفعال التفضيل أن يبنى للفاعل ، كما أنّ فعل التعجّب لا يكون إلّا للفاعل ، لأنّ الفاعل هو المقصود بالنسبه إليه فى المعنى ، والمفعول فضله ، فوجب أن يبنى لما هو المقصود ، وقد يجىء أفعال التفضيل للمفعول كقولهم : هو أعذر وأشغل وأشهر ، أى يعذر كثيرا أو معذور كثيرا وكذلك مشغول ومشهور (٥).

ذكر الأمور الثلاثة التى لا يستعمل أفعالها إلّا بأحدها

(٦)

لا يستعمل أفعال التفضيل إلّا مضافا ، أو بمن ، أو باللام كقولك : زيد أفضل القوم ، وزيد أفضل من عمرو ، وقد يحذف من (٧) إذا كان معلوما كقولهم : الله أكبر ، أى من كلّ كبير (٨) وأما استعماله باللام فنحو : زيد الأفضل (٩) وإنّما وجب ذلك لأنّ الغرض بوضعه الزيادة على المفضّل عليه وذلك ، لا يتأتّى إلّا بأحد هذه الثلاثة ، أمّا

ص: ٣٤٢

- ١- شرح المفصل ، ٩١ / ٦ وشرح الكافية ، ٢ / ٢١٣ وشرح الأشموني ، ٣ / ٤٤.
- ٢- الكتاب ، ١٠٠ / ٤ وشرح المفصل ، ٩٢ / ٦ وقد أوجز ابن هشام فى الأوضح ، ٣ / ٢٦٦ - ٢٨٧ الآراء فى «أفعال» بقوله : فقيل : يجوز مطلقا ، وقيل : يمتنع ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.
- ٣- النهايه ، الابن الأثير ١ / ٢١٥ ونصه : أنّ رجلا قال يا رسول الله : أى الليل أجوب دعوه قال : جوف الليل الغابر أجوب. وشرح ابن الأثير الحديث بقوله : أى أسرع إجابته كما يقال أطوع من الطاعة وقياس هذا أن يكون من جاب لا من أجاب ، لأنّ ما زاد على الفعل الثلاثى لا يبنى منه أفعال من كذا إلّا فى أحرف جاءت شاذة. وانظر الكتاب ، ٤ / ٩٩ واللسان ، جوب ، وشرح المفصل ، ٦ / ٩٢.
- ٤- الكافية ، ٤١٤.
- ٥- شرح الوافية ، ٣٣١ وشرح الكافية ، ٢ / ٢١٤.
- ٦- الكافية ، ٤١٤.
- ٧- زياده يتضح بها المعنى من شرح الوافية ، ٣٣٢ والنقل منه.
- ٨- يدل على ذلك أنه لو لم تكن «من» مراده لوجب صرف الاسم ، لأنه على أفعال ولا معنى للوصف به ، وإذا لم ينصرف دل على أن مراده. شرح المفصل ، ٦ / ٩٩.
- ٩- شرح الوافية ، ٣٣٢.

من والإضافه ، فظاهر ، لأنَّ المفضَّل عليه مذکور معهما ، وأما اللام فلأنَّها تفيد تعريف المعهود على الصِّفه التي هو عليها ، وهي تلك الزيادة ، فتدخل الزيادة في المعهود (١) واعلم أنَّه لا يجوز اجتماع اثنين من هذه الثلاثة فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو وأما قول الأعشى : (٢)

ولست بالأكثر منهم حصي

وإنَّما العزَّه للكاثر

فمؤول بأنَّ المراد بقوله : منهم ؛ من بينهم ، وإذا أضيف أفعال التفضيل فله معنيان : (٣)

الأول : وهو ما حدَّ باعتباره أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه (٤) ، فيشترط أن يكون المفضَّل داخلا في جملة من أضيف إليه ، أعني أن يشترك المفضَّل والمفضَّل عليه فيما اشتقَّ منه أفعال لتمييز بالتفضيل نحو : زيد أفضل الناس ، وقد توهم بعضهم (٥) امتناع ذلك ، لأنَّ زيدا مفضَّل على من أضيف إليه أفضل ، ومن جملة الناس زيد ، فيلزم تفضيل زيد على نفسه ، وليس بجيد ، لأنَّ لأفعل جهتين ، الأولى : ثبوت أصل المعنى للمفضَّل والمفضَّل عليه ، والجهة الثانية : ثبوت الزيادة في ذلك المعنى للمفضَّل ، فزيد إنَّما ذكر في الناس للتشريك معهم في أصل الفضل المشترك فيه ، لأنَّه مشارك للمفضَّل عليه في أصل الصفة ، ولم يشاركه المفضَّل عليه في أصل

ص: ٣٤٣

١- بعدها في الأصل مشطوب عليه «إلا إذا كان المفضل عليه معلوما فإنه يجوز بدون الأمور الثلاثة كقوله تعالى : يعلم السر وأخفى أى أخفى من السر قيل هو حديث النفس» من الآية ٧ من سورة طه. وانظر شرح المفصل ، ٩٧ / ٦ وكان ينبغي أن تأتي بعد قوله : من كل كبير لأنها مرتبطة به ، ولو لا الشطب الواضح عليها وقراءه المخطوطة على المصنف لعدداها من الأصل.

٢- ديوانه ، ١٩٣ ورد منسوباً له في الخصائص ، ١ / ١٨٥ وشرح المفصل ، ١٠٠ / ٦ - ١٠٣ والمغنى ، ٥٧٢ / ٢ وشرح التصريح ، ١٠٤ / ٢ وشرح الشواهد ، ٣ / ٤٧ وورد من غير نسبه في الخصائص ، ٣ / ٢٣٤ وشرح المفصل ، ٣ / ٦ - ٥ / ٥ وشرح الكافية ، ٢ / ٢١٥ وشرح ابن عقيل ، ٣ / ١٨٠ وشرح الأشموني ، ٣ / ٤٧ وحاشيه الخضرى ، ٢ / ٤٧.

٣- الكافية ، ٤١٤.

٤- بعدها في شرح الوافية ٣٣٢ «في الخصلة التي هو وهم فيه شركاء فلا بد أن يكون أحدهم».

٥- وعبارة ابن الحاجب في شرح الكافية ، ٢ / ٦٣٩ وقد توهم بعض الناس أنه من قبيل التناقض». وانظر شرح الكافية ، للرضى ، ٢ / ٢١٦.

الزيادة ، فهو مفضّل عليهم باعتبار الزيادة على أصل الفضل (١).

والمعنى الثانى : (٢) أن يقصد به زيادة مطلقه أى غير مقيدته (٣) بأصل مشترك فيه ، بل هو زائد على من أضيف إليه مجموع تلك الصفه ، أى هو منفرد بها ، ويضاف للتوضيح لا للتفضيل ، أى ليتضح أنّ الصفه مخصوصه به دون المضاف إليهم ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه نحو حسن قريش (٤) وإذا أضيف أفعال التفضيل بالمعنى الأول وهو أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، يمتنع : يوسف أحسن إخوته ، لأنّ شرط هذه الإضافه أن يكون المفضّل بعضا من المفضّل عليه ويوسف ليس هو بعض إخوته ، فيمتنع كما امتنع : زيد أفضل الحجاره ، لأنّه ليس منها بخلاف الياقوت أفضل الحجاره ، والتحقيق أن يقال : إنّ يوسف خرج حينئذ عن الحسن بإضافه إخوته إلى ضميره ، إذ القاعده أنّ المعنى إذا قصد ثبوته للمضاف عند الإضافه خرج المضاف إليه عن ذلك المعنى ، بدليل قولهم : جاءنى إخوه يوسف ، فإنّ يوسف خرج عن المعنى الذى قصد ثبوته للإخوه ، لكن يجوز يوسف أحسن إخوته إذا أضيف أفعال التفضيل بالمعنى الثانى وهو أن يقصد بإضافته الزيادة من غير نظر إلى أصل مشترك كما ذكرنا (٥). أعنى أن يضاف للتوضيح لا- للتفضيل فقولك : يوسف أحسن إخوته ، معناه حسن إخوته مثل : حسن قريش ، ومنه قولهم لنصيب (٦) «أنت أشعر أهل بلدتك» أى شاعرهم ، لأنّ نصيبا كان حبشيا ولم يعلم فى الحبش شاعر سواه ، ومنه قولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان» أى عادلا بنى مروان (٧) واعلم

ص: ٣٤٤

١- الظاهر أن أبا الفداء ينقل من شرح الكافيه ، لابن الحاجب ٢ / ٦٤٠ وانتهى النقل هنا بتصرف.

٢- الكافيه ، ٤١٤.

٣- فى الأصل غير مفيد.

٤- كذا فى الأصل وفى شرح الوافيه ، ٣٣٣ «كما يضاف ما لا تفضيل فيه كحسن وقبيح» والمذكور هنا أوضح.

٥- شرح الكافيه ، ٢ / ٢١٦ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٠٣.

٦- هو نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، شاعر مشهور والخبر كما رواه ابن سلام فى طبقاته ، ٢ / ٦٧٥ أنّ جريرا مرّ به وهو ينشد ، فقال له : اذهب فأنت أشعر أهل جلدتك وكان نصيب أسود ، فقال : وجلدتك يا أبا حزره. وانظر أخباره وترجمته فى الأغاني ، ١ / ٣٠٥ - ٣٤٤.

٧- لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ، والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك من مروان سمي بذلك لأنه نقص الناس العشرات التى زادها الوليد وقرهم على ما كانوا عليه أيام هشام والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجّه أصابته بضرب الدابه ، حاشيه الصبان ، ٣ / ٤٩ وانظر شرح الكافيه ، ٢ / ٢١٦ والمختصر ، ٢ / ٢١٧.

أنه يجوز في أفعال إذا أضيف بالمعنى الأول الإفراد والمطابقة (١) مثال الإفراد قولك : الزيدان والزيدون أفضل القوم بإفراد أفضل (٢) ومنه قوله تعالى : (وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاهِ) (٣) فأفرد أحرص مع أنّ المفعول الأول لتجدنهم جمع ، ووجهه ؛ أنّ أفعال هنا لما كان بعضها من المضاف إليه أشبه لفظه بعض ، وبعض لا يثنى ولا يجمع نحو قولك : الزيدون بعض القوم (٤) وأما المطابقة فنحو : زيد أفضل القوم ، والزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، ومنه قوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا) (٥) وكذلك هند ، وإنما جازت المطابقة فيه لأنّ الإضافة تشبه (٦) المعرف باللام من جهة اختصاص كلّ منهما (٧) بالأسماء ، فحمل المضاف في المطابقة على المعرف باللام ، والمعرف باللام يلزم فيه المطابقة ، فجازت المطابقة والإفراد في المضاف لما ذكرنا.

وأما المضاف بالمعنى الثاني والمعرف باللام فلا بدّ فيهما من المطابقة (٨) وإثما وجبت المطابقة فيهما لتجرد أفعال عن شبه الفعل بتجرده عن من المعدية له إلى المذكور بعده فلما خرج أفعال عن شبه الفعل باستغنائه عن تعديه من ، وجب فيه ما يجب في سائر الصفات من المطابقة لموصوفه (٩) ومثال المطابقة في المعرف باللام : زيد الأفضل والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان والهندات الفضل.

وأما إن أتى ما يضاف إليه أفعال التفضيل نكره نحو : زيد أفضل رجل ، فيطابق

ص: ٣٤٥

١- الكافية ، ٤١٤.

٢- شرح الكافية ، ٢ / ٢١٧ وشرح التصريح ، ٢ / ١٠٥.

٣- من الآية ٩٦ من سورة البقره.

٤- شرح الأشموني ، ٣ / ٤٩.

٥- من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

٦- غير واضح في الأصل.

٧- أتى الطمس على حروف الكلمتين.

٨- شرح الوافية ، ٣٣٣ - ٣٣٤ وانظر شرح المفصل ، ٦ / ١٩٦.

٩- شرح الكافية ، ٢ / ٢١٧.

بين النكرة والمفضّل نحو قولك : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال وهند كزيد ، كأنّ جنس العدد المفضّل عليه وهو الرجل في مثالنا هذا ، قد قسّم رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا ، ثم فضّل ذلك على مطابقه (١).

واختيار ابن الحاجب أن المفضّل عليه في هذه الصور محذوف وهو الجنس العام (٢) ويكون التقدير في زيد أفضل رجل : زيد أفضل رجل من جميع الرّجال ، وفي الزيدون أفضل رجال ، الزيدون أفضل رجال من جميع الرجال.

واختيار ابن مالك (٣) أنّ المفضّل عليه مذکور ، وهو النكرة المضاف أفعال إليها والتقدير : زيد أفضل من كلّ رجل قيس فضله بفضله ، فحذفت من وكلّ وأضيف أفعال إلى ما كان مضافا إليه كل (٤).

واعلم أنّ إضافة أفعال التفضيل عند الأكثرين لا تفيد تعريفا في نحو قولك : أفضل القوم ، وهو اختيار أبي على الفارسي بل هي إضافة لفظية في تقدير الانفصال ، وقال بعضهم : إنّها تفيد التعريف كسائر المضافات إلى المعارف ، وهو اختيار البصريين فتكون إضافه معنويّه وقال بعضهم : ما أضيف والتقدير فيه معنى اللّام فهو معرفه ، وما أضيف والتقدير فيه معنى من فهو نكرة وهو مذهب الكوفيين (٥) والحقّ أنه إن أضيف إلى معموله نحو : ما رأيت رجلا- أحسن الكحل في عينه من عين زيد ، فهي إضافة لفظية لا تفيد التعريف ، وإن لم يضاف إلى معموله نحو : زيد أفضل القوم ، فهي إضافة معنويّه تفيد التعريف لأنّه من باب إضافة الصفه إلى غير معمولها نحو : مصارع مصر.

ص: ٣٤٦

١- شرح التصريح ، ٢ / ١٠٥.

٢- شرح الوافية ، ٣٣٣ وفيه : «واستغنى عن الجنس العام للعلم به» وانظر شرح التصريح ، ٢ / ١٠٥.

٣- هو محمد بن عبد الله جمال الدين الطائي ، النحوى المشهور ، توفى سنة ٦٧٢ هـ انظر ترجمته في البدايه والنهايه ، ١٣ / ٢٦٧ والنجوم الزاهره ، ٧ / ٢٤٣ والبعيه ، ١ / ١٣٠.

٤- تسهيل الفوائد ، ١٣٤ والنص في شرح التسهيل ، ٣ / ٦٢ (بتصرف يسير) وانظر همع الهوامع ، ٢ / ١٠٣.

٥- قال ابن يعيش في شرح المفصل ، ٦ / ٩٧ : واعلم أنه متى أضيف أفعال على معنى من فهو نكرة عند بعضهم وعليه الكوفيون ، وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفه ، وفي قول البصريين المتقدمين أنه معرفه على كلّ حال إلّا إذا أضيف إلى نكرة ، والمتأخرون يجعلونه نكرة لأنّ المضاف إليه مرفوع في المعنى والأول القياس. وانظر همع الهوامع ، ٢ / ٤٨ إذ قال : «والأصح أنها محضه».

(١)

المستعمل بمن مفرد مذكر لا غير ، نحو : الزيدان والزيدون والهندات أفضل من عمرو ، لأنه أشبه فعل التعجب لفظا ومعنى ، ولذلك لا يصاغ إلّا مما يصاغ منه فعل التعجب ، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما أشبهه ، ويلزمه التنكير أيضا ، فلا يقبل التعريف كما لا يقبله الفعل ، وأما كونه مذكرا فلهشبه الفعل أيضا (٢).

ذكر عمل أفعال التفضيل

(٣)

اعلم أنّ اسم التفضيل لما كان أضعف شبها باسم الفاعل من الصفه المشبّهه من قبيل أنّ الصفه المشبّهه جرت مجراه في التذكير والتأنيث والتثنيه والجمع ، ولم يجر اسم التفضيل إذا صحبته من وهو أقوى أحواله هذا المجرى ، انحطت رتبه اسم التفضيل عن رتبه الصفه المشبّهه كانه حطاطها عن رتبه اسم الفاعل ، لأنه يجوز في اسم الفاعل أن يتقدم معموله عليه كقولك : زيد عمرا ضارب بنصب عمرو ، ولم يجر في الصفه المشبّهه أن يتقدم معمولها عليها ، فلو قلت : زيد الوجه حسن ، لم يجر ، فلما انحطت رتبه اسم التفضيل عن الصفه المشبّهه لم يستوف عملها فلم يرفع الظاهر إلّا بشروط (٤) ستذكر ، ولكن نصب النكره على التمييز وارتفع به المضمّر ، فمثال انتصاب النكره عنه : زيد أفضل منك أبا (٥) ومثال ارتفاع المضمّر به / : زيد أفضل منك ، فزيد مبتدأ ، وأفضل منك خبره ، وفي أفضل ضمير فاعل عائد على زيد ، وأما الظاهر بغير الشروط التي ستذكر فلا- يرتفع به ، فلا- يجوز : زيد أفضل منك أبوه ، كما جاز في الصفه المشبّهه : زيد حسن وجهه ، لأنّ أفضل منك أبوه ليس بمعنى الفعل ، كالصفه المشبّهه ، والقاعده في عمل (٦) الصفات ، أنّها لا تعمل إلّا إذا (٧) كانت

ص: ٣٤٧

١- الكافيه ، ٤١٤.

٢- شرح الوافيه ، ٣٣٤ وانظر المقتضب ، ١ / ١٦٨ وشرح المفصل ، ٦ / ٩٥.

٣- الكافيه ، ٤١٤.

٤- شرح المفصل ، ٦ / ١٠٥ وشرح الكافيه ، ٢ / ٢١٩.

٥- الكتاب ، ١ / ٢٠٢ - ٢٠٥.

٦- غير واضحه في الأصل.

٧- في الأصل إلّا ذا.

بمعنى الفعل ، فأبوه حينئذ في المثال المذكور لا يجوز رفعه على الفاعليه بدون الشروط التي ستذكر ، فقد ظهر أنّ اسم التفضيل إنّما يرفع المضمر وينصب النكره من غير شرط ولكن يرفع الظاهر بشروط : وهو أن يكون أفعال التفضيل صفه لشيء لفظاً وهو في المعنى لمتعلق ذلك الشيء ، بشرط أن يكون ذلك المتعلق مفضلاً على نفسه باعتبار ذلك الشيء ، الذي هو الموصوف مفضلاً باعتبار غيره في حال يكون الأفعال منفياً (١). نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنّ أفعال التفضيل في المثال المذكور «أحسن» ، وقد وقع منفياً وهو صفه لشيء لفظاً الذي هو «الرجل» وهو في المعنى لمتعلق الرجل الذي هو «الكحل» والمتعلق المذكور مفضل على نفسه باعتبار الأول الذي هو الموصوف ؛ أعني الرجل ، ومفضل أيضاً باعتبار غيره الذي هو «عين زيد» ، وإنّما رفع الظاهر بالشروط المذكوره لإمكان تقدير أفعال بمعنى الفعل الذي هو حسن ، فيصير التقدير : ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، بخلاف ما إذا فقد أحد الشروط المذكوره ، فإنّ تقدير فعل بمعناه حينئذ يمتنع ، وإنّما تعين رفع الكحل بأفعال لا بالابتداء ، لأنّه لو رفع الكحل على الابتداء ، لوجب أن يكون أحسن خبراً مقدماً عليه وهو غير جائز للفصل بين أحسن وبين معموله الذي هو «منه» بأجنبي وهو الكحل الذي هو المبتدأ ، وإذا تعدّر رفع الكحل على الابتداء ، تعين رفعه على أنه فاعل أحسن ، ولك في هذه المسأله أن تنكّر فاعل أفعال ، فتنكر الكحل ، ولك فيها عباره أخرى أخصر من الأولى فتحذف الضمير من «منه» مع حذف «في» ، فيبقى : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد. ولك فيها عباره أخرى ؛ وهي أن تقدّم ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر «من» معها كقولك : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل (٢).

واعلم أنّه لا تستعمل فعلى تأنيث أفعال التفضيل إلّا مضافه أو معرفه باللام ،

ص: ٣٤٨

- ١- همع الهوامع ، ١٠٢ / ٢.
- ٢- شرح الوافيه ، ٣٣٥ - ٣٣٦ وانظر مسأله الكحل في الكتاب ، ٣١ / ٢ والمقتضب ، ٢٤٨ / ٣ وشرح الكافيه ، ٢٢٢ / ٢ والهمع ، ١٠١ / ٢ وشرح الأشموني ، ٥٣ / ٣. وانظر شرح كافيه ابن الحاجب ، للغجدواني ، ففي ذيلها رساله في مسأله الكحل مجهوله المؤلف وهي مخطوطه موجوده في مكتبه البلديه ، الاسكندريه تحت رقم ٢٦٦١ د ، نحو.

ومن ثمَّ حَظَىء أبو نواس في قوله : (١)

كأنَّ صغرى وكبرى من فواقعها

حصباء درّ على أرض من الذهب

وأما استعمالهم دنيا وجلّى ونحوهما بدون ذلك فمؤوّل. أمّا دنيا وهى تأنيث الأدنى ، فإنّها غلبت عليها الاسميّة بعد أن كانت صفه وصارت اسما لهذه الحياه الأولى ، وأمّا جلّى فكانت صفه تأنيث الأجل ، ثم غلبت عليها الإسميّة فجردت عن الألف واللام وصارت اسما للحرب (٢) / قال الشاعر : (٣)

وإن دعوت إلى جلّى ومكرمه

يوما سراه كرام النَّاس فاد عينا

٧- ذكر اسم الزمان والمكان

إشارة

(٤)

والمراد باسم الزمان والمكان الاسم المشتقّ لزمان الفعل أو مكانه والغرض من الإتيان بذلك ضرب من الإيجاز والاختصار ، فإنه لولاها للزم الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان نحو : هذا الزمان أو هذا المكان الذى قتل فيه زيد (٥) فاشتقّ اسم الزمان أو المكان على مثال الفعل المضارع ، وأوقعوا ميمًا موقع حرف المضارعه فقالوا : هذا مقتل زيد.

وكيفيه بنائه على مثال المضارع أن ينظر إلى حركه عين الفعل المضارع فإن

ص : ٣٤٩

١- هو الحسن بن هانئ كان شاعرا عالما ، ولد بالأهواز ونشأ في البصره ومات في بغداد ١٩٥ هـ انظر أخباره في الشعر والشعراء ، ٢ / ٦٨٠ والفهرست ، ٢٢٨ ونزهه الألباء ، ٧٧. والبيت ورد في ديوانه ، ٢٤٣ وروى منسوباً له في شرح المفصل ، ٦ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وشرح الشواهد ، ٣ / ٤٨ وشرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ١٠٢ وشرح الأشموني ، ٣ / ٤٨ - ٥٢ وحاشيه الخضرى ، ٢ / ٤٧ وورد البيت من غير نسبه في المغنى ، ٢ / ٣٨٠. ويروى فقاقتها مكان فواقعها ، والفواقع مفردا فقاغه ، وهى : النفاخات التى تظهر على سطح الماء.

٢- شرح المفصل ، ٦ / ١٠٠.

٣- البيت لبشامه بن حزن النهشليّ ، روى منسوباً له في شرح الحماسه ، ١ / ١٠٢ وشرح المفصل ، ٦ / ١٠١ ومن غير نسبه في شرح الكافيه ، ٢ / ٢١٩ وشفاء العليل ، للسلسلي ، ٢ / ٦١٨ وحاشيه الشيخ ياسين على شرح التصريح ، ٢ / ٣٨١.

٤- المفصل ، ٢٣٧ - ٢٣٨.

٥- شرح المفصل ، ٦ / ١٠٧.

كانت مضمومه أو مفتوحه ، فتحت عين مفعل ، وإن كانت مكسوره كسرت (١) مثاله مما عين مضارعه مضمومه ، مصدر ومقتل ومدخل ومقعد ومقام ونحو ذلك ، ومقام أصله مقوم على وزن مفعل ، فقلبت واوه ألفا ، لأنه لما وقع حرف العله منه فى الموضع الذى أعلّ من الفعل ، أعلّ كما أعلّ فى فعله ، ومثاله مما عين مضارعه مفتوحه ، مشرب وملبس ومذهب ، واستثنى أحد عشر اسما مما عين فعله المضارع مضمومه ، جاء مفعل منها مكسور العين وكان قياسه الفتح وهى : المنسك (٢) ، والمجزر وهو الموضع الذى ينحر فيه الجزور ، يقال : جزر الجزور يجرها بالضم (٣) والمنبت وهو موضع النبات وهو من ينبت بالضم (٤) ، والمطلع موضع الطلوع (٥) ، والمشرق والمغرب لموضع الشروق والغروب ، وهما من فعل يفعل بالضم (٦) ، والمفرق اسم للموضع الذى يفرق فيه الشعر من وسط الرأس ، وهو من يفرق بالضم (٧) ، والمسقط ، موضع السقوط (٨) ، ومنه مسقط الرأس ، موضع الولاده ، والمسكن (٩) ، موضع السكنى ، والمرفق موضع الرفق ، ومنه مرفق اليد وهو موضع الاتصال بالعضد (١٠) والمسجد وهو البيت ، فأما المصدر ومكان السجود فهو مسجد

ص: ٣٥٠

- ١- الكتاب ، ٤ / ٨٧ - ٩٣ وشرح المفصل ، ٦ / ١٠٧ وشرح الشافيه ، ١ / ١٨١ .
- ٢- والمنسك بالفتح والمنسك بالكسر ، شرعه النسك ، وقيل المنسك بالفتح النسك نفسه ، والمنسك بالكسر الموضع الذى تذبج فيه النسكه ، وهى الذبيحه. اللسان ، والمصباح المنير ، نسك .
- ٣- جزر الشيء يجره بالضم ويجزره بالكسر جزرا ، قطعه ، والمجزر بكسر الزاى موضع جزرها. الصحاح واللسان ، جزر .
- ٤- يقال : نبت الشيء ينبت بالضم نباتا ونباتا ، والمنبت بالكسر موضع النبات ، وهو أحد ما شدّ من هذا الضرب وقياسه المنبت بالفتح. اللسان ، نبت .
- ٥- طلعت الشمس والكوكب طلوعا ومطلعا ، والمطلع والمطلع أيضا موضع طلوعها. الصحاح طلع. وفى اللسان : ومطلع بالفتح لغه .
- ٦- يقال : شرقت الشمس تشرق شروقا وشرقا ، طلعت ، واسم الموضع المشرق ، وكان القياس المشرق اللسان ، شرق. وانظر غرب .
- ٧- اللسان ، فرق .
- ٨- اللسان ، سقط .
- ٩- السكن والمسكن بالفتح ، والمسكن بالكسر المنزل والبيت ، والأخيره نادره وأهل الحجاز يقولون : مسكن بالفتح. الصحاح ، واللسان ، سكن .
- ١٠- لسان العرب ، رفق .

بالفتح ، وروى عن بعض العرب مسكن ومطلع بالفتح ، وينبغي أن يزداد المنخر : وهو موضع النخير من نخر ينخر (١) ، فتكون الأسماء الشاذة اثني عشر (٢) ، قال في الصحاح : (٣) والفتح في كله جائز وإن لم يسمع به (٤) وكان القياس يقتضى أن يجيء المفعول من مضموم العين بضم العين ليكون على مثال مضارعه ، ولكن عدلوا عنه إلى مفتوح العين لأنه ليس في كلامهم مفعول بالضم إلا أن تلحقه هاء التانيث كالمقبره كما سيأتي ، وأما مفعول بكسر العين (٥) من الذى عين مضارعه مكسوره فنحو : المجلس لأنّ مضارعه يجلس ، وكذلك المحبس والمصيف ومضرب الناقه ومنتجها ، فالفعل منه مكسور العين ، إن كان للموضع أو للزمان ، وأما إن كان مصدرا فمفتوح العين للفرق بين المصدر والاسم تقول : نزل منزلا بفتح الزاى أى نزل نزولا ، وهذا منزله بكسر الزاى إذا أردت الدار ، ولم يفرّق بينهما فى غير المكسور العين ، لأنّ المفتوح العين ومضمومها يأتى المفعول منهما بفتح العين سواء كان اسما أو مصدرا.

ذكر مفعول من معتل الفاء

(٤)

وهو يأتى مكسور العين أبدا سواء كان عين فعله المضارع مكسوره أو مفتوحه ، أما الذى عين مضارعه مكسوره نحو : موعد من يعد ، ومورد من يرد ، وكان الأصل يوعده ويورد ، فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، وقد جرى اسم الزمان والمكان أعنى المفعول فى ذلك على القياس (٧) وأما الذى عين مضارعه مفتوحه

ص: ٣٥١

١- المنخر : مثال مسجد ، خرق الأنف وأصله موضع النخير ، وهو الصوت من الأنف ، وهو من باب قتل. المصباح المنير نخر ، وانظر الصحاح ، واللسان ، نخر.

٢- ومما تركه أبو الفداء مقبض ، ومضرب ، والمنسج ، والمغسل ، والمحشر ، ومدبّ ومحلّ انظرها فى أدب الكاتب ، ٤٤٤ والمنتخب ، لكراع ٢ / ٥١٩ والمخصص ، ١٤ / ٢٠٤ والمزهر ، ٢ / ٩٧.

٣- صاحب الصحاح هو الجوهري إسماعيل بن حمّاد كان إماما فى اللغة والأدب ، أصله من فاراب قرأ العربية على أبى على الفارسى والسيرافى ومن تصانيفه مجمل اللغة والصحاح ، مات سنة ٣٩٣ هـ انظر ترجمته فى إنباه الرواه ، ١ / ١٩٤ - ١٩٦ والبلغه ، ٣٦ وبغية الوعاه ، ١ / ٤٤٦.

٤- نسب الجوهري القول إلى الفراء ، ماده سجد.

٥- المفصل ، ٢٣٨.

٦- المفصل ، ٢٣٨.

٧- شرح المفصل ، ١٠٨ / ٦.

فنحو: الموحل والموجل والموضع (١) فتقول من وحل يوحل بالفتح هذا موحله بالكسر (٢) وكذلك وجل يوجل هذا موجهه ، أما وضع يضع فكان أصله يوضع بالكسر فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، ثم فتح يضع بعد حذف الواو ، فقبل هذا موضعه بالكسر ، ومن العرب من يقول : موحل وموجل بالفتح (٣) فيجىء به على القياس ، وسمع الفراء موضع بالفتح (٤).

ذكر مفعل من معتل اللام

إشاره

(٥)

وهو يأتي مفتوح العين أبدا ، وتقلب الواو والياء فيه ألفا سواء انكسرت عين فعله المضارع أو انضمت نحو: المرمى والمأتى والمثوى والمأوى (٦) والمدعى والمغزى (٧) ، من يرمى ويأتى ويثوى ويأوى ويدعو ويغزو (٨).

فصل

(٩)

وقد تدخل على بعض أسماء المكان تاء التأنيث نحو: المزلّه وهو موضع الزلل ، والمظنه وهو الموضع الذى يظنّ كون الشىء فيه ، والمقبره والمشرقه بفتح عين مفعله فى ذلك كله (١٠) ، ودخول الهاء فى ذلك للمبالغه ، وأما ما جاء على مفعله بضمّ العين كالمقبره والمشرقه ، فليست أسماء لمكان الفعل ، وإنما هى أسماء

ص: ٣٥٢

- ١- الكتاب ، ٩٣ / ٤ .
- ٢- الوحل بالتحريك : الطين الرقيق الذى ترطم فيه الدوابّ ، والوحل بالتسكين ، لغه رديّه ، والجمع أوحال ووحول ، والموحل بالفتح المصدر ، وبالكسر المكان. اللسان ، وحل .
- ٣- الصحاح ، واللسان ، وحل ووجل ، وانظر أدب الكاتب ، ٤٤٦ .
- ٤- فى الصحاح ، وضع «الموضع بفتح الضاد لغه فى الموضع سمعها الفراء ، وفى اللسان ، وضع ، هى نادره ، ونسبها الرضى فى شرح الشافيه ، ١ / ١٨٥ إلى الكوفيين أيضا. وانظرها فى ديوان الأدب للفارابى ، مفعل .
- ٥- المفصل ، ٢٣٨ .
- ٦- وهى حكايه الفراء ، شرح المفصل ، ١٠٩ / ٦ .
- ٧- شرح المفصل ، ١٠٨ / ٦ وشرح الشافيه ، ١ / ١٨٥ .
- ٨- فى الأصل ويعز .
- ٩- المفصل ، ٢٣٨ .
- ١٠- المنتخب ، ٢ / ٥٣٠ والمخصص ، ١٤ / ٢٠٢ واللسان ، شرق وقبر وزلل ووطن .

للمواضع ، فإنَّ مقبره بالفتح اسم مكان الفعل ، ومقبره بالضم اسم للبقعه التي من شأنها أن يقبر فيها ، وكذلك القول في جميع ما يأتي مضموماً من هذا الباب ، وإنَّما جاء مضموماً ليعلم أنه لم يذهب به مذهب الفعل فجاءت صيغته مضمومه على خلاف هذا الباب ليدلَّ خروج الصيغه على خروجها عنه (١).

ذكر اسم الزمان والمكان من الزائد على الثلاثي

(٢)

أما مفعول ، إذا بنى من الثلاثي المزيد فيه والرابعي ، فعلى صيغته اسم المفعول لا يختلف كالمدخل والمخرج بضم الميم ، من أدخل يدخل ، وأخرج يخرج ؛ ويأتي منه المفعول والمصدر واسم الزمان والمكان بلفظ واحد لا يختلف (٣) ، لأنَّ مضارع ما جاوز الثلاثة لا يختلف بخلاف مضارع الثلاثي فإنه مختلف ، ولذلك اختلف فيه المفعول فمدخل بالضم اسم مفعول أدخل واسم مصدره إذا كان بمعنى الإدخال ، واسم مكان الفعل أو زمانه ومنه قوله تعالى : (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ) (٤) وجاء ذلك كله على زنه يخرج مضارع ما لم يسم فاعله ، ليكون على لفظ المفعول ، لأنه مفعول فيه كما أنَّ مفعول ما لم يسم فاعله مفعول به ، ومنه المضطرب موضع الاضطراب وهو الحركة ، ويجوز أن يكون مصدراً ، وكذلك المنقلب / (٥).

ذكر ما جاء فيه مفعله

(٦)

إذا كثر الشيء في المكان قيل فيه مفعله بفتح ميم مفعله وعينها ، فيقال : أرض

ص: ٣٥٣

١- الكتاب ، ٤ / ٩٠ - ٩١ وشرح الشافيه ، ١ / ١٨٤ .

٢- المفصل ، ٢٣٨ .

٣- الكتاب ، ٤ / ٩٥ والمقتضب ، ١ / ٧٤ - ٧٥ - ١٠٨ وشرح المفصل ، ٦ / ١٠٩ وشرح الشافيه ، ١ / ١٨٦ .

٤- من الآيه ٨٠ من سورة الإسراء .

٥- بعدها في الأصل مشطوب عليه «في قوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) يجوز أن يكون اسماً للمكان ، وأن يراد بالمنقلب ، النار ، وأن يراد أي انقلاب ينقلبون» من الآيه ٢٢٧ من سورة الشعراء . وانظر البحر ٧ / ٥٠ والفتوحات الإلهيه ، ٣ / ٢٩٨ وأدب الكاتب ، ٤٤٤ - ٤٤٨ .

٦- المفصل ، ٢٣٩ .

مسبحة ، ومأسده ، ومذأبه (١) ومحياه ، للكثيره السباع والذئاب والحيات ، ومفعأه لكثيره الأفاعى ، ومقتأه لكثيره القثاء ، ومبطخه لكثيره البطح ، وجاء مبطخه بضمّ الطاء (٢) واعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء الذى لزمته التاء ليس اسما لمكان الفعل (٣) بل هو صفة للأرض التى يكثر فيها ذلك ، والأرض مؤنثه فكانت صفتها كذلك ، ولم يأتوا بمثل ذلك فيما جاوز الثلاثه نحو : الثعلب والصفدع استثقالا له ، لأنهم يستغنون عن قولهم : مثعله مثلا بأن يقولوا : كثيره الثعالب (٤) ،

٨- ذكر اسم الآله

(٥)

والمراد بها ما يعالج به وينقل ، والأولى أن يقال : هى اسم مشتق من فعل لما يستعان به فى ذلك الفعل (٦) ويجىء على مفعل ومفعله ومفعال بكسر الميم كالمقصّ والمحلب والمكسحه ، والمصفاه والمقراض والمفتاح (٧) كأنهم أرادوا الفرق بين اسم الآله وبين ما يكون مصدرا ومكانا ، فالمقصّ بكسر الميم ما يقصّ به ، والمقصّ بالفتح المصدر والمكان (٨) ، ومن ذلك منجل الحصاد ، ومسله للإيره العظيمه ، ومطرقه ومخذّه ومصباح ، وقيل (٩) . إن مفعل مقصور عن مفعال ، والمراد بذلك أنّ كلّ ما جاز فيه مفعل جاز فيه مفعال أيضا نحو : مقرض ومقراض ومضرب ومضراب ومفتاح ومفتاح ، وزيدت الألف للمبالغه قال الشاعر : (١٠)

ص: ٣٥٤

- ١- الكتاب ، ٩٤ / ٤ .
- ٢- اللسان ، بطخ وانظر المنتخب ، ٥٣١ / ٢ .
- ٣- بعدها مشطوب عليه «أى ليس اسما للموضع الذى فيه» .
- ٤- الكتاب ، ٩٤ / ٤ وشرح المفصل ، ١٠٩ / ٦ وشرح الشافيه ، ١٨٨ / ١ .
- ٥- المفصل ، ٢٣٩ - ٢٤٠ اسم الآله هو اسم ما يعالج به وينقل ويجىء على مفعل ومفعله ومفعال كالمقصّ والمحلب والمكسحه والمقراض والمفتاح .
- ٦- قول المصنف فالأولى ... هو تفضيل حد ابن الحاجب على حد الزمخشري ، قال ابن الحاجب فى الإيضاح الورقه ، ٢٩٧ ظ : اسم الآله هو كلّ اسم اشتق من فعل لما يستعان به فى ذلك الفعل ، وانظر إيضاح المفصل المطبوع ، ٦٦٨ / ١ .
- ٧- الكتاب ، ٩٤ / ٤ .
- ٨- الكتاب ، ٩٤ / ٤ وشرح المفصل ، ١١١ / ٦ وشرح الشافيه ، ١٨٦ / ١ .
- ٩- زاعم ذلك هو الفارسى . المخصص ، ١٩٩ / ١٤ .
- ١٠- لم أهدت إلى قائله . ورد فى لسان العرب ، رأى وكحل .

إذا الفتى لم يركب الأهوالا

فابغ له المرآه والمكحالا

واسع له وعدّه عيالاً

وليس كلّ ما جاز فيه مفعال جاز فيه مفعّل (١) وقد جاء بعض أسماء الآله مضموم الميم والعين (٢) نحو: المسعط والمنخل والمدقّ والمدهن والمكحله ، ومن ذلك أيضا محرضه (٣) ومما جاء بالضم أيضا الملاءه (٤) وجاء بالفتح المناره والمنقل وهو الخفّ (٥) ، وفي الحديث : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء عن الخروج إلّا عجوزا فى منقلبيها» (٦) أى (٧) فى خفيها ، وجميع ما جاء من ذلك مضموما لم يذهب به مذهب الفعل ، ولكنّها جعلت أسماء لهذه الأوعيه (٨) فإنّها شدّت عن مقتضى القياس ، لكونهم لم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق ، ومما لم يذهب به مذهب الفعل اسم الآله الذى ليس فى أوله ميم ، وهو زائد على ثلاثه أحرف وثالثه ألف ، فإنّه جاء بكسر أوله نحو : العلقه (٩) والجراب والوساده والعمامه ونحو ذلك ، وشدّ من ذلك بالفتح القباء (١٠) ولا يعمل شىء من هذه الأسماء ، لأنّه موضوع لآله مشتقّه من الفعل المشتقّ منه من غير قيد ، فلو عمل تقيّد وخرج عن موضوعه ، ومما ألقناه بقسم الاسم المصغّر والمنسوب .

ص: ٣٥٥

- ١- شرح المفصل ، ١١١ / ٦ .
- ٢- المفصل ، ٢٤٠ .
- ٣- فى الصحاح واللسان ، والقاموس ، حرض «الحرص : الأشنان والمحرضه بالكسر إناؤه ووعاؤه» وفى شرح المفصل ، ١١٢ / ٦ والكسر هو المشهور ولا أعرف الضم فيها .
- ٤- اللسان ، ملأ .
- ٥- اللسان ، نقل .
- ٦- فى الأصل منقلبيها .
- ٧- انظره فى غريب الحديث للهروى ، ٤ / ٦٩ وفيه «إلا- امرأه قد يئست من البعوله فهى فى منقلبيها» ، قال أبو عبيد لو لا أن الروايه اتفقت فى الحديث والشعر جميعا على فتح الميم ما كان وجه الكلام إلا كسرهما . وانظر الصحاح ، نقل . وهو فى تاج العروس ، «نقل» عن ابن مسعود .
- ٨- الكتاب ، ٤ / ٩١ وشرح المفصل ، ١١١ / ٦ .
- ٩- العلقه : هى المعلقه الذى يعلّق به الإناء اللسان ، علق .
- ١٠- غير واضحه فى الأصل ، والقباء ممدود من الثياب الذى يلبس مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه . اللسان ، قبا .

/ ويسميه البصريون المحقّر (٢)، والتصغير من خواصّ الأسماء، وهو اسم مزيد فيه ياء ليدلّ على تقليل مسماه، فالاسم المتمكّن إذا صغّر ضمّ صدره (٣) وفتح ثانيه، وألحق ياء ساكنه ثالته، وله أمثله ثلاثه، فعيل كفليس، وفعيل كدريهم وفعيل كدنينير (٤) وأما ما خالف ذلك فثلاثه (٥) أشياء، تصغير أفعال كأجيمال (٦) وتصغير ما فى آخره ألف التأنيث كحبيلى (٧) وتصغير ما فيه ألف ونون مضارعتان لألفى التأنيث كسكيران (٨) ولا يصغّر إلّا الثلاثى والرابعى، وأما الخماسى فتصغيره مستكره كتكسيره، لسقوط خامسه، فإن صغّر قيل فى فرزدق: فريزد، وفى سمرجل: سفيرج، بحذف الخامس لكونه نشأ منه الثقل، ومنهم من يقول: فريزق (٩).

وكلّ اسم على حرفين فإنّ التصغير يرده إلى أصله حتى يصير إلى أمثال فعيل والذى هو كذلك على ثلاثه أضرب، ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه، فالذى حذفت فاؤه نحو: عدّه فتقول فى تصغيرها: وعيده، فتردّ الواو المحذوفه التى هى فاء الكلمه (١١) وأما ما حذفت عينه فمثل: مذ، فإذا سمّيت به وصغّرتة قلت: منيد، فتردّ النون المحذوفه لأنّ الأصل منذ (١٢)، وأما ما حذفت لامه فنحو: دم وفم فتقول:

١- الشافيه ٥٠٧: المصغر: المزيد فيه ياء ليدل على تقليل.

٢- الكتاب، ٣ / ٤١٩ - ٤٧٧.

٣- شرح المفصل، ٢٠٢.

٤- الكتاب، ٣ / ٤١٥.

٥- غير واضحه فى الأصل.

٦- الكتاب، ٣ / ٤٩ - ٤٩٢ وشرح الأشمونى، ٤ / ١٦١.

٧- الكتاب، ٣ / ٤١٨.

٨- الكتاب، ٣ / ٤٢٤ والمقتضب، ٢ / ٢٦٤.

٩- الكتاب، ٣ / ٤١٨ والمقتضب، ٢ / ٢٤٧ وشرح المفصل، ٥ / ١١٦ وشرح الشافيه، ١ / ٢٠٢.

١٠- المفصل، ٢٠٣.

١١- الكتاب، ٣ / ٤٤٩ وشرح المفصل، ٥ / ١١٨ وشرح الشافيه، ١ / ٢١٧.

١٢- الكتاب، ٣ / ٤٥٠ وشرح المفصل، ٥ / ١١٨.

دمى بردّ الذاهب منه وهو الياء وتقول فى فم: فويه بردّ لامه المحذوفه التى هى الهاء، لأنّ أصله فوه وتقول فى حر: حريح، لأنّ أصله حرح فتردّ لامه المحذوفه (١). وأمّا الاسم الذى حذف منه، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين (٢) فإنّ التصغير لا يردّه إلى أصله، لأنّ الردّ ثمّ إنّما وجب ليحصل مثال التصغير، فإذا حصل من غير ردّ فلا حاجة إلى الردّ، فعلى هذا تقول فى تصغير مَيْت وهَيْن: مَيْت وهَيْين بالتخفيف (٣).

فصل

(٤)

وإذا صغّرت نحو ابن واسم، رددته إلى أصله وصغّرتَه فقلت: بنىّ وسمى بردّ اللام الذاهبه (٥) لأنّ أصل ابن بنو كجمل ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فبقى، بنىّ، وأمّا اسم فأصله سمو مثل جذع (٦) فإذا صغّرت عادت الواو وقلبت ياء وأدغمت كما قيل فى ابن، وإذا صغّرت أخت و بنت وهنت قيل: أخيه وبنيه وهتيه، بردّ اللّامات المحذوفه، لأنّ أصلهنّ أخوه وبنوه وهنوه على وزن صدقه، ثم حذفوا هاءات التّأنيث من أخوه وبنوه وهنوه، وأبدلوا من الواوات تاءات لغير التّأنيث، فإنّ التّاء فى أخت و بنت وهنت بدل من الواو وليست للتّأنيث (٧) لأنّ تاء التّأنيث لا يكون ما قبلها ساكنا بل مفتوحا، إلّا أن يكون ما قبلها ألفا نحو: قطاه، فلما ردّ إلى أخت و بنت وهنت الواو الأصليّه صار أخيوه فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير ثم ردت هاء (٨).

ص: ٣٥٧

- ١- الكتاب، ٣ / ٤٥١ والمقتضب، ٢ / ٢٣٥ وشرح الشافيه، ١ / ٢١٧.
- ٢- المفصل، ٢٠٣.
- ٣- شرح المفصل، ٥ / ١٢٠ وشرح الشافيه، ١ / ٢١٧.
- ٤- المفصل، ٢٠٣.
- ٥- الكتاب، ٣ / ٤٥٤ والمقتضب، ١ / ٨٢ وشرح الشافيه، ١ / ٢١٧.
- ٦- الإنصاف، ١ / ٦٩ ولسان العرب، سمو.
- ٧- الكتاب، ٣ / ٤٥٥ وشرح المفصل، ٥ / ١٢١.
- ٨- غير واضحه فى الأصل.

التأنيث الأصليّ التي كانت في أخوه وبنوه وهنوه لذهاب التاء التي كانت في أخت و بنت وهنت ، لأنها كانت تدلّ على التأنيث بحسب الصيغه وإن لم تكن تاء تأنيث ، فصار تصغير ذلك أخيّه وبيته وهتيّه (١).

فصل

(٢)

وكلّ اسم فيه حرف بدل من حرف آخر ، فتصغيره ينقسم إلى تصغير يردّ الاسم إلى أصله ، وإلى تصغير لا يردّ الاسم إلى أصله : أما التصغير الذي يردّ الاسم إلى أصله فهو تصغير كلّ اسم فيه البدل غير لازم.

والمراد بالبدل الغير اللازم بدل حرف بحرف ، أو جب قلبه علّه تزول في التصغير أو الجمع وذلك نحو : ميزان وباب وناب ، فتقول في تصغيرها : موزين (٣) وبيب ونيب (٤) بردها إلى أصلها ، لأنّ الميزان من الوزن وأصله موزان بكسر الميم وسكون الواو ، فاستثقل ذلك فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار ميزان ، فلمّا صغّر ضمّت الميم فعادت الواو فصار تصغيره موزين. وذلك القول في ميقات وميعاد.

وأصل باب بوب لأنّ جمعه أبواب فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ولم يجر بقاء الألف في التصغير لزوال الفتح وانضمام ما قبلها فوجب ردّ الواو.

وأصل ناب نيب لجمعه على أنياب ، ويجمع النّاب من الإبل على نيب (٥) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ولم يمكن بقاء الألف في التصغير فردّت إلى أصلها وقيل : نيب (٦).

وأما التصغير الذي لا يردّ الاسم إلى أصله فهو تصغير كلّ اسم فيه البدل لازم والبدل اللازم ؛ هو البدل الذي علّته تلزم في المصغّر كما تلزم في المكبر ، وذلك نحو : تخمه وتراث ، فإنّ أصل تخمه وخمه لأنّه من وخم وأصل تراث من ورث

ص: ٣٥٨

١- الكتاب ، ٣ / ٤٥٥ والمقتضب ٢ / ٢٦٨ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢١.

٢- المفصل ، ٢٠٣.

٣- الكتاب ، ٣ / ٤٥٧ والمقتضب ، ٢ / ٢٨٠.

٤- الكتاب ، ٣ / ٤٦١.

٥- اللسان ، نيب.

٦- وقد أجاز الكوفيون في نحو : ناب مما ألفه ياء أن يصغّر على نويب بالواو شرح الأشموني ٤ / ١٦٥.

فأصله وراث ، ولكنهم استتقلوا الضمّه على الواو فقلبوها تاء لأنّ التاء أجلد على الضمّه من الواو ، وهذه العله لازمه فى التصغير فلذلك قيل : تخيمه وتريث ، وتقول فى تصغير عيد : عييد ، وكان حقّه أن يردّ إلى أصله لأنّه من عاد يعود ، لكنهم لمّا قالوا فى الجمع أعياد ، والجمع والتصغير من واد واحد ، قيل فى تصغيره : عييد ، وإنّما جمعه بالياء دون الواو ؛ ليفرّقوا بين جمع عيد ، وجمع عود (١).

فصل

(٢)

وإذا صغّر ما ثالثه واو نحو : أسود فأجود الوجهين أن يقال : أسيد (٣) لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومنهم من يظهر فيقول : أسود (٤). وكلّ ما وقعت واوه لاما (٥) ، وسواء صحّت نحو : عروه (٦) ورضوى أو اعتلت نحو واو عصا وجب قلبها وإدغام ياء التصغير فيها فتقول : عريّه ورضيّه وعصيّه (٧) ، وإذا صغّرت نحو : معاويه (٨) قلت : معيه (٩) لأنّ ألفه تحذف لأجل ياء التصغير فتبقى معيويه فيجتمع الواو وياء التصغير وتسبق الواو (١٠) بالسكون فتقلب الواو ياء وتدغم فيها ياء التصغير وتحذف ياء معيويه (١١) الأخيره لاجتماع ثلاث ياءات ، ووقعها طرفا فيبقى معيه على مثال دريهم ، وهذا على مذهب من يقول : أسيد ، أمّا على مذهب يقول : أسود فيقول : معيويه (١٢).

ص: ٣٥٩

- ١- الكتاب ، ٣ / ٤٦٠ وإيضاح فى المفصل ، ١ / ٥٧٦ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٣ - ١٢٤.
- ٢- المفصل ، ٢٠٤.
- ٣- الكتاب ، ٣ / ٤٦٩. وفى إيضاح المفصل ، ١ / ٥٧٦ وهو الفصحى وقياس العربيه.
- ٤- الكتاب ، ٣ / ٤٦٩ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٤ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٨٦.
- ٥- المفصل ، ٢٠٤.
- ٦- فى الأصل عزوه ، والمثبت من المفصل ، ٢٠٤ وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٧٧ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٤.
- ٧- الكتاب ، ٣ / ٤٧٠ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٤.
- ٨- المفصل ، ٢٠٤.
- ٩- الكتاب ، ٣ / ٤٧٠ - ٤٧١ والمقتضب ، ٢ / ٢٤٤.
- ١٠- فى الأصل الياء.
- ١١- فى الأصل معيويه.
- ١٢- المقتضب ، ٢ / ٢٤٤ وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٧٨ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٥.

وإذا كان في الاسم تاء التأنيث فهي إما ظاهره وإما مقدّره ، فالظاهره تثبت ولا تحذف ، وطريق تصغيره أن تصغّر ما قبل علامه التأنيث ولا تعتدّ بها من حروف الكلمه ثم تضمّ إليها العلامه كما تفعل بالمرکّب لأنها بمنزله ، فيقال في طلحه طليحه (٢) والمقدّره تثبت ظاهره ، في كل ثلاثي (٣) نحو : شميسه إلّا ما شدّ من نحو : عريس (٤) ولا تثبت في الرباعي فما فوقه فرارا من الثقل لكثرة حروف الكلمه ، ولأنّ الحرف الرابع قد نزل منزله تاء التأنيث فتقول في عقرب : عقيرب بغير تاء التأنيث إلّا ما شدّ من نحو : قديديه في تصغير قدام (٥) وأما ألف التأنيث فإذا كانت مقصوره رابعه تثبت كقولك : حبيلى في تصغير حبلى (٦) وسقطت خامسه فصاعدا (٧) كقولك : قريقر في تصغير قرقى ، وهو اسم موضع (٨) وأما نحو : خنفساء فتصغيرها (٩) خنفساء بثبوت الألف لقوتها بالحركه (١٠).

وإذا صغرت ما رابعه حرف زائد من حروف المدّ واللين نحو : مصباح

ص : ٣٦٠

- ١- المفصل ، ٢٠٤.
- ٢- الكتاب ، ٣ / ٤١٨ - ٤١٩ وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٧٩ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٧.
- ٣- قال ابن يعيش في شرح المفصل ، ٥ / ١٢٧ : وإنما لحقت التاء في تحقير كلّ اسم مؤنث ثلاثي لأمرين أحدهما : أن أصل التأنيث أن يكون بعلامه والآخر : خفه الثلاثي ، فلما اجتمع هذان الأمران وكان التصغير قد يردّ الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامه المقدّره لذلك.
- ٤- انظر شرح المفصل ، ٥ / ١٢٧.
- ٥- المقتضب ، ٢ / ٢٧٢ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٨ وشرح الشافيه ، ١ / ٢٣٧.
- ٦- الكتاب ، ٣ / ٤١٨ والمقتضب ، ٢ / ٢٥٧.
- ٧- الكتاب ، ٣ / ٤١٩ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٨.
- ٨- باليمامه فيها قرى وزروع ونخيل كثيره ، معجم البلدان ، ٤ / ٣٢٦ وفي معجم ما استعجم للبكرى ، ٣ / ١٠٦٥ ماء لبنى عبس.
- ٩- في الأصل فتصغير.
- ١٠- الكتاب ، ٣ / ٤١٩ والمقتضب ، ٢ / ٢٥٨.
- ١١- المفصل ، ٢٠٤.

وكردوس (١) وقنديل قلبت الألف أو الواو ياء ، وقررت الياء بحالها وقلت : مصييح (٢) وكريديس وقنديل على مثال دينير (٣).

فصل

(٤)

وإذا صغرت ما فيه ثلاثة أصول وزيادتان ، بقيت التي حذفها يخلّ بالمعنى كالميم فى منطلق ، مع النون ، فإنك تبقى الميم فى التصغير وتحذف النون فتقول : مطيلق ، لأنك لو حذف الميم لذهبت معنى الفاعليه لأنّ الميم زیدت لمعنى الفاعليه وليست النون كذلك (٥) فإن لم تفضل إحدى الزيادتين الأخرى حذف أيهما شئت نحو : قلنسه ، فإنّ النون والواو فيهما زائدتان لا تفضل إحداهما الأخرى ، فإن حذف النون قلت : قليسيه وإن حذف الواو قليسيه (٦).

فصل

(٧)

والزيادة إن كانت رابعة ألفا أو واوا أو ياء ثبتت ولم تحذف ، ولكن تقلب ياء إن لم تكن إياها ، كما قلنا فى مصباح وكردوس وقنديل ، وأما الذى زوائده ليست كذلك فتحذف كلّ زوائده فى التصغير ، فتقول فى سرادق : سرديق بحذف الألف لأنها زائدة وهى غير رابعة وتقول فى عنكبوت : عنكب ، بحذف الواو والتاء لأنهما زيادتان فى غير الموضع المذكور ، ويجوز التعويض وتركه فيما حذف منه هذه الزوائد ، فإذا حذف وصارت الكلمه على مثال : دريهم فانت مخير فى التعويض ليصير على مثال : دينير وفى الترك ، فإن شئت قلت : مطيلق وإن شئت قلت : مطيلق ، وإن شئت قلت : عنكب ، وإن شئت قلت : عنكب لأنك فى التعويض وتركه لا تخرج عن مثال

ص: ٣٦١

١- الكردوس : الخيل العظيمه. اللسان ، كردس.

٢- فى الأصل مصييح.

٣- المقتضب ، ١ / ١١٩ وشرح المفصل ، ٥ / ١٢٩ وشرح الشافيه ، ١ / ٢٤٩.

٤- المفصل ، ٢٠٤.

٥- إيضاح المفصل ، ١ / ٥٨٢ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣٠.

٦- الكتاب ، ٣ / ٣٢٧ - ٤٣٦ والمقتضب ، ١ / ١١٩.

٧- المفصل ، ٢٠٤ - ٢٠٥.

فصل

(٢)

وجمع القلّه يصغّر على بناءه كقولك في أكلب وأجر به وأجمال وغلّمه : أكيلب وأجير به وأجمال وغلّمه (٣).

وأما جمع الكثره ففيه مذهبان :

أحدهما : أن يردّ إلى واحده ، ويصغّر عليه ثم يجمع على ما يستوجه من الواو والنون أو الألف والتاء.

وثانيهما : أن يردّ إلى بناء جمع قلته إن وجد له ، ثم يصغّر كما في نحو : غلمان فيقال : إنا غلّيمون أو غلّمه (٤) لاستكراههم صيغه واحده تدلّ على التكثير والتقليل ، وقد شدّ من المصغرات ما جاء على غير واحده (٥) كأنيسيان في إنسان (٦) ، وعشيشيه في عشّيه ، وأصبيّه في صبيه ، وأغلّمه في غلمه ، ورويجل في رجل (٧) ، وقولهم أيضا : أصيغر منك ، ودوين هذا ، فإنّه لتقليل ما بينهما من التفاوت ، لا للذات الموضوع لها اللفظ (٨).

ص: ٣٦٢

١- الكتاب ، ٣ / ٤٤٤ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣١ وشرح الشافيه ، ١ / ٢٤٩.

٢- المفصل ، ٥ / ٢٠٥.

٣- الكتاب ، ٣ / ٤٨٦ - ٤٩٠ - ٤٩٦ وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٨٢ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣٢.

٤- الكتاب ، ٣ / ٤٩٠ - ٤٩٢ والمقتضب ، ٢ / ١٥٥ - ٢٠٩ - ٢٧٨ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣٢ وشرح الشافيه ، ١ / ٢٦٥.

٥- المفصل ، ٥ / ٢٠٥.

٦- وقياسه أنيسين إن اعتبر جمعه على أناسين ، وأنيسان إن لم يعتبر ، وقال الكوفيون أنيسيان تصغير إنسان ، لأن أصله إنسيان على وزن إفعالان ، وإذا صغر إفعالان قيل : أفعالان وهو مبنى على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه إفعالان ، ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه ففعالان. شرح الشافيه للرضي ، ١ / ٢٧٤ وحاشيه الصبان ، ٤ / ١٥٩.

٧- والقياس فيها على التوالى عشّيه وصبيّه وغلّمه ورجيل. شرح الشافيه للرضي ، ١ / ٢٧٨.

٨- الكتاب ، ٣ / ٤٧٧ - ٤٨٦ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣٣ وهمع الهوامع ، ٢ / ١٩٠.

فصل

(١)

وتصغير الفعل ليس بقياس ، وأما نحو : ما أميلحه ، فإنما يعنون الذى يوصف بالملح ، ومن الأسماء ما جرى فى كلامهم مصغراً وترك تكبيره نحو : كميت وهو حمرة يخالطها سواد.

فصل

(٢)

والأسماء المركبة نحو : بعلبك وحضرموت وخمسه عشر ، يصغر الصدر منها ويضم إلى الآخر فيقال : بعلبك وحضرموت وخمسه عشر وثنيا (٣) عشر وثنيتا عشره ولم يجز تصغير الاسمين جميعا ، لأن الثاني زيد فى الأول كزياده هاء التأنيث.

فصل

(٤)

وتصغير الترقيم أن تحذف كل شىء زيد فى بنات الثلاثه والأربعه حتى تصير الكلمه على حروفها الأصول ثم تصغر كقولك فى حارث : حريث وفى أسود : سويد ، وفى قرطاس : قريطس (٥).

فصل

(٦)

وأما تصغير الغير المتمكن فمنه الأسماء المبهمه ، وقد خولف بتصغيرها تصغير ما سواها بأن تركت أوائلها غير مضمومه ضم تصغير ، وألحقت بأواخرها ألفات ، وزيد قبل آخرها ياء التصغير ، وفتح ما قبل ياء التصغير ، فقالوا فى ذا ، وتا : ذيا وتيا ،

ص: ٣٦٣

١- المفصل ٢٠٥ - ٢٠٦.

٢- المفصل ، ٢٠٦. وفيه «الأسماء المركبه يحقر الصدر منها ، فيقال : بعلبك وحضرموت وخمسه عشر ، وثنيتا عشر.

٣- غير واضحه فى الأصل والتصويب من المفصل ، ٢٠٦. وانظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ وشرح المفصل ، ٥ / ١٣٧.

٤- المفصل ، ٢٠٦.

٥- الكتاب ، ٣ / ٤٧٦ والمقتضب ، ٢ / ٢٩٢.

٦- المفصل ، ٢٠٦.

وفى الذى والتى : اللذيتا واللتيا (١) ومن الأسماء ما لا يصغر (٢) وهى المصغر نحو : الكميت والمعظم شرعا كاسم الله تعالى ، والضمائر ، وبعض المبتدات ما لم تجعل أعلاما نحو : أين ومتى ، وحيث ، وعند ، ومنذ ، ومع ، ومن ، وما ، وأمس ، وكذلك غدا ، وأول من أمس ، والبارحة (٣) وأيام الأسبوع (٤) ، والاسم عاملا عمل الفعل كحسبك ، وضارب زيدا ، ومن ثم جاز ، ضويرب وامتنع ضويرب زيدا (٥).

ذكر المنسوب

إشارة

(٦)

اعلم أن النسبه لغه هى إضافة الشيء إلى غيره مطلقا (٧) واصطلاحا هى إضافة الشيء إلى غيره بإلحاق الياء المشدده المكسور ما قبلها بآخر المضاف إليه ، للدلاله على النسبه ، ويسمى المضاف منسوبا ، والمضاف إليه منسوبا إليه ، والغالب فى المنسوب إليه أن يكون قبيله كقرشى أو أبا كهاشمى أو بلدا كمكى (٨) أو صناعه كنجوى ، والنسبه من خواص الاسم وألحقت ياء النسب بآخر الاسم علامه للنسبه إليه ، كما ألحقت التاء علامه للتأنيث وكما انقسم التأنيث إلى حقيقى وغير حقيقى فكذلك النسب حقيقى وغير حقيقى (٩) ، فالحقيقى : ما كان مؤثرا فى المعنى كهاشمى ، فإنه نقل المنسوب إليه عن الاسم إلى الصيغه ، وعن التعريف إلى التنكير ، وغير الحقيقى : ما جاء على لفظ المنسوب لا غير نحو : كرسى ، وكما جاءت التاء

ص: ٣٦٤

١- الكتاب ، ٣ / ٤٨٧ والمقتضب ، ٢ / ٢٨٦.

٢- المفصل ، ٢٠٦.

٣- الكتاب ، ٣ / ٤٨٧.

٤- لم يجر سيبويه تصغير أيام الأسبوع ، وخالفه المبرد والكوفيون والمازنى والجرمى ، وزعم بعض النحويين أنك إذا قلت : اليوم الجمعه ، واليوم السبت ، فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعه والسبت ، وإن نصبت لم يجر تصغيرها ، وزعم بعضهم أنه يجوز التصغير فى النصب ويطل فى الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما فى الرفع والنصب. انظر الكتاب ، ٣ / ٤٨٠ ، والمقتضب ، ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٦. وهمع الهوامع ، ٢ / ١٩١.

٥- الكتاب ، ٣ / ٤٨٠ ، وشرح الشافيه ، ١ / ٢٨٩.

٦- المفصل ، ٢٠٦.

٧- اللسان ، نسب.

٨- الكتاب ، ٣ / ٣٣٥ والمقتضب ، ٣ / ١٣٣ وشرح المفصل ، ٥ / ١٤١ والتسهيل ، ٢٦١.

٩- المفصل ، ٢٠٦.

فارقه بين الجنس وواحده نحو : تمره وتمر ، فكذلك ياء النسبه فارقه بين الواحد والجنس كمجوسى ومجوس ورومى وروم ، ويجب أن تحذف من المنسوب إليه تاء التأنيث (١) نحو : فاطمى ، وإنما حذفت لثلاثا يجمع بين زيادتين متنافيتين ؛ لأنّ التاء تشعر بعدم الوصف وياء النسب تشعر بالوصف (٢) وإذا نسب إلى مثنى أو إلى جمع سواء كان جمعا سالما أو مكسرا ، وجب أن تحذف من ذلك علامه التثنيه والجمع ، وترد المنسوب إليه إلى واحد ثم تنسب إليه (٣) فتقول فى النسبه إلى زيدان وزيدين : زيدى ، وإلى مسلمين أو مسلمين : مسلمى ، وإلى مسلمات : مسلمى ، وإلى فرائض : فرضى بفتح الراء ، وإلى رجال : رجلى ، لحصول الغرض بذلك لأنّ الغرض النسبه إلى مسمى ذلك اللفظ ، واغتفر اللبس فى ذلك (٤) وأما إذا كان الجمع المكسّر علما نحو : كلاب ومدائن فتقول : كلابى ومدائنى (٥) وأما إذا كان المثنى علما نحو : أبانين (٦) أو الجمع السالم علما نحو : قنسرين (٧) فالنسبه إليهما مترتبه على إعرابهما فمن أعربهما بالحركه وهم الأكثر نسب إليهما من غير ردهما إلى الواحد فيقول : هذا أبانينى ورأيت أبانينيا ومررت بأبانينى ، وهذا قنسرينى ورأيت قنسرينيا ومررت بقنسرينى ، ومن أعربهما علمين بالحرف حذف علامه التثنيه والجمع فى النسبه (٨) فيقول : هذا أباننى وقنسرئى ، على أنّ إعرابهما بالحرف كما كان قبل العلميه ، وقس على ذلك ، وأما جمع المؤنث السالم نحو : أذرع (٩) فيقول على الأكثر : أذرعائى ، وعلى القول الآخر : أذرعئى (١٠).

ص: ٣٦٥

- ١- المفصل ، ٢٠٧.
- ٢- شرح المفصل ، ١٤٤ / ٥ وهمع الهوامع ، ١٩٢ / ٢.
- ٣- الكتاب ، ٣٧٢ / ٣ والمقتضب ، ١٦٠ / ٣.
- ٤- شرح المفصل ، ١٤٤ / ٥ وشرح الشافيه ، ٧ / ٢ - ٩.
- ٥- الكتاب ، ٣٧٩ / ٣.
- ٦- اسم موضع قال الأصمعى : وادى الرّمه يمر بين أبانين وهما جبلان يقال لأحدهما أبان الأبيض وهو لبنى فزاره ... وأبان الأسود لبني أسد. معجم البلدان ، ١ / ٧٢.
- ٧- مدينه قريبه من حمص. معجم البلدان ٤ / ٤٠٣.
- ٨- الكتاب ، ٣٧٢ / ٣ وشرح المفصل ، ١٤٥ / ٥ وإيضاح المفصل ، ٥٨٨ / ١ وشرح الشافيه ، ١٣ / ٢.
- ٩- بلد بأطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ، معجم البلدان ، ١ / ١٣٠.
- ١٠- الكتاب ، ٣٧٣ / ٣ همع الهوامع ، ١٩٢ / ٢ وشرح الأشمونى ، ١٨٣ / ٤.

وإذا نسبت إلى ثلاثي مكسور العين كنمر ، وجب فتح عينه فتقول : نمرى بفتح الميم استتقالا لتوالي كسرتين مع ياءين ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث فتقول في شقره بكسر القاف وهي قبيله : شقرى بالفتح (٢) ، وكذلك النسبه إلى إبل بالفتح (٣) استيحاشا من توالي الكسرات هذا هو الذى عليه الجمهور ، قال السخاوى فى شرح المفصّل : إنه بالكسر ؛ لأنّ جميع حروفه مكسوره فيخفّ على اللسان ، وأمّا الحرف المكسور فى الزائد على الثلاثى مع سكون ما قبله نحو راء يثرب ولام تغلب. فلك فيه وجهان : الفتح (٤) وإبقاؤه على الكسره ، والشائع الكسر ، لانجبار ثقل الكسرتين ، بخفّه سكون ما قبلهما فتقول : يثربى ويثربى بفتح الراء وكسرها.

وينسب إلى فعيله بفتح الفاء وكسر العين نحو : حنيفه حنفيّ فتحذف ياء حنيفه وجوبا ، وكذلك تحذف الياء من فعيله بضمّ الفاء وفتح العين نحو : جهينه وعقيله فتقول : جهنىّ وعقيلىّ ، وكذلك تحذف الواو من فعوله بفتح الفاء وضمّ العين نحو : شنوءه فتقول : شنىّ (٦) ، (٧) وإنما حذف الياء والواو من فعيله وفعوله المذكورات للفرق بينها وبين فعيل وفعال وفعول المذكّرين نحو : كريم وقريش وعجول ، فإنّك تنسب إليها بغير حذف الياء والواو فتقول : كريمىّ وقريشىّ

ص: ٣٦٦

١- المفصل ، ٢٠٧.

٢- شقره : اسم رجل هو أبو قبيله من العرب يقال لها شقره انظر لسان العرب ، شقر. وانظر الكتاب ، ٣ / ٣٤٣ والمقتضب ، ٣ / ١٣٧ وشرح المفصل ، ٥ / ١٤٥.

٣- قال أبو حيان ولا- أعلم خلافا فى وجوب فتح العين فى نحو : نمر وابل ودئل إلّا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدّمه له أنّ ذلك على جهه الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان. همع الهوامع ، ٢ / ١٩٥.

٤- وقد ذهب سيويه إلى شذوذه فى حين أجاز بعض النحويين القياس عليه. الكتاب ٣ / ٣٤٠ - ٣٤٣ ، همع الهوامع ، ٢ / ١٩٥.

٥- المفصل ، ٢٠٧.

٦- غير واضحه فى الأصل.

٧- الكتاب ، ٣ / ٣٣٩ والمقتضب ، ٣ / ١٣٤ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١٤٦.

وعجولِي (١) وما جاء بخلاف ذلك فهو شاذ كقولهم: قرشِي على خلاف القياس (٢) وإنما تحذف حرف العله من فعيله وفعوله إذا لم تكن مضاعفه ولا معتله العين، فأما إذا كانت فعيله مضاعفه نحو: شديده فإنك تنسب إليها بغير حذف الياء فتقول: شديدي وكذلك تقول في فعيله المعتله العين نحو: طويله طويلِي بإثبات الياء (٣).

فصل

(٤)

وإذا نسبت إلى نحو: أسيد وسيد وحمير وهو كل اسم قبل آخره ياء ان مدغمه إحداهما في الأخرى فإنه يجب حذف الياء المتحركة منهما، وهي المدغم فيها وإبقاء الساكنه التي كانت مدغمه فتقول: أسيدِي وسيدِي وحميرِي (٥) وكان يلزم أن يقال في طيء: طيئِي مثل طيعِي قال سيبويه: ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء فقالوا: طائي على خلاف القياس (٦)، وينسب إلى فعيل وفعيله (٧)، بفتح الفاء منهما من معتل اللام نحو: غني، وهو حي من أحياء العرب (٨)، وضريه وهي قريه (٩) بحذف الياء الساكنه وقلب الثانيه واوا، وإبدال الكسره التي قبلها فتحه فيما هي فيه فتقول: غنوي وضروي، على وزن فعلى بفتح الفاء، وتقول في فعيل وفعيله بضم الفاء منهما من معتل اللام نحو: قصي وأميه: قصوي وأموي، على وزن فعلي بضم الفاء، وتقول في نحو: تحيه: تحوي، وفي فعول: فعولي كقولك في عدو: عدوي (١٠)، وأما مؤنثه

ص: ٣٦٧

- ١- الكتاب، ٣ / ٣٣٥.
- ٢- وقد عد المبرد ذلك مطردا يجوز القياس عليه. المقتضب، ٣ / ١٣٣ - ١٣٤ والخصائص، ١ / ١١٦ وشرح المفصل، ٥ / ١٤٦.
- ٣- الكتاب، ٣ / ٣٣٩ وشرح المفصل، ٥ / ١٤٦.
- ٤- المفصل، ٢٠٨.
- ٥- الكتاب، ٣ / ٣٧٠ والمقتضب، ٣ / ١٣٥ - والخصائص، ٢ / ٢٣٢.
- ٦- الكتاب، ٣ / ٣٧١ وفيه «ولا أراهم قالوا: طائي إلا فرارا من طيئِي، وكان القياس طيئِي وتقديرها طيعي ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينه زباني والوجه زبني» وانظر المقتضب، ٣ / ١٤٥.
- ٧- المفصل، ٢٠٨.
- ٨- وهو حي من غطفان كما في اللسان، غنا.
- ٩- في معجم البلدان ٣ / ٤٥٧ «قريه على طريق مكه من البصره».
- ١٠- الكتاب، ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٦ وشرح المفصل، ٥ / ١٤٨ وشرح التصريح، ٢ / ٣٢٨.

فبحذف الواو وفتح ما قبل الآخر على قول سيبويه (١) كعدوى في عدوه إجراء له مجرى الصحيح ، والمبزد خالفه في عدم التغيير كعدوى بالتشديد كمدكره إجراء للمشدّد مجرى الحرف الواحد (٢).

فصل

(٣)

وإذا نسبت إلى ما في آخره ألف فإن كانت ثالثة أو رابعة وكانت منقلبه عن حرف أصلى قلبتها في النسب واوا سواء كان أصلها الواو كعصا وأعشى أو الياء كرحى ومرمى فتقول : عصوى وأعشوى ورحوى ومرموى (٤) وإن كانت ألف التانيث نحو ألف حبلى ودنيا فالقياس أن تحذف كما تحذف هاء التانيث ، فتقول : حبلى ودنبيّ وفي سكرى سكرى وفي بصرى بصرى (٥) ويجوز أيضا : حبلى ودنبيّ وحبلاوى ودنياوى (٦) وليس في الألف الخامسة فصاعدا إلّا الحذف فتقول في حبارى : حبارى ، وفي قبعثرى وهو العظيم الشديد قبعثرى (٧).

فصل

(٨)

وإذا كان آخر الاسم ياء قبلها كسره وكان على ثلاثه أحرف نحو : الشجى فتحت العين في النسب كما تفتح في نمرى ، فتقلب الياء ألفا لانفتاح ما قبلها ثم تقلبها واوا كما تقلب ألف عصا فتقول : شجوى (٩) وإن كانت الياء رابعة وقبلها كسره نحو : القاضى والحانى ففيه وجهان :

ص : ٣٦٨

- ١- الكتاب ، ٣ / ٣٤٥.
- ٢- المقتضب ، ٣ / ١٣٦ - ١٥٥ وشرح الشافيه ، ٢ / ٢٤ وفي إيضاح المفصل ، ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ نصّ ابن الحاجب على أن رأى المبرد ليس له وجه في القياس.
- ٣- المفصل ، ٢٠٨.
- ٤- الكتاب ، ٣ / ٣٤٢ والمقتضب ، ٣ / ١٣٦ وشرح المفصل ، ٥ / ١٤٩ وشرح الشافيه ، ٢ / ٣٥.
- ٥- من أعمال دمشق وهى قصبه كوره حوران ، وتطلق على قريه من قرى بغداد قرب عكبراء. معجم البلدان ، ١ / ٤٤١.
- ٦- الكتاب ، ٣ / ٣٥٣ والمقتضب ، ٣ / ١٤٧ وشرح المفصل ، ٥ / ١٥٠.
- ٧- الكتاب ، ٣ / ٣٥٤ والمقتضب ، ٣ / ١٤٨.
- ٨- المفصل ، ٢٠٨ - ٢٠٩.
- ٩- الكتاب ، ٣ / ٣٤٢ والمقتضب ، ٣ / ١٣٦ وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٩٢.

أحدهما حذف الياء التي هي لام الكلمه وهو الأجود ثم تنسب إليه فتقول : قاضى وحانى.

والثانى : ، قلبهما واوا نحو : قاضوى وحانوى (١) والحانى منسوب إلى الحانه وهو بيت الخمار ، ووجه قاضوى أنهم أبدلوا من الكسره فتحه ، ومن الياء ألفا ، بقى قاضاى ثم انقلبت الألف واوا مع ياء النسب فصار : قاضوى ، وليس فى الياء الخامسه فصاعدا إلّا الحذف كقولك فى مشتري ومستسقى : مشتري ومستسقى (٢) وإذا نسبت إلى محى اسم فاعل من حياه الله ، قلت : محوى بحذف الياء الأولى من محيى ، فتقلب الياء الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب الألف واوا مع ياء النسب فيبقى : محوى مثل أموى ، وفيه وجه آخر وهو : محيى فيجمع بين أربع ياءات لسكون الأولى والثالثه (٣).

فصل

(٤)

وإذا كان آخر الاسم واوا أو ياء قبلها ساكن نحو : غزو وطلبى فالنسبه إليهما كالنسبه إلى موازنهما من الصحيح نحو : بكر ، فكما تقول : بكرى كذلك تقول فى غزو : غزوى بسكون الزاى ، وفى نحو : نحوى ، وفى ظبى : ظيبى ، فتجمع بين ثلاث ياءات (٥) وكذلك فيما لحقته تاء التأنيث من ذلك عند الخليل وسيبويه نحو : ظيبه فتقول فى النسبه إليها ظيبى ، كما تنسب إلى ظبى ، وقال يونس : ظبوى وعلى مذهبه جاء قولهم : قروى فى النسبه إلى قريه وهو شاذ عند الخليل وسيبويه (٦) ، فإن النسبه إلى قريه على مذهبهما كالنسبه إلى ظيبه : وتقول فى النسبه إلى حيه : حيوى (٧)

ص: ٣٦٩

١- شرح المفصل ، ١٥١ / ٥ وشرح الشافيه ، ٤٢ / ٢ .

٢- شرح الشافيه ، ٤٢ / ٢ - ٤٥ .

٣- الكتاب ، ٣٧٣ / ٣ وإيضاح المفصل ، ٥٩٣ / ١ وشرح الشافيه ، ٤٥ / ٢ وشرح الأشمونى ، ١٨٠ / ٤ .

٤- المفصل ، ٢٠٩ .

٥- الكتاب ، ٣٤٦ / ٣ والمقتضب ، ٢٣٧ / ٣ .

٦- الكتاب ، ٣٤٦ / ٣ .

٧- الكتاب ، ٣٤٥ / ٣ .

وكذلك الحكم في فعله بضم الفاء ، نحو : عروه ورشوه (١) وفي فعله بكسر الفاء نحو : فتيه (٢).

فصل

(٣)

وإذا نسبت إلى منسوب نحو : تميمي وهجري وشافعي لم تقل إلا ذلك (٤).

فصل

(٥)

وما في آخره ألف ممدوده ينقسم إلى منصرف وغير منصرف ، أما المنصرف فتبقيه على حاله وتنسب إليه ، سواء كانت الهمزة فيه أصلياً كقراء ، أو مبدله من حرف أصلي ككساء ، أو كانت للإلحاق كحرباء ، فتقول : قرأني وكسائي وحربائي والقلب في ذلك كله جائز (٦) وهو أن تجعل مكان الهمزة واوا فتقول : قرأوي وكساوي وحرباوي ، وأما غير المنصرف ، وهو ما كانت فيه الهمزة للتأنيث نحو : حمراء فليس فيه إلا القلب (٧) فتقول : حمراوي ، وإنما لم تحذف كما حذفت ألف جبلي ، لأن الهمزة قويه حيه بالحركة فجرت لذلك مجرى الحروف الأصليه في عدم الحذف فلم تحذف ، وألف جبلي ضعيفه ميته بالسكون فحذفت (٨) وتقول في زكرياء : زكرياوي (٩) لأنهم لما عرّبوه أجروه مجرى كلامهم والهمزة في مثله للتأنيث فكان مثل حمراء ، وتقول في خنفساء : خنفساوي ، لأن همزتها للتأنيث ، وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو : السماء ففيه وجهان ، القلب والإبقاء فتقول :

ص: ٣٧٠

١- كذا في الأصل ، وفي اللسان «رشا» أورد فيها الضم والكسر.

٢- الكتاب ٣ / ٣٤٦ وشرح المفصل ، ٥ / ١٥٣.

٣- المفصل ، ٢٠٩.

٤- شرح المفصل ، ٥ / ١٥٥.

٥- المفصل ، ٢٠٩.

٦- الكتاب ، ٣ / ٣٤٩ والمقتضب ، ٣ / ١٤٩.

٧- الكتاب ، ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٧ والمقتضب ، ٣ / ١٤٩.

٨- شرح المفصل ، ٥ / ١٥٥.

٩- الكتاب ، ٣ / ٣٥٧.

سمائىّ وسماوىّ ، والإبقاء أجود (١) للفرق بينه وبين حمراء وكذلك لك فيما لامه ياء (٢) وهو على مثال سقايه (٣) إن تقول : سقائىّ بالهمز ، وأما ما لامه واو وهو على هذا المثال نحو : شقاوه فإنه لا يغير فتقول شقاوىّ / (٤) وفي نحو : رايه وآيه وجهان ، الإبقاء والقلب إلى الهمزة وإلى الواو فتقول : رايىّ وآيىّ ورائىّ وآئىّ ، وراوىّ وآوىّ (٥).

فصل

(٤)

وإذا نسب إلى اسم على حرفين وكان متحرك الوسط فى الأصل والمحذوف منه لام ، ولم يعوّض همزه وصل ، كأب وأخ وست وجب ردّ المحذوف (٧) فيقال : أبوىّ وأخوىّ وستهىّ (٨) إذ أصل ست ، سته بالتحريك وتحذف عينها فتبقى سه وتحذف لامها فتبقى ست (٩) وفى الحديث «العين وكاء الشّه» وجاء «وكاء الشّت» (١٠).

وإن كان المحذوف فاء (١١) ، فهو إما معتل اللام أو ، لا ، أما معتل اللام فنحو شيه : إذ أصلها وشى فحذفت فاءها وعوّضت التاء ، بقى شيه ، فيجب ردّ المحذوف

ص: ٣٧١

١- الكتاب ، ٣ / ٣٤٩ وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ، ٥ / ١٥٦ : القلب فى حمراوىّ أقوى منه فى علباوىّ ، وهو فى علباوىّ أقوى منه فى كساوىّ ، وهو فى كساوىّ أقوى منه فى قزاوىّ.

٢- المفصل ، ٢٠٩.

٣- غير واضح فى الأصل.

٤- الكتاب ، ٣ / ٣٤٨ - ٣٤٩.

٥- أقيسها ترك الباء على حالها ، والهمزة أجود ، انظر الكتاب ، ٣ / ٣٥٠ والمقتضب ، ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل ، ٥ / ١٥٧ والجمع ، ٢ / ١٩٦.

٦- المفصل ، ٢١٠.

٧- الكتاب ، ٣ / ٣٥٩ والمقتضب ، ٣ / ١٥٢.

٨- غير واضح فى الأصل.

٩- الستة والسته والأست معروفه ، والجمع أستاه ، يقال : سه وسه بحذف العين قيل : أصل الأست سته بالتحريك وقيل : سته بسكون العين ، الصحاح سته واللسان ، سته وسهه.

١٠- انظره فى الفائق للزمخشري ، ٢ / ٣١٤ ، والنهايه ، ٢ / ٢١٣ والأمثال النبويه للغرورى ، ١ / ٥٣٨ ونسب إلى سيدنا على فى المقتضب ، ١ / ٣٤

وانظر الهامش و ٢٣٣ وفى المخصص ، ١٦ / ٣٤ الوكاء : السير والخيط الذى يشدّ به السقاء وغيره ، والمعنى أن العين للأست كالوكاء للقربه ، فإذا نامت فاحت الأست وفى اللسان : كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح وهو من أحسن الكنايات وألطفها.

١١- المفصل ، ٢١٠.

أيضاً لأنّ التاء تحذف في النسب فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين ولا- يكون ذلك في الأسماء المعزّبه المستقلّه فوجب الرّد ، ولا يشكل (١) بمثل عدّه في النسبه إليه بغير ردّ ، لأنّ ثاني الحرفين ليس حرف لين ، ولا بدو مال ، لأنّه ليس بمستقلّ ، فتقول في النسبه إلى شيه : وشوئى بفتح الشين وقلب الباء واوا (٢) وقال الأخفش وشيئى بردّ الفاء (٣) كما قلنا ، وخالف بإبقاء الباء وسكون الشين على الأصل مع وجود الموجب لحذف الواو وهو حركة الشين التي سكّنها على غير قياس (٤) وأما ما ليس بمعتلّ اللام والمحذوف فاء أو عين نحو : عدّه وسه ومد ، أسماء إذ أصل سه : سته ، ومد : منذ ، فإنك لا تردّ المحذوف فتقول : عدئى وسهئى ومدئى (٥) وأما ما ورد في النسبه إلى عدّه : عدوئى (٦) فليس بردّ ، لأنّ المحذوف هو الفاء لكن زيد فيه حرف كالعوض من الفاء (٧) وما سوى هذين البابين الذي يجب في أحدهما الرّد والآخر ممتنع ، سائغ فيه الأمران (٨) إن شئت رددت ، وإن شئت لم تردّ (٩) نحو : غدئى وغدوئى ودمئى ودموئى ، ويدئى ويدوئى وحرئى وحرئى ، والأخفش يسكّن ما أصله السكون فيقول : غدوئى (١٠) ومن

ص: ٣٧٢

- ١- غير واضحه في الأصل.
- ٢- الكتاب ، ٣ / ٣٦٩ والمقتضب ، ٣ / ١٥٦.
- ٣- المقتضب ، ٣ / ١٥٦ ، وإيضاح المفصل ، ١ / ٥٩٩.
- ٤- قال ابن يعيش في شرح المفصل ، ٦ / ٤ والمذهب ما قاله سيبويه لأنّ الشين متحركه والضروره لا توجب أكثر من ردّ الذاهب فلم تحتج إلى تغيير البناء ومثل ذلك لو نسبت إلى شاه بعد التسميه لقلت : شاهئى ، لأنك تحذف تاء التأنيث فبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مدوّلين ، وذلك لا نظير له فردّوا الساقطه منه وهو الهاء. وانظر شرح الشافيه للرضى ، ٢ / ٦٢ وشرح التصريح ، ٢ / ٣٣٥.
- ٥- الكتاب ، ٣ / ٣٦٩ والمقتضب ، ٣ / ١٥٧ - ١٥٨.
- ٦- نسب هذا الرأى إلى الفراء مرويا عن ناس من العرب ، انظر شرح الشافيه ، ٢ / ٢٦.
- ٧- قال ابن يعيش في شرح المفصل ، ٦ / ٤ إنّ قوما من العرب يردّون المحذوف وإن كان فاء ويؤخرونه إلى موضع اللام ، فكأنه ينقلب ألفا فيصير عدا وزنا ، فإذا نسبت إليه قلبت الألف واوا على القاعده فتقول عدوئى وزنوئى.
- ٨- المفصل ، ٢١٠.
- ٩- الكتاب ، ٣ / ٣٥٧ والمقتضب ، ٣ / ١٥٢.
- ١٠- المقتضب ، ٣ / ١٥٢ وشرح الشافيه ، ٢ / ٦٧.

ذلك ابن واسم (١) فينسب إليهما (٢) بالحذف ، وبالرّد فتقول : ابني وبنوي واسمي وسموي بتحريك الميم بالفتح (٣) وقياس قول الأخفش إسكانها.

فصل

(٤)

وإذا نسبت إلى بنت وأخت قلت : بنوي وأخوي عند سيبويه (٥) لأنّ أصلهما بنوه وأخوه فحذفت الواو منهما ، وعوّض عنها التاء فقبل : بنت وأخت ، وكما ردت الواو في التصغير فقالوا : بنيه وأخيه ، فكذلك ردت الواو في النسب وحذفت التاء لشبه هذه التاء أعني تاء بنت وأخت بتاء التأنيث وهم يحذفون تاء التأنيث في النسب ، ويونس ينسب إليهما بغير تغيير فيقول : بنتي وأختي (٦).

فصل

(٧)

وينسب إلى الصدر من الأسماء المركّبة فتقول في نحو : معدى كرب وحضرموت وخمسه عشر إذا كان اسما : معدّي ومعدوي وخمسي وحضري (٨) وحضرمي (٩) لأنّ الاسم الثاني من المركبين مثل هاء التأنيث في انضمامه إلى الأول (١٠).

ص: ٣٧٣

- ١- في الأصل ومن ذلك أخ وأخت وبنت ، والصواب فيما حذفناه وأثبتناه وبه يستقيم الكلام. وانظر شرح الشافيه ، ٢ / ٦٥.
- ٢- في الأصل إليها.
- ٣- الكتاب ، ٣ / ٣٦١ والمقتضب ، ٢ / ١٥٥.
- ٤- المفصل ، ٢١٠.
- ٥- الكتاب ، ٣ / ٣٥٩ والمقتضب ، ٣ / ١٥٤.
- ٦- قال سيبويه : وليس بقياس وأضاف ابن يعيش : وكان يلزمه أن يقول في النسب إلى هنت ومنت : هنتي ومنتّي ولم يقل ذلك أحد الكتاب ، ٣ / ٣٦١ وشرح المفصل ، ٥ / ٦.
- ٧- المفصل ، ٢١٠.
- ٨- الكتاب ، ٣ / ٣٧٤ والمقتضب ، ٣ / ١٤٣.
- ٩- بعدها في الأصل مشطوب عليه «أيضا على قولهم في المضاف عبدري».
- ١٠- في المقتضب ، ٣ / ١٤٣ ، وقد يجوز أن تشتقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين كما فعلت ذلك في الإضافه ، والوجه ما بدأت به لك - أي حضري - وذلك قولك في النسب إلى حضرموت حضرمي كما قلت في عبد شمس وعبد الدار : عبشمي وعبدري.

وإذا نسبت إلى اسم مضاف فالمضاف إليه إن كان يتناول مسمى على حياله كابن الزبير ، فإنما تنسب إلى الاسم دون الأول (٢) لأن الثاني هو الذى اشتهر به الأول فتقول : زبيرى ، وكذلك الكنى كأبى بكر وأبى مسلم فتقول : مسلمى وبكرى وإن كان المضاف إليه لا يتناول مسمى على حياله نحو : امرىء القيس فتحذف الثانى ، لأنه زائد على الأول وتنسب إلى الأول فتقول : امرئى ، وقد خرجوا عن هذا القياس فى عبد مناف ، فقالوا : منافى خشيه الإلتباس (٣) وقد يلفق من حروف الاسمين اسم وينسب إليه كقولهم فى نحو عبد الدار وعبد القيس وعبد شمس : عبدرى وعبسى وعبشمى (٤) وهو نادر فى كلامهم لا يقاس عليه.

وقد جاءت أسماء منسوبه خارجه عن القياس وذلك نحو : بدوى نسبة إلى البادية وكان قياسه بادى ، وكذلك بصرى بكسر الباء الموحده والقياس الفتح (٦) وكذلك دهرى بضم الدال للذى أتت عليه الدهور (٧) للفرق بينه وبين الذى يقول بالدهر ، فإنه دهرى بفتح الدال ، وكذلك أموى بفتح الهمزه وكان القياس الضم ، وكذلك ثقفى وقرشى وهذلى ، والقياس ثقفى وقرشى وهذلى بإثبات الياء (٨) وكذلك جلولى فى النسبه إلى جلولاء اسم بقعه (٩) والقياس جلولاوى ، وكذلك

ص: ٣٧٤

١- المفصل ، ٢١٠ - ٢١١.

٢- الكتاب ، ٣ / ٣٧٥ والمقتضب ، ٣ / ١٤١.

٣- فى الكتاب ، ٣ / ٣٧٦ وسألت الخليل عن قولهم فى عبد مناف : منافى. فقال : أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا : منافى مخافه الإلباس.

٤- قال السيوطى فى الهمع ، ٢ / ١٩٣ لأنهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبه إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا فى النسبه إليه : عبدى. وانظر الكتاب ، ٣ / ٣٧٦ وشرح المفصل ، ٦ / ٨.

٥- المفصل ، ٢١١ - ٢١٢.

٦- الكتاب ، ٣ / ٣٤١ والمقتضب ، ٣ / ١٤٦.

٧- الكتاب ، ٣ / ٣٨٠.

٨- انظر الكتاب ، ٣ / ٣٣٥ والمقتضب ، ٣ / ١٣٣.

٩- فى خراسان ، معجم البلدان ، ٢ / ١٥٦.

نحو: صنعائى فى النسبه إلى صنعاء والقياس : صنعائى ، وكذلك شتوى فى النسبه إلى الشتاء والقياس شتائى (١) وشذ فى لغه الأزدي سليقى وسليمى ، نسبه إلى سليقه وسليمه ، والقياس : سلقى وسلمى ، وشذ فى لغه كلب عميرى (٢) نسبه إلى عميره والقياس : عمرى ، وشذ : عبدى وجمى بضم الفاء فيهما نسبه إلى عبده وجميه (٣) والقياس : عبدى وجمى (٤)(٥).

فصل

(٤)

وقد يقوم مقام ياء النسب فى إفاده معنى النسبه صيغتان وهما فَعَالٌ وفاعل ، وكثر ذلك فى الحرف : لأنَّ فَعَالًا لما كان بناءً للتكثير جعل لصاحب الحرفه المديم لها كالخياط والنجار والعطار ، وأما فاعل فإنه صاحب شىء كدارع ونابل وطاعم وكاس أى ذو درع وذو نبل وذو طعام وذو كسوه ، وكذلك تامر ولابن أى صاحب تمر وصاحب لبن ، فإن كان يديم بيعهما فهو : تَمَارٌ ولَبَانٌ (٧).

فصل فى المقصور والممدود

(٨)

فالمقصور فى آخره ألف ليس بعدها همزه نحو : عصا والممدود ما فى آخره همزه قبلها ألف نحو : كساء (٩) وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس ومنه ما لا يعرف إلا بالسمع ، والمراد بالقياسى : ما يعرف بقاعده معلومه من استقراء كلامهم يرجع إليها فيها ، والسمعى ما ليس كذلك بل يفتقر كل اسم منه إلى سماع قصره أو مدّه.

ص: ٣٧٥

- ١- وقيل : إنَّ شتاء جمع شتوه كقصعه وقصاع وصفحته وصحاف ، وأنت إذا نسبت إلى جمع رددته إلى واحده فعلى هذا يكون قياسا. انظر شرح المفصل ، ١٢ / ٦ وشرح الشافيه ، ٨٢ / ٢.
- ٢- قال فى الكتاب ، ٣ / ٣٣٩ وفى عميره كلب عميرى وقال يونس : هذا قليل خبيث.
- ٣- بنو العبيد بطن من بنى عدى بن جناب من قضاة ، وجميه قبيله من عبد القيس ، اللسان ، عبد وجم.
- ٤- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «لعدولهما عن الأصل لانضمامهما وانفتاح الأصل كانا أشد».
- ٥- الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ والمقتضب ، ٣ / ١٣٤ وشرح المفصل ، ١٢ / ٦.
- ٦- المفصل ، ٢١٢.
- ٧- الكتاب ، ٣ / ٣٨١ - ٣٨٢ والمقتضب ، ٣ / ١٦١.
- ٨- المفصل ، ٢١٧.
- ٩- الكتاب ، ٣ / ٣٨٦ - ٥٣٩ وشرح المفصل ، ٦ / ٣٧ وشرح الشافيه ، ٢ / ٣٢٥.

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم قبل آخر نظيره من الصحيح فتحه، ولامه ياء أو واو، ويأتي من أسماء المفاعيل والمصادر ومن الجمع كما سنذكره.

فمن ذلك: (١) كل اسم مفعول لآمه ياء أو واو وفعله يزيد على ثلاثه أحرف وله نظير من الصحيح قبل آخره فتحه، فمتى وقع المعتل كذلك تحركت فيه الياء أو الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فيجب أن يكون مقصورا (٢) وذلك نحو: مشتري ومعطى، لأن لام مشتري ياء وفعله اشترى وهو يزيد عن ثلاثه، ونظيره من الصحيح مشترك، وهو مفتوح ما قبل الآخر وأصل مشتري: مشتري مثل مشترك فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فمشتري مقصور لحصول الشرائط المذكوره، وبمثل ذلك بعينه انقلبت ياء معطى ألفا لكون نظيره مخرج.

ومنه: اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي (٣) إذا كان فيها معتل اللام وهو على وزن مفعول أو مفعول نحو: مغزى وملهى لأن نظيرهما مقتل ومخرج إذ الأصل فيهما مغزى وملهو بالضم فقلبتا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلهما.

ومنه: المصدر المعتل اللام لفعل يفعل إذا كان اسم الفاعل منه على أفعل أو فعل أو فعلا ن نحو: العشا والصيدي والطوى إذ نظيرها الحول والفرق والعطش، فعشى يعشى فهو أعشى نظيره حول يحول فهو أحول، وصدى يصدى فهو صد، نظيره فرق يفرق فهو فرق، وطوى يطوى فهو طيان نظيره عطش يعطش فهو عطشان (٤) والغراء بالمد شاذ، لأنه من غرى فهو غر، والأصمعي (٥) قصره على القياس (٦).

ص: ٣٧٦

١- المفصل، ٢١٧.

٢- الكتاب، ٣ / ٥٣٦.

٣- الكتاب، ٣ / ٥٣٦، وشرح الشافيه، ٢ / ٣٢٤.

٤- الكتاب، ٣ / ٥٣٧ - ٥٣٨ والمقتضب، ٣ / ٧٩ - ٨٠.

٥- هو عبد الملك بن قريب الأصمعي صاحب النحو واللغة والغريب والأخبار سمع شعبه بن الحجاج ومسعر بن كدام وروى عنه أبو عبيد والسجستاني له من التصانيف كتاب خلق الإنسان، وكتاب الأضداد والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث توفي سنة ٢١٣ هـ بالبصره انظر ترجمته في الفهرست ٨٤ ونزهه الألباء، ١١٢ وأنباه الرواه، ٢ / ١٩٧ ووفيات الأعيان، ٣ / ٣٧٩.

٦- وكان يقول: غرى مقصور والفراء يقول: ممدود، وقيل: إن غراء هو المصدر والغراء هو الاسم، المخصص ١٥ / ١٠٣ وانظر الكتاب، ٣ / ٥٣٨ والمنقوص والممدود للفراء ٢٩ والمقصود والممدود للقالى مخطوط، ١٠، وشرح المفصل، ٦ / ٤٠ وحاشيه الصبان، ٤ / ١٠٦.

ومنه : جمع فعله وفعله ، كعرى جمع عروه ، وجزى جمع جزيه (١) لأن نظائرهما ظلم جمع ظلمه ، وكسر جمع كسره ، وشذ من المقصور قرى بالقصر جمع قريه ، لأن قريه فعله بفتح الفاء مثل جفنه وجمعها جفان ، فقياس نظيره من المعتل أن يكون ممدودا لا مقصورا (٢).

وأما الممدود القياسى : (٣) فهو كل اسم معتل لامه ياء أو واو ، وقبل آخر نظيره من الصحيح ألف (٤) ، ويأتى المعتل المذكور على وجوه :

منها : أن يكون مصدرا لأفعل أو فاعل ويكون فى آخر ذلك المصدر الواو والياء طرفا بعد ألف زائده ، ويكون قبل آخر نظيره من الصحيح ألف نحو : الإعطاء والزّماء (٥) إذ نظيرهما الإ-كرام والطلاب ، لأنّ أعطيت إعطاء مثل أكرمت إكراما ، وراميت رماء مثل طالبت طالبا ، والأصل الإعطاو والرمای فوقعت الواو والياء (٦) طرفين بعد ألف فقلبتا همزه ، وكذلك (٧) حكم الألفين إذا وقعا طرفين ، فإنّ الثانيه تقلب همزه كما ستعلم ذلك فى الفصل السادس فى الإبدال من قسم المشترك ، وهكذا الكلام فى جميع ما يأتى فى هذا الفصل من الممدود القياسى فاعلم ذلك.

ومنها : أن يكون مصدرا لافتعلت افتعالا (٨) نحو : الاشتراء ، لأنّ اشتريت اشتراء مثل افتتحت افتتاحا ، والأصل الاشتراى فوقعت الياء بعد ألف زائده فى الاشتراء كوقوع الحاء بعد الألف الزائده فى الافتتاح ، فقلبت الياء همزه فحصلت الهمزه طرفا بعد ألف زائده وهو الممدود.

ص: ٣٧٧

١- الكتاب ، ٣ / ٥٤١ والمقتضب ، ٣ / ٨٣ .

٢- المنقوص والممدود للفراء ، ١٣ ، والمزهر للسيوطى ، ٢ / ٨٥ .

٣- المفصل ، ٢١٧ .

٤- الكتاب ، ٣ / ٥٣٩ .

٥- الكتاب ، ١ / ٥٤٠ والمقصور والممدود لابن ولاد ، ١٣٢ .

٦- فى الأصل واليائى .

٧- غير واضحه فى الأصل .

٨- الكتاب ، ٣ / ٥٣٩ .

ومنها : أن يكون مصدرا لافعلتيت نحو : الاحبضاء (١) لأنه من احبظتت احبظاء مثل احرنجتت احرنجاما.

ومنها : أن يكون مصدرا مضموم الأول ، ويكون للصوت نحو : العواء والبغاء (٢) والرغاء لأن نظيرها من الصحيح الصّراخ والتّباح والصّياح ، وأما البكاء فيمدّ ويقصر ، فمن مدّ ذهب به مذهب الأصوات ، ومن قصر ذهب به مذهب الحزن (٣).

ومنها : أن يكون مصدرا للعلاج فإنه أجرى مجرى الصوت نحو : التّزاء وهو الوثوب ، لأن نظيره القماص وهو جمز البعير (٤).

ومنها : الواحد الذى يجمع على أفعله (٥) نحو : قباء وكساء لجمعهما على أقبية وأكسيه ، لأن أفعله واحدها ، إمّا فعال بفتح الفاء أو فعال بكسرها أو فعال بضمها ، كقذال وأقذله (٦) ، وحمار وأحمره ، وغراب وأغربه ، وأمّيا مجيء ندى مقصورا فشاذ (٧) لأنه مثل قباء مفردا وجمعا ، لأنه يجمع على أنديه ، فكان قياسه المدّ (٨).

ومنها : الجمع الذى واحده على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين مثل عضو وأعضاء لأنه مثل : فقل وأقفال.

ومنها : الجمع الذى واحده على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين كشلو

ص : ٣٧٨

١- الكتاب ، ٣ / ٥٤٠.

٢- غير واضحة فى الأصل ، ولعلها «البغاء» فى المقصور والممدود لابن ولاد ١٨ «بغاء الخير ممدود يقال خرج فلان فى بغاء حاجته» وفى اللسان ، بغا ما نصه : جعلوا البغاء على زنه الأدواء كالعطاس والزكام تشبيها لشغل قلب المطالب بالدواء» ورسومها فى المخطوط لا يحتمل الثّغاء. وهى التى جرى ذكرها فى كتب اللغه والنحو ...

٣- قال الخليل الذين قصره جعلوه كالحزن ، الكتاب ، ٣ / ٥٤٠ وفى الجمهوره «بكى» وقال قوم من أهل اللغه بل هما لغتان فصيحتان».

٤- الكتاب ، ٣ / ٥٤ والمختص ، ١٦ / ٣٦ ، واللسان ، نزا وقمص.

٥- الكتاب ، ٣ / ٥٤ - ٥٤١ والمقتضب ، ٣ / ٨٥.

٦- القذال : جماع مؤخر الرأس والجمع أقذله وقذل بضمّتين المصباح المنير ، قذل.

٧- الكتاب ، ١ / ٥٤١ والمقتضب ، ٣ / ٨١ وانظر تفصيل الآراء حوله فى المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٤

٨- المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٤ والمقرب لابن عصفور ، ٢ / ١٤٠.

وأشلاء ، لأنه مثل عدل وأعدال (١).

ومنها : الجمع أيضا الذى واحده على فعل بكسر الفاء وفتح العين كمعى وأمعاء ، لأنه مثل عنب وأعنا ب.

ومنها : فعلاء بضم الفاء وفتح العين إذا كان مفردا فإنه يكون ممدودا فى الأكثر كنفساء وعشراء.

ومنها : فعلاء بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام (٢) ، إذا كان مؤنثا ومذكّره أفعل كحمراء أحمر (٣).

ومنها : كل اسم على وزن فعّال فى معنى التّسب نحو : غزّاء للكثير الغزو ، وسقّاء وسوّاء وما أشبهها (٤).

وأما السّماعى : فالمقصود منه نحو : عصا ورحى ، والممدود منه نحو : السّماء والخفاء من خفى عليه الأثر ، والإباء من أبيت الشىء إباء.

فصل فى الوزن

إشاره

(٥)

وإنّما ذكرناه فى قسم الاسم لأنّنا لمّا أردنا أن نذكر فيه أبنية الأسماء على نحو ما ذكره فى المفصل ، لم يكن لنا بدّ من ذكر الأوزان لتوقّف معرفه الأبنية الأصول والمزيد فيها عليها ، والغرض بالوزن بيان كيفية وزن الأبنية (٦) فى الاصطلاح وأبنية الاسم الأصول ثلاثيه كرجل ، ورباعيه كجعفر وخماسيه كسفرجل ، وأبنية الفعل الأصول ثلاثيه كضرب ورباعيه كدحرج ، وقد نقصت الأفعال عن الأسماء بدرجة لثقلها وخفه الأسماء ، ويعتبر عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام ، فيقال نصر على وزن فعل ، نونه فاء الفعل ، وصاده عين الفعل ، وراؤه لام الفعل ، لمقابلتهم

ص: ٣٧٩

١- المقتضب ، ٣ / ٨١.

٢- المنقوص والممدود للفراء ، ١٤.

٣- المنقوص والممدود ، ١٥ والمقرب ، ٢ / ١٤٠.

٤- همع الهوامع ، ٢ / ١٧٤ وشرح الأشموني ، ٤ / ١٠٨.

٥- الشافيه ، ٤٩٧ - ٤٩٨.

٦- قال الأزهرى فى شرحه ، ٢ / ٣٥٨ وفائده الوزن بيان أحوال أبنية الكلمه فى ثمانية أمور : الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدم الحذف.

الأصول فى الوزن بهذه الحروف ، ويعتبر عن الحرف الأصيل الزائد على الثلاثه بلام ثابتة فيقال : جعفر فعلل ، وعن الأصيل الزائد على الأربعة بلام ثالثه (١) فيقال : جحمرش (٢) فعلل بثلاث لا مات ، ويعتبر عن الزائد بلفظه كقولك فى ضارب فاعل وفى مضروب مفعول إلا المبدل من تاء الافتعال نحو : ازدجر واضطرب فلا يقال فى زنته اfdعل (٣) ولا افطعل ، ولكن افتعل تبيينا للأصل ، وكذلك المكرر سواء كان للإلحاق (٤) أو لغيره ، فإنه لا يوزن بلفظه بل بما يوزن به الحرف الأصيل الذى قبله سواء فصل بين ذلك الأصيل وبين المكرر الذى بعده حرف زائد كتحريف (٥) أو لم يفصل كجلب ، فالمكرر فى تحريف الراء الثانيه وقد فصل بينها وبين الراء الأصيليه الباء ، وفى جلب الباء الثانيه فيقولون : وزن تحريف فعليل لا فعليير ، وجلب فعلل لا فعلب ، وأحمرّ افعلّ لا افعلر ، وعلمّ فَعَل لا فعلل ولا فعلل ، وإنما عبر (٦) عن المكرر بما عتبر به عن (٧) الحرف الأصيل الذى قبله ، لأنه إن كان للإلحاق فهو جار مجرى الأصيل ، وإن كان لغير الإلحاق فالمقصود بهذه الزيادة هو تكرير ما قبلها الذى هو الأصيل ، فلذلك قوبل بما يقابل به الأصيل الذى قبله ، بخلاف الزيادة التى ليست لقصد التكرير بل قصدوا زياده حرف واتفق موافقته لما قبله ، فإنه إذا كان كذلك لم يعتبر عنه بما يعتبر عما قبله بل يعتبر عنه بلفظه ولا يجعل الحرف لغير التكرير والإلحاق إلا بدليل ، على أنه لم يقصد به التكرار ولا الإلحاق ، لأن الظاهر قصد التكرار ومن ثمّ كان حلتيت (٨) فعليلا لا فعليتا ، لأنه لم يذكر دليل على عدم قصد التكرار فيجب الحمل على التكرار ،

ص: ٣٨٠

- ١- انظر شرح التصريح ، ٢ / ٣٥٨.
- ٢- الجحمرش من النساء ؛ الثقيله السمجه والعجوز الكبيره ، ومن الإبل الكبيره المسنّه ، الصحاح واللسان ، جحمرش.
- ٣- غير واضحه فى الأصل.
- ٤- الإلحاق زياده فى الكلمه تبلغ بها زنه الملحق به ، فذوات الثلاثه يبلغ بها الأربعة والخمسه ، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسه ، المنصف ، ١ / ٣٤ - ٣٥.
- ٥- التحريف : الحاذق الماهر العاقل المجرب ، اللسان ، نحر.
- ٦- فى الأصل غير.
- ٧- زياده يقتضيها السياق.
- ٨- هو نبات أو صمغ يخرج فى أصول ورق ذلك النبات اللسان ، حلت.

وسحنون (١) وعثنون (٢) فعولول لا- فعولون ، لما قيل في حلتيت ، ولعدم فعولون ، لأنه إذا تردّد الوزن بين أن يكون على زنه ما ثبت في كلامهم ، وبين أن يكون على خلافه فحمله على ما ثبت في كلامهم هو الوجه (٣).

ذكر ما جاء فيه دليل على أنه لم يقصد به التكرار : بل زيد واتفق موافقه الزائد لما قبله

(٤)

فمنه : سحنون بالفتح فهو فعولون لعدم فعولول في كلامهم ، وكثره فعولون كحمدون ، وهو مختصّ بالعلم ، لا يقال : قد جاء فعولول بالفتح لورود صقفوق (٥) لأننا نقول : إنه نادر والنادر كالمعدوم (٦) ، وأما خرنوب بالفتح ، وضعيف ، والفصيح الضمّ (٧).

ومنه : سمنان (٨) وهو فعلاين لا- فعلاين ، لكثرة فعلاين وعدم فعلاين من غير المضاعف كزلزال (٩) وأمّا خزعال (١٠) فنادر ، وبهرام وشهرام عجميان.

ومنه : بطنان بالضمّ وهو فعلاين لمجيئه في كلامهم كعثمان وعدم فعلاين مع أنه نقيض طهران وهو فعلاين ، إذ بطنان اسم لباطن الريش ، وطهران اسم لظاهرة (١١).

ص: ٣٨١

- ١- يجوز في سينه الفتح والضم ، اسم رجل ، انظر شرح الشافيه للرضي ، ١٦ / ١ - ٢٠ وشرح الشافيه للجار بردى ، ٨ / ٢ .
- ٢- ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، وقيل هو كل ما فضل من اللحيه بعد العارضين من باطنهما انظر الصحاح واللسان ، عثن .
- ٣- شرح الشافيه ، لقره كار ٨ / ٢ ومناهج الكافيه ، للأنصاري ، ٨ / ٢ .
- ٤- الشافيه ، ٤٩٨ .
- ٥- الصقفوق : اللثيم من الرجال ، اللسان ، صقفق ، وقيل هو من موالى بنى حنيفه المزهر ، ٥٧ / ٢ وانظر شرح الشافيه ، ٢٠ / ١ .
- ٦- المقتضب ، ١٢٥ / ١ وفي المزهر ، ٥٨ / ٢ عدد من أمثله فعولول بفتح الفاء .
- ٧- الخرنوب والخزوب بالتشديد : نبت معروف ، والفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون والعامه تفتحه . اللسان ، صقفق وخرب .
- ٨- موضع في الباديه ، قيل هو في ديار تميم قرب اليمامه معجم البلدان ، ٢٥١ / ٣ .
- ٩- شرح الشافيه ، للرضي ١٥ / ١ - ١٦ .
- ١٠- يقال : خزعل الماشي : إذا نفص رجله ، وناقه بها خزعال أي ظلع ، اللسان ، خزعل .
- ١١- قال الرضي في شرحه على الشافيه ، ١٧ / ١ والظاهر أنّ المصنّف بنى على أن بطنانا وظهرانا مفردان فحمل بطنانا في كونه فعلاين على طهران الذي هو فعلاين بيقين ، ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر ؛ لأنّ فعلاين ليس من أبنيه الجموع ، والحق أنّهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغه . وانظر شرح الشافيه ، للجار بردى ٢٠ / ١ ومناهج الكافيه ، للأنصاري ٩ / ٢ .

وأما قرطاس بضم القاف فضعيف والفصيح قرطاس بالكسر (١).

ذكر كيفية وزن الكلمه المقلوبه

(٢)

وهو يتوقف على معرفه الأصلى والزائد ، فالأصلى ما ثبت فى تصارييف الكلمه لفظا أو تقديرا كفاء ضربت وعينه ، لثبوتهما فى ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب ، والزائد بخلافه كميم مضروب وواوه إذا عرفت ذلك فنقول : إنه متى وقع فى الموزون قلب وهو جعل أحد الأصول موضع الآخر ، قلبت الزنه كما قلب الموزون ، إذ فائده الزنه التنبيه على الفاء والعين واللام ، فتقول فى قسى : فليع ، لأن الأصل قوس ، قافه فاء ، وواوه عين وسينه لام ، فوقعت العين التى هى واو قوس فى قسى (٣) موضع اللام فاجتمع فى الآخر واوان مع ضمّتين (٤) فقلبتا ياءين وأدغمت إحداهما فى الأخرى ، وكسرت السين ثم القاف للتبعيه وكما وقعت الواو فى قسى موضع اللام ، وقعت لام قوس وهى السين موضع العين فصار وزن قسى فليع (٥).

ذكر ما يتعرف به القلب

(٦)

وذلك أشياء أحدها : (٧) / أنه يتعرف بأصل المقلوب نحو : ناء فإنّه مقلوب من نأى نأى ، وهو من النأى الذى هو الأصل ، ونأى ؛ نونه فاء وهمزته عين وياؤه لام ، فجعلت العين التى هى الهمزه لاما ، واللام التى هى الياء عينا ، بقى نياً فقلبت

ص: ٣٨٢

١- قوله وأما قرطاس ... إلخ هو فى الأصل قبل «مع أنه نقيض ظهران» ولا يستقيم بذلك الكلام. والقرطاس بالكسر وبالضم وبالفتح ، الصحيحه الثابته التى يكتب فيها. اللسان ، قرطس.

٢- الشافيه ، ٤٩٨.

٣- أصله قووس قدمت اللام إلى موضع العين فصار قسوو على وزن فلوع ، فقلب الواوان إلى ياءين فصار قسى على وزن فليع.

٤- فى الأصل ضمّتان.

٥- الكتاب ، ٣٨٠ / ٤ والمقتضب ، ٢٩ / ١ وشرح الشافيه ، ٢١ / ١ وشرح الشافيه لقره كار ، ١٠ / ٢.

٦- الشافيه ، ٤٩٨.

٧- فى الأصل أحدهما.

الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بقى ناء وزنه فلع (١).

وثانيها : بثبوت الحروف التى من الأصل فى أمثله اشتقاقه أى برجوع تلك الكلم المشتقه إلى أصل واحد ، كرجوع الجاه والوجه والتوجيه والتوجه إلى الوجه ، فهو أصل لهذه الكلم المشتقه منه ، فواو الوجه فاء والجيم عين والهاء لام ، فوكتت الجيم التى هى عين موضع الفاء فى جاه ، ووقعت فيه الواو التى هى فاء موضع العين فصار جوه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار جاه على وزن عفل (٢).

وكذلك الحادى والواحد والتوحيد والتوحيد راجع إلى أصل واحد ، وهو الواحد ، الواو فاء والحاء عين والدال لام ، فجعل فى الحادى العين وهى الحاء موضع الفاء ، واللام ، وهى الدال موضع العين ، والفاء وهى الواو موضع اللام ، صارت الكلمه بألف فاعل حادو ، وليس لهم اسم متمكن آخره واو قبلها ضممه فقلبت ياء ، وأبدل من الضمه كسره ، فصار حادى على وزن عالف (٣).

وثالثها : بصحة حرف العله مع تحركه ، وانفتاح ما قبله نحو : أيس (٤) فإنه لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب أن يقال فيه : آس لتحرك عين الكلمه وانفتاح ما قبلها ، فلما لم تنقلب علم أنه قد جعلت فيه الفاء عينا وبالعكس ، فوزن أيس عفل ، لا يقال :

قد صحت الواو فى عور مع تحركها وانفتاح ما قبلها ومع ذلك ليس بمقلوب ، لأننا نقول : ما قبل الواو فى عور ساكن حكما لأنه بمعنى أعور فالعين ساكنه ، وحركتها عارضه للابتداء ، وأما ما قبل الياء فى أيس فإنه متحرك لفظا وحكما (٥).

ورابعها : بقله استعماله مع آخر كثير (٦) الاستعمال وهما من أصل واحد لكن اختلف ترتيبهما نحو : آرام وأرام جمعى رئم وهو الطبى الأبيض (٧) وأرام أكثر استعمالا فهو أصل فأرام مقلوب منه لقله استعماله وكره استعمال أرام ، وأرام أفعال ،

ص: ٣٨٣

١- ضبطها الناسخ بتسكين اللام.

٢- ضبطها الناسخ بتسكين الفاء ، وانظر الدرر الكامنه ، للرومى ١ / ٢٢.

٣- شرح الشافيه ، لنقره كار ٢ / ١٠ ومناهج الكافيه ، للأنصارى ٢ / ١٠.

٤- غير واضحه فى الأصل.

٥- شرح الشافيه ، ١ / ٢٣ وشرح الشافيه ، للجار بردى ١ / ٢٣.

٦- غير واضحه فى الأصل.

٧- لسان العرب ، رأم.

راؤه فاء وهمزته عين وميمه لام ، فقلب بأن جعلت فاؤه عيناً وعينه فاء لأرآم أعنى بأن جعلت فاء أرآم وهي الراء عيناً ، وجعلت عين أرآم وهي الهمزة الثانية فاء فانقلبت ألفاً فصار آرام أعفال.

وخامسها : بأنه إذا لم يجعل مقلوباً أدى إلى منع الصّيرف بغير علّة كأشياء فإنّها غير منصرفه بالانفلاق ، والمختار أنّها لفعاء مقلوبه من شيئا : (١) فمنع صرفها لألف التانيث قال في الصّيحاح عن شيئا إنه جمع على غير واحده كما أن الشعراء جمع على غير واحده ، لأنّ فاعل لا يجمع على فعلاء انتهى كلام صاحب الصّيحاح (٢) وشيئا فعلاء ، الشين فاء والياء عين والهمزة الأولى لام ، فجعلت اللام وهي الهمزة الأولى فاء ، والفاء وهي الشين عيناً ، والعين وهي الياء لاما ، فصار أشياء على وزن لفعاء وقال الكسائي أشياء أفعال جمع شيء لأنّ فعلاً معتلاً العين يجمع على أفعال ، كقيل وأقيال وهو مردود لاستلزامه منع الصّيرف بغير علّة (٣) ، وأمّا القلب فكثير في كلامهم فوجب المصير إليه ، وقال الفراء : أصل أشياء أشيئا على وزن أفعلاء ، جمع لشيء على وزن فيعل ، ورأى أنّ شيئا أصله شيء ثم خفف كما خفف ميت من ميت وجمع بحسب الأصل على أشيئا ، كما جمع بين على أبناء ثم حذفت الهمزة التي بين الياء والألف وهي لام الكلمة تخفيفاً كراهه لهمزتين بينهما ألف فصار وزنه عنده أفعاء ، وهو مردود بأنه لم يسمع شيء فلو كان هو الأصل لكان شائعا كميت ، وبأنه حذف لام الفعل على غير قياس ، لأنّ الهمزتين إذا توسّطهما الألف لا تحذف إحداهما ولا هما (٤).

ذكر كيفية وزن الكلمة المحذوفه

(٥)

اعلم أنّ الحذف كالقلب أي إن كان حذف في الموزون حذفت الزنه مثله (٦) ،

ص: ٣٨٤

١- انظر خلافهم حول ميزان أشياء في الكتاب ، ٣٨٠ / ٤ والمقتضب ، ٣٠ / ١ - ٣١ والمنصف ، ٩٤ / ٢ وشرح الشافيه ، ٢٩ / ١ - ٣٢ .

٢- قائله هو الخليل كما في الصحاح ، شيئاً .

٣- قال الرضى في شرح الشافيه ، ٣٠ / ١ : وما ذهب إليه بعيد لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم - ما وجد محمل صحيح - بعيد من الحكمه .

٤- وثمه أسباب أخرى تضعف رأيه انظرها في المنصف ، ٩٤ / ٢ وشرح الشافيه ، للرضى ٣٠ / ١ .

٥- الشافيه ، ٤٩٨ .

٦- الدرر الكامنه ، ٢٢ / ١ .

فتقول في وزن قاض : فاع ، لأنّ لامه التي هي الياء حذفت للتونين ، وفي يَمَق (١) يعل ، لأنّ أصله يَوْمَق على وزن يفعل فحذفت فاء الفعل وهي واو يَوْمَق لوقوعها بين ياء وكسره ، لأنها بعد ياء المضارعه فصار وزن يَمَق يعل ، بحذف الفاء لكن إن قصد في المقلوب والمحذوف تبيين القلب والحذف فيهما جاز أن تأتي بالزنه حينئذ على الأصل كما تقول أشياء على مذهب سيبويه وزنها في الأصل فعلاء ، وقاض وزنه في الأصل فاعل .

فصل في الأبنية

إشاره

والكلام في هذا الفصل على تقسيم الأبنية ، وعلى أبنية الاسم الأصول المجرّده عن الزيادة ، وأما أبنية المزيد فيه فتأتي في فصل بعد هذا الفصل .

ذكر تقسيم الأبنية الأصول

(٢)

وهي تنقسم إلى صحيح ومعتلّ ومضاعف ومهموز .

أما الصحيح : (٣) فهو ما سلمت أصوله من حروف العله والهمزه والتضعيف (٤) وإنما خصّص الأصول بالسلامه لجواز وقوع ذلك في غير الأصول كحرف العله في يضرب وضارب .

وأما المعتلّ : فهو ما كان أحد أصوله حرف عله وهو الواو والألف والياء وذلك الأصل إمّا فاء كوعد ويسر أو عين كقال وباع أو لام كغزا ورمى ، وسمّى معتلّ الفاء في اصطلاح المتقدمين مثالا لمماثلته الصحيح في صحته وعدم إعلاله (٥) ومعتلّ العين أجوف لكون حرف العله في وسطه ، وهو كالجوف ويقال له أيضا : ذو الثلاثه لكونه مع ضمير الفاعل المتحرّك على ثلاثه أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث نحو : قلت وبعث بضم التاء وفتحها وكسرهما ، ويسمّى معتلّ اللام منقوصا لنقصان

ص : ٣٨٥

١- ومق يَمَق من باب فعل يفعل : التودد. اللسان ، ومق .

٢- الشافيه ، ٤٩٨ - ٤٩٩ .

٣- صدره ابن جماعه بالقول : ونقل عن الجمهور . حاشيته على شرح الجار بردى ، ٢٨ / ١ .

٤- بعدها في الأصل مشطوب عليه «حذرا من خروجه عن الصحه بانقلابها حرف عله كسال وتظنيت» .

٥- بعدها في الأصل مشطوب عليه «حذرا من خروجه عن الصحه بانقلابها حرف عله كسال وتظنيت» .

الحركه منه حال الرفع نحو : يغزو ويرمى أو لنقصان اللام منه فى الاسم نحو : قاض وفى الفعل فى الجزم نحو : لم يغز (١) ، ويقال له أيضا ذو الأربعة لأنه مع ضمير المتكلم والمخاطب المذكور والمؤنث على أربعة أحرف كقولك : غزوت وشريت بضم التاء وفتحها وكسرها ويسمى معتلّ الفاء والعين معا نحو : يوم ، ومعتلّ العين واللام معا نحو : طوى لفيفا مقرونا ، لالتفاف حرفى العله واقترانهما ، ويسمى معتلّ الفاء واللام نحو : ولى ، لفيفا مفروقا لافتراق حرفى العله بغيرهما.

وأما المضاعف : فالثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو : مدّ وشدّ ، والرباعى ما كان أوله وثالثه من جنس واحد ، وثانيه ورابعه من جنس واحد نحو : صلصل.

وأما المهموز : فهو ما كان أحد أصوله همزه فإن كانت فاء سمى البناء قطعاً ، ومهموز الفاء نحو : أكل ، وإن كانت عينا فيقال له : نبر ومهموز العين نحو : سأل ، وإن كانت لا ما فيقال له : همز ، ومهموز اللام كقرأ ، فلا يقاس وعدت على رميت فى التسميه بذى الأربعة ، ولا مهموز العين على مهموز اللام فى التسميه بالهمز ، ولا مهموز اللام على مهموز العين فى التسميه بالنبر ، لأنّ الصحيح أن لا يقاس فى اللغه.

ذكر أبنيه الاسم الثلاثى المجزء

(٢)

وأبنيته أكثر من أبنيه الرباعى والخماسى وهى عشره ، والقسمه تقتضى اثنى عشر ، من ضرب ثلاث حركات ، الأول فى أربع حالات الثانى ، وسقط فعل بضمّ الفاء وكسر العين ، وفعل بكسر الفاء وضمّ العين استئقلا للخروج من الضمّه إلى الكسره وبالعكس (٣) وأما الدّئل بضمّ أوله وكسر ثانيه ، فعلم منقول من فعل ما لم يسمّ فاعله (٤) ، وأما الحبك (٥) بكسر أوله وضمّ ثانيه إن ثبت فعلى تداخل اللّغتين

ص: ٣٨٦

١- شرح الجار بردى ومعه حاشيه ابن جماعه ، ٢٨ / ١.

٢- الشافيه ، ٤٩٩.

٣- المنصف ، ٢٠ / ١ وشرح المفصل ، ١١٣ / ٦.

٤- الدّئل : علم لقبيله ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، نقل من الفعل دئل ، إذا تحرك فيكون مثل ضرب إذا سمى به. وللتوسع فى ذلك انظر شرح المفصل ، ١١٣ / ٦ وشرح الشافيه ، ٣٦ / ١ وشرح الشافيه ، لنقره كار ١٥ / ٢ والمزهر ، ٢ / ٤٩ - ٥٠.

٥- حبك السماء : طرائقها ، والحبك بضمّتين تكسير كل شىء كالرمله إذا مرت عليها الريح الساكنه ، وواحد - - الحبك حباك وحببكه. اللسان ، حبك.

لأنه ورد حبك بكسرهما ، وحبك بضمهما ، فركب الحبك من كسره فاء أحدهما وضمه عين الآخر ، وأما العشره الباقية (١) فأربعة بفتح الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرهما وضمها ، كفلس وفرس وكتف وعضد ، وثلاثة بكسر الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرهما ، كحبر وعب وإبل ، وثلاثة بضم الفاء مع سكون العين وفتحها وضمها ، كقفل وصرده وعتق (٢) ، وبعض هذه الأمثله قد يرد إلى بعض فيكون الوزن الثانى فرعا من الأول فلعل بفتح الفاء وكسر العين مّا ثانيه حرف حلق مثل فخذ ، له فروع ثلاثه : فعل كفخذ ، وفعل كفخذ ، وفعل كفخذ (٣) وكذلك القول فيما أشبهه (٤) ، والفعل فى ذلك كالاسم أعنى أنّ الفعل إذا كان أوله مفتوحا وثانيه حرف حلق مكسور كشهد فله ثلاثه فروع فعل كشهد ، وفعل كشهد بفتح الشين وكسرهما مع سكون الهاء ، وفعل كشهد بكسرهما ، فإن لم يكن ثانى فعل حرف حلق نحو : كتف فله فرعان فقط ، كتف وكتف على فعل وفعل بفتح الفاء وكسرهما مع سكون العين ، ولم يجز فيه كتف بكسرهما ، لأن كسره التاء ليست بقويه مثل قوه كسره حرف الحلق التى ناسبت لقوتها أن تتبع بكسره أخرى ، ولعل بفتح الفاء وضم العين مثل : عضد فرع واحد وهو عضد ، بفتح فاء الفعل وسكون العين ، ولعل بضم الفاء والعين مثل : عتق فرع واحد أيضا وهو عتق بضم الفاء وسكون العين ، ولعل بكسر الفاء والعين مثل : إبل فرع واحد أيضا وهو : إبل بكسر الفاء وسكون العين ، إلا أنّ إسكان عين الفعل فى عتق أفصح من إسكانها فى إبل وفى فعل بضم الفاء وسكون العين كقفل : خلاف ، فبعضهم يجوز فيه فعل بضمهما (٥) . لمجىء عسر ويسر فى عسر ويسر ، والأكثر يمنعون منه ، ويمنعون من أن يكون عسر فرعا لعسر بل هما أصلان ، وهو الأجدر لئلا يلزم الانتقال من الخفّه إلى الثقل .

ص : ٣٨٧

١- الشافيه ، ٤٩٩ .

٢- انظر هذه الأوزان فى الكتاب ، ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٤ والمقتضب ، ١ / ٥٣ والممتع ، ١ / ٦٠ - ٦٥ .

٣- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «فترد الثلاثه إلى فعل كفخذ» .

٤- قال الرضى فى شرح الشافيه ، ١ / ٤٠ وجميع هذه التفريعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون» .

٥- أجاز ذلك الأخفش وعيسى بن عمر ، انظر شرح الشافيه ، ١ / ٤٦ .

وهي خمسة بالاستقراء :

أحدها : فعلل بفتح الفاء واللام وسكون العين (٢) نحو : جعفر.

ثانيها : فعلل بكسر الفاء واللام وسكون العين (٣) نحو : زبرج وهو من أسماء الذهب.

ثالثها : فعلل بضمّ الفاء واللام وسكون العين (٤) نحو : برثن (٥).

رابعها : فعلل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (٦) نحو : درهم.

خامسها : فعلل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى (٧) نحو : قمطر (٨) وزاد الأخفش (٩) بناء سادسا وهو : فعلل بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام نحو : جخذب (١٠) وسيبويه يرويه بضمّ الدال (١١) وأما ما ورد من الرباعي على خلاف ذلك وهو نحو : جندل (١٢) بفتح الفاء والعين وكسر اللام ، وعلبط (١٣) بضمّ الفاء وفتح العين وكسر اللام ، فلا يعتدّ به لندوره ، لأنّ كلامهم لا يجتمع فيه أربع

ص : ٣٨٨

١- الشافيه ، ٤٩٩.

٢- الكتاب ، ٢٨٨ / ٤ والمقتضب ، ٦٦ / ١ ، ٦٦ / ١ .

٣- الكتاب ، ٧٨٩ / ٤ والمقتضب ، ٦٦ / ١ ، ٦٦ / ١ .

٤- الكتاب ، ٢٨٨ / ٤ والمقتضب ، ٦٦ / ١ ، ٦٦ / ١ .

٥- البرثن كقنفذ : الكفّ مع الأصابع ومخلب الأسد. القاموس المحيط ، برثن.

٦- الكتاب ، ٢٨٩ / ٤ والمقتضب ، ٦٦ / ١ ، ٦٦ / ١ .

٧- الكتاب ، ٢٨٩ / ٤ والمقتضب ، ٦٧ / ١ ، ٦٧ / ١ .

٨- القمطر : الجمل القوى الضخم وما يسان فيه الكتب أيضا القاموس المحيط ، قمطر.

٩- والكوفيون أيضا ، والمختار عند جمهور البصريين أنه فرع من مضمومها ، قال الرضى : وهو تكلف فما يصنع بما حكى الفراء من طحلب وبرقع ... فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته. انظر شرح المفصل ، ١٣٦ / ٦ ، وشرح الشافيه ، للرضى ١ / ٤٩ وشرح التصريح ، ٢ / ٣٥٦ .

١٠- فى لسان العرب ، جخذب «الجخذب والجخذب ، والجخادب والجخادبي كله الضخم الغليظ من الرجال والجمال».

١١- لم أعر على جخذب فى كتاب سيبويه بضم الدال.

١٢- الجندل : الأرض فيها حجاره. ديوان الأدب ، للفارابى ، ماده فعلل.

١٣- العلبط والعلابط : بضمّ عينهما وفتح لامهما الضخم. القاموس المحيط ، علبط.

حركات متواليه فى كلمه واحده ، فحملا على أن الأصل جنادل وعلايط (١).

ذكر أبنيه الاسم الخماسى المجزء

(٢)

وهى أربعه :

أحدها : فعّل بفتح الفاء والعين وسكون اللّام الأولى وفتح الثانيه نحو سفرجل (٣).

ثانيها : فعلّل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللّام الأولى وسكون اللّام الثانيه نحو قرطعب (٤) وهى الخرقه.

ثالثها : فعللل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللّام الأولى وكسر اللّام الثانيه (٥) نحو : قهلبس وهو الذكر.

رابعها : فعللل بضمّ الفاء وفتح العين وسكون اللّام الأولى وكسر اللّام الثانيه (٦) نحو : قذعمل وهو الشىء القليل انتهى الكلام على الأبنيه الأصول.

فصل فى أبنيه المزيد فيه

اشاره

(٧)

والمراد بالمزيد فيه ما زيد على أصوله بعض حروف الزيادة التى يجمعها اليوم تنسأه حسبما نذكر هذه الحروف مفصله فى فصل الزيادة من المشترك إن شاء الله ، والمذكور هنا إنما هو أبنيه الاسم المزيد فيه الثلاثى ثم الرباعى ثم الخماسى ، وقيل ذكر الثلاثى المزيد فيه لا بدّ من تقديم كلام على الزيادة.

فنبول : الزيادة (٨) تنقسم إلى زياده من جنس حروف الكلمه ويقال لها الزيادة

ص : ٣٨٩

١- الكتاب ، ٤ / ٢٨٩ والمقتضب ، ١ / ٦٧.

٢- الشافيه ، ٤٩٩.

٣- الكتاب ، ٤ / ٣٠١ والمقتضب ، ١ / ٦٨ والممتع ، ١ / ٧٠.

٤- الكتاب ، ٤ / ٣٠٢ والمقتضب ، ١ / ٦٨.

٥- الكتاب ، ٤ / ٣٠٢ والمقتضب ، ١ / ٦٨ والممتع ، ١ / ٧٠.

٦- الكتاب ، ٤ / ٣٠٢ والمقتضب ، ١ / ٦٨ والمنصف ، ١ / ٣١.

٧- المفصل ، ٢٤٠.

٨- انظر الزيادة وأنواعها فى المنصف ، ١ / ١١ - ١٧ وشرح المفصل ، ١ / ١١٣ والممتع ، ١ / ٥٦.

من موضعها كدال مهدد (١) وإلى زياده من غير جنس حروف الكلمه كهمزه أحمر ، وتكون الزيادة للإلحاق ولغير الإلحاق ؛ والزيادة التي من جنس حروف الكلمه ، إنما تكون بتكرير حرف أصلى من العين أو اللام ؛ بأن يزداد على العين مثلها أو على اللام مثلها فيحصل العين أو اللام مضاعفه ؛ إمّا يادغام أو بغير إدغام ، فمثال مضاعفه العين بغير إدغام ، خفيفد وهو الظليم (٢) ويادغام تبع (٣) ومثال مضاعفه اللام بغير إدغام ، خفيدد ، وهو الظليم أيضا وأصلهما من الخفد وهو الإسراع ، ويادغام خدب وهو الضخم (٤) وأما الفاء فلا تضاعف وحدها فإنه لم يأت ففعل ، وإنما تضاعف مع العين نحو : مرميس وهو من أسماء الدّاهيه ووزنه : ففعليل ، ولم تضاعف الفاء مع اللام فلم يأت ففعلل ، وجاءت العين مضاعفه من اللام نحو : صمصح وهو الشديد ووزنه فعلل (٥).

ذكر أبنيه الاسم الثلاثى المزيد فيه

(٦)

والزيادة كثر في الثلاثى لسهولته وكثره استعماله ، وتقع الزيادة الواحده فيه في أربعة مواضع ؛ ما قبل الفاء ، وما بين الفاء وبين العين ، وما بين العين وبين اللام ، وما بعد اللام ، وتقع في هذه المواضع زياده واحده واثنتان وثلاث وأربع وهى غايه الزيادة كما سنذكر.

ص : ٣٩٠

- ١- اسم امراه. اللسان ، مهدد.
- ٢- الخفيدد والخفيفد : الظليم السريع. اللسان ، خفد.
- ٣- التبع والتبع الظل لأنه يتبع الشمس وتبع مفرد تباعه وهم ملوك اليمن سموا بذلك لأنه يتبع بعضهم بعضا ، اللسان ، تبع.
- ٤- الخدب : الضخم من النعام ، وقيل : من كل شىء يقال : بغير خدب أى شديد صلب ضخم قوى ، اللسان ، خدب.
- ٥- وقال الفراء فى مرميس وسمصح : إنه فعلليل وفعلل قال : لو كان ففعليل وفعللا لكان صرصر وزلزل فففع ، وليس ما قال بشىء ، لأننا لا نحكم بزياده التضعيف إلّا بعد كمال ثلاثه أصول. شرح الشافيه ، ١ / ٦٣ والمزهر ، ٢ / ١٥.
- ٦- المفصل ، ٢٤٠.

(١)

أمّا قبل الفاء ، فتقع فيه أحد أحرف أربعه ، وهى : الهمزه ، والميم ، والتاء ، والياء (٢) نحو : أجدل (٣) ومقتل ، وتنفل (٤) ويرمع (٥) ، وزاد الأخفش الهاء أيضا (٦) نحو : هبلع (٧).

وأما ما بين الفاء والعين (٨) ، فأحد حروف خمسه ، وهى : الألف والهمزه والياء والنون والواو (٩) ، نحو : خاتم وشأمل (١٠) وضیغم (١١) وقنبر وعوسج (١٢).

وأما ما بين العين واللام (١٣) ، فزيادته إما أحد الحروف الخمسه المزيده بين الفاء والعين نحو : شمأل وغزال وحمير وترنج (١٤) وقعود ، وإما من موضعها نحو : قنّب وسلّم.

وأما ما بعد اللام (١٥) ، فهى إما حرف من حروف الزيادة نحو ألف الإلحاق فى

ص: ٣٩١

١- المفصل ، ٢٤٠.

٢- انظر مواضع هذه الزيادات فى الكتاب ، ٢٣٦ / ٤ - ٢٧٢ والمقتضب ، ٥٧ / ١ - ٦٠ وإيضاح المفصل ، ٦٧٠ / ١ - ٧٢٠ والممتع ، ٧٦ / ١ - ٨٠.

٣- الأجدل : الصّقر. القاموس المحيط ، جدل.

٤- التتفل : الثعلب أو جروه القاموس المحيط ، تفل.

٥- اليرمع : الحجارة الرخوه. القاموس المحيط ، يرمع.

٦- إيضاح المفصل ، ٦٧٢ / ١ وشرح المفصل ، ١١٨ / ٦.

٧- الهبلع : الأكل واللّيم. اللسان ، هبلع.

٨- المفصل ، ٢٤١.

٩- انظر مواضع زياده هذه الحروف فى الكتاب ، ٢٣٥ / ٤ - ٢٦٦ والمقتضب ، ٥٦ / ١ والممتع ، ٨٠ / ١ - ٨٢ والمزهر ، ١٢ / ٢.

١٠- الشأمل : الريح التى تهبّ من ناحيه القطب وهى لغه فى الشّمال. اللسان ، شمل.

١١- الضیغم : الأسد القاموس المحيط ، ضغم.

١٢- العوسج : شوك. القاموس المحيط ، عسج.

١٣- المفصل ، ٢٤١.

١٤- الترنج : والترنجه والأترجه والأترج معرب حامضه يجلو اللون والكلف ويستعمل قشره فى الثياب لمنع السوس. القاموس المحيط ، ترج.

١٥- المفصل ، ٢٤١.

نحو : معزى ، أو ألف التأنيث فى نحو : حبلى أو النون (١). فى نحو : رعشن (٢) ، أو من موضعها بغير إدغام نحو : قردد ، وهو الغليظ ، أو بإدغام نحو : معدّ (٣) وأما الزيادتان ، فعلى قسمين : مفترقتين ومجتمعتين .

ذكر الزيادتين المفترقتين

(٤)

وهو أن يقع فى الاسم الثلاثى زيادتان يفصل بينهما إما أحد الأصول أعنى الفاء والعين واللام ، أو اثنان منها أو جميعها ، وتقع الزيادتان بحسب ذلك على سته أوجه : أحدها : أن تقعا قبل الفاء وبعدها بحيث تصير الفاء فاصله بينهما فمن ذلك أن تكون الأولى التى قبل الفاء همزه وتكون الثانية إما نونا نحو : ألنجج (٥) أو ألفا نحو : أجادل ، ومنه : أن تكون الأولى ميما والثانية ألفا نحو : مساجد ، ومنه : أن تكون الأولى تاء والثانية ألفا نحو : تناضب وهو شجر (٦) ومنه أن تكون الأولى ياء والثانية ألفا أيضا نحو : يرامع ، والفاء الفاصله بين الزيادتين المذكورتين فى ذلك كله هى لام ألنجج ، وجيم أجادل وسين مساجد ، ونون : تناضب وراء يرامع ، فوزن ألنجج أفعل ، وأجادل أفاعل ، ومساجد مفاعل وتناضب تفاعل ، و يرامع يفاعل ، وعلى نحو ذلك تأتى باقى أقسام هاتين الزيادتين المفترقتين (٧).

ثانيها : (٨) أن تقع الأولى بين الفاء والعين والثانية بين العين واللام (٩) فتصير العين فاصله بينهما ؛ فمنه : أن تكون الأولى ألفا والثانية واوا نحو : عاقول وهو

ص: ٣٩٢

١- الكتاب ، ٤ / ٢٧٠ ، والمنصف ، ١ / ١٦٦ - ١٦٧ .

٢- الرعشن : الزعده القاموس المحيط ، رعش .

٣- فى إيضاح المفصل ، ١ / ٦٧٦ ، الدال الثانية زائده سواء جعلته اسما للقبيله ، أو اسما لموضع رجل الفارس من الدابه إذا ركب .

٤- المفصل ، ٢٤١ .

٥- الألنجج واليلنجج : عود الطيب وقيل : هو شجر غيره يتبخّر به لسان العرب ، لجاج ..

٦- تناضب جمع تنضب وهو شجر حجازى شوكة كشوك العوسج القاموس الميحت ، نضب .

٧- شرح المفصل ، ٦ / ١٢٠ والممتع ، ١ / ٩٤ .

٨- المفصل ، ٢٤١ .

٩- شرح المفصل ، ٦ / ١٢١ .

ما يستدير في البحر (١) ومنه : عكس ذلك نحو : طومار وهو السجل (٢) ومنه : أن تكون الأولى ياء والثانية إما ألفا نحو : ديماس (٣) أو واوا نحو : قيصوم (٤) ومنه : أن تكون الأولى واوا والثانية ألفا نحو : توراب وهو التراب.

ثالثها : (٥) أن تقع الأولى بين العين واللام ، والثانية بعد اللام فتصير اللام فاصله بينهما (٦) فمنه : أن تكون الأولى ياء والثانية ألفا نحو : قصيرى وهى الضلع السفلى ، ومنه : أن تكون الأولى نونا والثانية ألفا نحو : قرنبى ، وقرنبى مقصور بفتح القاف والراء ، دويبه مثل الخنفساء وأعظم ، ومنه : أن تكون الأولى ألفا والثانية ألفا نحو : حبارى (٧) ومنه : أن تكون الأولى ياء والثانية من موضعها نحو : خفيدد ، ومنه : أن تكون الأولى نونا والثانية هاء التانيث نحو : جرنبه اسم مكان (٨).

رابعها : (٩) أن تقع الأولى قبل الفاء والعين ، والثانية بين العين واللام فتصير الفاء والعين معا فاصلتين بينهما ، فمنه : أن تكون الأولى همزه والثانية ألفا وذلك فى ما هو على وزن إفعال نحو : إعصار ، ومنه : أن تكون الأولى همزه والثانية ياء نحو : إخریط وهو نبت ، ومنه : أن تكون الأولى تاء والثانية إما ياء نحو : تنبيت (١٠) على تفعيل أو واوا نحو : تذنوب. على تفعول وهو البسر الذى بدأ فيه الإرتاب (١١).

ص: ٣٩٣

- ١- عاقول البحر معظمه وقيل : موجه وعاقول النهر والوادي والرمل ما اعوج منه وكل منعطف وادى عاقول لسان العرب ، عقل.
- ٢- الطامور والطومار الصحيفه لسان العرب ، طمر.
- ٣- سجن للحجاج بواسط وموضع فى وسط عسقلان ، معجم البلدان ، ٢ / ٥٤٤ ، وهى فى الكتاب ٤ / ٢٦٠ بفتح الفاء وفى اللسان ، دمس إن فتحت الدال جمع على دياميس وإن كسرتها جمع على دماميس والديماس والديماس الحمام.
- ٤- نبات معروف انظر اللسان ، قسم.
- ٥- المفصل ، ٢٤١.
- ٦- شرح المفصل ، ١٢٢ / ٦ والممتع ، ١ / ١٠١.
- ٧- طائر ؛ اللسان ، حبر.
- ٨- معجم البلدان ، ٢ / ١٢٩.
- ٩- المفصل ، ٢٤١.
- ١٠- أول خروج النبات. اللسان ، نبت.
- ١١- بعدها فى اللسان ذنب «من قبل ذنبه ، وذنب البسره وغيرها من التمر : مؤخرها.

أو واوا من موضعها نحو: تنوّط على تفعّيل بضمّ العين جمع تنوّطه وهو طائر (1) مثل التكتّير والتقطّع في المصادر، ومنه: أن تكون الأولى تاء أيضا والثانية من موضعها، إمّا شين نحو: تبشّر على تفعل بضمّ التاء وكسر العين، وهو اسم طائر يسمّى الصّفرايه (2) وإمّا باء نحو: تهبط بكسر التاء والهاء وتشديد العين المكسوره وهو طائر أيضا (3) ومنه: أن تكون الأولى همزه والثانية واوا نحو: أسلوب ومنه: أن تكون الأولى ميمًا، والثانية إمّا ألفا نحو: مفتاح أو واوا نحو: مضروب، أو ياء نحو منديل، ومنه: أن تكون الأولى تاء والثانية ألفا نحو: تمثال ومنه: أن تكون الأولى ياء، والثانية إمّا واوا نحو: يربوع أو ياء نحو: يعصيد وهو نبت.

خامسها: (4) أن تقع الأولى قبل العين والثانية بعد اللّام فتصير العين واللّام معا فاصلتين بينهما (5) فمنه: أن تكون الأولى ياء والثانية ألفا نحو: خيزلى، وهى مشيه (6).

سادسها: (7) أن تقع الأولى قبل الفاء والثانية بعد اللّام فتصير الفاء والعين واللّام فاصله بينهما فمنه: أن تكون الأولى همزه والثانية ألفا (8) نحو: أجفلى وهو الدّعوه العامّه ومنه: أن تكون الأولى همزه والثانية من موضعها (9) نحو: أترجّ (10)

ص: ٣٩٤

- ١- واحدها تنوّطه: وورد التّنوّط بضمّ التاء وكسر الواو واحدها تنوّطه بضمّ التاء وكسر الواو. اللسان، نوط. وانظر المزهر، ٢ / ٥٦.
- ٢- كذا في الأصل وهى الصفارويه قال ابن منظور، بشر: التبشّر والتبشّر: طائر يقال هو الصفارويه.
- ٣- انظر المزهر، ٢ / ١٩.
- ٤- المفصل، ٢٤١.
- ٥- الكتاب، ٤ / ٢٦١ وشرح المفصل، ٦ / ١٢٥.
- ٦- الخيزلى: مشيه فيها تفكك. المقصور والممدود لابن ولاد، ٣٤.
- ٧- المفصل، ٢٤١.
- ٨- فى الكتاب، ٤ / ٢٤٧ وهو قليل ولا نعلم إلا أجفلى ونحوه فى المزهر، ٢ / ٥٥ ويقال له الجفلى، وفى المخصص ١٦ / ٣ ودعوتهم الأجفلى أى بجماعتهم بالجميم والحاء والجميم أكثر وزاد عن الفارسي - الأوتكى التمر الشهريز.
- ٩- الكتاب، ٤ / ٢٤٧ وشرح المفصل، ٦ / ١٢٥ - ١٢٦.
- ١٠- الأترجّ واحده ترنجه وأترجّه، وحكى أبو عبيده ترنجه وترنج والعامّه تقول أترنج وترنج والأوّل كلام الفصحاء. اللسان، ترج.

الجيم الثانيه أيضا زائده لقولهم فى معناه : ترنج ، ومثله إرزب وهو القصير (١) الباء الثانيه زائده مثل أترج.

ذكر الزيادتين المجتمعين

(٢)

وتقعان (٣) فى المواضع الأربعة كما وقعت الزيادة الواحدة أعنى قبل الفاء وبين الفاء والعين ، وبين العين واللام ، وبعد اللام ، فذلك أربعة أوجه : أحدها : أن تقع قبل الفاء ولا- يكون ذلك إلما فى الأسماء الجارية على الفعل نحو : الميم والنون ، والميم والسين ، والميم والهاء فى منطلق ومستطيع ومهراق ، ولم تقع (٤) فى غيرها إلما فى قولهم للشيخ : إنقحل وانقحر (٥) فالهمزة والنون (٦) زائدتان (٧).
ثانيها : (٨) أن تقع بين الفاء والعين ، وأكثر ما يكون ذلك فى جمع التكسير فمنه : حواجر (٩) وغيالم (١٠) وجنادب (١١) فالواو والياء والنون مع الألفات الثلاث زوائد وقد جاء فى الأفراد قولهم : جمل دواسر (١٢).

ص: ٣٩٥

١- الإرزب : هو القصير الغليظ الشديد لسان العرب ، رزب.

٢- المفصل ، ٢٤١.

٣- فى الأصل ويقعان.

٤- فى الأصل ولم يقع.

٥- شيخ قحل وإنقحل : مسن جدا ويقال شيخ انقحر للمسن الهرم أيضا الصحاح واللسان ، قحل وقحر.

٦- بعدها فى الأصل مشطوب عليه «فى انقحل وانقحر».

٧- الكتاب ، ٤ / ٢٤٧ والمزهر ، ٢ / ١٥.

٨- المفصل ، ٢٤١.

٩- كذا فى الأصل ، وفى المفصل ٢٤١ حواجر ، والحواجر جمع حجره وهى الناحية على غير قياس قاله ابن سيده ، وقياس جمعها حجرات وحجر ،

انظر الصحاح واللسان ، حجر ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٥١ وإيضاح المفصل ، ١ / ٦٨٤ - ٧٠٥.

١٠- مفردا غيلم وهو الذكر من السلاحف الصحاح واللسان غلم.

١١- واحدها جندب بضم الدال وفتحها : ضرب من الجراد واسم رجل ، اللسان ، جذب.

١٢- هى فى الأصل بفتح الدال ، وفى اللسان ، «دسر» الدواسر «بضم الدال الماضى الشديد» وفى القاموس المحيط ، «دسر» والدواسر كعلابط

الشديد الضخم. وانظر الكتاب ٤ / ٢٥١ - ٢٥٢.

ثالثها: (١) أن تقعا بين العين واللام ، وتقعان على فعّال (٢) كخطّاف (٣) الطاء الثانية والألف زائدتان ، ومنه : كلاء (٤) وهو موضع السفن من الساحل فالهمزة هي لام الكلمه وقبلها الزائدتان ، وهما اللام الثانية المدغم فيها والألف ، ومثله بالشرح حّاء وكذلك صوّام ونسّاف اسم طائر ، وتقعان أيضا على فعوال (٥) كقرواش (٦) وعلى فعّال (٧) كجربال (٨) وعلى فعّول (٩) كهليون (١٠) ، وعلى فعّيل (١١) كبطيخ ، وعلى فعنعل (١٢) كعقنقل (١٣) النون والقاف الثانية زائدتان وعلى فعامل (١٤) نحو دلامص (١٥).

رابعها: (١٦) أن تقعا بعد اللام فمنه : الألف والهمزة أخيرا فيما جاء على وزن

ص: ٣٩٦

١- المفصل ، ٢٤٢.

٢- الكتاب ، ٢٥٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٧ / ٦ والمزهر ، ١٩ / ٢.

٣- الخطّاف : حديده فتكون في الرّجل تعلّق منها الأداة والعجلة ، وقيل : هي حديده حجناء تعقل فيها البكره من جانبيها فيها المحور. اللسان ، خطف.

٤- الكتاب ، ٢٥٧ / ٤ وقيل : إن وزنها فعلاء انظر المخصص ، ٤١ / ١٦.

٥- الكتاب ، ٢٦٠ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٧ / ٦ والمزهر ، ١٧ / ٢.

٦- قال أبو عمرو : القرواش والحضير والطفيلّي : هو الواغل اللسان ، قرش.

٧- انظر الكتاب ، ٢٦٠ / ٤ والممتع ، ١١٦ / ١.

٨- الجربال : الخمر الشديد الحمرة وقيل : الصبغ الأحمر. اللسان ، جزل.

٩- في الأصل بفتح الفاء ، والصواب كسرهما ، انظرها في الكتاب ، ٢٦٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٧ / ٦ والممتع ، ١١٦ / ١. والمزهر ، ١٦ / ٢.

١٠- الهليون : بكسر الهاء نبت معروف حار رطب القاموس المحيط ، هلن ، وبدلها في المفصل ، ٢٤٢ كديون وهو دقاق التراب.

١١- الكتاب ، ٢٦٨ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٧ / ٦ والمزهر ، ١٩ / ٢.

١٢- الكتاب ، ٢٧٠ / ٤ والممتع ، ١١٤ / ١.

١٣- العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل اللسان ، عقل.

١٤- ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الميم فيها زائده لسقوط الميم في قولهم : دلاص والألف زائده أيضا لكونها على ثلاثة أحرف أصول في حين

ذهب المازني إلى كون الميم أصلا وذلك لقله زياده الميم في غير الأوّل ، وأيد ابن جنى قول الخليل فقال : وكلا القولين مذهب وقول الخليل

أقيس وأجرى على الأصول. انظر الكتاب ، ٢٧٤ / ٤ والمنصف ، ١٥١ / ١ - ١٥٢. وشرح المفصل ، ١٢٨ / ٦ والمزهر ، ٣٦ / ٢.

١٥- اللين البراق ، يقال : درع دلاص وأدرع دلاص الواحد والجمع على لفظ واحد الصحاح واللسان ، دلص.

١٦- المفصل ، ٢٤٢.

فعلاء (١) نحو : ضهياء (٢) وحمراء ، وعلى فعلاء (٣) بالكسر نحو : علباء (٤) ومنه : الألف والنون في نحو : كروان ومرجان وعثمان وسلطان ومنه : الواو والتاء في نحو : جبروت (٥) والألف والطاء الأخيره في نحو : فسطاط (٦) ومنه : الميم والحاء الأخيرتان في صمصح ووزنه فعلعل (٧) بالفتح ، والزاء والحاء الأخيره في ذرحح (٨) ووزنه فعلعل (٩) بالضم ، وأما الزيادات الثلاث فتقع (١٠) مفترقه ومجمعه.

ذكر الزيادات الثلاث المفترقه

(١١)

فمن ذلك أن تقع الأولى قبل الفاء والثانيه بين العين واللام ، والثالثه بعد اللام نحو اهجيري (١٢) الهمزه ثم الياء ثم الألف الأخيره زوائد (١٣) ، ومنه : أن تقع الأولى قبل الفاء والثانيه بين الفاء وبين العين ، والثالثه بين العين وبين اللام فمنه : مخاريق (١٤) فالزوائد المتفرقه الميم ثم الألف ثم الياء (١٥) ومنه : تماثيل ، التاء ثم الألف ثم الياء زوائد (١٦) ومنه : يربيع (١٧) الياء ثم الألف ثم الياء الثانيه

ص: ٣٩٧

- ١- الكتاب ، ٢٥٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٨ / ٦ .
- ٢- الضهياء : المرأه التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل اللسان ، ضها .
- ٣- الكتاب ، ٢٥٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٢٩ / ٦ .
- ٤- العلباء : عصب العنق . اللسان علب .
- ٥- الكتاب ، ٢٥٩ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٠ / ٦ والممتع ، ١٢٣ / ١ والمزهر ، ١٧ / ٢ .
- ٦- الكتاب ، ٢٧٢ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣١ / ٦ .
- ٧- الكتاب ، ٢٥٧ / ٤ والمزهر ، ١٧ / ٢ .
- ٨- الدررح : دويبه أعظم من الذباب وقيل : هو السم القاتل اللسان ، ذرح .
- ٩- الكتاب ، ٢٧٨ / ٤ .
- ١٠- في الأصل فيقع .
- ١١- المفصل ، ٢٤٢ .
- ١٢- يقال : ما زال ذلك اهجيره : أى دأبه وشأنه اللسان ، هجر .
- ١٣- الكتاب ، ٢٤٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٢ / ٦ والممتع ، ١٢٧ / ١ .
- ١٤- المخاريق واحدها مخراق ما تلعب به الصبيان من الخرق المفتوله اللسان خرق .
- ١٥- الكتاب ، ٢٥٢ / ٤ .
- ١٦- الكتاب ، ٢٥٢ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٢ / ٦ .
- ١٧- جمع يربوع : دويبه فوق الجرذ ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ولدواب كالأوزاغ تكون في الرأس اللسان ربع .

ذكر الزيادات الثلاث المجتمعه

(٢)

ويقعن في ثلاثه مواضع ، قبل الفاء ، وبين العين واللام ، وبعدها اللام ، أمّا وقوعهنّ قبل الفاء فلا- يكون إلّا في اسم جار على الفعل وذلك في مستفعل نحو : مستخرج الميم والسين والتاء زوائد ، وأمّا وقوعهنّ بين العين واللام فنحو : سلاليم الألف ثمّ اللام ثمّ الياء زوائد (٣) وأمّا وقوعهنّ بعد اللام فنحو : ما جاء على فعلين كصليان (٤) الياء ثمّ الألف ثمّ النون زوائد ، أو على فعلوان (٥) نحو : عنفوان ، الواو ثمّ الألف ثمّ النون زوائد ، أو على فعلياء نحو : كبرياء ، الياء ثمّ الألف ثمّ الهمزه زوائد (٦).

ذكر الزيادات الثلاث على وجه تنفرد واحده وتجتمع ثنتان

(٧)

فمنه : أن تقع واحده منفردة قبل الفاء ، وثنتان مجتمعتان بعد اللام نحو : أفعوان (٨) فالهمزه قبل الفاء منفردة والألف والنون بعد اللام مجتمعتان ووزنه (٩) أفعالان (١٠) ومن ذلك : إضحيان (١١) وأربعاء (١٢) ومنه : أن تقع المنفردة بين الفاء

ص: ٣٩٨

- ١- الكتاب ، ٢٥٢ / ٤ والممتع ، ١ / ١٢٧.
- ٢- المفصل ، ٢٤٢.
- ٣- الكتاب ، ٢٥١ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٢.
- ٤- الكتاب ، ٢٥١ / ٤ وقيل : إن وزنه فعلان المزهر ، ٢ / ٢٣. وهو نبت. اللسان ، صلا.
- ٥- الكتاب ، ٢٤٢ / ٤ والممتع ، ١ / ١٣١ والمزهر ، ١ / ٢٣.
- ٦- الكتاب ، ٢٤٣ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٢.
- ٧- المفصل ، ٢٤٢.
- ٨- الأفعوان بالضم : ذكر الأفاعي. اللسان. فعاً.
- ٩- غير واضحه في الأصل.
- ١٠- الكتاب ، ٢٤٧ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٤ والممتع ، ١ / ١٣٣.
- ١١- في الأصل أضحيان بضم الهمزه ولم أقف عليها كذلك فيما بين يدي من المصادر ، وفي اللسان ، ضحا «إضحيان وإضحيانه بالكسر مضيئه لا غيمه فيها ، وقيل مقمره. وانظر الكتاب ، ٤ / ٢٤٨ والممتع ، ١ / ١٣٢ - ١٣٣.
- ١٢- الكتاب ، ٢٤٨ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٤.

والعين والمجتمعتان بعد اللّام ويجيء على فعلاء نحو: خنفساء (١) النون بين الفاء والعين منفردة ، والألف والهمزة بعد اللّام مجتمعتان ، ويجيء كذلك على فيعلان (٢) كهَيان أى هبوب ومنه : أن تقع المنفردة بين العين واللام نحو : فساطيط (٣) وسراحين ، فالألف زائده منفردة فيهما بين العين واللام ، والياء والطاء الأخير مجتمعتان بعد اللام ، والياء والنون فى سراحين (٤) كذلك ، ومن ذلك قلنسوه على فعللوه (٥) النون منفردة بين العين واللّام ، والواو والهاء مجتمعتان بعد اللّام.

ذكر الزيادات الأربع

(٤)

وهى تقع فى الثلاثى المذكور فى مصدر افعال نحو : اشهباب (٧) ففيه أربع زيادات ، الهمزة أولا للنطق بالساكن ، ثم الياء لأنها بدل من ألف اشهباب قلبت فى المصدر ياء لانكسار ما قبلها ، ثم الألف التى بين الباءين ثم الباء الأخيره لأنها مكرره ألا ترى أنها ليست موجوده فى الشهبه ، وهذه غايه ما تنتهى إليه بنات (٨) الثلاثه ، وكذلك احميرار ، الهمزة ثم الياء ثم الألف ثم الراء الأخيره زوائد (٩) وكذلك تقع الزوائد الأربع فى الاستفعال نحو : استخراج ، الهمزة ثم السين ثم التاء ثم الألف زوائد ، وفى عاشوراء الألف ثم الواو ثم الألف الأخرى ثم الهمزة زوائد (١٠).

ذكر أبنيه الاسم الرباعى المزيد فيه

وتقع فى الرباعى زياده وثنان وثلاث.

ص: ٣٩٩

- ١- ضبطها الناسخ بكسر الفاء. انظر الصحاح واللسان ، خفس. وانظر أيضا الكتاب ، ٤ / ٢٦١ والممتع ، ١ / ١٣٤.
- ٢- الكتاب ، ٤ / ٢٦٢ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٥ والممتع ، ١ / ١٤٠.
- ٣- الكتاب ، ٤ / ٢٥١ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٥ والمزهر ، ٢ / ٣٢.
- ٤- الكتاب ، ٤ / ٢٥٢ والممتع ، ١ / ١٣٩.
- ٥- الكتاب ، ٤ / ٢٧٦ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٥ والمزهر ، ٢ / ٢١.
- ٦- المفصل ، ٢٤٢.
- ٧- شرح المفصل ، ٦ / ١٣٥ والممتع ، ١ / ١٤٤.
- ٨- غير واضحه فى الأصل.
- ٩- شرح المفصل ، ٦ / ١٣٥ - ١٣٦.
- ١٠- الكتاب ، ٤ / ٢٥٠ والممتع ، ١ / ١٤٤.

وهي تقع فيه قبل الفاء ، وبين الفاء والعين ، وبين العين واللام الأولى ، وبين اللام الأولى والثانية ، وبعد اللام الأخيره ، أما ما قبل الفاء فلا تلحقه الزيادة إلا أن يكون اسما جاريا على الفعل نحو : مدحرج (٢) وأميا ما بين الفاء والعين فتزاد فيه النون نحو : قنفخر (٣) وهو الضخم ، وكتنأل (٤) بضم الكاف وهو القصير ، وكنهبل (٥) وهو شجر (٦) . وأميا ما بين العين واللام الأولى فتزاد الألف والياء والواو والنون ، أما الألف فتقع في المفرد كعذافر (٧) وهو الجمل العظيم ، وفي الجمع كحبارج (٨) وأميا الياء فنحو : سميدع (٩) وهو السيد ، وأميا الواو فنحو : فدوكس (١٠) وهو من أسماء الأسد ، وأميا النون فتختص بالصفات نحو : حزنبل (١١) وهو القصير ، وأميا ما بين اللامين فتزاد فيه الياء والواو والألف واللام من موضعها ، والراء من موضعها أما الياء فتزاد على فعيل بكسر الفاء (١٢) كقنديل وعلى فعيل بالضم (١٣) كغرنيق (١٤) وأميا الواو فعلى فعلول (١٥) كزنبور ، وعلى فعلول (١٦) كفردوس ، وعلى

ص: ٤٠٠

- ١- المفصل ، ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ٢- شرح المفصل ، ١٣٧ / ٦ .
- ٣- في الأصل بكسر القاف ، وفي الكتاب ، ٢٩٧ / ٤ يضمها وكسرها ، والوجهان جائزان ، إيضاح المفصل ، ١ / ٧١٤ ، واللسان ، قفخر وانظر الممتع ، ١ / ١٤٦ والمزهر ، ٢ / ٢٩ .
- ٤- الكتاب ، ٢٩٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٧ / ٦ .
- ٥- الكتاب ، ٢٩٧ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٧ / ٦ والممتع ، ١ / ١٤٦ والمزهر ، ٢ / ٢٩ .
- ٦- الكنهبل : بفتح الباء وضمتها شجر عظام وهو من العضاء ، اللسان ، كهبل .
- ٧- في الأصل كغذافر ، وانظر الكتاب ، ٢٩٤ / ٤ وإيضاح المفصل ، ١ / ٧١٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٨ ، واللسان ، عذفر .
- ٨- الكتاب ، ٢٩٤ / ٤ والممتع ، ١ / ١٤٧ والحبارج ، ذكر الحباري ، اللسان ، حبرج .
- ٩- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٨ والمزهر ، ٢ / ٣٠ .
- ١٠- الكتاب ، ٤ / ١٩٠ - ٢٩١ .
- ١١- الكتاب ، ٢٩٧ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٨ .
- ١٢- الكتاب ، ٢٩٣ / ٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٣٨ والممتع ، ١ / ١٤٩ .
- ١٣- الكتاب ، ٤ / ٢٩٣ .
- ١٤- الغرنوق والغرنيق بضم الغين وفتح النون : طائر أبيض ، وقيل : هو طائر أسود من طيور الماء طويل العنق اللسان ، غرتق وقيل : إنَّ وزنه فعيل ، المزهر ، ٢ / ١٦ - ٣٠ .
- ١٥- الكتاب ، ٤ / ٢٩١ والممتع ، ١ / ١٤٩ .
- ١٦- الكتاب ، ٤ / ٢٩١ .

فعلول (١) مثل كنهور وهو السحاب (٢) ، وعلى فعلول بفتح الفاء والعين (٣) كقربوس (٤) ، وأما الألف فعلى فعال بفتح الفاء وسكون العين (٥) كصلصال (٦) وعلى فعال بكسرهما (٧) كسرداح وهى الناقه العظيمه ، وأما اللام من موضعها فعلى فعّل (٨) كشفّلح وهو ثمر الكبر (٩) والراء من موضعها نحو : زمرد (١٠) وصفرق (١١) ، وهو ضرب من النبات ، وأما ما بعد اللام الأخيره فتزاد الألف واللام والباء من موضعها ، أما الألف فتزاد آخرها فيما جاء على وزن فعلى (١٢) نحو : حبركى وهو الطويل الظهر القصير الرجلين ، وعلى فعلى (١٣) نحو : قرقرى اسم أرض (١٤) وعلى فعلى (١٥) نحو : هندبى (١٦) وعلى فعلى (١٧) نحو : سبطرى وهى مشبه فيها تبختر ، وأما اللام من موضعها فتزاد على فعّل (١٨) نحو : سبهلل وهو الفارغ ، وأما

ص : ٤٠١

- ١- الكتاب ، ٢٩١ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٩ / ٦ والمزهر ، ٣٠ / ٢ .
- ٢- الكنهور من السحاب ، المتراكب الثخين ، اللسان ، كنهور .
- ٣- الكتاب ، ٢٩١ / ٤ .
- ٤- القربوس : حنو السرج والقربوس لغه فيه . اللسان ، قريس .
- ٥- الكتاب ، ٢٩٤ / ٤ .
- ٦- الصلصال : المصوّت من الحمر ومن الخيل . اللسان ، صلل .
- ٧- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ والممتع ، ١٥١ / ١ .
- ٨- الكتاب ، ٢٩٨ / ٤ والمزهر ، ٣٠ / ٢ .
- ٩- الشّفّلح شبيه القثاء يكون على الكبر ، والشّفّلح ثمر الكبر إذا تفتّح واحده شفلحه اللسان ، شفلح .
- ١٠- الزّمرد بالذال من الجواهر معروف واحده زمّره ، اللسان ، زمرد .
- ١١- ضبطها الناسخ بفتح الصاد ، انظر الكتاب ، ٢٩٨ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٩ / ٦ واللسان ، صفرق .
- ١٢- الكتاب ، ٢٩٥ / ٤ وشرح المفصل ، ١٣٩ / ٦ والممتع ، ١٥٣ / ١ .
- ١٣- الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤٠ / ٦ وقيل : إن وزنها فعلى المزهر ، ٢ / ١ .
- ١٤- قيل : إنه ماء لبنى عبس ، معجم ما استعجم للبكرى ، ١٠٦٥ / ٣ وفى معجم البلدان ، ٣٢٦ / ٤ أرض باليمامه فيها قرى وزروع ونخيل كثيره .
- ١٥- ضبطها الناسخ بفتح اللام الأولى وهى فى الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ والممتع ، ٥٣ / ١ بكسرهما ، وكلّ ورد فقد نقل ابن منظور عن كراع هى الهندبا مفتوح الدال مقصور .
- ١٦- الهندب والهندبا والهندباء والهندباء كلّ ذلك بقله من أحرار البقول اللسان ، هندب .
- ١٧- الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ والممتع ، ٢٥٣ / ١ والمزهر ، ٣١ / ٢ .
- ١٨- الكتاب ، ٢٩٩ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤٠ / ٦ .

الباء من موضعها فتزاد على فعلل (١) نحو قرشب وهو المسنن من الرجال ، وعلى فعلل (٢) نحو : طرطب وهو الشدى العظيم ، وأما الزيادتان فى الرباعى فعلى قسمين : مفترقتين ومجتمعتين .

ذكر الزيادتين المفترقتين

(٣)

وتقعان فى الرباعى على أوجه :

أحدها : أن تقع الأولى بين العين واللام الأولى ، وتقع الثانية أخيرا بعد اللام الثانية بحيث تفصل (٤) اللامان بين الزيادتين ، فمن ذلك أن تكون الأولى واوا والثانية ألفا نحو : جوكرى من أسماء الداهيه على فعوللى (٥).

ثانيها : أن تقع الأولى بين الفاء والعين ، والثانية بين اللامين بحيث تفصل العين واللام الأولى بين الزيادتين ، فمنه : أن تكون الأولى ياء والثانية واوا نحو : خيتعور وهو كل شىء لا يدوم على حاله واحده كالسيراب ووزنه فيعلول (٦) ومنه : أن تكون الأولى نونا والثانية واوا نحو : منجنون (٧) ووزنه فنعلول (٨).

ثالثها : أن تقع الأولى بين العين واللام ، والثانية بين اللامين بحيث تصير اللام الأولى فاصله بين الزيادتين ، فمنه : أن تكون الأولى ألفا والثانية ياء نحو : كنبيل (٩)

ص: ٤٠٢

- ١- الكتاب ، ٢٩٩ / ٤ والممتع ، ١ / ١٥٢ .
- ٢- الكتاب ، ٢٩٩ / ٤ .
- ٣- المفصل ، ٢٤٣ .
- ٤- غير واضح فى الأصل .
- ٥- الكتاب ٢٩١ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤٠ / ٦ والممتع ، ١ / ١٥٤ .
- ٦- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ والمزهر ، ٢ / ٣٢ .
- ٧- المنجنون : الدولاب التى يستقى عليها. اللسان ، جنن ومنجنون .
- ٨- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ١٤٠ / ٦ - ١٤١ : وفيه قولان : أحدهما : أنه من ذوات الثلاثه والنون الأولى زائده والواو ، وإحدى النونين الأخيرتين ، ويجمع على هذا على مجانين ويكون من الثلاثه وفيه ثلاث زوائد. والثانى : أنه رباعى والنون الأولى أصل والواو زائده وإحدى النونين ، ويجمع حينئذ على مناجين وهو المسموع من العرب. وانظر إيضاح المفصل ، ١ / ٧١٧ والممتع ، ١ / ١٥٩ .
- ٩- فى الأصل أنابيل والتصويب من الكتاب ، ٢٩٤ / ٤ والمفصل وشرحه ، ١٤١ / ٦ وشرح الشافيه ، ١ / ٦١ ومعجم البلدان ، ٤ / ٤٨٠ وانظر إيضاح المفصل ، ١ / ٧١٨ والممتع ، ١ / ١٥٥ ، وحاشيه ابن جماعه ، ١ / ٢٢٢ .

على وزن فعاليل ، وهو من أسماء الأرض ، ومنه أن تكون الأولى نونا والثانية ألفا نحو : جحنبار (١) وهو القصير على وزن فعنلال.

ذكر الزيادتين المجتمعين

(٢)

وتقعان في الرباعي على أوجه :

أحدها : أن تقعا مجتمعين بين اللامين ، فمنه : أن تكون الأولى واوا والثانية ياء نحو : قندويل وهو الجمل (٣) العظيم الرأس ووزن فعلويل (٤).

ثانيها : أن تقعا طرفا بعد اللام الثانية ، فمنه : أن تكون الأولى واوا والثانية هاء نحو : قمحدوه وهي خلف الرأس ووزنها فعلوه (٥) وزعم الجوهري أنّ الميم هي الزائده (٦) ومنه : أن تكون الأولى ياء والثانية هاء نحو : سلحفيه (٧) ، ومنه : أن تكون الأولى واوا والثانية تاء نحو : عنكبوت ووزنه فعللوت (٨) ومنه : أن تكون الأولى ياء والثانية لاما نحو : عرطليل (٩) وهو الطويل والزائد الياء واللام الأخيره لأنها مضاعفه ومنه : ألف التأنيث الممدوده وألف المدّ قبلها على فعلاء (١٠) بالفتح نحو : عقرباء وهي (١١) اسم بلد (١٢) وعلى فعلاء بالكسر (١٣)

ص: ٤٠٣

١- في الأصل بتسكين الحاء وفتح النون ، والصواب فيما ضبطناه ، انظر الكتاب ، ٢٩٥ / ٤ وإيضاح المفصل ، ٧١٨ / ١ والممتع ، ١٥٥ / ١ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ .

٢- المفصل ، ٢٤٣ .

٣- في الأصل الحمل ، وانظر اللسان ، قندل .

٤- الكتاب ، ٢٩١ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ والممتع ، ١٥٩ / ١ .

٥- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ والممتع ، ١٥٤ / ١ والمزهر ، ٣١ / ٢ .

٦- قال في الصحاح ، قحد : والقمحدوه بزياده الميم ما خلف الرأس والجمع قماحد .

٧- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ والممتع ، ١٥٦ / ١ .

٨- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ .

٩- الكتاب ، ٢٩٢ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ .

١٠- في الأصل فعلاء . وانظر الكتاب ، ٢٩٥ / ٤ .

١١- بعدها مشطوب عليه «الأنتى من العقارب» وفي اللسان ، عقرب : وقد يقال للأنتى : عقربه وعقرباء .

١٢- قيل هي منزل من أرض اليمامة ، وهي اسم مدينه في الجولان كان ينزلها ملوك غسان . معجم البلدان ، ١٣٥ / ٤ .

١٣- كذا في الأصل بفتح اللام الأولى ، ونحوه في الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ ، وذكر ابن الحاجب في إيضاحه ، ٧١٨ / ١ «وهو

هاهنا بكسر الدال وفتحها معا ممدودا ليحصل المثالان» وقيل : إن وزنها فعلاء ، انظر المزهر ، ٢٦ / ٢ - ٣٢ .

نحو : هندباء ومنه : أن تكون الأولى ألفا والثانية نونا ، على فعللان (١) بالفتح نحو : شعشان وهو الطويل وعلى فعللان بالضّم (٢) نحو : عقربان (٣) فى الاسم ، وقردمان فى الصفه وهو القباء (٤) المحشو كالكبر (٥) وعلى فعللان بالكسر (٦) نحو : حندمان اسم قبيله (٧).

ثالثها : أن تقع الزياتان بين اللّامين ، فمنه : أن تكون الأولى ميمًا مدغما فيها والثانية ألفا نحو : طرمّاح (٨) على فعلّال (٩) الزيادة الأولى هى الميم المدغم فيها لأنها مضاعفه والثانية الألف.

ذكر الزيادات الثلاث فى الرباعى

(١٠)

وذلك غايه زياده الرباعى وتقعن فيه على أوجه :

أحدها : أن تقع فيه واحده بين العين واللّام وثنان آخرًا فمنه : أن تكون الأولى واوا والأخيرتان ألفا ونونا نحو : عبوثران (١١) على فعوللان (١٢) ومنه : أن تكون الأولى ياء والأخريان ألفا ونونا نحو : عبوثران لغه فى عبوثران (١٣) ونحو

ص : ٤٠٤

١- الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ - ١٤٣ .

٢- الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ والممتع ، ١ / ١٦٠ .

٣- العقربان : ذكر العقارب ودائه لها أرجل طوال. اللسان ، عقرب.

٤- غير واضحه فى الأصل.

٥- قال أبو عبيده : القردمانى قباء محشو يتخذ للحرب فارسى معرب ، يقال له كبر ، بالروميه أو بالنبطيه ، وقيل القردمان أصل للحديد وما يعمل منه بالفارسيه. وفى اللسان ، ماده كبر : والكبر «بفتح الباء» طبل له وجه واحد ، ونبات له شوكة وانظر المعرب للجواليقى ، ٣٠٠ .

٦- الكتاب ، ٢٩٦ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤٢ / ٦ .

٧- انظر اللسان ، حندم والمزهر ، ٣٢ / ٢ .

٨- الطرمّاح : المرتفع والطويل ، اللسان طرمح.

٩- فى الأصل فعلان ، وانظر الكتاب ، ٢٩٥ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤١ / ٦ .

١٠- المفصل ، ٢٤٣ .

١١- العبوثران والعبوثران : نبات كالقيصوم فى الغبره إلا أنه طيب للأكل. الصحاح ، واللسان ، عبثر.

١٢- الكتاب ، ٢٩١ / ٤ والممتع ، ١ / ٢٦١ والمزهر ، ٣٣ / ٢ .

١٣- الكتاب ، ٢٩٣ / ٤ وشرح المفصل ، ١٤٣ .

عريقصان ، اسم نبت على فعيلان (١) ومنه : أن تكون الأولى ألفا والأخيراتان ألفا وهمزة نحو : جخادباء على فعلااء (٢) وهو ضرب من الجراد (٣).

ثانيها : أن تكون الأولى بين اللامين والأخريان آخرا ، فمنه : أن تكون الأولى ألفا والأخريان ألفا وهمزة نحو : برناساء وهو النَّاس على فعلااء (٤).

ثالثها : أن تقع الثلاث مجتمعات في الآخر ، فمنه : أن تكون الأولى باء والثانية ألفا والثالثة نونا نحو : عقريان بتشديد الباء لغه في عقربان المخفف ووزن عقريان فعلمان (٥) بضمّ الفاء وسكون العين وضمّ اللّام الأولى وتضعيف اللّام الثانية ، وزوائده الباء الثانية للتضعيف والألف والنون.

ذكر أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه

(٤)

ولا تكون (٧) زيادته إلما واحده ، إمّا ياء أو واوا أو ألفا ومحلّها بين اللّام الثانية والثالثة ، أمّا الباء فجاءت في مثالين : خندريس (٨) على فعلليل (٩) وخزعبيل وهو الأباطيل على فعلليل (١٠) وأمّا الواو ففي مثالين أيضا عضر فوط على فعللول (١١) وهو ذكر العطاء ، ويستعور اسم بلد بالحجاز (١٢) وهو بوزن عضر فوط وحكموا بأصالة ياء يستعور لكونه غير جار على الفعل ، لأنّ الزيادة لا تلحق أوّل بنات الأربعة إلّا أن

ص: ٤٠٥

- ١- الكتاب ، ٤ / ٢٩٣.
- ٢- الكتاب ، ٤ / ٢٩٤ وشرح المفصل ، ٦ / ١٤٢.
- ٣- في الأصل : من الجراده العظيمة ، ضرب الناسخ على «العظيمة».
- ٤- الكتاب ، ٤ / ٢٩٥ وشرح المفصل ، ٦ / ١٤٢ والمزهر ، ٢ / ٣٣.
- ٥- شرح المفصل ، ٦ / ١٤٢ والممتع ، ١ / ١٦٣. المفصل ، ٢٤٣.
- ٦- شرح المفصل ، ٦ / ١٤٢ والممتع ، ١ / ١٦٣.
- ٧- المفصل ، ٢٤٣. في الأصل ولا يكون.
- ٨- الخندريس : الخمر القديمه ، اللسان ، خندرس.
- ٩- الكتاب ، ٤ / ٣٠٣ والممتع ، ١ / ١٦٣.
- ١٠- الكتاب ، ٤ / ٣٠٣ وشرح المفصل ، ٦ / ١٤٣.
- ١١- الكتاب ، ٤ / ٣٠٣ وشرح المفصل ، ٦ / ١٤٣.
- ١٢- هي موضع قبل حرّه المدينه. معجم البلدان ، ٥ / ٤٣٦ ، وقيل وزنها يفتعول. المزهر ، ٢ / ٣٣.

يكون جاريا على الفعل فتعينت الواو للزيادة ، ومثلهما زنه قرطبوس (١) وأَمَّا الألف فنحو : قبعثرى ووزنه فعَلَّى (٢) وهو الجمل الضخم الكثير الوبر ، وزيدت الألف آخره لتكثير الكلمه وليست للتأنيث لأنه سمع منونا ، ولا للإلحاق لأنه ليس فى الأصول ما هو على هذه العده ليلحق به. انتهى قسم الاسم والله الحمد والمنه.

[بعونه تعالى ، تم الجزء الأول من كتاب الكناش

ويليه الجزء الثانى وأوله

القسم الثانى فى الفعل] (٣)

ص: ٤٠٦

١- القرطبوس : الداهيه بفتح القاف ، والقرطبوس بكسرهما الناقه العظيمه الشديده. اللسان ، قرطس وانظر الكتاب ، ٤ / ٣٠٣ والممتع ، ١ / ١٦٤.

٢- الكتاب ، ٤ / ٣٠٣ وشرح المفصل ، ٦ / ١٤٣ والمزهر ، ٢ / ٣٤.

٣- ما بين المعقوفين زياده من المحقق.

فهرس موضوعات الجزء الأول

أشاره

الموضوع / الصفحه / الرمز (١)

المقدمه

٧ - ٥

-

الباب الأول : (الدراسه)

١٠٨ - ٨

-

القسم الأول

الفصل الأول : اسم المؤلف وأسرته وإمارته على مدينه

حماه

١٤ - ١١

-

الفصل الثاني : حياته العلميه

٢٠ - ١٥

-

الفصل الثالث : مصنفاته وشعره

٢٦ - ٢١

-

الفصل الرابع : منهج أبي الفداء في الكناش

٣٢ - ٢٧

-

الفصل الخامس : شواهد ومصادره

٣٣ - ٣٨

-

الفصل السادس : مذهب أبي الفداء النحوى وموقفه من

النحاه

٣٩ - ٥٦

-

القسم الثانى

٥٧ - ١٠٨

-

الفصل الأول : التعريف بعنوان الكتاب

٥٩ - ٦٧

-

الفصل الثانى : توثيق نسبه الكتاب

٦٨ - ٦٩

-

الفصل الثالث : وصف النسخه

٧٠ - ٧١

-

الفصل الرابع : منهج التحقيق

٧٢ - ٧٤

-

الفصل الخامس : طبعه قطر ، والنخبه المتميزه من

السَّرَاق

١٠٨ - ٧٥

-

الباب الثاني : (النص المحقق)

خطبه الكتاب

١١٣

الكتاب الأول : فى النحو

١١٤

ذكر الكلمه وأنواعها

١١٤

م

ذكر الكلام

١١٥

م

القسم الأول فى الاسم

١١٦

ك

ص: ٤٠٧

١- الرمز (م) لمفصل الزمخشري ، والرمز (ك) لكافيه ابن الحاجب والرمز (ش) لشافيته.

ذكر تقسيم آخر للاسم

١١٧

كئ

ذكر تقسيم آخر للمعرب

١١٩

كئ

ذكر إعراب الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين

١١٩

كئ

ذكر إعراب جمع المؤنث الصحيح

١١٩

كئ

ذكر إعراب الاسم الغير المنصرف

١١٩

كئ

ذكر إعراب الأسماء الستة

١٢٠

كئ

ذكر إعراب المثني

١٢٠

كئ

ذكر إعراب الجمع السالم

١٢١

ك

ذكر الإعراب التقديري

١٢١

ك

ذكر ما لا ينصرف

١٢٢

ك

ذكر العدل

١٢٤

ك

ذكر التأنيث

١٢٥

ك

ذكر الجمع

١٢٧

ك

ذكر المعرفة

١٢٩

ك

ذكر العجمه

١٢٩

كئ

ذكر وزن الفعل

١٣٠

كئ

ذكر الوصف

١٣١

كئ

ذكر الألف والنون

١٣٢

كئ

ذكر التركيب

١٣٢

كئ

ذكر بقيه الكلام على ما لا ينصرف

١٣٣

كئ

ذكر المرفوعات

١٣٤

كئ

ذكر الفاعل

١٣٤

كئ

ذكر وجوب تقديم الفاعل

١٣٥

كئ

ذكر وجوب تقديم المفعول

١٣٥

كئ

ذكر حذف الفعل جوازا ووجوبا

١٣٦

كئ

ذكر تنازع الفعلين

١٣٧

كئ

ذكر مفعول ما لم يسم فاعله

١٣٨

كئ

ذكر المبتدأ

١٤٠

كئ

ذكر الخبر

١٤٢

كئ

ذكر أن أصل المبتدأ التقديم

١٤٣

ك

ذكر وجوب تقديم المبتدأ

١٤٣

ك

ص: ٤٠٨

ذكر وجوب تقديم الخبر

١٤٤

كئ

ذكر الابتداء بالنكره

١٤٤

كئ

ذكر الجملة الخبرية

١٤٦

كئ

ذكر أمور مشتركة بين المبتدأ والخبر

١٤٨

كئ

ذكر جواز حذف المبتدأ والخبر

١٥٠

كئ

ذكر وجوب حذف الخبر

١٥٠

كئ

ذكر وجوب حذف المبتدأ

١٥١

كئ

ذكر تعدد الخبر

١٥٠

م

ذكر خبر إن

١٥٢

م

ذكر خبر لا التي لنفى الجنس

١٥٢

م

ذكر اسم ما ولا المشبهتين بليس

١٥٤

م

ذكر المنصوبات

١٥٤

م

ذكر المفعول المطلق

١٥٥

م

ذكر جواز حذف الفعل

١٥٦

م

ذكر وجوب حذف الفعل

١٥٦

م

ذكر المفعول به

١٦٠

م

ذكر ما يجب حذفه من الأفعال

١٦٠

م

ذكر السماعي

١٦١

م

ذكر المنادى

١٦١

ك

ذكر إعراب توابع المنادى

١٦٣

ك

ذكر المنادى المعروف باللام

١٦٥

ك

ذكر بقيه الكلام عن المنادى

١٦٦

ك

ذكر الترخيم

١٦٨

ك

ذكر المندوب

١٧٠

ك

ذكر المفعول به الذى أضمّر عامله على شريطه التفسير

١٧٢

ك

ذكر التحذير

١٧٦

ك

ذكر المفعول فيه

١٧٧

ك

ذكر المفعول له

١٧٩

ك

ذكر المفعول معه

١٧٩

ك

ذكر الحال

١٨٢

ك

ذكر التمييز

١٨٧

ك

ص: ٤٠٩

ذكر تمييز الذات المذكوره التي هي مقدار

١٨٩

ك

ذكر تمييز الذات التي هي غير مقدار

١٩١

ك

ذكر تمييز الذات المقدره

١٩١

ك

ذكر الاستثناء

١٩٥

ك

فصل : وإذا تعقب الاستثناء جملا بالواو

١٩٥

ذكر وجوب نصب المستثنى

١٩٥

ك

ذكر جواز نصب المستثنى

١٩٧

ك

ذكر الاستثناء المفرغ

١٩٨

ك

ذكر البدل على المحل

١٩٨

ك

ذكر إعراب غير

٢٠٣

ك

ذكر خبر كان وأخواتها

٢٠٤

ك

ذكر اسم إن وأخواتها

٢٠٥

ك

ذكر منصوب لا التي لنفي الجنس

٢٠٦

ك

ذكر خبر ما ولا المشبهتين بليس

٢١٢

ك

ذكر المجزورات

٢١٣

ك

ذكر الإضافة المعنويه

٢١٤

ك

ذكر الإضافة اللفظيه

٢١٥

ك

ذكر ما تمتنع إضافته

٢١٧

ك

ذكر إضافة الاسم الصحيح والملحق به

٢١٨

ك

ذكر إضافة المقصور والمنقوص

٢١٩

ك

ذكر بقيه الكلام على الإضافة

٢٢٢

ك

ذكر التوايع

٢٢٣

ك

ذكر النعت

٢٢٤

ك

فصل : والنظر في الوصف على أربعة ضروب

٢٢٧

ك

فصل : واعلم أن المصدر يقع صفه

٢٢٨

م

ذكر العطف

٢٢٩

ك

ذكر التأكيد

٢٣٢

ك

ذكر البدل

٢٣٥

ك

ذكر عطف البيان

٢٣٩

ك

ذكر المبني

٢٤٠

كئ

ذكر المضمرة

٢٤٠

كئ

ص: ٤١٠

ذكر تقسيم المضمير

٢٤٢

ك

ذكر الضمير المرفوع المتصل

٢٤٢

ك

ذكر الضمير المرفوع المنفصل

٢٤٣

ك

ذكر المنصوب المتصل

٢٤٤

ك

ذكر المنصوب المنفصل

٢٤٤

ك

ذكر الضمير المجرور

٢٤٥

ك

ذكر الضمير المستتر

٢٤٩

ك

ذكر أحكام الضمير المنفصل

٢٥٠

ك

ذكر الضمائر التي يجوز فيها الاتصال والانفصال

٢٥١

ك

ذكر المضمرة الواقعة بعد عسى

٢٥٣

ك

ذكر نون الوقايه

٢٥٦

ك

ذكر الفصل

٢٥٧

ذكر ضمير الشأن

٢٥٩

ك

ذكر أسماء الإشاره

٢٦١

ك

ذكر الموصولات

٢٦٤

كئ

ذكر تعدد الموصولات

٢٦٥

كئ

ذكر الإخبار بالذئ وبابها

٢٦٦

كئ

ذكر أنواع ما

٢٦٩

كئ

ذكر أنواع من

٢٧١

كئ

ذكر أنواع أى وأيه

٢٧٢

كئ

ذكر ما ذا

٢٧٣

كئ

ذكر أسماء الأفعال

٢٧٣

كئ

فصل : أسماء الأفعال تنقسم إلى مرتجل ومشتق ومنقول

٢٧٥

فصل : ومذهب سيويه أن كل فعل ثلاثي يبنى منه فعال

بمعنى أفعال

٢٧٥

فصل : ومن أسماء الأفعال ها بمعنى خذ

٢٧٦

م

فصل : ومن المبنيات ما يوافق فعال في الصيغه

٢٧٧

ك

ذكر الأصوات

٢٧٩

ك

ذكر المركبات

٢٧٩

ك

ذكر الكنايات المبنيات

٢٨١

ك

ذكر الظروف المبنيه

٢٨٥

كئ

ذكر اسم الجنس

٢٩٢

٢

ص: ٤١١

ذكر المعرفه

٢٩٣

ك

ذكر النكره

٣٠٠

ك

ذكر اسم العدد

٣٠١

ك

ذكر تمييز الثلاثه إلى العشره

٣٠٣

ك

ذكر تمييز أحد عشر إلى تسعه وتسعين

٣٠٤

ك

ذكر تمييز المائه وما فوقها

٣٠٤

ك

ذكر ما لا يميز وغير ذلك

٣٠٤

ك

ذكر التصيير والحال

٣٠٥

ك

ذكر تعريف الأعداد

٣٠٦

ك

ذكر المذكر والمؤنث

٣٠٧

ك

ذكر التشبيه

٣١٠

ك

ذكر تشبيه الملحق بالصحيح والمقصور والممدود

٣١١

ك

ذكر الجمع

٣١٣

ك

ذكر جمع المذكر السالم

٣١٥

ك

ذكر جمع التكسير

٣١٨

ك

ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال

٣١٩

ذكر المصدر

٣١٩

ك

ذكر اسم الفاعل

٣٢٦

ك

ذكر اسم الفاعل من الفعل الثلاثي

٣٢٧

ك

ذكر اسم الفاعل من غير الثلاثي

٣٢٧

ك

ذكر عمل اسم الفاعل

٣٢٧

ك

ذكر أبنية المبالغة

٣٣٠

ك

ذكر اسم المفعول

٣٣١

ك

ذكر الصفه المشبهه

٣٣٣

ك

ذكر التشابه والاختلاف بين الصفه المشبهه واسم

الفاعل

٣٣٤

ذكر مسائلها الثمانى عشره

٣٣٥

ك

ذكر الرفع والناصب والجار لمعمول الصفه المشبهه

٣٣٨

ك

ذكر الصفه التى فيها ضمير أو ضميران أو لا ضمير

فيها أصلا

٣٣٨

ك

ذكر اسم التفضيل

٣٣٩

ك

ذكر بناء أفعال التفضيل

٣٤٠

ك

ذكر كيفية استعماله من الزائد على الثلاثي ومن

الألوان والعيوب

٣٤١

ك

ص: ٤١٢

ذكر استعماله للفاعل والمفعول

٣٤٢

ك

ذكر الأمور الثلاثة التي لا يستعمل أفعال إلا بأحدها

٣٤٢

ك

ذكر أفعال المستعمل بمن

٣٤٧

ك

ذكر عمل أفعال التفضيل

٣٤٧

ك

ذكر اسم الزمان والمكان

٣٤٩

م

ذكر مفعول من معتل الفاء

٣٥١

م

ذكر مفعول من معتل اللام

٣٥٢

م

فصل : وقد تدخل تاء التأنيث على بعض أسماء المكان

٣٥٢

م

ذكر اسم الزمان والمكان من الزائد على الثلاثي

٣٥٣

م

ذكر ما جاء فيه مفعله

٣٥٣

م

ذكر اسم الآله

٣٥٤

م

ذكر المصغر

٣٥٤

ش

فصل : وكل اسم على حرفين فإن التصغير يردده إلى أصله

٣٥٤

م

فصل : وإذا صغرت نحو : ابن واسم

٣٥٧

م

فصل : وكل اسم فيه حرف بدل من حرف آخر

فصل : وإذا صغر ما ثلثه واو نحو : أسود

فصل : وإذا كان في الاسم تاء التأنيث فهي إما ظاهره

وإما مقدره

فصل : وإذا صغرت ما رابعه حرف زائد من حروف المد

واللين. نحو : مصباح

فصل : وإذا صغرت ما فيه ثلاثة أصول وزيادتان

فصل : والزيادة إن كانت رابعه ألفا أو واوا أو ياء

ثبتت ولم تحذف.

فصل : وجمع القلله يصغر على بنائه

٢

فصل : وتصغير الفعل ليس بقياس

٣٦٣

٢

فصل : والأسماء المركبه نحو : بعلبك

٣٦٣

٢

فصل : وتصغير الترخيم

٣٦٣

٢

فصل : وأما تصغير الغير المتمكن فمنه : الأسماء

المبهمه

٣٦٣

٢

ذكر المنسوب

٣٦٥

٢

فصل : إذا نسبت إلى ثلاثى مكسور العين

٣٦٦

٢

فصل : وينسب إلى فعيله بفتح الفاء وكسر العين نحو :

حنيفه

٣٦٦

م

فصل : وإذا نسبت إلى نحو : أسيد وسيد

٣٦٧

م

فصل : وإذا نسبت إلى ما في آخره ألف

٣٦٨

م

فصل : وإذا كان آخر الاسم ياء قبلها كسره

٣٦٨

م

ص: ٤١٣

فصل : وإذا كان آخر الاسم واوا أو ياء قبلها ساكن

نحو : غزو وظبي

٣٦٩

م

فصل : وإذا نسبت إلى منسوب

٣٧٠

م

فصل : وما في آخره ألف ممدوده

٣٧٠

م

فصل : وإذا نسب إلى اسم على حرفين وكان متحرك الوسط

كأب وأخ

٣٧١

م

فصل : وإذا نسبت إلى بنت وأخت

٣٧٣

م

فصل : وينسب إلى الصدر من الأسماء المركبه

٣٧٣

م

فصل : وإذا نسبت إلى اسم مضاف كابن الزبير

٣٧٤

م

فصل : وقد جاءت أسماء منسوبة خارجه عن القياس

٣٧٤

م

فصل : وقد يقوم مقام ياء النسب صيغتان فعال وفاعل

٣٧٥

م

فصل في المقصور والممدود

٣٧٥

م

فصل في الوزن

٣٧٩

ش

ذكر ما جاء فيه دليل على أنه لم يقصد به التكرار بل

زيد واتفق موافقه الزائد لما قبله

٣٨١

ش

ذكر كيفيه وزن الكلمه المقلوبه

٣٨٢

ش

ذكر ما يتعرف به القلب

٣٨٢

ش

ذكر كيفيه وزن الكلمه المحذوفه

٣٨٤

ش

فصل فى الأبنيه

٣٨٥

ذكر تقسيم الأبنيه الأصول

٣٨٥

ش

ذكر أبنيه الاسم الثلاثى المجرد

٣٨٦

ش

ذكر أبنيه الاسم الرباعى المجرد

٣٨٨

ش

ذكر أبنيه الاسم الخماسى المجرد

٣٨٩

ش

فصل : فى أبنيه المزيد فيه

٣٨٩

م

ذكر أبنيه الاسم الثلاثي المزيد فيه

٣٩٠

م

ذكر الزيادة الواحده

٣٩١

م

ذكر الزيادتين المفترقتين

٣٩٢

م

ذكر الزيادتين المجتمعتين

٣٩٥

م

ذكر الزيادات الثلاث المفترقه

٣٩٧

م

ذكر الزيادات الثلاث المجتمعه

٣٩٨

م

ذكر الزيادات الثلاث على وجه تنفرد واحده وتجتمع

اثنان

٣٩٨

م

ذكر الزيادات الأربع

٣٩٩

م

ذكر أبنيه الاسم الرباعي المزيد فيه

٣٩٩

م

ص: ٤١٤

ذكر الزيادة الواحدة فى الرباعى

٤٠٠

م

ذكر الزيادتين المفترقتين

٤٠٢

م

ذكر الزيادتين المجتمعتين

٤٠٣

م

ذكر الزيادات الثلاث فى الرباعى

٤٠٤

م

ذكر أبنية الاسم الخماسى المزيد فيه

٤٠٥

م

ص: ٤١٥

تصويبات

الجزء والصفحة السطر	الصوره	الجزء والصفحة السطر	الصوره	الجزء والصفحة السطر	الصوره
مضاف ٧ ٢٨٣/١	فعل ٥ ١٨٤/١	مضاف ٧ ٢٨٣/١	فعل ٥ ١٨٤/١	علمت، ذكرت ٨-٦ ١١٨/١	علمت، ذكرت ٨-٦ ١١٨/١
مذ ١٧ ٢٨٩/١	أفعل ١٨ ١٨٦/١	مذ ١٧ ٢٨٩/١	أفعل ١٨ ١٨٦/١	فرغ ٩ ١٢٠/١	فرغ ٩ ١٢٠/١
يوم ٤ ٢٩٠/١	١٦، ١٥ المقدر ١٨٩/١	يوم ٤ ٢٩٠/١	١٦، ١٥ المقدر ١٨٩/١	مقامهما ٩ ١٢٢/١	مقامهما ٩ ١٢٢/١
مفرد ٦ ٢٩٤/١	مائة ١٢ ٢٠٢/١	مفرد ٦ ٢٩٤/١	مائة ١٢ ٢٠٢/١	مؤنت ١٨ ١٢٣/١	مؤنت ١٨ ١٢٣/١
موهب، محبب، محبب ٤ ٢٩٥/١	مشابه ١١ ٢٠٦/١	موهب، محبب، محبب ٤ ٢٩٥/١	مشابه ١١ ٢٠٦/١	صرفه ٣ ١٢٤/١	صرفه ٣ ١٢٤/١
موب ٥ ٢٩٥/١	والثانيه... والثانيه ١٣ ٢٢٦/١	موب ٥ ٢٩٥/١	والثانيه... والثانيه ١٣ ٢٢٦/١	الف ٣ ١٢٧/١	الف ٣ ١٢٧/١
وأدمت، قلبت ٨ ٢٩٥/١	والمضاف والإشارة ٤ ٢٢٧/١	وأدمت، قلبت ٨ ٢٩٥/١	والمضاف والإشارة ٤ ٢٢٧/١	كعبك ١٢ ١٣٢/١	كعبك ١٢ ١٣٢/١
الأعلام ١٢ ٢٩٦/١	لا يكون، العالم ٧، ٦ ٢٢٨/١	الأعلام ١٢ ٢٩٦/١	لا يكون، العالم ٧، ٦ ٢٢٨/١	خلاف ١٥ ١٣٣/١	خلاف ١٥ ١٣٣/١
معرفة ١٤ ٢٩٦/١	وعمره ٥ ٢٢٩/١	معرفة ١٤ ٢٩٦/١	وعمره ٥ ٢٢٩/١	غلامه زيدا ٢ ١٣٥/١	غلامه زيدا ٢ ١٣٥/١
العلمية ١٥ ٢٩٦/١	اللفظ ٥ ٢٣٢/١	العلمية ١٥ ٢٩٦/١	اللفظ ٥ ٢٣٢/١	مفرد ١٣ ١٣٦/١	مفرد ١٣ ١٣٦/١
توزن ١٨ ٢٩٨/١	نفسك، وبابه ٢، ١ ٢٣٤/١	توزن ١٨ ٢٩٨/١	نفسك، وبابه ٢، ١ ٢٣٤/١	ويستيلون ٩ ١٣٩/١	ويستيلون ٩ ١٣٩/١
مؤنه ٤ ٢٩٩/١	١٢، ١١ معارف، غير ١٢، ١١ ٢٣٤/١	مؤنه ٤ ٢٩٩/١	١٢، ١١ معارف، غير ١٢، ١١ ٢٣٤/١	المبتدا ٢ ١٤٣/١	المبتدا ٢ ١٤٣/١
مصدر ٥ ٣٠٠/١	وقيل ٨ ٢٤٢/١	مصدر ٥ ٣٠٠/١	وقيل ٨ ٢٤٢/١	مبتدا، للمبتدا ١٨، ١٤ ١٤٣/١	مبتدا، للمبتدا ١٨، ١٤ ١٤٣/١
وواحدة ١٥ ٣٠١/١	مشترك ٢، ١ ٢٤٣/١	وواحدة ١٥ ٣٠١/١	مشترك ٢، ١ ٢٤٣/١	المعرفة ١٠ ١٤٥/١	المعرفة ١٠ ١٤٥/١
وثلاث ١٦ ٣٠١/١	أربعة ١ ٢٤٣/١	وثلاث ١٦ ٣٠١/١	أربعة ١ ٢٤٣/١	ما أحد ١٣ ١٤٥/١	ما أحد ١٣ ١٤٥/١
وشذ ١١ ٣٠٢/١	زيدت ١٢ ٢٤٤/١	وشذ ١١ ٣٠٢/١	زيدت ١٢ ٢٤٤/١	متوان، بدرهم ٨ ١٤٧/١	متوان، بدرهم ٨ ١٤٧/١
لم تركب ١٧ ٣٠٢/١	للمتكلم ١٥ ٢٤٤/١	لم تركب ١٧ ٣٠٢/١	للمتكلم ١٥ ٢٤٤/١	متوان ٩ ١٤٧/١	متوان ٩ ١٤٧/١
ثالث ٩ ٣٠٥/١	غيرها ١٠ ٢٥٤/١	ثالث ٩ ٣٠٥/١	غيرها ١٠ ٢٥٤/١	دخول ١٠ ١٤٨/١	دخول ١٠ ١٤٨/١
الفاصل ١٢ ٣٠٩/١	بعضها ١٢ ٢٥٥/١	الفاصل ١٢ ٣٠٩/١	بعضها ١٢ ٢٥٥/١	عام ١٢ ١٤٨/١	عام ١٢ ١٤٨/١
وتأنيته ١٥ ٣٠٩/١	صيفة ١١ ٢٥٧/١	وتأنيته ١٥ ٣٠٩/١	صيفة ١١ ٢٥٧/١	لا يقع، مستحق ١٣ ١٤٨/١	لا يقع، مستحق ١٣ ١٤٨/١
منهى ١ ٣١٢/١	محل ١ ٢٥٩/١	منهى ١ ٣١٢/١	محل ١ ٢٥٩/١	خبره ٥ ١٤٩/١	خبره ٥ ١٤٩/١
أعشى ٢ ٣١٢/١	ضربت ١٢ ٢٦١/١	أعشى ٢ ٣١٢/١	ضربت ١٢ ٢٦١/١	دال، حاصل ٣، ٢ ١٥١/١	دال، حاصل ٣، ٢ ١٥١/١
أخف ٥ ٣١٢/١	استعملوا ٦ ٢٦٣/١	أخف ٥ ٣١٢/١	استعملوا ٦ ٢٦٣/١	ثلاثة ١ ١٥٢/١	ثلاثة ١ ١٥٢/١
زائدة ١٢ ٣١٢/١	الإيهام، معارف ١٤ ٢٦٣/١	زائدة ١٢ ٣١٢/١	الإيهام، معارف ١٤ ٢٦٣/١	احتمال ١ ١٥٨/١	احتمال ١ ١٥٨/١
أوياء ٤ ٣١٥/١	يتم ١٨ ٢٦٣/١	أوياء ٤ ٣١٥/١	يتم ١٨ ٢٦٣/١	يجز ١٨ ١٦٣/١	يجز ١٨ ١٦٣/١
يكن ٧ ٣١٧/١	أسماء ٧ ٢٦٤/١	يكن ٧ ٣١٧/١	أسماء ٧ ٢٦٤/١	قلها ٦ ١٦٧/١	قلها ٦ ١٦٧/١
حمرات وسكريات ٤ ٣١٨/١	أي ٨ ٢٧٣/١	حمرات وسكريات ٤ ٣١٨/١	أي ٨ ٢٧٣/١	تام ٨ ١٧٠/١	تام ٨ ١٧٠/١
بجمع ٨ ٣١٨/١	أرود ١٤ ٢٧٤/١	بجمع ٨ ٣١٨/١	أرود ١٤ ٢٧٤/١	هو الجاز ١٢ ١٧٥/١	هو الجاز ١٢ ١٧٥/١
كليات، رضوان ١٨، ١٦ ٣٢٠/١	لفظ ٢٧ ٢٧٤/١	كليات، رضوان ١٨، ١٦ ٣٢٠/١	لفظ ٢٧ ٢٧٤/١	المحلز ١١ ١٧٦/١	المحلز ١١ ١٧٦/١
كففران ١٩ ٣٢٠/١	صوت ٣ ٢٧٦/١	كففران ١٩ ٣٢٠/١	صوت ٣ ٢٧٦/١	وخملت، وخلافة ١٢، ١ ١٧٨/١	وخملت، وخلافة ١٢، ١ ١٧٨/١
كفليان وميجان ٢٠ ٣٢٠/١	وهو ٤ ٢٧٨/١	كفليان وميجان ٢٠ ٣٢٠/١	وهو ٤ ٢٧٨/١	الكلام فتل ٥ ١٨٠/١	الكلام فتل ٥ ١٨٠/١
فعلان ٢٠ ٣٢٠/١	مفرد ١٤ ٢٨٢/١	فعلان ٢٠ ٣٢٠/١	مفرد ١٤ ٢٨٢/١	فتل ٣ ١٨١/١	فتل ٣ ١٨١/١

الجزء والعنفة السطر	الجزء والعنفة السطر	الجزء والعنفة السطر	الجزء والعنفة السطر
كثبان ١ ٣٢٢/١	تصينهم ٣ ٢٧/٢	كثبان ١ ٣٢٢/١	تصينهم ٣ ٢٧/٢
وقتيالاً ٣ ٣٢٣/١	كسرة أو ضمة ٣ ٣١/٢	وقتيالاً ٣ ٣٢٣/١	كسرة أو ضمة ٣ ٣١/٢
فشاذ ١١ ٣٢٧/١	أنصحتها ٨ ٣٢/٢	فشاذ ١١ ٣٢٧/١	أنصحتها ٨ ٣٢/٢
وظائ ١٥ ٣٢٨/١	١٩، ١٨ اللذين، يسم ٣٢/٢	وظائ ١٥ ٣٢٨/١	١٩، ١٨ اللذين، يسم ٣٢/٢
فعل ١١ ٣٣٠/١	تنصب ٣ ٣٥/٢	فعل ١١ ٣٣٠/١	تنصب ٣ ٣٥/٢
وجز ١٧ ٣٣٥/١	حاجتك وقعدت ٦ ٣٧/٢	وجز ١٧ ٣٣٥/١	حاجتك وقعدت ٦ ٣٧/٢
المستكن ٦ ٣٣٩/١	التفريق ٨ ٣٨/٢	المستكن ٦ ٣٣٩/١	التفريق ٨ ٣٨/٢
مجرى ٦ ٣٤١/١	شامت (تنقل للشطر ١١ ٣٩/٢	مجرى ٦ ٣٤١/١	شامت (تنقل للشطر ١١ ٣٩/٢
مفترة ١ ٣٥٣/١	(الأول)	مفترة ١ ٣٥٣/١	(الأول)
مفعل ٦ ٣٥٣/١	أضحو ١٦ ٤١/٢	مفعل ٦ ٣٥٣/١	أضحو ١٦ ٤١/٢
من يقول، أسويد ١٥ ٣٥٩/١	كون ١ ٥٣/٢	من يقول، أسويد ١٥ ٣٥٩/١	كون ١ ٥٣/٢
وليست ٧ ٣٦١/١	إنه ٢ ٥٤/٢	وليست ٧ ٣٦١/١	إنه ٢ ٥٤/٢
قلبية ٩ ٣٦١/١	توجيه ١٨ ٥٥/٢	قلبية ٩ ٣٦١/١	توجيه ١٨ ٥٥/٢
عن المصدر ١٨ ٣٦٨/١	١٤، ١٣ تمدد، تدرع ٦١/٢	عن المصدر ١٨ ٣٦٨/١	١٤، ١٣ تمدد، تدرع ٦١/٢
١٤، ١٣ صنعة ٣٦٩/١	غير ١ ٦٢/٢	١٤، ١٣ صنعة ٣٦٩/١	غير ١ ٦٢/٢
فيه ١٦ ٣٧٥/١	مغير ١١ ٧٢/٢	فيه ١٦ ٣٧٥/١	مغير ١١ ٧٢/٢
مشتري ٧ ٣٧٦/١	مقدم ١١ ٧٨/٢	مشتري ٧ ٣٧٦/١	مقدم ١١ ٧٨/٢
مختص ٦ ٣٨١/١	كقوله تعالى تالله ٥ ٨٢/٢	مختص ٦ ٣٨١/١	كقوله تعالى تالله ٥ ٨٢/٢
وكرة ٢٠ ٣٨٣/١	المقسم ٨ ٨٣/٢	وكرة ٢٠ ٣٨٣/١	المقسم ٨ ٨٣/٢
وتزنج ٨ ٣٩١/١	الناصبة ١٣ ٨٧/٢	وتزنج ٨ ٣٩١/١	الناصبة ١٣ ٨٧/٢
التزنج ٢٦ ٣٩١/١	أي من ٤ ٩٣/٢	التزنج ٢٦ ٣٩١/١	أي من ٤ ٩٣/٢
أقتل ١٣ ٣٩٢/١	أظنه ٢٦ ٩٣/٢	أقتل ١٣ ٣٩٢/١	أظنه ٢٦ ٩٣/٢
جزئية ٩ ٣٩٣/١	فان ١٢ ٩٨/٢	جزئية ٩ ٣٩٣/١	فان ١٢ ٩٨/٢
والتبش ١٧ ٣٩٤/١	لغات ٣ ١٠٢/٢	والتبش ١٧ ٣٩٤/١	لغات ٣ ١٠٢/٢
خزئيل ٩ ٤٠٠/١	ذاك ٧ ١٠٤/٢	خزئيل ٩ ٤٠٠/١	ذاك ٧ ١٠٤/٢
اسم ١٣ ٤٠٥/١	يا قوم اغزؤن ٣ ١٣٠/٢	اسم ١٣ ٤٠٥/١	يا قوم اغزؤن ٣ ١٣٠/٢
قبعري ٢ ٤٠٦/١	تخرجون ٥ ١٣٢/٢	قبعري ٢ ٤٠٦/١	تخرجون ٥ ١٣٢/٢
الفعل ١٠ ١٣/٢	تحتمل ٣ ١٤٤/٢	الفعل ١٠ ١٣/٢	تحتمل ٣ ١٤٤/٢
مرض ١٧ ١٤/٢	الألف ياء ١١ ١٥٢/٢	مرض ١٧ ١٤/٢	الألف ياء ١١ ١٥٢/٢
لا يكن، شيء ١١، ٨ ١٨/٢	والسيال ١٣ ١٥٢/٢	لا يكن، شيء ١١، ٨ ١٨/٢	والسيال ١٣ ١٥٢/٢
اجتماع أندى ١٩/٤ ١٩/٢	الجمل، جيدة ١٢، ٩ ١٥٦/٢	اجتماع أندى ١٩/٤ ١٩/٢	الجمل، جيدة ١٢، ٩ ١٥٦/٢
وأسماء ١٢ ٢٢/٢	بيكر ٩ ١٥٨/٢	وأسماء ١٢ ٢٢/٢	بيكر ٩ ١٥٨/٢
جزاء ١٣ ٢٥/٢	تضربن ١٥ ١٦٨/٢	جزاء ١٣ ٢٥/٢	تضربن ١٥ ١٦٨/٢
مؤمنات ١٢ ٢٦/٢	الثلاث ١٦ ١٧٣/٢	مؤمنات ١٢ ٢٦/٢	الثلاث ١٦ ١٧٣/٢
ألمز ١٥ ١٧٤/٢		ألمز ١٥ ١٧٤/٢	
مثال ١٣ ١٧٦/٢		مثال ١٣ ١٧٦/٢	
أيمة ١ ١٧٧/٢		أيمة ١ ١٧٧/٢	
وسكون ١٧ ١٨٣/٢		وسكون ١٧ ١٨٣/٢	
اللبن ٨ ١٨٥/٢		اللبن ٨ ١٨٥/٢	
معد ١٢ ٢٠٨/٢		معد ١٢ ٢٠٨/٢	
١٧، ١٦ مطرد، مطرد ٢١٨/٢		١٧، ١٦ مطرد، مطرد ٢١٨/٢	
ظربان ١٦ ٢٣١/٢		ظربان ١٦ ٢٣١/٢	
أقولن وإيقن ١ ٢٦١/٢		أقولن وإيقن ١ ٢٦١/٢	
مريم ومدين ١٢ ٢٧٤/٢		مريم ومدين ١٢ ٢٧٤/٢	
فشاذ ٢ ٢٧٨/٢		فشاذ ٢ ٢٧٨/٢	
سبور ١٩ ٢٨٠/٢		سبور ١٩ ٢٨٠/٢	
بتحريك ٦ ٢٨٦/٢		بتحريك ٦ ٢٨٦/٢	
ولانمل ٩ ٢٩٣/٢		ولانمل ٩ ٢٩٣/٢	
الضمة ١٦ ٢٩٤/٢		الضمة ١٦ ٢٩٤/٢	
وخوي ١٠ ٣٠٣/٢		وخوي ١٠ ٣٠٣/٢	
الإدغام ٨ ٣٠٧/٢		الإدغام ٨ ٣٠٧/٢	
وقبح ١٥ ٣١٢/٢		وقبح ١٥ ٣١٢/٢	
فسة ١٣ ٣١٦/٢		فسة ١٣ ٣١٦/٢	
اجبحاتماً، اذبحانه ١٢ ٣٢٣/٢		اجبحاتماً، اذبحانه ١٢ ٣٢٣/٢	
خبطت، مرط ٩ ٣٣٩/٢		خبطت، مرط ٩ ٣٣٩/٢	
الأصح ١٥ ٣٤١/٢		الأصح ١٥ ٣٤١/٢	
تضربن ١٤ ٣٤٧/٢		تضربن ١٤ ٣٤٧/٢	
٧، ٥، ٤ ٣٥٤/٢		٧، ٥، ٤ ٣٥٤/٢	
لام ٥ ٣٥٧/٢		لام ٥ ٣٥٧/٢	
ونغزى ٢ ٣٦١/٢		ونغزى ٢ ٣٦١/٢	
عليهم ولا ١٨ ٣٧٢/٢		عليهم ولا ١٨ ٣٧٢/٢	
الرحمن ٢٣ ٣٧٤/٢		الرحمن ٢٣ ٣٧٤/٢	
يخلفه ٥ ٣٧٨/٢		يخلفه ٥ ٣٧٨/٢	
تنزل الملائكة والروح ٧ ٣٨٥/٢		تنزل الملائكة والروح ٧ ٣٨٥/٢	
ليعبدا ٧ ٣٨٥/٢		ليعبدا ٧ ٣٨٥/٢	
ش (الرمز) ١٨ ٤٦٠/٢		ش (الرمز) ١٨ ٤٦٠/٢	

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

